
www.kotobarabia.com
المرأة وقضايا المجتمع
www.kotobarabia.com

المرأة وقضايا المجتمع

تـأليـف

دكتور أحمـد زايـد

دكتورة فاتن أحمد على

دكتورة هناء الجوهرى

دكتورة سعـاد عثمـان

دكتورة فاطمة القلينـى

دكتورة هناء المرصفى

المحتــويات

فصل تمهيدى

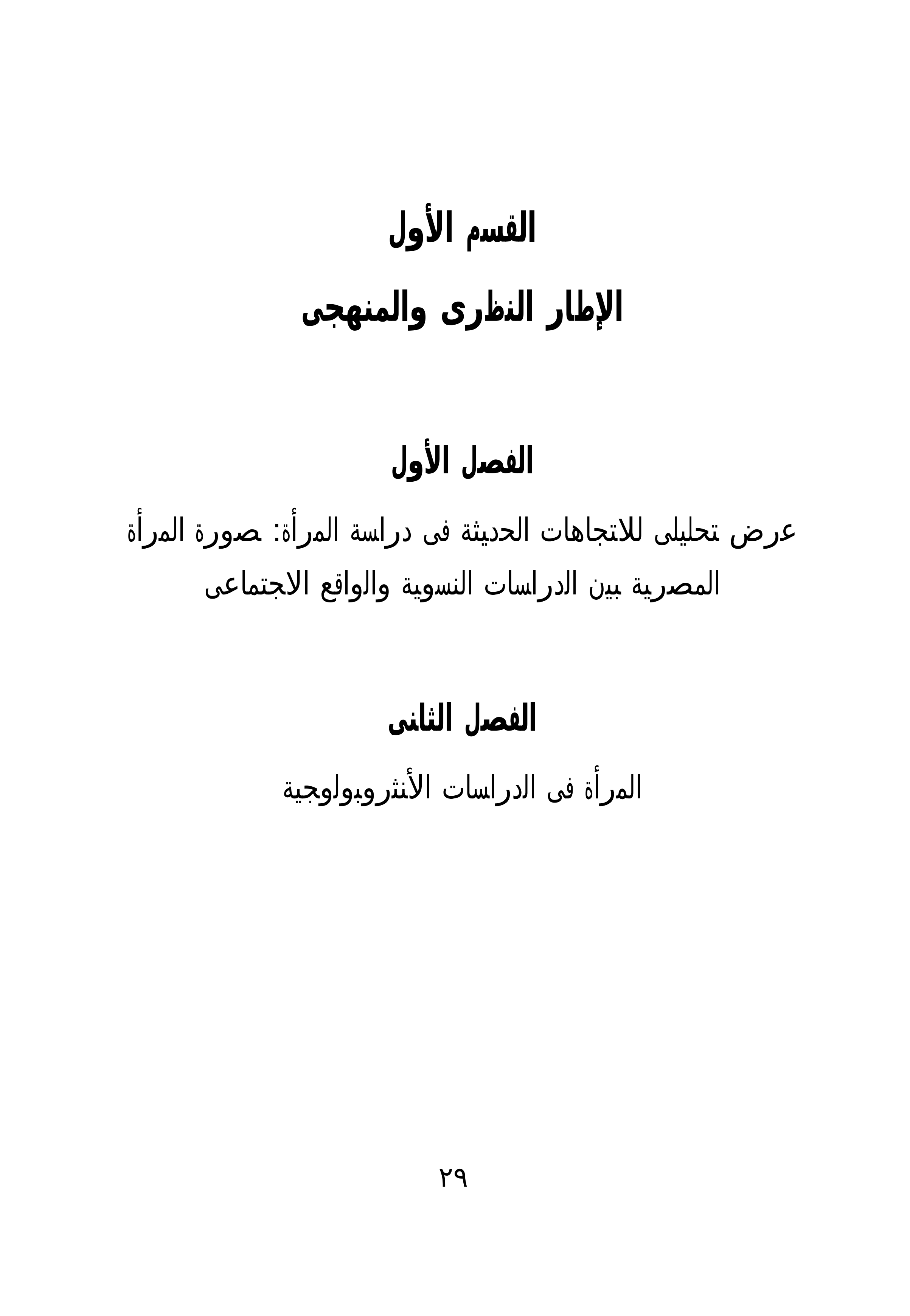
القسم الأول

الإطار النظرى والمنهجى

القسم الثانى

دراسات واقعية وميدانية

فصل ختامى



القسم الأول

الإطار النظرى والمنهجى

الفصل الأول

عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة: صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى

الفصل الثانى

المرأة فى الدراسات الأنثروبولوجية

القسم الثانى

دراسات واقعية وميدانية

الفصل الثالث

القيادات النسائية المصرية وموقفها
من بعض قضايا ومشكلات المجتمع

الفصل الرابع

المشاركة السياسية والحياة العامة

الفصل الخامس

دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة العربية

الفصل السادس

النجاح فى السياق المهنى ومكانة المرأة داخل الأسرة

فصل تمهيدى

المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع(*)

مقدمة: حول المنهج

الآن وبعد مرور مائة عام على الخطاب التنويرى لقاسم أمين، يحق لنا أن نطرح على أنفسنا سؤالاً هاماً هو: هل المرأة الجديدة التى أراد لها قاسم أمين أن تكون حرة، قادرة على أن تستفيد بطاقاتها الجسمية والعقلية والنفسية، وأن تلعب دوراً إيجابياً فى بناء الأمة، هل هذه المرأة قد وجدت بالفعل بعد هـذا التطـور الذى لحق بالمجتمع فى مجال الاقتصاد والتعليم واكتساب الحقوق المدنية؟ بمعنى آخر، هل يقترب واقع المرأة المعاصرة من "النمط المثالى" للمرأة الجديدة الـذى كان موجوداً فى عقل قاسم أمين وهو يؤسس لخطاب تحريرى للمرأة؟ وإذا كان ثمة تناقض بين "النمط المثالى" والواقع، فماذا عسى أن تكون العوامـل المكبلـة لانطلاقة المرأة فى مجتمعنا الجديد؟

إن الإجابة على هذين السؤالين تحتاج إلى بحث مسـتفيض فـى أحـوال المـرأة يلخص جماع النتائج التى توصلت إليها بحوث عديدة حول المرأة فـى المجتمع المعاصر. وحسبنا هنا أن نقترب من هذه الإشكالية حتى على المستوى الذى يمكننا من أن نطور فروضنا أكثر من تأكيد حقائق. وتسير مقاربتنا عبـر ثلاثة مستويات للتحليل نحاول فى المستوى الأول أن نحدد خطاب قاسـم أمـين وأن نضعه فى السياق الاجتماعى الثقافى الذى ظهر فيه، ونحاول فى المسـتوى الثانى أن نقترب من واقع المرأة المصرية المعاصرة بالتعرف على مـدى مـا حققته من مكاسب فى مجالين هامين هما: التعليم والعمل، ثم بالتعرف على مدى إلمام الجيل الأصغر من النساء طالبات الجامعة اللائى على وشك التخرج – كما تمثله عينة قوامها ٢٥٩ طالبة أديرت عليهن استمارة استبيان – بمعلومات عـن قاسم أمين، وطبيعة اتجاهاتهن نحو مساواة المرأة بالرجل، ونحو عمل المـرأة، ونحو الدعوة التى تنادى بعودة المرأة إلى المنزل، ومدى حرية المرأة فى التحكم

(*) كتب هذا الفصل الدكتور أحمد زايد، أستاذ علم الاجتماع، بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

فى أمور حياتها كالتعليم والسفر واختيار الزوج، ومدى إدراك المـرأة للحقـوق التى حصلت عليها. وسوف يمكننا هذا المستوى من التحليل أن نقارن بين واقع المرأة المعاصرة وبين النمط المثالى لخطاب التحرير الذى صاغه قاسم أمين.

وإذ نحاول أن نضع الواقع المعاصر للمرأة فى مرآة خطاب قاسـم أمـين، فإننا نطمح إلى أن نطرح بعض الافتراضات التفسيرية لواقع المرأة، التـى قـد تكشف لنا عن بعض أنواع الكوابح البنائية الكامنة فى مسيرة الحداثة، وتفتح لنا من ثم أفقاً نحو تجاوزها. ولقد كان هذا هو جوهر الروح الحداثية لخطاب قاسم أمين الذى أكد على أن مواجهة الخلل فى حياتنا ونفوسنا هو الطريـق الأفضـل نحو تجاوزه؛"... إذ لا يمكن لأمة أن تقوم بإصلاح ما إلا إذا شـعرت شـعوراً حقيقياً بالحاجة إليه ثم بالوسائل الموصلة إليه". (ص٢٠ تحرير المرأة).

١- خطاب التحرير

عندما كتب قاسم أمين (١٨٦٣ – ١٩٠٨) كتابه عن تحرير المرأة قـرب نهاية القرن الماضى، كانت مصر قد قطعت شوطاً لا بأس بـه علـى طريـق الحداثة، كانت الإصلاحات التى أدخلها محمد على قد أتت أكلها فـى مجـالات عديدة. وإن كانت القوى العظمى قد عملت على تحجيم محمـد علـى وإيقـاف مشروعه داخل حدود مصر، وإن كانت الأطماع الاستعمارية قد تجسدت علـى أرض الواقع باحتلال استعمارى لمصر عام ١٨٨٢م، فإن هـذه القـوى وتلـك الأطماع لم تستطع أن توقف ما كان يتشكل فى رحم المجتمع من قوى اجتماعية وثقافية، فقد بدأت ملامح بنية اجتماعية فى التشكل، تتحدد فيها العلاقات الطبقية على نحو واضح. فهؤلاء كبار الملاك من المصريين قد ثبتوا أقدامهم على معظم الأرض الزراعية التى كانت مملوكة من قبل للدولة بعد اكتمال قـوانين تنظـيم ملكية الأراضى الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأصـبحوا يشكلون طبقة تأخذ بزمام الأمور من طبقة الأجانب والأتراك الذين هيمنوا على الأرض والاقتصاد، وتطمع إلى أن تعتلى سدة الحكم، وأن تخترق دائرة صـنع القرار، وهو طموح تجسد بقوة فى سعى هذه الطبقة إلى تشكيل أحزاب سياسـية مع السنوات الأولى من القرن العشرين. وهذه هى الطبقة الوسطى التى تتحـدد ملامحها متشكلة من أولئك الذين فتحت لهم أبواب الاندراج فـى سـلك النظـام

الجديد الذى غرسه محمد على مع بداية القرن التاسع عشر. وضمت هذه الطبقة جموعاً من الموظفين والضباط والمثقفين والتجار ومتوسـطى مـلاك الأرض الزراعية. وإذ سعت الطبقة مالكة الثروة إلى اعتلاء سدة الحكم سعت طليعة هذه الطبقة الوسطى من الضباط والمثقفين إلى المشاركة الحقيقية فى بنـاء النهضـة الحديثة بالفكر الذى تمحور حول أفكار محمد عبده وعبدا النديم، وبالثورة التى تجسدت فى الثورة العرابية، وبالسعى نحو تأسيس أطر للتعبيـر عـن الـرأى والمواقف السياسية على المنابر الصحفية، وبالسعى نحو بناء تعليم حديث تجسد فى تأسيس الجامعة الأهلية مع بداية القرن العشرين. وقد صـاحب ذلـك كلـه عمليات تحضر واسعة النطاق، شهدها المجتمع المدنى الذى بـات يتسـع فـى عمرانه ويستقبل طوائف من المهاجرين من الريف شكلوا بدايات الطبقة العاملة التى انخرط أعضاؤها فى الحرف والصنايع الحضرية. وهكذا فقد كانت ملامح بنائية وثقافية لمجتمع مصرى جديد فى طور التشكل.

وفى هذه الخلفية ظهر خطاب قاسم أمين حول المرأة. ورغم أنه ذو أصول تركية إلا أن انشغاله بهموم المجتمع المصرى لم يقل عن انشغال أى مصـرى صميم، بل يمكن القول بأنه كرس حياته لخطاب من نوع متميز لم يجرؤ أحـد غيره على مشاكلته. وتدلنا الخريطة الفكرية فى مصر فى النصف الثـانى مـن القرن التاسع عشر على ذلك، فقد ظلت هذه الخريطة الفكريـة منتقصـة لأفـق فكرى كان يتعذر على كل المشاركين فى خطاب النهضة أن ينصـهروا فـى مشكلاته الفكرية والسياسية؛ لما يعتريه من عثرات اجتماعية وعقدية. ذلك الأفق يتعلق بموقف المرأة فى هذا المجتمع الذى يعارك الحداثة ويصبوا إلى النهضة. وكان قاسم أمين من الجرأة والإخلاص والشفافية ليدرك أهمية الاقتراب من هذا الأفق الفكرى، فلم يكن للمجتمع العربى ليعبر سياج التقاليد إلى زخم الحداثة دون أن يفك القيود المضروبة حول النساء، وينزع عنهم الأصفاد والأغلال.

ولقد وعى قاسم أمين فى هذا الوقت المبكر بإشكالية لم تتمكن من عقولنـا حتى الآن تحت تأثير كثير من الأوهام. تتعلق هذه الإشكالية بمناعـة النهضـة الحديثة. فتلك النهضة لا تبنى على تجاهل صور النقص ومكامن الضعف، بـل إن النهضة الحقة تسير فى عكس هذا الاتجاه، فتبدأ بالاعتراف بأن ثمـة خلـلاً يعترى البنية فى تراكيبها، وأن ثمة ضرورة لمراجعة هذا الخلل. يقـول قاسـم أمين فى الصفحة الأولى من "تحرير المرأة" فى نص نحتاج أن نتأمله كثيراً:

"وما نحن فيه ليس فى الطاقة البشرية تغييره فى الحال. ليس من العار علينا أننا وجدنا فى هذه الحالة؛ لأن كل عصر لا يسأل إلا عن عمله. وإنما العار أن نظن فى أنفسنا الكمال، وننكر نقائصنا، وندعى أن عوائدنا هى أحسن العوائد فى كل زمان ومكان، وأن نعاند الحق. وهو واحد لا يحتاج فى تقريره إلى تصديق منا به، وكل ما نقوله أو نفعله لإنكاره لا يؤثر فيه بشىء، وإنما يؤثر فينا أثر الباطل فى أهله، ويقوم حجاباً بيننا وبين إصلاح أنفسنا، إذ لا يمكن لأمة تقوم بإصلاح ما إلا إذا شعرت شعوراً حقيقياً بالحاجة إليه ثم بالوسائل الموصلة له". (تحرير المرأة، ص١٩ – ٢٥).

يحدد هذا النص منهجاً لتغيير المجتمع يقوم على الانعكاسية والشفافية، بحيث ينبع التغيير من شعور حقيقى بعدم الاكتمال، ذلك أن الشعور بالاكتمال والتفوق الاجتماعى والثقافى هو ضرب من الباطل يخلق حجاباً بين الناس وبين إصلاح أنفسهم. أما الاعتراف بالنقص وعدم الاكتمال، فإنه يخلق دافعية مطردة ومتزايدة لإكمال هذا النقص، بل يخلق الوسائل المؤدية إلى ذلك. والحق أن هذا المبدأ هو مبدأ حداثى صميم، فجوهر الحداثة هو التغير الدائم والانطلاق الذى لا يعرف حدوداً نحو الأفضل، وعدم التوقف عند لحظة معينة من الزمن، وعدم التقيد بقيود صارمة جامدة مثبطة للتقدم والتغير. وتحقق الحداثة هذا الانطلاق الدائم من قدرتها على مراجعة الذات والتأمل الانعكاسى المستمر الذى يضع الخلل فى بؤرة الضوء بدلاً من أن يهيل عليه أكواماً من تراب النفاق والتجمل. وإذ أدرك قاسم أمين ضرورة هذه المواجهة الانعكاسية بيننا وبين واقعنا بحيث نعترف بنقصه وعدم اكتماله، فإنه قد وضع منهجاً حداثياً لا يتعلق فقط بمراجعة مشكلات المرأة وإخراجها من ظلمات الجهل والانعزال، ولكن يتعلق أيضاً بمراجعة مشكلات المجتمع بعامة ومشكلات بناء الأمة على اتساعها. وأكاد أزعم بأن تركيز قاسم أمين على الحجاب لم يكن هجوماً على الحجاب على إطلاقه، بل كان هجوماً على ما أسميه "بالتحجب الاجتماعى" الذى يمكن الأوهام والمزاعم الباطلة والعادات البالية من أن تقف حجاباً بين شعب من الشعوب وبين تطوير قدراته وإمكاناته.

وفى ضوء هذه الرؤية الحداثية لم يأت خطاب قاسم أمين عن المرأة خطاباً جزئياً أو مبتسراً يتجاهل معطيات الواقع وخصوصيته فى مقابل الانبهار بالحداثة الغربية، أو ينادى بتحرير المرأة دون فهم للسياق الاجتماعى العام. فقد أسس

قاسم أمين خطابه على أساس إسلامى، فلم يأت بما يخالف الشرع بل دافع عن قضاياه دفاعاً شرعياً، ولكنه دافع فى نفس الوقت عن النزعة الإنسانية (الحداثية) التى تنادى برفع الاستبداد وتساوى بين الكائنات البشرية، وهى نزعة تتفق مع روح الشرع ومقاصده. تأمل معى هذه النصوص لتكتشف إلى أى مدى وضع قاسم أمين خطابه فى إطار رؤية حداثية توازن بين الخاص والعام، بين السياق والفكر، لا أقول بين الأصالة والمعاصرة:

"سبق الشرع الإسلامى كل شريعة فى تقرير مساواة المرأة للرجل.. وخولها كل حقوق الإنسان، واعتبر لها كفاءة شرعية لا تنقص عن كفاءة الرجل فى جميع الأحوال المدنية.. وبالجملة فليس فى أحكام الديانة الإسلامية ولا فيما ترمى إليه من مقاصدها، ما يمكن أن ينسب إليه انحطاط المرأة المسلمة، بل الأمر بالعكس فإنها أكسبتها مقاماً فى الهيئة الاجتماعية" (ص٢٦).

"إذا غلب الاستبداد على أمة لم يقف أثره فى الأنفس عند ما هو فى نفس الحاكم الأعلى، ولكنه يتصل منه بمن حوله ومنهم إلى من دونهم، وينفث روحه فى كل قوى بالنسبة لكل ضعيف متى مكنته القوة من التحكم فيها، يسرى ذلك فى النفوس، رضى الحاكم الأعلى أم لم يرض" (ص٢٧).

"من الواجب علينا أن ننظر كيف تقدم الناس وتأخرنا؟ كيف تقدموا وضعفنا؟ كيف سعدوا وشقينا؟ ثم نرجع أبصارنا كرة ثانية فى ديننا وما كان عليه أسلافنا الصالحون، ثم نقتدى بهم فى استماع القول واتباع أحسنه وانتقاد الفعل والأخذ بأفضله، ونسير فى طريق السعادة والارتقاء والقوة مع السائرين". (ص٧٣).

"إنى أسأل كل إنسان خالى الغرض: هل هذه المعاملة يليق أن يعامل بها إنسان له خامة الإنسان ما لنا؟ فهو مثلنا له روح ووجدان وقلب وعقل وحواس؟ وهل سوء الظن فى المرأة إلى هذا الحد يتفق مع اعتبارنا لأنفسنا واعتبار المرأة لنفسها". (ص٨١).

تلخص هذه النصوص الأسس التى قام عليها خطاب قاسم أمين؛ فهو يؤسس خطابه على الشرع، ويكشف عن أسباب تخلف المرأة والمجتمع فى الاستبداد الضارب بجذوره فى العلاقة بين كل قوى وكل ضعيف، ثم يتطلع بناظريه إلى الأمم الأخرى المتقدمة التى استقى منها جل فكره داعياً إلى نظرة شفافة إلى

واقعنا، رافعاً خطابه إلى قمة النزعة الإنسانية حين يطالب من كل إنسان خـالى الغرض أن يسأل نفسه عما إذا كانت معاملتنا للمرأة ترقى إلى المستوى الإنسانى اللائق. وإذ اتخذ خطاب قاسم أمين من هذه المبادئ الثلاثة: الشـرع، ومقاومـة الاستبداد، والنزعة الإنسانية أساساً لخطابه، فإن مضمون هذا الخطاب قد جـاء يربط على نحو ظاهر بين تحرير المرأة وتحرير الأمة. فتحرير المرأة لم يرتبط بمجرد الدعوة إلى أن تشارك فى العمل أو فى الحياة الاجتماعيـة، وإنمـا هـو تحرير يتجه إلى التكوين العقلى والنفسى للمرأة، وتكوين نظرة جديدة للعلاقة بين الرجل والمرأة، وتثمين دور المرأة فى تربية وتنشئة الأطفال إلى جانب دورهـا فى العمل والحياة الاجتماعية. فهو يدافع عن امرأة صحيحة البدن صحيحة العقل لا تنحصر وظيفتها فى إنتاج الأطفال ولا تحجب عن الحياة العامة والخاصة.

"(فالمرأة) لا تكون خلقاً كاملاً إلا إذا تمت تربيتهـا الجسـمية والعقليـة.. فسلامة العقل من جميع مظاهره تابعة لسلامة الجسم.. وأما تربيتها العقلية؛ فإنها بدونها تكون المرأة فاقدة لقيمتها كما هى حالتها الآن عندنا". (ص١٠٢– ١٠٣)

"وفى الحق أننا ضيقنا وظيفة المرأة، وخصصناها بالنتاج، ولم نطالب منهـا شيئاً غير ذلك، وسببه أننا توهمنا أن المرأة لا تصلح لعمل آخر، وأن الرجـال غير محتاجين إلى النساء فى القيام بشئون الحياة الخاصة والعامة، وغاب عنـا أن الرجل إنما يكون فى كبره كما هيأته والدته فى صغره". (ص١٠٣)

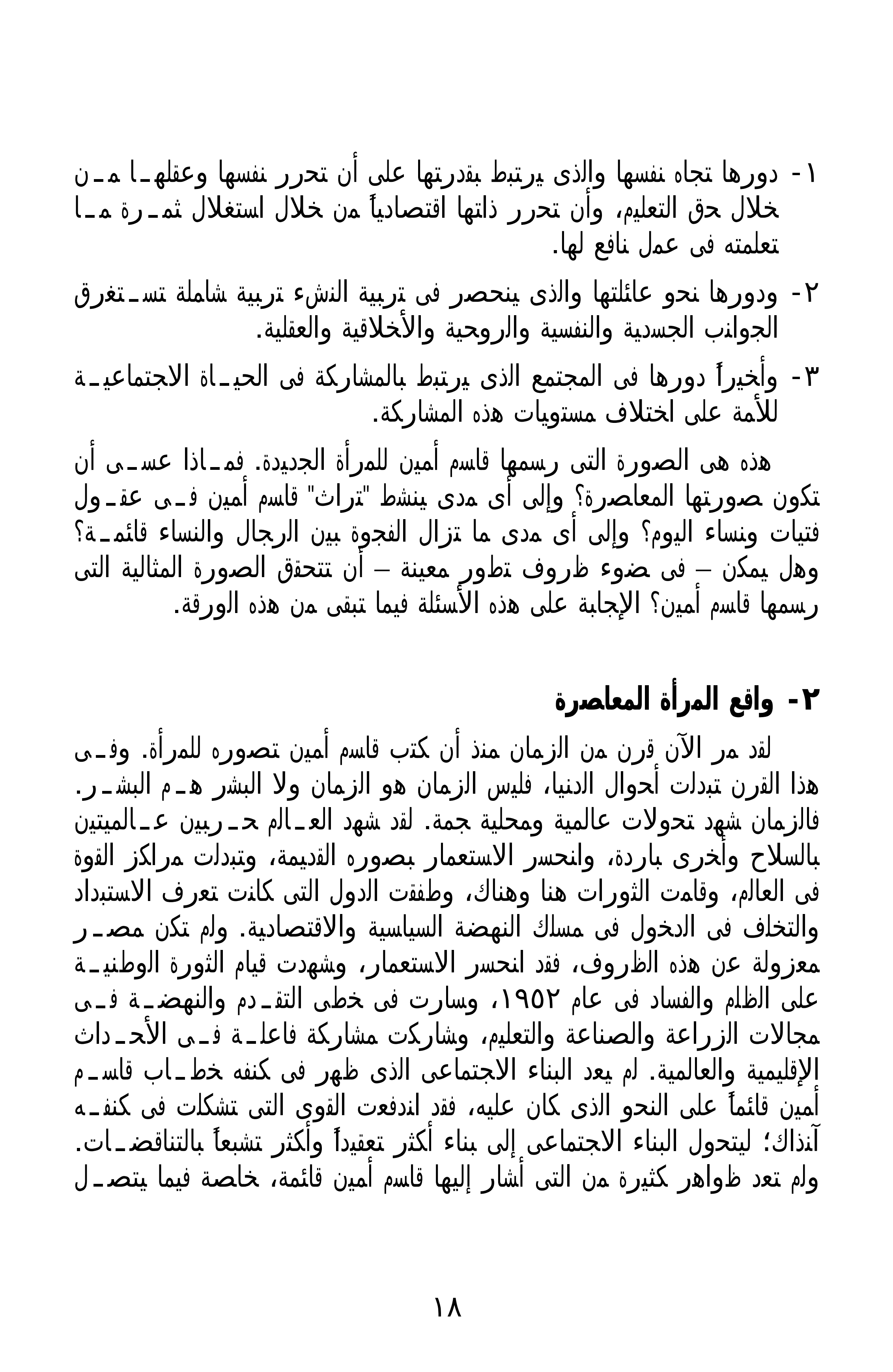
"ولا شئ يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل مثل الغربية بـالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها. ولو أخذ بيـدها إلى مجتمع الأحياء، ووجهت عزيمتها إلى مجاراتهم فـى الأعمـال الحيويـة، واستعملت مداركها وقواها العقلية والجسمية لصارت نفساً حية فعالة تنتج بقـدر ما تستهلك، لا كما هى اليوم تعيش عالة على غيرها، ولكان ذلك خيراً لوطنهـا لما ينتج عنه من ازدياد الثروة العامة والثمرات العقلية فيه". (ص٣٣).

"كل منا يذوق حلاوة الساعات التى تمر به بدون أن يشعر بها حينما يطول الحديث بينه وبين صديق له، وتختلط أنفسهما بعضها ببعض حتى يـذهل كـل عـن أيهما يتكلم وأيهما يسمع. فهذا السرور يتضاعف بلا شك إذا وجـد هـذا التوافق بين رجل وأمه أو أختـه أو زوجتـه.. لأن الحـب التـام هـو ذلـك التوافق".(ص٥٤-٥٥).

"والتربية تنحصر فى أمر واحد هو تعويد الطفل حسن الفعل وتحلية نفسـه بجميل الخصال. والوسيلة إلى ذلك واحدة هى أن يشاهد الطفل آثار هذه الأخلاق حوله.. فإذا كانت الأم جاهلة تركت ولدها لنفسه.. فيتخلق بـالأخلاق القبيحـة ويعتاد العوائد الفاسدة". (ص٤٩).

وقد تبلورت هذه الصورة فى كتاب "المرأة الجديدة" الذي صدر فـى عـام ١٩٠٠. ففى المرأة الجديدة انقلبت الفكرة الحداثية عند قاسم أمـين إلـى فكـرة معيارية، يقيس فيها حال مصر وواقع مجتمعها على واقع المجتمعات الغربيـة (أوروبية كانت أو أمريكية). فقد طفق يقارن بين حال المرأة فى مصر وحالهـا فى هذه المجتمعات المتقدمة، بل يقارن بين المجتمعات المتقدمة ذاتها فى درجة ما توصلت إليه من عتق المرأة وتحرير إرادتها. ولقـد أدت النظـرة الحداثيـة المعيارية إلى أن يتخلى جزئياً عن فكرة قبوله الاستبداد التى طرحها بقوة فـى "تحرير المرأة"، ويصف المجتمع المصرى وكأنه فى حالة تحول نحـو الـنمط المعيارى المفترض وجوده فى المجتمع الغربى. فالاستبداد السياسى "أصبح فـى حالة النزع"، ولكن التغير فى الاستبداد السياسى لم يغير الاسـتبداد المفـروض على المرأة "فما يزال الرجال عندنا يستبدون على نسـائهم" (المـرأة الجديـدة، ص٢٤). كما أن المجتمع ما يزال يتردد فى قبول فكرة الحرية "فنحن نتصـور الحرية ولا نشعر فى الحقيقة بحبها، ونعرف حق الغير ولا نجـد مـن أنفسـنا احتراماً له، (فنحن) فى دور التمرين على الأخلاق الحرة" (ص٢٥). ويأمل قاسم أمين فى أن يتحول المجتمع المصرى تدريجياً وليس ثورياً نحو الوصول إلـى حالة الأخلاق الحرة، "فالإنسانية فى سيرها الأبدى لا تنتقل من حال إلـى حـال أحسن منها إلا بالتدريج وبعد تمرين طويل يعرض لها فيه كثير مـن التخـبط والاختلال والتجارب المؤلمة حتى تستقيم فى سيرها". (ص٥٥)

وفى هذا الإطار رسم قاسم أمين للمرأة الجديدة "صورة مثاليـة أو نمطـاً مثالياً يقوم على مبدأ واحد وأدوار ثلاثة. والمبدأ هو الحرية بمعناها الواسع الذى يشير إلى استقلال الإرادة الإنسانية"، فاستقلال الإرادة الإنسانية هو أهم عامـل أدبى فى نهوض الرجال، فلا يمكن أن يكون له إلا مثل ذلك الأثر فـى نفـوس النساء" (ص٥٣)، وعلى مبدأ استقلال الإرادة تتحدد أدوار المرأة الجديـدة فـى ثلاثة:



١- دورها تجاه نفسها والذى يرتبط بقدرتها على أن تحرر نفسها وعقلها من خلال حق التعليم، وأن تحرر ذاتها اقتصادياً من خلال استغلال ثمرة ما تعلمته فى عمل نافع لها.

٢- ودورها نحو عائلتها والذى ينحصر فى تربية النشء تربية شاملة تستغرق الجوانب الجسدية والنفسية والروحية والأخلاقية والعقلية.

٣- وأخيراً دورها فى المجتمع الذى يرتبط بالمشاركة فى الحياة الاجتماعية للأمة على اختلاف مستويات هذه المشاركة.

هذه هى الصورة التى رسمها قاسم أمين للمرأة الجديدة. فماذا عسى أن تكون صورتها المعاصرة؟ وإلى أى مدى ينشط "تراث" قاسم أمين فى عقول فتيات ونساء اليوم؟ وإلى أى مدى ما تزال الفجوة بين الرجال والنساء قائمة؟ وهل يمكن – فى ضوء ظروف تطور معينة – أن تتحقق الصورة المثالية التى رسمها قاسم أمين؟ الإجابة على هذه الأسئلة فيما تبقى من هذه الورقة.

٢- واقع المرأة المعاصرة

لقد مر الآن قرن من الزمان منذ أن كتب قاسم أمين تصوره للمرأة. وفى هذا القرن تبدلت أحوال الدنيا، فليس الزمان هو الزمان ولا البشر هم البشر. فالزمان شهد تحولات عالمية ومحلية جمة. لقد شهد العالم حربين عالميتين بالسلاح وأخرى باردة، وانحسر الاستعمار بصوره القديمة، وتبدلت مراكز القوة فى العالم، وقامت الثورات هنا وهناك، وطفقت الدول التى كانت تعرف الاستبداد والتخلف فى الدخول فى مسالك النهضة السياسية والاقتصادية. ولم تكن مصر معزولة عن هذه الظروف، فقد انحسر الاستعمار، وشهدت قيام الثورة الوطنية على الظلم والفساد فى عام ١٩٥٢، وسارت فى خطى التقدم والنهضة فى مجالات الزراعة والصناعة والتعليم، وشاركت مشاركة فاعلة فى الأحداث الإقليمية والعالمية. لم يعد البناء الاجتماعى الذى ظهر فى كنفه خطاب قاسم أمين قائماً على النحو الذى كان عليه، فقد اندفعت القوى التى تشكلت فى كنفه آنذاك؛ ليتحول البناء الاجتماعى إلى بناء أكثر تعقيداً وأكثر تشبعاً بالتناقضات. ولم تعد ظواهر كثيرة من التى أشار إليها قاسم أمين قائمة، خاصة فيما يتصل

بالمرأة التى منحت حق التعليم مثلها مثل الرجل، ومنحت حق الانتخاب، وفتحت أمامها أبواب العمل، وأفسحت لها الحريات فى مجال اختيار شريك الحياة، وفى مجال اختيار المهنة.

ورغم هذا فما تزال دراسات عديدة تؤكد وجود صور من عدم المساواة بين المرأة والرجل، وتدنى مكانة المرأة ونقص فاعلية دورها فى الحياة الاقتصـادية والاجتماعية. فثمة عدد من الدراسات التى تؤكد شكلية المساواة بيـن المـرأة والرجل فى قضايا التعليم والعمل. فما تزال الفروق بين الرجال والنسـاء فـى التعليم قائمة كماً وكيفاً. ويتمثل ذلك فى ارتفاع نسب الـذكور المتعلمـين عـن نظرائهم من الإناث من ناحية، وفى ارتفاع نسب الطالبات فى الكليات النظريـة من ناحية أخرى. ومن ناحية أخرى فإنه بالرغم من خروج نسبة من النساء إلى العمل، فإن نسبة النساء العاملات ما تزال ضئيلة، كما أن مفهوم العمل خـارج المنزل ما يزال غامضاً، وهو ينظر إليه فى كثير من الأحيان علـى أنـه حـق غيـر أساسى. هذا فضلاً عن صور اللامساواة الأخرى القانونية والسياسية منها على وجه الخصوص (سلوى العامرى، ١٩٨٥). وتؤكد الدراسات أيضاً علـى انخفاض مستوى المشاركة السياسية (إيناس غزال، ١٩٩٢)، وانخفاض مستوى الوعى الاجتماعى (ثريا عبدالجواد، ١٩٨٥). وترجع بعـض الدراسـات هـذا الانخفاض فى الإنجاز النسائى على مستوى التعليم والعمـل وكـذلك انخفـاض مستوى المشاركة، إلى عدم وضوح مفهوم العمل وعدم تحويل العمل إلى قيمـة راسخة فى وجدان المرأة، وإلى عدم اكتمال صور المساواة لتمتد إلى المسـاواة فى الحياة الأسرية والحياة الاجتماعية والمكانـة الاجتماعيـة (أمينـة شـفيق، ١٩٨٧).

ثمة إجماع فى دراسات المرأة على انخفاض مكانتها، ومن ثـم انخفـاض حجم مشاركتها فى مجالات الحياة المختلفة. وعند التعرض لتفسير هذا الوضـع تذهب الدراسات مذاهب شتى كل ينطلق من زاوية معينة رغم إجماعها جميعـاً على تدنى مكانة المرأة وانخفاض مشاركتها. فهذه دراسة تشير إلـى اختـزال المرأة واستلابها وتغلغل علاقات التسلط والقهر إلـى ذاتهـا بحيـث أصـبحت خصيصة أصيلة من خصائصها (مصطفى حجازى، ١٩٨٥). وهذه دراسة ثانية تشير إلـى ظاهرة الاستغلال المزدوج التى تعانى منها المرأة من جراء أعبـاء المنزل وأعباء العمل خارجه، وإلى القهر الذى تعانى منه المرأة الريفيـة مـن

جراء ساعات عمل طويلة دون خدمات صحية واجتماعية (مالك زعلوك، ١٩٨٦)، وتلك دراسة ثالثة تشير إلى التحيز ضد المرأة على المستوى الفردى وعلى مستوى التنظيمات الاجتماعية، وإلى دور المرأة فى استمرار هذا التحيز من خلال التوحد مع الجنس الآخر والتقوقع والانعزال (هدى بدران، ١٩٨٥). وتؤكد دراسة رابعة على تهميش دور المرأة من خلال سلطة التقاليد، وصور التميز والقهر التى تفرض على المرأة وانعدام الحرب بمعناها الواسع (كمال مغيث وإلهام فرج، ١٩٩٢).

وتميل دراسات أخرى إلى عدم إصدار تعميمات على هذا النحو، وتعتمد عوضاً عن ذلك على بيانات مفصلة عن عمالة المرأة وفرص حصولها على خدمات الرعاية الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم) ودرجة القوة التى تتمتع بها فى الأسرة وفى وضع المجتمع. ومن أمثلة هذه الدراسات تلك التى تشير إلى أهمية تنميط عمالة المرأة والتعرف على حجم الوقت الذى ينفق فى الأنشطة التى تقوم بها المرأة فى المنزل وخارجه، وطبيعة العلاقة بين أنماط النشاط وفرص التعليم والصحة ومستوى القوة الاجتماعية التى تحوزها المرأة، مع مراعاة الفروق الريفية الحضرية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن حجم العمل الملقى على عاتق المرأة غير المتعلمة فى الريف والحضر يفوق ما يلقى على عاتق المرأة المتعلمة، كما يتضح من بيانات تخصيص الوقت، كما أن ثمة علاقة بين التعليم وبين درجة القوة التى تتمتع بها المرأة فى الأسرة، وبين ممارسة الأنشطة التى تدر دخلاً للأسرة وبين درجة القوة أيضاً (علياء شكرى وآخرون، ١٩٨٦). ورغم عدم اعتمادها على تعميمات فضفاضة، فإن هذا النوع من الدراسات يشترك مع الدراسات الأخرى فى تأكيد تخلف المرأة المعاصرة وانخفاض مكانتها الاجتماعية.

ويبدو فى ضوء هذه الدراسات وغيرها أنه رغم كل ما حصلت عليه المرأة من مكاسب إلا أن ثمة مشكلات فى مسيرة نهضتها وحريتها. وتدعم إحصاءات التعليم والعمل هذا الافتراض. فقد حاولنا أن نتتبع التطور الحاصل فى تعليم المرأة خلال النصف الثانى من القرن العشرين فى تعدادات السكان المنتظمة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٩٦. وكشف هذا التتبع عما يلى: يلاحظ أن نسبة أمية النساء (عشر سنوات فأكثر) فى تناقص مستمر حيث انخفضت من ٨٤% عام ١٩٦٠، إلى ٧٠,٩% عام ١٩٧٦، إلى ٦٢,٥% عام ١٩٨٦، إلى ٥٠,٣%

عام ١٩٩٦. وفى المقابل تتزايد نسبة المتعلمات من الإناث، فقد قفـزت نسـبة اللائى يعرفن القراءة والكتابة من ١٢,٤% عـام ١٩٦٠ إلـى ١٤,٦% عـام ١٩٩٦، وارتفعت نسبة حملة المؤهلات المتوسطة من الإناث من ٣,٤% عـام ١٩٦٠ إلى ١٣,٩% عام ١٩٩٦، كما ارتفعت نسبة الحاصلات على مـؤهلات عليا من٢% عام ١٩٦٥ إلى ٣,٩% عام ١٩٩٦. وتشير هذه البيانات إلـى أن ثمة تحسنا ملحوظاً فى الوضع التعليمى للمرأة. ومع ذلك فإن هذه البيانـات إذا قورنت بنظيرتها عند الذكور – أو فى الريف والحضر – فإنها تكشف عـن أن المرأة ما تزال فى وضع أكثر تخلفاً من الرجل. ففى حين انخفضت نسبة الأميين من الذكور إلى ٢٩% فى عام ١٩٩٦، وصلت نسبة الأمية فى نفس العام بـين الإناث إلى ٥٠،٣%، أى أن نصف الإناث ما يزال تحت وطأة الأمية. كمـا أن نسبة حملة المؤهلات الجامعية من الإناث (٣,٩% عام ١٩٩٦) ما تزال أقل من حملة المؤهلات الجامعية بين الذكور (١٧,٤% عـام ١٩٩٦). كمـا أن نسـبة الأميين من النساء فى الريف ما تزال مرتفعة. ففى عام ١٩٩٦ بلغ عدد الأميين فى الريف ١٢ مليون و٣٤٢ ألفاً، منهم ٤ مليون و٦١٨ ألفاً من الذكور (بنسـبة ٣٧,٤% من مجموع الأميين فى الريف) و٧ مليون و٧٢٤ ألفـاً مـن الإنـاث (بنسبة ٦٢,٦% من مجموع الأميين فى الريف).

وباستعراض بيانات العمل نجد نفس الاتجاه الموجود فى التعليم، فهنا يوجد أيضاً تزايد مستمر لمشاركة المرأة فى قوة العمل، ولكن هذا التزايد هـو قليـل بشكل عام فضلاً عن أنه أقل بكثير من التزايد فى مشاركة الذكور. لقـد أشـار قاسم أمين فى كتاب المرأة الجديدة إلى إحصاء ١٨٩٧، وذكر أن عـدد النسـاء المصريات اللائى كن يشتغلن بصنعة أو حرفة بلغ ٦٣٧٣١ امرأة.

وذكر أن هذا الرقم يمثل ٢% من مجموع الإناث (ص٦٧ المرأة الجديدة). ولم ترتفع النسبة التى أشار إليها قاسم أمين بعد أكثر من نصف قرن من الزمان (١٩٦٥) كثيراً، إذ وصلت نسبة النساء المشاركات فى قوة العمل إلـى ٥,٨% من مجموع القوة مقابل ٩٤,٢% للذكور، ووصـلت فـى تعـداد ١٩٨٦ إلـى ١١,١% فى مقابل ٨٨,٩% للذكور، وأخيراً وصلت فـى تعـداد ١٩٩٦ إلـى ١٥,٣% فى مقابل ٨٤,٧% للذكور. ومن الواضح أن نسبة النساء المشـاركات فى قوة العمل تزداد باطراد، ولكنها لم تصل إلى النسبة التى تتلاءم مـع نسـبة الإناث القادرات على العمل. ورغم أن هذه الإحصاءات يجب أن تؤخذ بـتحفظ؛

لأنها لا تعتمد على مفاهيم دقيقة للعمل، كما أنها لا تدخل فى حسـبانها النسـاء اللائى يعملن فى مهن يصعب تصنيفها أو الإخبار عنها مثل العمل الزراعـى. ومما يدل على هذا أن نسبة كبيرة من النسـاء المشـاركات فـى قـوة العمـل (٥٧,٧%) تعمل فى المصالح الحكومية، مما يدل على أن أعداداً كبيـرة مـن اللائى يعملن فى القطاع غير الرسمى لا تظهر فى تعداد السكان. ورغـم هـذه الملاحظة إلا أن ثمة نتيجتين تترتبان على هذه البيانـات ومـا يحيطهـا مـن مشكلات: الأولى أن التعليم يعد قوة دافعة لمشاركة المرأة فى الأعمـال غيـر التقليدية، والثانية أن عدم إدخال النساء العاملات فى مهن الزراعة، وكذلك أولئك اللائى يعملن فى مهن تدر دخلاً داخل المنـزل (كتربيـة الـدواجن أو حياكـة الملابس أو غير ذلك من الأنشطة) فى بيانات العمل يعكس المكانة المنخفضـة للمرأة؛ فالسبب الرئيسى فى ذلك هو أن الرجال الذين يخبرون عن بيانات العمل ينظرون إلى نسائهم على أنهن غير عاملات رغم ما أكدته البحوث من أن هـذا النمط من النساء تفرض عليه أعباء مزدوجة فى العمل الاقتصادى والمنزلـى. وهم بذلك ينكرون عليهن حقهن فى إعلان مشاركتهن فى الحيـاة الاقتصـادية للأسرة حتى إن كانت قائمة بالفعل.

ولاشك أن هذه البيانات الإحصائية عن التعلـيم والعمـل تعضـد بعـض الأفكـار التى طرحتها دراسات المرأة التى أشرنا إلى بعض منها. فثمة تأكيـد فى كلا النوعين من البيانات على أن المرأة المعاصرة لم تحقق بعد النمط المثالى للمرأة الجديدة التى كتب عنها قاسم أمين. فرغم ما حققته المرأة من مكاسب إلا أن قطاعاً كبيراً من المرأة – وبعد قرن من خطاب التحرير – ما يزال يحتـاج إلى تحرير، خاصة القطاعات المهمشة فى الريف والحضر.

وقد يعترض البعض على هذا الرأى بالقول إن ما حققته المرأة حتـى الآن يكفى، وأن المستقبل مفتوح أمام المرأة لمزيد من التحرير. وهذا صحيح، ولكـن تقرير إمكانية صحة هذا الافتراض يحتاج إلى أن نجرى دراسات على القطـاع المتعلم من النساء؛ لنكتشف إلى أى مدى قد حقق هذا القطاع درجة من التحـرر بالمعنى الذى طرحه قاسم أمين، أى تملك الحرية على صياغة الـذات والـنفس والعقل، وإلى أى مدى ما يزال هذا القطاع أسير أطر تقليدية جامدة، بل وإلى أى مدى يرتبط هذا القطاع برائد تحريره؟ ولتقديم إجابة مبدئية على هـذا السـؤال توجهنا إلى عدد من طالبات الجامعة اللائى على وشك التخرج (عدد ٢٥٩ طالبة

من السنة الرابعة بجامعتى القاهرة وحلوان) بعدد من الأسئلة التى جاءت نتائجها على النحو التالى:

بلغت نسبة من سمعن عن قاسم أمين ٨١,٥% فى حين بلغت نسبة من لـم يسمعن عن قاسم أمين ١٨,٥%.

وعندما سألنا من سمعن عن قاسم أمين من هو؟ أجاب معظمهن بأنه مفكـر نادى بتحرير المرأة (٧٩,٩%).

ولكن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يعرف على وجـه التحديـد فـى أى فتـرة عـاش. فنسبة اللاتى عرفن الحقبة التى عاش وكتب فيها (نهاية القرن التاسـع عشر) بلغت ١٤,٧%، وذهبت نسبة ٢٢,٨% إلى أنه عاش فى حقبة الخمسينيات من القرن الماضى، ونسبة ٣٥,٩% إلى أنه عاش أثناء ثورة ١٩١٩م، وبلغـت نسبة من أجبن بأنهن لا يعرفن ٨,١%.

أما عند السؤال عن مؤلفات قاسم أمين، فقد أجابـت نسـبة ٧٨,٧% ممـن سمعن عنه بأنهن لا يعرفن مؤلفاته، وأشارت سبع طالبـات فقـط إلـى كتـاب تحريـر المرأة، وأربع طالبات فقط إلى كتاب المرأة الجديدة.

وسألنا هذه العينة من الطالبات على مدى موافقتهن علـى تسـاوى المـرأة بالرجل فى مجالات الحياة المختلفة، فجاءت استجابات أعلى نسبة لتركز علـى ضرورة المساواة فى التعليم (٩٦,٦%)، يليها المشـاركة الاجتماعيـة (بنسـبة ٨٩,٢%)، ثم المسئولية الأسرية (بنسبة ٧٨,٤%)، ثم العمل (بنسـبة ٧٥,٧%)، ثم المشاركة السياسية (بنسبة ٦٤,١%)، وأخيراً عمل المنزل (بنسبة ٥٤,٨%).

كما سألناهن عن مدى تقريرهن لمصير أنفسهن فى بعض القرارات الهامـة فى الحياة، فجاء التعليم فى المقدمة بنسبة ٩٧,٣%، وتشابه معه اختيار الـزوج بنسبة ٩٧,٣%، ثم اختيار الأصدقاء بنسبة ٩١,٩%، ثم اختيار العمـل بنسـبة ٩٠,٣%، ثم اختيار الزى ٧٩,٢%، ثم قرار السفر ٤,٤٤%.

ولا يحرص عدد كبير (نسبة ٤٥,٩%) من الطالبات على العمل بعد التعليم، بل يتركنها لرغبة الزوج.

ويوافق ٤٠,٢% منهن على الدعوة القائمة بعودة المرأة إلى المنزل.

كما لا تحرص نسبة تقدر بحوالى ٤٤% منهن على ممارسـة حقهـن فـى الانتخاب.

وأخيراً فإن نسبة ليست صغيرة (٤٧,١%) تعتقد أن المرأة لم تحصل علـى حقوقها بعد، وأشار هؤلاء إلى حقوق مثل: حق العمل فى القضـاء (١٢,٤%)، وحرية السفر للخارج (٧,٢%)، وتمتعها بالحرية (على إطلاقها) (٨%)، وحقها فى تولى المناصب السياسية العليا (٨,٤%)، وحقها فـى المشـاركة السياسـية (١٤,٤%)، والمساواة بينها وبين الرجل فى العمل (٤%)، وحقها فـى طلـب الطلاق (٢,٨%).

وتدل هذه النتائج على دلالات عميقة فيما يتصل بقوة التدفق فـى حركـة تحرير المرأة، "فثمة قطيعة ظاهرة مع خطاب التحرير تنعكس فى عدم الاكتراث بتراث المؤسس الأول للحركة من جانب الشباب، خاصة الذين كان قاسم أمـين يتجه إليهم بخطابه. ولا يبدو أيضاً أن روح المساواة التى كان ينادى بها قاسـم أمين قد تأصلت تأصلاً كاملاً فى نفس المرأة، فهذه تختلف بـاختلاف مجـالات الحياة. فهى ظاهرة جلية ومتأصلة بعمق فيما يتعلق بحق الحصول على التعليم، ولكنها تنخفض فيما يتصل بحقوق أخرى كحق العمل، كما أن روح الحرية لـم تتأصل تأصلاً كاملاً هى الأخرى.

ينعكس ذلك فى تأصل فكرة التبعية أو الخضوع لإرادة الزوج فى اختيـار العمل مثلاً، أو الانسحاب واللامبالاة تجاه الحقوق الاجتماعية والسياسية كحـق الانتخاب مثلاً. ومن الأمور التى يجب أن نقف عندها كثيـراً مـا تشـى بـه البيانـات من رغبة المرأة فى التراجع عن بعض الحقوق التى اكتسبتها بعد قرن من التحرير خاصة حق العمل، وهو تراجع ظهر جلياً فى موافقة نسبة لا بـأس بها (٤٠,٢%) من الفتيات اللاتى لا يزلن فى بداية الطريق على الدعوة القائلـة بضرورة عودة المرأة إلى المنزل مرة أخرى.

٣- ملاحظات تفسيرية

إذا كان التحليل السابق قد كشف لنا – ولو جزئياً – عن تباعد بـين واقـع المرأة المعاصرة والصورة المثالية (للمرأة الجديدة) كما رسمها قاسم أمين، فإننا

نكون بحاجة إلى طرح بعض الافتراضات التفسيرية لهذا الوضع، التـى تفـتح أمامنا أفقاً لفهم طبيعة الكوابح البنائية التى تحيط بحركة تحرير المرأة.

١- يبدو أن الطريق التدريجى الذى كان يتحدث عنه قاسم أمين وهو يتصـور حركة تغيير المجتمع لم يسر على نفس النسق التدريجى التحديثى الذى كان يتصوره. ثمة ملاحظات كبيرة على نمط التطور الذى سلكته حركة النهضة الحديثة. ومن بين هذه الملاحظات هناك ملاحظتان جديرتان بالإشارة هنـا: الأولى تتعلق بما اعترى طريق التغير من تقلبات سياسية واقتصادية ومـن تناقضات فى الأداء دفعته إلى الخروج من دائرة التدريجية المنضبطة إلـى دائرة التغيرات غير المتساوقة التى تنتج صـوراً مـن التنـاقض وعـدم التجانـس (تأمل التناقض بين وضع المرأة الريفية والمرأة الحضرية، وبين المتعلمة وغير المتعلمة، وتأمل أيضاً التناقض فى الزى وأنمـاط السـلوك وأساليب الحياة، وتأمل التناقض بين الرغبة فى التحرر المفرط على نمـط يفوق النمط الغربى خاصة فى جوانبه الشكلية وبين الرغبة فـى التحجـب الاجتماعى والانزواء الثقافى، وكذا التناقض بين الرغبة فى كشف الجسد فى دوائر بعينها وبين الرغبة فى ضبطه وسجنه فى دوائر أخـرى). والثانيـة تتعلق بشكلانية الحداثة على نمط مخالف لفكر قاسـم أمـين وغيـره مـن الحداثيين فى القرن الماضى وهذا القرن. سارت الحداثة فى طريق التركيز على الجوانب البرّانية الشكلية دون اكتساب خصائصها الجوهرية، فى ضوء هذا نستطيع أن نفهم التناقض بين انتشار التعليم عند المرأة ورغبتها الشديدة فيه وبين تكريس قيم التبعية للرجل والدفاع عن أفكـاره، حتـى إن كانـت متعارضة مع مصالحها.

٢- ومن المشكلات التى اكتنفت مسيرة الحداثة خاصة فيما يتصل بالمرأة، ذلك القصور الظاهر فى مفاهيم العمل ومفاهيم التحرر، فثمة تصور بأن عمـل المرأة يرتبط بخروجها من دائرة الحياة الأسرية والمدنيـة والـدخول إلـى القطاع الرسمى؛ لتؤدى عملاً حكومياً أو إنتاجياً له صفة الاستمرار والدوام. وأدى هذا الفهم إلى ترك – بل إهمال وتهميش – قطاع أعرض من النسـاء اللائى يعملن فى أعمال غير منتظمة فى إطار الدائرة المعيشية للأسـرة أو المجتمع المحلى كالأنشـطة الزراعيـة والأنشـطة الاقتصـادية المنزليـة والخدمات المنزلية وغيرها. وترتب على ذلك تصور آخـر بـأن المـرأة

المحررة هى التى تعلمت وشغلت عملاً دائماً. ولقد أدى هذا التصور إلى إهمال صور التحرر الأخرى الكامنة فى القطاعات الدنيا من السكان، وكذلك صور المشاركة بين الرجل والمرأة فى العمل لتحقيق الأهداف الأسرية كما يتبدى فى نمط حياة الفلاحين البسطاء أو فى أنماط حياة فقراء الحضر. وأكثر من هذا فإن أنماط الحداثة الشكلانية كثيراً ما تمنع المرأة المتعلمة من أن تكون حرة طليقة. فهى تحيط نفسها بسياج من التكلف والشكلية يمنعها فى كثير من الأحيان من أن تمارس الحرية بالمعنى العقلى والنفسى. ثمة تعارض هنا بين مفهوم الخروج إلى العمل أو التعليم وبين مفهوم الحرية. ويبدو أن قول قاسم أمين بأننا "نشعر بالحرية دون أن نحبها" ما يزال صحيحاً حتى الآن. وإذا كان قاسم أمين قد أشار إلى أننا فى مرحلة التحول إلى الأخلاق الحرة، فإن ثمة إمكانية الآن إلى القول بأننا مازلنا بعد قرن من الزمان فى مرحلة التحول إلى الأخلاق الحرة.

٣- وإذا كانت الحداثة قد قطعت شوطاً كبيراً على أى نحو كانت، فإن هناك ميولاً جديدة لإضفاء قيمة على بعض صور السلوك التقليدية، وثمة إمكانية لافتراض أن المجتمع فى مسيرته الحداثية يطور صوراً شكلية ومتطرفة من الحداثة، ويطور فى نفس الوقت صوراً متطرفة من التقليدية، وتظهر الصور المتطرفة للحداثة لدى شرائح يمكنها الثراء المادى من أن تبالغ فى الأساليب الشكلية للحداثة (صور الاستهلاك الترفى، وأنماط الترفيه التى ينفق فيها من الوقت أكثر مما ينفق فى العمل، وأنماط الاهتمام البسيطة)، كما تظهر لدى شرائح تواقة إلى تذوق طعم المعطيات المادية للحداثة (كما يتبدى مثلاً فى سلوك المهاجرين الفقراء الذين يبالغون فى اقتناء وسائل الحياة الحديثة). أما الصور المتطرفة من التقليدية فإنها تظهر لدى الفئات الأكثر تعليماً، والتى لا تمكنها ظروفها المادية من التمتع بمعطيات الحداثة (صور التطرف الدينى المختلفة) والفئات التى تمكنها ظروفها المادية من تخليق أساليب للتراكمات الرمزية (المبالغة فى الظهور فى العالم بارتداء الجلباب والعباءة والمبالغة فى أداء الحج أو العمرة وغير ذلك من أساليب السلوك). كما يظهر الميل إلى التقليدية أيضاً فى ارتداد بعض ممن أوصلتهم المعايير العمومية الخصوصية التى كانت سائدة قبل الزمن الحديث (تأمل القيم التقليدية التى يركن إليها بعض أصحاب المهن الحديثة فى اختيار

الأعضاء الجدد فى مهنهم). ثمة شد وجذب داخل البناء الاجتماعى بين الصور المتطرفة من الحداثة والصور المتطرفة من التقليدية، تضيع بينهما الحداثة الحقة والتقليدية الحقة.

٤- وأخيراً فيبدو أن هناك قصوراً من جانب أنصار الحركة النسائية فى متابعة خطاب قاسم أمين على النحو الذى تبلور به خاصة فى صياغته الأولى الأكثر رصانة. فقد اتجهت هذه الحركة نحو العمل فى أطر مغتربة عن الواقع، أكثر التصاقاً بالدوائر الثقافية النسوية الخارجية من التصاقها بالمرأة التقليدية التى تحتاج إلى تحرير. ويبدو أن الشهرة العالمية قد أصبحت هدفاً أسمى من تطوير خطاب مبسط للتحرير يتفاعل مع أنشطة وفاعليات مجتمعية تخلق بدورها تواصلاً مع خطاب التحرير القديم.

المراجع

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، تعدادات ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦ القاهرة.
- أمينة شفيق، المرأة العاملة، قضايا فكرية، مج ٥، ١٩٨٧، ص ٥٨ – ٦٤.
- إيناس محمد غزال، الوعى السياسى لدى المرأة المصرية فى الريف والحضر، ماجستير قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٢.
- ثريا سيد عبدالجواد، بعض المحددات البنائية لوعى المرأة المصرية، دراسة ميدانية على عينة من النساء بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٨٥.
- سلوى حسنى العامرى، المرأة والمساواة، اليقظة العربية، مج ١، ع ٤، ١٩٨٥، ص ١٠٧، ١١٧.
- علياء شكرى وآخرون، المرأة فى الريف والحضر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨، سلسلة علم الاجتماع المعاصر.
- قاسم أمين، تحرير المرأة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، (نشر لأول مرة عام ١٨٩٩).

- قاسم أمين، المرأة الجديدة، مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، العـدد ٣٠٢، ديسـمبر ١٩٨٩ (نشر لأول مرة عام ١٩٠٠).
- كمال حامد مغيث، إلهام عبدالحميد فرج، تهميش المرأة ومأزق الأيـديولوجيا التنمويـة، الفكر العربى، ١٩٩٢، مج ١٣، ع ٦٨، ص ص ١٥٢ – ١٧٠.
- مصطفى حجازى، واقع المرأة العربية وقضية التنمية، الوحدة، مـج ١، ع ٩، ١٩٨٥، ص ص ١٤ – ٢٨.
- ملك زعلوك، المرأة والتنمية، اليقظة العربية، مـج ٢، ع ٢، ١٩٨٦، ص ص ١٠٤ – ١١٠.
- هدى بدران، المرأة العربية والتنمية، اليقظة العربيـة، مـج ١، ع ٩، ١٩٨٥، ص ص ١٢٦ – ١٣٦.

الفصل الأول
عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة
صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى (*)

مقدمة:

يدور موضوع هذه الدراسة حول : الاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة: صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى. وتتشعب الدراسة فى ثلاثة محاور أساسية متكاملة ومتداخلة فى ذات الوقت. يعرض أولها لأهم مفاهيم وقضايا الاتجاه النسوى، ويختص الثانى بعرض تحليلى مقارن للدراسات التى اهتمت بتناول موضوع المرأة فى مصر مصنفة فى عدة محاور فرعية سنشير إليها فى موضعها. أما المحور الثالث والأخير فيقدم محاولة للإجابة على تساؤل هام مؤداه: إلى أى حد استطاعت هذه الدراسات أن تعكس الواقع الاجتماعى الفعلى للمرأة المصرية؟

وقد جاء المحور الأول من الدراسة فى صورة عرض موجز لأهم المفاهيم والفرضيات والقضايا النظرية للاتجاهات النسوية وتنويعاتها الحديثة، وذلك بهدف الوقوف على أهم مضامين هذه القضايا والمفاهيم بما يسمح بتناول المحور الثانى من الدراسة – أى المحور الخاص بدراسات المرأة – فى سياق تحليلى نقدى يمكن من خلاله الوقوف على جانبين أعتقد أنهما ذوى أهمية خاصة فى الإجابة على التساؤل المطروح فى المحور الثالث من الدراسة. أما هذين الجانبين فهما:

أولاً: إلى أى حد وجدت قضايا الاتجاه النسوى ومفاهيمه صدى فى الدراسات المصرية؟ بمعنى آخر ما مدى إقتراب دراسات المرأة فى مصر من الطرح النظرى والمنهجى للاتجاهات النسوية؟ ما أبرز القضايا التى وجدت

(*) كتب هذا الفصل الدكتورة فاتن أحمد على عبدالرحمن، أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد، بكلية البنات، جامعة عين شمس

صدى فى تلك الدراسات وما تلك التى أغفلت؟

ثانياً : ما مدى اقتراب الدراسات التى اتخذت من الاتجاه النسوى إطـاراً نظرياً موجها من الواقع الاجتماعى المعاش للمرأة المصرية؟ وما مدى ملائمـة هذا الطرح النظرى لدراسة الواقع الاجتماعى للمرأة المصرية؟ وإذا كـان هـذا الطرح ملائماً بالفعل هل استطاعت الدراسات التى اتخذته موجها أن تنفذ إلـى هذا الواقع وأن تكشف عن سماته وخصائصه الواقعية الحقيقية.

أولاً : الاتجاه النسوى: القضايا والمفاهيم والتنويعات الحديثة

١- التعريف بالاتجاه النسوى:

ما هى النظرية النسوية Feminism؟ ومن هم أصحاب الاتجاه النسـوى أو النسويين Feminist؟ كيف تفهم الاتجاهات النسوية عبر القوميـات، عبـر الثقافات، عبر القرون؟ هذه التساؤلات وما يترتب عليها من نقاشات تتجدد كـل يوم هنا وهناك فى الداخل والخارج، مـن خـلال أعضـاء الحركـة النسـوية المعاصرة ذاتها، وبين الدارسين، وعبر وسـائل الإعـلام، وفـى المناقشـات الرسمية. كل يحاول تقديم إجابات حول هذه التساؤلات، لكنها إجابات متباينـة، وكل منها مصحوب بشحنة سياسية وعاطفية (Karen Offen, 1985, p119).

هذه العبارة قد وردت بنصها فى مقـال لكـارن أوفـن Karen Offen بعنوان: تعريف الاتجاه النسوى: مدخل تاريخى مقارن.. وسوف أتخذ من هـذه التساؤلات منطلقاً لدراستى، وسوف أزيد عليها بعض التساؤلات الإضافية هى:

ما هى التنويعات المختلفة للاتجاه النسوى؟ وهل هناك تباينـات واضـحة بين تلك التنويعات؟ هل يتضمن الاتجاه النسوى تنويعات متباينة بالقـدر الـذى يسمح باستيعاب بعضها عند دراسة الواقع الاجتماعى للمرأة المصرية واستبعاد بعضها الآخر؟ ما مدى صلاحية هذه الاتجاهات كأطر ملائمة لدراسة المجتمـع المصرى؟.

تلك التساؤلات سوف أحاول الإجابة عليها من خلال الأفكار الواردة فـى هذا المحور.

لقد ظهر مؤخراً مصطلح Feminism الذى يتـرجم إلـى النسـوية أو الأنثوية أو النسوانية. وتلك ترجمة حرفية لا تفصح عن أى مفهوم كـامن وراء المصطلح. وقد يكون من المفيد أن نحاول تحديد أبعاد هذا المصطلح حتى ندرك

معناه الحقيقى. ولتحقيق هذا لابد وأن نضع المصطلح فى سياق أوسع ألا وهو ما يطلق عليه البعض "نظرية الحقوق الجديدة". فكثير من الحركات التحريرية فى الغرب فى عصر ما بعد الحداثة (عصر سيادة الأشياء وإنكار المقدرة على التجاوز وسقوط كل الثوابت والكليات) تختلف تماماً عن الحركات التحريرية القديمة التى تصدر عن الرؤية الإنسانية المتمركزة حول الإنسان. (عبدالوهاب المسيرى، ١٩٩٧، ص ٥٤).

ويقودنا هذا بداية وبالضرورة إلى محاولة الوقوف على ما يمكن أن نطلق عليه نظرية الحقوق القديمة – إذا جاز لنا التعبير – فى مقابل نظرية الحقوق الجديدة. إن هذا يعنى أن الحديث عن الاتجاه النسوى: قضاياه ومفاهيمه وتنويعاته لا تنفصل بأى حال عن الحديث عن الحركة النسائية ذاتها. ومن ثم سيأتى عرضنا للاتجاهات النسوية فى إطار أوسع وأعم هو الحركات النسائية باعتبار أن المطالب الأساسية لكل حركة هى التى شكلت الصيغ الأساسية لقضايا الاتجاه النسوى فى كل مرحلة من مراحل ظهور تلك الاتجاهات.

٢- الحركات النسائية وتشكل الاتجاهات النسوية:

إن التاريخ المعروف للحركة النسوية قد بدأ مع الموجة الأولى من الحركة النسائية التى نشطت بوحى من الثورة الفرنسية ومشاركة النساء فيها. كما كان لظهور مؤلف مارى ولستونكرافت Mary Wollstonecraft "دفاع عن حقوق المرأة Avindication of the Rights of Women فى عام ١٧٩٢ إيذاناً ببدايات هذه الموجة. فقد عنيت المؤلفة فيه بحق المرأة فى التعليم مساواة بالرجل، وقد حارب كثير من دعاة حقوق المرأة فى القرن التاسع عشر من أجل هذا الحق، فنادوا بفتح المدارس والجامعات أمام النساء، وبحقهن فى الالتحاق بكليات ومهن كانت قاصرة على الرجال مثل الطب (ميشيل مان، ١٩٩٤، ص ٢٥٨). أما أول حركة نظامية للنساء اعتمدت على الإضراب المنظم من أجل الحصول على حقوقهن فيرى أحمد أبو زيد أنها قد تكون إضراب عاملات مصانع النسيج فى نيويورك فى ٨ مارس ١٨٥٧ وذلك للمطالبة بضرورة مساواتهن فى الأجور مع الرجال وتخفيض ساعات العمل اليومى إلى عشر ساعات (أحمد أبو زيد، ١٩٩٥، ص ص ٧٣ – ٧٤).

ومن الانتصارات التى تعزى جزئياً إلى الموجة الأولى من الحركة النسائية تلك الصيغ القانونية التى عدلت من الوضع القانونى للمتزوجات، فقد كن

ملكاً خاصاً للأزواج ثم أصبحن أشخاصاً ذات صفة قانونية يمكن أن يسند إليهن حق الرعاية وحق الملكية وحق إقامة دعوى الطلاق. كما كان لهذه الحركة دوراً حاسماً أيضا فى إحراز حق التصويت مع بعض التحفظات فى عام ١٩١٨ ثـم بالمساواة التامة مع الرجل عام ١٩٢٦. (ميشيل مان، مرجع سابق، ص ٢٥٨). وفى يونيو ١٩٥١ قام مكتب العمل الدولى بجنيف بـإقرار الاتفاقيـة الخاصـة بالمساواة فى الأجر بين العمال والعاملات فيما يتعلق بالعمل الواحد ذى القيمـة الواحدة (أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص٧٤).

أما الموجة الثانية من الحركة النسائية فقد بدأت ارهاصاتها الأولى بظهور مؤلف بيتى فريدان Petty Friedan سـر المـرأة (Feminine mystique 1963)، فقد لعب هذا الكتاب دوراً هاماً فى نشر عدم الرضا بين نساء الطبقتين العليا والوسطى فيما يتعلق بوضعهن فى المجتمع، ففيه تتحدث ربـات البيـوت والأمهات من هاتين الطبقتين عما يعشن فيه من بؤس وإحباط رغم مـا عـرف عنهن من العيش فى ظل حياة سعيدة. وبذلك قدم هذا الكتاب مـدخلات جديـدة للحركة النسائية (John Charvet, 1982, p42).

بناء على ما تقدم ونتيجة لاستمرار جهود المرأة فى مطالبتهـا بحقوقهـا قامت الحركة النسائية الحديثة فى أمريكا فى أواخر الستينيات وهى الحركة التى عرفت باسم حركة التحرر النسائى (أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص ٧٣) والتى يطلق عليها البعض "حركة التمركز حول الأنثى" (عبـد الوهـاب المسـيرى، ١٩٩٥، ص ٥٤). ومن أمريكا انتشرت إلى كثير من أنحـاء العـالم الغربـى ووصلت بعض آثارها إلى عالمنا العربى. وقد ساعدت هذه الحركة على إبـراز بعض قضايا المرأة المعاصرة والتعبير عنها بقدر من الصراحة والعمق اللـذين يميزان كثيراً من الكتابات التى ظهرت منذ ذلك الحين حول المـرأة، فتناولـت القضايا المتعلقة بالأمور الجنسية لكل من الرجل والمرأة، وهى قضايا لا يـزال الكثيرون حتى من المثقفين فى مجتمعاتنا العربية يحـذرون الاقتـراب منهـا. وبشكل عام فقد قامت هذه الحركة بمناهضة الأوضاع والمفهومات السائدة عـن ضعف المرأة وتخلفها وسلبيتها إذا قورنت بالرجل وتعـديل الأسـماء وتغييـر الأفكار التقليدية المتوارثة عن الفوارق بين الجنسين. وحقيقة الأمر أن مثل هـذه الدعاوى مسألة قديمة، وإن كانت تظهر على فترات متقطعة ومتباعـدة وتحـت مسميات مختلفة لأسباب مختلفة أيضا فى ظاهرها، ولكن جوهر هذه الـدعاوى هو إزالة الفوارق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الجنسين (أحمـد أبـو

زيد، ١٩٩٥، ص ٧٣). فقد أشارت بعض الدراسات الحديثـة إلـى أن بعـض الأفكار المتطرفة حول حرية المرأة قد وجدت مكانها فى النظريات التى ارتبطت بالموجة الأولى من حركة تحرير المرأة قبل ظهور الموجة الثانية فى سـتينيات هذا القرن. انظر (John Charvet, p. 136).

ويقول د. أحمد أبو زيد: "أن الحركة لو استمرت فى مسيرتها بنفس القوة التى عليها الآن قد تؤدى إلى قيام شكل آخر من الحضارة تلعب فيه المرأة دوراً مختلفاً عما عهدته العصور السابقة، وتزول كثير من الفوارق بـين الجنسـين، وتتعدل فيه العلاقات بين الرجل والمرأة، وتظهر العائلة بنمط جديد من العلاقات والقيم وأنماط السلوك، وتتغير العادات والتقاليد المتوارثة أو قد ينـدثر بعضـها تماماً. وإن كانت كثيرات من النساء أنفسهن حتى فى المجتمعات الغربية وأمريكا يرفضن الذهاب إلى هذا الحد ويرين فى ذلك إهداراً وليس إعلاء لمكانـة المرأة وتماسك العائلة...(أحمد أبوزيد، مرجع سابق، ص ص٧٦-٧٧).

ورغم كل ما تقدم يدعى الكثيرون أن الحركة النسوية المعاصـرة التـى بدأت فى الستينيات ما هى إلا امتداد للحركة النسوية فى القرن التاسـع عشـر. ويستند هؤلاء فى دعواهم إلى أن الفكرة الجوهرية لكلتا الحركتين والتى انعكست بوضوح على الفكر النسوى هى – كما أوضحنا – مسـاواة المـرأة بالرجـل. وحقيقة الأمر أن هناك اختلافات جوهرية بين الحركتين، وبين الأسـس التـى نهضت عليها المطالبة بالمساواة فى كل منهما. ففى حين يرى أغلب أصـحاب الاتجاه النسوى من الأمريكيين خلال القرن التاسع عشر أن الاختلافات الشاسعة بين مكانة الرجل والمرأة ترد فى المحل الأول إلى الاختلافات البيولوجية بينهما أى الاختلاف فى (الجنس)، وهى اختلافات تتفاوت فى درجات العمق والسطحية – وفقا لسلوك ومنظور كل منهما – وتعبر عن نفسها فى اختلاف توزيع الأدوار وتقسيم العمل بين الرجل والمرأة، حيث تختزل أدوار ووظائف المرأة الأساسية وتحصرها فى العمل المنزلى ورعاية الأطفال، ومن ثم تصبح تلك الاختلافـات هى المسئول الأول عن المعاملة غير العادلة التى تتلقاها النساء فـى المجتمـع (Maren Lockwood Carden, 1974, p. 10). إلا أن دعاة تحرير المـرأة يحاولون محو هذه الاختلافات والقضاء عليها قضاء مبرماً – على نحو ما تطالب الاتجاهات النسوية الراديكالية اليوم – يبذلون قصارى جهـدهم للحيلولـة دون تحولها إلى ظلم وتفاوت اجتماعى وإنسانى يؤدى إلى توسيع الهوة بين الـذكور والإناث. وفى المقابل يتجاوز أصحاب الاتجاه النسوى اليوم تلـك الاختلافـات

البيولوجية حيث يرجعون جزءاً كبيراً من الفوارق الملحوظة بين مكانة الرجل والمرأة إلى عملية التنشئة الاجتماعية. فالخصائص البيولوجية من وجهة نظرهم تلعب دوراً محدوداً فى هذا الشأن. وهكذا فإن مناقشتهم لقضية المساواة تستند على اعتقاد بأن الاختلافات البيولوجية ينشأ عنها الاختلاف فى الجنس (Sex)، بينما الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية هى التى تخلق الاختلاف فى النوع Gender، ومن ثم فهى التى تضع النساء فى وضع اللامساواة، من خلال الأدوار التى ترسمها لهن باعتبارهن أمهات وزوجات فحسب، بينما تمنعهن من ممارسة الأدوار والوظائف التى يضطلع بها الرجال (Maren Lockwood, pp. 10-11).

٣- تنويعات الاتجاه النسوى :

رغم أن أغلب الكتابات النسوية الغربية المعاصرة تركز بصفة أساسية على مناقشة مفاهيم وقضايا الفكر النسوى الراديكالى المعاصر، إلا أن هناك من الكتابات النسوية ما يهتم بتتبع التاريخ التراكمى للفكر النسوى بشكل عام بدءاً بالاتجاهات التى تمخضت عن الموجة الأولى لحركة تحرير المرأة فى القرن التاسع عشر وحتى اليوم. وينظر أصحاب هذا النمط الأخير من الكتابات إلى الاتجاه الراديكالى المعاصر باعتباره نتاجاً لهذا التاريخ، أو بمعنى آخر فإن هذه الكتابات تبحث عن ديناميات الاستمرار والتغير فى الفكر النسوى، وتعتبر ذلك مطلباً أساسياً. وتنظر للأفكار التى تولدت عن الاتجاهات القديمة على أنها موروثات تعيش فى الحاضر وليست ببساطة مجرد جزء من الماضى، وتعد كلاهما جزءاً من شروط وجود الفكر النسوى المعاصر، وجزءاً من الفكر النسوى القديم (Rosalind Delmer, 1989, pp. 24-25).

ويؤكد من يتبنون هذا الاتجاه رأيهم حين يذهبون إلى أن حركة تحرير المرأة عندما ظهرت فى الستينيات كان الفكر النسوى يشكل جزءاً من النسيج السياسى والاجتماعى، حتى وإن لم يكن موجوداً بشكل مسيطر، ثم أخذت الأفكار الخاصة بالنساء كجماعة مضطهدة وتابعة فى التبلور. كذلك يذهب هؤلاء إلى أنه قد كان من المقبول قبل ظهور الاتجاه الراديكالى المعاصر التفكير فى النساء باعتبارهن فئة اجتماعية منفصلة ومستقلة وذات حاجات واهتمامات خاصة بهن، وإن لم تكن هذه الأفكار قد استقرت بعد أو أنها لم تكن جلية واضحة (John Charvet, p. 4).

ويتأكد هذا المعنى بالفعل من خلال القراءة الدقيقة للاتجاه النسوى الفردى individualist feminism، حيث وجدت إشارات إلى أن هذا الاتجاه الذى يعد أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً قد تضمن مساحة لمناقشة مفهوم حرية المـرأة سواء فى ارتباطها بالأسرة، أو فى تحررها من الأسرة تمامـاً (Charvet, p. 46) واليوم تمثل قضية تحرر المرأة من الأسرة أحد القضايا الجوهرية للاتجـاه الراديكالى المعاصر.

ويتضمن الاتجاه النسوى ثلاثة تنويعات أساسية ترتب تاريخياً على النحو التالى :-

الاتجاه النسوى الفردى أو الليبرالى individualist feminism والاتجاه الاشتراكى أو الماركسى Socialist feminism والاتجاه النسوى الراديكـالى المعاصر Radical feminism (*) ويهـتم الاتجـاه الأول والثـانى بقضـايا مسـاواة المرأة بالرجل فى الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كانعكاس لمطالب الموجة الأولى من الحركات النسائية فى القرن التاسـع عشـر وحتـى ستينيات هذا القرن (حركة تحرير المرأة). أما الاتجاه الثالث فيركز على قضايا متطرفة حول أن المساواة تبلورت كنتـاج للموجـات الحديثـة مـن الحركـة النسائيـة، وبخاصة فى الستينيات والسبعينيات والتى يطلق عليها البعض (حركة التمركز حول الأنثى). إن مطالب الحركة النسائية القديمة لم تعد تشـكل نـواة لتطلعات الحركة النسوية المعاصرة. فأغلب النسويين اليـوم لا يبحثـون عـن المساواة بالرجال فى ظل نظام بطريركى، حيث كشفت مناقشة العمل المنزلى أن التحرر المرهون بالعمل المأجور لا يشكل حقيقة واقعية فى أى مكـان لا فـى الدولة الاشتراكية ولا الرأسمالية. ففى إطار السلطة البطريركية، فإن المسـاواة بالنسبة للمرأة من الممكن أن تعنى فقط أن يصبح النسـاء مثـل الرجـال مـن أصحاب السلطة، ولكن معظم النسويات اليوم لسن منجذبات لهذا المفهوم، وليس

(*) تأثر الاتجاه الفردى بأعمال مارى ولستونكرافت Mary Wollstone-Craft ومارجريـت فوللر Margaret Fuller وجون ستيوارت ميـل John Stwart Mill، بينمـا تـأثر الاتجـاه الاشتراكى بأعمال وليم طومسون William Tompson، وشـارلز فوريـه Carls Fourier، وكارل ماركس Karl Marx، وانجلز Engels، وأوجست بيبل August Bebel، والكسـندرا كولونتاى Alexandra Kollontai، أما الاتجاه الراديكالى فقد تأثر بأعمال سيمون دى بوفوار Simone de Beauvoir، وجيرمين جرير Germine greer انظر:

John Charvet, Feminism, J.M. Dent & Sons, Ltd., London, Melbourne and Toronto, 1982, pp. 6,48,97.

لديهن أى أمل بأن مطالب المساواة يمكن أن تتحقق فى ظل هذا النظـام. لـذلك يكون من الخطأ الظن بأن النسويات الراديكاليات يرون مجرد استبدال سـيطرة الرجل بسيطرة المرأة، لأن المساواة لم تعد تعنى بالنسبة لمعظمهن المساواة فى الامتيازات لكن الحركة النسوية الراديكالية بصورة أساسية هى حركة فوضـوية لا تهدف إلى استبدال قوة الرجل بقوة المرأة، ولكن تهدف إلى بناء مجتمع غيـر متدرج وغير مركزى حيث لا توجد صفوة تعيش على الاسـتغلال والسـيطرة على الآخرين. (Charvet, p.139).

أ- الاتجــاه النســوى الفــردى أو الليبرالــى Individualist Feminism:-

إن الفكرة الأساسية فى الاتجاهات النسوية بصورها المتنوعة كما أشـرنا تتمثل فى أن تكون المرأة كياناً وشخصاً له مكانته التى تتماثل مع مكانة الرجل، لذلك لابد وأن تكون معاملة كل من الرجل والمرأة مبنية على أساس احترامهـا بنفس القدر. أما الاختلافات القائمة بين الاتجاهات النسوية فهـى ناتجـة عـن الاختلاف فى فهم الطريقة التى تكون حرية فرد ما فـى المجتمـع- رجـل أم امرأة- متسقة مع حرية الآخرين. أى أنها تعتمد على مـدى تقبـل النظريـات الأخلاقية العامة خاصة النظريات المتعلقة بطبيعة علاقات الفرد مع الآخرين فى المجتمع. (John Chavet, p. 136).

ويدرك المنظرون الفرديون حرية الفرد ومكانته باعتبارها مسـتقلة عـن علاقته بالآخرين فى المجتمع، كما ينظرون إلى استقلالية الفرد باعتبارها شـيئاً فطرياً وأن النظام الاجتماعى المثالى هو النظام الذى تتحقق من خلاله تلك القيمة من خلال عاملين هما :-

أولاً :- أحكام المساواة فى الحقوق المدنيـة والالتـزام بهـذه الحقـوق بصـورة تمنح الأفراد قدراً من الحرية يستطيعون من خلالها اتخاذ القـرارات الخاصة بحياتهم.

ثانياً :- توفير مجموعة من الضوابط أو القواعد السياسية التـى تمكـن الأفراد من حماية وتأكيد هذه الحقوق المدنية (Charvet, p.136).

وهذا يعنى أن القواعد الأخلاقية التى تنظم العلاقات الاجتماعية تفهم فـى إطار الاتجاه الفردى على أنها تكمن فى القيمة التى ينظر من خلالها كل إنسـان لذاته باعتباره شخصية مستقلة ومنفصلة عن الآخرين فى المجتمع، وأن الأشكال المحددة للحياة الاجتماعية والسياسية ينبغى أن تنتج حقوقاً تتطـابق مـع هـذه

الفردية المستقلة (Charvet, p. 3).

وقد تمثل الهدف الأساسى للاتجاه النسوى الفردى فى المطالبة بـالحقوق المدنية والسياسية للمرأة فى إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيـداً من الحرية والديموقراطية. ولقد حقق هذا الاتجاه تقدماً ملموساً خـلال القـرن التاسع عشر فى هذا النطاق خاصة فى المسائل المتعلقة بحق التعلـيم وقـوانين الطلاق وحق رعاية الأطفال فى العديد من مجتمعات أوروبا وأمريكـا، حيـث حصلت المرأة هناك على قدر هائل من المساواة فى تلك الجوانب. بينما كانـت الإنجازات فى مجال الحقوق السياسية تتحقق ببطء شديد وتواجه ضغوطاً شديدة. ويمكن القول بأنه فى إطار النسق القيمي لأصحاب الاتجاه النسوى الفردى كانت هناك مساحة لمناقشة مفاهيم حرية المرأة فى ضوء ارتباطها بقيم الأسرة، أو فى ضوء تحرر المرأة من الأسرة تماماً. وفى إطار النظرية الفردية ذاتهـا تظهـر صعوبة جذرية تفوق علاقة الفرد بحرية الآخرين، وهى صعوبة يمكن فهمها فى صورة صراع بين مطالب المنادين بالحرية والمنادين بالمساواة. وعمومـاً فقـد وقع الاتجاه الفردى الاجتماعى والسياسى تحـت طائلـة الهجـوم فـى بدايـة الاشتراكية (John Charvet, p. 46).

ب- الاتجـــاه النســـوى الاشـــتراكى أو الماركســـى Socialist Feminism:-

وبشكل عام فإن التنويعات المختلفة للاتجاه النسوى الاشتراكى تقدم أغلب التفسيرات الخاصة بفكرة مساواة المرأة مع الرجل فى القيمة باعتبـار المـرأة إنسان حر. وكما ذهبت كارن أوفن Karen Offen فإن أفكـار النسـويين لـم تتضمن رفضا لأفكار الاتجاه الفـردى الخاصـة بالحريـة والمسـاواة، لكنهـا إعترضت على أن تطبق مفاهيم القيمة والمكانة على أفراد منفصلين اجتماعيـاً عن حياتهم ككائنات اجتماعية، ويدركون فقط بوصفهم أفراداً مستقلين أكثر مـن إدراكهم فى إطار الحياة الجمعية والأفعال الاجتماعية (Charvet, p. 46).

ويعنى الاتجاه النسوى الماركسى أساساً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسـمالية والسلطة الأبوية. وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية إنجلـز Engels التى تذهب إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظـام الملكيـة الخاصة. ومن ثم فإن النظرة الماركسية المتشددة ترى أن قهر المرأة من وظائف النظام الرأسمالى. وقد رأى إنجلز أن رفع الوصاية عن المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا، وكفاحها من أجـل الاشـتراكية

التى تحرر كافة الطبقات والفئات التى تعانى القهر والاضطهاد. كمـا رأى لينين أن النظام الأبوى المصاحب للرأسمالية وأشكال تقسيم العمل المرتبطة بـه هـى التى جعلت من العمل المنزلى دوراً أساسياً للمرأة، وأن هذا النوع من العمل يعد فى رأيه عناء مرزولا، ويجب على الاشتراكية أن تقتلعه من الجذور. ومن ثـم فإن تحرر المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يـرتبط فـى المفهـوم الماركسى بالقضاء على النظام الرأسمالى (ميشيل مـان، مرجـع سـابق، ص ٢٥٩).

وقد انتقد فريق آخر من أصـحاب الاتجـاه الماركسـى هـذه النظـرة باعتبارهـا نظرة اختزالية ينادى بها المشتغلون بالاقتصاد وعلوم الأحياء. حيث اعتبرت قهر المرأة فى الأعم الأغلب قهراً اقتصادياً ورأسمالياً من حيث أصوله، وأنه ناتج عن الفوارق البيولوجية بين المرأة والرجل. لكـن إشـكالية الطبقـة، الجنس تظل قائمة (المرجع السابق، ص ٢٦٠).

وعموماً فإن الأعمال الكلاسيكيية للفكر النسوى خـلال القـرن التاسـع عشـر كانت بمثابة تطبيق لواحدة أو أكثر من النظريات الخاصة بطبيعة المرأة ومكانتها فى المجتمع فى ارتباطها بطبيعة ومكانة الرجل. لـذلك ينظـر إلـى الأعمال الكلاسيكية باعتبارها إسهام فى الفلسفة الأخلاقية. وقـد واجهـت هـذه الاتجاهات بدورها انتقادات عديدة. (John Charvet, p. 30).

جـ - الاتجاه النسوى الراديكالى Radical Feminism :-

يتضمن هذا الاتجاه أحدث قضايا الاتجاه النسوى المعاصر ويميل أصحاب هذا الاتجاه إلى الفكر الاشتراكى، وإن كان من الممكن النظر لأعمالهم باعتبارها تطويراً لشكل جديد من أشكال الفكر الاشتراكى. ولا يطالب أصـحاب الاتجـاه الراديكالى للمرأة ليس بمكانة مساوية لمكانة الرجل فقط، بل ينظـرون للمـرأة باعتبارها تمثل أحد الأولويات أو العناصر السامية. ومن ثم فهم يطالبون بإذعان الرجل للمرأة، بل أكثر من ذلك يتصورون إمكانية استيفاء الرجال جميعـاً مـن عالم النساء. وتتضمن آراء هؤلاء كثيراً من العداء والكراهية للرجال باعتبارهم فئة ظالمة، إلا أن الحركة الراديكالية لم تتضمن تعهداً بمحو الظلـم أو القضـاء على تلك الفئة الظالمة، لكنها تعهدت بالقضاء على الظلم الناتج عن التمييز بـين أدوار الجنسين فى المجتمع (John Charvet, p. 2).

لذلك يرمز الفكر النسوى الراديكالى كما ذهبت بتيريس السـا Beatrice Alsaa إلى مجتمع أنثوى هجومى على عكس المجتمعـات التقليديـة الدفاعيـة

.(Beatrice Alsaa, 1988, p. 3)

وقد اهتم دعاة الاتجاه النسوى الراديكالى أو الثورى بنظريـات وقضـايا النوع Gender والطبقة Class. وفى إطار مناقشة العمل المنزلى نظر هـؤلاء إلى النساء بالمفهوم الاقتصادى والسياسى باعتبارهن يشـكلن طبقـة أو نـوع محكومات بالعنف الواقع عليهن بالفعل أو مهـددات بـالعنف. وقـد أدت تلـك النظريات إلى نمو الاتجاه النسوى الثورى الذى اهتم أساساً بحريـة الممارسـة الجنسية بين الجنس الواحد بوصفها آلية تتحكم فى القوة التناسلية عنـد المـرأة. ويتم هذا التحكم بواسطة وسائط أيدولوجية كالأيديولوجية الرومانسية أو العنـف الذى تواجهة المرأة كالمعاملة المهينة من الزوج، الاغتصاب، الدعارة ... إلخ.

وقد التمس عدد قليل من الراديكاليين موضوع قهر المرأة فى عدم التكافؤ البيولوجى كالاشتراكيين، بينما يراه معظمهم فى البنية الاجتماعية سـابقاً علـى وجود الرأسمالية. ومن هذا المنطلق انتقد الراديكاليون دعاة الاتجـاه النسـوى الماركسى بقولهم بأن سلطة الرجل وهيمنته ترجع إلى النظام الرأسمالى، وأكدوا أن هذا الشكل من علاقات الهيمنة سابق على الرأسمالية، بل وربما يكون مصدر جميع أنساق الهيمنة كالطبقة Class، والعرق Race (ميشيل مان، ص ٢٦٠).

نموذج النوع Gender Theory :-

وفى نطاق معارضة النسويين الراديكـاليين لمفهـوم السـلطة الأبويـة Patriarchy طوروا مدخلاً جديداً نتج عن البحث فى أسس تبعية المرأة. ويركز هذا المدخل على العلاقات الاجتماعية الخاصة بالنوع (Amrita Chhachhi, 1986, p. 16). وقد ظهر مفهوم النوع فى الثمانينات كنموذج نظـرى مسـيطر Gender Theory. ويلقى هذا المنظور الضوء على عملية التكوين الاجتماعى للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية. ويركز نمـوذج النوع على الكيفية التى تضفى بها أنماط معينة مـن السـلوك والأدوار معـانى نوعية معينة، وكيف يقسم العمل بشكل رمزى يعبر عن اختلاف النوع، وكيـف تتنوع الأبنية الاجتماعية، والقيم الخاصة بالنوع. ويؤكد هذا النموذج على عـدة مستويات للتحليل هى التحليل الرمزى، البنـائى، المـادى، وأخيـرا التفـاعلى والنظامى. (Marya Marx, 1990, p. 808).

أما أهم الافتراضات الأساسية لهذا النموذج فهـى علـى النحـو التـالى (Amrita Chhachhi, pp. 16-17)

抨هناك تميزا حادا بين مفهوم الجنس Sex ومفهوم النوع Gender بينما ينظر إلى الجنس باعتباره راجعا إلى الصفات والخصائص الجنسية الأولية والثانوية، أى الخصائص الناتجة عن الجانب البيولوجى. يرد النوع إلى الخصائص والصفات المتشكلة اجتماعيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. أى أن مفهوم النوع يختص بالاختلافات بين أدوار الرجل والمرأة والتى تتشكل اجتماعيا ومن ثم فهى متغيرة تاريخيا. أما مفهوم الجنس فهو مرتبط بالناحية البيولوجية الطبيعية ومن ثم فهو ذو صفة عالمية لا تخضع لمحددات ثقافية ولا تكون عرضة للتغير.

抨إن موضوع تحليل الباحث النسوى لا يجب أن ينصب على المرأة فحسب بل على العلاقات بين الرجل والمرأة، حيث أن المرأة لا تشكل فئة واقعية فحسب لكنها تدخل أيضا ضمن المرجعية البيولوجية.

抨تتمثل العلاقات الاجتماعية للنوع فى تبعية المرأة وسيطرة الرجل، ويرتبط مصطلح التبعية بمصطلحات الاستغلال والاضطهاد وعدم المساواة، وكلها تمثل أنماطا تاريخية لابد أن تكون قد بنيت على أساس من الواقع.

抨إن حقيقة العالمية الخاصة بالعلاقات الاجتماعية للنوع والتى تأخذ شكل تدرج هيراركى هى نتاج للمفهوم العام لتبعية المرأة.

كذلك ظهر فى نطاق هذا المدخل محاولة جديدة للتمييز بين ثلاثة معانى لمفهوم إعادة الإنتاج، هى إعادة الإنتاج الاجتماعى، إعادة الإنتاج البيولوجى، إعادة إنتاج القوى العاملة. (Chhachhi, pp. 16-17)

وقد استخدم هذا المدخل فى بعض الدراسات عن المرأة، لكن كانت هناك بعض المشكلات فى نطاق هذا المدخل هى:- (Amrita Chhachhi, pp. 16-17).

هل يعكس استخدام مصطلح النوع والتبعية تقدما تحليليا فى النموذج النسوى أو هو فقط مجرد جزء من المصطلح. على سبيل المثال إذا كان مصطلح التبعية يرجع إلى السمة العالمية المميزة لعلاقات النوع، فنحن بحاجة لأن نعرف فيما يتعلق بتبعية المرأة لماذا يسود هذا النوع من التبعية كافة المجتمعات التى نعرفها؟ وهل تختلف الأسس التى تنهض عليها التبعية عن الأشكال المحددة تاريخيا وثقافيا؟ إن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال التركيز على التبعية فى فترات تاريخية محددة ومن خلال نظم وأبنية اجتماعية وثقافية متباينة. لكن هناك اتجاه نحو إعاقة أى مناقشة تحاول دراسة المشكلات المتعلقة

بجذور السيطرة (Amrita Chhachhi, p. 17).

بينما يكون الاختلاف فى النوع مفيدا فى تجنب الجزم المطلق بالجذور الطبيعية والبيولوجية لمكانة المرأة، لكن القضية التى تبدو لنا هى هل جنس الإنسان أو حالة الجنسية Sexuality هى مجرد استجابة غريزية طبيعية أم أنها متشكلة اجتماعيا. بمعنى هل هى فقط نتيجة لخصائصه الطبيعية البيولوجية أم تلعب الثقافة والحياة الاجتماعية دورا فى صياغة مفهوم النوع؟ بمعنى ما هى التحليلات التى يمكن أن نميز من خلالها بين الجنس والنوع؟ وهنا يطرح النسويون إجابة تتمثل فى التأكيد على التفرقة بين ما هو ثقافى اجتماعى وما هو بيولوجى طبيعى. وبذلك يصبح الاختلاف فى الجنس هو اختلاف مادى طبيعى فحسب بينما الاختلاف فى النوع هو اختلاف ثقافى فى المقام الأول. والمشكلة هنا: أن الاختلاف بين الجنس والنوع لن يسمح لنا بفحص ودراسة العمليات التى من خلالها تكون العمليات البيولوجية (المادية) مرتبطة بشكل كبير بالعوامل الثقافية (الفكرية).

ووفقا لمعطيات النظرية النسوية الاشتراكية المعاصرة فنحن بحاجة لإعادة النظر فى الاختلافات البيولوجية، فبينما قدمت النظرية النسوية المبكرة العديد من الأعمال التى أخذت موقفا مناهضا من التحليلات التى تركز على الجوانب السوسيولوجية فيبدو أن نظرية النوع قد انحرفت إلى داخل حتمية ثقافية بديلة للحتمية البيولوجية (Amrita Chhachhi, p. 17).

٤-الاتجاه النسوى : المفاهيم والافتراضات الأساسية :

تضمن العرض السابق لتنويعات الاتجاه الماركسى كثيرا من المفاهيم والقضايا النظرية التى يحفل بها الاتجاه النسوى بتنويعاته المختلفة، خاصة ما يتعلق منها بنظرية النوع. وغرضنا من تخصيص هذه الفقرة لاستعراض أهم المفاهيم والاقتراحات، إنما يرجع فى المقام الأول إلى محاولة إبراز مدى التباين والتداخل بينها، مما يلقى الضوء على ذلك القدر من التباين وعدم الاتساق بين تنويعات الاتجاه النسوى.

أ- المفاهيم الأساسية :

إن المفاهيم التى ظهرت فى سياق المقولات النسوية – على نحو ما أوضحت ماريا ميز Maria Mies – كانت فى الغالب مفاهيم متباينة ومتناقضة لا ترتكز على محددات نظرية واضحة بقدر ما تعبر عن الأيدولوجية الفكرية

للحركة النسوية ذاتها. لذلك فهى مفاهيم فضفاضة أو غير محددة تحديدا دقيقـا، ومن الأهمية بمكان عند استخدام هذه المفاهيم – مثل مفهوم الجنس Sex والنوع Gender – أن ندرك ارتباطها بمفاهيم وموضوعات أخـرى كمفهـوم القـوة Power بمعنى أنها ترتبط بموضوعات ذات طابع سياسـى، ومـن ثـم فـإن تفسيراتها تعكس جانبا من الصراع السياسى للحركة النسوية. (Maria Mies, 1980, pp. 35-36).

وفى إطار مناقشة أهم مفاهيم الاتجاه النسوى نبدأ بمفهوم النوع Gender الذى يمثل واحدا من أحدث مفاهيم الاتجاه النسوى المعاصر وأكثرها شـيوعا. وقد ظهر هذا المفهوم كما سبقت الإشارة فى الثمانينيات، وتبلـور مـن خلالـه نموذج النوع Gender Theory. وقد عرف المـؤرخ جـون سـكوت Joan Scott, 1986 النوع على أنه "متغير بنائى فى العلاقات الاجتماعية يستند على الاختلافات القائمة بين الجنسين، وهو يمثل النواة الأولى فى تشكيل علاقات قوة محددة" (Marya Marx Ferr, 1990, p. 808).

وفى مقابل مفهوم النوع الذى يركز على الاختلافات بين الجنسين والتـى تتشكل اجتماعيا، نشير إلى مفهوم الجنس Sex الذى يشير – كمـا سـبق وأن أوضحنا – إلى الفروق الطبيعية بـين الجنسـين أى التـى تـرتبط بالجوانـب البيولوجية (Amrita Chhachhi, p. 16).

ويعكس المفهومان السابقان الاختلاف القائم بين الاتجاه النسوى الاشتراكى والاتجاه النسوى الراديكالى فى تفسير الاختلاف بين الرجل والمرأة.

كذلك يوجد فى المقولات النسوية مصـطلحات تسـتخدم للتعبيـر عـن المشكلات التى تعانى منها المرأة. منها مصطلح الاسـتغلال Exploitation أو الاضـطهاد Oppression والتبعيـة Subordination. وتسـتخدم هـذه المصطلحات فى التحليلات النسوية على نطاق واسع لتحديد وضع المـرأة فـى نظام هيراركى يعمل على إبقاء المرأة فى وضع متدنى. وتشـير ماريـا ميـز Maria Mies إلى أن هذه المصطلحات تستخدم من خلال الباحثات النسـويات الراديكاليات، كما تستخدمها أيضا باحثات نسـويات ذات توجـه ماركسـى أو اشتراكى. لكنها تؤكد أن الفئة الأخيرة من النسـويات لا يسـتخدمن مصـطلح الاستغلال فى إطار مناقشاتهن لمشكلات المرأة، لأن الاستغلال بالنسبة لهـم - أى الماركسيين – مفهوم مرتبط بالاستغلال الاقتصادى لطبقة العمال فـى ظـل النظام الرأسمالى. أما تظلمات النساء من وجهة نظرهن فتبعد عن هذا المفهوم.

ومن ثم فهم ينظرون إلى العلاقة بين الرجل والمرأة فى ضوء ارتباطها بمفاهيم الاضطهاد والتبعية، بينما يكون مصطلح الاستغلال متجنبا فى مناقشات الماركسيين (Maria Mies, p. 36). أما النسويين الراديكاليين فيستخدمون مصطلح الاستغلال بمعنى أكثر شمولا واتساعا فيشار به فى التحليلات النسوية الراديكالية بمعنى أن شخصاً ما يعيش على حساب شخص آخر، أو أن شخص ما يحصل على أشياء عن طريق سرقة شخص آخر، أنه مرتبط بظهور سيطرة الرجل على المرأة، وسيطرة إحدى الطبقات على الأخرى أو شخص ما على آخر (Maria Mies, p. 36). من هذا المنطلق يعتبر النسويون الراديكاليون أن تجنب مناقشة مفهوم الاستغلال ونحن بصدد مناقشة علاقة الرجل بالمرأة يجعل فهم الاضطهاد والتبعية غير ممكن، كما أنه يعكس توجها أيديولوجيا وفكريا خالصا.

ويعرف الراديكاليون الاستغلال بأنه نمط تاريخى وليس نمطا بيولوجيا أو سيكولوجيا. وقد تولد الاستغلال تاريخيا من خلال المجتمعات والقبائل التى يقوم بناؤها على السلطة الأبوية Patriarchy، وهو يظهر علاقة المرأة بالرجل واتفاقا مع ماريا روزا دولاكوستا Maria Rosa de la Costa تحدثت ماريا ميز Maria Mies عن ثلاثة معانى للاستغلال الذى تتعرض له المرأة هى:

- استغلال الرجل للمرأة ليس اقتصاديا فحسب، بل استغلالها كإنسان.
- استغلال المرأة عن طريق رأس المال بوصفهن سيدات منازل.
- استغلالهن كعاملات أجيرات فى حالة إذا ما كن عاملات أجيرات بالفعل.

ويعتبر الراديكاليون أن الشكل الأخير أقل هذه الأشكال حدة، بينما تكمن الخطورة فى الشكلين الآخرين للاستغلال (Maria Mies, p. 37).

ب- أهم الافتراضات :

تنهض النظرية النسوية على مجموعة من الافتراضات التى من الممكن ملاحظة بعض التناقضات فيما بينها. ومن الافتراضات الأساسية للنظرية النسوية الافتراض القائل : أن النساء مضطهدات فى مجتمعنا بغض النظر عن محاولات منع التمييز بين الجنسين. (Beatric Halsaa, 1988, p. 326) وبينما يفترض بعض النسويين أن هذا الاضطهاد يرجع إلى الطريقة التى ينتظم من خلالها بناء المجتمع، والذى يطلق عليه النظام الأبوى Patriarchy ويفترضون أن هذا النظام هو المسئول عن القهر والاضطهاد اللذين تتعرض

لهما المرأة، وهو النواة الأولى والأساسية فى خلق الوضـع المتـدنى للمـرأة (Alison M. jaggar, 1993, p. 81)، يفترض فريق آخر من النسـويين أن الظلم والاضطهاد الواقع على المرأة يمثل نمطا فرعيا فى أى نظـام للعلاقـات الاجتماعية وهو ليس مبنياً فقط على السلطة الأبوية، لكنه مبنى على العلاقـات الإنسانية على وجه العموم التى تتشكل من خلال التبعية والعنف والمنافسة، ومن ثم فهم يفترضون أن سقوط النظام الطبقى سيترتب عليه القضاء على الاضطهاد الواقع على المرأة. (Alison M. jaggar, 1993, p. 80) وفى المقابل يعارض العديد من النسويين مفهوم السلطة الأبوية. ويقدمون افتراضات بديلة ترجع القهر والاضطهاد والوضع المتدنى للمرأة إلى العلاقات الاجتماعية للنـوع Gender (Amrita Chhachhi, p. 16).

تفترض النظرية النسـوية أن عمليـة الإنجـاب Reproduction ومـا يترتـب عليها من علاقات تعد العامل الرئيسى فى تفسير القهر الجنسى. فـدور المرأة فى الإنجاب هو المسئول عن تدنى وضعها الاجتماعى، خاصة عنـدما لا يتعدى هذا الدور الحمل والرضاعة ورعاية الأسرة وتدبير شئونها (ليلـى عبـد الوهاب، ١٩٩٥، ص ٥٥).

تفترض النظرية النسوية أن الرجال والنساء لهم خبرات متباينة بمعنى أن عالم المرأة مختلف تماما عن عالم الرجال. وبينما يـرى بعـض النسـويين أن خبرات المرأة ينبغى أن تتطابق مع خبرات الرجل، يـرى فريـق آخـر مـن النسويين تحويل المجتمع بحيث لا يصبح هناك قسمان عالم الذكور وعالم الإناث (Alison M. jaggar, 1993, p. 80).

تعليق حول الموقف الراهن لقضايا الاتجاه النسوى وانعكاساتها :

فى ضوء ما تقدم يمكننا أن نقرر اتفاقا مع عبـد الوهـاب المسـيرى أن مصطلح فمينزيم ليس مجرد تنويع لمفاهيم الاتجاهات التقليديـة التـى نـادت بتحرير المرأة والدفاع عن حقوقها، أو أن هذا المصطلح الجديد قد حـل محـل المصطلح القديم وكأنهما مترادفين، وكأن المصطلح الجديد لا يختلـف إلا مـن حيث كونه أكثر راديكالية وشمولا. فحقيقة الأمر أن هناك تباينا واضحا بين هذه الاتجاهات فالأولى تدور فى إطار إنسانى يؤمن بفكرة مركزيـة الإنسـان فـى الكون وبفكرة الإنسانية المشتركة التى تشمل كل الأجنـاس والألـوان وتشـمل

الرجال والنساء، وبفكرة الإنسان الاجتماعى الذى يستمد إنسانيته مـن انتمائـه الحضارى والاجتماعى، فالإنسان من منظور الاتجاهات التقليدية كيان حضارى مستقل عن الطبيعة وعادة لا يمكنه أن يوجد داخل المجتمع، والمرأة فى تصور هذه الاتجاهات كائن اجتماعى، ولهذا تسعى هذه الاتجاهات إلى تحقيق قدر مـن العدالة الحقيقية داخل المجتمع لا إلى تحقيق مساواة مستحيلة خارجه. بحيث تنال المرأة ما يطمح إليه أى إنسان – رجلا كان أم امرأة – من تحقيق لذاته. وتطالب هذه الاتجاهات بحصول المرأة على حقوقها كاملة سياسية كانت كحق المرأة فى التصويت، أو اجتماعية كحقها فى إقامة دعوى الطلاق وحضـانة الأطفـال، أو اقتصادية كالمساواة بالرجل فى الأجور وغيرها. (عبد الوهاب المسيرى، مرجع سابق، ص ٥٧).

وعلى الرغم من أن دعاة الاتجاهات التقليدية قد ينظرون للمرأة باعتبارها فردا مستقلا بذاته فى المجتمع لا باعتبارها فردا فى أسرة، أو قد ينظرون إليهـا باعتبارها إنسانا اقتصاديا أو ماديا. إلا أن الإطار المرجعى النهائى هو الرؤيـة الإنسانية. لذلك فهى تأخذ بكثير من المفاهيم الإنسانية المستقرة الخاصة بـأدوار المرأة فى المجتمع وأهمها بطبيعة الحال دورها كأم، لذلك تتحرك هذه الاتجاهات فى إطار من المفاهيم الإنسانية التى يحتمى بها الإنسان ويتحقـق مـن خلالهـا جوهره الإنسانى، ويكتسب داخل إطارها هويته الحضارية والأخلاقيـة. ومثـل مفهوم المرأة باعتبارها الدعامة الأساسية لمؤسسة الأسرة. ولا تطـرح أفكـارا مستحيلة ولا تنزلق فى التجريب اللانهائى الذى لا يستند إلى نقطة بدء إنسـانية مشتركة ولا تحده أى قيود (المرجع السابق، ص ٥٨).

أما فى إطار الاتجاه الراديكالى فإن دور المرأة ليس أمرا مهمـا وكـذلك مؤسسة الأسرة تعد عبئا لا يطاق. فالمرأة متمركزة حول ذاتها مكتفيـة بـذاتها. وبذلك تتحول حركة تحرير المرأة من حركـة تـدور حـول فكـرة الحقـوق الاجتماعية والإنسانية للمرأة إلى حركة تدور حول فكرة الهويـة ومـن رؤيـة خاصة بالمجتمع إلى رؤية معرفية أنثروبولوجية اجتماعية شاملة تختص بقضايا مثل : دور المرأة فى التاريخ والدلالة الأنثوية للرموز التى يستخدمها الإنسـان. إلخ (المرجع السابق، ص ٥٩).

جملة القول أنه رغم الجدل الدائر حول الاتجاه النسوى وما يطرحه مـن قضايا ومفاهيم تبدو متناقضة ومتصارعة وفضفاضة ممـا يـدعو للشـك فـى مصداقيته، إلا أنه استطاع أن يطرح بعض القضايا والمفاهيم التى لاقت قبـولا

عالميا، كما استطاع المنتمون إلى هذا الاتجاه أن يخرجوا بتلـك القضـايا إلـى الساحة الدولية من خلال المؤتمرات الدولية التى عنيت بالمرأة. (سامية قـدرى، ١٩٩٧، ص ١٧). وخلال رحلة هذه المؤتمرات من مؤتمر المكسيك ١٩٧٥ إلى مؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠ فمؤتمر نيودلهى ١٩٨٥ إلى مؤتمر بكين ١٩٩٥ ناهيك عن المؤتمرات الدولية التى اهتمت بحقوق الإنسان وقضايا السكان والتى كانت المرأة محورا أساسيا ضمن محاورها. وقد شهد العالم وكذلك المرأة خلال تلـك الفترة الممتدة تطورات شتى وبالتوازى شهدت المفاهيم والقضـايا المطروحـة تطورات بالغة الأهمية فقد تطور المفهوم المطروح للمسـاواة بـين الجنسـين، وتطورت مفاهيم العدالة، والآفاق المتاحة للحرية الفردية، كما تطورت الأطـر المرجعية لحقوق الإنسان بكل إنعكاساتها على قضايا المـرأة. (إينـاس طـه، ١٩٩٥، ص ٦).

وظهرت مقولات ومفاهيم جديدة فى كل مؤتمر من هذه المؤتمرات، إذ أنه من الملاحظ أن هناك مقولات أساسية تبرز أو تتردد فى مؤتمر بعينه وتصـبح السمة الكبرى المميزة له عن غيره من المؤتمرات. ففى المؤتمر العالمى للسكان والتنمية الذى انعقد بالقاهرة ١٩٩٤ كان مفهـوم تمكـين المـرأة Women’s Empowerment بينما نجد أن السمة الكبرى المميزة للمؤتمر العالمى لحقـوق الإنسان بفيينا ١٩٩٣ فيما يتعلق بالشق الخاص بحقوق المرأة كانت مقولـة "أن حقوق المرأة هى جزء من حقوق الإنسان". أما الإعداد لمؤتمر بكين فكان بـأن ينبئ بأن مقولة تضمين رؤية المرأة فى رسم مختلف السياسات أو مقولة "النفـاذ بالمرأة إلى مركز صناعة القرار، أو حقوق الفتاة منذ الصغر"، أو حقوق المرأة هى جميعا مقولات تتصدر اهتماماته. (إيناس طـه، مرجـع سـابق، مواضـع متفرقة). بينما انعقد الملتقى الدولى الثامن لصحة المرأة بالبرازيل فـى مـارس ١٩٩٧ تحت شعار "الفقر وصحة المرأة ونوعية الحياة : استراتيجيات للمستقبل" وقد أبرز الملتقى اهتماما بالقضايا المتعلقة بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية للمرأة فى ظل سياسات التكيف الهيكلى وتأثير العولمة والنظام العالمى الجديـد (سواسيه، العدد ١٢، ١٩٩٦، ص ص ٢-٣).

وقد تتبعت هدى بدران تطور الاهتمام بقضايا المرأة عبر مراحل تاريخية أربع تبدأ بمرحلة ما قبل السبعينيات وتنتهى بالتسعينيات. وكيف تميـزت كـل مرحلة من هذه المراحل ببروز قضايا محددة فكانت الرعاية الاجتماعية Social Welfare، أهم ما يميز مرحلة ما قبل السبعينيات، ثـم إدمـاج المـرأة فـى

عمليـات التنمية خلال السبعينيات، ثم قضايا النوع خلال الثمانينيات، وأخيـرا مؤتمرات المرأة وصولا لمؤتمر بكـين ١٩٩٥. (Hoda Badran, 1997, p. 6).

وفى خضم تلك الموجة من التطويرات والمؤتمرات نهضـت الدراسـات المعنية بالمرأة على المستوى العالمى، والتى بدأت بدراسات حـول الممارسـة السياسية للمرأة بهدف رفع درجة الوعى والمعرفة بما هى عليه من قهر، وذلك من خلال مناقشة التجارب النسائية. وقد نظر لدراسات المرأة فى بادئ الأمـر على أنها تضفى التوازن على علم الاجتماع، حيث جعلت من المرأة موضوعـا بعد أن غابت كثيرا عن كل المجالات وتقيـدت بالأسـرة لتمـارس وظائفهـا البيولوجية فحسب. ومن هنا بدأ دعاة حقوق المرأة يتسـاءلون عـن الأسـباب الكامنة وراء هذا الغياب للمرأة. وعلى أساس هذه النظرة أصـبحت الدراسـات النسوية تشكل مجالا معرفيا جديدا، يتضمن المبدأ الذى تفسر الحركة النسوية فى ضوءه قهر المرأة، كما تتضمن محاولات لتحليل الكيفية التـى تـنهض علـى أساسها بنية السلطة الأبوية (ميشيل مان، مرجع سابق، ص ٢٦١).

ومواكبة لتلك التطويرات شهدت مصر خلال تلك السنوات العديـد مـن الدراسات الخاصة بالمرأة بصفة أساسية. هذا علاوة على أن المـرأة أصـبحت تشكل محورا فى الدراسات التى تهتم بالأسرة وغيرها. وانتقلت هذه الدراسـات بدورها من قضية لأخرى استجابة للتطورات الدولية ومجاراة لما يطـرأ علـى المجتمع المصرى من تغيرات، فانتقلت الدراسات من قضايا المشاركة السياسية، إلى قضايا المرأة والتنمية، إلى قضايا المرأة فى التشريعات، إلى قضـايا أدوار المرأة، إلى قضايا المرأة والإعلام، وأخيرا العنف ضد المرأة...... إلخ. وسوف نعرض لنماذج من هذه الدراسات تفصيلا فى المحور التالى.

والتساؤل المطروح الآن هو :- هل استطاع هذا الرصـيد مـن نتـائج الدراسات والبحوث وحلقات البحث وورش العمل التى أجريت حـول المـرأة، والتى جذبت اهتمام المتخصصين فى شتى فروع العلوم الاجتماعية – الاجتماع والأنثروبولجيا والسياسة والاقتصاد وعلم النفس والإعلام – أن تنفذ إلى الواقـع الحقيقى للمرأة المصرية، وأن تقدم صورة معبرة عن هذا الواقع؟ ما هـى إذن صورة المرأة المصرية كما تعكسها هذه الدراسات؟

ويأتى المحور الثانى من الدراسة لمحاولة إبراز هذه الصورة كما تعكسها الدراسات النسوية من خلال عرض تحليلى مقارن لدراسات المرأة خلال فترتى

ما قبل التسعينيات وخلال التسعينيات وهى الفترة التى شـهدت فيهـا دراسـات المرأة تراكما واضحا.

ثانيا: دراسات المرأة المصرية: عرض تحليلى مقارن

يختص هذا المحور بعرض ومناقشة نماذج من الدراسات الخاصة بالمرأة فى المجتمع المصري. وسوف نعرض لهذه الدراسات فى سياق تحليلـى نقـدى يهدف الوقوف على أهم السمات المميزة لهذه الدراسات من حيث : الموضـوع، الاتجاه النظرى، التناول المنهجى، وسوف نعرض لهذه الدراسات وفقا لمنهجيـة مقارنة عبر مرحلتين هما ما قبل التسعينيات، ثم مرحلة التسعينيات من منطلـق أن الحقبة الأخيرة قد شهدت تطورات بالغة فى قضـايا المـرأة، وكـان لـذلك انعكاساته على دراسات المرأة التى شهدت تراكما كميا ملحوظـا خـلال تلـك الفترة. وجدير بالذكر أن أغلب نماذج دراسات ما قبل التسعينيات تقع فى حقبـة الثمانينيات بينما جاء القليل فى حقبة السبعينيات. وقد جاء أيضا متفقا مع تطور الحركة البحثية فى مصر فى ميدان دراسات المرأة، الذى يشهد تناميا عاما بعـد عام.

وسوف نعرض لهذه الدراسات وفقا لتصنيف مقترح حاولت مـن خلالـه الانتقال من محور إلى آخر وفقا لقـدم أو حداثـة الموضـوع، فبـدأت بأقـدم الموضوعات التى شغلت اهتمام الباحثين، وهو موضوع المشـاركة السياسـية انتهاء بأحدث الموضوعات المثارة وهى قضايا العنف ضد المرأة.. وفيمـا بـين هذين المحورين وجدت موضوعات شهدت نموا متوازنا كالمرأة والتنمية والمرأة والتشريعات. لذلك يأتى العرض محاولا قدر الإمكان الالتزام بمدى قدم أو حداثة الموضوع. أما فيما يتعلق بتصنيف هذه الدراسات طبقا للموضوع، فقد تبـين أن بعضها يتسم بالتداخل بين أكثر من محور فى آن واحد. ولكن هذا التصنيف كان ضرورياً، حتى يسهل تناول هذه الدراسات وفقـا للمنهجيـة المطروحـة كـان ضرورياً أى خلال فترتى ما قبل التسعينيات والتسـعينيات. وهكـذا عرضـت الدراسات وفقا للترتيب التالى:

١ - دراسات حول قضايا المرأة والمشاركة السياسية.
٢ - دراسات حول قضايا المرأة والتشريعات.
٣ - دراسات حول قضايا أدوار المرأة وتشمل:
أ- دراسات حول دور المرأة فى التنمية.

ب- دراسات حول أدوار المرأة الريفية.
ج- دراسات حول أدوار المرأة فى القطاع الرسمى.
٤ - دراسات حول قضايا المرأة والإعلام.
٥ - دراسات حول قضايا العنف ضد المرأة.

١ - دراسات حول قضايا المرأة والمشاركة السياسية:

تظهر دراسات المرأة والمشاركة السياسية كقاسم مشترك بـين المهتمـين بقضايا المرأة فى علم الاجتماع والعلوم السياسية كمـا تشـغل بعـض اهتمـام الباحثين فى مجال علم النفس وبخاصة ما يتعلق منها بموضوع: اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية. وهو موضوع كـان ومـا يـزال يعـد مـن أكثـر الموضوعات التى تشكل محورا أساسيا يحتل مركز الصدارة بين بحوث المـرأة والمشاركة السياسية. ويمكن القول أن السمة المنهجية المميزة لهذا النـوع مـن الدراسات تتمثل فى الاعتماد على التحليلات الكمية، فضلا عن كم هائـل مـن الدراسات ذات صبغة نظرية بحتة تعتمد على التحليل التاريخى المقارن لفترات تاريخية ماضية، ويمثل النمط الأخير من التحليلات أكثر الأنماط شـيوعا فـى دراسات ما قبل التسعينيات والتسعينيات على السواء.

وإذا حاولنا استعراض بعض نماذج من هذه الدراسـات وفقـا للمنهجيـة المطروحة فى هذه الورقة سنلاحظ:

أن دراسات ما قبل التسعينيات يغلب عليها طابع نظرى واضح ومسيطر، حيث ينطلق أغلبها من قضايا الاتجاه النسوى خاصة ما يتعلق منهـا بـالحقوق السياسية للمرأة معتمدا فى المقام الأول على المقارنات التاريخية للظاهرة خلال فترات تاريخية منقضية. ولم تستند هذه الدراسات فى الأغلب الأعم على بيانات واقعية مستمدة من بحوث ميدانية، واعتمدت نسبة أقل من هذه الدراسات علـى نتائج بحوث ميدانية سابقة جمعت بياناتها باستخدام الاستبيان واعتمـدت علـى التحليل. ومن الدراسات التى نعرض لها كنماذج لمرحلة ما قبل التسعينيات.

الرأى العام وطرق قياسه (فؤاد دياب، ١٩٦٢).

تطور مشاركة المرأة المصرية فى الحياة العامة (محمد فرغلـى فـراج، ١٩٧٤).

اتجاهات المرأة المصرية حول العمل السياسى والاجتماعى (سعيد محمد نصر، ١٩٨٢).

المرأة والمشاركة السياسية (منى مكرم عبيد، ١٩٨٤).

المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعى (سامية خضر، ١٩٨٩).

فالدراسة الأولى أجريت حول اتجاهات الرأى العام فى مدينة القاهرة نحو منح المرأة حقوقها السياسية (فؤاد دياب، مرجع سابق). وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الكمى لنتائج الاستبيان الذى طبق على عينة من سكان مدينة القاهرة. وقد تركزت الدراسة على تحليل الإجابات الواردة على سؤالين تضمنهما الاستبيان هما:

١ - هل توافق على اشتراك المرأة فى انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

٢ - هل توافق على أن ترشح المرأة نفسها لتكون عضوا فى مجلس الأمة.

وأوضحت الدراسة أن الرأى العام ينقسم إلى فريقين نسبة تؤيد إعطاء المرأة حقوقها السياسية وتبلغ ٦٤,١% ونسبة من المعارضين تبلغ ٣٣,٤%. كما أشارت النتائج إلى أسباب التأييد وفى مقدمتها أن المرأة لا تقل عن الرجل فى الاستعدادات والمواهب، وأنها شاركت فى كل الأعمال حتى فى الكفاح الوطنى، وأنها تمثل نصف المجتمع. فى حين أوضحت أسباب المعارضة أن مكان المرأة الطبيعى فى المنزل، كما أنها لا تتساوى مع الرجل فى الاستعدادات والمواهب، وأن التقاليد الدينية والاجتماعية تحول دون قيام المرأة بالتزاحم وشق الصفوف. كما أشارت الدراسة إلى ارتباط تأييد حق المرأة السياسى بعدة متغيرات اجتماعية وشخصية هى : عامل الجنس والديانة والسن والحالة التعليمية والحالة الزواجية والاقتصادية. (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وعلى غرار التناول النظرى والتحليل التاريخى المقارن جاءت دراسة تطور مشاركة المرأة المصرية فى الحياة العامة (١٩٧٤) (محمد على فرغلى، مرجع سابق)، فقد اعتمدت الدراسة على التحليل التاريخى لمشاركة المرأة من خلال إحصاءات النشاط الاجتماعى العام. وتعرضت الدراسة لتاريخ مشاركة المرأة بدءا بأحداث ثورة ١٩١٩، ثم مع قيام الثورة وحقوق المرأة فى الخمسينيات ثم ألقت الدراسة الضوء على نسبة مشاركة المرأة عبر مراحل تاريخية بالرجوع إلى جداول الانتخابات فى الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٧٢. وزودت الدراسة ببيان بأسماء السيدات المشاركات فى الحياة العامة عبر دورات خمس سابقة بدءا بالدورة الأولى ١٩٥٧ (مجلس الأمة)، فالثانية عام ١٩٦٠،

فالثالثة ١٩٦٤، فالرابعة ١٩٦٩، فالخامسة (مجلس الشعب) مـن ١٩٧١. كما أشارت الدراسة إلى مشاركة المرأة فى المنظمات السياسـية بالـدول الأخـرى (المرجع السابق، مواضع متفرقة). ولم تخرج إسهامات كلتا الدراستين عن تقديم صورة إحصائية لنسبة المشاركات من النسـاء بالاعتمـاد علـى الإحصـاءات الرسمية رغم ما بهذه الإحصاءات من قصور فنى.

وعلى غرار نفس المعالجة النظرية والتحليل التاريخى المقـارن تسـتمر دراسات المشاركة السياسية خلال الثمانينيات فتنطلق دراسة المرأة والمشـاركة السياسية (منى مكرم عبيد، مرجع سابق) مـن مجموعـة افتراضـات نظريـة أقـرب إلى الشعارات منها إلى الفروض العلمية وهى:

أن الحركة السياسية للمرأة المصرية واكبت نهوض القوى الوطنية فـى سبيل تحقيق الأهداف القومية، وأنه لا بـديل للديموقراطيـة وإن بـدا التغيـر الاجتماعى أبعد مدى فى إطار الديموقراطية.

وتدلل الباحثة على صحة هذه الافتراضات باستعراض تـاريخ مشـاركة المرأة المصرية فى العمل السياسى منذ ثورة ١٩١٩، والتغيرات التـى طـرأت على مجرى الأحداث وتأثيرها على تلك المشـاركة خـلال فتـرات تاريخيـة متلاحقة. وتنتهى الدراسة بمجموعة توصيات هى بـدورها أقـرب للشـعارات والخطب الحماسية، منها على سبيل المثال ضرورة العمل من أجل حركة نسائية عربية موحدة.. ومن ثم لا تلقى الدراسة أى ضوء حول المشـاركة السياسـية للمرأة كما تتجسد فى الواقع خلال فترة الدراسة.

واستمرارا لنفس المنهجية تأتى دراسة المشاركة السياسية للمرأة وقـوى التغير الاجتماعى (سامية خضر، مرجع سابق) ومن اللافت للنظر أن الدراسـة تقدم عرضا لتاريخ المشاركة السياسية للمرأة الفرنسية يليـه عـرض تـاريخي للمشاركة السياسية للمرأة المصرية، افتراضا بأن الانفتاح على مبـادئ الثـورة الفرنسية واختلاط المرأة المصرية بالفرنسيات خلال الحملة الفرنسية، وكذا عودة المفكرين المصريين وغيرها، كان لها أثر فى تشكيل التوجهات السياسـية فـى مصر بشكل عام، وبالنسبة للمرأة المصرية بشكل خاص. وتناولت الباحثة التعليم والعمل والوضع الاجتماعى للمرأة كقوى تدفع نحو المشاركة السياسـية، وقـد زودت الدراسة بجداول إحصائية حول حجم مشاركة المـرأة خـلال الفتـرات التاريخية المنقضية، ولم تستند على أية بيانات واقعية مسـتمدة مـن دراسـات ميدانية (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وتخرج دراسات ما قبل التسعينيات عن هذا التوجه النظرى البحت من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه التى أجيزت خلال تلك الفترة وهذه الدراسات بالطبع استندت على دراسات ميدانية وبيانات واقعية علاوة على انطلاقها من مقولات الاتجاه النسوى. والنموذج هنا على سبيل المثال لا الحصر دراسة اتجاهات المرأة المصرية نحو العمل السياسى والاجتماعى (سعيد محمد نصر، ١٩٨٢). وتنتمى الدراسة إلى ميدان علم النفس، وقد استندت نتائجها على بحث ميدانى لعينة من النساء باستخدام الاستبيان ومقاييس الاتجاهات نحو المشاركة السياسية واتجاهات المرأة نحو ممارسة العمل السياسى (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وعموما لا تعكس دراسات مرحلة ما قبل التسعينيات تقدما فى التحليلات، حيث يغلب عليها الطابع النظرى والتحليل التاريخى. وهى إن خرجت عن هذا الإطار تقع فى إطار التحليل الكمى الذى لا يقدم بدوره بيانات ذات درجة عالية من المصداقية حول واقع الظاهرة موضع الدراسة.

وفى التسعينيات واتساقا مع التطورات الملحوظة فى قضايا المرأة وبروزها على الساحة الدولية والمحلية نشطت الحركة البحثية حول هذا الموضوع، وظهرت العديد من الدراسات، بل وأصبحت هناك مؤتمرات تعقد بشكل خاص حول هذا المحور منها على سبيل المثال ندوة المرأة العربية والحياة العامة، التى عقدها مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية فى عام ١٩٩٥. كما أصبحت المشاركة السياسية للمرأة تشكل محورا أساسيا فى كثير من الندوات والمؤتمرات التى تهتم بقضايا المرأة بشكل عام. مثل ندوة المرأة وتحديات القرن الحادى والعشرين الذى عقدته اللجنة القومية للمرأة فى يونيو ١٩٩٤، وندوة المرأة والتنمية فى مصر: الآفاق والتحديات التى عقدها مركز دراسات وبحوث الدول النامية فى ديسمبر ١٩٩٦. علاوة على كثافة الدراسات حول هذا الموضوع التى تخرج ضمن منشورات المراكز البحثية المعنية بالمرأة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (انظر على سبيل المثال: رواق عربى، سواسية، مجلات يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٥، ١٩٩٦). لكن هذه الدراسات فى مجموعها لم تخرج عن نطاق التحليل التاريخى والتحليل الكمى الذى لا يعكس الصورة الواقعية للمرأة والمشاركة السياسية.

وتنقسم الدراسات التى اهتمت بالمشاركة السياسية للمرأة فى التسعينيات

إلى نمطين، نمط يركز على مشاركة المرأة فى الحياة العامة بشكل عام، ونمط آخر ينصب على صورة محددة من صور المشاركة، علاوة على ظهور الدراسات التى تنصب على فئة المشاركات فى الحياة العامة. ومن الدراسات التى نعرض لها كنماذج فى هذا المحور:

- المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية (نازلى معوض، ١٩٩٤).
- المرأة المصرية فى المجالس النيابية (حورية مجاهد، ١٩٩٤).
- المرأة المصرية فى النقابات العمالية (عائشة عبد الهادى، ١٩٩٤).
- دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة (هناء الجوهرى، ١٩٩٥).
- أضواء على التنشئة الاجتماعية للمرأة العربية والعمل العام (محور) (نوال السعداوى، ١٩٩٥).
- المشاركة السياسية للمرأة: نظرة عامة (غادة على موسى، ١٩٩٦).
- التعددية السياسية والإنتاج الاقتصادى وأثره على المشاركة السياسية للمرأة (غادة موسى، ١٩٩٦).

وتقدم دراسة نازلى معوض حول المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية دراسة وصفية تحليلية للتطور التاريخى لظاهرة مشاركة المرأة المصرية فى الأحزاب، وذلك عبر فترتين تاريخيتين متميزتين هما: الفترة الأولى من ١٩١٩: ١٩٥٢، حيث ظهور هدى شعراوى فى مجال الحركة النسائية وإنشائها للاتحاد النسائى المصرى، بالإضافة إلى وجود أجنحة حزبية نسائية للأحزاب السياسية. والفترة الثانية من ١٩٥٢: ١٩٧٦ حيث سيطر نظام الحزب الواحد على الساحة السياسية المصرية، وحيث كان للمرأة نشاط تنظيمى هيكلى رسمى فى بناء الحزب الواحد ولكن دون فعالية. ويتناول البحث أهم خصائص وملامح أنشطة المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية الحالية فى ظل نظام التعددية الحزبية مقارنة بالوضع السابق، كما يقدم بعض المعطيات الخاصة بنماذج من القيادات النسائية الحزبية فى القاهرة. ولعل الفترات الزمنية التى أقامت عليها الباحثة تحليلاتها التاريخية والتى تبدأ من ١٩١٩-١٩٧٦ لأكبر دليل على أن هذه الدراسة لم تقدم أى حقائق متعلقة بالواقع الاجتماعى لمشاركة المرأة فى التسعينيات.

وتتعرض دراسة حورية مجاهد حول مشاركة المرأة المصرية فى المجالس النيابية لمشاركة المرأة فى البرلمان، ولجان البرلمان، والاتحاد

البرلمانى الدولى، ومجلس الشورى، والمجالس المحلية.. وتقدم هذه الدراسة على المستوى النظرى البحث صورة إيجابية لتلك المشاركة، حيث تؤكـد أن المـرأة استطاعت أن تؤكد وجودها وتحتل مكانها، بل وتتميز فى مكاتب لجان البرلمان، وأمانة سر البرلمان. كما تؤكد أن هذا الدور قد تعدى المستوى القومى حيث امتد إلى الاتحاد البرلمانى الدولى، وأكدت على المشاركة الفعالة للمـرأة فـى هـذا النطاق، كما أكدت أن المرأة تشارك بفاعلية فى المجالس المحلية على مسـتوى المحافظات والمراكز والمدن، وذلك من خلال الاعتماد الكلى على التحليل الكمى لنسبة تمثيل المرأة إحصائيا فى تلك المجالس دونما رصد واقعى للـدور الـذى يمارس بالفعل من خلال هذا التواجد.

وتعرض دراسة أخرى حول المشاركة السياسـية للمـرأة إلـى صـور ومستويات مشاركة المرأة المصرية فى مجالات عدة هى: المجالس النيابيـة - والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والنقابة العمالية والمنظمات غير الحكومية. وقد هدفت الدراسة إلى إيضاح الإطار الاجتماعى الذى تتم المشاركة فى إطاره، كما تعرض لمعوقات مشاركة المرأة فى الحياة السياسية، والتى قسمتها الباحثـة إلى معوقات فردية وأخرى قيمية وثالثة نظامية. (غادة موسى، ١٩٩٦).

اعتمدت الدراسة منهجيا على التحليل التاريخى المقارن، كمـا اسـتعانت بالتحليل الكمى للكشف عن نسبة تمثيل المرأة فى المجالات السياسية التى اعتنت بها الدراسة. واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وتوصـلت إلى مجموعة من النتائج نوقشت فى ضوء قضايا الاتجـاه النسـوى مؤكـدة أن التوجهات السياسية للمرأة محدودة، وأنها تتأثر بمكانة المرأة مقارنـة بالرجـل وبنمط السلطة الأبوية (غادة موسى، المشاركة السياسـية، مواضـع متفرقـة). وتكشف نتائج هذه الدراسة عن قدر من التعميمات المبنية على التحليل الكمـى وحسن التقدير أكثر من اعتمادها على رصد الظـروف والملابسـات المتعلقـة بمشاركة المرأة فى المجالات السياسية المختلفة.

وفى دراسة أخرى حول التعددية السياسية وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة انطلقت الباحثة من فرضين أساسيين هما: كلما تعمقت التعددية فى النظام السياسى كلما ازدادت نسبة المشاركة السياسية للمرأة. وكلما اتسع دور القطـاع الخاص فى الاقتصاد كلما زادت المشاركة السياسية للمرأة، حيث يؤدى خـروج المرأة للعمل إلى زيادة مواردها واستغلال هذه المـوارد بمـا يحفزهـا علـى المشاركة السياسية.

واستعانت الباحثة بالمنهج التاريخى المقارن ودراسة الحالة، أما عن أدوات جمع البيانات، فقد استعانت باستمارة استبيان لاستطلاع رأى عينة من النساء المصريات المتعلمات العاملات حول أثر الانتقال للتعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى على المشاركة السياسية للمرأة. وقد بلغ حجم العينة ١٤٥ مفردة توزعت على العاملات بالقطاعين العام والخاص، وشملت كافة المستويات الإدارية من أعمال كتابية وفنية وإدارة عليا، (غادة موسى، التعددية السياسية، مواضع متفرقة). ولم تتميز هذه الدراسة منهجيا عن سابقتها، ومن ثم فالنتائج التى قدمتها لا تعبر عن الواقع بشكل حقيقى.

وتأتى أعمال ندوة المرأة العربية والحياة العامة لتخرج بقضية المرأة والمشاركة السياسية من نطاقها المصرى المحلى إلى نطاق عربى أشمل وأعم، حيث شاركت فى أعمال الندوة برلمانيات عربيات من سبع دول عربية(*).

وقد تميزت مجموع الدراسات أو الأوراق المقدمة لهذه الندوة بسمات منهجية خاصة حيث أن أغلبها يعرض لتجارب شخصية فى المشاركة السياسية من منطلق الفكر النسوى، وهى منهجية أشارت إليها بعض الدراسات المعنية بمناهج البحث المستخدمة فى البحوث النسوية (حول هذا الموضوع انظر: (Sandra Harding, 1987, pp 4-5).

ومن بين الأوراق المصرية المقدمة للندوة نشير على سبيل المثال إلى ورقة نوال السعداوى بعنوان أضواء على التنشئة الاجتماعية للمرأة العربية والعمل العام (نوال السعداوى، ١٩٩٥). وقد أكدت الورقة على دور عملية التنشئة الاجتماعية فى خلق الازدواجية فى معاملة كل من الطفل والطفلة والمرأة داخل الأسرة، وأرجعت مشكلة التمييز بين الرجل والمرأة فى مجتمعاتنا العربية إلى النظام الطبقى البطريركى والموروث من نظام العبودية الذى تطور عبر التاريخ. كما أشارت استكمالا إلى أن قانون الزواج عندنا مبنى على العبودية فالرجل ينفق والمرأة تطيع (المرجع السابق، ص ص٢٦-٢٧).

وعلى العموم فقد تميزت هذه الورقة بإعادة صياغة قضايا الاتجاه النسوى فى ضوء التجربة الشخصية للكاتبة. وتبتعد هذه الورقة منهجيا عن سمات الدراسات السوسيولوجية فهى تتسم بلهجة شديدة التعميم رغم أنها تعبر عن

(*) هذه الدول هى: المغرب وتونس ولبنان واليمن وعمان ومصر (سعدالدين إبراهيم/ تقديم)، (حورية حسن / تحرير)، ١٩٩٥، ص ٩.

التجربة الشخصية للكاتبة فى التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة. وتلك سمة تميزت بها أغلب الأعمال المقدمة للندوة التى تعرض أغلبها لتجارب شخصـية تعكـس هموم الكاتبات أو هموم الوطن ومشكلاته كلا حسب انتمائـه. كمـا أن الأوراق بشكل عام تتحدث عن مشاركة المرأة فى العمل السياسـى بشـكل -إن جـاز التعبير- انخراطى، بمعنى أنها تعبر عن المرأة التى تنخرط فى عمل سياسـى، بينما هناك نسبة من النساء اللاتى يشاركن دون انخراط بشكل مـنظم، عـلاوة على أغلبية ساحقة تحجم تماما عن المشاركة، وهن أكثر احتياجا إلى الدراسات التى تكشف عن دوافع وملابسات هذه المشاركة أو الإحجام عنها.

وتقدم هناء الجوهرى فى دراستها التحليلية للمشاركات فى الحياة العامـة العربية نمطا جديدا على دراسات المرأة والمشاركة السياسية فى مصر من حيث الموضوع، وقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة لـ ٢٥ سـيدة مـن المشاركات العربيات فى الحياة العامة، وذلك من خلال السير الذاتيـة المسـجلة لهن ضمن مشروع المرأة والحياة العامة الذى يقوم بـه مركـز ابـن خلـدون للدراسات الإنمائية، حيث توقعت الباحثة أن هذه السير يمكن أن تكشـف عـن وضع المرأة بشكل واقعى. وقـدمت الدراسـة تحلـيلا إحصـائيا للخصـائص الاجتماعية للحالات وخلفيتهن الاجتماعية، كما تناولت البدايات الأولى للمشاركة ودوافع التفكير فى الانخراط فيها، والعقبات التى واجهتهن عند خوض المعركة الانتخابية للعمل فى المجال العام وغيرها (هنـاء الجـوهرى، مرجـع سـابق، مواضع متفرقة). كما انحصرت فى دراسة نفس الفئة التى تركزت حولها أوراق الندوة. ولم تخرج النتائج التى قدمتها الدراسة على نطاق التحليـل الإحصـائى الكمى.

وفى نطاق اهتمام نفس الباحثة بموضوع المشاركة السياسية قدمت ترجمة حول نفس الموضوع بعنوان: المشاركة السياسية والحياة العامة (هناء الجوهرى، ١٩٩٨).

تعليق على دراسات المرأة والمشاركة السياسية:

بشكل عام لم تعكس الدراسات المعنية بالمرأة والمشاركة السياسية تقـدما فى التحليلات خلال حقبة التسعينيات وما قبلها على السواء. كما لم تقدم الجديـد على المستوى المنهجى واستمرت تدور فى ظل التحليل الكمى والرؤى التاريخية والتجارب الشخصية لفئة محدودة من المنخرطات فى العمـل السياسـى، ولـم

تكشف النقاب عن الوضع الحقيقى للظروف والملابسات المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية بشكل عام أو مدى ما تؤديه بالفعل من أدوار إيجابية أو سلبية داخل اللجان والمجالس التى تشغل نسبة من مقاعدها. وإنما اكتفت فحسب بتقديم صورة حول نسبة التواجد والتمثيل الإحصائى للمرأة فى المجالات السياسية المختلفة، علاوة على ترديد بعض الشعارات التى تعبر عن أيديولوجيات وفكر أصحابها أكثر مما تعبر عن الصورة الواقعية للمرأة فى تلك المجالات.

٢- دراسات حول قضايا المرأة والتشريعات:

يعكس الاهتمام بقضايا المرأة والتشريعات نطاق أعم لمناقشة حقوق المرأة مقارنة بالرجل. وبتسليط الضوء على نماذج من الدراسات التى أجريت حول الموضوع خلال الفترتين اللتين حددتهما الدراسة (ما قبل التسعينيات - التسعينيات) بشكل عام يمكننا أن نلاحظ ما يأتى:

من حيث الموضوع: أن الأغلب الأعم من هذه الدراسات يدور فى فلك التحليل النظرى للتشريعات والقوانين بهدف التعرف على وضع المرأة فى تلك التشريعات والقوانين كالقوانين المتعلقة بالحقوق السياسية، وقوانين العمل، والقانون المدنى والجنائى، وقوانين الأحوال الشخصية. وهناك نسبة من هذه الدراسات اهتمت بدراسة التشريعات الخاصة بالمرأة بين النص القانونى والممارسة الواقعية. وتعد قضية وعى المرأة بوضعها فى التشريعات والقوانين من أبرز المحاور التى ظهرت فى المرحلة الأخيرة.

وثمة اختلافات منهجية ملحوظة بين دراسات ما قبل التسعينيات والدراسات التى أجريت فى التسعينيات، حيث يغلب الطابع النظرى على دراسات ما قبل التسعينيات، إذ ينطلق أغلبها من رؤى فكرية وأيديولوجية تعبر عن الاتجاه النظرى للباحثين من خلال التأكيد على التمايز بين الرجل والمرأة فى التشريعات والقوانين، أو على الحقوق المشروعة للمرأة انظر على سبيل المثال (شهيدة الباز ١٩٨٤، أنعام عبد الجواد، ١٩٨٤). وذلك باستثناء نسبة قليلة من الدراسات استندت على بيانات واقعية مستمدة من دراسات ميدانية متعمقة. انظر على سبيل المثال (ملك زعلوك، ١٩٨٤). أما دراسات التسعينيات فقد خرج بعضها عن الطابع النظرى المميز لأغلب دراسات المرحلة السابقة، وظهر فيها تحليل المضمون والتحليل الكمى (انظر على سبيل المثال: فوزية عبد الستار، ١٩٩٤، فتحى نجيب، ١٩٩٤، محمد سعيد عشماوى١٩٩٦).

ومن أوجه التباين بين دراسات الفترتين أن دراسات التسـعينيات تعكـس تزايد الاهتمام العالمى والمحلى بقضايا المرأة، ومن ثم خرجـت أغلـب هـذه الدراسات فى إطار مؤتمرات وندوات ومن خـلال مؤسسـات بحثيـة ولجـان متخصصة كاللجنة القومية للمرأة، ورابطة المرأة العربية، ومركـز دراسـات حقوق الإنسان...إلخ.

ومن نماذج دراسات ما قبل التسعينيات نشير على سبيل المثـال ولـيس الحصر إلى:

- المرأة وحق العمل فى الشريعة الإسلامية (شهيدة الباز، ١٩٨٤).
- حقوق المرأة المصرية بين التحديد القانونى وتحديات الواقـع الاجتمـاعى (أنعام عبد الجواد، ١٩٨٤).
- حق المرأة المتقاضية بين النص القـانونى والممارسـة (ملـك زعلـوك، ١٩٨٤).

وتنطلق دراسة المرأة وحق العمل فى الشريعة الإسلامية (شهيدة البـاز، مرجع سابق) لتؤكد التوجه النظرى للبحث في هذه المرحلـة، حيـث تنطلـق الدراسة من توجه نظرى يؤكد على حق المرأة المشروع إسلاميا فـى العمـل. وبدافع من موقف الأصوات الرجعية التى ظهرت بهدف سلب المرأة كثير مـن منجزاتها متذرعة بالإسلام فى هذه الدعوة. لذلك رأت الباحثة أنه مـن المفيـد التعرف على موقف الشريعة الإسلامية من حق المرأة فـى العمـل، لكنهـا أى الباحثة لم تتوج هذا الفحص بدراسة واقعية للوقوف على مـدى إلمـام المـرأة بحقوقها المشروعة وتوجهات المجتمع ومدى اعترافه وممارسته لهذه الحقـوق على المستوى الواقعى.

وتتناول الدراسة موقف الإسلام من المرأة عموما ومـن عملهـا بشـكل خاص، وتؤكد نتائجها أن الإسلام يقر المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقـوق والواجبات، حيث لا يوجد نص قانونى يقر منع أو إباحة عمل المرأة، بما يعنى أن الأصل فى الموقف هو الإباحة (المرجع السابق ص ص ٦٥، ٦٦). وهكـذا اكتفت الدراسة بالتعرف على مضمون التشريعات، لكنها لـم تتطـرق لدراسـة الواقع لتقدم صورة حقيقية حول المعوقات والسلبيات التى تواجه المرأة فى نطاق حصولها وممارستها لهذا الحق.

وتأتى دراسة حقوق المرأة ما بين التحديد القـانونى وتحـديات الواقـع الاجتماعى خلال نفس الفترة (أنعام عبد الجواد، مرجع سابق) معالجـة نظريـة

بحتة رغم عنوانها الذى يشير لأول وهلة إلى الاحتكام للواقع الاجتماعى. حيـث اكتفت الدراسة باستعراض القوانين المتعلقة بحقوق المرأة فى عدة مجالات هى: قوانين التعليم، وقوانين العمل، وقوانين المشاركة السياسية، وقـوانين الأحـوال الشخصية...إلخ ومقارنتها بالتصورات النظرية حول الواقع الاجتماعى المتعلـق بتلك المجالات، فجاء استعراض تحديات الواقع الاجتمـاعى مقحمـا بعبـارات تعكس هذه التصورات والرؤى النظرية مثل: هنا يمكن القـول، اعتقـد، مـن الملاحظ (المرجع السابق، ص ص ٢٩، ٣٠).

ويأتى تناول ملك زعلوك لنفس الموضوع تقريبا حق المرأة المتقاضية بين النص القانونى والممارسة (ملك زعلوك، ١٩٨٤) متباينا كليـة مـع الدراسـة السابقة، ومستندا على إطار منهجى باستخدام أسلوب الملاحظة ودراسة الحالـة. حيث اعتمدت الدراسة على الملاحظة خلال ثلاثة أشهر متصـلة فـى محكمـة زنانيرى بمدينة القاهرة -مجمع الأحوال الشخصية بشـبرا- وأجـرت خلالهـا دراسة حالة لعينة من المتقاضيات بلغ عددهن (٢١) حالة، كما قامت بمقـابلات مكثفة مع بعض القضاة، إلى جانب الاسـتعانة بوثـائق المحكمـة، وسـجلات الأحكام، والإحصاءات العامة للتعبئة والإحصاء، كنقطة بدء لرصد ما يتم فـى الواقع الممارس بالفعل تمهيدا لمقارنته بما هو وارد فى نصوص قوانين الأحوال الشخصية. وقد قدمت الدراسة عدة نتائج أهمها: أن النصوص القانونية الخاصة بالمرأة متقدمة للغاية – خاصة إذا ما قورنت بالنصوص القديمـة -لكـن هـذه النصوص كثيرا ما تفرغ من مضمونها التقدمى الإنسانى على مستوى الممارسة والتطبيق فالمرأة فى الطبقات الفقيرة تكون فى أشد الحاجة إلى الحصانة والدفاع عن نفسها حتى ضد ظلم المؤسسات التشريعية والقضائية ذاتهـا، وفـى غيبـة الضمير الإسلامى (المرجع السابق، ص ص١٢٩-١٣٠). وقد استطاعت هـذه الدراسة أن تقدم صورة معبرة عن واقع المرأة خاصـة فـى الطبقـة الفقيـرة الحضرية، وهذا بدوره يؤكد أهمية المناهج والتحليلات الكيفية فى دراسة الواقع الاجتماعى للمرأة. وهى منهجية أكدت عليها الدراسات النسوية الغربية انظـر. (Sandra Harding, p. 2-5)

وفى التسعينيات تستمر المعالجة النظرية لنفس قضـايا مرحلـة ماقبـل التسعينيات حول البحث عن وضع المرأة فى القوانين والتشريعات، وإن بـدأت بعض الدراسات تهتم بقضايا محددة بشكل محورى تتسق مع التغيـرات التـى يشهدها المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص. من هذه الدراسات على سبيل

المثال دراسة: المرأة وقانون الجنسية التى تمثل انعكاسا لآثـار ظـاهرة زواج المصريات بغير المصريين. ومن النماذج التـى سنشـير إليهـا خـلال فتـرة التسعينيات عل سبيل المثال:

- المرأة فى التشريعات المصرية (فوزية عبد الستار، ١٩٩٤).
- عدم وعى النساء بالحقوق الممنوحة (فتحى نجيب، ١٩٩٤).
- المرأة وقانون الجنسية (محمد سعيد العشماوى، ١٩٩٦).

وتعكس دراسة المرأة فى التشريعات المصرية امتدادا لـنفس اهتمامـات فترة ما قبل التسعينيات، كما تعكس أيضا نفس السمة المنهجية المميزة لدراسات تلك الفترة، حيث بدأت الدراسة بتساؤل فحواه: مـا هـو وضـع المـرأة فـى التشريعات المصرية. واستعرضت ذلك من خلال وضع المرأة فى القوانين التى تنظم الحقوق السياسية، وفى قوانين العمل، والقانون الجنائى، وقوانين الأحـوال الشخصية، ثم عرضت الدراسة لأوجه القصور التـى تواجههـا المـرأة فـى التشريعات مثل: ما يواجهها فى مجال القضاء، كبطء إجراءات التقاضـى فـى مجال الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، والقوانين الخاصة بمسكن المطلقـة غير الحاضنة. وتقترب هذه الدراسة من حيث شمولية الموضـوع والمعالجـة النظرية من دراسات ما قبل التسعينيات التى يغلب عليها التحليلات النظرية.

وتأتى دراسة فتحى نجيب لكى تصف حالة عدم وعى المـرأة بحقوقهـا القانونية بأنها "أزمة" ولتكشف عن عدم إلمام المرأة – بمـا فـى ذلـك المـرأة المتعلمة – بحقوقها القانونية، وكيف تتعرض المرأة لكم هائل مـن المشـكلات نتيجة لعدم إلمامها بتلك الحقوق الممنوحة. وتسـتند الدراسـة علـى التحليـل الإحصائى لنسبة المتعلمات ومستويات التعليم بين النساء، والمصادر التى تشتق منها كل فئة معلوماتها عن حقوقها، كما أشارت الدراسة إلى مضمون المنـاهج والمقررات الدراسية بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية خاصـة مقرر التربية القومية وما يتضمنه من مادة علمية حول تعريف المرأة بحقوقهـا القانونية، مؤكدة أنها لا تتضمن شيئا من هذا القبيل. كذلك يفند الباحث المضمون الذى تقدمه وسائل الإعلام فى هذا النطاق، مؤكدا أنه لا يشكل مصـدرا ثابتـا وعلميا ومدروسا لتعريف المرأة بحقوقها. وفى سبيل الخروج من الأزمة توصى الدراسة بما يلى: جعل موضوع حقوق المـرأة والأسـرة مـن الموضـوعات المدرجة ضمن مقرر التربية الوطنية خلال المراحل الدراسية المختلفة. والنظر فى إعداد برامج إعلامية ثابتة (إذاعة وتليفزيون) تكفل تعريف المرأة بحقوقهـا.

وتعديل نموذج عقد الزواج بتضمينه ما يمكن الاتفاق عليه من حقـوق خاصـة بالمرأة ليكون ذلك فرصة لتعريفها بحقوقها (فتحى نجيب، مرجع سابق، مواضع متفرقة).

وحول جزئية خاصة من قوانين المرأة تدور دراسـة "المـرأة وقـانون الجنسية" كنموذج للدراسات التى تكشف عن التمييز ضد المـرأة فـى القـانون المصرى كأحد أوجه القصور، وتنتهج الدراسة منهجا تاريخيا حاول الباحث من خلاله أن يلقى الضوء على التغيرات التاريخية التى طرأت على قانون الجنسية المصرى منذ ١٩ يونيو ١٩٠٠ حتى صدر القانون رقم ٢٦ لعام ١٩٧٥ فى ٢١ مايو ١٩٧٥، وهو القانون السارى حاليا. ثـم يسـتعرض الباحـث مضـمون القانـون الحالى من منطلق فكرة التمييز بين الرجل والمرأة. فينـاقش مفـاهيم الجنسية وحق الجنسية، وحق الدم وحق الإقليم، وصولا لنص القـانون الحـالى الذى يقضى بأن: "تأخذ القوانين المصرية بمفهوم حق الدم أى الانتساب لـلأب، وتقصر الاعتراف بالنسبة للأم على حالتين فقط هما: إذا كان الأب مجهـولاً أو عديم الجنسية، وإذا لم يثبت نسبة الولد لأبيه كأولاد السفاح".

ويدلل الباحث على حجم المشكلة لكثير من النساء فى ضوء تزايد أعـداد النساء المصريات المتزوجات بغير المصريين، خاصة من دول الخلـيج، ومـا صاحب أغلب هذه الزيجات من فشل وانفصال بعد إنجاب أطفال. ومن ثم معيشة كثير من هؤلاء الأبناء فى مصر دونما الحصول على الجنسية المصرية، ممـا يسبب له مشكلات عديدة.. وتشير الدراسة إلى أن هؤلاء لا يمكـنهم الحصـول على الجنسية المصرية إلا إذا تم تعديل القانون، بحيث يحصل علـى الجنسـية المصرية من ولد لأب مصرى أو أم مصرية. ويشير الباحث إلى أن هذا التعديل يتطلب عملا طويلا ومكثفا من الجمعيات النسائية، حيث يؤدى إلى نتائج قانونية واجتماعية بعيدة ينبغى دراستها، خاصة مع وجود معاهدات بين الدول العربيـة بعدم السماح لعربى بالتخلى عن جنسيته للحصول على جنسية بلد عربى آخر إلا بموافقة الدولة التى يتمتع بجنسيتها، والتى قد تلزمه بالتخلى عنها للحصول على جنسية البلد الأخرى.. فالمسألة كما يقرر الباحث ليست قانونيـة فحسـب، بـل اجتماعية وسياسية، وتقتضى تفهما صحيحا وعملا جادا.

وقد كان من الممكن لهذه الدراسة أن تقدم تحليلات متعمقة لحجم ونوعية المشكلات التى تواجهها أبناء المصـريات المتزوجـات بغيـر المصـريين إذا استعانت بإطار منهجى أكثر رحابة من خلال منهج دراسة الحالـة والمقـابلات

المتعمقة لعينة من الأسر والأبناء التى تنطبق عليهم هذه الخصائص.

تعليق حول دراسات المرأة والتشريعات:

لم تخرج دراسات المرأة والتشريعات فى مصر عموماً عن إطار من التحليل النظرى لمضمون القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة، ولم تكشف عن الواقع الاجتماعى الفعلى للمرأة كما تعيشه بالفعل فى ثقافات متنوعة (ريفية-حضرية) وفى شرائح طبقية متباينة. إذ أن الأغلب الأعم من هذه الدراسات ينتهى بالتأكيد على: أن وضع المرأة فى القوانين المصرية يعتبر وضعا متميزا لاسيما إذا قورن بوضع المرأة فى كثير من الدول. ثم لا تحاول هذه الدراسة أن تحتكم إلى الواقع للتعرف على مدى ما تحصل عليه المرأة من حقوق وما يلقى على كاهلها من واجبات ومشكلات تتجاوز بكثير كل تلك النصوص القانونية والتشريعية الأكثر إنصافا من الواقع. هذا طبعا باستثناء فئة محدودة من هذه الدراسات أشرنا إلى بعض نماذج منها. انظر على سبيل المثال (ملك زعلوك، ١٩٨٤، مرجع سابق). بينما اكتفت أغلب هذه الدراسات بتصوير الواقع وفقا لرؤى وتوجهات نظرية خالصة.

٣- دراسات حول قضايا أدوار المرأة:

تكشف الدراسات التى تندرج تحت هذا المحور عن تداخل واضح بين العديد من القضايا الفرعية التى تندرج تحت موضوع أدوار المرأة. ومن أبرز هذه القضايا دور المرأة فى التنمية، أدوار المرأة الريفية، أدوار المرأة فى القطاع الرسمى. وسوف نعرض لنماذج من الدراسات التى تندرج تحت هذه القضايا الفرعية بنفس الترتيب المشار إليه، وفى إطار المنهجية المطروحة (قبل التسعينيات – وخلال التسعينيات).

أ - دراسات حول قضايا المرأة والتنمية:

يعد محور المرأة والتنمية من أكثر المحاور التى شغلت اهتمام الباحثين المهتمين بقضايا المرأة. وقد تبلور هذا الاهتمام بوضوح منذ بدايات السبعينيات وانعكس من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه التى أجيزت خلال نفس الفترة. وفى الثمانينيات تكثف الاهتمام بموضوعات المرأة والتنمية بشكل واضح وانعكس ذلك من خلال موجة رسائل الماجستير والدكتوراه التى تندرج تحت نفس الموضوع. ومن خلال الندوات والمؤتمرات الخاصة بالمرأة، والتنمية

كذلك. وفى خلال الثمانينيات بدأت قضايا ومفاهيم الاتجاه النسوى تظهر بوضوح فى تلك الدراسات بعد أن كانت الاتجاهات التقليدية (الاتجاه الوظيفى والاتجـاه الماركسى) هى الاتجاهات المسيطرة على دراسات المرأة. وفى التسعينيات ومع دخول قضايا المرأة منعطفاً جديداً وظهورمفاهيم وموضوعات جديـدة مازالـت دراسات التنمية تشكل محورا أساسيا ضمن محاور دراسات المرأة فى مصـر. ويبرز ذلك بوضوح من خلال ظهور العديد من الدراسات والبحوث التى تجرى فى إطار الجامعات والمراكز البحثية حول المرأة والتنمية.

وفى محاولة التعرف على وضع دراسات المرأة والتنمية خلال الفتـرتين المقترحتين للدراسة نحاول فيما يلى أن نقدم بعض نماذج من هذه الدراسات ومن نماذج دراسات ما قبل التسعينيات على سبيل المثال لا الحصر:

- دور المرأة فى تنمية المجتمع المخطط (إسماعيل عبد البارى، ١٩٧٥).
- المرأة المصرية والتنمية: العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة فى مركـز المرأة (هدى بدران، ١٩٨٤).
- معوقات المرأة فى المشروعات التنموية (ملك زعلوك، ١٩٨٤).
- المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية (سامية السـاعاتى، ١٩٨٤).
- المرأة والمعوقات الثقافية للتنمية (زينب رضوان، ١٩٨٤).
- المرأة والمعوقات الثقافية النفسية (سلوى العامرى، ١٩٨٤).

وتعد دراسة إسماعيل عبد البارى حول دور المرأة المصرية فـى تنميـة المجتمع المخطط، وهى دراسة تقدم بها الباحث للحصول على درجة الـدكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٥، (إسماعيل عبد البـارى، مرجـع سـابق، ١٩٧٥)، نموذجا للرسائل التى اهتمت بموضوع المرأة والتنمية خلال ما قبل التسـعينيات والتى اتخذت من الاتجاهات التقليدية (الاتجاه البنائى الوظيفى) إطـارا نظريـا موجها.

وتنطلق الدراسة من قضايا الاتجاه البنائى الوظيفى كما أشرنا فى محاولة للكشف عن دور المرأة التنموى بالاعتماد على التحليل التاريخى المقـارن بـين أدوار المرأة الريفية والحضرية. وقد استعانت الدراسة بأساليب التحليل الكمـى والكيفى بهدف الوقوف على دوافع اشتغال المرأة فى كلا المجتمعـين الريفـى والحضرى، وقضايا تقسيم العمل، والأدوار التى تساهم المرأة من خلالهـا فـى عمليات التنمية بكل من القرية والمدينة. واختتم الباحث دراسته بنظرة مسـتقبلية

حول دور المرأة المصرية التنموى معتمدا على بعض المؤشرات فى التنبؤ بهذا الدور المستقبلى. (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وتعكس الدراسة على المستوى المنهجى تقدما فى استخدام أساليب التحليل حيث زاوجت بين أساليب التحليل الكمى والكيفى، وتلك سمة منهجية تميزت بها الدراسة فى وقت مبكر كانت أساليب التحليل الكمى هى السـمة الشـائعة بـين دراسات المرأة على نحو ما سيتضح فى هذا المحور. كما اعتمد الباحـث فـى نظرته المستقبلية على عدد من المؤشرات مثل التعلـيم، والقـيم الاجتماعيـة، والنتائج المستمدة من دراسته الميدانية. (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وفى إطار تكثيف الاهتمام بقضايا المرأة والتنمية خلال نفـس المرحلـة - كانعكاس للسياسات الاقتصادية فى الثمانينيات – جاءت ندوة المرأة والتنميـة القومية، التى عقدها المركز الإقليمى العربى للبحـوث والتوثيـق فـى العلـوم الاجتماعية (يونسكو) ١٩٨٤. وقد عقدت هذه الندوة بعد أن قامت اليونسكو بعدة مسوح قومية لخطط التنمية، تبين منها أن نسبة ضئيلة جدا من المجتمعات أخذت المرأة بعين الاعتبار. وانطلاقا من هذه الحقيقة قرر اليونسكو تنظيم عدة لقاءات عمل وحلقات نقاش للكشف عن واقع وحقيقة أوضاع المرأة العربية فى جميـع البلدان العربية ومنها مصر. وكانت هذه الندوة من بين تلـك اللقـاءات. وقـد تضمنت أعمال الندوة الإشارة إلى اتجاهين فى دراسة المرأة وقضاياها أحـدهما إنمائى يهدف إلى توظيف الطاقات البشرية فى المجتمع بما فيها المرأة، والثانى ينطلق من قضايا الاتجاه النسوى مركزا على حقوق المرأة فى إطار مناقشة أعم لحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق الأخير أكدت الندوة على جميع حقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل. كما أوضحت المناقشات صعوبة تحقيـق تحريـر المرأة فى مجتمع تأصل فى ثقافته على التحيز ضد المرأة (المركـز الإقليمـى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، ١٩٨٤، ص ص ٤-٨). وقـد خرجت الندوة بعدة توصيات هامة حول دور الدولة والمجتمـع فـى النهـوض بالمرأة (المرجع السابق، ص ص ١٦٣ ، ١٦٥).

وقد تركزت أغلب أعمال الندوة حول قضية المعوقات التى تواجهها المرأة فى إطار عمليات التنمية. ونحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على بعـض هـذه الدراسات التى تعكس كيفية تناول قضايا المرأة والتنمية خلال فتـرة مـا قبـل التسعينيات خاصة فى الثمانينيات.

تنطلق الورقة البحثية التى قدمتها ماك زعلوك حول وضع المـرأة فـى

المشروع التنموى من قضايا الاتجاه النسوى، (ماك زعلـوك، مرجـع سـابق، ١٩٨٤)، حيث أوضحت ما تعانيه المرأة من استغلال باعتبارها فئة اجتماعيـة مقهورة اقتصاديا وفكريا. ففى اقتصاد الدول النامية تشغل المرأة أدنى المراتـب فى سوق العمل، وتعمل بالأجر فى قطاعات ضئيلة وسـيئة التنظـيم (القطـاع الهامشى أو القطاعات الخدمية غير المنتظمة). كما تتأرجح فرص عمل المـرأة وفقا لاحتياجات السوق، حيث تستعبد بشـكل مـنظم أو عفـوى طبقـا لتلـك الاحتياجات. وتتركز أنشطتها فى إعادة إنتاج الذكور والاهتمام بشئون المنـزل. كما تشير الدراسة إلى القهر الذى تعانيـه المـرأة علـى المسـتوى الفكـرى والأيديولوجى، وذلك من خلال النصوص القانونية العديدة فى الدول النامية التى تعوق استقلالها وتحريرها. والدور الذى تلعبه العادات والتقاليد والقيم فى إعاقـة المرأة أيضا. وتؤكد الدراسة أن اكتساب المرأة لحق العمـل لا يترتـب عليـه اكتساب لسلطة أو استقلال داخل الأسرة، بل قد يزيد هذا الوضع من عبوديتهـا عندما يستحوذ ذكور الأسرة على ثمار جهودها وتتزايـد أعباؤهـا. وأشـارت الدراسة أيضا إلى التمييز فى فرص التعليم بين الذكور والإناث (المرجع السابق، ص١١، ١٢).

ثم تطرح الدراسة سياسة تنموية – وصفتها بأنها رشيدة – فى مجـالات التعليم، الصحة، العمل، القوانين. وتعتمد هذه السياسة التنموية علـى ضـرورة تكثيف جهود الهيئات البحثية والعلمية لرسم صورة واضحة حول وضعية المرأة من خلال دراسات تعتمد على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية كأداة للتحليـل الاجتماعى الدقيق. وهى مؤشرات تجمع بين المؤشرات الإحصائية التى ترصد الوضع الديموجرافى والتعليمى والوظيفى للمرأة، ثم مؤشرات لأوضاع المـرأة الاجتماعية والأسرية والقانونية...إلخ تعتمد أساسا على البحث العلمى من خلال الملاحظة (المرجع السابق، ص١٣). وتشمل المؤشرات التى تطرحها الدراسـة ثلاثة أنواع هى : مؤشرات بنيوية وهى تتركز حول العوامل البنيوية التى تعوق جهود المرأة فى التنمية وتشمل: معوقات اجتماعية وثقافية، معوقـات قانونيـة، الوضع السياسى والقانونى للمرأة، طبيعة ونوعية الدعم الحكـومى المخصـص للمرأة. ومؤشرات خاصة بإسهام المرأة فى المشروع التنموى وتشمل بـدورها عدة مؤشرات فرعية: كإسهام المرأة فى سوق العمل، وطبيعة العمل، ومسـتوى الدخل، والمستوى التكنولوجى المتاح لها. وأخيرا مؤشرات حول المكاسب العامة من المشروع التنموى. (المرجع السابق، ص٨٤).

وتقدم هذه الورقة إسهاما منهجيا لبحوث المرأة فيما يتعلق باستخدام المؤشرات الكيفية إلى جانب المؤشرات الكمية فى قياس دور المرأة فى المشروع التنموى.

وتأتى دراسة هدى بدران حول العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة فى مركز المرأة (هدى بدران، مرجع سابق) مؤكدة كذلك على استخدام المؤشرات الكيفية التى ترتبط بعوامل اجتماعية ونفسية، كما تطرح الدراسة بعدا منهجيا جديرا بالاعتبار، حيث تشير إلى أن مركز المرأة فى المجتمع يتحدد فى ضوء محكات متعددة يصعب ترجمتها إلى أرقام، ومن ثم فإن الاعتماد على التحليل الكمى للأرقام المتاحة حول العمالة والتعليم وغيرها لتحديد مركز المرأة لايعطى فكرة حقيقة عن هذا المركز، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار القصور الفنى الموجود بهذه الإحصائيات. (هدى بدران، مرجع سابق، ص١٥١). وتنطلق الدراسة من قضايا الاتجاه النسوى خاصة التحيز ضد المرأة، وتبدأ الدراسة بطرح تساؤل هام هو: كيف تساهم المرأة فى استمرار التحيز ضد جنسها؟ وتشير الدراسة إلى أن مركز المرأة العربية بشكل عام غير مساو للرجل، وإن هناك تحيزاً ضدها، يتجلى فى عدم التوازن بين ما تتحمله من مسئوليات ومالها من حقوق وتسهيلات. وتؤكد الدراسة أن التحيز ضد المرأة يظهر على المستوى العادى، كما يظهر على مستوى التنظيمات مثل التنظيم الأسرى والتنظيم الاقتصادى والتنظيم السياسى. فعلى مستوى التنظيم الأسرى يحمل المجتمع المرأة مسئولية الحفاظ على كيان الأسرة، بينما يمنح الزوج الحق فى إلغاء هذا الكيان متى شاء، كما أن وجود هذا الحق للزوج حتى وإن لم يمارس يعكس تحيزا سافرا ضد المرأة. وفى إطار التنظيم الاقتصادى: تظل قضية خروج المرأة للعمل مرهونة بموافقة الزوج، ويمنح الرجل التسهيلات بينما تجد المرأة نفسها فى الريف والحضر فى موقف لا تحسد عليه. وفى إطار التنظيم السياسى: مازالت المرأة تمثل أقلية ومازالت هناك مناصب لا تشغلها المرأة على الإطلاق. (المرجع السابق، ص ص١٥٥-١٥٧).

وتشير الدراسة كذلك ضمن فروضها إلى أن التحيز سلوك شخصى متعدد الأبعاد لايمكن تفسيره على مستوى Macro، بل يجب أخذ العوامل النفسية فى الاعتبار دون انفصال بينها. كما تفترض الدراسة أن تقسيم مركز المرأة وأدوارها إلى داخل وخارج المنزل تقسيم غير صحيح لافتراض أنهما عالمين منفصلين بينما هما عالم واحد متصل ومتكامل ومتميز بالتحيز. (المرجع السابق،

ص٥٢).

وقد حاولت الدراسة أن تلقى الضوء على أساليب تكيف المرأة لمواجهـة التحيز ضدها، وهذه الأساليب هى: أسلوب الالتزام، أسلوب المسايرة المظهرية، أسلوب التوحد مع الجنس الآخر، أسلوب التقوقع والانعزال، أسلوب التمرد على الوضع. وتطرح الدراسة حلا ممثلا فى حركة نسائية تتبنى اسـتراتيجيات ذات بعدين أساسيين هما: تغيير بعض القوانين الرسمية التى تعبر عن التحيـز ضـد المرأة والتطبيق السليم للقوانين غيـر المتحيـزة، وتغييـر العـادات والتقاليـد المتصفـة بالتحيز. وتؤكد الدراسة هنا على دور وسائل الإعلام والمؤسسـات التعليمية فى تغيير بعض أنماط العلاقات والأوضاع السلبية. كما تؤكد الدراسـة أن قياس مدى نجاح هذه الاستراتيجية ينبغى ألا يكتفى بالمحكات التقليديـة مـن إحصاءات وتعليم...إلخ، بل لابد من استخدام مقاييس جديدة ومؤشرات جديـدة ترتبط بالعوامل النفسية والاجتماعية مثل الشعور بالأمن فى ثلاث نـواح هـى: الأمن الجسمى، الأمن الاقتصادى، الأمن النفسى (المرجع السابق، ص١٦١).

وتحاول دراسة سامية الساعاتى حـول المعوقـات الثقافيـة والمشـاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية أن تلقى الضوء على أهم المعوقات الثقافية التى تؤثر على المشاركة التنموية للمرأة.. وقد جاءت الدراسة فى ثلاثة محاور يناقش أولها أهم المفاهيم وهى: مفهوم الثقافة، ومفهوم المعوقات الثقافيـة، المشـاركة التنموية للمرأة، المرأة المصرية الريفية، (المرجع السـابق، ص ص٣٦-٤٠). ويعرض المحور الثانى للمعوقات الثقافية لمشاركة المرأة بالتركيز علـى القـيم والعادات والتقاليد والمعتقدات التى تؤثر سلبيا على مشاركة المـرأة (المرجـع السابق، ص ص٤٠-٤٣). ويقدم المحور الثالث مجموعات مـن الاقتراحـات والتوصيات للنهوض بالدور التنموى للمرأة أهمها: إنشاء قسم للبحث والتخطيط الاجتماعى بكل محافظة، يعمل جنبا إلى جنب مع إدارة أخرى للإحصاء. وتهيئة سياق وفرص مواتية للمرأة بهدف نجاح مشاركتها التنمويـة علـى المسـتوى الشخصى والمجتمعى. والتركيز على رفع الوعى النسائى والكفـاءات النسـائية الريفية. وتشجيع المثقفات المصريات الريفيات لخدمة قراهن بعد التخـرج مـن الجامعات، باعتبارهن أكثر فهما ووعيا بخصوصية وطبيعة المجتمعات الريفية. (المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٥). والدراسة تقدم معالجة نظرية بحتة وتتسم بآراء وأفكارا شديدة العمومية.

واتفاقا مع دراسة سامية الساعاتى تأتى دراسة سـلوى العـامرى حـول

موضوع المرأة والمعوقات الثقافية والنفسية ويأتى تناولها للموضوع تناولا نظريا بحتا (سلوى العامرى، ١٩٨٤)، حيث تنطلق الدراسة من توجه نظرى نسوى يؤكد على دور العوامل الثقافية كمعوقات لمشاركة المرأة فى التنمية. وتؤكد الدراسة على التنشئة الاجتماعية كعامل ثقافى يعمل على إبراز الفوارق بين الذكور والإناث، استنادا إلى محددات بيولوجية تدعم فى المرأة اكتساب صفات الضعف والتبعية. كما تشير الدراسة إلى أن التمايز الحاد فى أسلوب التنشئة الاجتماعية القائم على الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث قد أوقع المرأة فى العديد من التناقضات، فهى أحيانا تخشى المزيد من الاهتمام بمسئوليات العمل حتى لا توصف بأنها امرأة مسترجلة. وإذا تصرفت كأنثى تتهم بالسلبية والاعتمادية، وفى الحالتين تشعر المرأة بصراع حاد. وفيما يتعلق بالمعوقات النفسية أشارت الدراسة إلى صراع الأدوار الناتج عن ممارسة أدوار متعددة، والصورة التى يشكلها المجتمع عن المرأة. (المرجع السابق، ص ص٤٨-٥١).

وفى إطار نفس الموضوع أيضا تدور دراسة زينب رضوان حول المرأة والمعوقات الثقافية وتنحو الدراسة منحى تاريخيا باستعراض شديد الإيجاز للتطورات الهائلة التى تشهدها أوضاع المرأة فى مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢.. وما تضمنه ذلك من منحها حقوقها السياسية، وحقوقا كاملة، وفتح أبواب التعليم أمامها. ورغم ذلك تشير إلى أن قضية المرأة لم تحل من خلال حصولها على تلك المكاسب. ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى القيم الثقافية التى تعوق أداء المرأة لهذه الأدوار، ومن ثم مشاركتها الفعالة فى التنمية. كما أشارت الدراسة إلى الدور الذى تلعبه الدولة -بقصد أو بدون قصد- من خلال بعض أجهزتها الرسمية فى تدعيم تلك القيم الثقافية التى تعوق مشاركة المرأة. (المرجع السابق، ص ص ٣٢-٣٤).

جملة القول أن أهم ما يميز دراسات ما قبل التسعينيات -باستثناء الرسائل- أنها دراسات ذات صبغة نظرية بحتة وما ورد فيها من حقائق ليست مبنية على دراسات واقعية. بقدر ما اعتمدت على أفكار وتوجهات أيديولوجية وخبرات حول المجتمع والثقافة. ورغم ذلك فقد قدم بعضها رؤى منهجية دقيقة وأكثر ملائمة للبحوث النسوية، خاصة ما يتعلق منها بضرورة الاستعانة بمؤشرات كيفية فى رصد الدور التنموى للمرأة، وفيما يتعلق بضرورة استخدام التحليل الكيفى، حيث أن الاعتماد النهائى على التحليلات الكمية للأرقام

المتاحـة حول تعليم المرأة وعمالتها وغيرها لا تعطى فكرة حقيقة عن مركـز المرأة. وتلك قضايا جديرة بالاعتبار -انظر: (هدى بـدران، مرجـع سـابق، ص١٥١، ملك زعلوك، ١٩٨٤، مرجع سابق، ص ٨٤).

وفى التسعينيات ومع دخول قضايا المرأة فى محـاور جديـدة وظهـور موضوعات ومفاهيم أكثر حداثة مازالت دراسات التنميـة تحتـل مكانـا هامـا ضمـن اهتمامات المعنيين بدراسات المرأة. وإن كانت بعض هـذه الدراسـات قـد بدأت تأخذ منحى جديداً يتسق وطبيعة التغيرات التى يمـر بهـا المجتمـع المصرى. ومن ذلك على سبيل المثال الدراسات التى تجرى فى إطار التمهيد أو التقييم للمشروعات التنموية فى القرى والمجتمعات الجديدة، كما بدأت تتردد فى هذه الدراسات بعض المفاهيم النسوية الحديثة مثـل مفهـوم تمكـين المـرأة، ومؤشرات التمكين وغيرها. ومن نماذج الدراسات التى سنقدمها هنا كأمثلة على دراسات فترة التسعينيات.

المرأة الأكثر احتياجا للتنمية (مريم مصطفى، محمد مدحت، ١٩٩٤).

المرأة فى التنمية (سامية محمد فهمى، ١٩٨٤).

دراسة تحليلية لمشروع الأنشطة الإنتاجية لسيدات المنتفعين بالأراضـى الجديدة: كوم امبو -دراسة حالة (صلاح الدين العيسـوى، سـهير عبـد الظاهر، ١٩٩٤).

بعض القيم الاجتماعية وعلاقتها بدور المرأة فى التنمية (ثريا التركـى، ١٩٩٦).

القانون والواقع: العقبات الاجتماعية والثقافة أمام مساهمة المرأة (مديحة السفطى، ١٩٩٦).

المرأة والتنمية (ليلى عبد الوهاب، ١٩٩٦).

قدمت دراسة مريم مصطفى وموضوعها: المرأة الأكثر احتياجـا للتنميـة ضمن أوراق مؤتمر مشاركة المرأة الريفية فى تنمية المجتمعـات المسـتحدثة بالأراضى الجديدة (١٩٩٤)، وذلك فى إطار مشروع تنموى حـول الأنشـطة الإنتاجية لسيدات المنتفعين بالأراضى الجديدة. ويـأتى المشـروع فـى إطـار سياسات الدولة نحو استصلاح الأراضى والتوطين، فمنذ بداية الثمانينيات ظهـر الاهتمام واضحا بضرورة تشجيع ودعم أنشطة سيدات المنتفعـين بالأراضـى الجديدة. ويستهدف المشروع توفير فرص عمل لسيدات المنتفعين فـى منـاطق الإقامة الجديدة، مما يساعد على تحقيق مبدأ الاستقرار والاسـتمرارية. ونظـرا

لأن الإمكانيات المادية للمشروع لا تسمح باستيعاب جميع قوة العمل النسائية فى القرى الجديدة المخططة، فقد كانت هناك حاجة لوضع أسس يـتم بنـاء عليهـا اختيار أكثر النساء حاجة للاستفادة من المشروع. ومن هذا المنطلـق أجريـت دراسة المرأة الأكثر احتياجا للتنمية. وقد هدفت الدراسة إلى قياس درجة تخلف المرأة فى القرى الجديدة، فضلا عن تصنيفهن وفقا لدرجة التخلـف باسـتخدام مقياس لتحديد هذه الدرجة (المرجع السابق، ص١٢). وقد صممت الباحثة هـذا المقياس خصيصا للدراسة وجاء متضمنا لعدة مؤشرات اقتصـادية واجتماعيـة وثقافية.

وقد بلغ عدد القرى فى منطقة الدراسة (منطقة بنجر السكر) تسـع قـرى منها سبع قرى للمنتفعين وقريتان للخريجين، كما بلغ عدد ربات الأسـر(٩٣١) من سيدات المنتفعين و(١١٦) من سيدات الخريجين. واعتمدت الدراسـة علـى أسلوب المسح الشامل لجميع الأسر بالقرى المختارة للدراسة. وكانت ربة الأسرة هى الوحدة الأساسية للبحث. وقد تم المسح باستخدام استمارة استبيان (المرجـع السابق، ص ص ١١-١٥).

يتضح مما سبق أن الدراسة اعتمدت بشكل أساسى على التحليل الكمـى، ورغم الانتقادات التى توجه للتحليل الكمى، فإن هذه المنهجيـة كانـت ملائمـة للدراسة خاصة مع اتساع نطاق قرى الدراسة وضرورة إجـراء مسـح شـامل للأسر التى بلغ مجموعها ١٠٣٧ أسرة حتى يمكن الوقوف على الأسر وبالتالى المرأة الأكثر احتياجا. وإن بدا لنا ضرورة إجراء دراسة حالة متعمقـة لنسـبة محدودة من الأسر تسبق الدراسة المسحية للوقوف على أهم الخصائص والأبعاد التى يمكن فى ضوئها تصميم المقياس والاستبيان بشكل يقترب من الخصـائص الواقعية للمرأة فى مجتمعات البحث.

وفى إطار نفس المشروع قدمت سامية فهمى دراسة بعنوان: المرأة فـى التنمية: دراسة حالة إنتاجية المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة. (سامية محمد فهمى، ١٩٩٤). وتتناول الدراسة أدوار المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة. وهى دراسة لإحدى القرى الواقعة على الساحل الشمالى لمصـر. وقـد قامـت الباحثة بإجراء مسح شامل للأسر بالقرية التى يتواجـد بهـا زوجـات وذلـك باستخدام الاستبيان. كما اعتمدت على الملاحظة المباشرة خلال فتـرة زمنيـة محددة لمجموعة من السيدات باستخدام جداول النشاط، لتسجيل الأنشطة التى تتم خلال فترة الدراسة. وقد انتهت الدراسة إلى تقدير إنتاجية المرأة واحتياجاتها من

خلال عاملين أولهما: تحديد العمليات الرئيسية التى تقوم بها المرأة فـى قريـة البحث. ويلى ذلك إعادة ترتيب هذه العمليات لتحديد إنتاجية المرأة. وقد قسـمت الباحثة هذه العمليات إلى: عمليات إنتاجية سلعية وعمليات إنتاجية غير سـلعية، وعمليات اجتماعية وترويحية. واندرج تحت كل من هذه العمليـات الأساسـية عـدة عمليات فرعية أشارت إليها الباحثة على نحو مفصل (المرجع السـابق، ص ص ٨-١٤).

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة تعكـس تطـوراً نسـبياً فـى التحلـيلات المستخدمة فى بحوث المرأة خلال التسعينيات. وإن كانت الدراسة فى مجموعها تعكس صدى وتأثير الدراسة الأنثروبولوجية لأدوار المرأة الريفية والحضـرية فى الثمانينيات، والتى أجريت باستخدام أساليب التحليل الكيفى بطـرق متعـددة غير الملاحظة المباشرة، كما استخدمت جداول النشاط فـى رصـد الأنشـطة الإنتاجية للمرأة الريفية داخل وخارج المنزل: انظر: (علياء شكرى، ١٩٨٤).

وعلى غرار المعالجة الكمية جاءت باقى الدراسات المقدمة للمؤتمر فـى إطار نفس المشروع، فقد تناولت الدراسة التحليلية لمشروع الأنشطة الإنتاجيـة لسيدات المنتفعين بالأراضى الجديدة، والتى أجريت فى كوم امبو تحليلا إحصائيا لخصائص السكان والخصائص الاقتصادية للقرية قبل المشروع وبعـد تنفيـذه بأربع سنوات للوقوف على أهم السمات العامة لمنطقة المشروع ودوافع المـرأة نحو المشاركة فى الأنشطة الإنتاجية قبل وبعد المشروع (صلاح الدين العيسوى، سهير عبد الظاهر، ١٩٨٤).

وفى مقابل خروج بعض دراسات المرأة والتنمية فى التسعينيات عن إطار التحليلات النظرية البحتة التى شكلت سمة شائعة لدراسات المرأة والتنمية فـى الثمانينيات فى مقابل هذا، خرجت دراسات أخرى خلال التسعينيات لتظهر على السطح مرة أخرى الدراسات المبنية على التحليلات النظرية البحتـة لدراسـات المرأة. وهذا ما سنلاحظه من خلال الدراسات الثلاث التالية على سبيل المثـال وليس الحصر.

تكشف دراسة مديحة السفطى حول العقبات الاجتماعيـة والثقافيـة أمـام مساهمة المرأة بين القانون والواقع، عن استمرار الاهتمـام بإحـدى القضـايا المطروحة خلال ما فترة قبل التسعينيات، وقد أضيف إليها محاولة الوقوف على الاختلافات بين ما تحويه النصوص القانونية وما يمـارس بالفعـل. وتتعـرض الدراسة لدور المرأة المصرية فى التنمية انطلاقا من الأبعاد المختلفة لوضـعها

القانونى كمساوية للرجل، مع مقارنة تلـك المسـاواة التـى يكفلهـا القـانون بالممارسـة الفعلية. وتتعرض الدراسة لمناقشة مؤشرات تمكين المرأة من خلال دراسة لواقع أوضاع المرأة المصرية ومدى تواجدها الفعلى فى مجالات التعلـيم والعمل والتشريعات. وقد اعتمدت الدراسة منهجيا علـى البيانـات الإحصـائية والتحليل الكمى للنسب التى تبرزها الإحصاءات القومية خاصة ما يتعلق منهـا بالتعليم والعمل. (المرجع السابق، ص ص ٤-٩).

وعلى الرغم من أن الدراسة قد طرحت مبدئيا فكرة المقارنة بين الوضـع القانونى والممارسة الفعلية، إلا أن الممارسة الفعلية لمساهمات المرأة لم تقـاس إلا فى ضوء الأرقام التى تبرزها الإحصاءات حول تعليم وعمل المـرأة. هـذا رغم توصيات بعض دراسات الثمانينيـات بضـرورة أخـذ التحليـل الكيفـى والمؤشرات الكيفية فى الاعتبار. وهذا بدوره يؤكد عدم التواصل والتراكم بـين هذه الدراسات من ناحية، فضلا عن ابتعاد هذه الدراسة عن الطـرح المنهجـى للاتجاه النسوى، رغم انطلاقها نظريا من مفاهيم وقضايا هذا الاتجاه النسـوى، حيث تؤكد الدراسات النسوية على أهميـة الملاحظـة والرجـوع للإخبـاريين والسجلات والشواهد التاريخية كمصادر أساسية لجمع البيانات الخاصة ببحـوث المرأة. (Sandra Harding, p.2).

وتنطلق دراسة ليلى عبدالوهاب حول المرأة والتنمية من قضايا الاتجـاه النسوى خاصة ما يتعلق منها بقضايا تقسيم العمل بين الرجل والمـرأة، وأدوار الرجل والمرأة فى ظل نظم التنشئة الاجتماعية والثقافية. (ليلى عبـد الوهـاب، مرجع سابق). والدراسة ذات صبغة نظرية أيديولوجية بحتة. فقد أثارت وناقشت العديد من القضايا دونما سند من الواقع، لا كمياً ولا كيفياً. وإنما أغرقـت فـى عرض قضايا الاتجاه النسوى فى محاولة لبلورة واقع المـرأة المصـرية فـى ضوئها دونما احتكام لهذا الواقع، وإنما بالاعتماد على النظرة الذاتيـة والخبـرة الشخصية وحسن التقدير فحسب. ونسوق فيما يلى بعض الشواهد الدالة على ما تقدم. فى إطار مناقشة الدراسة لقضية مشاركة المرأة فى النشـاط الاقتصـادى للمجتمع نظرت الباحثة إلى هذه المشاركة على أنها ليست شرطا مـن شـروط التقدم الاجتماعى للمجتمع، بل باعتبارها شرطا أساسيا من شروط تحرير المرأة واستقلالها الاجتماعى. (المرجع السابق، ص ص ٢-٣). وفى نطـاق تنـاول قضايا تقسيم العمل بين الرجل والمرأة أشارت الباحثة إلى أن هذا التقسـيم قـد تأسس مع نشأة العلاقات الطبقية الأبوية، وأن أدوار المرأة الأساسية تقتصر على

دورها كأم وربة بيت وزوجة، أما الرجل فيختص بالعمل والإنتاج خارج المنزل وممارسة كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية. (المرجع السابق، ص٣). كما ذهبت الباحثة إلى أن هذا النمط من تقسيم العمل ظل يمارس تأثيره عبر مراحل تاريخية ممتدة، وأصبح الدور المنزلى كأنه قدر فرضته على المرأة طبيعتها البيولوجية، باعتبارها الجنس الأدنى والأضعف. وتؤكد الباحثة أن استمرار هذا الوضع فى ظل سيطرة حضارية ذكورية قد فرض على المرأة الاستسلام والخضوع، وخلق لديها شعورا بالدونية، حتى بات وجودها الاجتماعى لا يتحقق إلا بالرجل.. وهكذا (المرجع السابق، ص٤، ٥). كما تناقش الدراسة العديد من قضايا مثل وضع المرأة الريفية - الحضرية فى الطبقات الشعبية الفقيرة. وتطرح فى النهاية بعض التوقعات المستقبلية حول الموضوع من خلال نفس المنظومة النظرية الأيديولوجية البحتة. ومن ثم لا تضيف الدراسة أى جديد لدراسات المرأة فى مصر، ولا تعبر بأى مستوى عن الصورة الحقيقية للمرأة المصرية.

وقد جاءت دراسة ثريا التركى حول موضوع القيم الاجتماعية وعلاقتها بدور المرأة فى التنمية. (ثريا التركى، مرجع سابق)، استمرارا لنفس التوجه النظرى الأيديولوجى، بل جاءت بعض المناقشات أكثر تجريدا لتنطبق على المجتمعات العربية بشكل عام وليس على مصر بصفة خاصة. وإن استشهدت الدراسة بنتائج دراسات سابقة حول الموضوع كبرهان وشواهد دالة على الواقع. (المرجع السابق).

تعليق على دراسات المرأة والتنمية

وبشكل عام، فإن دراسات المرأة والتنمية فى التسعينيات لم تعكس تقدما منهجيا ملحوظا رغم خروج بعضها عن الطابع الذى تميزت به أغلب دراسات ما قبل التسعينيات. فقد انحصر أغلبها فى التحليلات الكمية، وزاوج بعضها بين التحليل الكمى والكيفى، بينما استمر كثير منها محتفظا بطابعه النظرى الخالص الذى لا يستند على أية شواهد واقعية مستمدة من دراسات ميدانية وإنما تعبر عن نظرة ذاتية وتمثل لأفكار وقضايا الاتجاه النسوى.

ب - أدوار المرأة الريفية:

تعد أدوار المرأة الريفية من أكثر الموضوعات التى تم تناولها بأساليب منهجية تتميز بدرجة عالية من الدقة والإحكام. ذلك أن الأغلب الأعم من هذه

الدراسات قام بها باحثون أنثروبولوجيون، وكانت طرق البحث الأنثروبولـوجى من ملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة، والرجوع للإخباريين كمصدر لجمع البيانات، ودراسات الحالة المتعمقة وغيرها من أكثر الطرق استخداما فـى هذا الفرع من فروع دراسات المرأة خلال حقبة ما قبل التسعينيات والتسعينيات على السـواء. بـل ربمـا تعكـس الأعمـال المبكـرة مـن هـذه الدراسـات – خاصة فى النصف الثانى من الثمانينيات – تقدما ملحوظا فى التحليلات فـى إطار بحوث المرأة، إذ زاوج بعضها بين اسـتخدام أسـاليب التحليـل الكيفـى والكمى، كما سيتضح من بعض النماذج الواردة تحت هذا المحور كأمثلة علـى هذه الدراسات.

ومن الأمثلة الواردة كنماذج على دراسات فترة ما قبل التسعينيات نعرض هنا إلى دراسات:

- المرأة الحرفية فى كرداسـة (Patricia D.Lynch & Hoda Fahmy, 1984).
- أدوار المرأة فى الريف المصرى: دراسة حالة لقريـة الخلالـة بمحافظـة الدقهلية (Doha A. El Moghazy, 1987).
- المرأة فى الريف والحضر: دراسة لحياتها فى العمـل والأسـرة (عليـاء شكرى وآخرون، ١٩٨٨).
- عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة: دراسة لقرية بدوية متريفة وقرية ريفية (علياء شكرى، ١٩٨٩).
- الأبعاد المؤثرة فـى تقسـيم العمـل الزراعـى: محاولـة منهجيـة فـى الأنثروبولوجيا الاقتصادية (فوزى عبد الرحمن، ١٩٨٩).

تعد دراسـة المـرأة الحرفيـة فـى كرداسـة (Carfts Women in Kerdassa, 1984) مثالا معبرا عن دراسات الأدوار الاقتصادية للمـرأة قبـل التسعينيات، والتى تتسم بطابع أنثروبولوجى سيطر على دراسات أدوار المـرأة خلال تلك المرحلة. وقد اهتمت الدراسة بالتعرف على مدى مشاركة المرأة فـى العملية الإنتاجية من خلال دراسة ميدانية استغرقت عامين تم قضاء عام كامـل منهما فى الميدان خلال عام ١٩٨٢. وقد قامت بالدراسـة باحثتـان إحـداهما أمريكية والأخرى مصرية، واعتمدت الدراسة علـى المـنهج الأنثروبولـوجى فاستخدمت الملاحظة والمقابلات المتعمقة والتصوير الفوتـوغرافى والتسـجيل الصوتى، كما استخدمت منهج دراسة الحالة لدراسة المرأة فى أنماط مختلفة من

الأسر (ممتدة-نووية)، كما استعانت الدراسة باستمارة الاستبيان كـأداة لجمـع المادة الميدانية إلى جانب دليل جمع البيانات. إلا أن الباحثتين أشارتا فى نهايـة الدراسة إلى فشل الاستمارة كأداة منهجية فى جمـع المـادة الميدانيـة الدقيقـة المتعمقة، وأكدتا على أهمية الملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة باعتبارهما يوفران مصداقية فى البيانات. وقد أكدت نتائج الدراسة أن إسـهام المـرأة فـى العملية الإنتاجية لا يتجه نحو الأنماط الحديثة من الاقتصاد الرأسمالى، ولكنهـا تتجه إلى زيادة أشكال العمل غير المأجور، لذلك تفقد المرأة القدرة على منافسة الرجل فى الفرص المتاحة للعمل. كما أكدت الباحثتان ارتفاع فرص الرجل فـى العمل خارج القرية نظرا لما يتمتع به من قدرة على التحرك والانتقـال. بينمـا تتركز إسهامات المرأة فى بعض الحرف اليدوية داخل القرية، والتـى تمكنهـا مـن رعاية الأطفال والاهتمام بشئون المنزل. وقد نوقشت نتائج الدراسـة فـى ضوء ما يطرحه الاتجاه النسوى من قضايا نظريـة (Patricia D.Lynch & Hoda Fahmy).

وتندرج دراسة أدوار المرأة الريفية فى قرية الخلالة بمحافظة الدقهليـة، وهى دراسة تقدمت بها ضحا المغازى للحصول على درجة الـدكتوراه(١٩٨٧) من كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة مانشسـتر تحـت عنـوان: (Women’s Roles in Rural Egypt: A case study of an Egyptian village El-DAKHLYA. (Doha A El Mogazy, Op. Cit). وتنـدرج هذه الدراسة تحت نموذج الدراسات الأنثروبولوجية للمرأة الريفية. فقد اعتمـدت على الملاحظة بالمشاركة والمقابلات المتعمقة ودراسة الحالة مـع الاستشـهاد ببعض العبارات التى وردت بالنص على ألسنة المبحوثات. وتؤكد نتائج الدراسة أن الأنشطة التى تمارسها المرأة الريفية تساهم فى دخل الأسرة سواء باستهلاك نتاج هذه الأنشطة داخل الأسرة أو من خلال الإنتاج بغرض التبادل. كما أشارت النتائج إلى أن هذا الإسهام يمنح المرأة قوة ومكانة داخل الأسرة، وأن هذه القوة والمكانة المكتسبة عن أداء تلك الأنشطة تمنح المرأة القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بحياتها، بل وبحياة الآخرين من أعضاء أسرتها (Ibid., p. 584).

وتأتى دراسة علياء شكرى وآخرون خـلال نفـس الفتـرة حـول أدوار المـرأة تتويجا للدراسات الأنثروبولوجية التى اهتمت بأدوار المرأة فى الريـف والحضر على السواء ومن خلال العمل المأجور وغير المأجور وفـى شـرائح طبقية متباينة أيضا.

ومن هذه الدراسة استمدت العديد مـن دراسـات أدوار المـرأة الريفيـة افتراضاتها فيما بعد، على سبيل المثال (انظـر فـوزى عبـدالرحمن، رسـالة دكتوراه، ١٩٨٩، أمانى حامد، رسالة ماجستير، ١٩٩٥). وقـد أجريـت هـذه الدراسة فى إطار مشـروع بحثـى ضـخم عـن: أدوار المـرأة والتغيـرات الديموجرافية بهدف تصحيح البيانات المتعلقة بالإسهامات الاقتصادية للمرأة فـى العالم الثالث، والمقارنة بين أنشطة المرأة ومكانتها فـى بلـدان مختلفـة هـى: مصـر والهند وبنجلاديش والاتحاد السوفيتى. وقد استخدمت الدراسة المـداخل المتعددة مع التركيز على بناء الأسرة كوحدة أساسية للدراسة (Household).

وقد تفرعت الدراسة فى فرعين: الأول مسحى استخدم الأدوات الكمية فى جمع البيانات واسعة النطاق حول أنشطة المرأة والمتغيرات المتصلة بهـا مثـل التعليم والصحة والمكانة وغيرها، والثانى فرع أنثروبولوجى اسـتخدم الأدوات الكيفية والكمية معا لجمع بيانات متعمقة حول نفس الموضوعات. وجدير بالذكر أن الدراسة حاولت أن تتخذ موقفا نظريا ومنهجيا جديدا، فقد انطلقت مـن نقـد الافتراضات النظرية الشائعة فى الدوائر البيروقراطية الحكومية وبين البـاحثين فى العلوم الاجتماعية، والتى تذهب إلى أن المرأة المصرية الريفية لا تشـارك مشاركة فعالة فى الحياة الاقتصادية، وأن المرأة المتعلمة التى تشغل الوظـائف الحكومية هى التى تشكل فقط ما يعرف بـالقوى العاملـة النسـائية. (المرجـع السابق، ص٢٨). وعلى عكس الافتراض السابق حاولت الدراسة تقديم صـورة واقعية عن أوضاع المرأة وأنشطتها فى الريف والحضر باسـتخدام المقـابلات المتعمقة والمفتوحة والملاحظة وجداول النشاط لترصد بشكل كمى حجم الوقـت الذى تستغرقه المرأة فى أداء مختلف الأنشطة. كما حاولـت الدراسـة إبـراز الأدوار الاقتصادية التى تنجزها المرأة والتى لا تظهـر بشـكل مباشـر فـى الإحصاءات الرسمية (المرجع السابق، ٢٩). وقد تعرضت الدراسة للمتغيـرات المختلفة المؤثرة فى أدوار المرأة فى كل من الريف والحضر، فتناولت الموقف التعليمى للمرأة، والرعاية الصحية المقدمة لها، ومدى اسـتقلاليتها ومشـاركتها فـى اتخاذ القرار، كما اهتمت بقضايا الزواج والطـلاق وأوضـاع المسـنات والأرامل والمطلقات وغيرها. وقد تمت عمليات جمع البيانات وتحليلها فى ضوء البعدين الثقافى (ريف-حضر) والطبقى، حيث شملت الدراسة حالات من مختلف الشرائح الطبقية بقرى البحث والمجتمعات المحليـة الحضـرية التـى غطتهـا الدراسة الميدانية (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وقد كشفت نتائج الدراسة عن الفروق الدقيقة (ريفية-حضرية) وطبقية فيما يتعلق بالذكور والإناث. فأشارت إلى الاختلافات فى الوقـت المسـتغرق فـى الأنشطة الاقتصادية للمرأة فى الأسرة الفلاحية العاملة بالزراعة، كما أكدت على زيادة ساعات النشاط للمرأة فى الحضر مقارنة بالرجل (ص ص ١٧٠-١٨٤). كما أوضحت الفروق الدقيقة بين الذكور والإناث فى فرص الرعايـة الصـحية والتعليم والرضاعة وتناول الطعـام وغيرهـا.. (ص ص ٣١٨-٣٣٨). هـذا بالإضافة إلى العديد من النتائج والتفاصيل الدقيقة التى تقـدم صـورة واضـحة المعالم حول أدوار المرأة فى العمل والأسرة فى الريف والحضر.

وفى إطار الاهتمام بأدوار المرأة فى الثقافات الفرعية قدمت علياء شكرى دراسة مقارنة حول عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة فى قريـة بدويـة وأخرى ريفية (علياء شكرى، ١٩٨٩، مرجع سابق). وقد انطلقت هذه الدراسـة من بعض قضايا الاتجاه النسوى خاصة ما يتعلق منها بقـوة المـرأة ومكانتهـا مقارنة بالرجل، فى محاولة للتعرف على العلاقة بين عمالة المرأة وأثرها علـى قوة المرأة ومكانتها داخل الأسرة فى ثقافتين متباينتين (ريفيـة-بدويـة). وقـد اعتمدت الدراسة على المنهج الأنثروبولوجى المقارن. وجاءت النتائج لتؤكـد أن تحكم المرأة فى عائد عملها يكاد يكون منعدما، كما أن حقوقها فـى الملكيـة والميراث هى مجرد حقوق إسمية، كما تطرقت الدراسة لبعض قضـايا العنـف ضد المرأة وخاصة ضرب الزوجات فى وقت مبكر لم تكن هذه القضـايا قـد تبلورت فيه بشكل واضح (علياء شـكرى، ١٩٨٩، مرجـع سـابق، مواضـع متفرقة). والدراسة فى مجملها تقدم صورة تقترب إلى حـد كبيـر مـن واقـع المـرأة فى الثقافات الفرعية التى غطتها، وفى شرائح طبقية متباينة.

وتأتى دراسة فوزى عبد الرحمن حول الأبعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسـيم العمل الزراعى بين الجنسين فى إحدى القرى المصرية امتدادا لنفس المنهجيـة المستخدمة فى دراسات أدوار المرأة الريفيـة خـلال تلـك الفتـرة. (فـوزى عبدالرحمن، مرجع سابق). وقد انبثقت فروض هذه الدراسة كما سبقت الإشارة- من دراسة المرأة فى الريف والحضر. وقد استعانت الدراسة بأسـاليب المـنهج الأنثروبولوجى فى جمع البيانات، فاعتمد الباحث علـى الملاحظـة بالمشـاركة والمقابلات المتعمقة، والإخباريين كمصدر لجمع البيانات. كما استعان بدراسـة الحالة المتعمقة وقدمت الدراسة مقارنات حول تقسيم العمل بين الذكور والإناث فى قرية البحث فى ضوء البعد الطبقى. وقد أكدت نتائج الدراسة علـى الـدور

الهام والفعال الذى تلعبه التنشئة الاجتماعية فى صياغتها للأنماط والمعايير التى تشكل سلوك الأفراد فى المواقف الاجتماعية المختلفة. ورغم ذلك أكد الباحث أن هذه القيم تبدو معيارية فى بعض الجوانب، أى أنها لا تتطابق مع الواقع كثيـرا. فأفراد المجتمع على وعى تام بأنماط من النشاط خاصة بالذكور وأخرى خاصة بالإناث وثالثة بالأطفال، لكن رغم وعى أفراد المجتمع بتلك الحدود الفاصلة على مستوى القول، إلا أن الواقع يفصح عن تجاوزات عديدة فى تلك الأنماط، حيـث تشارك المرأة فى كثير من الأنشطة والأدوار التى تحددها القيم والمعايير علـى أنها خاصة بالرجل علاوة على ما يلقى على كاهلها من أدوار خاصة بها كأنثى (المرجع السابق، ص ص ١٥٨، ١٥٩).

وفى إطار اهتمامات علياء شكرى خلال نفس المرحلـة بقضـايا المـرأة وأدوارها قدمت ترجمة لإحدى الدراسات الهامة حول المرأة والمشكلة السـكانية فى العالم الثالث (علياء شكرى وآخرون١٩٨٥). وتحوى الدراسة العديـد مـن القضايا الهامة منها على سبيل المثال: أدوار المرأة والتغيـر الديموجرافـ ـى، أدوار المرأة: المفاهيم وأساليب القياس، المحددات الاجتماعية الثقافيـة المـؤثرة على أدوار المرأة، الاتجاه الأنثروبولوجى والسوسيولوجى ودراسة أدوار المرأة ومكانتها فى الدول النامية، الأبعاد الاقتصادية المؤثرة على أدوار المرأة. وقـد أكدت الدراسة على دور الأنثروبولوجيا فى دراسة المرأة ومكانتها فـى الـبلاد النامية وبخاصة فى المجتمعات الريفية فى أفريقيا وآسيا. وعلى أهمية الجمع بين المسح الاجتماعى لعينات عشوائية ضخمة والدراسات الأنثروبولوجية للوحـدات الاجتماعية الصغرى محدودة النطاق. فالطريقة الأنثروبولوجيـة مـن خـلال الملاحظة بالمشاركة تكون عظيمة الفائدة فى بحث النواحى الحساسة فى حيـاة الإنسان كالسلوك الإنجابى وغيره. كما أن الاتصال الوثيق والمستمر بين الباحث الأنثروبولوجى وإخبارييه من الممكن أن يقودنا إلى بيانات موثـوق بهـا. وإن كانت هذه الدراسات ينقصها القدرة على التعميم فإن الجمع بينها وبـين المسـح الاجتماعى يكون غاية فى الأهمية لتحقيق الهدف (المرجـع السـابق، ص ص ٢٣٧-٢٣٨).

وفى فترة التسعينيات استمرت دراسات أدوار المرأة الريفيـة كموضـوع اهتمام للباحثين الأنثروبولوجيين، ومن نماذج هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- العمل غير المأجور لربة البيت ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسـرة (أمـانى

حامد، ١٩٩٥).

- مكانة المرأة فى القرى المستصلحة الجديدة بسـيناء (Hana’a Almarsafy, 1995).

والدراسة الأولى: العمل غير المأجور تقدمت بها الباحثة للحصول علـى الماجستير (١٩٩٥) من كلية البنات جامعة عين شمس. وقد انطلقت الدراسة من مجموعة فروض تمت بلورتها فى ضوء نتائج دراسة علياء شكرى المرأة فـى الريف والحضر. (علياء شكرى، مرجع سابق، ١٩٨٨). وقد ناقشـت الدراسـة المداخل النظرية المطروحة لدراسة المرأة فى محاولة للوصول إلـى المـدخل الملائم لدراستها. واستندت الدراسة على المنهج الأنثروبولـوجى مـن خـلال الملاحظة ودراسة الحالة والمقابلات المتعمقة بقرية البحث بمحافظة الفيوم. وقد تضمنت الدراسة وصـفا دقيقـا لأنشـطة المـرأة الريفيـة مـدعما بالصـور الفوتوغرافية، وبتسجيل دقيق للوقت المستغرق فى أداء تلك الأنشطة من خـلال جداول استخدام الوقت.

واتساقا مع التغيرات التى يشهدها المجتمع المصرى تضـمنت دراسـات التسعينيات حول أدوار المرأة دراسات أجريت فى القرى المستصلحة الجديـدة حيث بدأ الاهتمام بنمط جديد من القرى البدوية كان قد وجد اهتماما مـن قبـل بعض الباحثين فى فترة الثمانينيات.

والدراسة التى نقدمها كنموذج لدراسات التسعينيات حول هذا الموضـوع هى دراسة تقدمت بها الباحثة إلى الجامعة الامريكية للحصـول علـى درجـة الماجستير فى عام ١٩٩٥ تحت عنـوان : The Status of Women in the Newly Reclaimed Villages of Sinai.

وتناقش هذه الرسالة مكانة المرأة المهاجرة وأدوارها بين جماعات متباينة بقريتين حديثتين بغرب سيناء هما قرية السلام وقرية الأبطال (قرية بدوية وقرية ريفية). وتهتم الدراسة بشكل خاص بالتغيرات التـى حـدثت بتـأثير الهجـرة وانعكاساتها على مكانة المرأة وأدوارها. وقد عرضت الباحثة للمداخل النظريـة المطروحة لدراسة أدوار المرأة فناقشت قضايا المدخل الوظيفى، ثـم المـدخل الماركسى، وأعقبته بمناقشة للاتجاه النسوى الذى اتخذت مـن قضـاياه إطـارا نظريا موجها للدارسة، خاصة ما يتعلق منها بعلاقات التبعية والسيطرة والنظرة الدونية للمرأة، (Hana’a Al Marsafy, pp 52-56). وقد أكدت النتـائج أن تلك التبعية والنظرة الدونية ناتجة عن رغبة الرجل فـى الـتحكم فـى المـرأة

باعتبارها مصدرا للإنتاج وإعادة الإنتاج وليس إلى اقتصـار أدوارهـا علـى المنـزل والأسـرة أو لخصائصـها البيولوجيـة والطبيعيـة (Hana'a Al Marsafy, pp 87-100). وقد قدمت الدراسة توضيحا للصعوبات الاجتماعيـة – النفسية التى تواجهها المرأة فى قرى البحث مثل الخبرات الجديدة فى الحياة، والجوانب المتعلقة بالتنظيم الاجتماعى فى المجتمع الجديـد. كـذلك أوضـحت الدراسة أن بعض طرق التنظيم الاجتماعى تتغير، بينما تظل جوانب أخرى من هذا التنظيم محتفظة بثبات نسبى. (Hana'a Al-Marsafy, pp40-49)

جملة القول أن دراسات أدوار المرأة الريفية تعكس استمرارية لدراسـات ما قبل التسعينيات من حيث أطرها النظرية والمنهجية. وهى فى جملتها تعد من أكثر محاور دراسات المرأة -أى أدوار المرأة الريفية- التى شـهدت اهتمامـا مـن الباحثين الأنثروبولوجيين ومن ثم جاءت معالجتها ونتائجهـا أكثـر دقـة واقترابا من الواقع عن الدراسات السوسـيولوجية الكميـة أو الدراسـات ذات المسحة النظرية البحتة التى تميزت بها دراسات المرأة فـى مجـالات أخـرى عديـدة كالمرأة والمشاركة السياسية والمرأة والتنمية على سبيل المثال ولـيس الحصر.

وعلى مستوى التنظير ظهرت خلال فترة التسعينيات عدة دراسات نظرية اهتمت بعرض ومناقشة المداخل النظرية المطروحة لدراسـة عمالـة المـرأة المأجورة وغير المأجورة من هذه الدراسات على سبيل المثال:

- المرأة فى سوق العمل الرسمى: المداخل النظرية والمنهجية (اعتمـاد عـلام، ١٩٩١).
- التطور التاريخى لعمل المرأة غير المأجور وتحليله نظريـا ومنهجيـا (وداد مرقس، ١٩٩٧).
- النمو الرأسمالى وتغير الأنشطة الاقتصادية للمـرأة الريفيـة (أحمـد زايـد، ١٩٩٨).

وتقدم الورقة الأولى مناقشة نقدية لأهم المداخل النظرية الحديثة عند بعض علماء الاجتماع والاقتصاد والتى تهتم بدراسة قضية المرأة فى سـوق العمـل الرسمى مدفوع الأجر. مع الاهتمام بمراحل التطور التاريخى لتلك الاتجاهـات باعتبارها امتداد طبيعى للإسهامات الكلاسيكية حول الموضوع. وتتضمن الورقة خمسة محاور أساسية هى: نبذة موجزة حول تطور العمالة النسائية فـى سـوق العمل الرسمى، نبذة موجزة حول تطور الإسهامات والمداخل النظرية فى دراسة

المرأة وقضية التمييز، مناقشة وعرض لأهم المداخل النظرية الحديثة عند علماء الاجتماع والاقتصاد، حوار نقدى وتحليل للإسهامات والمداخل المطروحة، نحو نموذج نظرى مقترح لدراسة المرأة فى سوق العمل الرسمى (اعتمـاد عـلام، مرجع سابق، ص ص٢٣، ٢٤).

أما الورقة الثانية فتقدم تحليلا نظريا ومنهجيا لعمل المرأة غير المـأجور (وداد مرقس، المرجع السابق). وتبدأ الدراسة بتقديم أمثلة واقعية عـن الـدور الإنتاجى الذى تقوم به المرأة فى المجتمعات النامية بشكل عام. وفـى المحـور الثانى تقدم الدراسة تحليلا للاتجاهات النظرية فى دراسة عمل المرأة: الاتجـاه التقليدى، والاتجاه الوظيفى، ثم الاتجاه النسـوى. وأخيـرا تعـرض الدراسـة للمحاولات المبذولة لتقدير القيمة الاقتصادية للعمل المنزلى غير المأجور وهـى تشمل ثلاثة أنماط من المحاولات هى: محاولات الوصول إلى تقدير أكثر دقـة لمشاركة المرأة فى اقتصاد السوق، محاولات الوصول إلى تقـدير أكثـر دقـة لمساهمة المرأة فى الإنتاج غير الموجه للسوق (اقتصاد الإعاشـة)، محـاولات تقدير القيمة الاقتصادية للعمل المنزلى

أما دراسة النمو الرأسمالى وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية فتقدم عرضا للقضايا النظرية المتعلقة بأنشطة المرأة الريفية. كما تقدم عرضـا نقـديا لوجهة نظر نظرية التحديث فى فهم أنشطة المرأة، ثم تعرض الدراسة لتطـور البحوث حول أنشطة المرأة الريفية بهدف الكشف عن تطور الموقف المنـاهض لرؤية نظرية التحديث. ثم تعرض الدراسة لعلاقة أنشطة المرأة الريفية بـالنمو الرأسمالى من خلال محورين أساسيين هما: التوسع فى الزراعة وتغير أنشـطة المرأة الريفية، ثم الاستعمار وتغير أنشطة المرأة الريفية. وقد حاول الباحـث أن يسوق شواهد من الريف المصرى للتدليل على إمكانية صحة الافتراضات التـى يطرحها، أو بلورة هذه الافتراضات بصورة تسمح بتتبعها فى بحـوث أخـرى (أحمد زايد، ١٩٩٧، ص ص ١٥٣-١٥٤).

جـ - أدوار المرأة فى القطاع الرسمى الحضرى:

بداية يمكن القول أن الأدوار الاقتصادية للمرأة الحضرية فى نطاق القطاع غير الرسمى لم تحظ باهتمام الدارسين فى مصر، وتعد دراسة المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية التى تجرى الآن حـول القطـاع غيـر الرسـمى الحضرى من أوائل الدراسات التى بدأت تمنح هذا الموضوع اهتماما، وإلى الآن

لم تصدر تقارير البحث الميدانى حول موضـوع أدوار المـرأة فـى القطـاع الحضرى غير الرسمى، بينما صدر التقرير الأول من هذا البحث متضمنا تحليلا نظريا ومنهجيا لموضوع المرأة فى القطاع غير الرسمى فـى الحضـر تحـت عنوان: المرأة فى القطاع غير الرسمى، رؤية نظرية ومنهجيـة (آمـال عبـد الحميد، ١٩٩٦). لذلك يكشف استعراض ما أمكن التوصل إليه مـن دراسـات حول أدوار المرأة الحضرية عن تركز هذه الدراسات حول أدوار المـرأة فـى القطاع الرسمى المنظم.

وباتباع المنهجية المطروحة فى هذه الورقة نشير إلى الدراسة التى أعدتها ملك زعلوك حول مساهمة المرأة فى صناعتى الغذاء والنسـيج علـى سـبيل المثـال كنموذج لدراسات ما قبل التسعينيات (ملك زعلوك، ١٩٨٩). والبحـث المشار إليه هنا أجرى بتكليف من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل. وقد وقع الاختيار على شركة إسـكو للغزل والنسيج وشركة قها للأغذية المحفوظة لإجراء الدراسة الميدانيـة لعـدة اعتبارات تتعلق بموضوع وأهداف الدراسة، ذكرتها الباحثة تفصيلا (المرجـع السابق، ص ص ٢٤-٢٨). ثم اختيرت عينة عمدية من مجتمع الدراسة قوامها (٣٠٠) مفردة تمثل حوالى (٣%) من إجمالى العمالة الإنتاجية بالشركتين، ومن الملاحظ أن نسبة العينة قد ارتفعت فى شركة قها حيث مثلت كافة أقسامها، بينما اختيرت بعض أقسام شركة إسكو بناء على معايير محـددة مسـبقا (المرجـع السابق، ص٣٠). وقد روعى بشكل عام تمثيل كافة الوحدات والأقسام التى تشهد تركزا لعمالة المرأة.

وقد اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان والملاحظة المباشرة. وقـد أجرى البحث فريق من الباحثين قسموا إلى عدة فرق بحثية فرعية يتكون كـل منها من ثلاثة باحثين ومشرفا ميدانيا. وعرضت نتائج الدراسـة فـى صـورة جداول إحصائية. وجاءت النتائج لتبين أن النساء يعانين من العـزل الـوظيفى والتمييز فى العمل وتصارع الأدوار، وهذا بدوره يمارس تـأثيرا فعـالا علـى إنتاجهن ومشاركتهن الاجتماعية فى نطاق العمل (المرجع السـابق، ص١٠٠). كما كشفت النتائج عن قيام نوع من تقسيم العمل داخـل المنشـآت المدروسـة تعرضت المرأة بسببه لنوع مستتر من العزل الوظيفى، حيث يسند لها وظـائف أقل فى مقوماتها التقنية مما يسند للرجل، كما يعهد لعدد كبير من النساء بالعمل اليدوى حيث لا يستخدمن الآلات والأدوات. كما أسفرت النتائج عن غياب فرص

التدريب بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل، بل كشفت النتائج عن نوع من التمييز فى الأجور بين الرجال والنساء (إجمالى الأجور بما فيها الأجر الأساسى) (المرجع السابق، ص ١٠١). كما أكدت النتائج مظهراً آخر للتمييز يتمثل فى سوء معاملة الرؤساء وزملاء العمل، كما أعربت بعضهن عن بعض المضايقات الأخلاقيـة، وقد جاءت الملاحظة المباشرة للقائمين بالعمـل الميـدانى مؤكـدة اسـتجابات المبحوثين فى هذا الشأن (المرجع السابق، نفس الصفحة).

وتأتى الدراسات الخاصة بالموضـوع فـى حقبـة التسـعينيات مؤكـدة استمرارية نفس الاتجاه المنهجى فى معالجة موضوع عمالة المـرأة وأدوارهـا الاقتصادية فى الحضر. حيث يغلب عليها التحليل الإحصائى لحجـم مشـاركة المرأة فى القطاعات الوظيفية المختلفة. ومن الدراسات التى نشير إليها هنا على سبيل المثال:

- المرأة المصرية فى الوظائف الإدارية العليا (حسين رمزى كاظم، ١٩٩٤).
- مشاركة المرأة فى قطاع الصحة (مؤمنة كامل، ١٩٩٤).
- مشاركة المرأة فى قطاع البنوك (نوال التطاوى، ١٩٩٤).
- مشاركة المرأة فى قطاع النقل والمواصلات (بلقيس السعيد أحمد، ١٩٩٤).
- المرأة المصرية فى مجالس إدارات الشركات (هشام الشريف، ١٩٩٥).
- مشاركة المرأة فى مجال البحث العلمى (محمد كامل، ١٩٩٤).
- المرأة المصرية فى العملية التعليمية (عوض مختار وآخرون، ١٩٩٤).
- مشاركة المرأة فى قطاع الأعمال (جيهان روشتى، ١٩٩٤).
- الآليات التى تتيح للمرأة التقدم فى المنظمات الحكومية (هدى حنطر، ١٩٩٤).

وجدير بالذكر أن هذه الدراسات باسـتثناء الدراسـة الأولـى – عمالـة المـرأة– قد نوقشت ضمن أعمال مؤتمر: المرأة المصرية وتحـديات القـرن الحادى والعشرين والذى عقدته اللجنة القومية للمرأة فى يونيو ١٩٩٤. ونعرض فيما يلى لنماذج من هذه الدراسات

قدمت دراسة مؤمنة كامل حول مشاركة المرأة المصرية فى قطاع الصحة معالجة إحصائية لنسبة تواجد المرأة فى مجـال الصـحة، وتشـمل: الأطبـاء البشريين والصيادلة وأطباء الأسنان وهيئـات التمـريض والفنيـين والفئـات المعاونة. كما تابعت الدراسة إحصائيا معدل تواجد المرأة وتمثيلها فى الخدمات التابعة لقطاع الصحة كإنشاء الجمعيات النسائية التطوعية التى مازالت لهـا دور ريادى فى مجال الصحة، مثل جمعيات رعاية الأمومة والطفولـة، وجمعيـات

الرعاية الصحية للفئات الخاصة مثل مرض الدرن، ومرض الجذام، والمعوقين، وجمعية الهلال الأحمر. (مؤمنة كامل، مرجع سابق). وتشير نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات فى قطاع الصحة بشكل عام، الأمر الـذى يثبـت عملياً أن له الأثر الأكبر فى تشجيع المرأة المصرية، خاصة فى المناطق الريفية والنائية على الاستفادة بالخدمات الصحية والتردد على الوحدات الصحية ومتابعة حالتهن المرضية أثناء فترات الحمل والولادة، وحصولهن على التوعية اللازمة حول الأخطار الصحية التى قد يتعرضن لها. وقد تعرضت الدراسة للمعوقـات التى تعترض المرأة فى مجال الصحة، حيث يتميز قطـاع الصـحة بمعوقـات خاصة تختلف عما يواجه المرأة فى أى قطاع آخر، ومنها: طول فترات العمل، وعدم ثبات مواعيد العمل، واضطرار الكثيرات للعمل كثيـرا بالإضـافة إلـى ضعف الأجور وعدم وجود أماكن مناسبة للاسـتراحة أثنـاء فتـرات عملهـن الطويلة. لذلك توصى الدراسة بتوظيف مزيد مـن الاسـتثمارات فـى إيجـاد تكنولوجيا ملائمة تخفف من الأعباء اليومية للمرأة. (المرجع السابق، مواضـع متفرقة).

وقد انطلقت الدراسة من إحدى قضايا الاتجاه النسوى التقليدى وهى حـق المرأة فى العمل، وتتعرض الدراسة بشكل تاريخى لحركات تحريـر المـرأة، وكيف جاء عمل المرأة فى قطاع الصحة مواكبا للتغيرات التى أحرزتها حركـة تحرير المرأة. ولم تخرج الدراسة منهجيا عن تقديم معالجة إحصـائية لتطـور نسبة الإناث العاملات فى حقل العمل الصحى عبر فترات تاريخية متباينة، ومن ثم فهى لا تقدم أى تحليلات مفيدة حول معوقات عمل المرأة ودورها الحقيقى فى هذا المجال.

ولا تخرج دراسة نوال التطاوى حول مشاركة المرأة فى قطاع البنوك عن المنهج المتبع فى الدراسة السابقة، فقد اعتمدت الدراسة فى المقـام الأول علـى البيانات الإحصائية المتاحة حول عمالة المرأة فى قطاع البنوك. (نوال التطاوى، مرجع سابق). وتشير الدراسة إلى أن مساهمة المرأة فى هذا القطاع تتركز فـى المستويات الوظيفية الوسطى، حيث تصل إلى ٣١% من جملة العـاملين بهـذه المستويات. بينما تقل نسبة هذه المساهمة فى الإدارة العليا فتصل إلـى ٢٢%. وتفسر الدراسة هذا الانخفاض فى ضوء خصوصية التطور الاجتماعى للمجتمع المصرى والحداثة النسبية لدخول المرأة لهذا المجال. كما تشـير النتـائج إلـى انخفاض نسبة النساء فى المستويات الوظيفية الأدنى حيث بلغت ٢١% من جملة

العاملين بتلك المستويات. وتؤكد النتائج أن المرأة حاليا تقوم بدور هام فى قطاع البنوك، حيث تصل إجمالى نسبتها إلى جملة العاملين بالبنوك ٢٤%، ومـازال المجال واسعا لزيادة عدد النساء اللاتى يعملن فى هذا المجال. (نوال التطـاوى، مرجع سابق، مواضع متفرقة).

والدراسة فى مجملها لم تخرج عن إطار المعالجة الرقمية ولـم تقـدم أى بيانات حول واقع ممارسة المرأة والمعوقات التى تواجهها داخل هذه القطاع.

وتقدم دراسة المرأة المصرية فى العملية التعليمية (عوض مختار هلـودة وآخرون، ١٩٩٤) عرضا تاريخيا لتطور ظاهرة تعليم المرأة فى مصر بأفكـار دعاة الإصلاح الاجتماعى والسياسى وحركات تحرير المرأة. وعن واقع المرأة فى التعليم فى مصر تقدم الدراسة موضوعين. الأول يقـدم معالجـة إحصـائية وتحليلاً كميا لمعدلات التعليم بين الإناث مقارنة بالذكور، على مستوى المجتمع المصرى بشكل عام، ثم فى إطار كل محافظة على حدة. والثانى: يقدم معالجـة إحصائية لنسبة النساء العاملات فى حقل التربية والتعليم. وقد جـاء الموضـوع الأخير تحت عنوان: الإناث فى قوة العمل فى التعليم. وتؤكد نتائج الدراسـة أن هذا القطاع يعد من أكثر قطاعات الاقتصاد المصرى استيعابا لقوة عمل الإنـاث من حملة المؤهلات المتوسطة وما فوقها، حيث تبلغ نسبة الإناث فى الوظـائف التعليمية بجميع المراحل ١٧,٦٥% فى مقابـل ١٠,٢% للـذكور فـى عـام ١٩٩١، ١٩٩٢. كما تؤكد النتائج أنه رغم ارتفاع نسبة الإناث فى مراحل التعليم المختلفة فما زالت نسبة الأمية عالية. وتوصـى الدراسـة بمراجعـة بـرامج الجامعات بالتوازى مع برامج المدارس الابتدائية والثانوية بأنواعها. ومراجعـة أساليب التعليم والتربية. وإعادة صياغة أهداف التعليم لتحقيق المرونة والفكـاك من قيود المركزية على كافة المستويات.

والدراسة كسابقتها لم تقدم إلا بيانات إحصائية حول الموضوع واعتمـدت فى المحل الأول على الإحصاءات القومية التى يجانبها الصواب فى كثير مـن الأحيان. ومن ثم فهى لا تقدم صورة حقيقية لأوضـاع المـرأة فـى العمليـة التعليمية.

تعليق على دراسات المرأة فى القطاع الرسمى:

من أهم الملامح النظرية والمنهجية المميزة لتلك الدراسات بشـكل عـام انطلاقها نظريا من بعض قضايا الاتجاه النسوى خاصة ما يتعلق منها بـالحقوق

الممنوحة للمرأة مقارنة بالرجل ومنها حق العمل وحق التعليم...إلخ. كما اهـتم العديد منها برصد المعوقات التى تحول دون أداء المرأة ومشاركتها فـى كـل قطاع من هذه القطاعات على حدة، لكن هذه الدراسات لم تقدم نتـائج متعمقـة حول أوضاع المرأة داخل هذه المجالات واكتفت بالتحليل الكمـى الإحصـائى. وكانت أبرز نتائجها هى نسبة التواجد الكمى للمرأة في ميـادين العمـل محـل الدراسة، مما لا يمنحنا صورة حقيقية عن وضع المرأة وأدوارهـا والمعوقـات التى تواجهها على نحو ما قدمت دراسة ملك زعلوك فـى مرحلـة مـا قبـل التسعينيات رغم أن دراسات المرحلتين اعتمدت بالدرجة الأولى على الاسـتبيان والتحليل الكمى.

جملة القول أن هذه الدراسات فى مجموعها لم تقدم تحليلات متعمقـة أو صورة معبرة عن المرأة فى قطاعات العمل الرسمى علـى نحـو مـا قـدمت دراسات أدوار المرأة الريفية.

٤- دراسات حول قضايا المرأة والإعلام:

تشغل قضايا المرأة والإعلام المهتمين بدراسات المرأة فـى حقـل علـم الاجتماع والإعلام على السواء. وجدير بالـذكر أن الموضـوعات والأسـاليب المنهجية المتبعة عند المهتمين فى كلا الحقلين متقاربة إلى حد ملحوظ. وفضـلا عن ذلك تكشف الدراسات فى هذا المجال عن استمرارية اهتمام الباحثين خـلال السنوات الأخيرة بنفس الموضوعات التى شغلت اهتمام الباحثين فى مرحلة مـا قبل التسعينيات. ومن أبرز تلك الموضوعات التقليديـة المسـيطرة والمسـتمرة موضوع تحليل مضمون صورة المرأة كما تعكسها وسائل الإعلام. ومن الناحية المنهجية أيضا نلاحظ أن دراسات وبحوث الفترتين تدور منهجيا فى محـورين، فبعضها دراسات نظرية مقارنة تعتمد فى المقام الأول على مقارنة نتائج بحوث ودراسات سابقة حول الموضوع، وبعضها يعتمد على منهج تحليل المضـمون بهدف التعرف على مضامين المادة الإعلامية المقدمة للمرأة. ورغـم ملائمـة منهج تحليل المضمون لهذه الموضوعات، إلا أنه نادراً ما نجد دراسات تحـاول التعرف على المضمون الذى يصل للمتلقى بالفعل من خلال دراسـات ميدانيـة متعمقة لحالات من الجمهور فى ثقافات وشرائح طبقية متباينة، وهو الأمر الذى يمكن أن يكشف لنا بالفعل مدى تأثير الإعلام على قضايا المرأة.

وفى إطار المنهجية المطروحة فى هذه الورقة نحاول فيما يلى أن نعرض لنماذج من هذه الدراسات.

دراسات ما قبل التسعينات: ومنها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلى:

صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام: دراسة فى تحليل المضمون للصحافة النسائية (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بحوث المرأة، ١٩٨٢).

- صورة المرأة المصرية فى السينما المصري (منى الحديدى، ١٩٨٤).
- صورة المرأة فى الإعلام (عواطف عبد الرحمن، ١٩٨٤).
- المرأة إعلاميا (فوزية فهيم، ١٩٨٤).

اهتمت دراسة المركز القومى للبحوث حول موضوع: صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام بتحليل مضمون الصحافة النسائية كمرحلة أولى، ولم تدرس صورة المرأة كما تقدمها وسائل الإعلام الأخرى. وتحدد الهدف من الدراسة فى استخلاص صورة المرأة كما تحددها الصحافة النسائية فى المادة القصصية بشكل خاص. وقد استخدم مفهوم الصحافة النسائية إجرائيا فى تلك الدراسة للإشارة إلى الصحف الموجهة أساسا إلى المرأة، وذلك بحكم السياسة المعلنة للقائمين على هذه الصحف. أما المادة القصصية فهى المادة التى تساق فى صورة إخبارية دون أن تشير إلى أحداث بعينها وقعت فى مكان معين وزمان معين، ودون أن تتناول أشخاصاً بأعينهم (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، بحوث المرأة، ص ٦).

وانطلقت دراسة منى الحديدى وموضوعها: صورة المرأة المصرية كما تعكسها السينما (١٩٨٤) من النتائج التى انتهت إليها دراسات ثلاث أعدت حول نفس الموضوع تناولت إحداها صورة المرأة المصرية فى السينما الروائية وتناولت اثنتين صورة المرأة فى السينما غير الروائية (التسجيلية والوثائقية). وأشارت الباحثة إلى أن الدراسة الأولى قد استهدفت التعرف على موقف السينما تجاه المرأة من خلال مجموع الأفلام الروائية والمعروضة خلال فترة محددة. والتعرف على الأدوار الاجتماعية للمرأة كما صورتها الشخصيات النسائية الرئيسية (البطلة) ونوعية القضايا التى تطرحها السينما وعلاقتها بالمشكلات والقضايا الواقعية التى تعانى منها المرأة، ثم أسلوب مواجهة المرأة من خلال تلك الأفلام للقضية التى تواجهها. أما الدراسة الثانية التى اعتمدت منى الحديدى على نتائجها فهى بعنوان: صورة الإنسان المصرى فى الأفلام التسجيلية، وكان

من بين تساؤلات الدراسة مدى الاهتمام بتصوير المرأة فى هذه الأفلام. وجاءت النتائج لتؤكد ضعف نسبة الأفلام التى عنيت بتصوير المرأة مما يعكـس عـدم تناسب حجم هذه الأفلام مع حجم وجود المرأة وأدوارها فـى المجتمـع. أمـا الدراسة الثالثة التى استندت منى الحديدى على نتائجها، فقد هدفت إلى التعـرف على مدى تواجد المرأة – كمخرجة – فى الفيلم التسجيلى الوثائق. ومن ثم فقـد أتت الدراسة عبارة عن تحليل نظرى مقارن لنتائج البحوث السابقة فحسب دونما تفسير أو تعقيب.

أما دراسة فوزية فهيم فرغم أنها تبدو من عنوانهـا بعيـدة نسـبيا عـن موضوع أدوار المرأة كما تعكسها وسائل الإعلام، (فوزية فهيم، ١٩٨٤) إلا أن الدراسة جاءت فى قسمين للمرأة مؤكدة أن هذا المضمون يخلق أشكالا نمطيـة لأدوار المرأة ليست موجودة فى الواقع، ويحاول ترسيخها فى أذهان الناس، كما ترى أن الإعلام يساهم بقدر كبير فى الإضرار بقضية المرأة أكثر مما يسـاهم الرجل، خاصة بعد أن ظهرت النساء فى التليفزيون يطالبن بالعودة إلى المنـزل لأن الخروج للعمل ضار بهن، وذلك من خلال أدوار تمثيلية (المرجع السـابق، ص ص ١٠٠-١٠٢).. والدراسة نظرية بحتة تعتمد على مناقشـة تصـورات وأفكار نظرية حتى أن ما قدم فى نهاية الدراسة من توصيات قد استلهم – كمـا أشارت الباحثة مباشرة – من توصيات اللجنة القومية للمرأة الموجـه لأجهـزة الإعلام (المرجع السابق، ص ١٠٣).

وعلى غرار المعالجة النظرية لدراسات المرأة خلال ما قبل التسـعينيات جاءت دراسة الإعلام والوعى بقضايا المرأة (ليلـى عبـد الوهـاب، ١٩٨٤). وانطلقت الدراسة من قضايا تحرير المرأة والمساواة بينها وبين الرجـل، ودور وسائل الإعلام وسياساته فى هذا النطاق وفى تشكيل النسـق الثقـافى والقيمـى للأفراد والذى يؤثر بلا شك على تلك القضايا. وقد تعرضت الدراسة فى إحـدى جوانبها إلى استمرار وسائل الإعلام فى تقديم الأنماط والصور التقليديـة لأدوار المرأة رغم التزايد الملحوظ فى أعداد النساء العاملات (المرجـع السـابق، ص ١١٥). وقد جاء تناول القضايا التى تطرحها الدراسة تناولا نظريـا بحتـا بـل وشموليا، حيث أشارت الباحثة إلى انطباق هذه القضايا على المجتمعات العربية بشكل عام بما فيها مصر.

وتأتى **دراسات التسعينات**: لتعكس استمرار الاهتمام بـنفس الموضـوع التقليدى: صورة المرأة المصرية كما تعكسها وسائل الإعلام، واستمرارية لنفس

المنهجية كذلك. إما باستخدام التحليل المقارن لنتائج دراسات وبحوث سابقة حول نفس الموضوع، أو باستخدام تحليل المضمون. ومن الدراسات التى نشير إليهـا كنماذج لتلك الفترة:

- أجهزة الإعلام وصورة المرأة المصرية (منى الحديدى، ١٩٩٦).
- جرائم المرأة المصرية بين التحليل الصحافى والواقع الجنـائى (هـدى عبـد المحسن، ١٩٨٤).

وتعكس دراسة أجهزة الإعلام وصورة المرأة المصرية استمرارا لـنفس الموضوع والمنهجية المميزة لدراسات ما قبل التسعينيات. فقد حاولت الدراسـة أن تقدم عرضا نقديا لصورة المرأة كما تعكسها وسائل الإعـلام. وقـد ذهبـت اتفاقـا مع نتائج دراسات الفترة السابقة إلى أن هذه الصورة تعبر عن الصـورة الواقعية للغالبية العظمى من النساء فى المجتمع المصرى. كما أنها تدعم وتكرس النظرة التقليدية للمرأة، وتحصر اهتماماتها فى مجالات تقليدية ضـيقة تقتصـر على المنزل وتصويرها كتابعة للرجل تفضل إنجاب الـذكور، ممـا يصـورها كسبب رئيسى فى المشكلة السكانية (منى الحديدى، مرجع سـابق، ١٩٩٦، ص ص٢-٦).

وتأتى دراسة جرائم المرأة بين التحليـل الصـحافى والواقـع الجنـائى (١٩٩٤) تناولا لموضوع جديد وجدير بالاهتمام فى ضوء التغيرات التى طرأت على المجتمع خلال السنوات الأخيرة. إلا أنها اكتفت بتحليل مضـمون جـرائم المرأة كما تقدمها الصحف الرسمية خلال فترة زمنية محددة، وتحديد أنماط هذه الجرائم والاختلاف بين ما تقدمه الصحافة والواقع الجنائى. وكان من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة تحليلات عميقة من خلال دراسة حالة لعينة من النساء اللاتـى تنطبق عليهن الظاهرة موضوع الدراسة.

تعليق على دراسات المرأة والإعلام

عموما فإن دراسات المرأة والإعلام لم تسهم فى كشف الواقع الاجتماعى الحقيقى للمرأة المصرية. وكان أمامها أن تكشف عن السمات المميزة لهذا الواقع بصورة حقيقية، وأن تقدم نتائج أكثر تعبيرا عـن الواقـع الاجتمـاعى للمـرأة المصرية فى حالة الانتقاء الجيد للمادة الإعلاميـة التـى تقـوم علـى تحليـل مضمونها. وأشير فى هذا الشأن على وجه الخصوص إلى مـا تعانيـه المـرأة المعدمة فى الريف المصرى كما تكشف عنها رواية يوسف إدريس "الحرام"، كما

كان من الممكن لهذه الدراسات أن تقدم تحليلات أفضل لتغيـر أدوار ومكانـة المرأة المصرية من خلال المقارنة بين الواقع الحـالى لأدوار ومكانـة المـرأة ومكانة وأدوار المرأة كما تقدمها ثلاثية نجيـب محفـوظ: "السـكرية"، و"بـين القصرين"، و "قصر الشوق" على سبيل المثال وليس الحصر.

٥ - دراسات حول قضايا العنف ضد المرأة

ومن أبرز القضايا التى شغلت اهتمام الباحثين المهتمين بدراسات المـرأة قضية التمييز ضد المرأة. وقد جاء هذا الاهتمام انعكاسا لاهتمام المجتمع الدولى بتلك القضايا الذى تبلور بتوقيع اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة فى عـام ١٩٧٩ أى فى منتصف العقد العالمى للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥). فقد جاء التوقيع على الاتفاقية ليعكس مدى التقدم فى فهم الاضطهاد الواقع على المـرأة، وعـدم إمكانية تجاوزه إلا بشكل شامل. ويعمد إلى جانب الأدوات التشريعية إلى تغيير السلوك والمفاهيم خاصة ما يتعلق منها بالأدوار التقليدية والنمطيـة لكـل مـن الرجل والمرأة. (مركز القاهرة لدراسات حقـوق الإنسـان، سـبتمبر ١٩٩٦، ص١). ولقد كان تصديق مصر على الاتفاقية فـى سـبتمبر ١٩٨١، ونفاذهـا بمقتضى نشرها بالجريدة الرسمية فى ١٩٨١/١٢/١٧ (المرجع السـابق، ص٢) انعكاساته على دراسات المرأة خاصة فى التسعينيات. فظهـرت العديـد مـن الدراسات حول وضع المرأة المصرية فى ضوء الاتفاقية الدولية للقضاء علـى كافة أشكال التمييز ضد المرأة. من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصـر (منى ذوالفقار، ١٩٩٥) كما ظهرت دراسات نقدية لتقرير مصر حول الاتفاقيـة (انظر آمال عبد الهادى، ١٩٩٦، ص٦).

وقد عنيت هذه الدراسات بإيضاح مفهوم التمييز ضد المرأة وفقا لما جـاء بالاتفاقية. على أنه أى تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكـون من آثاره أو أعراضه توهين أو إحباط الاعتـراف للمـرأة بحقـوق الإنسـان والحريات الأساسية فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والمدنية أو ميادين أخرى. أو تـوهين أو إحبـاط تمتعهـا بهـذه الحقـوق أو ممارستهـا لها بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل (المرجع السابق، ص٦).

وقد فتحت هذه الاتفاقية الباب لإلقاء الضوء على كافة أشكال التمييز بسبب

النوع، وكان هذا إيذانا بفتح مجال جديد اصطلح علـى تسـميته بـ ـ (المجـال الخاص) أو وضع المرأة داخل الأسرة، والذى كانت الاتفاقية قد مسته فى بعض موادها. ثم شهدت السنوات التالية بحثا متعمقا لأسبابه ونتائجه. ومن ثم فتحـت بابا لمناقشة الحقوق الإنجابية والجنسية للمرأة، والتـى كانـت تشـكل تابوهـا محرمـا لا يتم الاقتراب منه تحت شعار الخصوصية الثقافية. وقد جاء مـؤتمر فيينا لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، ثم مؤتمر السكان بالقـاهرة (١٩٩٤)، فمـؤتمر بكين (١٩٩٥) لينجز ما بدأته اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. حيث لم تتعرض الاتفاقية بشكل كاف لقضية العنف ضد المرأة وبصفة خاصة العنـف الأسرى، الذى ظل يتجاهل لسنوات باعتباره يقع فى المجال الخـاص الـذى لا تتدخل فيه الدولة. وقد انعكس هذا بدوره على بحوث ودراسات المرأة التى بدأت تأخذ منحى جديداً يتجه نحو القضايا الخاصة. فظهرت دراسات فى التسـعينيات تتناول بعض قضايا العنف ضد المرأة، وقد صدر جزء هام من هذه الدراسـات عن الهيئات البحثية المعنية بحقوق الإنسان. ومن السمات المميزة لهذه الدراسات أن بعضها جاءت ذات طابع شمولى لتدرس أنماطا مختلفة للعنف داخل الأسرة، واهتم بعضها الآخر بتناول قضايا جزئية تندرج تحت موضـوع محـدد مـن موضوعات العنف. ونحاول فيما يلى أن نقدم نماذج من هذه الدراسـات التـى ظهرت خلال حقبة التسعينيات:

- التشويه الجنسى للإناث: انتهاك لحقوق الإنسان (سهام عبدالسلام، ١٩٩٥).
- الانتهاك الإجرامى لحقوق الطفلة الأنثى (نهى صبحى حسن، ١٩٩٦).
- ختان الإناث: دراسة اجتماعية (سعاد عثمان، ١٩٩٨).

العنف داخل الأسرة: دراسة حالة ضرب الزوجات فـى المجتمـع المصـرى (Malak Zaalouk)

وسوف أعرض لهذه الدراسات على أن أبدأ بالدراسات التى اهتمت بتناول أشكال العنف بشكل عام، ثم الدراسات التى اهتمت بتناول قضايا فرعية حـول الموضوع.

وتبرز دراسة الانتهاك الإجرامى لحقوق الطفلة فى مصر أنماطا مختلفـة للعنف الذى تتعرض له الطفلة الأنثى فى بعض أسر المجتمع المصـرى، وقـد انطلقت الدراسة فى تحديد مفهوم الانتهاك على أنه: ذلك الفعل الذى ينتهك حقـا من حقوق الطفلة كإنسان طبقا لما جاء بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وبخاصة اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. أمـا

مفهوم الإجرامى فإنه ينصب على: الأفعـال المجرمـة رسـميا فـى القـانون المصرى، حيث يكون هناك عقاب محدد للجانى، كما تبنى البحث ما ورد فـى اتفاقية حقوق الطفل فيما يخص تعريفه أى من هو أقل من (١٨) عاما.

وتبرز هذه الدراسة الأشكال المختلفة للعنف الذى تتعرض له الطفلة الأنثى فى بعض الأسر وهى تشمل: ختان الإناث، الاغتصاب، اغتصـاب المحـارم، والزواج المبكر وخاصة زواج القاصرات من أجانب دون سابق معرفـة. وقـد اعتمدت الدراسة على التحليل المقارن بين الواقع ونصوص القانون، واسـتندت فى الحصول على البيانات الواقعية على نتائج مجموعة من الأبحـاث الميدانيـة التى أجريت حول هذه القضايا منها بحث المركز القومى للبحوث حـول ختـان الإناث والذى أجرى على (٣٣١) حالة من السيدات اللاتى أجريت لهن عمليات الختان، وبحث أعده مشروع صحة المرأة والطفل التابع لجمعية تنظيم الأسـرة بمدينة القاهرة على عينة مكونة من (٦٤٧٢) تشمل فئات مهنية وطبقية متباينة، وبحث آخر قامت به جمعيات النديم والمرأة الجديدة ونهضة مصر الطبية علـى ٥٠٠ حالة من السيدات، و١٠٠ حالة من الرجال حـول موضـوع اغتصـاب المحارم. كما اعتمدت الدراسة على الإحصـاءات الرسـمية المسـجلة ومنهـا إحصاءات الزواج لمن هم أقل من ١٦ عاما، والمتزوجات من أجانب، وتقارير وسجلات الأمن العام حول جرائم الاغتصاب. وقـد أوصـت الدراسـة بعـدة توصيات لعلاج الظاهرة أهمها: تكثيف دور وسائل الإعلام فى توضـيح هـذه المشكلات وأضرارها، وضرورة التعديل التشريعى بما يـؤمن حمايـة كافيـة للأنثى، والاهتمام بتنمية الوعى ونشر التعليم والتثقيف فى القريـة المصـرية، ومحاولة رفع وتحسين حالة المرأة بدءا من مرحلة الطفولة...إلخ (نهى صـبحى حسن، مرجع سابق، ص ص ١٠٢-١٠٨).

وفى الدراسة التى أجريت حول العنف داخل الأسرة: دراسة لحالة ضرب الزوجات فى المجتمع المصرى. (Malak Zaalouk) قصرت الباحثة اهتمامها على قضية جزئية وهى العنف البدنى ضد المرأة واستبعدت كافة أشكال العنـف الأخرى - النفسية والجنسية- أو التهديد بالعنف.

وناقشت الدراسة عدة قضايا أهمها: العنف ضد المرأة فـى المجتمعـات النامية، العنف ضد المرأة وتأثيراته على المجتمع. وقد اسـتندت نتـائج هـذه الدراسة على بحث استطلاعى أولى لـ(٥٠) حالة من الزوجات اللاتى يتعرضن للعنف بالضرب، والمسجلات بأحد مراكز الشرطة بإحدى المنـاطق الحضـرية

بمدينة القاهرة، والتى تتسم بظروف اجتماعية واقتصادية متباينـة. وقـد تمـت متابعة تلك الحالات خلال فترة ٩ أشهر، وتمـت دراسـة الحالـة بالاسـتعانة بالأخصائية الاجتماعية المتخصصة فى حالات العنف الداخلى، والتى تمـارس هذا العمل بالمركز منذ ٩ سنوات. واعتبرت الباحثة هذه الأخصائية كإخباريـة رئيسية للبحث. كما أجريت المقابلات مع مجموعة من ضباط الشرطة العـاملين بالمركز فى ورديات مختلفة، وكذلك مع بعض السكان المقيمين بالحى، وبعـض القضاة الذين يتعاملون مع هذا النوع من القضايا، كمـا تمـت المقـابلات مـع المتخصصين فى مكاتب الاستشارات الأسرية. (Malak Zaalouk, pp. 8,9)
وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العنف ضد المرأة يظهر فى بعض مجتمعـات العالم الثالث كأسلوب للحياة، حيث يعيش الأفراد فى تلك المجتمعات فى واقـع يتسم بالرعب والاضطهاد وعدم الاستقرار، ويسيطر الذكور فيه علـى الإنـاث والأطفال ويصبح العنف اليومى هو أحد البدائل المطروحـة. كمـا أوضـحت الباحثة أن الأسرة التقليدية لم تعد – لدواعى اقتصادية – تقـوم بـدورها فـى تأييـد الزوجة التى تتعرض للعنف بالضرب، فأحيانا تتخلى للأسباب الاقتصادية عن الابنة، وأحيانا أخرى تكتفى بنصحها بقبول هذا الشكل من أشكال السـلوك الذى يعد سلوكا مقبولا فى الأسر الفقيرة. وفى المدن أشارت الباحثـة إلـى أن هذه الحالات تجد دعما ومساندة من الأمن والجيـران (Malak Zaalouk, p. 13). وأبرزت الدراسة الفروق الطبقية فى مواجهة هذا الشكل من أشكال العنف ضد المرأة، فأشارت إلى أن نساء الطبقة الوسطى تخجل من كشف اضـطراب حياتها علنا. ومن ثم يكتمن هذا العنف، أما فى الطبقة الدنيا، فـإن المـرأة فـى أغلب الأحوال لا تكتفى بالشكاوى فى المحاكم فحسب، بل أنها تحاول بنفسها رد الأذى بمثله (Malak Zaalouk, p. 31). وقد اقترحت الدراسة كأحد الحلـول إعادة النظر فى دور مكاتب الاستشارات الأسرية حتى تمارس دورا إيجابيا إزاء الزوجات اللاتى يتعرضن لهذا الشكل من أشـكال العنـف الأسـرى، وذلـك باستقبالهن وتشغيلهن فى إطار مشروع الأسرالمنتجة بما يعود علـيهن بالفائـدة ويقلل من الاضطرابات اللاتى يتعرضن لها.

وحول موضوع الختان نشير إلى دراسة سـعاد عثمـان كمثـال لتلـك الدراسات (سعاد عثمان، ١٩٩٧). وتتميز هذه الدراسة بالمزاوجة بين المـنهج السوسيولوجى والمنهج الأنثروبولوجى، فهى دراسـة سوسـيو-أنثروبولوجيـة اعتمدت على أساليب التحليل الكمى المقارن إلى جانب التحليـل الكيفـى. كمـا

جمعت بين الاستبيان ودليل جمع البيانات كأدوات أساسية لجمع البيانات. وطبقت الدراسة على عينه قوامها ١٩٢ مفردة من طالبات الجامعة ذات انتماءات ريفية وحضرية متباينة. وتعرضت الدراسة للجذور التاريخية للظاهرة، ثـم اتبعتهـا بدراسة وصفية لممارسة الختان وطقوسه وأعقبته برؤية مستقبلية حول الظاهرة (المرجع السابق، مواضع متفرقة).

وحول نفس الموضوع جاءت دراسة سهام عبدالسلام عن الختـان تحـت عنوان: التشويه الجنسى للإناث انتهاك لحقوق الإنسان. وهى دراسة تقدمت بها الباحثة للتخرج من فصل الباحثين بهيئة أميدايست، وتنطلق الدراسة من قضـية مفادها: أن التشويه الجنسى للإنـاث انتهـاك لحقـوق الإنسـان، وأن التـدخل القانونـى لمنعه سيكون ذا أثر فى القضاء عليـه (سـهام عبدالسـلام، ١٩٩٥، ص٧). وينقسم البحث إلى ثلاثة أقسام أساسية يتناول الأول منها تعريفاً للتشويه ووصفاً للعمليات التى تجرى على الأعضاء الجنسية وكيف تختلف من مجتمـع لآخر، بل وداخل نفس المجتمع عبر فترات تاريخية مختلفة. ثم تشـرح أهميـة دراسة موضوع ختان الإناث فى مصر باعتبار أن التقاليد تربط بينه وبين عفـة المرأة، وهو ما يعد انتهاكا لاحترام قـدرتها علـى اتخـاذ قراراتهـا الرشـيدة بخصوص حياتها الجنسية بنفسها، ولأن جهود محاربة ختان الإنـاث أصـبحت مهددة بالانتكاس بعد إباحة إجرائه على أيدى الأطباء فى المستشفيات الحكوميـة عقب المؤتمر الدولى للسكان. ويتعرض القسم الثانى لبعض المفـاهيم الثقافيـة التقليدية والتبريرات التى يعمل بها العامة استمرار هذه الظاهرة، كذلك ينـاقش البحث الرأى الذى يعتبر الجهود الدولية للقضاء على الظاهرة تدخلا فى الشئون الداخلية للبلاد المعنية وغزوا فكريا لها. ويتناول القسم الثالث الجانب القـانونى والجنائى لختان الإناث على المستويين الدولى والمحلى بصفته انتهاكا لقـوانين ولوائح مهنة ممارسة الطب. ويعرض البحث فى هذا الإطـار لبنـود اللائحـة الخاصة بأخلاقيات مهنة الطب بمصر وينتقل البحث فى القسم الرابع لاستعراض الجهود المعاصرة للقضاء علـى هـذه الممارسـة منـذ الثلاثينيـات مـرورا بالخمسينيات التى صدر فيها قرار وزارى يمنع إجرائهـا فـى وحـدات وزارة الصحة. كما استعرض البحث جهود المنظمات غير الحكومية فى هذا النطـاق (المرجع السابق، مواضع متفرقة). ويأتى تناول هذا الموضوع مطابقـا لتنـاول مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من حيث تناول الظاهرة فى الواقع مقارنة بأحكام القوانين وإن كان واقع هذه الدراسات فى الأغلب الأعم مستمد من نتائج



دراسات ميدانية سابقة.

تعليق على دراسات العنف ضد المرأة:

فى ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى أن قضايا العنف ضد المرأة تعـد من أكثر الموضوعات التى تم تناولها باستخدام أساليب وطرق منهجية متميـزة، فهى فى الأغلب الأعم دراسات ميدانية اعتمدت على الملاحظـة والإخبـاريين والمقابلات المتعمقة ودراسات الحالة..إلخ. ومن ثم كانت أكثر قدرة على النفـاذ للواقع من التحليلات الكمية التى شكلت سمة منهجية مميزة لأغلـب دراسـات المرأة، ومن ثم استطاعت دراسات العنف أن تقدم صورة معبرة عـن الواقـع الاجتماعى للمرأة المصرية بشكل كبير. ولعل هذا يمثل حافزا للباحثين لتنـاول قضايا المرأة بعيدا عن الإغراق فى الإحصاءات والتحليـل الكمـى والـرؤى النظرية الخالصة.

تعليق:

مما سبق يتضح أن دراسات المرأة فى مجملها – باستثناء دراسات أدوار المرأة الريفية وبعض دراسات العنف ضد المرأة – لا تقدم صورة معبرة عـن حقيقة الواقع الاجتماعى للمرأة، ويرجع ذلك فى المقـام الأول إلـى الأسـاليب المنهجية المتبعة فى هذه الدراسات والتى يغلب عليها التحليل الكمى، فضلا عن سيطرة الطابع النظرى والتحليلات الذاتية التى تعكس وجهـة نظـر أصـحابها وتوجهاتهم الفكرية والأيديولوجية أكثر مما تعبر عن الواقع الحقيقى للمرأة فـى الثقافات والشرائح الطبقية المختلفة. كما أن أغلب هذه الدراسات ما زال يـدور فى فلك موضوعات تقليدية مطروحة منذ السبعينيات ومستمرة حتى التسـعينات عبر فترة الثمانينيات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دور المرأة فى التنمية، اتجاهات المرأة نحو المشاركة السياسية، صورة المرأة كمـا تعكسـها وسـائل الإعلام...إلخ باستخدام نفس الأساليب المنهجية والتوجهات النظرية وصولا إلى نفس النتائج تقريبا وسوف نناقش هذه الأبعاد تفصيلا فى المحور التالى والأخير من الدراسة.

ثالثا: استخلاصات حول: صورة المرأة المصرية بين الدراسات النسوية والواقع الاجتماعى

من خلال المحورين السابقين وبعد عرض نماذج من دراسـات وبحـوث المرأة فى مصر وفقا للمنهجية المطروحة فى هذه الدراسة نحـاول فـى هـذا المحور الأخير أن نطور إجابات حول التساؤلات المثارة فى مقدمة البحث حتى

نستطيع أن نقدم إيضاحاً لصورة المرأة المصرية فى الدراسات النسوية ومـدى اقترابها من الواقع الاجتماعى. وهذه التساؤلات هى:-

- ما مدى اقتراب دراسات المرأة فى مصر من الطرح النظرى والمنهجـى للاتجاه النسوى.
- ما مدى اقتراب هذه الدراسات من الواقع الاجتماعى للمـرأة المصـرية؟ وهل استطاعت هذه الدراسات أن تقدم صورة معبرة عن هذا الواقع؟

وفى سبيل ذلك نحاول فيما يلى أن نقدم بعض الاستخلاصات حول هـذه الدراسة فى ضوء الطرح النظرى والمنهجى للاتجاه النسـوى. وسـوف يـتم التركيز هنا على جانبين أساسيين وهما:

- كيفية تناول الباحثين لهذا الاتجاه فى دراسة الواقع الاجتمـاعى للمـرأة المصرية مع الأخذ فى الاعتبار الخصوصية المميزة لهذا الواقع والتى تختلـف اختلافا جذريا عن المجتمعات التى صيغت هذه النظريات فى ضـوء ظروفهـا وخصوصيتها. هذا فضلا عما يحويه الواقع الاجتماعى الـذى تعـيش المـرأة المصرية فى إطاره من تباينات ثقافية (ريفية - حضرية - بدوية) واجتماعيـة طبقية.
- المنهج الذى ساد فى هذه الدراسات.

١- من حيث كيفية تناول الباحثين لهذا الاتجاه فى دراسة المرأة فى مصر :

يمكننا فى ضوء ما تقدم حول الاتجاهات النسوية أن نخلص إلى أن هـذه الاتجاهات تطرح ثلاث تنويعات منها المحافظ والمعتدل والمتطرف.

فالاتجاه المحافظ يسعى إلى تحسين الشروط التى تحكم حياة المرأة وتحدد دورها الأبدى فى المجتمع، وصولا إلى ترسيخ المساواة بعد أن تصـبح قيمـة اجتماعية يعترف بها أغلبية المجتمع، ومن ثم يسهل بعد ذلك تقنينها وحمايتهـا بقوة القانون.

أما **الاتجاه المعتدل** فينظر إلى ضمان حقوق للمرأة مساوية تماما لحقـوق الرجل فى كافة المجالات، على أن تكون هذه الحقوق موثقة ومكتوبة ضمن مواد القوانين (القاهرة، مجلة الفكر..، مرجع سابق، ص٤٢).

أما **الاتجاه المتطرف** فيندفع فى المطالبة للمـرأة بالمسـاواة إلـى أبعـاد تتعارض مع كل الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية والدينية السائدة الآن، مثل حق التصرف فى الجسم وحرية التمتع بحياة جنسية كاملة دون الارتبـاط بـالزواج،

وإمكان الالتجاء إلى (التعقيم) للتخلص من متاعب الحمل، ومـا يترتـب علـى الإنجاب من عبودية المرأة للطفل والزوج والبيت، وإمكـان تحقيـق الإشـباع الجنسى بطرق مختلفة غير العلاقة بين الجنسين شرعية أو غير شرعية، ممـا يعنى إمكان الاستغناء تماما عن الرجل فى ذلك (أحمد أبو زيد، مرجع سـابق، ص٧٧).

وبشكل عام يمكن القول بأن دراسات المرأة فى مصر مازالت تسعى إلى الالتحاق بركب الاتجاه المحافظ، وتنأى بشكل عام عن الاتجاه المتطرف. وهـذا فى حد ذاته مشروع وصحيح، حيث أن هناك نسبة كبيرة من النساء المشتغلات اللاتى لا يحصلن على حقوقهن رغـم أنهـن متعلمـات ويعملـن ويتقاضـين أجرا...إلخ. لكن القضية أن أغلب هذه الدراسات تتحدث عن الحقوق الممنوحـة للمرأة فى ضوء استعراض وتحليل مضمون التشريعات والقوانين والسياسـات الموجهة للمرأة. وتلك على المستوى النظرى منصفة للمرأة المصرية إلى حـد كبير، حيث تمنحها التشريعات والقوانين حقوقا وحظا أفضل مـن المـرأة فـى المجتمعات الغربية. لكن ما هى الصورة الحقيقيـة لممارسـة وتطبيـق هـذه التشريعات والقوانين والسياسات فى الواقع؟ إن الشريعة على سبيل المثال تمنح الأنثى حق الميراث، ولكن الواقع يكشف عن أن هذا الحق يعد فى كثيـر مـن الثقافات الريفية والبدوية مجرد حق اسمي. كذلك تعد مصر شريكة فى اتفاقيـة القضاء على التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله وفقا للاسـتراتيجيات والسياسـات الدولية، لكن الواقع الفعلى يؤكد أن هناك انتهاكات يومية تتعرض لهـا المـرأة الفقيرة بشكل خاص فى هذا المجال بما يخالف كافة النصوص الدينية الصريحة الواضحة، ويتجاوز التشريعات الوضعية والقوانين. فهل لدراسات المرأة بعد أن أغرقت طويلا فى التحليلات الكمية والمعالجات النظرية التى تستند على فحص التشريعات والقوانين، أن تتجه إلى الواقع لترصد هذه التجاوزات، وتقدم صورة حقيقية حول واقع المرأة المصرية.

خلاصة القول إن المشكلة التى وقعت فيها أغلب دراسات المرأة فى مصر أنها لم تستخدم منهجية ملائمة تسمح بالنفاذ للواقع لرصد الحقائق على المستوى الواقعى. وهذا ما جعلها تدور فى فلك، بينما الواقع الاجتماعى للمرأة يدور فـى فلك آخر. ومن ثم لم تقدم هذه الدراسات -باستثناء نسبة محدودة منهـا خاصـة التى انتهجت منهجية ملائمة - أى بيانات يمكن أن تكشف عن الواقع الاجتماعى الحقيقى الذى تعيش المرأة المصرية فى إطـاره، وإنمـا جـاءت أقـرب إلـى



الانطباعات الشخصية والتأويلات الذاتية التى تعبر عن فكر وتوجهات أصحابها أكثر من أن تعبر عن الواقع.

٢- من حيث المنهج:

من مراجعة الدراسات يمكننا أن نستخلص أن الأغلب الأعم من دراسات المرأة قد اعتمد على التحليل الكمى المبنى على بيانات مسحية تجمع بواسطة الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات. كما يبدو أن التأويل الذاتى الذى يشكل أحد المناهج التفسيرية المطروحة فى الاتجاه النسوى قد عرف طريقه أيضا إلى نسبة كبيرة من هذه البحوث والدراسات، فجاءت أغلب التفسيرات ذات طابع نظرى وفى ضوء الخبرات والتصورات والرؤى الذاتية والتجارب الشخصية أكثر من كونها تعبيرا عن الواقع. ويمكننا تلخيص ذلك فيما يلى:

- إن إغراق نسبة كبيرة من هذه الدراسات فى التحليل الكمى قد أفرغ نتائج تلك الدراسات من مضمونها. فدراسات المرأة والمشاركة السياسية – على سبيل المثال لا الحصر – تقدم صورة ملائمة لمشاركة المرأة فى البرلمان من خلال نسبة المشاركات وتطورها عبر المراحل التاريخية، بينما تغض الطرف عن الأداء والدور الحقيقى الذى تمارسه المرأة بتواجدها فى هذه اللجان. لقد انطمست معالم الصورة الحقيقية للمرأة فى ضوء الاستخدام المكثف للتحليل الكمى فى هذه الدراسات.
- وإذا حاولنا النظر للمناهج المستخدمة فى هذه الدراسات فى ضوء الطرح المنهجى للاتجاه النسوى سنلاحظ بعض المفارقات أيضا:

ففى مقابل الاستخدام المكثف للطرق الكمية فى بحوث المرأة فى مصر ينتقد الباحثون النسويون الغربيون المناهج والطرق الكمية، ويعتبرونها تسئ لفهم واقع المرأة، بل وتستخدم ضدها فى بعض الأحيان إلى درجة أنهم يعتبرونها مناهج تتعارض مع بحوث المرأة. وفى المقابل يؤكدون على إمكانية المزاوجة بين الطرق الكمية والكيفية التقليدية فى دراسة المرأة، خاصة عند تناول المرأة فى السياق الاجتماعى الأعم. حيث يمكن استخدام المناهج الكمية فى دراسة بعض الخصائص البنائية كالفصل بين الجنسين فى سوق الأجور على سبيل المثال، ثم استخدام المناهج الكيفية لرصد أنشطة المرأة مقارنة بأنشطة وأجر الرجل.. كما يؤكدون على استخدام الطرق الكيفية فى دراسة الثقافة السائدة للكشف عن الأيديولوجية المسيطرة. وعموما تعد المناهج الكيفية من وجهة

نظرهم هى الأكثر قبولا، خاصة تلك التى تعتمد على حقائق واقعيـة ملموسـة (Lina Thompson, 1992, pp. 3-18) فأين تقع أكثـر دراسـات المـرأة المصرية من تلك المناهج الكيفية والحقائق الواقعية؟.

وفى نطاق المنهج أيضا تشير ساندرا هاردينج Sandra Harding إلى ثلاث طرق تعد أكثر ملائمة لجمع البيانات فى بحوث المرأة وهى:

- الاستماع إلى الإخباريات، والإصغاء لهن باهتمام للتعرف على الكيفية التى تفكر بها المرأة فى حياتها وفى حياة الرجل.

- ملاحظة السلوك: وهى تشمل ملاحظة سلوك الرجال والنسـاء، وهـى طريقة تؤكد ساندرا هاردينج على أن علماء الاجتماع التقليديين لم يفكروا فـى دلالتها بالنسبة لبحوث المرأة.

- فحص ودراسة السجلات والبيانات التاريخية(Sandra Harding,p.2).

وجدير بالذكر أن هذه الأساليب المنهجية قد أثبتت كفاءتها بالفعل فى نطاق الدراسات التى قدمها الأنثروبولوجيون لموضوع أدوار المرأة الريفية والتى تعد من أكثر الدراسات التى استطاعت أن تقدم صورة معبرة عن واقع المرأة فـى المجتمع المصرى.

فيما يتعلق بالمناهج الذاتية والتى تفصـح عـن عـدم ملائمتهـا للواقـع الاجتماعى المصرى تكشف الدراسات المنهجية النسوية أن هذه المنهجيـة قـد طرحت لدراسة موضوعات معينة، وهى موضوعات لا يتطرق إليها البـاحثون فى مصر، هذا علاوة على التحفظات المثارة حولها من قبل أصـحاب الاتجـاه النسوى أنفسهم. فرغم طرح النسويين ودفاعهم عن المناهج الكيفيـة التأويليـة Qualitative Interpetative Methods خاصـة الذاتيـة Subjectivity وتحليل الخطاب Discourse analysis كمناهج ملائمة للبحوث النسوية، إلا أن النسويين قد أكدوا على أن هذه المناهج تشكل مناهج أو مفاهيم أساسية فى علـم ما بعد الحداثة. ومن ثم فهم يؤكدون ملائمتها لدراسة الخبرات الخاصة التى تمر بها المرأة فى حياتها مثل المشكلات الجنسية التى تتعرض لهـا المـرأة خـلال حياتهـا الزوجيـة. (Sandra Harding, p.3) وجـدير بالـذكر أن هـذه الموضوعات كما تؤكد نماذج الدراسات التى تم تقديمها، وكما ذهب أحمد أبوزيد لا يزال الكثيرون فى مجتمعاتنا العربية يحذرون الاقتراب منها (أحمد أبو زيـد، مرجع سابق، ص ٧٣). ومن ثـم فـالمنهج الـذاتى المطـروح غيـر ملائـم للموضوعات التى تشكل محور اهتمام الباحثين المهتمين بدراسات المـرأة فـى



مصر. وفضلا عما تقدم فقد وجه الباحثون النسويون أنفسهم انتقادات لتلك الأساليب. باعتبار أنها تقدم مفاهيم متناقضة ومتضاربة فى بعض الأحيان. فتحليل الخطاب يقدم صورة عن الذات والعالم، أى علاقة الفرد بالعالم. وكل مستوى من مستويات الخطاب يعكس موقفا ذاتيا يتبناه الأفراد. ويختلف هذا الموقف الذاتى باختلاف الأفراد وفقا لقوتهم وسلطتهم. كما أن من الممكن أن تتبنى الأفراد عدة مواقف ذاتية تحتل عدة خطابات مما يجعل هناك تناقضا. فعلى سبيل المثال فإن النساء اللاتى اخترن الحركة النسوية كنسق للمعانى والأفكار قد يتحولن سريعا إلى السلوك النسوى التقليدى نتيجة لتبنى عدة مواقف متباينة. (سامية قدرى، ١٩٩٧، ص١٧).

وفى ضوء ما تقدم فإنه بالنظر إلى موضوعات دراسة المرأة فى مصر وخصوصيتها وانطلاقها من اتجاه محافظ هى فى حاجة لمنهجية ملائمة حتى تكشف عن الواقع الحقيقى للمرأة، كما أنها بحاجة لأن يوجه بعضها بهدف تحسين أوضاع المرأة والأسرة (بحوث من أجل المرأة). وعلاوة على ذلك ليس هناك ما يدفعنا إلى الذاتية،(*) خاصة ونحن نقف بعيداً عن الاتجاهات النسوية المتطرفة التى يكون التأويل الذاتى أحد متطلباتها المنهجية. ومن ثم لسنا بحاجة إلى أن يكون هذا النوع من الدراسات وقفاً على الباحثات، وإنما من الممكن أن يشارك فيه الباحثون من الرجال والنساء على السواء دونما تعصب أو تحيز أو

(*) -يميز فريق من الباحثين النسويين بين نمطين من بحوث المرأة هما:

أ - بحوث تجرى على المرأة Research on Women: ويهدف هذا النوع من البحوث إلى توثيق التفرقة القائمة على الجنس ومحاولة تصحيحها. ويسوق أصحاب هذه البحوث الأدلة لتوضيح ما هو خاطئ وسلبى فى معاملة النساء فى كافة مؤسسات المجتمع، بما فى ذلك الأسرة والزواج. كما يهدف هذا النوع إلى كشف النقاب عن تميز الذكور، ويطالب بالتركيز على اهتمامات المرأة. وقد طور الباحثون النسويون فى العقدين الأخيرين موضوعات جديدة فى هذا المجال منها: العمل المنزلى والانخراط فى سوق العمل المأجور وغيرها (Thompson, op. cit,.)

ب- بحوث من أجل المرأة Researchs for Women: وهى تهدف إلى تحرير النساء فى المقام الأول، تعزيز حياتهن المعيشية وهو الهدف الاسمى للاتجاه النسوى. ومن الموضوعات المطروحة لهذه البحوث مساعدة النساء فى ربط خبراتهن الشخصية داخل الأسرة بالسياق الاجتماعى الأكبر وتوضيح نضال النساء ضد العلاقات الأسرية القائمة على القهر، وكيفية التكيف معها .. (Linda Thompson, op. Cit) وفهم الاضطهاد الواقع على المرأة وكيفية تجاوزه وبحث إمكانية تغييره عبر الزمن. وتفسير كيفية ارتباط هذا الاضطهاد بغيره من الأشكال الأخرى للاضطهاد و؟أخيراً كيف يمكن تغيير الاضطهاد الواقع على المرأة والقضاء عليه. (Alison M. Jagger, pp 82-82)

رؤى فكرية أو ذاتية خاصة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

(١) أحمد أبو زيد، ماذا تريد المرأة بالضبط، مقال فى : الهـلال، مـارس ١٩٩٥، ص ص ٧٨-٧٩

(٢) أحمد زايد، النمو الرأسمالى وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية، منشور فى: المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(٣) اعتماد محمد علام، المرأة فى سوق العمل الرسمى، المداخل النظرية ونمـوذج مقتـرح لدراسة المرأة والعمل فى الدول الخليجية، منشور فى: شـئون اجتماعيـة، العـدد الواحـد والثلاثون، السنة الثامنة، ١٩٩١.

(٤) الأمم المتحدة، المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، تقرير المؤتمر، القاهرة، سبتمبر١٩٩٤.

(٥) آمال عبد الحميد، المرأة فى القطاع غير الرسمى: رؤية نظرية، ومنهجية منشور فـى : السيد الحسينى، القطاع غير الرسمى فى حضر مصر: التقريـر الأول، المـداخل النظريـة والمنهجية والتحليلية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعـات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، ١٩٩٦.

(٦) آمال عبد الهادى، قراءة نقدية لتقرير مصر حول اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضـد المرأة، منشور فى مجلة سواسية، فى مركز القاهرة لدراسات حقـوق الإنسـان، العـدد ١٢ سبتمبر ١٩٩٦.

(٧) أمانى حامد، العمل غير المأجور لربة البيت ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة، رسالة ماجستير، منشورة فى علياء شكرى وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(٨) أنعام سيد عبد الجواد، الوضع الاجتماعى للمرأة فى القانون المصرى المعاصر، بحث فى علم الاجتماع القانونى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

(٩) أنعام سيد عبد الجواد، حقوق المرأة بين التحديد القانونى وتحديات الواقـع الاجتمـاعى، منشور فى: ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية (يونسكو)، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.

(١٠) إيناس طه، مؤتمر المرأة فى بكين: الخصوصية والعالميـة، منشـور فـى: كراسـات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، العـدد (٣٢)، ١٩٩٥.

(١١) بلقيس السعيد أحمد، مشاركة المرأة فى قطاع النقل والمواصلات، منشور فى : مـؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمـرأة، القـاهرة، يوليـو ١٩٩٤.

(١٢) ثريا التركى، بعض القيم الاجتماعية وعلاقتها بدور المرأة فى التنمية، منشور فى: أعمال المرأة والتنمية فى مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الـدول الناميـة، كليـة

الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر ١٩٩٦.
(١٣) جيهان رشتى، مشاركة المرأة فى قطاع الإعلام، منشور فى: أعمال مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو ١٩٩٤.
(١٤) حورية مجاهد، المرأة المصرية فى المجالس النيابية: مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية، منشور فى: مؤتمر المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو١٩٩٤.
(١٥) حسين رمزى كاظم، المرأة المصرية فى الوظائف الإدارية العليا للدولة، منشور فى: مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية المرأة، القاهرة، يونيو، ١٩٩٤.
(١٦) ريتشارد انكر وزملاؤه، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث، ترجمة علياء شكرى وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.
(١٧) زينب عبد الحميد رضوان، المرأة والمعوقات الثقافية، منشور فى : أعمال ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية: يونسكو، القاهرة، نوفمبر١٩٨٤.
(١٨) سامية حسن الساعاتى، المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية: تحليل نقدى، منشور فى أعمال: ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية: يونسكو، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.
(١٩) سامية قدرى ونيس، أجندة البحوث النسوية، الطرح النظرى والمنهجى، منشور فى : أعمال الندوة السنوية الرابعة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٧.
(٢٠) سامية محمد فهمى، المرأة فى التنمية، دراسة حالة إنتاجية المرأة فى تنمية المجتمعات المستحدثة، دراسة ميدانية فى قرية مصرية حول إحتياجات الوسائل والخدمات الارشادية، منشور فى : مؤتمر مشاركة المرأة الريفية فى تنمية المجتمعات المستحدثة بالأراضى الجديدة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، منظمة العمل الدولية، الصندوق الاجتماعى للتنمية، اسوان، ١٩٩٤.
(٢١) سعاد عثمان، ختان الإناث: دراسة اجتماعية، منشور فى : علياء شكرى وآخرون، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
(٢٢) سعيد محمد نصر، اتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسى الاجتماعى، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم علم النفس، ١٩٨٢.
(٢٣) سلوى حسن العامرى، المرأة والمعوقات الثقافية النفسية، منشور فى : أعمال ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، يونسكو، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.
(٢٤) سهام عبد السلام، الخطاب الإعلامى للإسلام السياسى حول مؤتمر بكين، منشور فى : سواسية، مجلة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سبتمبر ١٩٩٥.
(٢٥) سهام عبد السلام، التشويه الجنسى للإناث، انتهاك لحقوق الإنسان، منشور فى : سواسية،

مجلة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد السادس، سبتمبر ١٩٩٥.
(٢٦) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعى: التعليم، العمل، الوضع الاجتماعى، الصدر لخدمات الطباعة، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ١٩٨٩.
(٢٧) شهيدة الباز، المرأة وحق العمل فى الشريعة الاسلامية، منشور فى: أعمال ندوة المـرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، (يونسكو)، القاهرة، نوفمبر، ١٩٨٤.
(٢٨) صلاح الدين العيسوى وسهير عبد الظاهر، دراسة تحليلية لمشروع الأنشـطة الإنتاجيـة لسيدات المنتفعين بالأراضى الجديدة، كوم أمبو، دراسة حالة، منشور فى: مـؤتمر مشـاركة المرأة الريفية فى تنمية المجتمعات المستحدثة بالأراضى الجديدة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، منظمة العمل الدولية، الصندوق الاجتماعى للتنمية، أسوان، فبراير١٩٩٤.
(٢٩) عائشة عبد الهادى، المرأة المصرية فى النقابات العمالية، منشور فى: أعمـال مـؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القـاهرة، يونيـو ١٩٩٤.
(٣٠) عبد الوهاب المسيرى، الأنثوية مابين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى: رؤية معرفية، مقال فى القاهرة: مجلة الفكر والفن المعاصر، العددان ١٧٨، ١٧٩، سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧.
(٣١) علياء شكرى، المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية فى التنمية: العمـل غيـر المـأجور، منشور فى: ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية: يونسكو، القاهرة، نوفمبر، ١٩٨٤.
(٣٢) علياء شكرى وآخرون، المرأة فى الريف والحضر، دراسة لحياتها فى العمل والأسـرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨.
(٣٣) علياء شكرى، عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة: دراسة استطلاعية لقرية بدويـة متريفة وقرية ريفية، منشور فى : المؤتمر الدولى الرابع عشر للإحصاء والحاسبات العلميـة والبحوث الاجتماعية والسكانية، المركز القومى للبحوث الاجتماعيـة والجنائيـة، القـاهرة، ١٩٨٩.
(٣٤) علياء شكرى وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسات اجتماعيـة واقعيـة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
(٣٥) عوض مختار هلودة وآخرون، المرأة المصرية فى العملية التعليمية، منشور فى: مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القـاهرة، يونيـو ١٩٩٤.
(٣٦) غادة على موسى، التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى وأثرها على المشاركة السياسية للمرأة: دراسة الحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
(٣٧) غادة على موسى، المشاركة السياسية للمرأة: نظرة عامة، منشور فى ندوة المرأة والتنمية

فى مصر: الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلـوم السياسية، ديسمبر١٩٩٦.
(٣٨) فاطمة خفاجى، الآليات التى تتيح التقدم للمرأة فى المنظمات غير الحكومية، منشور فى: مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمـرأة، القـاهرة، يونيو ١٩٩٤.
(٣٩) فتحى نجيب، عدم الوعى بين النساء بالحقوق الممنوحة، منشور فـى : مـؤتمر المـرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو، ١٩٩٤.
(٤٠) فوزى عبد الرحمن على إسماعيل، الأبعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل الزراعى فـى مصر: محاولة منهجية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه، إشراف علياء شكرى، جامعة عين شمس، كلية البنات، قسم الاجتماع، ١٩٨٩.
(٤١) فوزية عبد الستار، المرأة فى التشريعات المصرية، منشور فى : مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو، ١٩٩٤.
(٤٢) فوزية فهيم حسن، المرأة إعلاميا، منشور فى: أعمال ندوة المـرأة والتنميـة القوميـة، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية: (يونسكو)، القاهرة، نوفمبر، ١٩٨٤.
(٤٣) ليلى الحمامصى، الأمية بين النساء فى جمهورية مصر العربية، منشور فـى : أعمـال مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمـرأة، القـاهرة، يونيو، ١٩٩٤.
(٤٤) ليلى عبد الوهاب، الإعلام والوعى بقضايا المرأة المصرية، منشور فى : أعمـال نـدوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلـوم الاجتماعيـة: (يونسكو)، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.
(٤٥) ليلى عبد الوهاب، المرأة والتنمية، منشور فى: أعمال ندوة المرأة والتنمية فـى مصـر: الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلـوم السياسـية، القاهرة، ديسمبر١٩٩٦.
(٤٦) محمد سعيد العشماوى، المرأة وقانون الجنسية، منشور فـى : أعمـال المـؤتمر الأول: الطريق من بكين، رابطة المرأة العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦.
(٤٧) محمد فرغلى فراج وآخرون، تغير الوضع الاجتماعى للمرأة فى مصـر المعاصـرة، دراسة تحليلية تاريخية لإحصاءات التعليم والعمل والنشاط الاجتماعى العام، المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يناير ١٩٧٤.
(٤٨) محمد كامل، مشاركة المرأة المصرية فى البحث العلمى، منشور فـى: مـؤتمر المـرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو، ١٩٩٤.
(٤٩) مديحة السفطى، القانون والواقع: العقبات الاجتماعية والثقافية أمـام مسـاهمة المـرأة، منشور فى: أعمال ندوة المرأة والتنمية فى مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٦.

(٥٠) مريم أحمد مصطفى، محمد مدحت مصطفى، المرأة الأكثر احتياجا للتنمية، منشور فى: أعمال مؤتمر مشاركة المرأة وتنمية المجتمعات المستحدثة بالأراضى الجديدة، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، منظمة العمل الدولية، الصندوق الاجتماعى للتنمية، أسـوان، فبرايـر ١٩٩٤.
(٥١) منى ذوالفقار، وضع المرأة فى ضوء الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييـز ضد المرأة فى: أحمد عبد ا ، الوعى القانونى للمرأة المصرية، منشور فى : أعمـال نـدوة الوعى القانونى للمرأة المصرية، دار الطباعة المتميزة، ١٩٩٥.
(٥٢) منى سعيد الحديدى، صورة المرأة فى السينما المصرية، منشور فى: أعمال ندوة المـرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، (يونسكو)، القاهرة، نوفمبر، ١٩٩٦.
(٥٣) منى سعيد الحديدى، أجهزة الإعلام وصورة المرأة، المؤتمر الأول: الطريق من بكـين، رابطة المرأة العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦.
(٥٤) منى مكرم عبيد، المرأة والمشاركة السياسية، منشور فى: أعمال ندوة المـرأة والتنميـة القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية: يونسكو، القـاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.
(٥٥) مؤمنة كامل، مشاركة المرأة فى قطاع الصحة، منشور فـى: أعمـال مـؤتمر المـرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو ١٩٩٤.
(٥٦) ملك زعلوك، معوقات المرأة فى مشروعات التنمية، منشورة فى: ندوة المرأة والتنميـة القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، يونسكو، القـاهرة، نوفمبر، ١٩٨٤.
(٥٧) ملك زعلوك، القيم الاجتماعية والثقافية وأثرها على دور المرأة فى عملية التنمية، منشور فى: اليقظة العربية.
(٥٨) ملك زعلوك، حق المرأة المتقاضية بين النص القانونى والممارسة، منشور فى: اليقظـة العربية، العدد الثانى، فبراير، ١٩٨٦.
(٥٩) ملك زعلوك، المرأة والتنمية، منشور فى: اليقظة العربية، العدد الثانى، فبراير، ١٩٨٦.
(٦٠) ملك زعلوك، مساهمة المرأة فى صناعتى الغذاء والنسيج، دراسة حالـة مصـنع قهـا للأغذية ومصنع إسكو للغزل والنسيج، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٩.
(٦١) ملك زعلوك، الإبداع عند المرأة والحرية، دراسة الإبداع اليومى عنـد المـرأة الفقيـرة الحضرية، منشور فى: أعمال ندوة الإبداع، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ١٩٩٠.
(٦٢) نازلى معوض، المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية، منشور فـى: مـؤتمر المـرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو ١٩٩٤.
(٦٣) نجوى عبد الحميد، فوزى عبد الرحمن، الآثار الإيجابية والسلبية لهجـرة الأزواج فـى الأسر الريفية، منشور فى: حسن الخولى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع العـائلى، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٩.

(٦٤) نهى صبحى حسن، الانتهاك الإجرامى لحقوق الطفلة فى مصـر، منشـور فـى: رواق عربى، مجلة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أبريل ١٩٩٦.
(٦٥) نوال التطاوى، مشاركة المرأة فى قطاع البنوك، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنة القومية للمرأة، القاهرة، يونيو ١٩٩٤.
(٦٦) نوال السعداوى، أضواء على التنشئة الاجتماعية للمرأة العربية والعمل العام، منشور فى: أعمال ندوة المرأة العربية والحياة العامة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائيـة، القـاهرة، ١٩٩٥.
(٦٧) هدى أحمد عبد المحسن، جرائم المرأة المصرية بين التحليل الصحافى والواقع الجنـائى، بحث اجتماعى تحليلى، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسـم الاجتمـاع، إشراف سامية الساعاتى، ١٩٩٤.
(٦٨) هدى بدران، المرأة المصرية والتنمية: العوامل النفسية والاجتماعية المؤثرة فى مركـز المرأة، منشور فى : ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيـق فى العلوم الاجتماعية، يونسكو، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.
(٦٩) هشام الشريف، المرأة المصرية فى مجلس إدارات الشركات: (قطـاع الأعمـال العـام والخاص) منشور فى: مؤتمر المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين، اللجنـة القوميـة للمرأة، القاهرة، يونيو، ١٩٩٤.
(٧٠) هناء الجوهرى، دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة العربيـة، منشـور فى: أعمال ندوة المرأة العربية والحياة العامة، مركز ابن خلدون للدراسـات الإنمائيـة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ص ص ٢٢٣-٣١٤.
(٧١) هناء الجوهرى، المشاركة السياسية والحياة العامة (ترجمة) منشور فى: عليـاء شـكرى وآخرون، المرأة والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعيـة، الإسـكندرية، ١٩٩٨، ص ص١٠٩-١٥٢.
(٧٢) وداد سليمان مرقس، التطور التاريخى لعمل المرأة غيـر المـأجورة وتحليلـه نظريـا ومنهجياً، منشور فى: علياء شكرى وآخرون، المرأة والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتمـاع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

(1) Al-Marsafy, Hana'a, The status of women in the Newly Reclaimed villages of Sinai, A thesis submitted to the Department of social science of the American University in Cairo in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts, 1995,
(2) Annandale, Ellen and Chark Judith, What is gender? Feminist theory and the sociology of human reproduction in: Sociology of health &

Illness Vol. 18 No. 1, 1996, pp. 17-44.

(3) Badran, Hoda, the road from Bigien: Egyptian Women's journey, 1997.

(4) Charvet John, Feminism, J.M. Dent&Sons Ltd. London, 1982.

(5) Carden, Maren Lockwood, the new feminist movement, Russell sage foundation, New York, 1974.

(6) Chhachhi, Amrita, Gender in Caribbean Development, ed. Pat Mohamed & Kalt. Shepherd, University of West indies, 1986.

(7) Delmar, Rosalind, What is feminism, ed. Juliet Mitchell, Blackwell Publ. 1986.

(8) El-Moghazy, Doha A., Women's roles in Rural Egypt: A case study of An Egyptian village: El-Khelala Dakahliya, A thesis submitted to the university of Manchester for the degree of Doctor Philosophy in the Faculty of Economic and Social Studies, 1987.

(9) Ferre, Myra Marx, Beyond separate spheres: Feminist and family research, in: Journal of marriage and the family No.52, November 1990, pp. 866-884.

(10) Halsaa, Beatrice, Scandinavian Political Studies. Norde Political Science Association, Vol. 11, No. 4, 1998.

(11) Harding, Sandra, Feminism and methodology: Social Science Issues, Indiana University press, 1987, pp. 1-14.

(12) Jagger, Alison M. & Paula S. Rathenberg, McGraw-Hill Inc., New York, 1993.

(13) Lynch, Patricia D. & Hoda Fahamy, Crafts Women in Kerdassa, Egypt, Cairo, Development information center, 1984.

(14) National center for social & Criminological research, status of women in relation to fertility and family planning in Egypt, Cairo, 1973.

(15) Mies, Maria, patriarchy and Accumulaiton on a World Scale. Women in the international Division of Labour; Zed Books, Ltd. London, 1986.

(16) Offen, Karen, Defining Feminism: A comparative approach, Institute

for research on women and gender, Stanford University, 1988.
(17) Thompson, Linda, Feminist methodology for family studies, in: Journal of marriage and the family, No. 54, February, 1992, pp. 3-18.
(18) Zaalouk, Malak, Violence in the family the case of wife Battering in Egypt.
(19) Zaalouk, Malak, the impact of male labour migration on the structure of the family and women left Behind in the city of Cairo.

الفصل الثانى

المرأة فى الدراسات الأنثروبولوجية[*]

مقدمة:

تقدم دراستنا الراهنة عرضا للاتجاهات الحديثة فى موضوع: المرأة فـى الدراسات الأنثروبولوجية. وهى محاولة لإلقاء الضوء علـى أهـم الاتجاهـات النظرية، والموضوعية، والمنهجية فى هذا المجال علـى المسـتويين العـالمى والمحلى. والجدير بالذكر، أن أولى الملاحظات تبين أن المـرأة تمثـل بـؤرة الاهتمام فى كم كبير من الدراسات الأنثروبولوجية الأجنبية، فى الوقت الذى يقل فيه عدد الدراسات الأنثروبولوجية المصرية، وأن بعض الموضوعات قد نالـت تغطية كافية من قبل الدراسات الأنثروبولوجية مثل موضوعات الأسرة والقرابة، بينما أغفلت موضوعات أخرى مما تطلب الأمر التوجه إلى دراسات فى علـوم الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، والقانون، وعلم النفس. ولكن ذلـك تـم فـى حـدود ضيقة، وجاء وفقا لمحكات أهمها الاقتراب المنهجى من الأنثروبولوجيا، أو حيوية موضوعاتها التى قد تثير الاهتمام بدراستها.

من هنا، كان على الباحثة البدء فى الإعـداد للدراسـة بـإجراء بحـث بالاستعانة بشبكة المعلومات Internet للدراسات الأجنبية، والعربية إلى جانـب الاستعانة بالبحث بالطرق التقليدية فى المكتبات. وقد أسفر هذا الجهد عـن كـم كبير من الدراسات التى بدأت عملية تجهيزهـا علـى بطاقـات، ومراجعتهـا، وتصنيفها تبعا لمجالات تتفق وأقسام الأنثروبولوجيا - الفيزيقيـة والبيولوجيـة، والاجتماعية، والثقافية-. ولما كان تخصص الباحثة يبتعد عن القسم الأول مـن هذه الأقسام فقد آثرت التنويه عنه بإشارات سريعة، والتركيـز علـى القسـمين الآخرين، وتصنيف الموضوعات داخلهما وفقـا لـبعض الـنظم الاجتماعيـة الأساسية، والثانوية، إلى جانب تناول أحد المجالات التطبيقية.

وهكذا، جاءت الدراسة فى ثلاثة أجـزاء يتضـمن الجـزء الأول أهـم الاتجاهات النظرية، بينما يعرض الثانى للاتجاهات المنهجية التى تم استخلاصها

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة سعاد عثمان أحمد، أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية البنات، جامعة عين شمس.

من الدراسات التى سوف يتم تقديم عرض لها فى الجزء الثالث من الدراسة، الذى يضم على التوالى موضوعات جسم المرأة، ثم المرأة فى المجال الثقافى، وفى مجال الأسرة والقرابة، وفى المجال السياسى، فالقانونى، ثم الاقتصادى وأخيراً المرأة فى مجال التنمية. وسوف يتم عرض الدراسات فى كل مجال وفقا لترتيبها الزمنى، مع تصنيفها إلى موضوعات فرعية قد تعكس تطورها نظريا، وموضوعيا، ومنهجيا.

أولا: الاتجاهات النظرية الحديثة فى موضوع المرأة فى الدراسات الأنثروبولوجية

يقدم هذا الجزء محاولة لإلقاء الضوء على أهم الاتجاهات النظرية التى انطلقت منها الدراسات الأنثروبولوجية للمرأة. وبنظرة مدققة لهذه الدراسات تبين أن بعضها قد انطلق من نظرة تكاملية تجمع بين قضايا من أطر نظرية مختلفة قد ينتمى بعضها للاتجاهات الحديثة، بينما ينتمى بعضها الآخر للاتجاهات الكلاسيكية بما يتناسب وطبيعة الظاهرة المدروسة، وواقع مجتمع الدراسة. كما اتجهت دراسات أخرى إلى الاستعانة بقضايا النظرية الماركسية التقليدية أو المحدثة، على حين سيطر الاتجاه النسوى بما يندرج تحته من اتجاهات حديثة كنموذج النوع Gender، وما بعد الحداثة Postmodernism وغيرهما على الغالبية العظمى من الدراسات الأنثروبولوجية - وبصفة خاصة فى الغرب. ومن هنا سوف يتناول هذا الجزء من البحث محورين اثنين يعرض الأول منهما لأهم الاتجاهات النظرية، حيث يقدم عرضاً سريعاً للاتجاه النظرى التكاملى، فالماركسى، ثم النسوى، بينما يخصص المحور الثانى للاتجاه النسوى نظراً لحداثته من جانب، ولسيطرته على غالبية الدراسات الحديثة من جانب آخر. كما نعرض رؤية شمولية لوجه الاتفاق فى الحركة النسوية، ثم عوامل الاختلاف والتباين والتى ترجع إلى تباين أسس التمييز النوعى وتباين التوجهات النظرية الحديثة أو ترجع إلى تداخل الحركة النسوية مع تخصصات وعلوم مختلفة، حيث نعرض فى القسم الأخير لعلاقة النسوية بالأنثروبولوجيا ممثلة فى الأنثروبولوجيا النسوية.

١ - أهم الاتجاهات النظرية: التكاملى، والماركسى، والنسوى :

كشفت الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة فى موضوع المرأة عن أن أبرز

الأطر النظرية المستخدمة فيها تتنوع بين ثلاثة اتجاهات هى الاتجاه التكـاملى، والماركسى، والنسوى.

(أ) الاتجاه النظرى التكاملى:

اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى الاستعانة بالاتجاه النظرى التكـاملى الذى يجمع بين أكثر من اتجاه نظرى بما يتناسب وطبيعة موضـوع الدراسـة مـن جانب، وطبيعة مجتمع الدراسة من جانب آخر. فلا شك أن هناك نظريات قد تكون أكثر ملاءمة لموضوعات محددة مثل ملاءمة النظرية البنائية الوظيفية لدراسة الأسرة على سبيل المثال، بينما قد توجه طبيعة المجتمع الباحـث إلـى نظرية ما أو إلى عدة أطر نظرية. فالباحث فى مجتمعات العالم الثالث مثلا عند دراسته لموضوع الأسرة قد يجد أن قضايا البنائية الوظيفية لا تكفى وحدها فـى تحليل وتفسير موضوعه فيجمع بينها وبين قضايا نظرية التبعية أو نظرية التغير الاجتماعى أو الثقافى...إلخ انطلاقا من قصور النظرية الواحدة التى وضعت فى الغرب فى تفسير الظاهرة التى يدرسها فى مجتمع محدد.

ومن هنا، فقد تنوعت النظريات التى يستعين بهـا البـاحثون فـى هـذا الإطـار بين النظريات الكلاسيكية كنظريـات التغيـر الاجتمـاعى والثقـافى، والنظريات البنائية الوظيفية، وثقافة الفقر، والماركسية وغيرها، وبين نظريـات أخرى حديثة -نسبيا- كنظرية التبعية، وتأثير الـنظم الرأسـمالية، ونظريـات الحرمان[1]، وبعض قضايا النسوية وعلاقات النوع وغيرها.

(ب) النظرية الماركسية:

احتلت النظرية الماركسية وضعاً متميزاً بين أبرز الأطر النظريـة التـى استعانت بها الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة فى موضوع المـرأة. والجـدير بالذكر أن علاقة الأنثروبولوجيا بالماركسية تعد علاقة حديثة نسبياً، بدأت بتحليل موضوعات اقتصادية فى ضوء قضايا التاريخ والقوة والأيديولوجيا فى مجتمعات محلية، ووحدات معيشة، واتسعت لتحلل من خلالها وتفسر موضوعات تـرتبط بالأسرة، والقرابة، وجسم المرأة وغيرها. وتهتم النظرية بتحليل وتفسـير تلـك

(١) استعانت بعض الدراسات الحديثة بنظريات الحرمان التى يدور مضمونها حـول حالـة الحرمان الناتجة عن عدم الإشباع عامة، وفى نظم المكافآت خاصة، وإحساس الإنسان بعـدم التميز أو الإعاقة فى علاقته بالآخرين من خلال مقارنة المنح والمنع فى أوضـاع الآخـرين وأوضاعه. وبالتالى رأى البعض فى مجال المرأة أن هناك جماعة تقف لتكسب، وأخرى تعتقد أنها تقف لتخسر (Sigel, 1996: 191)

الموضوعات فى ضوء قضايا ومفاهيم الماركسية التقليدية والمحدثة مثل قضـايا أنماط القهر، والعزلة فى ظل النظم الرأسمالية سواء العزلة عما ينتجه الإنسان، أو عن العالم المادى، أو على مستوى العلاقات الاجتماعية أو على مستوى الفرد كآلة مكونة من أجـزاء
(Meillassoux, 1981: 50-75; Martin, 1987: 17; Donham, 1993: 52).

ولا يفوتنا فى حديثنا عن الماركسية أن للنسوية جناحا ماركسيا أساسـيا، اهتم بقضايا الماركسية التقليدية من خلال مؤلف إنجاز الشـهير عـن "أصـول الأسرة، والملكية الخاصة والدولة" (١٨٨٤) (Leonardo, 1993 : 77)، كما اهتم بالماركسية المحدثة ومفهوم السـلطة الأبويـة، وربـط سـيطرة الرجـل بالرأسمالية، وافتراض أن تحرير المرأة سوف يتحقق تلقائيا عند قيام الاشتراكية. ومن ثم ركز هذا الجناح الماركسى اهتمامه على أوضاع المـرأة فـى الطبقـة العاملة التى تقع تحت قهر مزدوج؛ قهر السيطرة الجنسية للرجل، وقهر الوضع داخل البناء الطبقى.(Seymour , 1986:19).

(ج) الاتجاهات النسوية:

تعد الاتجاهات النسوية بما ينضوى تحـت مظلتهـا – كنمـوذج النـوع وغيره– فى مقدمة الأطر النظرية التى استعانت بها الدراسات الأنثروبولوجيـة فى موضوع المرأة (Seymour, 1986: 137). ولا تقف سيطرة هذا الاتجـاه عند الدراسات الأنثروبولوجية وحدها، ولكنها تشـمل أيضـا مختلـف العلـوم الاجتماعية. فقد ذكر كونستانس Constance فى دراسة له أن قضايا النسـوية والنوع مازالت على سطح الدراسات فى العلوم الاجتماعية والسـلوكية خـلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة، كما استحوذ موضوع المرأة على غالبيـة رسـائل الدكتوراه الحديثة فى الأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وذلك تبعاً لتقارير المؤسسـة العلمية القومية الأمريكية (Constance, 1996: 1919). وأشارت ديانا إيـلام Elam إلى أهمية الانطباع بارتباط النسوية أكاديميا بدراسات المرأة، وإن كانت الأخيرة ليست المجال المؤسسى الوحيد للنسوية. كما أن دراسات المرأة ليسـت كلها نسوية؛ بمعنى أن دراسات المرأة أكثر من نسوية مثلما النسوية أكثر مـن كونها دراسات للمرأة، ومع ذلك فالنسوية فى قلب دراسات المرأة منـذ البدايـة (Elam, 1994: 101).

وقد تأكدت المعانى السابقة -للباحثـة- مـن خـلال الاسـتعانة بشـبكة المعلومات لحصر الدراسات لإجراء هذا البحث، حيث وقعت الغالبية العظمـى

لهذه الدراسات تحت المظلة النسوية. لذلك سوف نكتفى هنا بإلقاء الضوء علـى أهمية هذا الاتجاه فى دراسات المرأة، بينما نفرد الجزء التالى لتنـاول بعـض ملامحه.

٢ - أهم ملامح الاتجاه النسوى:

إن تاريخ الاهتمام بعدم المساواة النوعية تاريخ طويل بدأ منذ القرن الثامن عشر واستمر للوقت الحالى، حيث تطور من مجرد محاولات لتغييـر الصـيغ القانونية إلى جهود ممتدة فى كل مجالات الحياة. فهو رحلة نضال مرت بمراحل متعددة، وبنقاط تحول هامة علـى المسـتويات العالميـة والقوميـة والمحليـة (Badran, 1997: 1-2).

وقد قسمت معظم الدراسات الحركة النسوية إلى ثلاث مدارس فكرية هى الليبرالية، والاشتراكية، والراديكالية (Thomas, 1995: 1). وهـى مـدارس تضمنت العديد من الرؤى النظرية التى تنوعت وتباينت ووصـلت إلـى حـد التناقض فى أحيان كثيرة. والجدير بالذكر أننا لسنا فى مجال مناقشـة قضـايا، ومفاهيم، وفروض هذه المدارس الفكرية، فلهذا الموضـوع أبحاثـه ودراسـاته المتخصصة، وإنما سوف نكتفى فى هذا المجال بنظرة شمولية للاتجاه - تـأثراً بطبيعة العلم الذى ننتمى إليه - لنرى أوجه الاتفاق، وأهم عوامل الاختلاف. فقد اتفق النسويون على أن هناك تمييزاً نوعياً، وحاولوا تـدعيم الفكـرة بـإجراء دراسات فى مختلف أنماط المجتمعات، والمستويات الطبقية، والعرقيـة...إلـخ. بينما اختلف أصحاب هذا الاتجاه فى تحديد طبيعة هذا التميز فرآه البعض تبعية، ورآه آخرون ظلما واضطهاداً...إلخ، كما اختلفت ردود الأفعال تجاه هذا التمييز بين مجرد المطالبة بالحقوق إلى التمركز حول الذات. ومن هنا، ودون الـدخول فى تفاصيل هذه التباينات نقدم فى الفقرات التالية محاولة لتحديد أهم عوامل هذا التباين التى ترجع إلى أسس التمييز النوعى من جانب، وإلى التطـور النظـرى والأخذ بالتوجهات النظرية الحديثة من جانب آخر، أو ترجع إلى تضافر الجهود النسوية مع تخصصات وعلوم مختلفة من جانب ثالث. وهو ما سوف نعـرض له فى الأجزاء التالية.

(أ) أسس تفسير التمييز النوعى:

تتنوع أسس تفسير التمييز النوعى التى تستند جذورها إلى مختلف الـنظم الاجتماعية، كما أن لكل منها مؤيدين ومعارضين بمعنى أن لكل تفسير تفسـير

آخر مضاد. وفيما يلى عرض سريع لهذه الأسس مصنفة تبعا للنظم الاجتماعية.

- ففى ضوء نظام الأسرة فسر البعض التمييز النوعى بإرجاعه إلى **نظام الزواج** والأسرة وارتباطه **بالسلطة الأبوية** التى أفرزت سيطرة الرجـل التـى تتراوح ما بين مجرد التمييز وممارسة السلطة إلى العنف الفيزيقى والتعصـب الفعلى (Rosaldo, 1993 : 81)

- ومن النظام الاقتصادى فسر البعض التمييز النـوعى **وفقـا لطبيعـة الأنشطة الاقتصادية**. وقد جمع بعض أصحاب هـذا التفسـير شـواهدهم مـن مجتمعات القنص والجمع، حيث يقل التمييز النـوعى فـى المجـالات العامـة والخاصة. ورأى فريق آخر أن **الإسهام الإنتاجي** للمرأة يؤثر على مكانتها التى تقل كلما قل هذا الإسهام. بينما رأى فريق ثالث أن **لتقسيم العمل النوعى** فعاليته فى وضع المرأة ومكانتها، وبالتالى تبعيتهـا، كمـا أرجـع بعـض النسـويين الماركسيين هذا الوضع إلى **النظام الرأسمالى.**

- وحول النظام السياسى تنوعت التفسيرات المستمدة مـن هـذا النظـام لتشمل قيام **نظام الدولة** الذى أصبح معه الرجل هو الأساس فى حيازة الثـروة، والإنتاج. بينما فسرها البعض **بالحروب** وأبنية **القوى الاستعمارية** ذات التوجـه المتحيز للرجل. وفسرها آخرون بضعف **المشاركة السياسـية** للمـرأة والتـى ارتبطت بعوامل كثيرة من أهمها قوة المرأة الاقتصادية واستقلالها.

- ومن النظام الدينى استمد البعض تفسيراته للتمييز النوعى من مناقشات فى أطر دينية ميزت الرجل، وجعلته ينفرد - على سبيل المثال - بأداء أنشـطة طقوسية لا تشارك فيها المرأة.

- وبالإضافة إلى ما سـبق اسـتمد الـبعض تفسـيراته مـن المجـال البيوسوسيولوجى مثل نظرية العدوان الأعلى للرجل القائمة علـى أسـس ذات طبيعة بيولوجية تمكن الرجل من ممارسة العنف ضد المرأة بكل أشكاله. بينمـا وجه البعض الآخر اهتمامه تجاه المرأة واضطلاعها بالحمل والـولادة وتنشـئة الأطفال، وهى أدوار تقصـر وجودهـا علـى المجـال المنزلـى والطبيعـى (Seymour, 1986: 137-140).

(ب) الأخذ بالتوجهات النظرية الحديثة:

على جانب آخر، قد يرجع التباين والتناقض داخل الاتجاه النسوى إلـى الأخذ بالتوجهات النظرية الحديثة. فمثلما سعت النسوية إلـى تـدعيم قضـاياها بدراسة مختلـف أنمـاط المجتمعـات، والجماعـات العرقيـة، والمسـتويات

الطبقية...إلخ مثلما حاولت الاستفادة من تلك التوجهات الحديثة لتحقيـق نفـس الهدف. وقد كان فى مقدمة التوجهات الحديثة التى أصبح لهـا فروعـاً داخـل النسوية نموذج النوع، وما بعد الحداثة، وما بعد البنائية وغيرها. وفيمـا يلـى محاولة لإلقاء الضوء على كل من هذه التوجهات.

(١) نموذج النوع Gender:

حل مصطلح النوع منذ الثمانينيات محل مصطلح الجـنس Sex - الـذى يقوم على أسس بيولوجية - ليشير إلى التنميط الاجتماعى والثقافى والسيكولوجى للاختلافات بين الذكور والإناث. وقد ارتبط هذا المصطلح فى بداية اسـتخدامه باللغة وتصنيف الأسماء، ثم انتقل إلى تصنيف النوع تبعا لبناء دلالات الألفـاظ. وقد أوضح لاكوف Lakoff أن مصطلحات اللغة قد تؤثر على الأبنية الفكريـة والاتجاهات نحو النوع كاستخدام مصطلح رجل Man للإشارة إلـى الإنسـان عامة، بينما امرأة Woman للإشارة إلى الإناث فقط. ومن هنا اهـتم الـبعض بدراسة دلالات مصطلحات الأنوثة والذكورة، وعلاقة الاستخدام اللغوى بالوضع الاجتماعى (Seymour, 1986: 130).

وقد دعم البعض - مثل سيجل Sigel - مـا سـبق مـن آراء. فـالتغير اللغـوى من استخدام لفظ جنس إلى نوع قد يعبر عن تغير أفكارنا حـول أدوار وعلاقات الذكر والأنثى، فهو يعبر عن علاقة المرأة بالرجل وفقا لأسس ثقافيـة واجتماعية. وهو أيضا مصطلح ثنائى أو مزدوج يضع الذكر مقابـل الأنثـى، والذكورة مقابل الأنوثة. (Sigel, 1996: 6-17) وبالتالى لاقى نمـوذج النـوع قبولا واضحا واحتل أهمية فى تغيير الأيديولوجيا الفكرية للنسوية.

(٢) اتجاهات ما بعد الحداثة Postmodernism:

يشير أصل مصطلح ما بعد الحداثة إلى إبداعات خاصة فى هندسة العمارة من خلال خلط عناصر طرازية من أزمنة مختلفة، وتحويل ما هو طينـى إلـى خطوط حديثة. وقد اتسع المعنى ليشمل أى إنتاج ثقافى يعاد تقديمه مـن جديـد (Leonardo, 1993: 76). وتعد ما بعد الحداثة بمعناها الواسع مظلة فضفاضة تضم تحتها اختلافات سوسيو اقتصادية وثقافية، ونظرية، ودرجات من التشـعب واللاتجانس. وقد ينظر إليها كزمن تـاريخى جديـد، أو كنمـوذج جديـد، أو كازدواجيات مثل الرجل/المرأة، البرجوازية/ البروليتاريا...إلخ. وهى بمعناهـا الأضيق ترتبط بما بعد البنائية Poststructuralism. وقد يعتبرهمـا الـبعض متبادلين، بينما يرى البعض أن ما بعد البنائية هى الجناح الفلسفى لما بعد الحداثة

(Cool, 1993: 185-188)، فهى حركة نبعت إلى حد كبير من النقد الأدبـى الذى يعلى اللغة عامة والفن النصى Textual art خاصة على كـل الظـواهر الاجتماعية. وهى تعيد تقديم الحقيقة باسـتخدام أدوات تحليـل النقـد الأدبـى، وتطبيقها على الإنتاج غير الأدبى (Leonardo, 1993:76).

وقد رأت ديانا كول أنه فى كل من مابعد الحداثة، وما بعد البنائيـة تفقـد النظرية أرض الحقيقة الاجتماعية. ومن هنا وجه إليهما الكثير من النقد فـرأت نانسى فرازر Fraser وليندا نيكولوسون Nicholson أهمية أن يكـون لهمـا مضمون تاريخى، وأن تضعا فى اعتبارهمـا الخصوصـية الثقافيـة للأزمنـة والمجتمعات المختلفة (Cool, 1993: 187). وعلى الرغم مـن أوجـه النقـد الموجهة إلى ما بعد الحداثة، فقد اتجه فريق من الأنثروبولـوجيين – الرجـال خاصة – فى فترة الثمانينيات إلى إعادة تقديم بعض الدراسـات الإثنوجرافيـة، وبرزت منهم أسماء مثل مـاركوس Marcus، وجـيمس كليفـورد Clifford وغيرهما من الذين قاموا بتحليل طرق الحياة والعوالم الثقافية للبشر الآخـرين، بمعنى تحليل نصوص إثنوجرافية مرتبطة بحياة سكان العالم الثالث كجزء مـن عملية الاستعمار، والاستعمار الحديث. وهم أثناء ذلـك لـم يتجـاهلوا تمامـا النصوص الخاصة بحياة المرأة على اتساع العالم وإن اتهموا بتفسيرها من وجهة نظر رجولية لا تعكس واقع المرأة، وإنما تحاشوا تحليل العنصر أو الطبقة التى ينتمون إليها(Loonardo, 1993 : 76). ومن هنا كان الرأى بأن كتاباتهم تتخذ صبغة سياسية إلى حد كبير.

وأثارت أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة ثائرة الكثيـرين ومـنهم النسـويين الذيـن رأوا فيها لعبة ذكورية تثير الغضب، والقلق، والمقاومة. حتـى أصـبح هـذا الموضوع محل جدل وحـوار فـى اللقـاء السـنوى للأنثروبولـوجيين الأمريكيين عام ١٩٩١. لدرجة أن النسويين رغم اختلاف اتجاهـاتهم تقاربـت آراؤهم وبدأوا فى نقد التحيز الذكورى فى إعادة تقـديم الآخـر إلـى جانـب تجاهـل النظرية النسوية عامة، والأنثروبولوجيا النسوية وتحليل علاقات النوع خاصة (Babock, 1993: 59)، والانصراف عن الاهتمام بالاقتصاد السياسى. وبالتالى رأت بعض النسويات أن ما بعد البنائية وما بعد الحداثة هى اتجاهـات مضادة للعلم وللنظرية، وهى تخلط بين الحقيقة والزيف، وبين العلم والأسطورة، كما تنكر وجود المكانة الاجتماعية، والحقيقة الإنسانية، ولا يوجد فـى منطقهـا المفتت مكان لأى تقييم معيارى أو التزام سياسى.

وعلى الرغم مما سبق رأت بعض النسـويات أن هـذه الاتجاهـات قـد أيقظتهن على أهمية النصوص الإثنوجرافية وإمكانية الاستفادة منها فى تـدعيم قضاياهم الخاصة بالمرأة (Leonardo, 1993: 76). وبدأت بعض النسـويات فى طرح تساؤلات حول إمكانية وجود إثنوجرافيا نسوية ترسم الخطـوط بـين الأنثروبولوجيا النسوية، وما بعد الحداثة. وعلى الرغم مما يراه بعض النسويين من الفروق الواضحة بين الالتزام النسوى بقضايا محددة وبمشـروع ليبرالـى نسوى، وبين الفوضى والتوتر فيما بعد الحداثة، وبغض النظر عن العلاقة غيـر السعيدة بين النسوية وما بعد الحداثة فى الأنثروبولوجيا كمـا ذكـرت ديبـورا جوردون Gordon فإن بعض النسويات بدأت فى الاستجابة للاهتمام بالكتابـات الإثنوجرافية، وبدأت أعمالهن وكتاباتهن فى الظهور كطريقة للمقاومـة إيمانـا منهن بأن مشاركة الهوية النسوية قد تحمى ضد اسـتغلال المـرأة (Gordon, 1993: 109).

ومن هنا، فإنه إذا كانت النسوية كما ذكرت ديانا كول قد تحركت خـلال موجتين الأولى ما بين نهايات القرن الثامن عشر وحتى عشرينات القرن الحالى، والثانية من الستينيات حتى الثمانينيات حيث ضمت ثـلاث مـدارس فكريـة - الليبرالية، والماركسية، والراديكالية - والتحول من الاهتمام بالتشابه الإنسـانى إلى الاختلاف، فإن النسوية تعد حاليا فى موجتها الثالثة ممثلة فيما بعد الحداثـة والتحول من البحث فى الاختلاف إلى الاختلافات تبعا للعنصر، والطبقة (Cool, 1993: 184)، وإظهار الحقيقة من خلال إعادة بناء أو إعادة تقديم هوية المرأة فى أوضاع طبقية، وعرقية، ومجتمعات وثقافات مختلفة، ووضع نهاية للتاريخ، وتفكيك العالم الذكورى، والتجريب الدائم لإعادة صياغة وتعريـف كـل شـئ: التاريخ، واللغة، والرموز، بل الطبيعة البشرية ذاتها (عبـدالوهاب المسـيرى، ١٩٩٧: ٥٩)، وذلك من خلال تحليل – فى السياق – للطريقة التى تعمل بهـا، وتحل محل بعضها البعض أى تركيبات أو تناقضات أو ثنائيات بدلا من قبولهـا كحقيقة أو دليل ذاتى، أو إعتبارها من طبيعة الأشياء، وهو ما يعـرف بالتفكيك Deconstruction التى أصبحت تسير فى خط متواز مع النسوية وإن كانـت تبدو أكثر فلسفية وأدبية بينما تبدو النسوية كمشروع سياسـى (Elam, 1994: 1.20).

(ج) تداخل النسوية مع تخصصات مختلفة:

إضافة إلى ما سبق، قد يرجع التباين والاختلاف فى الاتجاه النسوى مـن جانب ثالث إلى التداخل مع علوم وتخصصات مختلفة، فقد تختلف النسوية فـى

علم الاجتماع عنها فى علم النفس، أو علم الاقتصاد أو السياسـة، ولعـل هـذا يدعونا إلى محاولة التعرف على بعض ملامح هذا التداخل مع الأنثروبولوجيـا. فقد بدأت العلاقة كاتجاه أكاديمى فى أوائل السبعينيات عندما نظمت محاضـرات عن النسوية لخريجى قسم الأنثروبولوجيا من جامعة سـتانفورد وغيرهـا مـن الجامعات الأمريكية، فأثيرت تساؤلات حول دور الأنثروبولوجيـا فـى قضـايا المرأة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بأدوارها ومكانتها، وقوتها. وقد دعم هـذا الاهتمام رؤية البعض لإسهامات التراث الأنثروبولوجى فى مجال المرأة بأنهـا ضئيلة فى مادتها وأطرها النظرية، وبالتالى لا تعكس فهما حقيقيا للثقافـة مـن وجهة نظر المرأة (Rosland & lampher, 1974: 1). وفى محاولة لتصحيح هذا الوضع من جانب، وتدعيمها لتوجهات النسوية من خلال إجـراء دراسـات واقعية على مستوى العالم تثبت صحة قضـاياهم مـن جانـب آخـر بـرزت الأنثروبولوجيا النسوية إلى الساحة العلمية لتحتل موقعاً وسـطاً بـين الاثنـين، وازدهرت الأنثروبولوجيا النسوية لدرجة أنه يصعب وجود قسم للأنثروبولوجيا فى الجامعات الغربية حاليا لا يتضمن هذا الفرع من التخصـص (Bergman, 1995: 234). ويمكن تلخيص أهم ملامح الأنثروبولوجيا النسوية كما حـددتها والتر Walter فى كونها **ميدانا** للدراسة يثير تساؤلات حول اختلافات النـوع فى مجالات القوة، والمعرفة، ومدى صدق بعض المقولات الشـائعة كارتبـاط المرأة بالطبيعة، والرجل بالثقافة وغيرها. كما أنها **مـدخل** للدراسة يهتم بكيفيـة تكيف الناس، ومقاومتهم، وتغييرهم للبنـاءات المضـطهدة. (Walter, 1995: 275).

وهكذا، قد يسفر هذا التداخل بين الأنثروبولوجيا والنسوية عن فهم أكثـر عمقا لعلاقات النوع، مما قد ينجم عنه تصحيحا لأفكار شائعة، وتدعيما لقضـايا محددة، وتغييرا لأوضاع تحتاج إلى تغيير.

ثانيا: الاتجاهات المنهجية الحديثة فى موضوع المرأة فى الدراسات الأنثروبولوجية

للأنثروبولوجيا دور تاريخى فى فهم واقع المجتمعات، والثقافة، وخبـرات الأفراد، والعلاقات بوضعها ضمن السياق الثقافى الاجتمـاعى العـام. وإيمانـا بأهمية المنهج الأنثروبولوجى فى فهم الواقع البشرى، فقد بدأت علوم أخرى فى الاستعانة به أو ببعض تقنياته مثل علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة وغيرها، كما جمع بعض المتخصصين فى هذه العلوم بينه وبين مناهج علومهم

فى إطار المدخل متعـدد التخصصـات Interdisciplinary Approach، أو إجراء دراسات بينية يجريها باحثون من تخصصات مختلفة.

وفى محاولة لإلقاء الضوء على الاتجاهات المنهجية الحديثة فى دراسـات المرأة فى الأنثروبولوجيا، والتى تم استخلاصها من الدراسات التى تم الرجـوع إليها يتضح احتفاظ الأنثروبولوجيا بالعديد من طرق وأدوات البحـث التقليديـة كالملاحظة، والمشاركة، والمقابلات المتعمقة، والإخباريين وغيرها فهـى كلهـا أساسية فى الأبحاث الحديثة. وتوجد جنبا إلى جنب مع بعض التقنيات الحديثـة المسايرة للتطور النظرى والموضوعى للأنثروبولوجيا من جانب، وتطور العلوم وتكنولوجيا المعلومات من جانب آخر. وعلى الرغم من أننا لسـنا فـى مجـال الحديث عن الطرق الأنثروبولوجية التقليدية، إلا أننا سوف نقدم فـى الفقـرات التالية إشارات سريعة حول أهم الاتجاهات التقليدية، والحديثة، مع مزيـد مـن الاهتمام بالأنثروبولوجيا المرئية نظرا لحـداثتها، ولاسـتخدامها فـى تـدعيم موضوعات دراستنا الراهنة.

١ - بعض الاتجاهات المنهجية التقليدية:

نالت بعض الطرق التقليدية اهتمام الدراسات الحديثة، وفى مقدمـة هـذه الطرق التحليل **التاريخى** والتأكد على فهم الظـاهرة المدروسـة فـى سـياقها التاريخى، وبصفة خاصة من قبل بعض أصحاب الاتجـاه النسـوى (انظـر : Lampher, 1989, Zavella, 1987 وغيرهم). كما حرصت بعض الدراسات على إجراء دراسات **تتبعية** خلال فترتين زمنيتين مختلفتين (انظر: Muzzen, 1995). ودراسات مقارنة سواء بين ثقافتين مختلفتين - كدراسة ليلى أبو لغـد Abu Loughd (١٩٩٥) - أو بين النمطين المثالى والواقعى (انظر : عليـاء شكرى (١٩٨٨)، وعايدة فؤاد (١٩٩١) أو بين مستويات طبقية، أو جماعـات عرقية، أو تبعا للنوع وهو ما حرصت عليه غالبية الدراسات، أو بـين نتـائج أدوات بحث مختلفة كمقارنة نتائج الاستبيان بنتائج المقابلات المتعمقة ودراسـة الحالة (انظر فوزى عبد الرحمن، ١٩٨٩). كما أكدت بعض الدراسات الحديثـة على أهمية التعرف على **خبرات الإخباريين**، وتفاصيل **حياتهم اليومية**، ورؤاهم (انظر : إيرلى Early (١٩٩٥)، وعلياء شـكرى (١٩٨٨)، وسـعاد عثمـان (١٩٨٥)، واينهورن Inhorn (١٩٩٤)، وسـيجل Sigel (١٩٩٦) وغيـرهم. أمـا الاستعانة بالطرق الإحصائية فعلى الرغم مما يوجه إليها من نقـد حـول

عيوبها من حيث مستوى صدقها، ودقتها فهى مازالت تمثل طريقة هامة يستعين بها البحث الأنثروبولوجى سواء كأداة لجمع وتحليل البيانات، أو لتأكيد ما يوجه إليها من نقد من خلال مقارنة نتائجها بما تسفر عنه الدراسة الحقلية.

٢- بعض الاتجاهات المنهجية الحديثة:

اهتمت الدراسات الحديثة للمرأة فى الأنثروبولوجيا بالجمع بين أكثر من طريقة أو منهج للدراسة، وذلك فى إطار التوجه نحو مزيد من الدقة، والحبكة المنهجية التى أفرزت موضوعات أكثر تطورا وتحديداً. فقد تجمع الدراسة بين بعض الطرق التقيليدية فى شكل جديد كالجمع بين المنهج الكمى والكيفى، أو الجمع بين طرق تقليدية وأخرى حديثة مثل استخدام الطرق التقليدية مع طريقة استخدام الوقت، أو طريقة التقييم السريع .R.A.P. بينما اتجهت دراسات أخرى إلى تركيز اهتمامها فى طرق حديثة كطرق إعادة تقديم النصوص الإثنوجرافية فيما بعد الحداثة، أو صناعة الأفلام فى الأنثروبولوجيا المرئية.

فقد اهتمت بعض الدراسات بالجمع بين البيانات ذات الطبيعة الكمية، والكيفية وهو اتجاه منهجى له جذوره التقليدية، حيث كان الأنثروبولوجى فى الماضى يسعى لإجراء دراسته حول كيفية إجراء الطقوس والممارسات فى المجتمعات البدائية، ومع ذلك كان يجرى مسوحا للتعرف على بيانات كمية عن مجتمع بحثه كأعداد قطعان الماشية وغيرها. وعلى الرغم من ذلك كان الانطباع العام أن الدراسة الأنثروبولوجية كيفية فى مقابل الدراسات الكمية فى علم الاجتماع. ومنذ نحو العقدين من الزمان برز اهتمام واضح بالجمع بين ما هو كمى، وما هو كيفى فى الأنثروبولوجيا من خلال الاستعانة بالمسوح والإحصاءات الرسمية إلى جانب الطرق الكيفية المعروفة. كما ظهرت بعض الطرق الحديثة التى تسعى إلى تكميم ما هو كيفى كطريقتى استخدام الوقت Time use، وحساب القيمة النقدية للنشاط. فالأولى هى طريقة استخدمها الاقتصاديون ثم السوسيولوجيون والأنثروبولوجيون تلافيا لعيوب الدراسات المسحية. فهى تعطى تقديرا كافيا للوقت المنفق فى العمل الأسرى غير المأجور كرعاية الأطفال، والأعمال المنزلية، والترفيه...إلخ من خلال الاستعانة بجداول للنشاط يتضح فيها الوقت المنفق فى كل نشاط. وبالتالى فهى طريقة تلقى الضوء على الإسهامات الحقيقية للمرأة وأدوارها فى الأسرة والمجتمع (علياء شكرى، ١٩٨٨: ١٦٢). أما الطريقة الثانية فهى تعتمد على حساب القيمة النقدية لأنشطة المرأة من خلال حساب التكلفة البديلة لكل نشاط،

والعائد الاقتصادى منه (انظر: أمانى حامد، ١٩٩٥).

وتمشيا مع إيقاع الحياة السريع، استخدم البعض الطرق الأنثروبولوجية التقليدية مثل الملاحظة والمشاركة...إلخ مع إضافة تقنيات جديدة، إلى جانب اختزال الوقت، والتخلى عن فكرة أهمية معايشة الظاهرة لسنوات طويلة. ومن هذه الطرق طريقة التقييم السريع .R.A.P الذى يعتمد على الدقة المنهجية فى تحديد المفاهيم، والتدوين، والاستعانة بباحثين أكفاء مدربين مع استخدام الطرق التقليدية - كالمقابلات، الملاحظة بالمشاركة...إلخ. إلى جانب طريقة الجماعة المركزية Focus Group (Sigel, 1996). وقد استخدمت هذه الطريقة بوجه خاص فى تقييم بعض المشروعات الطبية، كما وجهت دعوة لاستخدامها فى ميادين أنثروبولوجية أخرى. (انظر: سعاد عثمان، ١٩٩١).

هذا، بينما اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى إعادة تقديم الدراسات الإثنوجرافية من خلال قراءة نقدية للنصوص. وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت لهذه الطريقة، حيث رأى البعض أن الباحث فى هذه الحالة يقدم نفسه، أو يقدم الآخر كما يراه هو، فضلاً عن اتهام هذه الطريقة بالتعصب، والاندماج، والانفصال وغيرها، فقد استعانت بعض الدراسات بهذه الطريقة (انظر: Gordon, 1993, Walter, 1995 وغيرها)، وبالتالى قدمت دراسات تخلى أصحابها عن الأفكار الشائعة فى الثقافة، وانطلقوا من معايير جديدة مختلفة (انظر: Pletz, 1995; Al Marsafy).

وإذا انتقلنا إلى الأنثروبولوجيا المرئية Visual Anthropology، فإن الفيلم الأنثروبولجى ينقل الحقيقة من خلال عدسات مختلفة، وهو من وجهة نظر البعض يدعم الدراسات الأكاديمية، بينما يراه آخرون نوعا مستقلا من الأنثروبولوجيا يختلف عن النص المكتوب. (Hing, 1996: 95). ومن هنا فقد بذلت الجهود فى صناعة الفيلم الأنثروبولوجى من جانب، وفى إجراء دراسات نظرية حوله من جانب آخر حتى أصبحت الأنثروبولوجيا المرئية ميدانا لدراسات عديدة وأبحاث حاول الباحثون من خلالها تحديد ملامح النظرية المرئية Visual theory التى تعبر عن وجهات نظر أصحابها، وعن واقع الحياة، كما تعبر عن التطور العلمى فى مجال الأنثروبولوجيا. فقد اهتم البعض بالفيلم الإثنوجرافى وطريقة تناوله للموضوع، وانتقال الكاميرا من الخارج إلى الداخل، وإعادة تقديم الكتابات الإثنوجرافية من خلال الفيلم، واهتم آخرون بالحوار بين الأهداف العلمية والجمالية، وبين النظرة للفيلم كمقدمة ثقافية وبين النظر إلى ما

وراء الفيلم، كما أولى البعض اهتماما لأفلام الذاكرة التى تنقل ما بالذاكرة إلـى الشاشة، وأولى آخرون اهتماما للرؤية السيريالية والنقد الثقافى كاتجاه ضرورى لكسر حدة أو سيطرة العين الوثائقية، حيث قد يبدأ الفيلم فى هذه الحالة من الواقع وينتهى كعرض فنى كأن يوضح الجسم كآلة أو كسلعة...إلخ. وقد صب بعـض الباحثين اهتمامهم على دراسة الوسائط الحديثة التـى شـبهها بـرجن Burgin بمرآة الحقيقة التى نرى فيها ما بعد الحداثة، كأن نرى الجسم متناثرا فى الهواء، ونخلط الفاعل مع المفعول، والـذات مـع الآخـر (Tylor, 1996, 101-103). بينما وجه فريق من البـاحثين اهتمـامهم إلـى عقـد مقارنـات بـين الأنثروبولوجيا المرئية، والمدونة من حيث الموضـوعات، ومعـايير الالتـزام بأخلاقيات التوثيق، والاقتراب من الحقيقة. فعلى سبيل المثال عبـر سـتيفارت Stevart عن العلاقة بين نشاطه كأنثروبولوجى أكاديمى، وكصانع أفلام وثائقية، وعلى الرغم من اختلاف الوسائل والوسائط فكلاهما يهدف إلى معرفـة معنـى الحياة الاجتماعية المعقدة باستخدام شرائط الفيديو، والكمبيـوتر، والتليفزيـون، والإلكترونيات الحديثة (Stevart, 1994: 72).

ولعل ما سبق يعكس أن التطور التكنولوجى كان له أكبر الأثر فى تطور تقنيات جمع المادة فى الأنثروبولوجيا بدءا من استخدام التليفـون فـى إجـراء المقابلات، ومرورا باستخدام أجهـزة التسـجيل الصـوتى والمرئـى السـاكنة والمتحركة سواء لتوثيق البيانات، أو كأداة لجمعهـا (انظـر:أمـانى حامـد، ١٩٩٥)، ووصولا إلى استخدام أجهزة الكمبيوتر فى حفظ المـادة، وتصـنيفها، وجدولتها...إلخ. والاستعانة بشبكات المعلومات Internet للحصول على أحدث المراجع والدراسات فى مختلف الموضوعات.

ثالثا : مجالات الدراسة الأنثروبولوجية للمرأة

تعددت مجالات الدراسات الأنثروبولوجية التى كـان موضـوع المـرأة محوراً لها أو يقع فى مجال اهتمامها. وسوف نعرض فى هذا الجـزء محاولـة لتصنيف هذه الدراسات وفقاً لأقسام الأنثروبولوجيا ومجالاتها، غير مدعين أننـا سوف نتناول كافة المجالات، وإنما نقدم فقط نماذج لأبرزها وأكثرهـا أهميـة. ونبدأها بالدراسات المهتمة بجسم المرأة كامتداد للاهتمام الفيزيقى والبيولـوجى للأنثروبولوجيا- ثم دراسات المرأة فى المجال الثقافى، فمجال الأسرة والقرابة، ثم المجال السياسى، والقانونى، والاقتصادى، وأخيراً فى مجال التنميـة كأحـد المجالات التطبيقية.

(١) جسم المرأة كموضوع للدراسة الأنثروبولوجية:

لعل الأنثروبولوجيا هى أول العلوم الاجتماعية التـى اهتمـت بالإنسـان ودراسته فيزيقيا وبيولوجيا، واجتماعيا وثقافيا. فقـد قـارن الأنثروبولوجيـون الفيزيقيون التقليديون بين جسم الإنسان فى أماكن وعصور مختلفة، كما قـارنوا بين الأنثى والذكر، وبين الإنسان والكائنات الحيـة الأخـرى وفـى مقـدمتها الرئيسيات. وكاستمرارية لهذا الاهتمام اتجهت الدراسات الحديثة فى هذا القسـم من أقسام العلم إلى تطوير أطرها النظرية، والمنهجية، كما طورت موضوعاتها بشكل لافت للنظر. إلا أنه، ونظرا لطبيعة تخصـص الباحثـة -أنثروبولوجيـا اجتماعية وثقافية- ونظرا لحاجة الأنثروبولوجيا الفيزيقيـة والبيولوجيـة إلـى تخصص دقيق هو أقرب للعلوم الطبيعية، فسوف ينصب اهتمام هذا الجزء على الجانب الاجتماعى الثقافى. ومع ذلك تجدر الإشارة السريعة فى الفقرات التاليـة إلى بعض ملامح التطور فى القسم الفيزيقى والبيولوجى من العلم، وذلك نظـرا لأهميته من جانب، ولعلاقته الوثيقة بالقسم الاجتماعى الثقافى من جانب آخـر. فكلاهما يغذى الآخر فى علاقة تاريخية تم تأكيدها من خلال دراسات عديدة، فقد أقامت مرجريت ميد Mead -على سبيل المثال- دراستها لأنماط الثقافة فـى بعض مجتمعات غينيا الجديدة، والتى أكدت من خلالها على علاقة أدوار الأفراد بعامل النوع من ناحية، وبأمزجة وطباع هؤلاء الأفراد من ناحية أخرى. فتبعـا للأدوار تتحدد الأمزجة والطباع فى إطار البناء الثقافى. وقد كـان مـن نتـائج الدراسة التى قد تفسر القوة الجسمانية للمرأة فى بعض المجتمعات – والتى قـد تدعم القسم الثانى من الأنثروبولوجيا – أن المرأة قد تكتسب قوتهـا وطابعهـا الرجولى من خلال قيامها بأعمال وأدوار تنسب أساسا إلى دائرة نشاط الرجـل كالسيطرة على وسائل الإنتاج، والعمل بالزراعـة كالرجـل، والانخـراط فـى عمليـة صنع القرار، والاهتمام بالسياسة (سيد الأسود، ١٩٩٥: ١٥٣،١٥٤).

ومن خلال نظرة سريعة على بعض الدراسات الأنثروبولوجية الفيزيقيـة والبيولوجية نجدها تنطلق نظريا فى محاولات لاختبار، ورفض، وتأكيد قضـايا نظرية عديدة بعضها كلاسيكى والآخر حديث.

ومنهجياً، شهدت الأنثروبولوجيا الفيزيقية والبيولوجية تطـورا ملموسـا، فبدلاً من الاعتماد على علم القياس البشرى (الأنثروبومترى) تحول الاهتمام منذ ثلاثينيات القرن تقريبا إلى طرق القياس العضوى (البايومترى) لدراسة معدلات النمو، ونسبة الأملاح فى الجسم...إلخ. وإجراء مقارنات فى ضوء علم وظائف

الأعضاء، وتحليل ديناميات علم الوراثـة السـكانية (السـيد الأسـود، ١٩٩٥: ٥٧،٥٨). وقد استمر تطوير طرق القياس المورفولوجيـة، والبيولوجيـة مـع الاستعانة بتطورات الطرق الإحصائية، وعلم قياس الجمـاجم Graniometry، والعلوم الطبيعية، والسجلات التاريخية، والحفريات...إلخ.

ومع التطور النظرى والمنهجى تم تطوير موضوعات لدراسـات حـاول بعضها -في مجال المرأة- التخلص مـن النظـرة للمـرأة كمخلـوق سـلبى. وحاولـت أخرى التعرف على بعـض الحقـائق التاريخيـة وإعـادة تقـديمها بتفسيرات جديدة، أو التعرف على الفروق النوعية، ومصادر الجينات البشـرية للإنسان المعاصر، أو نقد نظريات خاصة بتطور الإنسان الحديث وغيرها مـن موضوعات. فقد درست روزى Rossi استراتيجيات إعادة الإنتاج، ومعنـى الأبوية فى محاولة للتخلص من النظرة للمرأة كمخلوق سلبى، وذلك من خـلال الاستعانة بدراسات عن القردة، والإنسان الأول والرئيسيات والنظرية الدراوينية (Rossi, 1995)، بينما اتجه بيتر كيرث Kurth إلى إعادة تقديم الحقيقة حـول مقتل نيقولا الثانى وأسرته فى روسيا، واستخدام أحدث الوسائل العلمية لدراسـة بقايا هياكلهم العظمية، ومقارنة ما تكشف عنه النتائج بما جاءت بـه السـجلات التاريخية. ذلك كله إلى جانب محاولة التعرف على كارثة أصغر بنات الأسـرة التى يعتقد الناس نجاتها من كارثة الموت التى ألمـت ببـاقى أفـراد أسـرتها (Kurth, 1994).

كما قدمت آن جيبونز Gibbons تقريرها الذى استمدت أفكاره من اللقاء السنوى السادس والستين للأنثروبولوجيين الفيزيقيين الأمريكيين والذى عقد فـى سان لويس، حيث قدم الباحثون نتائج دراستهم عن الحفريات والجينات الوراثية، والفروق النوعية. كما أجروا حوارات طويلة عن الإنسـان الأول، والحـديث، وعن نظرية هامر Hammer الحديثة فى هذا المجال، وعن مصادر الجينـات البشرية الحديثة التى رأى البعض أنها تنحدر من أصول آسـيوية أكثـر منهـا أفريقية (Gibbons, Ann, 1997).

وقدم إيريك ترينكوز Trinkaus نقدا لفـروض ليبرمـان Lieberman حول تطور الإنسان الحديث وإمكانية تكامل الطرق المورفولوجيـة، ودراسـة الوظائف، وقياسات النمو، والتاريخ العرقى مع الاسـتعانة بالحفريـات. فهـى فروض رأى ترينكوز أنه من الصعب التحقق من صدقها لما قد يوجه إليها مـن نقد منهجى حول محدودية حالات الدراسة التى تؤثر فى الوصول إلـى نمـاذج

نهائية توضح بدقة تطور الأصول المختلطة (Trinkaus, 1995).

وإذا انتقلنا إلى القسم الثانى من الأنثروبولوجيا لوجدنا اهتمامـا ملموسـا أيضا بجسم الإنسان عامة وجسم المرأة خاصة من منظور اجتمـاعى ثقـافى. وباستعراض بعض الدراسات فى هذا المجال نجدها قد انطلقت نظريا - خاصة فى الغرب - من تحليلات اقتصادية، وباستخدام قضايا ومفاهيم الاتجاه النسوى، والنظرية الماركسية كالتمييز النوعى، والإنتاج وإعادة الإنتاج، واختلال إعـادة الإنتاج، والاستغلال، والاضطهاد، وغيرها. وموضوعيا، تنوعت الموضـوعات التى اتخذت من جسم المرأة محوراً لها، ومع ذلك يمكن تصنيفها موضـوعيا - من واقع الدراسات - إلى دراسات اهتمت بجسم المرأة كسلعة، وأخرى اتجهت إلى موضوعات خاصة بالإنجاب والعقم، بينما دارت دراسات حـول أمـراض محددة تصيب المرأة. وهى كلها موضوعات لاقت اهتماماً من جانب دول العالم المتقدم – خاصة بالنسبة للموضوع الأول – وبعض دول العالم الثالث بالنسـبة لباقى الموضوعات. ومنهجياً، فقد استعانت الدراسات التى سوف نعرض لها فى الفقرات التالية بالمنهج الأنثروبولوجى بتقنياته المختلفة.

أ- جسم المرأة كسلعة:

نظرت بعض الدراسات إلى جسم المرأة كسلعة، وكأجزاء تباع وتشترى، وإلى ظواهره الفيزيقية كأشكال من الإنتاج وإعادة الإنتاج. وهى دراسات أجراها باحثون من الغرب، وتكاد تخلو منها المكتبة العربية ربما لارتباط هذا الموضوع بمجالات الفكر والتصور، وإدراك صورة الذات بينما ننشغل نحن بقضايا أخرى نراها أكثر أهمية. أو ربما لسيادة النظرة المادية فى الغـرب، وتشـييئ غيـر الماديات فى ظل النظم الرأسمالية، بينما لازالت تحكمنـا نحـن قـيم ومعـايير مختلفة. ومن هذه الدراسات دراسة جيتا Gita التى تناولت فيها جسـم المـرأة كسلعة يمكن أن تباع أو تشترى، ويتم استخدامها فى السـينما، وفـى الدعايـة التليفزيونية لتسويق السلع الاستهلاكية والكمالية بدءا من مساحيق التجميل إلـى الملابس، والسيارات، والغسالات...إلخ. وهى كلها شواهد تدعم تشييئ أو تسليع المرأة كما تدعم النظرة إليها كمخلوق جنسى (Gita, 1984).

وفى إطار النظرة للجسم كآلة مكونة من أجزاء منفصلة أو منعزلة يمكـن أن تباع أو تشترى، وإلى الظواهر الفيزيقية المرتبطة بجسم المرأة فـى ضـوء قضايا الإنتاج وإعادة الإنتاج قدمت إيملى مارتن Martin تحليلا ثقافياً لإعـادة الإنتاج والعزلة التى يعانى منها الإنسان فى الحياة المعاصرة، فى ظـل النظـام

الرأسمالى، وهى أفكار مستوحاة من النظرية الماركسية أرادت الباحثة أن تـرى أبعادها من وجهة نظر المرأة فى أوضاع سوسـيو اقتصـادية مختلفـة، وفـى موضوعات ترتبط بتصورات الحياة عامة، وبعض الأفكار العلمية عـن جسـم المرأة خاصة. فاهتمت بعلاج الإنسان كآلة مكونة من أجزاء يمكن أن تنقل وتباع سواء من إنسان ميت أو حى، وبالتالى يمكن تتبع رؤى من نقل إليـه العضـو البشرى، ومن أخذ منه - إن كان حيا - وهى كلها عمليات تعد نماذج لإعـادة إنتاج الجسم البشرى، الذى أصبحت أعضاؤه سلعا تطلب، وتباع، وتشترى. كما قدمت الدراسة تحليلا ماركسيا لبعض الظواهر الفيزيقية والبيولوجية لجسم المرأة هى الدورة الشهرية، وعملية الوضع، وانقطاع الطمث فرأت رحم المرأة كالآلة، والطبيب كرئيس العمل، بينما الطفل هو الإنتاج، والدورة الشـهرية، وانقطـاع الطمث هما أشكال من الفشل فى الإنتاج وإعادة الإنتاج (Martin, 1987).

وقد دعمت سوزان تيريل Terrill هذا الموضوع من خلال فيلمها عـن التكيف مع أسطورة الدورة الشهرية، وما يحيط بها من محرمات، وخرافات عند المرأة من أعمار وخلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة (Terrill, 1993). ودارت أحداث فيلم آخر حول خبرات المرأة فى سن انقطاع الطمث، والنظر لأعـراض تلك المرحلة ليس باعتبارها مرض، وإنما بداية لمرحلة جديدة قد تـزداد فيهـا قدرات المرأة نضجا كقدرتها على اتخاذ القرار، والإنتاج علـى سـبيل المثـال (KCTS/T.V., 1994).

ب- جسم المرأة: الإنجاب والعقم:

اتجهت بعض الدراسات إلى الاهتمـام بموضـوعى الإنجـاب والعقـم وتحليلهما تحليلا ماديا اقتصاديا من خلال مفاهيم الإنتـاج وإعـادة الإنتـاج - للموضوع أبعاد ثقافية (انظر المجال الثقافى). حيث النظرة إلى الإنجاب كشـكل من أشكال إعادة الإنتاج البشرى فى مقابل النظرة إلى العقم باعتباره شكلا مـن أشكال اختلال أو اعتلال إعادة الإنتاج. ففى دراسة للفروق فى إعـادة الإنتـاج البشرى بين المرأة البدوية فى أولاد على بالصحراء الغربية المصرية، والمـرأة فى نيويورك قدمت ليلى أبو لغد Abu Loughod مقارنتها بـين الممارسـات المتبعة لعلاج تأخر الحمل المليئة بالمعتقدات والممارسات الخاصـة "بالكبسـة" و"المشاهرة" فى المجتمع المصرى، وبين سبل العلاج فـى أمريكـا فـى ظـل إنجازات الرأسمالية حيث الاعتماد على أحدث الطـرق العلميـة والتكنولوجيـة الطبية فى عملية الإخصاب خارج الرحم، ومشاهدة الأم لكافـة مراحلهـا منـذ

بدايتها وحتى نهايتها على شاشة التليفزيون Ultra Sound، فهى كمـا ذكـرت إعادة إنتاج تكنولوجى. وقد أولت الدراسة عنايتها أيضا بمصادر المعلومات لكلا نمطى الثقافة، والتى تعكس فروقا شاسعة بينهما. كما أكدت الباحثـة أن عملهـا الحقلى قد أدى إلى تأثرها بمعلومات الآخر التى أضيفت إلى معلومـات الـذات حتى أنها أصبحت تفكر وهى فى فترة الحمل فى ارتداء أسورة من الفضة عقب قيامها من عملية الوضع حيث ذكروا لها فى أولاد على " أنها كويسة " وتحمـى الأم حديثة الولادة (Abu Loughod, 1995).

وتدعيما لبعض ما جاء فـى هـذه الدراسـة، أنتجـت جـين ويلمسـلى Walmsley فيلما عن الإخصاب بالأنابيب كإعادة إنتاج. وقد قدم الفيلم معالجة لعلاقة الأم صاحبة البويضة، والأم التى حملت ووضعت وهى فى سن الخمسين، ويثير الفيلم بعض التساؤلات عن مدى مساهمة ذلك فى رفاهية المجتمع (بـدون تاريخ ,Walmsley).

وفى مقابل الانطلاق من مفهوم إعادة الإنتاج البشـرى، اتجهـت بعـض الدراسات إلى الاهتمام بموضوع العقم عند المرأة كشكل من أشكال اعـتلال أو اختلال إعادة الإنتاج الذى لم يحظ باهتمام الباحثين مثله مثـل مفهـوم إعـادة الإنتاج. وقد أجرت إنهورن Inhorn دراسات تمهيدية حـول الموضـوع فـى الكاميرون، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصـر. فاهتمـت بالأبعـاد الثقافية وخبرات العقم عند المرأة، والحمل خارج الرحم، والإجهاض فـأبرزت معاناة المرأة من إعادة إنتاج نكسات تتعلق باللوم الذى يلقى على عاتقها فى كل مرة تفشل فيها فى إعادة الإنتاج حيث الشعور بالإحبـاط، والنبـذ الاجتمـاعى (Inhoen, 1994). بينما شبهت فيلدمان Feldman فى دراستها للمـرأة فـى الكاميرون حالات عقم المرأة، والأرحام الفارغة بالمطابخ المنهوبة فى محاولـة للتعرف على الفهم المحلى للعقم والإنجاب أو اختلال إعـادة الإنتـاج، وإعـادة الإنتاج وما يصاحبهما من شعور بالقلق فى السـياق النسـوى الريفـى الفقيـر (Feldman, 1994).

ج - جسم المرأة: الإصابة بالمرض:

على الرغم من أهمية دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية لصحة المرأة، أو إصابتها بالأمراض، إلا أننا نلمس قصورا واضحا فى هذا المجال على المستوى المحلى، باستثناء الاهتمام بالصحة الإنجابية - لأهداف تنموية - وكأن صـحة المرأة تتلخص فقط فى صحتها الإنجابية. هذا على الرغم من حيويـة الدراسـة

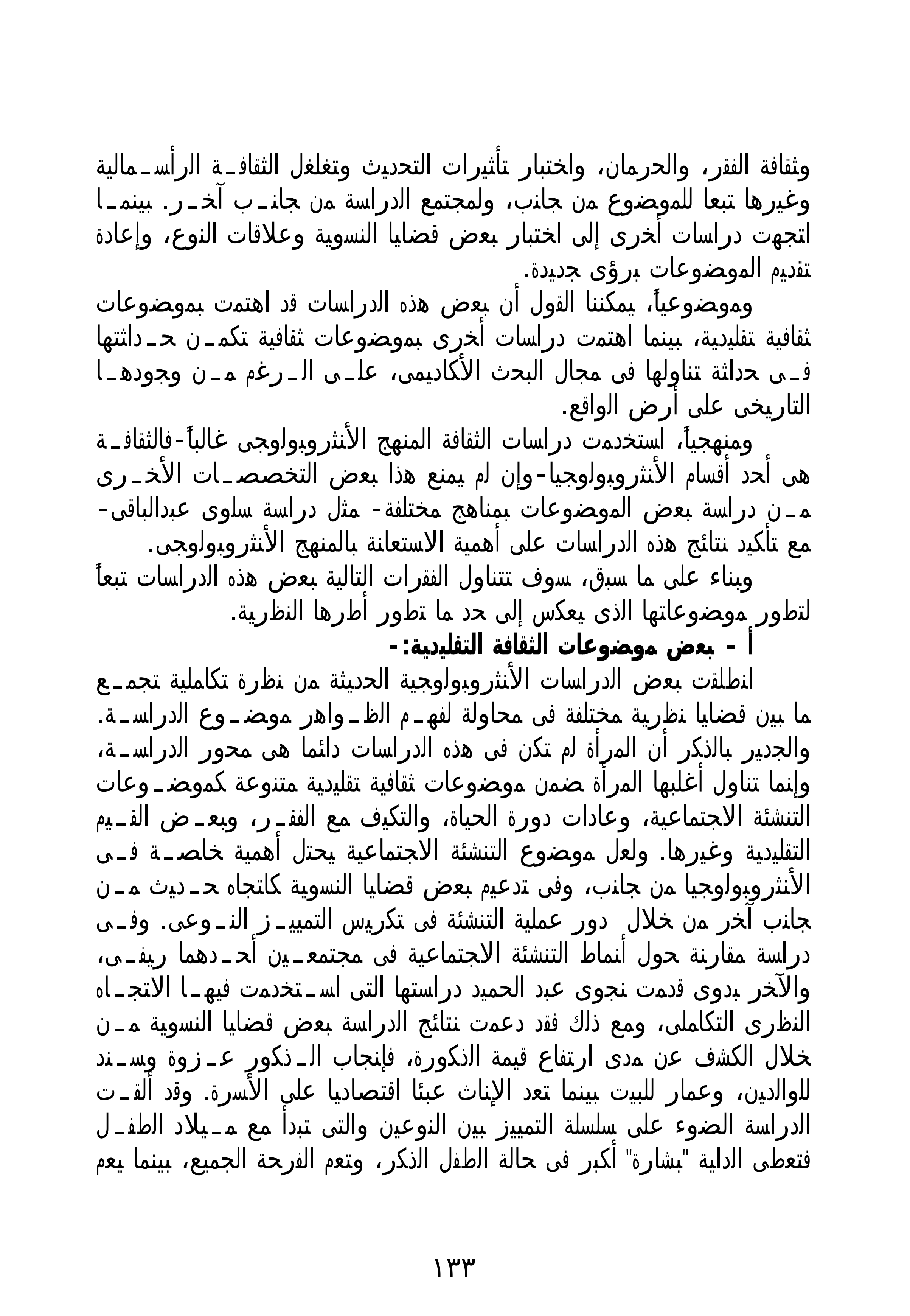
الأنثروبولوجية لهذا الموضوع على المستوى الأكاديمى والتطبيقى على حد سواء، فلا نتصور تنمية لصحة المرأة دون فهم دقيق وعميق للأبعاد الاجتماعية والثقافية للموضوع. (انظر الجزء الخاص بالتنمية).

وفى مقابل هذين الاتجاهين أولت دراسات أنثروبولوجية عديدة فى الغرب اهتماماً بالأمراض التى تصيب المرأة منها على سبيل المثال دراسة كاترين هانكنز Hankins عن مرض الإيدز، والتى تؤكد من خلالها أنه على الرغم مما تشير إليه الإحصاءات من أن أكثر من ثلث الحالات المصابة بالإيدز فى العالم هن نساء، إلا أن هذه الفئة لا تحظى بنفس قدر الرعاية الطبية التى يحظى بها الرجل، حتى أن أجندة الأبحاث فى التسعينيات فى الولايات المتحدة الأمريكية تركز على موضوع المرأة والإيدز، وانتقال المرض إلى المرأة، ومن الأم إلى الجنين (Hankins, 1990). وقد دعمت الأنثروبولوجيا المرئية موضوع إصابة المرأة بأمراض محددة حيث دار أحد الأفلام حول مرض الإيدز، ومعاناة المرأة، وطرق علاجها، ونظرة المجتمع والعاملين بالحقل الطبى للمرض باعتباره مرضا ذكوريا فقط، وبالتالى تنخفض مستويات الخدمات الطبية المقدمة للمرأة المصابة (Hummingbird, 1992). بينما اتخذ فيلم آخر مرض السرطان موضوعا له حيث عرض لتجربة سيدة مصابة بسرطان الثدى ومعاناتها، وعلاقاتها بأسرتها، وأصدقائها، وبالنسق الطبى وسبل مواجهتها للموت (Connie and Norman Bortnick, 1996).

٢ - دراسات المرأة فى المجال الثقافى:-

غنى عن التنوية أن الثقافة هى القاسم المشترك فى كل الدراسات الأنثروبولوجية. ومع ذلك فسوف نلقى الضوء فى الجزء التالى على دراسات اهتمت بالمرأة، واتخذت من الثقافة محورا أساسيا لها. لذا، تنوعت موضوعاتها بتنوع الثقافات، والثقافات الفرعية لدرجة قد تصل إلى حد التناقض. ومع التنوع الشديد للموضوعات، فإنه يصعب حصرها وتقديم كافة تنويعاتها، وإنما نكتفى ببعض نماذج منها فقط.

ونظريا، تفاوتت الأطر النظرية للدراسات التى سوف نعرض لها ما بين الاتجاه التكاملى الذى جمع بين قضايا نظرية متنوعة لتفسير ثقافات تقليدية - غالباً- قد يصعب فهمها فى ضوء إطار نظرى محدد، وبالتالى انطلقت هذه الدراسات من النظرة البنائية الوظيفية، ومن قضايا التغير، والتفاعلية الرمزية،



وثقافة الفقر، والحرمان، واختبار تأثيرات التحديث وتغلغل الثقافـة الرأسـمالية وغيرها تبعا للموضوع من جانب، ولمجتمع الدراسة من جانـب آخـر. بينمـا اتجهت دراسات أخرى إلى اختبار بعض قضايا النسوية وعلاقات النوع، وإعادة تقديم الموضوعات برؤى جديدة.

وموضوعياً، يمكننا القول أن بعض هذه الدراسات قد اهتمت بموضوعات ثقافية تقليدية، بينما اهتمت دراسات أخرى بموضوعات ثقافية تكمـن حـداثتها فـى حداثة تناولها فى مجال البحث الأكاديمى، علـى الـرغم مـن وجودهـا التاريخى على أرض الواقع.

ومنهجياً، استخدمت دراسات الثقافة المنهج الأنثروبولوجى غالباً-فالثقافـة هى أحد أقسام الأنثروبولوجيا-وإن لم يمنع هذا بعض التخصصـات الأخـرى مـن دراسة بعض الموضوعات بمناهج مختلفة- مثل دراسة سلوى عبدالباقى- مع تأكيد نتائج هذه الدراسات على أهمية الاستعانة بالمنهج الأنثروبولوجى.

وبناء على ما سبق، سوف تتناول الفقرات التالية بعض هذه الدراسات تبعاً لتطور موضوعاتها الذى يعكس إلى حد ما تطور أطرها النظرية.

أ - بعض موضوعات الثقافة التقليدية:-

انطلقت بعض الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة من نظرة تكاملية تجمـع ما بين قضايا نظرية مختلفة فى محاولة لفهـم الظـواهر موضـوع الدراسـة. والجدير بالذكر أن المرأة لم تكن فى هذه الدراسات دائما هى محور الدراسـة، وإنما تناول أغلبها المرأة ضمن موضوعات ثقافية تقليدية متنوعة كموضـوعات التنشئة الاجتماعية، وعادات دورة الحياة، والتكيف مع الفقـر، وبعـض القـيم التقليدية وغيرها. ولعل موضوع التنشئة الاجتماعية يحتل أهمية خاصـة فـى الأنثروبولوجيا من جانب، وفى تدعيم بعض قضايا النسوية كاتجاه حـديث مـن جانب آخر من خلال دور عملية التنشئة فى تكريس التمييـز النـوعى. وفـى دراسة مقارنة حول أنماط التنشئة الاجتماعية فى مجتمعـين أحـدهما ريفـى، والآخر بدوى قدمت نجوى عبد الحميد دراستها التى اسـتخدمت فيهـا الاتجـاه النظرى التكاملى، ومع ذلك فقد دعمت نتائج الدراسة بعض قضايا النسوية مـن خلال الكشف عن مدى ارتفاع قيمة الذكورة، فإنجاب الـذكور عـزوة وسـند للوالدين، وعمار للبيت بينما تعد الإناث عبئا اقتصاديا على الأسرة. وقد ألقـت الدراسة الضوء على سلسلة التمييز بين النوعين والتى تبدأ مع مـيلاد الطفـل فتعطى الداية "بشارة" أكبر فى حالة الطفل الذكر، وتعم الفرحة الجميع، بينما يعم

الحزن والحسرة على التعب فى الحمل وفى عملية الوضع إذا كان المولود أنثى. كما تعاير الزوجة المنجبة للإناث، وقد تعاقب بزواج الزوج بأخرى تلد له الذكر. كما يتضح التمييز فى احتفالية السبوع، وفى مدة الإرضاع، وفـى كـم ونـوع الطعام المقدم للأم، وفى الرعاية الصحية لها وللمولود، وفى الكساء حيث تتبعت الدراسة هذه الموضوعات بين مجتمعى الدراسة تبعاً للفروق الطبقية (نجوى عبد الحميد، ١٩٨٦).

وحول نفس الموضوع وبمزيد من التركيز على المـرأة أجـرت سـهير حسين دراستها عن المرأة والتنشئة الاجتماعية فى أحد المجتمعات البدوية وهى منطقة الحمام. وكان محور الدراسة هو تأثير التحديث والتغير بكل ما يشـملانه من مشروعات اقتصادية، وسياحية، وخدمات مختلفـة علـى المـرأة البدويـة ومكانتها ونظرتها للجنس، وارتباط هذه النظرة بالقيم الاجتماعيـة فـى ضـوء التركيب الفسيولوجى للذكر والأنثى. والنضج الفيزيقى لكل منهما. وقد كشـفت الدراسة عن أبعاد هامة للموضوع، وعن تفاصيل كان يصعب التعـرف عليهـا دون استخدام تقنيات المنهج الأنثروبولوجى، ومنها بعض مظاهر العنـف ضـد المرأة ممثلا فى عملية الختان، وفض غشاء البكارة إلـى جانـب موضـوعات أخرى (سهير حسين، ١٩٩٠).

وعن عادات دورة الحياة، أجرت منى الفرنوانى دراستها التى انطلقت من قضايا نظرية مختلفة كنظرية التغير، والنظرية التفاعلية الرمزيـة، والوظيفيـة وغيرها. وقد أكدت نتائج الدراسة ارتفاع قيمة الذكورة فى المجتمـع المصـرى نظرا لكونها رمزا لاستمرار الأسرة، وحفظ الميراث، ورعاية الوالدين ماديا عند الكبر...إلخ. ومن ثم يحاط الأبناء الذكور بممارسات عديدة بهدف درء الحسـد عنهم. وقد عبرت النتائج عن العديد من أوجه التمييـز النـوعى علـى طـول عـادات دورة الحياة بداية من فكرة العقم التى تنسب غالبا للمـرأة، ومـرورا بالولادة حيث البشارة أكبر فى حالة الطفل الذكر، واخـتلاف مـدة الإرضـاع، ومظاهر الاحتفال، وتقديم طعام الولائم للذكور أولا وغيرها. وفى مقابـل هـذا أكدت الدراسة قدرة المرأة على اتخاذ بعض القرارات فى مجال الأسرة، وفـى مقدمتها ما يتعلق بإجراءات زواج الأبناء من حيث الاختيار، والاتفاق، وإمـلاء الشروط والطلبات لتصبح زيارة الرجال لأهل العروس فى مرحلة تاليـة هـى فقـط لإعطاء الاتفاق شكله الرسمى (منى الفرنوانى، ١٩٨٩).

وقد قدمت الأنثروبولوجيا المرئية مجموعة أفلام عـن بعـض الثقافـات

التقليدية، وعن دور المرأة فيها صوّر واحد منها طقوس تحـول المـرأة مـن العذرية إلى الأمومة فى قرية بدلتا النيجر. ويتلخص مضمون الفيلم فى طـلاء جسم الفتاة بألوان وتصميمات جميلة، وظهورها فى احتفال عام ليتفحصها العامة خاصة السيدات كبار السن، ثم يلاحقها الشباب ويمر الطقس بعـدة ممارسـات كطقوس للعبور إلى الأمومة (Gleason, 1992).

وحول التكيف مع الفقر، وانطلاقا من أهمية تفسير التغيـر الاجتمـاعى وآثاره الاجتماعية فى ضوء الواقع الثقافى، وتـدعيما للاسـتفادة مـن قضـايا نظريات ثقافة الفقر، والحرمان وإشباع الحاجات الأساسية وغيرها فى فهم واقع الظاهرة المدروسة قدمت علياء شكرى وآخرون دراسة عن فقراء المدينة كـان من نتائجها الكشف عن دور المرأة الفعال فى الإنفاق، وفى تعليم الأبناء، وفـى قرار الهجرة للخارج فى الريف والحضر. ومن ثم ألقت الدراسة الضوء علـى إسهامات المرأة فى النشاط الاقتصادى فى المنزل أو خارجه، وقـدرتها علـى اتخاذ القرار وعلى التحكم فى الدخل، والقوة، وغيرها من موضوعات (عليـاء شكرى، ١٩٩٥).

وفى مجال القيم التقليدية قدمت آمال عبد الحميد دراستها عن قيمة العفـة والشرف كأحد المكونات الأساسية للنسق القيمى - والتى تمس المرأة، والأسرة، والقرابة، والمجتمع المحلى - فى ظل التحولات التى تطرأ على المجتمع، وأثر تغلغل الثقافة الرأسمالية. وقد أكدت الدراسة على أهمية القيم فى تحديـد قواعـد السلوك وضبطه، وقدرتها على تحقيق تماسك المجتمع. كمـا اهتمـت بتحديـد الأبعاد الدينية والثقافية والقانونية كأطر مثالية تصاغ فى الواقع فى سياق التنشئة الاجتماعية، وتواجه تهديدات قد تدفع إلى التمسك بالقيم، أو الخروج عن بعـض مقتضياتها أو الانحراف التام عنها (آمال عبد الحميد، ١٩٩٧).

ولم تقف الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة عند دراسة موضوعات ثقافية تقليدية – كما اتضح من هذا العرض – وإنما اتجهت دراسـات أخـرى إلـى محاولات لإعادة تقديم ما هو تقليدى فى ثوب جديد. ومن الأمثلة التى تدعم هذا الاتجاه دراسة روزمارى Rosemary عن عمل المرأة وصور الإنتاج وإعـادة الإنتاج فى ثقافة المايا من خلال صناعة السيراميك التى كانت تنتجهـا المـرأة منزلياً وتعد مصدراً لدخلها، كما تدعم وضعها فى الاقتصاد السياسى. وقد قدمت الدراسة تحليلا لخيال المرأة المبدعة، وما يعكسه إنتاجها عن صـورة المـرأة، وأهم مجالات عملها من خلال أشكال التماثيل التى صورت المرأة فى مرحلـة

الحمل، ثم وهى تصطحب أطفالها وتحمل بعضهم، ثم وهى تطحـن الـذرة، أو تقوم بالأعمال المنزلية، فى الوقت الذى صورت الرجل متكئاً، أو ينظـر إلـى نفسه فى المرآة...إلخ (Rosemary, 1993).

ب- بعض الموضوعات الثقافية حديثة التناول فى البحث الأكاديمى:

تعكس الدراسات الحديثة التى سوف نعرض لها فى الفقرات التالية بعض ملامح التطور النظرى فقد انطلق بعضها من نظرة بنائية، وتكاملية تجمع بـين قضايا التغير، والتبعية وغيرهما، وانطلق بعضها الآخر مـن بعـض قضـايا النسوية وعلاقات النوع. وموضوعيا، سوف تتناول الفقـرات التاليـة بعـض الدراسات التى تكمن حداثة موضوعاتها فى حداثة تناولها فـى مجـال البحـث الأكاديمى - رغم وجودها التاريخى على أرض الواقع -، وهى على التـوالى موضوعات العنف ضد المرأة، وصورة المرأة، والجنسية المثلية.

حول موضوع **العنف ضد المرأة،** كشفت الدراسات عن تدرج مسـتويات هذا العنف وتنوعها ما بين الضرب، والتشويه، والقتل، وهى موضـوعات تـم تناولها برؤى نظرية مختلفة. فمن رؤية بنائية، وفى إطار ثقافة الفقـر تناولـت أونى ويكان Wikan فى دراستها لفقراء القاهرة معاناة المرأة مـن الضـرب المبرح من قبل الزوج مما قد ينجم عنه عاهات مسـتديمة كتكسـير الأسـنان وغيرها (Wikan, 1980: 44). كما أشارت سعاد عثمان فى دراستها للجيـرة فى مجتمع محلى حضرى، وفى ضوء نظرية التبعية إلى تكرار ضرب الأزواج لزوجاتهم بعنف، وذلك فى معرض تناولها لواجبات الجيرة فى الدفاع عن المرأة فى مواقف العنف التى تمارس ضدها (سعاد عثمان، ١٩٨٥).

وعن المستوى الثانى للعنف ضد المرأة والذى يصل إلـى حـد التشـويه البدنى، حظى موضوع ختان الإناث ببعض الاهتمام فتناوله الـبعض انطلاقـاً مـن قضايا النسوية والنوع كدراسة كواك Kwaak عن الختان فى الصـومال وتأثيره على علاقات النوع، والصحة، والتنمية الصحية (Kwaak, 1992). كما تناولته سعاد عثمان من خلال اختبار بعض قضايا الاتجاه النسـوى والـوظيفى وغيرها فى محاولة لرصد بعـض الأبعـاد الاجتماعيـة والثقافيـة للظـاهرة، وتشخيصها. فقد ألقت الضوء على الممارسة، واتخاذ القرار بشأنها، ومزاياهـا وعيوبها من وجهات نظر مختلفة، ووظيفتها فى الضبط الجنسى للمـرأة. كمـا قدمت الدراسة محاولة للتعرف على النظرة المستقبلية للظاهرة (سعاد عثمـان، ١٩٩٧).

وقد دعمت الأنثروبولوجيا المرئية الدراسات عن ختان الإنـاث، فقـدمت ماير Mire فيلما عن الظاهرة فى الصومال، وخوف الأمهات من عـدم زواج بناتهن إذا لم يختن. وقد عرض الفيلم لبعض الأبعاد النفسية، والسوسيواقتصادية والطبية للممارسة (Mire, 1994). كما قدمت هالبرن Halpern فيلما عن نفس الظاهرة فى ثقافات مختلفة مع إبراز الجهود المبذولة للتخلى عـن الممارسـة، ورؤى النساء للظاهرة، وإقبالهن على ممارستها إرضاء لتوقعات الـذكور فـى زوجة عفيفة (Hapern, 1995).

وحول المستوى الأخير للعنف - من خلال الدراسات- والذى قد يصـل إلى حد القتل، وفى ضوء قضايا علاقات النوع، عالج هاجـان Hagan أنمـاط الجرائم وعلاقتها بالنوع، والضبط الاجتمـاعى، والنظـام الأبـوى (Hagan, 1990)، كما أجرى باور Bower دراسة عن معدلات القتـل السـحرى فـى غينيـا الجديدة، حيث كشفت الدراسة عن أن معدلات هذه الجريمة تعادل أربعين مرة معدلات القتل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٨٠، وأن غالبيـة الجرائم يقترفها رجال، ولا تستطيع نظريات العنف الحاليـة وحـدها أن تقـدم تفسيرا كاملا للظاهرة التى تعد فى جانب كبير منها محاولات يقوم بها الـذكور لضبط سلوك الإناث فى سن الزواج (Bower, 1988).

وإذا انتقلنا إلى الموضوع الثانى عن **صورة المـرأة** كموضـوع ثقـافى، فهـو من الموضوعات التى جذبت انتباه أصحاب الاتجاه النسوى بوجه خـاص انطلاقا من الأفكار حول دونية وضع المرأة، والنظر إليها كجسد فقـط...إلـخ. ومن هنا تناولت دراسات عديدة صورة المرأة، ومظهرها الفيزيقى، وتأثير هـذه الصورة على حياتها وعملها وإنجازاتها. ومن أمثلة هذه الدراسات مـا قدمتـه لوكوود Lockwood عن تقييم المرأة من خلال صـورتها، وتحديـد مكانتهـا بالاعتماد على مظهرها أكثر من الاعتماد على قـدرتها الشخصـية. فـالمرأة النموذجية يجب أن تكون جميلة، وشابة ومنتعشة، وترتدى ما يعجب الرجـال، وليس ما يكفل لها الراحة. كما أنها تنفق وقتها، وجهدها، ومالهـا فـى تجميـل وجهها، وتصفيـف شـعرها، واسـتخدام أدوات التجميـل والعطـور...إلـخ (Lockwood, 1974).

وقد دعمت بربارا بدر Bader فى فيلم لها وجهة نظرها المناقضة لمـا جاءت به الدراسة السابقة حيث عرضت لقصة امرأة تأثرت بصورة جسـمها - البدين- فى علاقاتها بالآخرين، ومع ذلك واجهت التحديات، والضـغوط حتـى

وصلات لأحد المراكز القيادية (Bader, 1994).

ولا يفوتنا فى هذا المجال اهتمام بعض الدراسات المصرية - من خـارج تخصص الأنثروبولوجيا- بصورة المرأة كما تعكسها وسائل الإعـلام، ومنهـا دراسة منى الحديدى عن صورة المرأة فى السينما المصرية، ودراسة سلوى عبد الباقى التى أرى تقديم عرض لها فيما يلى كنموذج للدراسـات المصـرية مـن جانب، ونظراً لطرحها لتساؤلات ذات طبيعة كيفية فى نهاية الدراسـة تعكـس أهمية المنهج الأنثروبولوجى فى الإجابة عن هذه التساؤلات من جانـب آخـر. وقـد انطلقت الدراسة من فكرة ظهور بعض صفات للمرأة نتيجة لأيديولوجيـة ما بعيدة عن الحقيقة، ومع ذلك يرددها الجميع وبصفة خاصة فى وسائل الإعلام دون وعى أو تمحيص لتصبح بعد فترة أحكاما لا يسهل اقتلاعها. وبذلك يـدعم الإعلام هذه الصورة غير الواقعية من جانب، وتقبلها المرأة بدون وعـى مـن جانب آخر لتصبح صورة الإعلام هى صورة المرأة نفسها. وباستخدام الباحثـة لطريقة تحليل المضمون، ومقياسين من مقاييس علم النفس هما تكملـة الجمـل، وتفهم الموضوع استطاعت إلقاء الضوء على مفهوم ذات المرأة، وانتهت إلـى مجموعة من التساؤلات حول الكيفية التى تكونت بها هذه الصـورة، وأسـباب ذلك، ومدى تقبل المرأة لها، وهى كلها تساؤلات يسهم المنهج الأنثروبولوجى فى الوصول إلى إجابات دقيقة عنها (سلوى عبد الباقى، ١٩٨٥).

أما آخر نماذج الدراسات فى هذه المجموعة، فتدور حول **الجنسية المثلية** التى على الرغم من كونها موضوعا بيولوجياً، فإن لها أبعادها الثقافية الملموسة. وقد حظى الموضوع باهتمام الكثيرين ومنهم بعض النسويين، وبصـفة خاصـة المتطرفين الذين نادوا بما يعرف بظاهرة التمركز حول الأنثى، وإبعاد الرجـل كلية عن عالم المرأة، وبالتالى فهن يعشن فى عوالم مستقلة، ويعرفن كسحاقيات Lesbins. وقد تناول موراى Murray هذا الموضوع فـى دراسـة ناقشـت السحاق، واللواط، وقضية التحولات الجنسية، وإمكانية وجود نوع ثالث أو رابع والتى رفضتها الدراسة المذكورة باعتبار أن الخنثى الأنثى أو الذكر يتحول كـل منهما بالجراحة الى النوع الثانى (Murray, 1994: 95-60).

وقد دعمت الأنثروبولوجيا المرئية الأفكار السابقة من خلال مجموعة أفلام منها فيلم أنتجه أونج Ong عن حفلات الزواج التى تقـام لممارسـى الجنسـية المثلية، وتكوينهم لأسر مستقلة ومسـتقرة (Ong, 1992)، وفـيلم أندرسـون Anderson عن الثقافة الكوبية، والأبعاد الثقافية والسياسية والتاريخية للجنسـية

المثلية فى السنوات الأولى من الثـورة (Anderson, 1994) (انظـر الجـزء الخاص بالأسرة والقرابة).

٣- دراسات المرأة فى مجال الأسرة والقرابة

ساهمت دراسات أنثروبولوجية عديدة فى فهم واقع المـرأة فـى نطـاق الأسرة والقرابة. وبداية، فقد لخص مايكل بيليتز Peletz ملامح دراسات القرابة فى أنثروبولوجيا نهاية القرن العشرين من حيث مميزاتها النظرية، وتحولاتهـا المنهجية التى بدأت مع نهاية السبعينيات فى اعتمادها علـى أرضـية تاريخيـة بنائية، وعلى فهم الحياة اليومية والخبـرات، وإعـادة تقـديم القـوة والنـوع والاختلاف. كما انطلقت غالبية الدراسات من الماركسية، والنسوية والاسـتعانة بمفاهيم الأبوية وإعادة الإنتاج التكنولوجى، والمظاهر المختلفة لقرابة الجنسـية المثلية (Peletz, 1995).

وهكذا، وعلى الرغم من اتجاه بعض الأنثروبولوجيين النسويين، وغيرهم إلى نقض نظام الزواج والأسرة والقرابـة، وتخفـيض أهميـة روابـط الـدم، وعلاقـات الميلاد، وغيرها، رغم هذا مازالت موضوعات الأسرة والقرابة التى احتلت مكان الصدارة فى الأنثروبولوجيا التقليديـة تمثـل محـوراً لدراسـات عديـدة، بل استطاعت بعض الدراسات أن تحقق تطـورات ملموسـة خـلال العقدين الماضيين. فإلى جانب النظرة البنائية والوظيفيـة للموضـوع، والتـى انطلقت منها دراسات عديدة فى الماضى والحاضر، انطلقت دراسات أخرى فى محاولات لاختبار تأثير بعض المتغيرات كالطبقة، والعنصر، والفقر، وتأثيـرات التصنيع والتحضر. كما فرض التحليل النسوى، وعلاقات النوع نفسـيهما فـى دراسات أخرى أجريت فى أنماط مختلفة من مجتمعات العالم فى محاولة لتأكيـد عالمية تبعية المرأة، والكشف عن أشكال عدم المساواة النوعيـة فـى أوضـاع سوسيواقتصادية مختلفة. كما كان للنظرية الماركسية تأثيرها أيضا فى الاتجـاه لموضوعات يمكن من خلالها تحليل ودراسة قضايا الإنتـاج وإعـادة الإنتـاج، والسيطرة وغيرها.

وموضوعيا، ونظراً لأهمية وعالمية نظام الأسرة والقرابة، فقـد تنوعـت موضوعاتهما عبر الزمن، وتعددت بين المجتمعات التقليدية والحديثـة. فجـاء بعضها كموضوعات تقليدية، وظهرت أخرى حديثة، كما أعيـد تقـديم بعـض الموضوعات برؤى مختلفة.

ومنهجيا، ونظرا لطبيعة الموضوع وأهميته للأنثروولوجيا منذ نشأتها، فقد

حظى باهتمام دراسات عديدة استخدمت تقنيات نفس المنهج مع تطـوير طـرق طرحتها ما بعد الحداثة كإعادة التقديم والتركيب.

مما سبق، سوف تتناول الأجزاء التالية الدراسات الأنثروبولوجيـة التـى اهتمت بالمرأة فى مجال الأسرة والقرابة وفقاً للتطور النظرى، ونبدأها بدراسات تمثل مراجعات للنظريات الكلاسيكية، ومحاولات لإلقاء الضوء على حجم وشكل وكثافة علاقات الأسرة والقرابة فى ضوء خصوصية المجتمع المصـرى. ثـم نعرض لأخرى أجريت لاختبار وتدعيم بعض قضايا النسوية وعلاقات النـوع، والنظرية الماركسية فى العديد من دول العالم.

(أ) مراجعات لنظريات كلاسيكية فى ضوء خصوصية المجتمع المصرى:

انطلقت دراسات عديدة فى هذا المجال من محـاولات لاختبـار بعـض النظريات الكلاسيكية فى مقدمتها البنائية الوظيفية التى تمثل اتجاهـا ذا علاقـة تاريخية بالموضوع انطلاقا من رؤية الكثيرين له باعتبـاره الإطـار النظـرى الأكثر ملاءمة. وفى هذا الإطار أجرت نجوى عبد الحميد دراستها عن النظـام القرابى فى ثلاثة مجتمعات إثنية متميزة فى جنوب الوادى أولها مجتمع حضرى مستقر، والثانى اثنى متميز، والثالث بدوى متميز، حيث كشفت الدراسـة عـن مدى الاختلاط والتبادل بين المجتمعات الثلاث نظرا للجوار الجغرافى. وقد ألقت الدراسة الضوء على التغير فى نظـام الـزواج، والقرابـة، ونمـط الإقامـة، ومصطلحات القرابة، وتنوع النشاط الاقتصادى وبناء القوة والضبط الاجتماعى وغيرها من الموضوعات مع مقارنة علاقات المرأة بالزوج والأبناء والأقـارب فى نطاق الأسرة الممتدة والبدنة، وبالتالى أدوارها فى التنشئة الاجتماعية، وفـى مساندة الرجل فى عمله فى مجتمعات الدراسة (نجوى عبد الحميد، ١٩٨١).

وفى محاولة لنقد الاتجاهين التطورى والبنـائى الـوظيفى فيمـا يتعلـق برؤيتهما لتقلص أشكال الأسرة فى شكل خطى، وتقلص بنائها ووظائفها وتحولها من أسرة ممتدة إلى نووية قدمت آمال عبدالحميد دراستها لبعض أشكال الأسرة الممتدة فى الحضر، والتى كشفت من خلالها عن انتشار هذا النمط فى مجتمـع الدراسة بمدينة القاهرة موضحة عوامل نشأته ووظائفه، ومحدداته ومصـاحباته، وتنظيمه الداخلى فى محاولة لفهم دينامية العلاقات بين الأجيال، والكشف عـن مدى إمكانية استمرار هذا النمط فى المستقبل. وقد ألقت الدراسة الضوء علـى العديد من تفاصيل واقع المرأة فى الأسرة الممتدة الحضرية وأدوارها فى خلـق توازن العلاقات وتخفيف حدة الصراع، واضطلاعها بمهمة التنشئة الاجتماعيـة

للجيلين، وتزايد قوتها وقدرتها على تقسيم العمل فى نطاق الأسرة مع تقدمها فى السن، وبصفة خاصة فى نمط الإقامة الأبوية (آمال عبد الحميد، ١٩٨٦).

وفى محاولة للرد على بعض قضايا النظريات التى تبحث فى تـأثيرات التصنيع والتحضر فى تحول الأسر من نظام الأسرة الممتدة إلى نووية قـدمت عالية حلمى حبيب دراستها التى حاولت التعرف على العوامل والأسباب البعيدة عن التصنيع والتحضر، والتى تؤدى إلى انقسام الأسرة الممتـدة التقليديـة فـى الريف المصرى وتحولها إلى أسرة نووية. وقد أولت الدراسة اهتماما بملامـح النمط الجديد، وخصائصه وأشكاله موضحة نصيب المرأة فى العوامل المؤديـة للعزلة عن الأسرة الممتدة، ومنها كثرة الخلافات بـين الزوجـة وسـلائفها أو حماتها، أو موت الأم الكبرى فى الأسرة الممتدة، أو تقليد ومحاكاة أسر القريـة التى انفصلت، ومن ثم تمتعت المرأة فيها بالحرية والاستقلال وممارسة دور ربة الأسرة، أو تعليم المرأة وغيرها. وقد قارنت الدراسة هذه الموضوعات فى ضوء الأبعاد الطبقية لسكان القرية (عالية حلمى حبيب، ١٩٨٦).

وفى محاولة أخرى لمخالفة الفكر الغربى حول تأثير التصنيع والتحضر على القيم التقليدية للأسرة وتغير بنائها ووظائفها واتجاهها نحـو العزلـة عـن جماعات القربى والجوار قدمت فاتن أحمد على دراستها التى أكدت من خلالهـا أن هذه التأثيرات مرهونة ببعض الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصـادية، وبالتالى فإن ظهور أنماط متغيرة جديدة لا يلغى الأنماط التقليدية وإنما يتعـايش النمطان التقليدى والحديث جنباً إلى جنب. وقد ألقت الدراسة الضوء على أدوار المرأة فى نطاق الأسرة والجيرة، حيث يتمثل قيادية دورها أحيانا- مع انشـغال الزوج فى العمل، أو إصابته بالأمراض المهنية - وقدرتها على المشاركة فـى القرارات موضحة تأثيرات عمل المرأة، والوضع الطبقى، والثقافـة الأصـلية؛ ريفية أو حضرية. (فاتن أحمد على، ١٩٨٧).

وانطلاقا من مفهوم ثقافة الفقر لأوسكار لويس قدمت هـدى الشـناوى محاولة للتعرف على طبيعة الروابط القرابية للفلاح المعدم المهـاجر والمسـتقر بمنطقة حضرية فقيرة بمدينة القاهرة، حيث تتبعت الباحثة علاقـة المهـاجرين الفقراء بالموطن الأصلى، وتكوين صورة من مجتمعاتهم الأصلية فى المجتمعات التى هاجروا إليها. كما ألقت الضوء على طبيعة العلاقـات وكثافتهـا، ومـدى استمرارها مشيرة إلى أدوار المرأة فى التغلب على ظروف الفقـر، أو التكيـف معها فى نطاق علاقاتها الأسرية والقرابية مؤكدة على تأثيرات الفقر فى تخفيض

العلاقات الاجتماعية فى نطاق الأسرة والقرابة والجيرة الفقيرة، بل وتمزيق تلك العلاقات فى المستويات الاقتصادية الدنيا (هدى الشناوى، ١٩٨٨).

(ب) بعض الاتجاهات النظرية الحديثة:

فى محاولة لاختبار وتدعيم بعض قضـايا النسـوية وعلاقـات النـوع والنظرة الماركسية أجريت دراسات عديدة فى مختلف دول العالم انطلق كل منها من مفاهيم أو متغيرات تتناسب وظروف مجتمعات الدراسة. فقد تتبعـت مـايلا ستيفنز Stivens على سبيل المثال علاقات النوع وتأثير البعد الطبقـى علـى مفهوم الأنوثة والذكورة فى المجتمع الاسترالى، مؤكدة على الدور الحيوى للمرأة فى تدعيم أو فض علاقات القرابة. وانتهت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة كان منها أن زيادة درجة التماسك فى العلاقات بين المرأة والمرأة، وهو ما تنادى به بعض النسويات يسهم غالباً فى إعادة إنتاج عدم المساواة بـدلاً مـن تحطيمهـا (Stivens, 1984)

وحول وضع المرأة فى ضوء علاقات النوع فى بعض دول العالم الثالث قدمت أوليفيا هاريس Harris وآن وايتهد Whitehead دراستين تناولت الأولى منهما رؤية للعلاقات داخل وحدة المعيشة موضحة مدى تبعية المرأة، وهرميـة الأوضاع والعلاقات التى تحددها عوامل ثقافية وتاريخية شـكلت النظـرة إلـى المرأة كحقيقة طبيعية أكثر منها اجتماعية وبيولوجية نظرا لاعتماد العديـد مـن الأنشطة داخل الأسرة على احتياجات فيزيقية، وعلى إعادة الإنتـاج البشـرى. وقـد رأت الباحثة أن وضع المرأة فى وحدة المعيشة ينسحب إلـى العلاقـات القرابية وإن كان بمعايير مختلفة تستمد من المحيطين ويدعمها القرب الفيزيقـى لوحدات المعيشة (Harris, 1984). بينما اهتمت الدراسـة الثانيـة بسياسـات الميزانية وضبط المصادر المالية داخل الأسرة، وأدلة الحيازة الفردية والتمركز حول الأب كرأس لوحدة المعيشة. وقد كشفت الدراسة عن أنماط الاستهلاك غير المتكافئ، وطرق إعادة توزيع الدخل على أفراد الأسرة وتقسيم العمل النـوعى، مع الأخذ فى الاعتبار ظروف عمل المرأة بأجر الذى لا يحقق لهـا مسـتويات إضافية للقوة فى الوقت الذى يحقق فيه أجر العمل تلك القوة للرجـل. وبالتـالى تكشف الدراسة عن بعض الأيديولوجيات التى تخلق تناقضا فى علاقات النـوع، وتضع المرأة والأطفال فى مرتبة تالية للرجل (الأب). (Whitehead, 1984).

وفى محاولة لاختبار بعض قضايا علاقات النوع فى يوغوسلافيا درست مورو كفاسيك Morokvasic وضـع المـرأة وتـأثره بالعلاقـات الجنسـية

والإنجـاب كمؤشرين لقدرات طرفى العلاقة الزوجية. وألقت الدراسة الضـوء على بعض مشكلات الأسرة، وتنظيمها، والإجهاض كوسيلة لتنظـيم الأسـرة، والقدرة على التحكم فى العلاقات واتخاذ القرار، حيث أكدت الدراسـة أن حـل الكثير من مشكلات الأسرة، وتحسين أوضاع المرأة مرهون بتغيير العلاقة غير المتكافئة بين النوعين على مستوى المجتمع ككل (Morokvasic, 1984).

وقد عالجت عدة أفلام مشكلات المرأة فى نطاق الأسرة، ويدور واحـد منها حول ما يحدث خلف الأبواب المغلقة. ويقـدم الفـيلم محـاولات للعـلاج المتخصص لكلا من الجانى والضحية. ويحكى عـن الخلافـات مـن منظـور شخصى للزوجين فيكشف عن مشكلات الطفولة، والمشـاعر المصـاحبة لهـا، وأنماط العنف التى تغلف الحياة (Frame Up Film, 1993). بينما صور فيلم آخر بعض أسرار النساء فى الأسرة وخبرات طفولتهن، ومواقفهن فى مرحلـة المراهقة حيث يؤدى اكتساب أنماط سـلوك جديـدة إلـى الانحـراف أحيانـا. (Cardian Broad Casting Corporation, 1984)

وحول تحليل علاقات النوع لدى المـرأة الفيتناميـة اللاجئـة، وتتبـع الاستمرار والتغير فى العلاقات الأسرية قـدمت جـولى نيوسـتات Neustadt تحليلا بنائيا تاريخيا للمرأة الصينية، وتأثير الهجرة إلى المجتمع الأمريكى على استقلالية وحراك المرأة، واتجاهها للعمل مما أثر على علاقتها بالأبناء، وعلـى تزايد صراع الأجيال، وعلى علاقاتها بالزوج وتزايد الخلافات الأسرية وحالات الطلاق كذلك، التى رأت الباحثة أنها قد ترجع إلـى مقاومـة الرجـل للتغيـر، وتمسكه بالسلطة التقليدية التى منحت له منذ ميلاده كذكر، فـى الوقـت الـذى أصبحت فيه المرأة أكثر تكيفاً وقبولاً للتغير، ولقيم الاستقلالية والفرديـة. كمـا أوضحت الدراسة بعض ملامح تقسيم العمل النوعى داخل الأسرة، حيث أصبح الرجل أكثر مشاركة فى الأعمال المنزلية المختلفة، ومع ذلك أكـدت الدراسـة استمرارية احتفاظ الأسرة الفيتنامية ببعض ملامح التقليدية الهرمية وأيديولوجيـة السلطة الذكرية التى مازالت هى السائدة (Neustadt, 1989).

وبالإضافة إلى ما سبق، اهتمت دراسات أخرى فـى مجـال الأسـرة والقرابة بتحليل الموضوعات وفقا لقضايا الماركسية، وفـى مقـدمتها قضـايا الإنتاج، وإعادة الإنتاج، واختلال إعادة الإنتاج، والاسـتغلال وغيرهـا (انظـر نماذج من هذه الدراسات فى الجزء الخاص بجسم المرأة) وأضاف الـبعض أن إعادة الإنتاج قد تكون غير وظيفية أو غير مرغوب فيهـا ومـن أمثلـة هـذه

الدراسات ما قدمته جوها Guha عن علاقات الجنس وإعـادة الإنتـاج غيـر الوظيفى من خلال العلاقات الجنسية للفتيات المراهقات وحياتهن فـى أشـكال جديدة من الأسرة غير الشرعية، حيث يغيب استخدام وسائل منع الحمل وبصفة خاصة فى بداية العلاقة أو فى فترة ما بين العذرية وعدم العذرية، مما ينتج عنه زيادة معدلات الأطفال غير الشرعيين الذين أكد الديموجرافيون زيادة معـدلاتهم بصورة واضحة فى السنوات الأخيرة (Guha, 1994).

وقد دعمت الأنثروبولوجيا المرئية هذا المعنى من خلال عدة أفلام يدور أحدها حول دور المدرسة فى حماية المراهقات من الحمل فى سن مبكرة، ممـا يعرضهن لعمليات إجهاض تـؤثر علـى صـحتهن، وقـد تـودى بحيـاتهن (Weisberg, 1995).

ومن هنا، وكما فرض التطور النظرى مداخل جديدة للتناول والتحليـل والتفسير، فقد فرض تطور المجتمعات، وتنوعها بعض الموضوعات الحديثة فى مجال الأسرة والقرابة منها على سبيل المثال ما قد تطرحه الثورة التكنولوجيـة، والتشريعات الحديثة من موضوعات. فقد قدمت راينا راب Rapp دراسة يدور محورها حول علاقة الأمومة بالتكنولوجيا الطبية، والأنساق الاجتماعية والثقافية والسياسية التى تتخذ المرأة الحامل من خلالها قرار الفحـص الطبـى والأخـذ بنتائجه، واتباع الإرشادات الطبية...إلخ. وقد كشفت الدراسـة عـن تـأثيرات الطبقة، والعنصر، والنوع، والدين وغيرها، كما أوضحت كيفية تداخل تكنولوجيا إعادة الإنتاج الحديثة مع المعانى المحلية للحمل والأمومة وحب الوالدين، وهوية النوع فى تشكيل القرارات المرتبطـة بالإجهـاض أو بمـيلاد طفـل جديـد (Bergman, 1995: 236).

وفى أوائل الثمانينيات، ومع صدور قوانين تسـمح بممارسـة الشـذوذ الجنسى فى الغرب تزايد اهتمام دراسات الأسرة والقرابة بموضوعات خاصـة بقرابة الشواذ جنسيا، وخصصت مجلات ودوريات خاصة للموضوع فى ثقافات، وأديان، ونظم مجتمعات مختلفة (Blackwood, 1985). فقد انطلقت إيلين لوين Lewin على سبيل المثال من مفاهيم خاصة باسـتراتيجية القرابـة والأمومـة فقارنت بين جماعتين من الأمهات الأولى هن ممارسـات للسـحاق، والثانيـة لأمهات طبيعيات يعشن بمفردهن مع أطفالهن. ومن خلال المقارنة، والتركيـز على معانى الأمومة كشفت الدراسة عن تشابه الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وعن تشابه الخبرات وبعض السمات الشخصية بين الجماعتين مع زيادة الوعى

بالأمومة، والعيش فى حياة أكثر استقراراً والتزامـاً فـى جماعـة السـحاقيات (Bergman, 1995).

وقد دعمت الأنثروبولوجيا المرئية هذا الموضوع بمجموعة أفلام قـدم واحد منها صورة لأسر الجنسية المثلية - للذكور أو للإناث - موضحاً العلاقـة بين الوالدين والأبناء، والحرص على تأمين مستقبل الأبناء، واعتـراف فتـاتين ببنوتهما وقبولهما لأبوة الشواذ، وما تثيره هذه الأوضاع من مشـكلات خاصـة بعلاقات النوع، والتبنى وغيرها (Aimee, 1988).

والجدير بالذكر أن ظهور موضوعات حديثة تعكس تغير المجتمعات لم يغلق الباب أمام تناول موضوعات أخرى غير حديثـة أغفلهـا الدارسـون، أو درسوها من منظورات محددة. وبالتالى يعاد الاهتمام بها وتقديمها برؤى حديثة، أو من زوايا مختلفة خاصة مع ظهور اتجاه ما بعد الحداثة. ومـن أمثلـة هـذه الدراسات ما قدمته ليندا بل Bell عن شبكة علاقات المـرأة الزوجـة بأطفـال صغار فى مجتمع صناعى. وهو موضوع رأت الباحثة تجاهل البعض له ربمـا نتيجة للنظرة الشائعة إلى المرأة فى هذا الوضع باعتبارها منعزلـة اجتماعيـا. ومن هنا أعادت الدراسة تقديم صورة المرأة وإبراز شبكة علاقاتها الاجتماعيـة فى مجالى الصداقة، وزمالة العمل من خلال دراستين إثنوجرافيتين فى مجتمعين محليين صناعيين (Bell, 1994).

بينما انطلقت دراسات أخرى من زوايا مختلفة لموضوعات سبق تناولها. فعلى الرغم من تركيز جهود أنثروبولوجية نسوية عديدة على مناقشـة مفهـوم الأبوية، وما يتضمنه من عدم مساواة وسيطرة بين الرجل والمرأة مـن جانـب وبين الرجل والرجل من جانب آخر، طرحت روزالدو فكرة إمكانيـة مناقشـة مفهوم الأبوية ومتضمناته من وجهة نظر ذكورية بدءا مـن مسـتوى العنـف الفيزيقى الظاهر، وحتى الامتياز والسلطة الأبوية فى محاولـة للتعـرف علـى إمكانية مقاومة الأبوية من أوضاع خاصة بالذكور الخاضعين، فقد يقدم هـؤلاء بيانات ذات قيمة عن ديناميات السيطرة الأبوية سواء سيطرة الأسـياد الـذكور على من هم أقل منهم من الذكور أو على المرأة (Rosaldo, 1993).

٤- دراسات المرأة فى المجال السياسى:

تشكل قوة المرأة ومكانتها لب الاهتمام فى دراسات المرأة فى المجـال السياسى. وقد تم تناول الموضوع على عدة مستويات، وباستخدام قضايا ومفاهيم

نظرية، ومناهج مختلفة. فانطلقت بعض الدراسات من قضايا نظريـة متعـددة، ومن مقارنة الأنماط المثالية والأيديولوجية العامة بالواقع الفعلى، وفى محاولات لإعادة تقديم صورة لقوة المرأة ومكانتها فى سياقات محددة.

وتفاوتت موضوعيا مستويات قوة المرأة بـين مجـال الحيـاة العامـة والمشاركة السياسية - حيث كان الاهتمام واضحاً فى هذا المجـال مـن قبـل الدراسات فى علم الاجتماع، وعلم السياسة - وبين مجـال العمـل أو النشـاط الاقتصادى، وعلى مستوى العلاقات داخل الأسرة أو فى نطاق الجيرة والمجتمع المحلى، والاهتمام هنا أنثروبولوجى بالدرجة الأولى.

ونظرا إلى أن موضوع قوة المرأة موضوع مشترك بـين عـدد مـن التخصصات كعلم الاجتماع، وعلم السياسة، وغيرها، فقد تباينت مناهج دراسـته باختلاف التخصص. ومع ذلك فقد أدرك البعض - من تخصصـات أخـرى - أهمية المنهج الأنثروبولوجى فى سبر أغوار واقع قوة المرأة، ومنهم على سبيل المثال سيجل Sigel - علم السياسة - بينما اعتمد آخرون على مناهج أخرى قد تبتعد عن المنهج الأنثروبولوجى. ومع ذلك فهذه الدراسات تعد من خـلال مـا تثيره من أفكار – بمثابة مؤشرات تعكس أهميـة موضـوعاتها، وتـدعو إلـى دراستها باستخدام الطرق الأنثروبولوجية.

هذا، وسوف نتناول موضوعنا من خلال تقسيمه إلى ثلاثـة مسـتويات للقوة نبدأها بمستوى المشاركة السياسية فى المجال العام، ثم القوة ومجال العمل، يليها القوة فى مجال الأسرة والمجتمع المحلى.

(أ) قوة ومكانة المرأة فى المجال السياسى

كشف تتبع الدراسات فى هذا المجال عن أن معظمها ينتمى إلى تخصـص علم السياسة، وعلم الاجتماع، وأن إسهام الأنثروبولوجيا ضئيل نسبياً. ومن هنا، جاءت الدراسات نظرية فى مجملها، وتنطلق من مفاهيم خاصة بالنظام السياسى كالديموقراطية على سبيل المثال. ومن نماذج هذه الدراسات ما قدمته منى مكرم عبيد وهناء الجوهرى عن المرأة والمشاركة السياسية وفكرة أن دور المرأة فى العمل السياسى هو جزء من قضية الديموقراطية بمعناها الواسع، وأنه كلما زاد حجم المشاركات فى العمل السياسى عبر هذا عن الديموقراطية وقـدرة المـرأة على تغيير أشكال ومحصلات العمليات السياسية وصنع القـرار. واستعرضـت الدراستان نضال المرأة من أجل الحصول على حق الانتخاب، وعلى مقاعد فى البرلمان، وفى الوزارات، وتقلدها لمناصب رئاسة الحكومـات والـدول. كمـا

أشارت دراسة هناء الجوهرى إلى صعوبة قدرة المرأة التى ترقى إلى المناصب العليا على تغير القيم، فهى بحكم كونها تمثل أقلية فإنها تخضع لثقافـة الرجـل وتستسلم لها. (هناء الجوهرى، ١٩٩٧) (منى مكرم عبيد، ١٩٨٥).

وانطلاقا من أهمية دور المرأة السياسى فى إحداث تغير اجتماعى قـدم أحد الأفلام قصة حياة هيلارى كلنتون باعتبارها فى مركز القوة وتشكيل السياسة الدولية. ويحكى الفيلم عن حياتها منذ الطفولة وحتى الآن موضحا اسـتنتاجاتها من خلال وسائل الإعلام، والناس، وردود أفعالهـا كزوجـة للحـاكم، وأهـم التحولات التى تتوق إلى تحقيقها. (بدون تاريخ ,Vriens International).

وفى محاولة مـن حقـل علـم السياسـة إلـى الاقتـراب الواضـح للأنثروبولوجيا، واستخدام بعض تقنياتها، وانطلاقاً من قضايا النوع قدمت سيجل Sigel دراسة لمشاركة المرأة في المجال السياسى العام، موضحة معاناة المرأة من ضغوط الحياة اليومية والتى أثرت فى مشاركتها السياسية التى لا تقبل عليها فى حالات كثيرة إلا عندما ترى أنها سوف تؤثر على حياتها اليومية، كأن تحسن تلك المشاركة السياسية من حالاتها المعيشية. كما ناقشت الدراسة فكـرة وعـى الأقلية، ودور هذا الوعى فى الحياة اليومية للمرأة، والمضامين السياسـية لهـذا الوعى فهو ليس وعيا خاصا بأعضاء الأقلية فقط، وإنما يشارك فيه آخـرون حيث قارنت الباحثة بين إدراك وردود فعل المرأة والرجل وتبنيهم لاستراتيجيات خاصة مما يعكس التفضيل العام للرجل فى هذا المجـال (Sigel, 1994).

وفى محاولة أنثروبولوجية لتدعيم قضايا النوع وإعادة تقديم دور المرأة فى المشاركة السياسية والحياة العامة، قدم بول كروز Cruz دراسة لقوة المرأة فى المجال العام وإمكانية حصولها على وضع سياسى، ونضالها ضد المعوقات المرتبطة بالعنصر، والإثنية، والأوضاع الطبقيـة، والنـوع، والثقافـة وكيفيـة تحطيمها لبعض هذه المعوقات وإحداث تغير اجتماعى (Cruz, 1993).

وتأكيدا على أهمية نضال المرأة لتحقيق المكانة والقوة علـى الصـعيد السياسى قدمت باميلا Pamela فيلما عن قصة حياة بطلة مناضلة بالسـلفادور تدعى ماريا، حيث قدم الفيلم معلومات عن حياتها الخاصة منذ ميلادها فى قرية فقيرة، ثم زواجها فى سن مبكرة، ونضالها من أجل التعلـيم، وتحقيـق العدالـة الاجتماعية للمرأة فى أمريكا اللاتينية (Pamela, 1991).

وفى مقابل الضآلة النسبية للإسهام الأنثروبولوجى فى دراسـة المـرأة والمشاركة السياسية - فى ضوء الدراسـات المتاحـة لهـذا البحـث - وجـه

أنثروبولوجيون آخرون اهتمامهم إلى دراسة قوة المرأة ومكانتهـا فـى مجـال العمل، وهو ما سوف تتضح بعض ملامحه فيما يلى:-

ب- قوة ومكانة المرأة فى مجال العمل:

اختلفت مستويات التحليل النظرى لقوة المرأة فى مجـال العمـل بـين التوجهات البنائية، ومقارنة النمطين المثالى والواقعى وغيرها. وانطلقت معظـم الدراسات التى سوف نعرض لها هنا من فكرة أن عمـل المـرأة أو نشـاطها الإنتاجى هو أحد المصادر الأساسية لقوتها ومكانتها، وأضاف آخرون أن هـذا النشاط لا يترجم إلى قوة أو مكانة إلا بتدعيم الأيديولوجيا فى كل مجتمع. ومـن ثم تناولت بعض الدراسات الموضوع من وجهة نظر بنائيـة. وكمثـال علـى استمرارية هذه النظرة، ومن خلال الجمع بينها وبين قضايا علاقـات النـوع، تناول هامر Hamer علاقة الاقتصاد النقدى بعلاقات النوع فى أثيوبيا، فأبرزت دراسته تأثير التنشئة الاجتماعية على جعل السلطة والضبط فى المجال العام فى أيدى الأزواج، بينما يوجه إنتاج الزوجات إلى مجال الأسرة، وبالتالى ومع ضبط الذكور للأرض، ولزراعة البن وعوائده النقدية يصبحون هـم صـناع القـرار الأساسيين. وفى مقابل هذا تطالب الإناث بحقوق جديـدة فـى العمـل بهـدف مقاومـة عدم التوازن فى السلطة، كما تحاول توفير النقد مـن خـلال زيـادة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية للمرأة رغم كل ما يحيط بها من مشكلات وضوابط (Hamer, 1994).

وفى دراسة مقارنة لتأثيرات اختلافات البنية الاجتماعية قارنـت عليـاء شكرى علاقة عمل المرأة بالقوة والمكانة فى الأسـرة والمجتمـع وذلـك بـين مجتمعين أحدهما ريفى والآخر بدوى. والدراسة هى محاولة جادة للتعرف على كيفية ترجمة مكانة المرأة فى المجتمع إلى قوة ونفوذ على المسـتوى الفـردى، وهى قوة تستمدها المرأة من قدرتها على الإنجاب - خاصة إنجاب الـذكور-، ومن القوة الزواجية، ومن مكانـة الـزوج، والطبقـة الاجتماعيـة، والمـوارد الاقتصادية، ومن المساهمة فى دخل الأسرة، والنشاط الإنتـاجى متـى دعمـت أيديولوجية المجتمع ذلك. وقد كشفت الدراسة عن صعوبة ترجمة عمل المـرأة ومكاسبها إلى قوة فى ظل النظام الأبوى، بـل إن وضـع الـزوج المتـدنى - اقتصاديا- قد يؤدى إلى مزيد من سيطرة الرجل، وضعف قوة المرأة. وقد أكدت الدراسة على أهمية دراسة مؤشرات القوة كمؤشرات سلوكية تحتاج ملاحظتها، وفهمها وتقييمها الاستعانة بتقنيات المـنهج الأنثروبولـوجى (عليـاء شـكرى،

١٩٩٧).

وتأكيدا على أهمية أيديولوجية المجتمع فى ترجمة عمل المرأة إلى قـوة قدمت جروندال Grondahl فيلما يوضح أنه رغـم ارتـداء المـرأة العمانيـة للحجاب، إلا أنها قد تعلمت وخرجت إلى العمل كمديرة بنك، وطبيبـة...إلـخ. وبذلك كان الحجاب رمزاً للهوية لم يقلل ارتداؤه من سعى المرأة واتجاهها إلـى العمل الذى قد يمنحها المكانة والقوة (بدون تاريخ، Mia).

وإلى جانب النظرة البنائية التى احتلـت مكانـاً متميـزاً فـى دراسـة موضوعنا اتجهت دراسات أخرى إلى اختبار بعض قضايا النسـوية وعلاقـات النوع. فناقشت جودسون Goodson سلطة المرأة فى مجالى الأسرة والعمـل، حيث كشفت الدراسة عن دينامية المرأة ووسائلها للتمسك بالسلطة على المستوى الشخصى، وإسهامها في الاقتصاد السياسى. كما أولت الباحثة اهتمامـاً خاصـاً بكيفية صنع المرأة فى أمريكا اللاتينية للقرارات الأسرية المرتبطة بالعمل وفـى مقدمتها قرار الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب تختلف عن الدوافع النمطية التى تدفع الرجل لاتخاذ نفس القرار – والتى تدور فى معظمهـا حـول أمور اقتصادية - (Goodson, 1993: 277-294).

وانطلاقا من قضايا النوع، والتأكيد على تأثير الثقافة على مكانة المـرأة وقوتها تناولت كاستيللو Castillo موضوع تمكين المرأة ودفع بعض الرجـال للمرأة إلى العمل، وتمكينها اقتصاديا تحت وطأة الضرورة الاقتصـادية. وقـد كشفت الدراسة أن هذه الاستراتيجية تضع الذكور فـى سلسـلة مـن المـآزق الاجتماعية والثقافية. فالاعتماد على المرأة اقتصاديا يعكـس أن هيمنـة الـذكر المثالية فى أيديولوجية النوع لا تترجم إلى سـلوك علـى المسـتوى المحلـى. فأيديولوجية النوع تقدم ما هو متوقع ثقافياً من الذكور والإناث كأعضـاء فـى المجتمع، ولكنها هنا لا تتسق مع السلوك الفعلى، ولا تعبر عن مواقـف الحيـاة الحقيقية. ولعل هذا التناقض يطرح معايير ثقافية كامنة أو خفية لا تتفق والأفكار الشائعة عن سيطرة الرجل. وهى معايير يمكن الكشف عنها مـن خـلال فهـم مركب تصورات النوع، والسلوك الفعلى، والاستخدام الاستراتيجى لطموحـات الذكور والإناث. (Castillo, 1993).

كما أعادت لوردز Lourdes تقديم خبرات المرأة المهاجرة فى أمريكـا اللاتينية، وقدمت مفاتيح لفهم العنف والتعصب العام والخاص ضدها من جانـب الأقارب، وزملاء العمل الذكور -والإناث أحياناً- وتأثير قوة وضعف المرأة فى

ذلك فى محاولة لإعادة تصور كامل وحقيقى لتحـولات الهجـرة (Lourdes, 1993).

وفى محاولة لفهم وتفسير المفاهيم الخاصة بقوة ومكانة المرأة، وانطلاقا من اهتمام الأنثروبولوجيا بدراسة الجماعات الصغرى -مستوى الميكرو- وجه بعض الأنثروبولوجيين اهتمامهم إلى دراسة هذه المفاهيم على مستوى الأسرة - والمجتمع المحلى- وفيما يلى نماذج من هذه الدراسات.

(ج) قوة ومكانة المرأة فى نطاق الأسرة والمجتمع المحلى

تنوعت التوجهات النظرية للدراسات التى اتخذت من قوة المرأة ومكانتها على مستوى الأسرة والمجتمع المحلى. فمن وجهة نظر تكامليـة تجمـع بـين النظرة البنائية، ونظرية التبعية وغيرهما، تناولت سعاد عثمـان فـى دراسـتها للجيرة فى مجتمع محلى تقليدى قوة المرأة التى تمكنها من اتخاذ بعض القرارات البسيطة فى نطاق الأسرة، واختلاف هذه القوة باختلاف المراحـل العمريـة - حيث تزداد عند المرأة كبيرة السن- وباختلاف متغيرى التعليم والعمـل اللـذين يمنحان المرأة مزيداً من القوة، وإن التزمت بالصورة المثالية للمـرأة -صـورة المخلوق الضعيف-. كما كشفت الدراسة فى معرض الحديث عن بناء القوة غير الرسمية عن امتلاك بعض النساء لهذه القوة -على مستوى الجيرة- واستخدامها إما فى فض النزاع أو فى عقد اجتماعات للصلح. وأشارت الدراسة إلى مصادر هذه القوة التى تكمن فى بعض الخصائص الشخصية للمرأة مثل حسن السـمعة، ورجاحة العقل إلى جانب عوامل أخرى كطول مدة الإقامة بـالحى، والوضـع الاقتصادى المتميز، وعدد الأبناء- وبصفة خاصة الذكور- وكونهم فـى سـن الشباب (سعاد عثمان، ١٩٨٥).

وفى مقابل صورة المرأة "القوية" قدم أحد الأفلام صورة أخرى لبنات النيل، أو للمرأة المصرية باعتبارها أسيرة للعزلة والتبعية والتقاليد. فحياتها متمركـزة حول الأطفال، والعمل الشاق، واختياراتها محدودة فى الزواج والتعليم...إلـخ. كما كشف الفيلم عن معاناة المرأة من ممارسة الختـان، ومـن نظـام تعـدد الزوجات. (Joop & Molenaar, 1993).

وفى محاولة لإعادة تركيب صورة المرأة فى إثنوجرافيا أمريكا اللاتينية تناولت زافيلا Zavella وبول كروز Cruz موضوع النوع والقوة، حيث قامتـا باختبار وجوه عديدة للأيديولوجيا التقليدية عن الأسرة والزواج والنشاط الجنسى، وكيفية محافظة الأفراد، ومقاومتهم، ومزجهم لهذه الأفكار الثقافية بطرق معقدة.

وأبرزت الدراسة بوجه خاص تطلع المرأة إلى التمكين وتقديم الذات على عـدة مستويات تبدأ من التعبير عن الذات الفردية إلى درجة تغيير المنظمات السياسية. وذلك من خلال عرض لعدة أوراق بحثية تضمنها الكتاب، اختبرت قضايا النوع فى أمريكا الجنوبية، وفى أقاليم مختلفة، للتعرف على حقيقة القوة والسلطة ومـا يرتبط بهما من أفعال ورموز وسلوك، حيث ركزت كل ورقة على قضايا محددة لتكون الأوراق فى مجموعها صيحة قومية لإعادة تركيب وتقديم صورة المـرأة فى هذا الجزء من العالم. (Zavella &Cruz, 1993).

يتضح من العرض السابق تباين مستويات تقييم قوة المرأة، وأن الاهتمام الأنثروبولوجى بهذه القوة يتركز فى مجالى العمل والأسـرة. كمـا يمكننـا أن نستخلص أن مجال قوة المرأة قد يتسع باتساع مصادر هذه القـوة. بمعنـى أن القوة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلى قد تستمدها المرأة من خصائصـها الشخصية وفى مقدمتها الوعى، ومن قدراتها المختلفة كالقدرة علـى الإنجـاب، ومن مكانة الذكور فى أسرتها، أو من مكانة أسرة التوجيه وغيرها. بينما تتسـع المصادر على مستوى العمل والحياة العامة لتشـمل جوانـب خاصـة بالبنـاء الاجتماعى -إلى جانب مصادرها الشخصية- بما يشمله هذا البناء مـن نظـام سياسى، وثقافة، ومقومات لتمكين المرأة فى ظل دعم وتوجيه الهيئات الدولية.

٥- دراسات المرأة فى المجال القانونى:

تمثل الدراسات التى تناولت المرأة فى المجال القانونى طرحاً للنضـال التاريخى للمرأة فى العديد من بلدان العالم، والـذى اتخـذ صـبغته الرسـمية، وشرعيته من خلال المؤتمرات الدولية التى كانت قضايا المرأة هـى محورهـا الأساسى، وأهمها المؤتمرات التى عقدت فى المكسـيك (١٩٧٥)، وكوبنهـاجن (١٩٨٠)، ونيروبى (١٩٨٥)، وبكين (١٩٩٥) وما بينها من مـؤتمرات علـى المستويات الإقليمية والمحلية أسفرت عن إثارة مفاهيم وقضـايا عـن حقـوق الإنسان -والمرأة بصفة خاصة- وعن أهمية تمكين المرأة وغيرها من قضـايا هامة. (Badran, 1997: 2-3). ومن هنا، جاءت الدراسات فى هـذا المجـال لتعبر عن المطالبة بحقوق المرأة كحقوق دولية، ولتعبر فى نفس الوقـت عمـا تلاقيه المرأة من ظلم أو عدم مساواة فى الحقوق مقارنة بالرجل قد تصل أحيانا إلى حد أن يصبح القانون هو نفسه شكلا من أشكال العنف ضد المـرأة (انظـر دراسة بيبلر).

وقد انطلقت بعض الدراسات فى هذا المجال من تتبـع الفـروق بـين النصوص القانونية والتشريعية، وبين الممارسة الفعلية لها. فالأولى قـد تمـنح المرأة حقوقاً تحرم من تطبيقها على مستوى الواقع نتيجة لأيديولوجيا محـددة أو لنقص الوعى أو غيرها. كما انطلقت دراسات أخرى من بعض قضايا النسوية، ومفاهيم اللامساواة، والاستغلال والسيطرة سواء من جانب الاستعمار أو الرجل، وبالتالى كانت المداخل التاريخية هامة وضرورية فى بعض الدراسات.

ومن الناحية الموضوعية، تنوعت الدراسات فى هـذا المجـال لتشـمل حقوق المرأة فى مجال الأسرة، والعمل، والحياة العامـة. وبالتـالى أصـبحت موضوعات للدراسة فى تخصصات مختلفة كعلوم القانون، والشريعة، والسياسة، والاجتماع وغيرها، حيث استخدم الباحثون من كل تخصص طرقـاً وأسـاليب بحثية خاصة. وما يهمنا هنا هو الدراسات الأنثروبولوجية التى أولـت اهتمامـا لهذا الموضوع، والتى نكتفى فى الجزء التالى بعرض بعـض نمـاذج منهـا، باستثناء دراسة واحدة مـن خـارج التخصـص اسـتعانت بتقنيـات المـنهج الأنثروبولوجى وأكدت أهميته فى فهم واقع المرأة فى المجال القـانونى وهـى دراسة ماك زعلوك. وسوف يتم تناول هذه الدراسات بتقسيمها تبعاً لتوجهاتهـا النظرية حيث انطلق بعضها من مقارنة بين الأنماط المثالية والواقعيـة، بينمـا انطلقت دراسات أخرى من قضايا ومفاهيم تقع تحت المظلة النسوية.

(أ) حقوق المرأة بين المثالية والواقعية

تنوعت موضوعات الدراسة التـى انطلقـت مـن هـذا التوجـه لتشـمل موضوعات خاصة بمجال الأسرة والأحوال الشخصية، وكذلك مجالات الحيـاة العامة. فمن مجال الأسرة وقضايا الأحوال الشخصـية، وحـول حـق المـرأة المتقاضية بين النص القانونى والممارسة أجرت ماك زعلوك دراستها مستخدمة بعض تقنيات المنهج الأنثروبولوجى كالملاحظة، والمقـابلات المتعمقـة التـى أجرتها مع بعض القضاة والمتقاضيات، ودراسة الحالة مع الاسـتعانة بالوثـائق والأحكام المسجلة والإحصاءات العامة. وتدور الدراسة حول ما كفلته الشـريعة الإسلامية والدستور من حقوق للمرأة حيث يتضح أن ما تعانيه المرأة من قوانين الأحوال الشخصية لا يكمن فى النص القانونى فقط، وإنما فى ممارسة وتطبيـق النص. وقد كشفت الدراسة عن عدم التكافؤ فى الرؤية الاجتماعية بين القاضـى والمتقاضية فى محاكم الأحوال الشخصية مما أسفر عن تباينات فى تقييم الضرر الواقع على المرأة، كما كشفت الدراسة عن مؤشرات تعكـس أن القاضـى قـد

يصبح طرفاً متحيزا ضد المرأة فيالنزاع، وأن نظرته للمتقاضية تتسم بالتـدنى حيث انتهت الدراسة بتوصيات بشأن تطوير قوانين الأحوال الشخصية لتحقيـق مجتمع الكفاية والعدل، وتغيير بعض المؤسسات القضـائية والقانونيـة (ملـك زعلوك، ١٩٨٦).

وكنموذج للدراسة الأنثروبولوجية فى موضوع قوانين الطلاق فى المجتمع المصرى بين النمطين المثالى والواقعى تناولت عايدة فؤاد الأبعاد المؤثرة فـى عدم الاستقرار الزواجى، ومظاهر الانحلال الزواجى كالنزاع، وهجر الفـراش، وهجر عش الزوجية، وتحريم الزوجة من خلال الإيـلاء والظهـار، والتهديـد باستخدام يمين الطلاق باعتبارها مستويات متدرجة يستخدمها الرجـل لضـبط سلوك المرأة (الزوجة). وكان موضوع الطلاق من حيث طبيعته ومراسيمه هو بؤرة اهتمام الدراسة التى أولت عناية أيضا لمرحلة ما بعد الطلاق وتأثيرها على المطلقة والأطفال، حيث قارنت الباحثة موضوعات دراستها بين النمط المثـالى ممثلا فى تعاليم الشريعة الإسلامية، والعرف السائد فى ثقافة المجتمـع، وبـين النمط الواقعى ممثلا فيما أسفرت عنه الدراسة الأنثروبولوجية لإحـدى القـرى المصرية. كما قدمت الدراسة نظرة مستقبلية للظاهرة، ومخططاً علاجياً مقترحاً (عايدة فؤاد، ١٩٩١).

وإذا انتقلنا إلى مجال أوسع، وحول الجمع بين حقوق المرأة فى مجـال الأسرة والحياة العامة واستنادا إلى البيانات الإحصـائية، وإلـى نتـائج بعـض الدراسات الإمبيريقية والنظرية تناولت مديحة السـفطى فـى دراسـاتها عـن القانـون والواقع أهم مؤشرات تمكين المرأة من خلال التوسـع فـى التعلـيم، وفرص العمل، والمساواة فى الأجر، وتعديل القوانين بهدف تحسـين أوضـاع المرأة فى مجالى الصحة والمشاركة السياسية. وبالتالى دعت الباحثة إلى أهمية أن تتمتع المرأة بحقوقها كاملة فى كافة مجالات الحياة، حيث كشـفت الدراسـة اختلاف الممارسة الفعلية عن القانون مما يعكس تباينا بين النظريـة والتطبيـق بفعل تأثيرات الثقافة وتعزيزها لتفوق الرجل، وخلق تفاوت بين حقوق الجنسـين فى كافة المجالات (مديحة السفطى، ١٩٩٦).

(ب) حقوق المرأة وقضايا اللامساواة وعلاقات النوع:

تدرجت مستويات الدراسات التى استعانت بمفاهيم وقضايا تقع تحت المظلة النسوية وقضايا النوع بين دراسات تصب بؤرة اهتمامها على المرأة فى مجالات الأسرة، أو العمل، أو الحياة العامة. فمن الدراسات التى أولت اهتماما بحقـوق

المرأة فى مجال الأسرة وتحريرها من السيطرة (سيطرة الاستعمار أو الرجـل) قدمت مادوكس Maddox دراستها عن النوع وإعادة تشكيل قانون الأسرة فـى كوت ديفوار، وقد تناولت فيها مكانة المرأة وتبعيتها الشرعية للرجل من خـلال الإدراة الاستعمارية، ثم من خلال الرجل الأفريقى، وجهود المرأة مـن خـلال الجمعيات النسائية لتحويل السلطة، والحصول على بعض الحقوق فـى مجـال الأسرة فى محاولة للاقتراب من القوانين المدنية الغربية. وقد أسـفرت الجهـود المبذولة عن إعادة تشكيل بعض القوانين (١٩٨٣) تمشياً مع مطالب المرأة التى منحت بذلك مساحة أكبر من الحرية والاستقلال خاصة فـى الأمـور الماليـة (Maddox, 1994).

وكاستمرارية للنضال من أجل المساواة فى مجال الأسرة والعمل تناولت فيليشيانو Feliciano علاقة القانون والأسرة والنوع فـى الفلبـين فـى إطـار محاولات تغيير المكانة الاجتماعية والقانونية للمرأة. وقد أولت الدراسة اهتماما بالبعد التاريخى لفهم حقوق المرأة فى هذا السياق منذ هجـرة المسـلمين فـى القـرن الرابع عشر حتى قدوم الاستعمار الأسبانى فى القرن السابع عشر. وقد أوضحت الدراسة الجهود المبذولة لتصحيح الأوضاع والتـى بـدأت بتأسـيس جمهورية الفلبين (١٩٤٦)، وتوالت حتى بدأت القوانين الجديـدة فعاليتهـا فـى (١٩٨٨)، حيث المساواة القانونية للمرأة والرجل فى مجالات الأسرة والعمـل، والمطالبة بمزيد من هذه الحقوق فى مجالات أخرى كمجـال العمـل السياسـى (Feliciano, 1994).

بينما انطلقت بعض الدراسات من توجهات نظرية نقدية فـى محاولـة لدراسة مجالات الحياة العامة والسياسية. فقدمت سوزان بيبلر Bibler مراجعة لثلاث دراسات إثنوجرافية عن العنف والقانون والمـرأة. إحـداها فـى مدينـة فيلادلفيا، والثانية فى شمال إيرلنده، والثالثة فى فلسطين وكلها تعكـس إمكانيـة تحول القانون من كونه مواجها للعنف إلى شكل من أشكال العنف ضد المـرأة، وبذلك قدمت الدراسة إسهاما هاما فى مجال النظرية القانونية (Bibler, 1995).

وقد قدمت الأنثروبولوجيا أيضا معالجات مرئية مختلفـة عـن المـرأة والعنف والقانون، منها فيلم قدمته مارى مولدون Muldoon عن معاناة المرأة، وخضوعها لقانون الحرب، ونضالها فى أماكن مختلفة من العالم. حيـث يركـز الفيلم على نضالها فى فلسطين من الجـانبين الفلسـطينى، والإسـرائيلى فـى محاولات صنع السلام (Mudloon, 1992).

٦- دراسات المرأة فى المجال الاقتصادى

يعد عمل المرأة وأنشطتها فى المجال الاقتصادى من أكثر الموضوعات التى نالت اهتماما من قبل الدراسات الأنثروبولوجية. وقد يرجع هذا فى جانب منه إلى أن الانثروبولوجيا منذ نشأتها قد لفتت الأنظار إلى الأهمية الاقتصادية لأنشطة المرأة فى المجتمعات البدائية كمجتمعات الصيد، والقنص، والزراعة وغيرها، وإن لم تبرز هذه الدراسات إسهام المرأة الحقيقى فى الحياة الاقتصادية (أحمد زايد، ١٩٩٧) ربما بسبب أن أغلب البيانات قد جمعت من إخباريين رجال أكثر من النساء (Sigel, 1996: 8). كما قد يرجع هذا الاهتمام من جانب آخر إلى بروز قضايا المرأة على الساحة الدولية منذ إعلان الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ كعام للمرأة فى محاولة لتصحيح بعض الأفكار والمقولات التى شاعت فى غالبية الثقافات، والتى تقلل من وضع ومكانة المرأة، وإسهاماتها فى مجالات الحياة بعامة، والحياة الاقتصادية بخاصة.

وحول الأطر النظرية لدراسات المرأة فى هذا الموضوع، فقد تطور الاهتمام من الاكتفاء باختبار قضايا إحدى النظريات الكلاسيكية كالبنائية الوظيفية -أو غيرهما- باعتبارها أكثر ملاءمة لأوضاع المرأة والأسرة، إلى نظريات حديثة نسبيا كنظريات التحديث التى سيطرت فترة على أبحاث المرأة فى العالم الثالث، حيث الفصل بين الإنتاج المعيشى (للمرأة)، والإنتاج للسوق (للرجل) وما تبع ذلك من تصور بارتباط أدوار المرأة بالحمل والولادة وتربية الأطفال وإعداد الطعام...إلخ فى مقابل قيام الرجل بالأدوار الإنتاجية (أحمد زايد، ١٩٩٧: ١٥٣). كما جمعت بعض الدراسات بين قضايا ومفاهيم تنتمى إلى نظريات كلاسيكية أو حديثة بشكل تكاملى يفسر واقع الظاهرة المدروسة، كالبنائية الوظيفية، والتغير، والتبعية، وتأثير الرأسمالية وغيرها. ومع ظهور الأنثروبولوجيا النسوية، وأنثروبولوجيا النوع فى العقدين الأخيرين انطلقت معظم الدراسات الحديثة للمرأة -خاصة فى الغرب أو التى أجراها باحثون أجانب- من مفاهيم الاتجاه النسوى بمدارسه الفكرية المختلفة فى محاولة لتدعيم وجهات نظر أصحابه من خلال إجراء دراسات عن أدور المرأة فى الإنتاج، وإعادة الإنتاج، واقتصاد السوق، وعلاقات النوع وغيرها (Thomas, 1995) فى مستويات سوسيو اقتصادية، وأنماط مجتمعات متباينة. بينما انطلقت دراسات

أخرى من قضايا ومفاهيم النظرية الماركسـية -الاسـتغلال، وتـأثير الـنظم الرأسمالية، والتدرج الطبقى، وفائض القيمة...إلخ.

ومن ناحية الموضوعات فقد فرض التطور العلمى النظرى والمنهجـى فى دراسة عمل المرأة التحول فى موضوعات الدراسة. فقد أدى الاعتماد علـى المناهج الإحصائية فيما مضى والذى اقترن بالنظرة الضيقة إلى مفهـوم عمـل المرأة إلى الاهتمام بعمل المرأة كعاملة فى الوظائف الحكومية أو فى المصانع - أى فى القطاع الرسمي-، ومع تزايد الوعى بقصور الإحصاءات الرسمية فـى حصر أعمال المرأة وأنشطتها، ومع تعديل واتساع مفهوم العمل ليشمل "الإسهام فى العملية الإنتاجية بصرف النظر عن مستوى الإنتاج، ودرجة تنظيمه سـواء كان إنتاجا معيشيا أم إنتاجا غير معيشى -للسوق- فتحت آفاقـاً جديـدة أمـام البحوث الاجتماعية عامة وفى مجال الأنثروبولوجيا خاصة فى كل بلدان العـالم (أحمد زايد، ١٩٩٧: ١٥٣)، وتحول اهتمـام الدراسـات مـن مجـال العمـل المأجـور إلى العمل غير المأجور -خاصة فـى دول العـالم الثالـث- ومـن الاهتمام بالمناطق الحضرية إلى الاهتمام بالمناطق الريفية غالباً.

ومن الناحية المنهجية، ونظراً إلى أن عمـل المـرأة يعـد موضـوعاً مشتركـاً بين علوم اجتماعية مختلفة فـى مقـدمتها علـم الاجتمـاع، وعلـم الاقتصـاد، وغيرهما، فقد ساهم بعض المتخصصين فـى هـذه العلـوم فـى محاولات فهم واقع عمل المرأة إما باستخدام مناهج العلوم التى ينتمون إليها، أو بالاستعانة أحيانا بتقنيات المنهج الأنثروبولوجى، أو التأكيد على حاجة دراسـتهم إلى هذا المنهج للوصول إلى فهم أكثر عمقا لما توصلوا إليه من نتـائج، ومـن أمثلة ذلك دراسات نادر فرجانى وملك زعلوك.

مما سبق، يمكن تناول الدراسات عن عمل المرأة من خلال تقسيمها إلى مجموعتين تدور الأولى منهما حول عمل المرأة بأجر، بينما تدور الثانية حـول عملها بدون أجر.

أ- عمل المرأة بأجر:

أدى تراكم الجهود فى مجال أبحاث المـرأة عامـة، وتضـافر جهـود الأنثروبولوجيين مع أصحاب التوجهات النظرية الحديثة – وفى مقدمتها الحركة النسوية والماركسية خاصة – إلى تحول الدراسات الحديثة عن عمل المرأة بأجر من الاهتمام بعملها كعاملة فى وظيفة حكومية أو مصنع إلى اهتمـام بأنمـاط عمل أخرى لم تستأثر باهتمام الدراسات فى الماضى مثل عمـل المـرأة فـى

الوظائف العليا – وفى القطاع غير الرسمى. وهى موضوعات حديثة نسبيا ضمن مجال عملها بأجر. وفيما يلى محاولة لتتبع هذا التطور.

١ - عمل المرأة كعاملة بأجر:

حظى هذا الموضوع باهتمام بعض الدراسات الحديثة الكيفية والكمية التى تقع ضمن مجال الأنثروبولوجيا أو خارجها. فقد استعانت بعض الدراسات- وبصفة خاصة من خارج نطاق الأنثروبولوجيا -بالطرق الكمية. سواء الإحصائية أو المسحية وهى دراسات أكد أصحابها بشكل مباشر أو غير مباشر أهمية الدراسة المتعمقة فى هذا المجال. ومن هذه الدراسات ما قدمته آن موصلى Mousley فى دراسة لها عن المجتمع المصرى أكدت من خلالها القصور فى استخدام الإحصاءات الرسمية نظرا لعدم دقتها نتيجة لأخطاء الجامعين أحيانا، وخوف المبحوثين من الضرائب، أو إخفائهم للحقيقة أو لعمل المرأة أحيانا أخرى. ومن هنا اعتمدت الدراسة على بيانات مسح أجراه طلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة عن الرأى العام. فقارنت الباحثة بين خصائص الذكور والإناث فى العينة، حيث كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة الإناث فى مجالات التعليم والعمل، وعن انخفاض أجورهن، كما كشفت عن الاتجاه العام نحو عمل المرأة باعتباره ثانويا، وتفضيل الإناث الجلوس فى البيت لرعاية الصغار فى نفس الوقت الذى تزايدت فيه أعداد الأسر التى تعولها المرأة (Mousley, 1986).

وكجزء من مشروع مسح العمالة بالعينة قدمت ماك زعلوك وصفا لأهم اتجاهات عمالة المرأة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالعمل. كما حددت بعض الفروض التجريبية للدراسة التى كشفت عن احتمالات تدهور وضع المرأة فى سوق العمل مع الانفتاح الاقتصادى، والتكيف الهيكلى، والخصخصة، وتزايد عملها فى القطاع غير الرسمى، وسيادة الأفكار المحافظة نحو أدوارها الاجتماعية ومشاركتها فى سوق العمل، وتزايد التمييز ضدها. وقد أكدت الباحثة فى دراستها أنها مجرد دراسة استكشافية تحتاج إلى سلسلة من الدراسات المتعمقة لتقديم المزيد من التفاصيل، والتحقق من الفروض (Za’louk, 1990).

وانطلقت دراسة للعاملات النساء فى مدينة بنى سويف أجراها طلعت لطفى من فكرة عدم المساواة بين الجنسين فى الحصول على المزايا والامتيازات والنفوذ والسلطة فى مجال العمل فى محاولة للتعرف على مظاهر المشكلة

وعواملها، والنتائج المترتبة عليها، وتأثير التغير الاجتماعى والاقتصـادى فـى التخفيف من حدتها. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى من خـلال الاستبيان، وتحليل الوثائق والسجلات، وانتهت إلى بعض النتائج الهامة. فعلـى الرغم مما يكفله القانون للمرأة من مساواة إلا أن الممارسة الواقعية تؤكد وجود عدم مساواة فى فرص التشغيل والترقية وشغل الوظائف العليا، وفى المكافـآت والتدريبات والأجور أحيانا (طلعت لطفى، ١٩٩٧).

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أهمية الدراسات المسحية والإحصائية - الدقيقة - فى الكشف عن حجم الظاهرة وبعـض تفاصـيل أبعادهـا، إلا أن الأنثروبولوجيين يؤكدون أن افتقار هذه الإحصاءات إلى الدقة المطلوبة قد يشوه الحقيقة، كما أن سطحية البيانات المسحية قد تقدم لنا صورة بعيدة عـن الواقـع المعاش. ومن ثم اتجهوا إلى دراسة الموضوع فى مختلف أنمـاط المجتمعـات عامة، وفى المجتمعات الحضرية خاصة، مع اهتمام خاص بالمجتمعات الغربية، والفئات المهاجرة. كما أولوا اهتماما واضحا بالجمع بين عمل المـرأة بـأجر، وعملها فى الأسرة. وقد دعم الاهتمام بالموضوع فى الدراسات الحديثة ظهـور الأنثروبولوجيا النسوية وأنثروبولوجيا النوع والتركيز علـى علاقـات النـوع والتحليلات الماركسية، والاستعانة بقضايا ومفاهيم التمييـز النـوعى والإنتـاج وإعادة الإنتاج، واستراتيجيات المقاومة، وتـأثير بعـض المتغيـرات الهامـة كالتحولات الرأسمالية، والطبقة، والعنصر وغيرها.

ولعل هذا يتضح فى النماذج التالية من الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة لزافيلا، ولامفر، وجيلز، وبيسار.

اهتمت زافيلا Zavella بدراسة التمييز النوعى فى سوق العمل حيـث اختارت العمل الموسمى كموضوع يسهم فهمه فى فهم أوضاع فئة من النسـاء المكسيكيات، وبالتالى فهم أوضاع ملايين العاملات عملا موسميا مـن خـلال الدراسات المقارنة، كخطوة على طريق محاولات تغيير أوضـاع المـرأة فـى العالم. وقد انطلقت الدراسة من عدة أفكار للاتجاه النسـوى تـدور حـول دور الرجل – صاحب العمل – فى إبعاد المرأة عن الأعمال ذات الدخول الأفضـل، وعن فرص التدريب التى ترفع من مهارات العمل. ثم تأثير التنشئة الاجتماعية فى التمييز بين أدوار الجنسين، وتأثير مشاركة المرأة فى قـوة العمـل علـى واجباتها الأسرية. وبالتالى اهتمت زافيلا بعمل المرأة بـأجر، وعملهـا داخـل أسرتها فى محاولة للبحث عن من هو المستفيد؟ وعـن الآليـات التـى تخلـق

هيراركية للعمل توضع المرأة فيها فى مرتبة دنيا، مستعينة فى تفسيراتها بمفهوم الأبوية الرأسمالية، وتأثيرها على ضبط الرجل لقوة عمل المـرأة واسـتخلاص الربح من عملها، وتحجيم هذا العمل وقصره على المجال المنزلى ليكون الرجل فى النهاية هو المستفيد الأول من عمل المرأة سواء خارج أو داخل المنزل. وقد دعمت زافيلا دراستها الأنثروبولوجية بالأدلة التاريخية والإثنوجرافية التى أكدت أنه على الرغم من التغير فى تقسيم العمل المنزلى -حيث أصبح الرجـل أكثـر مشاركة- وتزايد قدرة المرأة على اتخاذ القرار والتحكم فى دخل الأسرة، فإنهـا تحولات ليست جوهرية، فقد أسفر التحليـل البنـائى للأسـرة وسـوق العمـل استمرارية تبعية المرأة للرجل. (Zavella, 1987).

وقدمت لامفر Lampher دراسة أنثروبولوجية أخرى عن عمل المرأة المهاجرة -بأجر خارج البيت- وعملها داخله فهما عالمين مرتبطين وإن ظهـرا منفصلين. وتؤكد الدراسة أن التحول التاريخى الأساسى فى عمل المـرأة هـو تحولها من ابنة عاملة-صغيرة وغير متزوجة-إلى أم عاقلة- متزوجة ولـديها أطفال- وقد انطلقت الدراسة من بعض قضايا النظرية الماركسـية ومفهـومى الإنتاج وإعادة الإنتاج باعتبارهما مفهومين تحليليين يوجدان فى المصنع ووحدة المعيشة معا. كما انطلقت من فكرة أن الرأسمالية تتطلب فى البداية مزيداً مـن قوة العمل. وهنا تفتح مجالات العمل للمرأة مما يؤدى إلى فائض قيمـة يـؤدى بدوره إلى زيادة الميكنة التى تخلق فائضاً فى قوة العمل، وتغلق مجالات العمـل أمام المرأة. ومن هنا استعانت الدراسة بالمدخل التـاريخى لتحليـل تحـولات أوضاع المرأة العاملة، وقدمت بشكل متعمق العلاقـة بـين النـوع، والطبقـة، والعرق. ومن ثم تعد الدراسة خطوة فى اتجاه تكامل ثلاث موضوعات أولها عن المرأة العاملة بأجر فى الماضى والحاضر، والثانى عن علاقـة عملهـا بـأجر بأدوارها داخل الأسرة، ثم تباين عملها بأجر كما تعكسه خبـرات المـرأة مـن جماعات عرقية وطبقية مختلفة(Lampher, 1987).

وتدعيما لما جاءت به الدراسة السابقة عن التحول التاريخى الأساسى فى عمل المرأة من بنات إلى أمهات عاملات قـدم دافيـز Davis فيلمايوضـح أن ٨٠% من الإناث فى القوة العاملة هن أمهات لديهن أطفال قبل سن المدرسـة. ويعرض الفيلم لمشكلات رعاية هؤلاء الأطفال وفى مقدمتها أن الخدمات غيـر متاحة أحيانا، وباهظة التكاليف أحيانا أخرى. وقد حرص الفـيلم علـى تقـديم وجهات نظر الوالدين، والأطفال، ومقدمى خـدمات رعايـة الطفـل (Davis,

1990).

وتتبعت جيلز Giles فى دراستها لعمل المرأة البرتغالية المهاجرة إلـى لندن تأثير عملها على تحسين علاقات النوع داخل وحدة المعيشـة وخارجهـا. وقـد اهتمت الدراسة بعمل المرأة بأجر سواء كانت متزوجة أو غير متزوجـة، واستمرارية نضالها ومقاومتها لعدم المساواة النوعية حيث كشفت الدراسة عـن عدم تغير علاقات النوع بالضرورة لصالح المرأة مما انعكس على توجه المرأة للعودة إلى موطنها الأصلى (Giles, 1992)

وجمعت بيسار Pessar فى دراستها بين العمل المأجور، والعمل داخل وحدة المعيشة عند المرأة المهاجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولـة لإظهار مدى معاناة المرأة فى الطبقة العمالية، وتـأثير متغيـرات الاختلافـات القومية والعرقية والطبقية فى محاولة للرد على آراء نسويات الطبقة الوسـطى البرجوازية (Pessar, 1995).

وكاستمرارية للاهتمام الأنثروبولوجى بعمل المرأة بأجر، وباتساع مجال الدراسة اهتم البعض بعمل المرأة فىالوظائف العليا.

٢- عمل المرأة فى الوظائف العليا:

من النواحى النظرية انطلقت الدراسات الأنثروبولوجية عن عمل المرأة فى الوظائف العليا -غالبا- من قضية التمييز النوعى ضد المرأة، والتـى تـم اختبارها فى موضوعات أهمها احتكار الرجل لبعض مجالات العمل، أو التمييز فى فرص الدخول إلى العمل، أو فى فرص الترقى. فحول احتكار الرجل لبعض مجالات العمل قدمت شيبانى Sheibani دراسة عن المرأة المتعلمة تعليما عالياً، ومكانتها الوظيفية فى مصر. والدراسة هى محاولة لإيجاد دليل إمبيريقى لتدعيم نتائج دراسة سابقة. وقد أسفر البحث عن تحقيق المرأة درجة من النجـاح فـى سوق العمل - الذى سيطر عليه الرجل - نتيجة للسياسات الحكومية وفتح مجال التعليم العالى المجانى للإناث وتوفير فرص عمل بغض النظر عن النوع. ومـع ذلك فقد اتضحت بعض المعوقات التى خفضت من الإقبال على وظائف الإدارة، والمحاماة، والاقتصاد والعلوم الطبيعية (Sheibani, 1990).

وتدعيما لفكرة سيطرة الرجل على بعض مجالات العمل قدمت ديبـورا إيرما Irmas وبربارا كاسن Kasten فيلما هو بورتريه للحياة والعمل لخمـس سيدات تعملن كمصورات، أتقن فنهن، وأقمن له المعارض، وحكين من خـلال الصور قصة حياة المرأة المتخصصة فى مجال عمل يسيطر عليه الرجل بوجه

عام (Irmas & Kasten, 1993).

وعن التمييز النوعى فى فرص الدخول إلى العمل أجرت ليندا مـازين Muzzin دراسة تتبعية للعاملين فى صيدلية إحدى المستشفيات الكندية، وذلـك فى محاولة للتعرف على تأثير النوع، والشهادات الدراسية على التمييز الوظيفى. وقد كشفت نتائج المقارنة خلال عقدين عن تحسن فرص الدخول إلـى العمـل للمرأة فى الوظائف العليا خاصة فى حالة حصولها على شهادات ما بعد مرحلة البكالوريوس. بينما دلت نتائج الدراسة البعدية عن فقدان المرأة فـرص العمـل المتميز خلال العقد الأول من بداية العمل إذا لم تحصل على دورات تدريبية أو شهادات أعلى. وبالمقارنة بأوضاع الرجل فى العمل، وعلى الرغم مـن تزايـد أعداد النساء العاملات كشفت الدراسة عن استمرارية التمييز النوعى فى مجـال الوظائف العليا (Muzzin, 1995).

بينما اختبر هاميل Hammel تأثيرات النوع والتعصب والنزعات على الدخول والترقى فى الوظائف العليا الأكاديمية فـى تخصـص الأنثروبولوجيـا بأمريكا الشمالية منذ بداية الستينيات حتى أواخر الثمانينيـات. وقـد أظهـرت الدراسة تدهور مستوى دخول سوق العمل فى الأنثروبولوجيا الأكاديمية، وفـى معدلات الترقى، ووجود مؤشرات للتعصب النوعى ضد المرأة فى الدخول إلـى العمل– خاصة فى النصف الأول من الفترة التى تمثل المجال الزمنى للدراسة– وفى الترقى فى الدرجات الوظيفة العليا مما يحول دون حصول المرأة على هذه الفرص (Hammel,1995).

واستكمالا للمجالات الحديثة لعمل المرأة بأجر، ومواكبة للاهتمام العالمى الحديث نسبيا بدراسة القطاع الاقتصادى غير الرسمى، اتجهت بعض الدراسات إلى الاهتمام بوضع المرأة، ومساهمتها فى هذا القطاع.

٣- عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى:

انطلقت دراسات المرأة فى القطاع غير الرسمى من رؤى بنائية تكاملية غالباً - خاصة على المستوى المحلى - حيث دراسة هذا العمـل فـى ضـوء السياق الاجتماعى الثقافى العام. كما اتجهت دراسات أخرى إلى محاولة للتعرف على هذا العمل فى ظل تأثير الرأسمالية حيث يعد العمل آلية من آليات التكيف. واستخدمت دراسات أخرى قضايا الماركسية والنسوية والنوع - خاصـة فـى الدراسات التى أجراها باحثون أجانب- وإن دعمت بعض نتائج الدراسـات ذات الرؤى البنائية العديد من هذه القضايا. وقد أجرى هذا الموضوع غالبـاً علـى

مجتمعات فقيرة - حضرية وريفية- وفى دول العالم الثالث. وبالتـالى حظـى الموضوع باهتمام على المستوى المحلى سواء مـن قبـل بـاحثين أجانـب أو مصريين - أجروا أبحاثهم فى الريف والحضر -، ومن داخل التخصـص، أو من خارجه. وفى كـل الأحـوال تمـت الاسـتعانة غالبـا بتقنيـات المـنهج الأنثروبولوجى، أو ببعضها مع التأكيد على جدواها وملائمتها للموضوع الـذى يصعب رصده وفهمه باستخدام الطرق الكمية أو الإحصائية. وسوف نتناول فيما يلى عرضا لبعض الدراسات التى اتخذت من الحضر مجالا لدراسة القطاع غير الرسمى، يليها بعض الدراسات التى أجريت فى المناطق الريفية.

- القطاع غير الرسمى فى الحضر

أولت بعض الدراسات الأنثروبولوجيـة، والاقتصـادية اهتمامـا بهـذا الموضوع. فمن الدراسات - فى مجال الاقتصاد - التى نوهـت إلـى أهميـة الدراسة الأنثروبولوجية دراسة ملك زعلوك عن الإبداع اليـومى عنـد المـرأة الفقيرة الحضرية، وإسهام المرأة الفعال فى اقتصاديات الأسـرة واسـتراتيجيات البقاء، والتى أكدت من خلالها أن غياب النمط التسلطى الأبوى، وبالتالى ارتفاع حيز الحرية والحركة عند المرأة يجعلانها قادرة على خلق نمط مستحدث مـن الشخصية فى المعايشة اليومية يجمع بين سمات الذكورة والأنوثة، حيث تصـبح المرأة قادرة على الإبداع. وتؤكد الباحثة نتائجها من خلال شواهد مـن أبحـاث أجريت فى أحياء شعبية قاهرية، وترى أهمية تدعيمها ببحوث ميدانيـة لإثـراء مفهوم الإبداع حتى لا يظل مفهوما نخبويا فردياً (ملك زعلوك، ١٩٩٠). ومـن حقل الاقتصاد أيضاً استخدم نادر فرجانى بعض تقنيات المنهج الأنثروبولـوجى وطريقة دراسة الحالة فى دراسة له عن المرأة الحضرية الفقيرة ومواجهتها للفقر حيث ألقى الضـوء علـى أدوار النـوع، والتعلـيم، والعمـل، والمشـكلات والطموحات...إلخ. وقد كشفت دراسته فيما يتعلق بأدوار النوع عن دور المرأة الفقيرة فى توليد الدخل للأسرة، وأنه بغـض النظـر عـن السـن، والنشـاط الاقتصادى، والحالة الزواجية، فإن للرجل حق السيطرة كحامى للأسرة، وعلـى المرأة رعاية الأبناء، والحفاظ على الزوج وطاعتـه واحترامـه مهمـا كانـت أوضاعه المادية من خلال فضيلة نوعـه ودوره الاجتمـاعى مؤكـدا كلامـه بنصوص إجابات الإخباريات "الراجل راجل والست ست، حتى لو كانـت هـى المتكفلة بالأسرة لازم تاخد موافقته قبل عمـل أى شـئ". (Fergany, 1994: 81).

بينما انطلقت دراسات أنثروبولوجية أجراها باحثون أجانب ومصـريون فى محاولة للتعرف على واقع عمل المرأة فى القطاع غير الرسـمى. فقـدمت إيفيلين إيرلى Early دراستين عن المرأة المصرية "البلدى". تناولت فى الأولى المرأة الفقيرة القاهرية التى تلعب بالبيضة والحجر، وكيفية إشباعها لاحتياجاتهـا المختلفة بالطريقة "البلدى" كنمط حياة يتضمن أنشـطة إدارة المنـزل، وتربيـة الأطفال، والعلاقة بالزوج، وبالعمل...إلخ. كما تناولت استراتيجية المرأة للبقـاء لإعادة الإنتاج السوسيواقتصادى مـن خـلال تحريـك رأس المـال المـادى والاجتماعى لتأمين إعادة إنتاج وحدة المعيشة، وتنميتها، والدخول إلى الأسـواق المحلية، والإقليمية، والدولية من خلال قنوات وشبكات مختلفة. ومن ثم اعتمدت الدراسة على مفهوم القطاع غير الرسمى كمفهوم محورى، وقدمت مادة غنيـة عن نضال المرأة فى حياتها اليومية (Early, 1995).

بينما تناولت فى الدراسة الثانية سيدة الأعمال "البلدى" باعتبارهـا فـى مفترق الطرق بين الاقتصاد المنزلى، والعام، والرسمى وغير الرسمى. وتعجبت من طاقتها فى تحسين أوضاعها، وفرصها الاجتماعية، كمـا رصـدت تزايـد أعدادها فى القطاع الاقتصادى غير الرسمى، وموازنتها بين رأس المال وفرص العمل بلا بنوك، أو تأمين، أو أمن عمل، ودفع الأزواج لهن، وبدرجات مختلفـة للعمل موضحة أهمية القطاع غير الرسمى واستمرارية بقاءه طالما بقى البنـاء التحتى للمجتمع البلدى (Early, 1993).

وانطلقت عايدة فؤاد فى دراستها لتأثيرات الرأسمالية الجديدة، وآليـات تكيف المرأة الفقيرة من منظور العولمة فى محاولة لإلقاء الضوء علـى آليـات التغلغل الرأسمالى فى ضوء خصوصية المجتمع المصرى كما تكشـف عنهـا الدراسة الميدانية. فاهتمت بآليات تكيف المرأة وما تجسده من مظاهر إبـداع أو إخفاق داخل سوق العمل فى إطار الحى العشوائى الحضرى. ومن هنا رصدت الدراسة أهم الأنشطة والمشروعات الصغيرة للمرأة، وقدمت مناقشة لهـا فـى ضوء المشروع بالمفهوم الرأسمالى. كما أكدت الدراسة أن المرأة هـى تجسـيد حى للمردود السلبى لعملية التحول الرأسمالى فهى تفتقر إلى التعلـيم والخبـرة، وتواجه بمعوقات فى سوق العمل، ومع ذلك تزداد مشاركتها الاقتصادية بدرجات متباينة تعكس التدرج فى آليات التكيف (عايدة فؤاد، ١٩٩٧).

- القطاع غير الرسمى فى الريف

يمتد عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى عبر المجتمعـات الحضـرية

والريفية. وقد أولت بعض الدراسات اهتماماً بهذا الموضوع فى الريف. ويكشف استعراض بعض هذه الدراسات عن أن عمل المرأة الريفية فى هذا القطاع تتنوع أنشطته بين العمل الزراعى فى الأرض وفى تربية الحيوان، وتربية الـدواجن، وفى التجارة، والخدمات، وبعض الصناعات، وأنه يصعب فهم تحولاته من حيث الحجم، وطبيعة الأنشطة بمعزل عن السياق الثقافى الاجتماعـى العـام، ودون استخدام للمنهج الأنثروبولوجي.

ومن الدراسات التى أولت اهتماماً واضحاً بالموضوع دراسـة سـهير مهنا، ولوسى سوندرز Saunders عن العمل الزراعى للمرأة فى قرية مصرية حيث اعتبرت الدراسة المرأة فى هذا المجال يداً عاملة غير مرئيـة لا يتضـح واقعها، أو حجمها فى الإحصاءات الرسمية نتيجة للنظر إلى ما تؤديه من عمل باعتباره جزءاً من أدوارها رغم إسهامه فى الاقتصـاد المحلـى. ومـن هنـا، استعانت الدراسة بالطرق الكمية – من خلال مسح للقرية، والكيفية، من خـلال المقابلات المتعمقة والملاحظة. وبالتالى كشفت عن تزايد مشاركة المـرأة فـى العمل الزراعى –كعمل موسمى أو مؤقت- سواء كان عملا مـأجورا أو غيـر مأجور. كما كشفت عن التقسيم النوعى للعمل الزراعـى حيـث تركـز عمـل المـرأة فى العمليات الأولى والأخيرة من الزراعة كبذر البـذور، والحصـاد. وقـد حرصت الدراسة على إلقاء الضوء على عمل المرأة بأجر فـى أنشـطة أخرى فى مقدمتها تربية الماشية، والحيوان، والدواجن، والتجارة وأداء الخدمات المختلفة كالعجن والخبز، والتنظيف...إلخ، حيث تتبعت هـذه الأعمـال العمـل المأجور وغير المأجور مع الأخذ فى الاعتبار تأثير الوضع الطبقـى، والحالـة الزواجية للمرأة (Mehenna, 1986).

وحول أنشطة المرأة المأجورة فى الريف وأهم العوامل التـى أفرزتهـا أكدت علياء شكرى فى دراسة عن المرأة فى الريف والحضر (انظر عرضاً لها فى عمل المرأة غير المأجور) إن عمل المرأة فى القرى الـثلاث التـى تمثـل مجتمع الدراسة يتخذ خطا بيانياً يرتفع بمرور الوقت، حيث استعرضـت أهـم العوامل التى أدت إلى هذا التزايد، والتى قد تختلف بين قرية وأخرى. فقـد أدى تحول القرية الأولى من الزراعة التقليدية إلى زراعة الحدائق إلى تقليل الجهـود المبذولة فى العمل الزراعى مما أدى إلى تعليم الأطفال الإناث مما مكنهن مـن العمل فى الوظائف الحكومية. كما أدى ذلك من جانب آخر إلى انتشار الحـرف -كصناعة الأقفاص، ومنتجات الليف، وتزايد الأنشطة التجارية للمـرأة. بينمـا

أسفر الاتجاه إلى زراعة الفاكهة والخضروات فى القرية الثانية إلى الاتجاه إلـى أعمال جمع الثمار، والحمل، والنقل، والتعبئة كأنشطة مأجورة للمرأة فى الطبقة الدنيا. بينما جذبت صناعة الطوب فى القرية الثالثة المرأة إلـى سـوق العمـل المأجور حيث كان لها دورا بارزاً فى هذه الصناعة (علياء شكرى، ١٩٨٨).

وأبرزت دراسة فوزى عبدالرحمن (انظر عرضاً لها فى العمـل غيـر المأجور) دور الهجرة إلى البلدان العربية وتأثيرها على نقص المعروض مـن قوة العمل، وزيادة الطلب عليه، واختلال سوق العمل. ومن هنا زاد الطلب على الإناث والأطفال كبدائل مما أسفر عن تجاوز المرأة لحـدود التقسـيم الطبيعـى للعمل فأصبحت تؤدى أعمالا شاقة فى الحقل بأجر. وقد كشفت الدراسـة عـن تزايد الطلب على الإناث كقوة عمل مأجورة كلما زادت كثافة العمل، والعكـس صحيح (فوزى عبد الرحمن، ١٩٨٩).

وقد دعمت الأنثروبولوجيا المرئية فكرة عمل المرأة فى القطـاع غيـر الرسمى فقدم ريبون Ribbon فيلما عن تبعية المرأة للرجل فى غانا فـى كـل الأحداث المنزلية التى دعمها وجود نظام تعدد الزوجات. ومع ذلك ظل هنـاك مجالاً وحيداً لتفوق المرأة هو السوق حيث تعمل، وتقود العمل، وتحكم الخلافات حول السعر ونوعية السلع...إلخ (Ribbon, 1983). كما قدم فيلما آخرا عـن المرأة كرئيسة للسوق فى أفريقيا، فهى قوية، مسيطرة، تـتحكم فـى الأسـعار، وتقرر من يشترى ومن يبيع من خلال قوتها النابعة من امتلاكها للثروة (Sfinx Film, 1990).

ب- عمل المرأة غير المأجور

تحول اهتمام دراسات المرأة نسبياً- وكما سبقت الإشارة- خلال العقدين الأخيرين من اهتمام بالعمل المأجور إلى العمل غير المأجور، ومن المجتمعـات الحضرية إلى المجتمعات الريفية غالباً. وقـد صـاحب هـذا التحـول جهـود الأنثروبولوجيا النسوية وأنثروبولوجيا النوع وأصـحاب النظريـة الماركسـية والماركسية المحدثة وغيرها فى تدعيم أو اختبار قضاياهم مـن خـلال الواقـع المعاش. كما أجريت دراسات برؤى بنائية وظيفية وفى ضوء الاتجـاه الكلـى الثقافى إيماناً بدوره فى فهم العلاقة بين المتغيرات، كما حللت بعض الدراسـات عمل المرأة وأدوارها فى ضوء دورة حياتها مع استخدام أطر أخرى كالتبعيـة وغيرها فى تحليل عمل المرأة غير المأجور، والذى يعد فى حد ذاتـه مفهومـا حديثا لاقى اهتماما عالميا، كما كان للتجربة المصرية إسهاماتها الواضحة فـى

دراسته.

ومن الناحية المنهجية، وانطلاقاً من طبيعة الموضـوع الـذى يصـعب الاعتماد فى جمع بياناته على الإحصـاءات الرسـمية، فقـد فـرض المـنهج الأنثروبولوجى نفسه على دراسات عديدة على مستوى العالم الثالـث، وعلـى المستوى المحلى. كما طور هذا المنهج تقنيات جديدة للتعـرف علـى الحجـم الحقيقى لعمالة المرأة، والعائد النقدى لهذا العمل مثل طـرق اسـتخدام الوقـت Time use أو الحساب النقدى لأنشطة المرأة بدون أجر.

وخلال النصف الأول من الثمانينيات تجمع كم كبير من الأوراق البحثية عن عمل المرأة من تخصصات مختلفة من بينها الأنثروبولوجيا لـدى مكتـب العمل الدولى والمركز الدولى لبحوث المرأة، نـوقش بعضـها فـى سـيمينار، ونشـر فى كتاب تضمن أبحاثاً عن أدوار المرأة والتغير الديموجرافى، وبعض مفاهيم وأساليب قياس عملها والمحددات الاجتماعية والثقافيـة المـؤثرة علـى أدوارها، والأبعاد الاقتصادية لهذه الأدوار، وغيرها من الموضـوعات الهامـة، حيث أكدت الجهود الأنثروبولوجية فى هذا المجال على أهمية الاتجـاه الكلـى الثقافى فى فهم العلاقات بين المتغيرات المختلفة، وأهمية التقنيات الأنثروبولوجية ممثلة فى المقابلات، والملاحظة بالمشاركة وغيرهـا فـى فهـم أدوار المـرأة ومكانتها فى ضوء المواقف الاجتماعية والسياق العام. كما أكدت الدراسة علـى اختلاف الأدوار والمكانة مرحلياً وتبعا للبيئة الطبيعية والاجتماعيـة، وبعـض الصفات البيولوجية، وتبعا لدورة حياة المرأة التى يمكن تقسيمها إلـى مراحـل: الإعداد (أو التنشئة)، والتكيف (الزواج)، والتوسع (الإنجاب)، والتقويـة (عمـل الأبناء)، والتشتت (زواج الأبناء). (ريتشارد آنكر وآخرون، ١٩٨٥).

وكما حرصت الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة -كما سبقت الإشـارة- على الاهتمام بالجمع بين عمل المرأة المأجور، وعملها داخل نطاق الأسرة، فقد امتد هذا الاهتمام ليجمع أيضاً بين عملها غير المأجور داخل الأسرة وخارجها. حيث انصب تركيز معظم الدراسات على المجتمعات الريفية. ومع هذا، وانطلاقا من السيمينار السابق الإشارة إليه أجرت علياء شكرى دراسة رائدة وربما تكون الدراسة الوحيدة التى جمعت ما بين دراسة عمل المرأة المأجور وغير المأجور فى العمل والأسرة، وفى الريف والحضر. وقد تميزت الدراسة باتباعها المـنهج الأنثروبولوجى الرصين، واستخدام الطرق الكيفية والكمية بـدءا مـن اختيـار مجتمعات الدراسة حتى استخلاص النتائج التى عبرت بصدق عن واقع المـرأة

المصرية. وقد انطلق البحث من فكرة اللامساواة على عدة مستويات من بينهـا اللامساواة بين المرأة والرجل، حيث شيوع أفكار عن تبعية المرأة للرجل، وعن أدوارها الثانوية فى مقابل أدواره الأساسية...إلخ. وهى توجهات ثقافية لا يعكس بعضها الواقع الفعلى للمرأة، ولكنها بمثابة قناع يحجب فيـه الرجـل اسـتغلاله للمرأة وسيطرته عليها. ومن هنا أجريت الدراسة فـى محاولـة لتغييـر هـذه الاتجاهات من خلال إعادة تقييم أدوار المرأة، وأنشطتها الاقتصـادية التـى لا تظهر فى الإحصاءات الرسمية من خلال طريقة استخدام الوقت. وتقديم صورة واقعية عن المرأة تشمل تفاصيل الموقف التعليمى لها، ومفاهيم الصحة والمرض والرعاية الصحية، والاستقلال الذاتى والمشاركة فى اتخاذ القرار، حيث مصادر القوة والخضوع والمكانة والدور. وتبين موقفها من مفاهيم الخصـوبة وتنظـيم الأسرة، والزواج والطلاق والانفصال، ثم أحوال المسنين والأرامل والمطلقـين حيث حرصت الدراسة على تحليل وتفسير وفهم واقع المرأة فى كل منها وفقـاً للأبعاد الطبقية، والنوعية، وللفروق الريفية الحضرية (علياء شكرى، ١٩٨٨).

وتوالت الدراسات حول أدوار المرأة وعملها غير المأجور فانبثق عـن البحث السابق عدة أبحاث للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه من كلية البنات جامعة عين شمس، كما اتخذه بعـض المبعـوثين للخـارج، والبـاحثين الأجانب والمصريين محورا لدراساتهم. فكان موضوعا لرسالة الدكتوراه لضحى المغازى من جامعة منشستر، والتى اتخذت من قرية الخلالـة مركـز بلقـاس محافظة الدقهلية مجالاً جغرافيا للدارسة التى تهدف إلـى تقيـيم أدوار المـرأة انطلاقا من بعض القضايا التى أثارتها الحركة النسائية مثل عالمية تبعية الأنثى، وما يرتبط بها من مفاهيم اللامساواة والتبعية، والسـيطرة والاسـتغلال. ومـن النظرة لمكانة المرأة كمركب يتطلب فهمه ضرورة تحليله فى ضوء تأثير بعض المتغيرات إلى جانب تصور المكانة، والدور. وقد اختبـرت الدراسـة البنـاء الاجتماعى للقرية من حيث الوضع الفيزيقى والتاريخى والاقتصادى والسياسـى والقرابى، وبالتالى ألقت الدراسة الضوء على أهمية العمل الزراعى للمرأة تبعـاً لمتغيرى النوع والطبقة. وتتمثل هذه الأهمية فى كونه يعكس المهارات الطبيعية، ومستويات الأدوات والسلع والخدمات والتمويل وضبط العمل. وقـد أوضـحت الدراسة كيفية تغير أدوار المرأة ومكانتها عبر دورة حياتها من خلال أدوارهـا كابنة، وأخت، وزوجة، وأم فى محاولة لتصحيح وجهة النظر العامة عن الحيـاة المصرية باعتبارها أبوية الشخصية بينما كشفت الدراسة عن مـدى اسـتقلالية

المرأة الريفية المصرية (El Moghazy, 1987).

ومن محاولات الباحثين الأجانب للوقوف على دور وحدة المعيشة فى الإنتاج السلعى وتنمية الاقتصاد الريفى، مع مقارنة سريعة بين ريف الوجه القبلى والبحرى، قدم هوبكنز Hopkins دراسته عن المرأة، وكيفية تلاؤمها مع البناء الخاص بتنظيم العمل. حيث لاحظ تزايد الضوابط على المرأة فى قرية الدراسة بالوجه القبلى، وذلك فى مجالات العمل فى السوق، والحقل وغيرها. وقد تناولت الدراسة متضمنات تقسيم العمل النوعى فى مستويات اجتماعية اقتصادية متباينة، وعند المرأة من أعمار مختلفة حيث تتكامل أدوارها وأدوار الرجل. فبينما تنحصر أدوار المرأة داخل وحدة المعيشة تتركز أدوار الرجل فى الحقل والسوق، كما تتكامل أدوارها أيضاً داخل وحدة المعيشة. وقد كشفت الدراسة عن عزلة المرأة التى تبدأ من البيت، وتنسحب إلى التنظيم الاجتماعى للقرية، واختلاف ذلك طبقياً حيث مزيد من الضوابط فى المستويات العليا، ومزيد من الأنشطة الإنتاجية للمرأة الفقيرة، وشديدة الفقر كاستراتيجية للبقاء والتكيف مع الفقر (Hopkins, 1988).

ومن الرسائل العلمية التى انبثقت عن بحث المرأة فى الريف والحضر والتى تدور حول أدوار المرأة ومشاركتها فى الحياة الاقتصادية، كانت رسالتى فوزى عبدالرحمن (دكتوراه)، وأمانى حامد (ماجستير). وتدور الأولى حول الأبعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل الزراعى فى مصر. وقد كشفت هذه الدراسة عن دور التنشئة الاجتماعية فى صياغة الأنماط المعيارية لأدوار الذكور والإناث، والتى قد لا تتجاوز أحيانا المستوى القولى - الذى فى البيانات التى جمعت باستخدام الاستبيان - بينما كشفت الدراسة المتعمقة عن حقائق مغايرة وعن اختلاف الأدوار والأنشطة الاقتصادية تبعاً للمتغيرات الطبقية، ونمط الإنتاج السائد، وحاجة الأسرة للعمل، وغيرها مؤكدة أن تقسيم العمل تحدده متغيرات يفرضها الواقع، ولا تكشف عنها إلا الدراسة الأنثروبولوجية المتعمقة (فوزى عبد الرحمن، ١٩٨٩). بينما دارت الدراسة الثانية حول عمل المرأة غير المأجور، ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة. وقد انطلقت الدراسة نظرياً من بعض قضايا الاتجاه المادى التاريخى، ونظرية التبعية، والنظرية البنائية الوظيفية، وغيرها. وهى دراسة تهدف إلى جانب تفنيد بعض المفاهيم التى تنظر إلى عمل المرأة غير المأجور على أنه عمل غير منتج لأنه لا يدخل فى اقتصاديات السوق، تهدف إلى التأكيد على الدور الاقتصادى لهذا العمل،

وتحسين صورة المرأة، وإبراز مكانتها علـى خريطـة العمـل والإحصـاءات الرسمية. وقد اعتمدت الدراسة فى تقدير عمل المرأة غير المأجور على ترجمة الجانب الكيفى من الأنشطة والجهد المبذول إلى جانب كمى من خـلال تقـدير الوقت المنفق فى أداء الأنشطة التى تؤدى داخل المنزل أو خارجـه، وحسـاب تكلفة هذا العمل نقدياً. وبالتالى قدمت الدراسة صورة واقعية لعمل المرأة الريفية غير المأجور، إلى جانب رؤية مستقبلية لهذا العمل، وبعـض الاستخلاصـات الهامة للنهوض بالمرأة فى هذا المجال. (أمانى حامد، ١٩٩٥).

كما أجيزت رسائل علمية حول نفس الموضوع من الجامعة الأمريكيـة بالقاهرة، ومنها دراسة هناء المرصفى التى أجرتها على قـريتين مـن قـرى أراضى الاستصلاح فى غرب سيناء فى محاولة لتفسير التعارض بين النظـرة الشائعة الخاصة بتبعية ودونية وضع المرأة وبين دورها الإيجابى. وهى تبعية لا ترجع كما ترى الدراسة إلى ارتباط المرأة بالأسرة أو الطبيعة، ولكنهـا تبعيـة تستمد جذورها من رغبة الرجل فى ضبط المرأة كمصـدر للإنتـاج، وإعـادة الإنتاج. وتتخذ الدراسة من علاقات النوع Gender Relations كما توجد فـى الواقع محورا لها فى محاولة للتعرف علـى أسـباب قبـول المـرأة للتبعيـة، والصعوبات السوسيونفسية التى تواجهها فى خبراتها بالحياة الجديـدة، وإعـادة تعريف مفاهيم المرأة العاملة، واختبار ثنائيات العام/ الخاص، والثقافة/ الطبيعية، والرجل/المرأة. ومن هنا كشفت الدراسة عن صـورة المـرأة فـى القـريتين، وأدوارها فى الإنتاج وإعادة الإنتاج، وأنشطتها كفلاحة، وبدوية مع الأخـذ فـى الاعتبار اختلاف الأوضاع السوسيواقتصادية، واخـتلاف مراحـل دورة حيـاة المرأة (Al Marsafy, 1995).

٧- دراسات المرأة فى مجال التنمية

تعددت مجالات التنمية لتشمل جوانب اقتصادية، وصحية، وديموجرافيـة، وبيئته وغيرها. كما تنوعت محاولات دراستها عامة، ودراسة علاقتها بـالمرأة خاصة، حيث كان نصيب الأنثروبولوجيا منها يحتاج إلى اهتمام ودعم كبيـرين. وسوف ينقسم حديثنا فى هذا الجزء إلى قسمين يحاول الأول منهما إلقاء الضوء على دور الدراسات الأنثروبولوجية فى مجال تنمية المرأة من خـلال التقـدير الحقيقى لعملها، وما ينجم عنه من إثارة لتحليلات نقديـة حـول عـدم ملائمـة أدوارها وإسهاماتها فى التنميـة مـع مكانتهـا. ومـا قـد يكـون للدراسـات

الأنثروبولوجية من دور فى عملية التنمية ذاتها، سواء فى مراحـل التخطـيط، والتنفيذ، أو التقويم. بينما يقدم القسم الثانى محاولة للتعرف علـى نمـاذج مـن الدراسات التى تجرى بإشراف من المراكز البحثية والهيئات الدولية.

(أ) دور الدراسة الأنثروبولوجية فى مجال تنمية المرأة

اتخذت دراسات التنمية فى بداياتها منحى سوسيولوجيا اعتمـد بالدرجـة الأولى على الطرق الكمية. ومع تطور تقنيات البحث الأنثروبولوجى -كطـرق استخدام الوقت، والتقدير النقدى لعمل المرأة -فطن الأنثروبولوجيون، وغيـرهم من المهتمين بواقع المرأة إلى حجم العمل الذى تؤديه سـواء فـى الريـف أو الحضر، وإلى إسهامها الحقيقى فى التنمية الاقتصادية، رغم إنكارها لهذا العمـل لاعتبارات ثقافية أو إنكار الآخرين له باعتباره مكملا لبقيـة أدوارهـا. ولعـل عرضاً للدراسات فى المجال الاقتصادى قد عبر عن هذا المعنى. وبالتالى سوف نكتفى هنا بالإشارة إلى هذا الجزء للتعرف على دور الدراسة الأنثروبولوجية فى تقدير حقيقة عمل المرأة ودورها فى التنمية.

أثارت نتائج الأبحاث الواقعية والمتعمقة فى هذا المجـال العديـد مـن القضايا حول عدم التناسب بين إسهامات المرأة، ودونية مكانتهـا، وحـول دور الثقافة التقليدية بما تشمله من أيديولوجيات، ونظم -أبوية- فـى تخفـيض هـذه المكانة. وبالتالى وجه باحثون عديدون اهتمامهم لمناقشة قضايا المرأة والتنمية، فاعتمدوا على نتائج الدراسات الواقعية، وعلـى الشـواهد الميدانيـة، وأجـروا تحليلات نقدية لهذه القضايا. ففى بحث عن المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصرية الريفية قدمت سامية الساعاتى تحليلا نقدياً تناولت فيه مؤشرات ثقافية هامة - تدعم وجهة النظر النسوية- مثل معنـى الـذكورة، وارتباطهـا بالسطوة والسيطرة فى مقابل الأنوثة التى تعنى الضعف، ثم دوران المرأة غالباً فى فلك رجولى، وكدحها أكثر من الرجل. ومع ذلك فمكانتها أقل حتى أن أسوأ إهانة توجه لرجل وصفه بأنه امرأة. كما أن المرأة وممتلكاتها هى ملك للرجل، وهى خاضعة لتهديداته، ومحرومة من فرصة الاختيار للـزواج والتـى تمـنح للزوج الذى له أيضاً حق التطليق، وحق تعدد الزوجات. ومن هنا قـدم البحـث توصيات بشأن زيادة الاهتمام بتنمية المرأة المصرية (سامية الساعاتى، ١٩٨٤).

وطرحت ملك زعلوك فى دراسة لها عن المرأة والتنمية مشكلة دونيـة وضع المرأة الريفية على الرغم من الجهد المنتج الخلاق الذى تبذله فى حياتهـا اليومية. وقد أرجعت ذلك إلى بعض القيم التقليدية التى تتدعم من خلال التنشـئة

الاجتماعية. وتقدم الورقة بعض التوصيات من خلال تخطيط قيمى ثقافى موجه وهادف يسعى إلى إبراز دور المرأة الإيجابى، وإعادة النظر فى طرق التنشـئة الاجتماعية، والسياسة الإعلامية وغيرها. (ملك زعلوك، ١٩٨٦).

وحول نفس المحور قدمت ثريا التركى بحثاً عن بعض القيم الاجتماعية وعلاقتها بدور المرأة فى التنمية، فتناولت أهم القيم المصاحبة للنظـام الأبـوى حيث تتوزع السلطة على محورى الجنس والسن. ومن ثم، هيمن الرجل علـى المرأة، وعلى الذكور الصغار. وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على تـأثيرات هذا الوضع على المرأة ودورها فى التنمية من خلال الإشارة إلى موضـوعات تعليم المرأة، ومشاركتها فى اتخاذ القرار، وأيـديولوجيا النـوع التـى تكـرس النظـام الأبوى، ومع ذلك تقبلها المرأة وتؤكدها وتعيد إنتاجها فى بناتهـا مـن خلال التنشئة الاجتماعية. وقد لمست الدراسـة بـذلك بعـض الموضـوعات والقضايـا الحيوية من خلال بعض القراءات النظرية، والبيانـات الإحصـائية (ثريا التركى، ١٩٩٦).

ولم تتوقف الدراسات فى هذا المجال عند مستوى التعرف على الإسهام الحقيقى للمرأة فى التنمية، والمطالبة بتعزيز مكانتها لتحقيق التنميـة الشـاملة، وإنما فرضت التحولات الدولية والاهتمام بحقوق الإنسان والمرأة التوجـه إلـى محاولة الإسهام بفعالية فى كافة مراحل العملية التنموية مـن تخطـيط وتنفيـذ وتقويم. وقد جاء الاهتمام بالتقويم فى مقدمتها -فى ضوء الدراسات المتاحـة - سواء تقويم للبرامج الاقتصادية، أو فى مجـالات السـكان وتنظـيم الأسـرة، وصحـة المرأة، والبيئة وغيرها. ومن أمثلة هذه الدراسات وبإشـراف عليـاء شكرى بالتعاون مع المجلس القومى للسكان والتنمية، وجامعة كورنل الأمريكية وبهدف تقويم جهود مشروع السكان والتنمية فى عشرين قرية بالوجهين البحرى والقبلى، أجريت دراسة أنثروبولوجية متعمقة لقريتين إحداهما بالدلتا، والأخـرى بالصعيد للتعرف على أسباب نجاح أو فشل المشروع. (علياء شـكرى، غيـر منشور). كما أجرى عبدا   لؤلؤ محاولة لاستخدام المنهج الأنثروبولـوجى فـى مجال تنظيم الأسرة، والتعرف على كفاءة البرامج الحكومية فى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير اتجاهات الأفراد نحو بعض الموضوعات مـن بينها الإنجاب وصحة الأسرة (عبد ا   لؤلؤ، ١٩٩٥).

وفى محاولة لتقويم الجهود المبذولة لتنمية صحة المرأة قدمت فلاسـوف Vlassoff دراستها التى انطلقت فيها من قضية التمييز النوعى ضد المرأة فـى

تقديم الرعاية الصحية، وأهمية جهود التنمية الصحية والتنمية البشرية فى تحسين أوضاع المرأة. فاهتمت ببعض الأمراض المنتشرة وطرق الرعايـة الصـحية المقدمة فى كل منها للذكور والإناث، حيث كشفت الدراسة عن عـدم المسـاواة النوعية فى هذه الخدمات، وفى أولويات السياسات الصحية، وبرامج التنمية على المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية خاصة ما يخص منها دول العالم الثالث. (Vlassoff, 1994).

وهكذا، تشعبت مسارات الدراسات فى كافـة المجـالات الاقتصـادية، والصحية، والديموجرافية وغيرها. كما تنوعت بين دراسات ميدانية واقعية وبين أخرى نظرية تحليلية أجراها باحثون بمفردهم أحياناً، أو من خلال مراكز بحثية، وهيئات دولية غالباً.

(ب) بعض دراسات مراكز البحوث والهيئات الدولية

نظراً لأهمية التنمية بمعناها الشامل لدول العالم الثالث، فقد اهتمت بهـا وبإجراء دراسات حولها العديد من المراكز البحثيـة، والهيئـات الدوليـة، وإن افتقرت الدراسات التى أجريت بإشراف هاتين الجمعيتين أحياناً إلـى الالتـزام بالأطر النظرية والدراسة الميدانية المتعمقة. وعلى سبيل المثال وليس الحصـر اهتم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقـاهرة، ومنظمـة العمـل الدولية، واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا، واليونيسيف بإجراء كم من الدراسـات فى موضوع المرأة والتنمية. وفيما يلى نعرض لنماذج من هذه الدراسات.

فقد حرص المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة علـى إجراء أبحاث، وعقد ندوات ومؤتمرات منها نـدوة المـرأة والتنميـة القوميـة بإشراف المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، والتى أقيمت فى نوفمبر ١٩٨٤ للتعرف على المعوقات التى تواجه المرأة فى عمليـة التنمية واقتراح أفضل الحلول لتحسين أوضاعها. وقد قدمت فـى النـدوة نحـو ثمانية عشر دراسة حول المرأة والقانون، والعمـل، والخـدمات، والمشـاركة السياسية وغيرها. وهذه الدراسات إن كانت تلقى الضوء على صـورة المـرأة بشكل تكاملى، فإنها ينقصها التركيز على الدراسة الأنثروبولوجيـة، حيـث لـم تتضمن الندوة إلا دراسة واحدة لعلياء شكرى عن المشاركة الاقتصادية للمـرأة الريفية فى التنمية. وبالتحديد حول العمل غير المأجور وبعض مشكلات حصـر المساهمة الاقتصادية للمرأة وفى مقدمتها عدم تحديد مفهـوم "العمـل المنـتج"، والعلاقة بين الإنتاج المخصص للاستهلاك، وللسوق. وتقدم الورقة محاولة جادة

لتوضيح صورة المرأة الفلاحة، وملاحظات حول الوقت الذى تستغرقه فى أداء الأنشطة المختلفة مؤكدة بذلك على المساهمة الفعالة للمرأة فى أعمـال الحقـل والمنزل، فهى أكثر أفراد الأسرة عملا، وأقله راحة (علياء شكرى، ١٩٨٤).

كما أجريت أبحاث أخرى فى مجال التنمية بإشـراف هيئـات دوليـة، تنوعت موضوعاتها بين التعرف على دور المرأة فى التنمية، أو حصر العمالـة النسائية العربيـة، والتعـرف علـى واقعهـا، أو الاهتمـام بصـحة المـرأة والأسرة...إلخ. هذا، وقد اسـتعان بعـض هـذه الأبحـاث بتقنيـات المـنهج الأنثروبولوجى - أو ببعضها- بينما خرجت غالبية الدراسات عن حـدود هـذا المنهج. ومن أمثلة الدراسات الأنثروبولوجية فى هذا المجال دراسة المرأة فـى الريف والحضر -السابق الإشارة إليها- بالتعاون مع منظمة العمـل الدوليـة. ومـا يهمنا أن نشير إليه هنا أن الدراسة تمثل مدخلا اقتصاديا لتنظيم الأسـرة. فارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد لا ينبع فقط من الموقف الثقافى وحدة وإنما ينبع أيضاً من عوامل بنائية ترتبط بأنشطة المرأة، ومستويات التعليم، والطبقـة، وقوة المرأة، وحجم الأسرة. (علياء شكرى، ١٩٨٨: ٣٧٣-٤١٨).

كما اقتربت بعض الدراسات من المنهج الأنثروبولجى، ونـذكر منهـا دراسة هند خطاب عن المعاناة الصامتة التى لفتت الباحثة الانتباه من خلالها إلى ثقافة الصمت Silent Culture للمرأة الريفية المصرية التى تخفـى معاناتهـا غالبا، بل تعتبر الآلام المرتبطة بدورها فى الإنجاب والجنس جزءا من جـوهر أنوثتها. وهى بالتالى تضع صحتها، واحتياجاتها بعد احتياجات الزوج والأبنـاء. وقد ألقت الدراسة الضوء على الصحة الجسمية للمرأة، وبعض الأمـراض ذات العلاقة بالوظيفة الإنجابية، وتصوراتها لظروفها الصحية، وللإنجاب، ولنوعيـة الخدمات المقدمة إليها. (Khattab, 1992).

وإضافة إلى ما سبق، اتخذت غالبية الدراسات -بالتعاون مـع هيئـات دولية- طابعاً كميا مسحياً أو إحصائياً، ولم تتعد مستوى التحلـيلات النظريـة. ومن نماذج هذه الدراسات محاولة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسـيا التعرف على خصائص المرأة المهنية المشاركة فى دليل المرأة العربية. وبالتالى أجريت دراسة مسحية باستخدام الاستبيان، وذلك تمهيداً لعمل دليـل للكفـاءات النسائية العربية للعمل فى المشروعات الإنمائية التى تنفذها الدول الأعضاء بدعم من الهيئات الدولية. وذلك إلى جانب معرفة آرائهن حـول بعـض المشـكلات والمعوقات التى تحول دون الاستفادة من خبراتهن فى مجال التنميـة، وكيفيـة

تذليلها (اللجنة الاقتصادية، ١٩٩٢).

وبإشراف من نفس اللجنة قدمت نادية رمسيس دراسة عن المرأة العربيـة والعمل بهدف تسليط الضوء على واقع العمالة العربية، وتقديم مقترحات لتعزيز مساهمة المرأة العربية فى النشاط الاقتصادى. والدراسة تعد إحصائية ومع ذلك تؤكد على عوامل قصور الإحصائيات الرسمية التى يرجع قصورها لمجموعـة عوامل فى مقدمتها قصور مفهوم القوى العاملة الذى لا يتضمن عمل المرأة فى المزرعة، والمنزل، والقطاع غير الرسمى، وبالتالى تعرض الدراسة كمثال بحث سونيا زيمرمان فى قرية كفر البحر لتؤكد من خلاله ما تؤديه المرأة الريفية فى يوم من أيام الشتاء مدعمة بذلك فكرة قصور الإحصاءات الرسمية فـى تقـدير عمل المرأة ومساهمتها فى الاقتصاد الريفى. (نادية رمسيس، ١٩٩٢).

خاتمة:

حاول البحث إلقاء الضوء على بعض الاتجاهـات النظريـة، والمنهجيـة، والموضوعية التى تم استخلاصها من نماذج لدراسات أنثروبولوجية حديثة فـى موضوع المرأة. وبالتالى لا ندعى هنا أننا قد تمكنا من تغطيـة كـل مجـالات الدراسة، أو أننا استطعنا أن نقدم عرضا لكل الدراسات فى المجالات التى قمنـا بتناولها.

والجدير بالذكر، أن تتبع الاتجاهات النظرية فى هذه الدراسات قد كشف عن سيطرة الاتجاه النظرى التكاملى، والماركسى، والنسوى حيث احتل الأخيـر موقعا متميزاً فى الدراسات الأجنبية، بينما يلقى عزوفا على المسـتوى المحلـى عن الاستعانة به كإطار نظرى على الرغم من أن الأنثروبولوجيا النسوية تعـد حالياً فرعاً أساسياً فى أقسام الأنثروبولوجيا فى جامعات العالم المتقدم. ومن هنا، يمكن توجيه الدعوة إلى الاستفادة من هذا الاتجاه فى صورته المعتدلة مسـايرة للتطور النظرى العالمى.

ومن الناحية المنهجية أكدت الدراسات استمرارية وجود العديد من طرق البحث التقليدية، إلى جانب ظهور طرق حديثة تهدف إلى المزيـد مـن الدقـة والإحكام المنهجى مثل طرق استخدام الوقت، والتقدير النقـدى لعمـل المـرأة، وطرق التقييم السريع، والأنثروبولوجيا المرئية وغيرها، إلى جانب الاستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات، وأدوات جمع المادة الميدانية.

وأخيرا، فقد ساهم تطور الأطـر النظريـة، والمنهجيـة فـى تطـور

موضوعات الدراسة، كما كان للاهتمام العالمى بقضايا المرأة تأثيره فى طـرح بعض الموضوعات الهامة للدراسة التى أغفل بعضها على المسـتوى المحلـى. وهكذا، وفى ضوء ما تم عرضه من دراسات يمكننـا الإشـارة إلـى بعـض الموضوعات الحيوية التى يمكن أن تدرج فى أجندة الأبحاث المصـرية والتـى نرى أن فى مقدمتها أبحاث عن صحة المرأة، وعن المشاركة السياسية، والوعى بالقانون، وبعض مجالات العمل. وهى موضوعات تكاد تخلـو منهـا السـاحة الأكاديمية، ومن ثم تحتاج إلى دراسات أنثروبولوجية فى مختلـف القطاعـات والمستويات الطبقية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

(١) أحمد زايد، النمو الرأسمالى وتغير الأنشطة الاقتصادية للمرأة الريفية، منشـور فـى: علياء شكرى وآخرون، المرأة والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٧.

(٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، خصائص المـرأة المهنيـة المشاركة فى دليل المرأة العربية، ١٩٩٢.

(٣) السيد حافظ الأسود، الثقافة الإنسانية، طبيعتها وخصائصها وأنماطها، منشور فى: علـم الإنسان مدخل عام، دار القلم، دبى، ١٩٩٥.

(٤) آمال عبد الحميد، بعض أشكال الأسرة الممتدة فى الحضـر، محـدداتها ومصـاحبتها الاجتماعية، دراسة ميدانية على بعض الأسر المصرية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٦.

(٥) آمال عبد الحميد، القيم الأخلاقية للمرأة، دراسة متعمقة لقيمة العفة والشـرف، منشـور فى: علياء شكرى، المرأة والمجتمع، وجهة نظر علم الاجتمـاع، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٧.

(٦) أمانى حامد، العمل غير المأجور لربة البيت ودوره فى تنمية اقتصاديات الأسرة، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٩٥.

(٧) ثريا التركى، بعض القيم الاجتماعية وعلاقتها بدور المرأة فى التنمية، منشـور فـى: أعمال المرأة والتنمية فى مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحوث الـدول الناميـة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر ١٩٩٦.

(٨) ريتشارد أنكر وزملاؤه، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث، ترجمة علياء شكرى وآخرون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.
(٩) سامية حسن الساعاتى: المعوقات الثقافية والمشاركة التنموية للمرأة المصـرية: تحليـل نقدى، منشور فى أعمال: ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمـى العربـى للبحـوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، اليونسكو، ١٩٨٤.
(١٠) سعاد عثمان، الجيرة، دراسة أنثروبولوجية لأنمـاط العلاقـات الاجتماعيـة والتفاعـل الاجتماعى فى مجتمع محلى حضرى، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسـم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٥.
(١١) سعاد عثمان، رؤية جديدة لتطوير المنهج الأنثربولوجى مع تطبيقات عملية فى الدراسة الأنثروبولوجية الصحية، منشور فى : محمد الجوهرى وآخرون، الصحة والمرض، وجهـة نظر علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.
(١٢) سعاد عثمان، ختان الإناث : دراسة اجتماعية، منشور فى : علياء شـكرى وآخـرون، المرأة والمجتمع. وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
(١٣) سلوى عبد الباقى، صورة المرأة المصرية، دراسة فى تحليل مضمون بعض البـرامج الإذاعية، منشور فى: سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنميـة، اللجنـة الاقتصـادية والاجتماعية لغربى آسيا، الأمم المتحدة، ١٩٨٥.
(١٤) سهير حسين إبراهيم، المرأة والتنشئة الاجتماعية فـى المجتمعـات البدويـة، دراسـة أنثروبولوجية فى منطقة الحمام بالصحراء الغربية المصرية، رسالة ماجستير، كليـة الآداب، جامعة الإسكندرية، إشراف فاروق مصطفى، ١٩٩٠.
(١٥) طلعت إبراهيم لطفى، مشكلة عدم المساواة بين الجنسين فى مجال العمل، دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات فى مدينة بنى سويف، منشور فى: علياء شكرى وآخرون، المـرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
(١٦) عالية حلمى حبيب، بعض ملامح التغير فى شكل الأسرة الممتدة فى الريف المصـرى، دراسة ميدانية بإحدى القرى المصرية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٦.
(١٧) عايدة فؤاد، ظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى بين النمط المثالى والـنمط الـواقعى، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية فى إحدى القرى المصرية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٩١.
(١٨) عايدة فؤاد، الرأسمالية الجديدة وآليات تكيف المرأة الفقيرة، منشور فى: علياء شـكرى وآخرون، المرأة والمجتمع. وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعيـة، الإسـكندرية،

.١٩٩٧
(١٩) عبد ا لؤلؤ، علم الإنسان وقضايا المجتمع المعاصر، منشور فى: علم الإنسان مـدخل عام، دار القلم، دبى، ١٩٩٥.
(٢٠) عبد الوهاب المسيرى، الأنثوية ما بين حركة تحرير المرأة وحركـة التمركـز حـول الأنثى: رؤية معرفية، منشور فى : القاهرة: مجلة الفكر والفن المعاصر، العددان ١٧٨، ١٧٩ سبتمبر-أكتوبر١٩٩٧.
(٢١) علياء شكرى، المشاركة الاقتصادية للمرأة الريفية فى التنمية، العمل غيـر المـأجور، منشور فى : ندوة المرأة والتنمية القومية، المركز الإقليمى العربى للبحـوث والتوثيـق فـى العلوم الاجتماعية، اليونسكو، ١٩٨٤.
(٢٢) علياء شكرى، الدراسة الأنثروبولوجية المتعمقة لقريتين من قـرى مشـروع السـكان والتنمية، غير منشور.
(٢٣) علياء شكرى وآخرون، المرأة فى الريف والحضر، دراسة لحياتها فى العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.
(٢٤) علياء شكرى وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسات اجتماعيـة واقعيـة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
(٢٥) علياء شكرى، عمالة المرأة ونصيبها من القوة والمكانة، دراسة استطلاعية لقرية بدوية متريفة وقرية ريفية، منشور فى: علياء شكرى وآخرون، المرأة والمجتمع وجهة نظـر علـم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.
(٢٦) فاتن أحمد على، التصنيع والقيم الأسرية، دراسة ميدانيـة فـى أبـو قيـر بمحافظـة الإسكندرية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف عليـاء شكرى، ١٩٨٧.
(٢٧) فوزى عبد الرحمن، الأبعاد المؤثرة فى ظاهرة تقسيم العمل الزراعى فى مصر، محاولة منهجية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٩.
(٢٨) مديحة السفطى، القانون والواقع: العقبات الاجتماعية والثقافية أمـام مسـاهمة المـرأة، منشور فى أعمال ندوة المرأة والتنمية فى مصر، الآفاق والتحديات، مركز دراسات وبحـوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٦.
(٢٩) ماك زعلوك، معوقات المرأة فى مشروعات التنمية، منشور فى: ندوة المرأة والتنميـة القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤.

(٣٠)	ماك زعلوك، حق المرأ المتقاضية بين النص القانونى والممارسة، منشور فى: اليقظـة العربية، العدد الثانى، فبراير، ١٩٨٦.
(٣١)	ماك زعلوك، الإبداع عند المرأة والحرية، دراسة الإبداع اليومى عند المـرأة الفقيـرة الحضرية، منشور فى : أعمال ندوة الإبداع، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٩٠.
(٣٢)	منى إبراهيم الفرنوانى، بعض ملامح التغير الاجتماعى والثقافى فى الريف المصـرى كما تعكسه عادات دورة الحياة، دراسة متعمقة لقرية مصرية، رسالة دكتوراه، كلية البنـات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٩.
(٣٣)	منى مكرم عبيد، المرأة والمشاركة السياسية، منشور فى أعمال: ندوة المرأة والتنميـة القومية، المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، اليونسكو، ١٩٨٤.
(٣٤)	نادية رمسيس، المرأة العربية والعمل، الواقع الراهن ومتطلبات التنمية، منشور فـى : سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسـيا، الأمم المتحدة، ١٩٩٢.
(٣٥)	نجوى عبد الحميد، نظام القرابة عند بعض الجماعات السكانية المتميـزة فـى منطقـة أسوان، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتمـاع، إشـراف عليـاء شكرى، ١٩٨١.
(٣٦)	نجوى عبد الحميد، دراسة أنثرولوجية مقارنة لأنماط التنشئة الاجتماعية فـى مجتمـع محلى بدوى مجتمع محلى ريفى فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٦.
(٣٧)	هدى الشناوى، الأسرة والروابط القرابية بين فقراء الحضـر، دراسـة أنثروبولوجيـة لبعض الأسر الفقيرة المهاجرة من الريف إلى المدينة، رسالة دكتوراه، كلية البنـات، جامعـة عين شمس، قسم الاجتماع، إشراف علياء شكرى، ١٩٨٨.
(٣٨)	هناء الجوهرى، المشاركة السياسية والحياة العامة، منشور فى: علياء شكرى وآخرون، المرأة والمجتمع وجهة نظر علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية:

(1) Abu-Loghod, Lila, A tale of tow pregnancies, women writing culture, Eds, Ruth Behar and Deborah Gordon, Berkeley: Univ. of California Press, 1995.

(2) Al-Marsafy, Hana'a, The status of women in the newly reclaimed villages of Sinai, a thesis submitted to the department of social science of

the American Univ. in Cairo in partial fulfillment of the requirements for degree of master of arts, 1995.

(3) Arabsheibani, Higher education and occupational status of women in Egypt,Journal of Asian and African studies, Vol. XXV, 1990.

(4) Babock, Barbara, Feminisms, pretexts: fragments, questions and reflections, Anthropological Quarterly, Apr. 1993.

(5) Badran, Hoda, The road from Beijing, Egyptian women’s Journey, Undp, Cairo, 1997.

(6) Bell, Linda, Isolated housewives and complex maternal worlds-the significance of social contacts between women with young children in industrial societies, The Sociological Review. Vol. 42, May 1994.

(7) Bergman,Jenne, The persistence of kinship: recent contributions to feminist anthropological-Quarterly, Vol. 68, Oct, 1995.

(8) Bibler, Susan, Ethnogrphies of violence: law, dissidence, and the state, law and Society Review, Vol. 29,no. 3, 1995.

(9) Blackwood-E, Anthropology and homsexual behavior, Journal of Homosexual, 11(3/4), 1985.

(10) Bower, Bruce, Murder in good company, Scienc news, Vol. 133, p. 90-1 Feb. 1988.

(11) Constance, Holden, Researchers find femnization a two-edged sowrd, Social Sciences, Vol. 271, p. 191-20, March 1996.

(12) Coole, Diana, Women in political theory from Ancient Misogyny to contemporary lynne kienner publishers, Boulder, Colorado, 1993.

(13) Cruz, Paule, Breaking barriers to representation, urban anthropology, and studies of cultural systems and world economic development, Vol. 22, 1993.

(14) Donham, Donald, History, power, ideology: central issues in marxism and anthropology, Anthropological Quarterly, Jan. 1993.

(15) Early, Evelyn, Getting it together Baladi Egyptian business women, Arabian women old boundaries Now Frontiers, Ed. Judith e. Tucker,

Washington: Indiana Univ. Press, 1993.
(16) Early, Evelyn, Baladi women of Cairo: Playing with an egg and a stone, the American Univ. in Cairo press, 1993, International Journal of Middle East, Vol. 27, May 1995.
(17) Elam, Diane, feminism and deconstruction, Routledge, 1994.
(18) El-Moghazy, Doha, Women’s roles in rural Egypt, A case study of an Egyptian village, El-Khelala, Dakahliya, a thesis submitted to the University of Manchester for the degree of Doctor Philosophy in the Faculty of Economic and Social Studies, 1987.
(19) Emily, Martin, The women in the body,a cultural analysis of reproduction, Beacon press/Boston, 1987.
(20) Feldman, Pamela, Plundered kithchens and empty wombs: fear of infertility in the Cameroonian grassfields, Social-Sience-and-Medicine, Vol. 39, No. 4, Aug. 1994.
(21) Feliciano, Myrna, Law, gender and the family in the philippines, law and Society review, Vol. 28, No. 3, 1994.
(22) Fergany, Nader, Urban women, work and poverty alleviation in Egypt, Almishkat Center for reserch and training, 1994.
(23) Gibbons, Ann, Ideas on human origins evolve at anthropology gathering, Science, Vol. 276, April 1997.
(24) Giles, Wenona, Gender inequality and resistance: the case of Portuguese Women in London, Anthropological Quarterly, April 1992.
(25) Gita, Sen, Subordination and sexual control, a comparative view of the control of women review of radical political economics, Vol. 16, 1984.
(26) Gordon, Deborah, The unhappy relationship of feminism and posmodernism in anthropolgy, Anthropological Quarterly, July, 1993.
(27) Guha, Abhijit, On theorizing human sexuality, Current Anthropology, Vol. 35, No.5, Dec. 1994.
(28) Hagan, John, The structuration of gender and deviance: a power -

Control theory of vulnerability to crime and the search for deviatn role exits, the Canadian Review of Sociology and Anthropology, Vol. 27, May 1990.

(29) Hamer, John, impact of a cash economy on complementary gender relations among the Sada'ma of Ethiopia, Anthropological Qurterly, Oct. 1994.

(30) Hammel, Mason, Gender and the academic career in north American Anthroplogy: diferentiating itramarket form extramarket bias, Current Anthropology, Vol. 36, Apr. 1995.

(31) Hankins, Catherine, A research agenda for the 1990s, need for studies on AIDs and Women, World Health, Nov., 1990.

(32) Harding, Sandra, Feminism and methodology, Indiana Univ. press, Bloomington and Indianapolis, Open univ. Press, 1987.

(33) Harris, Olivia, Houshold as a natural unite, in kate Young, Of marriage and the market, Routledge and Kegan, 1984.

(34) Hing, Cindy, History and theory in visual anthropology, Antropolo - gical Quarterly,April 1996.

(35) Hopkins, Nichola, Agrarian transformation in Egypt, AUC press, 1988.

(36) Inhorn, Marcia, Part of a symposium on: interpreting, Social Science and Medicine, Vol. 39, Aug. 1994.

(37) Kurth, Peter, The mystery of Romanov bones, Vanity Fair, Vol. 56, Jan. 1993.

(38) kwaak, Anke, Femal circumcision and gender identity: A questionable alliance? social-Science and Medicine, Vol. 35, Sept. 1992.

(39) Lampher, Louise, From working daughters to working mothers, immigrant women in a New England industrial community, Cornell University press, Ithaca and London, 1987.

(40) Leonardo, Micaela, What a different political economy makes: feminist anthropology in the post modern era, Anthropogical Quarterly,

Apr. 1993.
(41) Lookwood, Maren, The new feminist movement, Russell Sage Foundation, New York, 1974.
(42) Lookwood, Victoria, The impact of development on rural Tahitian women: a comparison of three islands, urban anthropology and studies of cultural system and world economic development, Vol. 23, Spring 1994.
(43) Maddox, Toungara, "Inventing the African family: gender and family law reform in Cote d'Ivoire, Journal of Social History, Vol. 28, Fall 1994.
(44) Mehenna, Sohair, Unseen hands: women's farm work in an Egyptian village, Anthropological Quarterly, July 1986.
(45) Meillassoux, Claude, Maidens, meal and money: capitalism and the domestic community, Cambridge Univ. press, 1981.
(46) Mosely, Ann, Women in Egypt new roles and realities, field staff, International Africa, n. 22, 1986.
(47) Murray, Stephen, On subordinating native American cosmologies to the empire of gender, CurrentAnth., 1994.
(48) Muzzin, Linda, Gender, education credentials, contributions and carreer advancement: results of a follow-up study in hospital pharmacy, The Canadian Review of Sociology and Anthropology, Vol. 32, May 1995.
(49) Neustadt, Julie, Vietnamese refugee women: continuity and change, Annual Meeting, Washington, D.C., 1989.
(50) Peletz, Michael, Kinship studies in late twentieth century anthroplogy, Annual Review of Anthropology, Vol. 24, 1995.
(51) Pessar, Patricia, On the home front and in the workplace: intergrating in migrant women into feminist discourse, Anthropological Quarterly, Jan. 1995.
(52) Rosaldo, Michelle, Woman culture & Society, Stanford Univ. Press, 1974.

(53) Rosaldo, Renato, Notes toward a critique of patriarchy from a male position, Anthropological Quarterly, 1993.
(54) Rosemary, Joyce, Women's work images of production and reproduction in prehispanic Sothern Central America, Current Anthoropology, Vol. 34, n.3, June 1993.
(55) Rossi, Alice, A plea for less attention to monkeys and apes, and more to human biology and evolutionary psychology, Politics and the life Science, Vol. 14, Aug. 1995.
(56) Seymour-Smith, Charlotte, Macmillan dictionary of anthropology, Macmillan reference books, 1986.
(57) Sharpe, Patrica, Always believe the victim, Anthropological Quarterly, Vol. 66, Apr. 1993.
(58) Sigel, Roberta, Ambition & accomodation, how women view gender relations, the Univ. of Chicago Press, 1996.
(59) Stevart, Michael, Linking film and anthropology: the state of the art, Current Anthr. Vol. 35, no. 4, Aug. 1994.
(60) Stivens, Maila, Woman, Kinship and capital development, in Kate Young, of marriage and the market, Routledge & Kegan, 1984.
(61) Taylor, Lucien, Visualizing theory: selected essays from V.A.R. 1990-1994, Anthroplogical Quarterly, April 1996.
(62) Thomas, Gloria, Women pay the price, structural adjustment in Africa & the Caribean, H.C., 59, 1995.
(63) Trinkaus, Erik, Testing hypotheses about recent human evolution form skulls, Current Anthropology, Vol. 36, Apr. 1995.
(64) Vlassoff, Carol, Gender inequalities in health in the Third World: Uncharted ground, Social Science and Medicine, Vol. 39, 1994.
(65) Walter, Lynn, Feminist anthropology?, Gender & Society, Vol. 9, No. 3, June 1995.
(66) Whitehead, Ann, I am hungry mother, in kate Young, of marriage and the market, Routledge & Kegan, 1984.

(67) Wikan, Unni, Life among the poor in Cairo, tavistock publication in association with mehtuen, Inc. 733, New York, 1980.

(68) Za'louk, Malak, Women, labour infromation system project, 1990.

(69) Zavella, Patricia, Women's work & Chicano families, Cannery workers of the Santa Clara Valley, Cornell Univ. Press, Ithaca and london, 1987.

(70) Zavella, Patricia, Gender and power: reconstructing latino ethnography, Urban anthroplogy, studies of authural system and world economic development, Vol. 22, 1993.

ثالثا : قائمة الأفلام:

(1) Aimee Sands in association with EGBH, “We are Family”, 1988.

(2) Anderson, kelly, “Looking for a space, Lesbians and Gaymen in Cuba”, Los Angeles 1994.

(3) Bader, Barbra, “Beautiful piggis”, Video festival, 1994.

(4) Blue Ribbon, “Asante market women”, Amirican Film Festival, 1983.

(5) Canadian Brodcasting Corporation, American film festival, “Incest: the family secret”, 1984.

(6) Connie and Norman Bortnick, “Tears are not enough”, 1996.

(7) Frame Up Film, LTD, “Behind closed doors”, 1993.

(8) Gleason, Judith, “Becoming a woman in Krika”, National women's Studies Conference, 1992.

(9) Humming bird film, “Women, HIV and AIDS”, 1992.

(10) Irmas, Deborah Barbra Kasten, “High heels and ground glass”, 1993.

(11) KCTS/TV, “Menopause: living the change”, 1994.

(12) Mia Grondahl, “Not without my veil, mongst the woman of Oman”

(13) Mire, Soraya, “Fire eyes, femal circumcision”, Film Festival, 1994.

(14) Molenaar, Hellie, “Daughters of the Nile” Middle East Studies Association, 1993.

(15) Muldoon, Mary, “Women in war” voices from the front lines”,

National Women’s Studies Association, 1992.
(16) Ong, Shulee, “Because this is about love”, lesbian & gay film festival, 1992.
(17) Pamela Cohen, “Maria’s story, oportrait of love and survival in El Salvador’s Civil War”. Latin American Studies Association, 1991.
(18) Sfinx Film, “Mama Benzy: An African market moman”
(19) Sheppard, Chirs, “With these hands”, National association of Women’s Studies 1988.
(20) Terrill, Susan, “Growing up and liking it, the menstruation myth”, City Lore Film festival, 1993.
(21) Vriens International, “Hillary Rodham Clinton, from Wellesley to the White house”
(22) Walmsley, Jane, “Mother’s day, new reproductive technolgy”. Weisberg, Roger, “Sex, teens and public school”, Public Policy Production, 1995.

الفصل الثالث

القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع[*]

مقدمة:

إن تحقيق المساواة بين النساء والرجال التزام من الالتزامات العشرة التى وافق عليها رؤساء الدول فى القمة الدولية للتنمية الاجتماعية، وتمثل الأولوية الأساسية للحركة النسائية العالمية · فقد شهدت الفترة من ١٩٧٠ : ١٩٩٠ تحسناً أساسياً عاماً فى نوعية حياة المرأة وامتد عمرها، وقل عدد أطفالها وزادت سنوات تعليمها المدرسى، وزادت سهولة حصولها على وسائل منع الحمل الحديثة · وفى مقابل ذلك كان تقدم مشاركة المرأة أبطأ فى الحياة الاقتصادية، لأن هذا التحسن لم يمح الاختلافات العميقة بين وضع المرأة فى الدول المتقدمة (الغنية) ووضعها فى الدول الفقيرة، وهى اختلافات ضخمة تلقى بظلالها على الملامح العامة التى تسم حياة المرأة بسبب نوعها ·

ففى فترة التسعينيات - على سبيل المثال - بلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة العادية (كما أشارت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ٢٦ عاماً أكثر من مثيلتها فى دول أفريقيا، وتلد أطفالاً أقل من مثيلاتها بأربعة أطفال · وهذه التفاوتات الحادة تظهر على نحو أوضح مقاييس أخرى، مثل معدلات وفيات الأمهات التى تلخص بوضوح وضع المرأة الفقيرة، والمعدلات التى تقيس مدى تعرض المرأة لخطر الموت أثناء العمل ، وتمكنها من الحصول على الرعاية الطبية. أما التقديرات الخاصة بتعرض حياة المرأة لخطر الموت بسبب الولادة فتتراوح من درجة احتمال واحدة فى غرب أوروبا إلى تسع عشرة درجة فى غرب وشرق أفريقيا [١].

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة فاطمة يوسف القلينى، أستاذ علم الاجتماع الإعلامى المساعد، بكلية البنات جامعة عين شمس.

(١) مايرا بوفينيك، تعزيز المساواة بين الجنسين، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، =

وقد نجد معدلات غير متوازنة فى تقدم موقف المرأة فى العقود الأخيـرة، ففى بعض الدول شهدت المرأة تحسناً كبيراً فى مستوى الحياة ومدى المشاركة، بينما ظلت حياة الآخريات فى الدول الأكثر فقراً لم يعترها أى تقدم. ومن خلال الواقع الذى يعيشه المجتمع المصرى، وتفـاقم ظـاهرة الفقـر، نجـد أن بـين ٢٠%، ٢٥% من السكان أى حوالى ٣٣,٨% من الأسر يعيشون تحـت خـط الفقر، كما توضح ذلك إحصاءات صندوق النقد الدولى ٠

كذلك أسفرت العديد من الدراسات عن ضخامة المشـكلة التـى تواجههـا المرأة بالذات، إذ اتضح أن نسبة السيدات المسئولات عن أسر بسـبب غيـاب الزوج أو العائل أو عدم قدرته على العمل بسبب المرض أو الإعاقة تتراوح بين ٢٢ %، ٢٥ % وهى نسبة عالية لم يلتفت إليها فى الماضى بسبب تجاهل هـذه الشريحة من النساء [٢]، وبسبب الاعتقاد السائد بـأن مسـئولية الإنفـاق علـى الأسرة تقع على عاتق الرجل فى المقام الأول٠ وقد كان لمجموعة السياسـات التى اتخذتها الدولة فى المرحلة الأولى لعملية الإصلاح الاقتصادى أثرها علـى محدودى الدخل عامة، وإن كان أثرها أقوى على المرأة بصفة خاصة ، إذ أنـه خلال مراحل التكيف الهيكلى تتراجع فرص تشغيل المرأة بصفة خاصـة فـى مجال العمل الرسمى، وتتزايد هذه البطالة بين النساء نظراً لتفضـيل اسـتخدام الرجل على المرأة فى هذه الظـروف ٠ ومن هنـا بـدأت ظـاهرة "تأنيـث الفقـر"٠ وقد أشارت بيانات تعداد السكان عام ١٩٩٦ إلى ارتفاع نسبة البطالـة بين الإناث فى الحضر إلى ٢٢,١% وفى الريـف ٢٦,٣% بالمقارنـة ٨,٤% للرجال فى الحضر ٦,٥% فى الريف [٣].

وعندما نتأمل الخريطة الثقافية الراهنة للعـالم شـماله وجنوبـه تصـادفنا حقيقتان هامتان تشير أولهما إلى اجتياح الثقافة الأمريكية للعالم المعاصر بما فيها أوروبا، حيث أن الثقافات الأوروبية معرضـة لخطـر التهمـيش لأن العـالم أصبحت توحده ثقافياً الصور والرسائل الأمريكية التى تذاع وتنشر عبر الأقمار

= اليونسكو، العدد ١٦٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٨١ ٠

(٢) نادية حليم ، وآخرون ، المرأة المصرية والعدالة الاجتماعية ، دار الثقافة ، الطبعة الأولـى، ١٩٩٤ ، ص ١٢ ٠

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الإحصاء السنوى ، التعداد لعام ١٩٩٦

الصناعية(٤)٠ أما الحقيقة الثانية فهى تشير إلى التنافس بين الثقافتين العـالميتين الثقافة الأنجلو أمريكية والثقافة الفرنسية للسيطرة علـى العـالم فـى مواجهـة انتشـار نمط الحياة الأمريكية ٠

وعندما نتفحص تقرير منظمة اليونسكو لعام ١٩٩٩ عن التغيرات فـى معدلات مشاركة القوى العاملة من الرجال والنساء فى «آسيا» فـى مختلـف القطاعات فإنه يمكن أن ندرك ونميز بين ثلاثة نماذج (5) هى :

أولاً : حدث تناقص فى معدلات مشاركة القوى العاملة لكل من النساء والرجال فى اليابان وتايلاند، ولكن على الرغم من هذا التناقص نجد أن معدلات مشاركة القوى العاملة وخاصة المتعلقة بالنساء تبقى مرتفعة بالمقارنـة مع دول آخرى ٠

ثانياً : أشار التقرير إلى أن ثلاثاً من الدول العشر التى تـم دراسـتها تظهـر زيادات فى معدلات مشاركة القوى العاملة من كل من النساء والرجال٠ وهذه الدول هى أندونسيا وماليزيا، وجمهورية الصين الشـعبية، وهـى الدول التى حلت محل النمور الصغيرة من حيث مواقع التصنيع ٠

ثالثا : نجد أنه على الرغم من الزيادة فى مشاركة القوى العاملة للنسـاء إلا أن مشاركتهن مازالت منخفضة كثيراً عن مشاركة الرجـال فـى جميـع القطاعات ٠

ويعتبر تقدم تكنولوجيا المعلومات وكذلك ظهور أنماط وفئات جديـدة مـن الوظائف من بين الخصائص والصفات المميزة للعولمة، كذلك يعتبـر إضـفاء طابع المرونة والتكيف على العمالة من الخصائص الأخرى المميـزة للعولمـة. وتعتبر قضية المرأة جزءاً لا يتجزأ مـن قضـية المجتمـع المصـرى ككـل، وإنطلاقـا من هذا التصور فإن الدراسة الحالية هى محاولة للوقوف على تصور

(٤) عواطف عبد الرحمن ، الإعلام وقضايا المرأة فى عصر العولمة ، ندوة الإعلام وقضايا المرأة والأسرة ، جامعة الدول العربية ، (غير منشورة) ، ١٩٩٩ ، ص ٤ ٠

(٥) مكتب العمل الدولى ، الإحصاءات السنوية ١٩٩٧ ، أشارت البيانات الواردة أن من بيـن الدول والأقـاليم التى تمت دراستها من الدول الآسيوية / الباسفكية دولتين فقط هما الفلبين وأندونسـيا وتظهـران معـدل مشاركة قوى عمالة نسائية منخفضاً عن المعدل السائد عالمياً ، وأن معدلات القوى العاملـة للإنـاث قـد تزايدت فى جميع الدول باستثناء تايلاند واليابان حيث سجل تناقص طفيف ٠

المرأة المصرية - المتعلمة والمثقفة والعاملة فى قطاعات رسمية وغير رسـمية - للدور الاجتماعى للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية ٠ وقد قسـمت الباحثـة الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسية الأول يتناول المداخل النظرية لقضايا المرأة ٠ والثانى يتعلق بتأثير العولمة على تمكين المرأة ومشاركتها ٠ والثالـث يتنـاول العولمة ومشاركة القوى العاملة النسائية ٠ والرابع يتعلق بالإجراءات المنهجيـة للدراسة ٠ والخامس يتصل بالنتائج المتعلقة بتصور المـرأة إزاء دور القطـاع الخاص والجمعيات الأهلية تجاه تنمية المجتمع المصرى ٠ وهو ما نعرض لـه فى الصفحات التالية :

أولا : المداخل النظرية لتناول قضايا المرأة

أشارت دراسات المرأة فى سوق العمل الرسمى إلى أن هنـاك اتجـاهين نظريين مترابطين ومتداخلين، يضم كل منهما العديد مـن المـداخل الفرعيـة والدراسات الميدانية، حيث يضم الاتجاه الأول الإسهامات النظرية التى تنـاقش أوجه العلاقة بين الأسرة والعمل ٠ ويمكن تقسـيم هـذا المـدخل إلـى ثلاثـة مجموعات أساسية حسب اتجاه العلاقة بين الأسرة والعمل ٠ ويدرس المـدخل الأول تأثير الأسرة على أدوار المرأة فى سوق العمل ٠ ومن أهم تلك المداخل مدخل التنشئة الاجتماعية ودورها فى تحديد الدور الاجتماعى لكل مـن الـذكر والأنثى خلال مراحل التنشئة الاجتماعية، كذلك تأثيرها علـى تنشـئة الأفـراد حسب الأدوار النوعية Sex Role Socialization وتعتبر هذه المداخل من أقـدم المداخل اهتماماً بدراسة المرأة وأكثرها تشعباً وشمولاً للعديد مـن المـداخل ٠ ومن أبرزها المدخل البيولوجى، ومدخل التحليل النفسـى، ومـدخل العمـل، ومدخل النوع ٠ ومنها كذلك المدخل الوظيفى الذى اهتم بدراسة تـأثير الـدور المهنى للرجال على أدوارهم داخل الأسرة ٠ وقد شاع استخدام هـذا المـدخل الأخير بين الباحثين فى أواسط السبعينيات ٠ ويحتوى المـدخل الثـانى علـى دراسات تهتم بتأثير الأوضاع المهنية والأدوار الاقتصادية للمرأة فى سوق العمل على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة، ومن أهم المداخل والدراسات تلك التـى تتناول تأثير عمالة المرأة على الخصوبة، وأيضا مداخل الانتماء والرضا عـن

العمل وتأثيرها على الخصوبة ٠ هذا فى حين يهتم المـدخل الثالـث بدراسـة المجتمع كوحدة للتحليل فى تفسير الظواهر المرتبطة بعمالة المرأة ٠ ومن أمثلة تلك المداخل مدخل التدرج، ومدخل تحقيق المكانة، ومدخل رأس المال الفردى، وكذلك دراسات المجتمع فى علم الاجتماع البريطانى والأمريكـى علـى وجـه الخصوص ٠

أما الاتجاه الثانى : فيركز على أدوار العمل والتباين النوعى فى المهـن بين الرجال والنساء، وكذلك على تركز النساء فى وظائف ومهـن ذات مكانـة مهنية متدنية وأجور منخفضة، وعلاقة ذلك بميكانيزمات سوق العمل الـداخلى والخارجى، ومن ثم نجد أن المداخل النظرية قد تناولت بالتفسير والتحليل عمالة المرأة فى القطاع الرسمى من سوق العمل من حيث تنوعها وتباينها، وأن هـذه المداخل تتصف بكثير من نقاط القوة والضعف فى أساليبها المنهجية وفى تناولها لقضايا المرأة المطروحة [٦] ٠

أما فيما يتعلق بالنماذج النظرية التى تلقى الضوء على وضع المـرأة فـى سوق العمل، وبخاصة فى القطاع غير الرسمى، فيعد الاتجاه النسوى من أبـرز هذه الاتجاهات حيث انتقلت قضاياه للخطاب الدولى من خلال المؤتمرات الدولية التى اهتمت بقضايا المرأة ٠ ومن هذه النماذج النظرية كذلك النموذج التقليـدى (البنائى - الأنثوى) والنموذج الحديث٠ فى هذا الإطار يؤكد النموذج التقليـدى علـى التفرقة بين الذكر والأنثى فى سوق العمل غير الرسـمى حيـث ينظـر للمرأة على أنها عضو غير فعال اقتصادياً ومن ثم تفضل عمالة الـذكور علـى عمالة الإناث٠ ويشير هذا النموذج إلى أهمية دور التنشئة الاجتماعية فى دعـم التمييز بين النوعين فى سوق العمل [٧]، ومن ثم فهو اتجاه تقليدى محافظ يـرى فى المرأة الكائن الضعيف جسمياً وعقلياً، ويحصر وظيفة المـرأة فـى تأديـة غرض واحد هو الزوجة بمفهومها الخضوعى، والأمومة بمفهومهـا التوالـدى الرعوى ٠ وقد تعرض هذا النموذج للعديد من الانتقادات وظهور العديـد مـن

---

(٦) اعتماد علام ، المرأة فى سوق العمل الرسمى ، المداخل النظرية ونموذج مقترح لدراسة المرأة والعمل فى الدول الخليجية ، شئون اجتماعية ، العدد ٣١ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩-٣٠.

(٧) آمال عبد الحميد ، القطاع غير الرسمى فى حضر مصر، المداخل النظرية والتحليليـة، المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الأول، ١٩٩٦، ص١٢٦.

الحركات النسائية التى انتقدت النظرة التقليدية لعمل المرأة [٨].

بالإضافة إلى ذلك يرى الاتجاه الحديث أن التمييز النوعى فى سوق العمل بالقطاع غير الرسمى هو نتيجة لعوامل العرض والطلب. وقد حاول ريتشارد أنكر وكاترين هين Richard Anker - Catherine Hen الكشف عن العوامل التى تؤدى إلى تفضيل عمالة الذكور على عمالة الإناث من خلال بحث أجرته منظمة العمل الدولية فى بعض دول العالم الثالث. وقد أرجعا أسباب ذلك إلى عدة أبعاد لها دور هام فى التمييز بين النوعين هى البعد الثقافى، والبعد القانونى، والبعد التنظيمى.

وينظر البعد الثقافى فى تلك المجتمعات إلى المرأة نظرة تقليدية حيث رأى أن دورها الأول هو الإنجاب ورعاية الأسرة والشئون المنزلية. ويتعلل أصحاب هذا الاتجاه بتعاليم الدين، ويرون أن خروج المرأة واختلاطها بالرجال فساد للأخلاق، وإن كان بعضهم لا يرى بأساً من تعليم المرأة للمستوى الذى يؤهلها للزواج فى نطاق المدارس الخاصة بالبنات . إلى جانب ذلك يرى البعد القانونى أن القوانين المتعلقة بحقوق المرأة العاملة قد تعوق الطلب عليها فى سوق العمل، كأن يسمح لها القانون بالحصول على إجازة وضع تتقاضى عليها الأجر، مما يؤدى إلى عدم قبول أصحاب الأعمال للعمالة النسائية . وبناء على ذلك يظهر البعد التنظيمى الذى يرى أن أنشطة المرأة تنحصر غالباً فى أنشطة محدودة تمثل مرتبة متدنية فى السلم المهنى . وينسحب ذلك على القطاعين الرسمى وغير الرسمى [٩].

وعلى الرغم من الاختلافات فى الاتجاهات والمداخل النظرية التى تناولت قضايا المرأة فى سوق العمل الرسمى وغير الرسمى، إلا أن هذه الاختلافات قد تولدت نتيجة للحركات النسائية التى ظهرت مع بداية القرن التاسع عشر والتطورات التى لحقت بها حتى القرن العشرين خاصة الستينيات منه . ففى أواخر الستينيات ظهرت حركة التحرير النسائى والتى يطلق عليها حركة

---

(٨)Pamela – J – Goredon, Woman in Mass Communication, Siag Publications, London, 1993, P 61

(٩) آمال عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

التمركز حول الأنثى. ومن أمريكا انتشرت إلى أنحاء العالم الغربـى ووصـلت آثارها إلى عالمنا العربى. وقد ساعدت هذه الحركة على إبراز بعـض قضـايا المرأة المعاصرة والتعبير عنها بقدر من الصراحة والعمـق، حيـث أرجعـت الفوارق الملحوظة بين مكانة الرجل والمرأة إلى عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة. فالخصائص البيولوجية من وجهة نظرهم تلعب دوراً محدوداً فى هـذا الشـأن. ومن ثم فإن مناقشاتهم لقضية المساواة تستند علـى اعتقـاد بـأن الاختلافـات البيولوجية تنشأ عن الاختلاف فى الجنس(Sex) بينما الثقافة من خـلال عمليـة التنشئة الاجتماعية هى التى تخلق الاختلاف فى النوع (Gender)، ومن ثم فهـى تضع النساء فى وضع ممارسة الأدوار والوظائف التى يضطلع بها الرجال(١٠). ذلك يعنى أن فهم نوع الجنس يعد أمراً بسيطاً ومعقداً فى آن واحد. وكلما تعمقنا فى الافتراضات العلمية والسياسية والاقتصادية أو غيرهـا مـن الافتراضـات الحضارية عن نوع الجنس أصبحت مجالات الرأى أكثر تعقيداً وأكثر تنوعاً.

بالإضافة إلى ذلك تنظر النظرية الأنثوية Feminist theory إلى أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد اسم شخص أو مكان أو شىء، فالجنس هو فعل لتحديد النوع وهو العملية التى تبدأ من اللحظة التى يستنشق فيها الطفل أول أنفاسه من التلوث الحضارى ٠ فاختلاف نوع الجنس هو بسبب مجموعة الصـفات التـى تكونت اجتماعياً وحضارياً على أساس تحديد المولود كذكر أو أنثى ٠ فالبحـث فى الوجود من وجهة نظر نظرية المساواة بين الجنسين أو دراسة الوضع الذى نحن عليه يفترض أن عملية تحديد نوع الجنس لها جذور ترجـع إلـى حركـة التنوير، وهى حركة فلسفية أوروبية تزامنت فى القرن الثامن عشـر، حيـث انتظم الفكر فى إطارها إلى ثنائيات العقل/ الجسد، العـام/ الخـاص، الطبيعـة/ الحضارة ، الفكر/ العاطفة (١١)٠

وقد كان الافتراض وراء هذه الثنائية من أوجه التضاد المفترضة هـو أن

---

(١٠) فاتن أحمد، عرض تحليلى للاتجاهات الحديثة فى دراسة المرأة، فى: علياء شـكري وآخـرون ، علـم اجتماع المرأة ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ١٢.

(11) Bleier, Ruth, A polemic on Sex Differences in Research. Inchrite Farnham, The Impact of Feminist Research in the Academy,Bloomington Indiana University Press, 1987 , P 121.

أحدهما يصف خاصية ذكرية، بينما يصف الآخر خاصية أنثوية، مما يقودنا إلى أن الذكر هو نقيض الأنثى . وكانت النتيجة أننا نعيش الآن فى حضارة بنيـت على أساس مجموعة من افتراضات الجنس، ونشأت لكى تضخم - إن لم تنـتج - عدداً من أوجه اللاتناسق وعدم المساواة بين الجنسين. وأصبحنا ننظـر إلى هذه الفروق كما لو أنها جزء من العالم الطبيعى [١٢].

وتأكيداً لذلك بينت الدراسات التجريبية فى منتصف القرن التاسع عشـر أن أدمغة النساء أصغر بعض الشىء من أدمغة الرجال . ولقد قادت هذه النتيجـة العلماء إلى استنتاج أن النساء أقل ذكاء من الرجال، بدلا من أن يدركوا أن حجم الدماغ يرتبط بالحجم الفيزيقى لجسم الفرد . وهناك دراسات عديدة فى نظريـة المساواة الجنسية ، ففى أواخر الستينيات وأوائل عام ١٩٧٠ تحققت أول موجة من الفرص المتكافئة حيث دخلت النساء إلى سوق العمـل وهـن مشـحونات بنظريات بالية عن الأدوار الصحيحة والسلوك، واقتنعن أن رفض قـيم النسـاء كان ضرورياً لنيل الاحترام والترقيات . وأثنـاء ركـوب صـاحبات نظريـة المساواة بين الجنسين على قمة هذه الموجه فى وسائل الإعلام الجماهيرية قمـن بتحدى حواجز الوظيفة بشكل عدوانى من خلال دعاوى قضائية فى النيوزويك، والتايمز، ونيويورك تايمز، وديترويت، وواشنطن بوست، وأسوشيتدبرس . ومع ذلك سرعان ما أصبح واضحاً أن الدعاوى القضـائية لا تسـتطيع أن تواجـه الحقيقة بأن النساء لم يمنحن الفرص المتكافئة ليثبتن بجـد وعـزم أنهـن فـى صلاحية الرجال وربما أفضل منهم .

وفى هذا الصدد أشارت "شانا الكسندر" إلى حركة جيل الفرصة المتكافئـة فى القوة العاملة عندما قررنا أن نكون أنداداً، فإننا ظللنـا نلعـب حسـب أدوار الرجال أو نعرف التكافؤ والمساواة بشروطهم ونسينا أننا مختلفات عن الرجال، فنحن الجنس الآخر، ولنا مدركاتنا الحسـية المختلفـة . واليـوم تـدفع نسـاء

---

(12) Ibid, bleier, Ruth, P 113.

أصغـر منا سناً ثمن أخطائنا على امتداد أمريكا كلها، وبحلول الثمانينيات كـان واضحاً أن التنافس فى الملبس المتشابه وفى المنظر المتشابه فى مكان العمل، قد نتج عنه التزام مزدوج بالنسبة للنساء، فقد أصبح المتوقع من النساء أن يكـون أداؤهن على نحو مساو فى مكان العمل وفى البيت أيضاً .

وأشارت باميلا كريدون Pamela Creedon [(١٣)] إلى أن التغطية الإعلاميـة للتغيرات التى حدثت فى أسلوب الحياة ساعدت بشكل غير متعمد فى كشف هذا الالتزام المزدوج . ولقد قامت رسائل وسائل الإعلام بإقناع النساء بأنهن غيـر متحررات، حيث كانت التعاسة تبدو عليهن وهن يحـاولن أن يصـبحن سـوبر سيدات . وفى التسعينيات وقد أصبح النساء على وعى بالثنائية المتكافئة، قمن بالتعبير عن غضبتهن إزاء معاملتهن فى مجالى النشاط العـام والخـاص . وفى وسائل الإعلام الجماهيرية أصبح لموجهى الحركة هدف جديد فقد رسـمت التحديات العدوانية القانونية للسبعينيات الطريق إلـى المـؤتمرات الحزبيـة أو جماعات التأييد لتنظيم التغيير المتعارف عليه. وهذا الوجـه الجديـد لحركـة المطالبة بالمساواة بين الجنسين صورتها وسائل الإعلام على أنها مسـألة تثيـر القلق بين الموضوعات النسائية . واتسمت اسـتجابات الحكومـة والصـناعة الإعلامية بوضع سياسات جنسية بهدف حماية النساء باعتبارها مانحة الرعايـة الرئيسية . إلا أن باميلا كريدون قد أشارت إلى أن الموضوع الأساسـى وهـو الطبيعة الجنسية للنظام لم تناقش أبداً .

وإذا كنا بصدد دراسة المرأة المصرية فسوف نجد تزايد انتشار الاتجاهات المحافظة التى تتخذ المرأة هدفاً لعدوانها ونحـن فـى آوائـل القـرن الواحـد والعشرين. كما سوف نواجه بتصاعد فى التسلط الفكرى الموجه ضـد المـرأة وتراجع مكانتها، وهذا التراجع لم يكن بمعزل عن تغيـر شـامل فـى الحيـاة الاجتماعية المصرية . وقوام هذا التغير التطرف والتعصب والتسلط من قبـل الرجل ضد المرأة . قد يرجع العامل الأساسى فى هذه الموجة من التشدد إلـى التغير فى الظروف الاقتصادية التى صاحبتها موجة من مشاعر التهديد وعـدم الأمان التى أصابت الأفراد . وهى الحالة التى كان من نتيجتها ميل البشر إلـى

---

(13) Ibid, Pamela Goredon, P .68.

الانقسام والانغلاق على الذات ضد الآخرين. فحينما يتصور الإنسان ذاته داخلاً فى جماعة، فإنه يبحث عن مزايا هـذه الجماعـة مقابـل نقـائص الجماعـات المغايرة. وفى هذه الحالة العقلية والمادية يبحث كل شخص عن أوجه قوته في محاولة لتأمين فرصته على حساب فرص الآخرين فى الكسب والعيش.

ولما كانت أساليب الحياة قد سـادها طـابع الخشـونة والتنـافس غيـر الشـريف، فإن هذا التفاعل لايتناسـب بطبيعتـه هـذه مـع طبيعـة المـرأة واحتياجاتها. وبدلاً مـن تعديل هذه الأساليب وجدنا قوى عديدة تحـاول إبعـاد المرأة عن الحياة العامة . وبرغم ذلك نجد أن الدراسات التى أجريـت أخيـراً تشير إلى أن المرأة تشغل ٣٢% من فرص العمل فى المجتمع المصرى، ونسبة كبيرة من الأسر تقوم فيها المرأة بدور كل من المـرأة والرجـل فـى الكسـب والتنشئة والإشراف، فضلاً عن الأدوار العديدة التى تقوم بها لأداء الأغـراض الأسرية والعملية المختلفة[١٤]، إلا أننا نجد أن معدلات مشاركة القـوى العاملـة المتعلقة بالنساء مازالت منخفضة عن مشاركة الرجال فى جميع القطاعات .

كذلك أشارت الدراسات المعاصرة فى علم الاجتماع إلى حقيقة مفادهـا أن القوى العاملة النسائية لاتحظى باهتمام الاقتصاديين والبـاحثين الاجتمـاعيين، رغـم أنها تعد جزءاً أساسياً من المنظومة الاقتصادية والاجتماعيـة للمجتمـع الرأسمالى فى ضوء تحديات الثورة العلمية والتكنولوجية فـى القـرن الحـادى والعشرين. ويرجع ذلك إلى أن الوضع الدولى الراهن يشـهد مجموعـة مـن التغيرات التى لم تعد النظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قادرة علـى تفسيرها. ويمكن القول أن التغير فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسـى هو فى حالة ثورة على الأشكال التقليدية التى كانت سائدة لقـرون مضـت[١٥]. وهذا ما سوف تتعرض له الدراسة الحالية تفصيلا فى الصفحات التالية.

---

(١٤) سعدالدين إبراهيم ، المرأة فى الحياة العامة المصرية ، دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فـى الحيـاة البرلمانية والثقافية فى مصر ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ومؤسسة فريدريش إيبرت ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٤.

(١٥) عواطف عبدالرحمن، الإعلام وقضايا المرأة فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص٤.

ثانيا : تأثير العولمة على تمكين المرأة ومشاركتها

أصبح موضوع المرأة من الموضوعات الأساسية على أجندة العولمـة أو المروجين لهذه الأيديولوجيا، وهو ما يعنى أننا فى هذه الفقـرة سـوف نحـاول التعرف على تأثير العولمة على أوضاع المرأة . ولإنجاز ذلك فلن ندخل فـى تعريفات للعولمة، حيث يشير مفهوم العولمة فى أساسه إلـى التـرويج لأنمـاط اقتصادية وثقافية واجتماعية هى الأنماط السائدة فى الرأسمالية الغربية، وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أى أن هدف العولمة هو إعادة صـياغة العـالم وفق هذه الأنماط، ذلك أن هناك ظروفاً كثيرة دفعت إلى ضـرورة أن تحـدث المواجهة بين أيديولوجيا العولمة والواقع الذى تحاول العولمة تجسيده.

من هذه الظروف الأوضاع الدونية التى تعيشها المرأة فـى كثيـر مـن المجتمعات. وهى الحالة التى تواجهها العولمة بالسعى إلـى تطـوير أوضـاع المرأة لتصبح مساوية أو موازية لأوضاع الرجال . ومن ذلك أيضا العنف الذى يمارس ضد المرأة، حيث تسعى العولمة إلى منع هذا العنف . هذا بالإضافة إلى سعى العولمة إلى إلغاء الأوضاع والظروف الاجتماعية التى تعمل على تهميش المرأة وإقصائها عن المشاركة فى الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية، بحيث يعاد دمجها كقوة فعالة لدفع حركة المجتمع إلى الأمام . ولكى تتـولى العولمـة إعادة صياغة عالمنا وفق نمط محدد، بما فى ذلك إعادة تشكيل مكانـة المـرأة، فإننا نجد أن لهذه الصياغة عدة أبعاد أساسية نعرضها فيما يلى :

١- **الأبعاد الاقتصادية للعولمة** البعد الاقتصادى هو البعد الأول فى العولمـة . وتشير عولمة الاقتصاد لتوحيد أجزاء الاقتصاد العالمى وإلغاء الحـواجز التـى تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته، سـواء أكانـت سـلعاً، أم رأسمالاً، أم عمالة، أم تكنولوجيا . وفى ظل ذلك يرتبط كل بلد بشبكة عالميـة - مالية وتجارية وتكنولوجية - بالعالم الخارجى، بحيث أصبحت الحياة مستحيلة بمعزل عن هذه الظاهرة التى تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية . ويشكل الاستثمار الأجنبى المباشر المحرك الدافع لعملية العولمة التى تجتاح الاقتصاد العالمى فى الوقت الحاضر، وكذلك الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية فـى الـدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتعزيز دور مجموعة الدول الصـناعية

السبع الكبرى وتوسيع دور المنظمات المالية الدولية وتأسيس منظمـة التجـارة العالمية (WTO)٠ وللارتقاء بدور الجات (GATT) فى تحرير التجـارة الدوليـة متعددة الأطراف فقد انطوى النظام الجديد على تخفيضـات فـى التعريفـات الجمركية على السلع المختلفة خلال السنوات العشر التى بدأت منذ عـام ١٩٩٥ وتنتهى عام ٢٠٠٤ ٠ كما عمل النظام الجديد على تحويل الكثير من القيود على التجارة إلى قيود تعريفية وإن كان التنفيذ سيتم بصورة تدريجيـة، مـع إجـراء تخفيضات فى بعض النواحى المتميزة للتجمعات التجارية الإقليمية ٠

بالإضافة إلى ذلك يشهد العالم الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العالميـة (خاصة فى كل من أوروبا، أمريكا الشمالية، شرق آسيا) وإلى التغيـرات فـى هيكل الاقتصاد العالمى التى نجمت عن الثورة العلمية والتكنولوجية وأدت إلـى تعميق عالمية الأسواق العالمية، وانعكست فى توزيع الإمكانات الاقتصادية بين الدول والمجموعات الدولية، ومن ثم تهميش غالبية الدول النامية ٠ ويمكـن أن نتبين ذلك من خلال بعض مؤشرات التجارة والمال والصناعة، حيث لم تتجاوز حصة الدول النامية من التجارة الدولية (٢٥%) عام ١٩٩٦، فى حين لم تتخطى نسبة مساهمة الدول النامية فى إجمالى الإنتاج الصناعى العالمى (٢٠%) بما فى ذلك التعدين والصناعات التحويلية والبناء والتشييد وتجهيز الكهرباء والغاز[١٦].

٢- **الأبعاد السياسية للعولمة** : شهد العالم مع مطلع عقد التسعينيات جملة مـن التغيرات السياسية التى ساهمت فى إعادة توزيع مواقع القوة ضـمن الخريطـة السياسية لدول العالم، والتى سوف يكون لها انعكاسات علـى مسـتقبل العلـوم والتكنولوجيا فى الوطن العربى ٠ ومن أبرز تلك التغيـرات إنهيـار الاتحـاد السوفيتى بوصفه دولة عظمى عام (١٩٩١) ٠ خصوصاً وأن الاتحاد السوفيتى ودول المنظومة الاشتراكية كانا خير معين للأقطـار العربيـة للاسـتفادة مـن معطيات التقدم التكنولوجى٠ كذلك تمثل حرب الخليج أحـد التغيـرات الدوليـة والانعكاسات والمضاعفات التى سببتها سواء كـان تأثيرهـا مباشـراً أم غيـر مباشـر فى اقتصاديات الدول العربية ٠ ومن ثم تعد العولمة السياسـية هـى

(١٦) نواز الهيثي ، الاقتصاد العربى وتحديات التطور فى الاقتصاد العالمى ، بحـوث اقتصـادية عربيـة ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد ١٤ ، ١٩٩٨ ، ص٨ ، ٩.

الدعوة إلى اعتماد الديموقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهى إعلان لنهاية الدولة ولنهاية الحدود الجغرافية السياسية ٠

بيد أن ما يهمنا فى هذا الإطار أن العولمة من خلال محاولتها فرض نمطها تسعى إلى معالجة أوضاع المرأة فى العالم الثالث لتحريرها من مستويات القهر التى تتعرض لها ٠ وفى هذا الإطار السياسى تعمل العولمة على إعادة دمج المرأة فى الحياة الاجتماعية والسياسية ومشاركتها فى هذا المجال بدلاً من إقصائها أو تهميشها، حسبما تذهب تقاليد هذه المجتمعات وتراثها ٠

٣- **الأبعاد الثقافية للعولمة**: كان لانتشار الثقافات على الصعيد العالمى نفس أهمية انتشار العمليات الاقتصادية. وهناك اليوم ثقافة عالمية آخذة فى الظهور من خلال العديد من وسائط الإعلام، حيث تختلط الآراء والقيم الدولية بالهويات الوطنية وتلونها بطابعها. فقد أصبح هناك توحيد للقيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك فى الذوق والمآكل والملبس، وتوحيد طريقة التفكير والنظر إلى الذات والآخر وإلى كل مايعبر عنه السلوك. وهذه الثقافة التى تدعو العولمة إلى توحيدها، تطمع فى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى. ذلك يعنى أن هناك اتجاهاً صاعداً يضغط فى سبيل صياغة نسق ملزم من القواعد، بعضها مستمد من الأديان السماوية الثلاثة، بالإضافة إلى الخبرة الإنسانية الممتدة، وبعضها الآخر مستمد مما يسمى بالثقافة المدنية، والتى تركز على الحرية السياسية، والتعددية الفكرية وأهمية المجتمع المدنى واحترام حقوق الإنسان. وهكذا نجد أن هذه المتغيرات والأبعاد كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على مشاركة النساء فى القوى العاملة وخاصة فى المجتمع المصرى، وهو الأمر الذى تعمل العولمة على تجسيده من خلال محاربة الأوضاع والممارسات التى تضر بالمرأة (كالختان)، أو التى تضر بأوضاعها الاجتماعية والثقافية، ولذلك عالجت العولمة موضوع الاختلاف بين الذكور والإناث بمفهوم النوع أى Gender.

ثالثا : العولمة ومشاركة القوى العاملة النسائية

تدخل المرأة فى صميم نسيج المجتمع، فى الاقتصاد والثقافة، فى العمـل والقيم، فى التراكم الرأسمالى وعمليات العولمة، وفى إعادة تقسيم العمـل فـى الأسرة، ثم هى تؤثر على الأطفال والصحة والمرض، فالمرأة هى محور الحياة بكل تعقيداتها وعلاقاتها واحتمالاتها. وقد أشارت علياء شكرى إلى أن المـرأة فى مصر- وخاصة المرأة الريفية - هى أكثر أفراد الأسرة عملاً، وأن الزوج يبذل جهداً أقل من ذلك الذى تبذله الزوجة . فهـو لا يشـارك فـى الأعمـال المنزلية، بينما تشاركه هى فى أعمال الحقل وأعمال السوق . وقـد اتضـح أن متوسط عدد الساعات التى تستغرقها الإناث فى زراعة المحاصيل يفوق مثيلـه بالنسبة للذكور، وأن المرأة لا تتقاضى أجراً لهذا العمل، وأنها لا تدخل ضمـن القوة العاملة التى تتناولها الإحصاءات التقليدية[١٧]. ومن ثم نجد أن إعادة تركيب رأس المال تحتاج إلى إعادة تركيب الفكر الذى تواجه به العولمـة الرأسـمالية، والمرأة جزء أساسى من هذه العملية الرأسمالية، التى تجنح فى هذه المرحلة إلى قدر متزايد من التجريد حتى تضمن مختلف أنواع وأشكال الإنتاج دون اسـتثناء حتى وإن كانت تنتمى إلى نمط سابق على الرأسمالية نفسها . وهـذا الامتـداد يعنى أنها قادرة على الاستفادة من أكثر أنماط الإنتاج بدائية وتخلفا، وعلى امتداد امكانيات العالم الجنوبى الخاضع للاستعمار الجديد، وعلى إدخال كل القوى فـى دائرتها بما فيها النساء، طالما أن هذا يضيف إلى عملية التراكم. كما يعنى أنها على استعداد "لتهميش" أو "نفى" أو "القضاء" على أية أنشطة لا تدخل فى دائـرة التراكم أو لا تحتاج إليها[١٨].

وقد حدث تطور جديد فى التسعينيات من القرن العشرين، ألا وهو ظهور المزارع الاستثمارية التى يوجد بها الكثير من العاملات، وهى مزارع سـياحية تشتمل على زراعة الأرض، والتصنيع الزراعى، والاهتمام بالمحاصـيل التـى تدر ربحاً وفيراً، وتهدف إلى جذب الزائرين المحليين الذين يفدون لقضاء عطلة

---

(١٧) علياء شكري وآخرون ، المرأة والمجتمع . وجهه نظـر علـم الاجتمـاع ، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١١.

(١٨) عبدالباسط عبدالمعطى وآخرون ، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى ، مكتبـة مـدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٢٤٦.

نهاية الأسبوع أو عطلة الإجازة من العمل، وبسبب الأنشطة المتغايرة الخواص والعناصر . وتتضمن هذه المزارع تشكيلة متنوعة من الوظائف، تكون متاحـة بصفة خاصة للنساء والأطفال، الذين يشكلون جزءا هاما من العمالة .

بالإضافة إلى ذلك فقد جلبت العولمة الخراب والدمار والفوضـى للنسـاء الريفيات فى العديد من المناطق وخاصة فى النظم الاقتصادية الأقل تطوراً (فى كثير من الدول النامية) . فخطط التنمية أدت إلى تحويـل قـدر كبيـر مـن الأراضى الزراعية المختارة وأراضى المستنقعات المائية إلى قطع من الأراضى المقسمة إلى أجزاء صغيرة معروضة للبيع، وإلى أراض ممهدة للجولف، وإلـى منتجعات سياحية، ومواقع صناعية. وهكذا حرمت تلك السياسات المـزارعين والفلاحين وصيادى الأسماك من الرزق وأسباب العيش . كما نجـد أن تـأثير العولمة كان ضئيلا على المساواة فى الجنس، فيما يتعلق بتوزيع الوظائف. ففى دول آسيا - على سبيل المثال - نجد أن النساء مستمرات فى الظهـور بنسـب منخفضة فى الوظائف القيادية الهامة ذات الأجور المنخفضـة، ومـدى عـدم المساواة يختلف من منطقة للأخرى ومن دولة إلى دولة.

ونلاحظ أنه إذا كان هناك بعض الزيادة الطفيفة فى مشاركة القوى العاملـة من جانب النساء، فإن هذه الزيادة ترجع إلى عاملين : العامل الأول : هو نمـو وتزايد الحركات النسائية المطالبة بمنح جميع الحقوق للمرأة . وقد نجحت هـذه الحركات النسائية فى القضاء على العديد من ممارسات التوظيف غير القانونيـة أو العرقية، والتى كانت تحد من مشاركة النساء فى القوى العاملة. أما العامـل الثانى: فيتمثل فى أنه فى حالة وجود الجودة المتساوية فإن المتاح مـن العمالـة الرخيصة القابلة للتكيف يعتبر أمراً أساسياً وضرورياً من أجـل الإبقـاء علـى المنافسة العالمية فى الرأسمالية العالمية . فالنساء العـاملات تكـون عمـالتهن أرخص بوجه عام نتيجة للممارسات التمييزية، إذ كثيرا ما يقال عـنهن أنهـن يفضلن العمل الذى يتسم بالمرونة بسبب رغبتهن فى رعاية عائلاتهن، ومن هنا يزداد الإقبال من جانب أصحاب الأعمال على تشغيلهن.

وهنا نجد أن الشرط الأساسى للرأسمالية العالمية يتفق مع موقـف منـتج اجتماعياً، فالمسألة لا تكمن فى أن النساء يفضلن أكثر من الرجال العمل المتسم

بالمرونة، وإنما تكمن فى أن النساء يتوقع لهن أن يركزن اهتمامهن الأول على أدوارهن العائلية كقائمات على مهمة رعاية أفراد الأسرة . ويرجع رخص العمالة النسائية ليس فقط إلى فجوة الأجور بين النساء والرجال، ولكنه يرجع كذلك إلى تزعزعها وعدم استقرارها وعدم توفر الحماية لها، وهما أمران مرتبطان بالمرونة لطاعة وسهولة الانقياد التى تتميز بها النساء العاملات. ولكن الأمر اختلف منذ الثمانينيات من القرن العشرين فنحن نجد أن الدول كان عليها أن تنوع منتجاتها من خلال اتخاذ استراتيجية صناعية جديدة تتعلق بالأسواق المستهدفة وتركز على الطلب المرن والمتقلب . وهذا يتطلب نظام عمالة مرن تتداخل فيه عناصر عديدة، منها الإنتاج على نطاق واسع Mass Production، ووجود شركات مقاولات فرعية، إضافة إلى تعاون أفراد العائلة، والتكنولوجيا الدقيقة، بحيث ييسر ذلك إنتاج الكميات المطلوبة لعملية واحدة صغيرة أو إبرام عقود من الباطن، إضافة إلى المصادر الخارجية وأنظمة الوقت المناسب، وكلها من شأنها أن تزيد من سرعة الإنتاج. وفى نفس الوقت تكون مرتبطة بالأشكال التنظيمية المتسمة بالطابع اللامركزى، وإضفاء طابع المرونة، وهو عنصر أساسى فى عملية العولمة « الذى عمل على تدعيم استثمار العمالة ويؤدى إلى تدعيم الذات وتحقيق الذات لدى النساء العاملات فى حالة تقديم التدريب الكافى فى مجال التكنولوجيا الجديدة » . ولقد اتضح أن النساء العاملات فى شركات الإلكترونيات بماليزيا يشعرن بالافتخار بالتكنولوجيا العالمية التى تتميز بها أماكن العمل التى يعملن بها[١٩].

وفى ضوء هذا الاتجاه يصبح من الطبيعى أن نجد مسائل التدريب - وليس مسائل الرزق، وكسب الأموال التى تعين على مواجهة الحياة - هى التى تتصدر جدول أعمال المفاوضات المتعلقة بالعمالة فى المجتمع الدولى . وعلى صعيد آخر نجد أن واقع المجتمع المصرى يشير بكل وضوح إلى أن المرأة المصرية التى انخرطت فى النشاطات الإنتاجية المختلفة، قد انخرطت فى ظل ظروف متفاوتة أيضا. فهى موجودة بناء على شروط ظروف العمل والأجر المتحقق فى قسمين رئيسيين :

---

(١٩) لوسى شينج ، العولمة والعمالة مدفوعة الأجر للنساء فى آسيا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٠ اليونسكو ، ١٩٩٩ ، ص ١٠٥.

الأول : هو ذلك القسم الذى يضم الإناث العاملات مقابل الأجر المستقل، وهو القسم الذى يضم كل النساء العاملات فى الصناعة والتجارة والخدمات والجهاز الحكومى، وهو القسم المسجل فى بيانات وإحصائيات الدولة · يضم النساء المهنيات العاملات مقابل الأجر الشهرى أو المشتغلات بالأعمال الحرة، أو النساء المنضمات إلى النقابات المهنية كالمدرسات والطبيبات والصحفيات والمحاميات والمدرسات ··· إلخ · ونتيجة لسياسة التكيف الهيكلى وتحويل الاقتصاد إلى آليات السوق عن طريق ما أطلق عليه « الخصخصة » - أى تشجع نمو القطاع الخاص وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص - انعكس كل ذلك على ظروف وأوضاع تشغيل النساء·

ثانيا : القسم الخاص بالعمالة المؤقتة على أساس التعاقد، إلى جانب تشغيل الفتيات دون السن القانونية بعقود مؤقتة · وبذلك يهرب القطاع العام من إعطائهن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على العمل بشكل دائم · كما نلاحظ أن رفض تشغيل المرأة فى القطاع العام الذى كان يعتبر دائما قلعتها الأساسية قد انعكس على موقف القطاع الخاص الذى يبحث عن الربح وإلى تخفيض نفقات الإنتاج، ولذلك يتجنب تشغيلهن حتى يهرب من التكلفة الاجتماعية لعملهن مثل إجازات الوضع ورعاية الطفل ·

إلا أنه مع زيادة الاستثمارات فى الصناعات الصغيرة فقد يلجأ أصحاب الورش لاستخدام النساء والفتيات، لأن أجورهن أقل من الذكور، ولكن بعقود مؤقتة تنتهى عند زواجهن · ولا تتمتع هؤلاء العاملات بأية حقوق اجتماعية أو تأمينية · كما أنهن بهذا الوضع ينتقلن من عمل إلى آخر، مما يحرمهن من فرص تراكم القدرات المهنية اللازمة لرفع درجتهن فى سوق العمل· ويلجأ القطاع الخاص فى كثير من الأحيان للإعلان عن طلب عمالة من الذكور رغم مخالفة ذلك لقوانين العمل·

ومن ثم تحاول الدراسة الحالية التعرف على رأى المرأة فى المشروع الاقتصادى الخاص ودور الجمعيات الأهلية فى تدعيم القضايا الخاصة بالمرأة، كما تحاول أن تتبين أهم الأدوار التى تقوم بها تلك الجمعيات فى تدعيم المجتمع المدنى، وذلك من خلال استطلاع الرأى والمقابلات المتعمقة لنخبة من السيدات ممن يشغلن وظائف مهنية مختلفة·

رابعا : استطلاع الرأى العام : الإجراءات المنهجية

يستهدف استطلاع الرأى التعرف السريع والفورى على موقف الرأى العام فيما يتعلق بقضايا معينة فى عدة مجالات (سياسية أو اقتصادية أو اجتماعيـة)، وذلك لمعرفة مدى الموافقة والقبول أو الرفض لكل قضية من هـذه القضـايا المطروحة على القطاعات المختلفة الممثلة للرأى العام [20]. ويتسم هـذا النـوع بالسرعة المطلوبة لمواجهة متطلبات رسم سياسات اجتماعية تسـتهدف تحقيـق أهداف معينة فى إطار المجتمع.

أما قياس اتجاهات الرأى العام [21] فيعتبر استكمالا وامتـداداً لاسـتطلاع الرأى العام، حيث يسعى إلى قياس شدة الرأى العام وعمقه إزاء القضايا موضع الاهتمام . ويتعدى مسألة الاستطلاع الفورى السريع، إلى مرحلة سـبر غـور أفراد العينة للتعرف على شدة الاتجاه لديهم نحو القضية أو القضايا التى يقـاس رأيهم بشأنها . وهذا ما تلجأ إليه الدراسة الحالية . فنظرا للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى نتجت عن الثورة العلمية والتكنولوجية، والتى أدت إلى توسيع عالمية الأسواق، فقد أثرت بدورها على وضع المرأة داخل المجتمعات النامية، ومنها مصر .

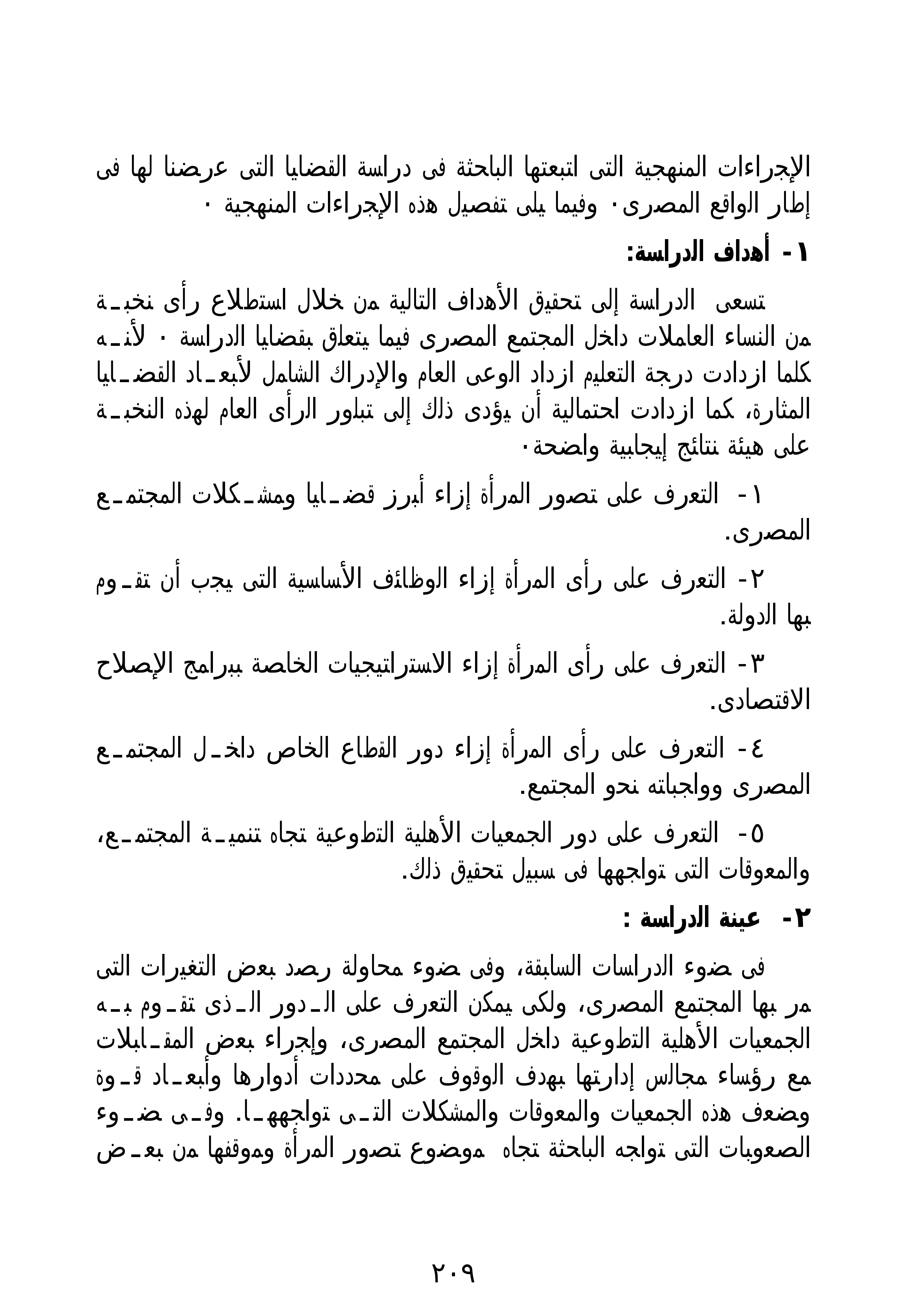
كذلك تحاول الدراسة التعرف على الـدور الفعلـى للجمعيـات الأهليـة، ومعوقات تفعيل دورها داخل المجتمع المصرى، هذا إلى جانب محاولة تعميـق فهم أبعاد ودلالات التغيرات التى حدثت داخل المجتمع المصرى نتيجة بـرامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، والدور الذى تلعبـه جمعيـات رجـال الأعمال وسيدات الأعمال من وجهة نظر المرأة، وما يفرضه ذلك من واجبـات نحو المجتمع، مثل الرعاية الاجتماعية ودعم الأنشطة المختلفة .

وفى الفقرات التالية نعرض للبناء المنهجى لقيـاس رأى المـرأة للـدور الاجتماعى للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية، باعتبار أن هنـاك نوعـا مـن التكامل بينهما . وفى هذا الإطار يتضمن البناء المنهجى للدراسة مجموعة مـن

---

(٢٠) ناهد صالح، قياس الرأى العام فى المنهج والأخلاقيات، استطلاع لرأى نخبة متخصصة، المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٣، ٤٤.

(٢١) سمير محمد حسين: الإعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٥١.



الإجراءات المنهجية التى اتبعتها الباحثة فى دراسة القضايا التى عرضنا لها فى إطار الواقع المصرى٠ وفيما يلى تفصيل هذه الإجراءات المنهجية ٠

١ - أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال استطلاع رأى نخبة من النساء العاملات داخل المجتمع المصرى فيما يتعلق بقضايا الدراسة ٠ لأنه كلما ازدادت درجة التعليم ازداد الوعى العام والإدراك الشامل لأبعاد القضايا المثارة، كما ازدادت احتمالية أن يؤدى ذلك إلى تبلور الرأى العام لهذه النخبة على هيئة نتائج إيجابية واضحة٠

١ - التعرف على تصور المرأة إزاء أبرز قضايا ومشكلات المجتمع المصرى.

٢ - التعرف على رأى المرأة إزاء الوظائف الأساسية التى يجب أن تقوم بها الدولة.

٣ - التعرف على رأى المرأة إزاء الاستراتيجيات الخاصة ببرامج الإصلاح الاقتصادى.

٤ - التعرف على رأى المرأة إزاء دور القطاع الخاص داخل المجتمع المصرى وواجباته نحو المجتمع.

٥ - التعرف على دور الجمعيات الأهلية التطوعية تجاه تنمية المجتمع، والمعوقات التى تواجهها فى سبيل تحقيق ذلك.

٢ - عينة الدراسة :

فى ضوء الدراسات السابقة، وفى ضوء محاولة رصد بعض التغيرات التى مر بها المجتمع المصرى، ولكى يمكن التعرف على الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية التطوعية داخل المجتمع المصرى، وإجراء بعض المقابلات مع رؤساء مجالس إدارتها بهدف الوقوف على محددات أدوارها وأبعاد قوة وضعف هذه الجمعيات والمعوقات والمشكلات التى تواجهها. وفى ضوء الصعوبات التى تواجه الباحثة تجاه موضوع تصور المرأة وموقفها من بعض

قضايا ومشكلات المجتمع، وفى إطار القواعد المنهجيـة والمعـايير الأخلاقيـة المتعلقة بالمعاينة فى استطلاعات وقياسات الرأى العام. وفى محاولـة تحديـد المجتمع الأصلى الذى يستهدف دقة تمثيل عينة استطلاع الرأى، فقد تم تحديـد عدة محاور أساسية روعيت لتمثيل عينة الدراسة، التـى تتمثـل فـى نخبـة متخصصة لديها آراء دقيقة ومحددة، وتعبر بصدق عن مستوى معلومات هـذه النخبة . وقد تم تحديد عدة محددات أساسية لاختيار عينة الدراسة على النحـو التالى:

١- التخصص العلمى : وذلك لمعرفة ما إذا كان التخصص العلمى يرتبط بمستوى المعلومات العلمية التى تعكسها الإجابات على أسئلة استطلاع الرأى.

٢- المستوى الوظيفى : لاختبار مصداقية بعض الفرضيات القائلـة أنـه كلما ارتفع المستوى الأكاديمى والوظيفى للشـخص زادت معلوماتـه العلميـة ونضجه العلمى .

٣- ملكية المشروع الخاص : وذلك للتأكـد مـن أن الملكيـة الخاصـة للمشروعات تلعب دوراً فى تشكيل الرأى .

٤- العمل بالقطاع الحكومى : وذلك للتعرف على أهمية الدولة ورعايتهـا وتأكيد وجودها داخل المجتمع المصرى .

٥- النساء اللائى يشغلن مناصب رؤساء مجالس إدارات جمعيات أهليـة أو منضمات كمؤسسات. وهكذا تم اختيار عينة عمدية قوامهـا ٢٠٠ مفـردة مؤهلة تأهيلا عاليا، وذلك على النحو التالى :

* ٥٠ مفردة من نساء عاملات بالقطاع الأكاديمى (حاصلات علـى دكتـوراه وماجستير).
* ٥٠ مفردة من نساء عاملات بالقطاع الحكومى (وظائف عليا).
* ٥٠ مفردة من نساء يملكن مشروعاً خاصاً (حاصلات على درجـة علميـة عليا).
* ٥٠ مفردة من نساء عاملات فى مؤسسات بجمعيات أهلية (حاصلات علـى

درجة علمية عليا)٠

٣- أدوات الدراسة الميدانية :

بعد تحديد أهدف الدراسة وتحديد العينة بأبعادها الموضوعية، كانت الخطوة التالية هى تحديد أدوات الدراسة وذلك على النحو التالى :

أ - استمارة استطلاع الرأى :

تم وضع الإطار العام لاستمارة استطلاع الرأى ومحاورها، ونوع الأسـئلة وترتيبها ٠ وعلى هذا الأساس حاولت الباحثة من خـلال أسـئلة الاسـتطلاع التعرف على تصور المرأة للدور الاجتماعى للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية التطوعية ٠ وقد تطلب تحقيق ذلك ترتيب المحاور والأسئلة للتعرف على الرأى العام للمرأة المثقفة والمتعلمة والمشاركة، وذلك فى ضـوء القواعـد المنهجيـة الخاصة ببناء استمارة استطلاع الرأى وصياغة أسئلتها ٠ وفى ضـوء أهـداف البحث والدراسات السابقة والمقابلات التى أجرتها الباحثـة أعـدت اسـتمارة الاستطلاع فى صورتها الأولى(*)، ثم تم الاتفاق على إدخال تعديلات فى صياغة المحاور والأسئلة٠ وتم إعداد الاستمارة فى صورتها النهائية، حيـث تضـمنت أربعة محاور أساسية ٠

١- البيانات الأساسية ٠

٢- دور الدولة ٠

٣- دور القطاع الخاص ٠

٤- دور الجمعيات الأهلية التطوعية ٠

ومن ثم تضمنت ٢٤ سؤالا أساسيا فى ضوء ٩٢ متغيرا متضمنا البيانـات الأولية للمبحوثات ٠

(*) تم مناقشة محاور وبنود (الأسئلة) الخاصة بالاستمارة مع أ٠د٠ محمود علم الدين ، أ٠د٠ على ليلة، د٠ محمد شومان، د٠ أمال عبد الحميد.

ب- المقابلة :

يواجه الباحث الذى يحاول إجراء المقابلة المتعمقة بادىء ذى بدء مشـكلة خلق علاقة الألفة مع المبحوث، وهذه العلاقة ضرورية لكى يستطيع المبحـوث أن يعبر تفصيلا عن أعماق تفكيره ومشاعره . والمقابلة غالبا ما تمتد أكثر من ساعة يتم فيها تسجيل الإجابات تفصيلا بما يمكن أن يثير بعض المشكلات. كان إجراء المقابلات المتعمقة أمراً مهماً حيث قد يستفاد بها جنبا إلـى جنـب مـع أساليب الملاحظة(٢١) كمدخل لجمع البيانات، إلا أن الدراسة الحالية لـم تواجـه أية صعوبات أثناء إجراء المقابلات وذلك لوجود علاقة الألفة(*) بـين الباحثـة والمبحوثات من النساء . فقد راعت الدراسة الحالية إجراء المقابلات والحـوار مع ٢٠ امرأة من المبحوثات فى ضوء التخصص العلمى والأكاديمى والمهنـى لكل منهن، هذا فضلا عن إعداد مسبق من قبل الباحثة لرصد التغيرات التى مر بها المجتمع المصرى فى ضوء الدراسات السابقة والمراجع والبحوث العلمية .

ومن هنا كان إطار المقابلة مرنا، ومن ثم أتاح للباحثة فرصـة الحصـول على معلومات متنوعة ووفيرة بشكل غير متوقع، على نحو ما سـنعرض لـه تفصيلاً عند تحليل البيانات والمعلومات . فالمقابلة قد دعمت من إمكانية تـوفير المعلومات والبيانات اللازمة لتحليل قياس الرأى الذى تحاول الدراسة الحاليـة الوقوف عليه استناداً إلى أسس موضوعية ومعرفية سليمة وواضحة، لأن تحليل النتائج لابد أن يستند إلى معلومات متكاملة.

خامساً : خصائص البيانات الأساسية لعينة الدراسة

العينة هى جزء من المجتمع، أو مجموعة جزئية من المفردات الداخلة فى تركيب المجتمع، يجرى الباحث عليها الدراسة ليتم التعميم مـن خلالهـا علـى المجتمع، أو يقتصر صدق التعميم فى حدودها، ومن ثم تم اختيار عينة محدودة

(*) الباحثة عضو في إحدى الجمعيات الأهلية التطوعية، هى جمعية سيدات الأعمال للتنمية كما أنها على علاقة قوية وصداقة شخصية مع بعض السيدات من صاحبات المشروع الخاص، فضلا عن كون الباحثة تعمل بالحقل العلمى والأكاديمى.

مختارة للتعرف على خواصها، فكانت العينة مقصودة أو متعمدة[٢٢] حيث تم اختيار مفرداتها بحيث تمثل مجتمع البحث والمتغيرات الأساسية الفاعلة فى إطاره٠

جدول رقم (١)

يوضح توزيع عينة الاستطلاع

وفقاً لمتغير جهة العمل

جهة العمل	التكرار	النسبة المئوية
حكومي	٥٠	٢٥
أكاديمي حكومي	٢٥	١٢,٥
أكاديمي خاص	٢٥	١٢,٥
مشروع خاص	٥٠	٢٥
قطاع أهلي	٥٠	٢٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

توضح بيانات الجدول رقم (١) توزيع العينة وفقا لمتغير جهة العمل ٠ ويمثل مفهوم العمل Work واسطة العقد في اهتمامات رواد العلوم الاجتماعية وفى مقدمتهم آدم سميث، وإميل دوركايم، وكارل ماركس، وماكس فيبر٠ ولا يزال هذا الموضوع محوراً أساسيا تجمع عليه اهتمامات المتخصصين في مجالات علمية متعددة شملت جميع فروع المعرفة٠ ومن بين التعريفات العديدة تلك التى يتضمنها قاموس وبستر، الذى يعرف العمل بالأنظمة الذهنية أو الفيزيقية التى يبذلها الإنسان بغية تحقيق هدف أساسي يتمثل في تحسين ظروفه المادية والذهنية[٢٣] والمقصود هنا بالعمل الحكومي العمالة التى تخضع لتنظيم وإدارة الدولة وتخضع للقوانين المنظمة، وتكون أدوارها في إطار السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية٠ وقد بلغت نسبتها ٢٥ % من عينة الدراسة ٠

أما العمل الأكاديمي فيقصد به العمل داخل الجامعات الحكومية، وقد

---

(٢٢) سمير محمد حسين، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأى العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩، ص
(٢٣) اعتماد علام وآخرون، مرجع سابق، ص١٣٤.

بلغت نسبته ١٢,٥ % وبلغت نسبة الأكاديميين العـاملين بالجامعـات الخاصـة والتى تخضع أيضا للإشـراف الحكـومي مـن جانـب السـلطات التنفيذيـة والتشريعيـة نحو ١٢,٥ % ٠

وأخيرا بلغت نسبة المرأة العاملة بالمشروع الخاص ٢٥ %، وهى المرأة ذات الملكية الخاصة للمشروع الصناعي أو التجاري الذى يعتمد علـى السـوق الحر والتى يفترض أن إدارتها تخضع لسيطرة فعالة من قبـل أصـحاب رأس المال ٠ معنى ذلك أن مشروعها موجه للحصول على أكبر ربح ممكـن علـى المدى القصير، وعلى صافى أصول المشروع على المدى الطويل ٠

أما القطـاع الأهلـي أو المنظمـات التطوعيـة الخاصـة(*) " Private Voluntary Organizations (Pvos) " ويتمثـل دورهـا فـي تقـديم خـدمات متخصصة، وهى مرتبطة بطبيعة النظم الرأسمالية وبآليات العـرض والطلـب حيث تتولد الحاجة لدى المستهلكين أو المنتفعين بخدماتها فـي إطـار السـوق الرأسمالية إلى حمايتهم من استغلال القطاع الخاص، وذلك من خلال الحصول على السلع والخدمات من منظمات لا تسعى إلى الربح، وقد بلغت نسبتها ٢٥%.

ولأن هذا الاستطلاع قد اهتم بأثر العامل العلمي والتعليمي فـي علاقتـه ببعض المتغيرات، لهذا فقد اختيرت المرأة المثقفة لأن الهدف من الدراسة هـو دراسة الرأي العام المستنير، والذي يمكن أن يعبر تعبيراً صحيحا عن الـرأي العام داخل المجتمع المصري، بما يساعد على توجيه السياسات والقـرارات ٠ وقد أكدت ذلك ناهد صالح عندما كتبت تقول أن استطلاع رأى المثقفين يمكـن من ترشيد السياسات واتخاذ القرار، وذلك بمشاركة المثقفين بالرأي في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتى لها أهميتها(٢٤) ولهذا افترضت الدراسة الحالية أن المرأة المتعلمة والعاملة سواء في القطاع الخـاص أو الحكـومي أو

(*) ينظر إلي دور هذه المنظمات التطوعية الخاصة على أنه أساسي في تحقيق استراتيجية التنمية المستديمة ٠ والملاحظ أن الخطاب الرسمي دائب التأكيد على الدور الخدمى والرعاية الذى تقدمه الجمعيات الأهلية ، فقد أشار بيان رئيس الوزراء ووزير التخطيط أمام مجلس الشعب حول الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٢-١٩٣٣/١٩٩٦-١٩٩٧) إلى أن تلك الخطة تهدف إلى مساندة الجمعيات الأهلية وتأهيلها لتخطيط وتنمية المشروعات الخاصة التى تخدم الدولة٠

(٢٤) ناهد صالح ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ٠

الأهلي هي إنسانة تمتلك وعيا وإدراكا بالقضايا المجتمعية.

ويوضح الجدول التالي توزيع عينة البحث بالنظر إلى متغير التعليم.

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع عينة الاستطلاع

وفقاً لمتغير التعليم

جهة العمل	**التكرار**	**النسبة المئوية**
تعليم عال	٥٥	٢٧,٥
ماجستير	٥٥	٢٧,٥
دكتوراه	٢٥	١٢,٥
أستاذ مساعد	٣٥	١٧,٥
أستاذ	١٠	٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يجد المتأمل لمعطيات الجدول رقم (٢)، أن العينة المختارة هـي عينـة متميزة وعلى درجة عالية من مستوى التحصيل العلمى، حيـث بلغـت نسـبة المتعلمات تعليمـا عاليـا ٢٧,٥%، والحاصـلات علـى الماجسـتير ٢٧,٥% والدكتوراه ١٢,٥%، والعاملات الأكاديميات في الجامعات الحكومية والخاصـة بدرجة أستاذ مساعد وصلت نسبتهن ١٧,٥%، والحاصلات على درجة أسـتاذ بلغت نسبتهن ٥%. كذلك نجد أن العينة المختارة ذات وعى بالأهداف ومجريات الأمور داخل المجتمع المصري فضلاً عن تميزها بأنها على درجة عاليـة مـن الثقافة. ويشير هذا المفهوم إلى مستوى المعرفة، والأساليب التكنولوجية والقـيم والمعتقدات والعادات وأساليب السلوك الشائعة لدى الناس، فضلاً عن اهتمامات العينة ببعض الثقافات الراقية كالموسيقى الكلاسيكية والأعمال الأدبية، والرقص والفن الراقي وغيرها من المنتجات الثقافية.

وفيما يتعلق بالوضع الأسرى والحالة الزوجية لأفراد العينة فإننا نعـرض لمعطيات الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

يوضح الحالة الزوجية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
متزوجة	١٦٥	٨,٢٥
مطلقة	٢٥	١٢,٥
أرملة	١٠	٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول رقم (٣) أن الزواج هو السائد بين أفراد العينة حيث يشير إلى نسق أسرى يتكون من زوجين وأطفالهما. [٢٥] وقد بلغت نسبة الأسر الزواجية ٨٢,٥% من أفراد العينة، لأن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التى تهدف إلى المحافظة على النوع الإنسانى وتقوم وفق المقتضيات التى يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التى تقرها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع وأساسا لجميع النظم . أما المرأة المطلقة فقد بلغت نسبتها ١٢,٥% من أفراد العينة . أما نسبة المرأة الأرملة في العينة فقد بلغت ٥% .

أما توزيع العينة حسب عدد الأبناء فتوضحه لنا معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

يوضح عدد الأبناء لأفراد عينة الدراسة

عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية%
١	٨	٤
٢	٩٦	٤٨
٣	٩٤	٤٧
٤	٢	١
المجموع	٢٠٠	١٠٠

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن الاتجاه السائد لدى أفراد عينة الدراسة هو تحديد النسل وتفضيل حجم الأسرة الصغيرة . فمثل هذا الاتجاه يمكن المرأة

---

(٢٥) مد ا وهري ، مرجع سابق ، ا لد الأول ، ص ١٦٧.

من القيام بدورها تجاه التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، وبالتالي يسـهم فـي ارتفاع مستوى معيشة الأسرة واستقرارها وتوفير عوامل الطمأنينة والمعيشة في جو من التآلف والتعاون والمحبة والمشاركة ٠ وفيما يتعلق بعدد الأبناء نجـد أن نسبة عدد الأسر ذات الطفلين قد بلغت ٤٨ % وثلاثة أطفال بلغت ٤٧ %٠ أما أسر الطفل الواحد فقد بلغت ٤ %، وذات أربعة أطفال بلغت ١ % ٠ وهذا يدل على أنه كلما صغر حجم الأسرة، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى تعليم وثقافة الأسرة وخاصة الأم ٠

فالمرأة هنا هي الخالقة لقوة العمل وعمليات إعادة إنتاج القوة البشرية، لأنها هي التى تنجب الأطفال، وتقوم على تنشئتهم، ورعايتهم حتى يكبروا وينضـموا إلى سوق العمل، وهى جهود لازمة لإعادة إنتاج القوى العاملة، وإن كانـت لا تحظى باهتمام الاقتصاديين والباحثين في تطور المجتمعات، رغم أنهـا جـزء أساسى من المنظومة الاقتصادية الاجتماعية التى نعيش في ظلها [٢٦] ٠

ونظرا للتحولات التى مر بها المجتمع المصري، من مرحلة المشروع العام إلى مرحلة المشروع الخاص، و بسبب التغيرات الهيكلية التى مر بها، فإننا نجد أن وضع المرأة مازال هو أيضا في مرحلة انتقال إلى حد كبير ولم يشمله بعـد إلا جزء يسير من التطورات الاقتصادية التى طرأت عليه نتيجة عولمة السـوق ٠ وفى محاولة التعرف على الرأى فيما يتعلق بالمشكلات التى تعانى منها مصر تناولتها الدراسة في المحاور التالية لنتائج الدراسة ٠

سادساً: قياس رأى المرأة حول مشكلات المجتمع المصري

تعبر المشكلة عن المفارقات ما بـين المسـتويات المرغوبـة والظـروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع ٠ وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التى تشمل عدداً من أفراد المجتمع بحيث تحـول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية، وفق الإطار العام المتفق عليه الذى يتمشى مع المستوى المألوف للجماعة، وعادة ما تكون المشكلة الاجتماعية أو المشاكل التى

(٢٦)علياء على شكري وآخرون ، علم اجتماع المرأة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ ٠

يعانى منها المجتمع ذات تأثير معوق لأحد النظم الاجتماعية الأساسية[٢٧]٠ وفى محاولة استطلاع الرأى حول المشكلات التى ترى المرأة أن مصر تعانى منهـا حددت المرأة – من خلال عينة البحث – المشكلات التى نوردها فـي الجـدول التالي :

جدول رقم (٥)

المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصري

من وجهة نظر مفردات العينة

المشكلات	التكرار	النسبة المئوية%
الأمية التعليم	٣٥	١٧,٥
الصحة	٣٠	١٥
البطالة	٣٥	١٧,٥
الفقر	٥٠	٢٥
النمو السكاني	٣٠	١٥
الإسكان	١٠	٥
البيئة والتلوث	١٠	٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

طُلب من المبحوثات أن يحددن خمس مشكلات من وجهه نظرهن تعانى منها مصر أتضح ويوضح الجدول رقم (٥) أن مشكلة الفقر كانت أهم المشكلات من وجهة نظر المرأة، حيث بلغت نسبتها ٢٥ % في قياس رأى المرأة، ذلك أن الالتزام بهدف القضاء على الفقر هو طريق واضح لتجسيد الحقوق الاجتماعيـة والاقتصادية، والقضاء على الأمية التى يلزمنا بها الإعلان العالمـــي لحقـوق الإنسان ٠

ولابد للقضاء على الفقر أن نركز بشكل خاص على حقوق، واحتياجات النساء كما أشارت بذلك إحدى المبحوثات حيث ذكرت: "أن تـونى بليـر فـي زيارته لجنوب أفريقيا أشار إلى أن عدم المساواة بين الجنسين هى واحدة مـن أكبر أسباب الاستبعاد الاجتماعي والحرمان فى العالم، وهى عائق حقيقي أمـام القضاء على الفقر ٠ وطالما أن النساء يشكلن جزءاً أكبر من الرجال من فقراء

(٢٧) محمد الجوهري وآخرون، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسـكندرية الطبعـة الأولـى، ١٩٩٥ ، ص ٤٤.

العالم، فإن القضاء على الفقر لن يتحقق إلا إذا عالجنا عـدم المسـاواة التـى تمنعهن من الحصول على فرص للخروج من الفقر".

وقد أشار إبراهيم العيسوى من واقع ما قام به مـن مجموعـة مقـابلات متعمقة مع عينة من الفقراء إلى أن أولويات مشاكلهم تتمثل فى ارتفـاع نفقـة المعيشة، وانخفاض مستوى الدخول، والبطالة . ويلي ذلك فى الأهمية مشكلات السكن والرعاية الصحية [٢٨].

أما فيما يتعلق بمشكلات التعليم فقد بلغت نسبتها ١٧,٥%، حيث أشرن إلى أن الحدود بين التعليم الحكـومى والخـاص أصـبحت غيـر واضـحة لأن المؤسسات الحكومية أصبحت تتقاضى رسوما دراسية متزايدة، هذا فضلا عـن الأداء المنخفض للعملية التعليمية داخل المدارس، إضـافة إلـى أن السياسـة التعليمية فى مصر أصبحت تواجه العديد من المشاكل. ويبرز من بـين تلـك المشاكل تحدى أساسى يتمثل فى قصور التمويل وانعكاساته على كافة جوانـب العملية التعليمية، فضلاً عن مشاكل الأمية والتسرب من التعليم .

أما فيما يتعلق بمشكلة البطالة فبلغت نسبتها ١٧,٥%، ذلك أنها أصبحت من المشكلات المتراكمة داخل المجتمع المصرى، فإذا أخذنا بعـين الاعتبـار تركز بطالة الشباب فى صفوف خريجى الجامعات والمعاهد المتوسطة وحملـة الشهادات الثانوية والمتوسطة منذ أكثر من عشر سنوات وحتى الآن نتيجة وقف التعيين فى دوائر الدولة والقطاع العام - إلا فى حدود ضيقة جداً - أدركنا حجم مشكلة البطالة .

أما فيما يتعلق بمشكلة النمو السكاني، وخاصة أن التزايد السكاني أصـبح من التحديات التى تواجه برامج التنمية البشرية، فالمفترض أن التنمية البشـرية أسلوب حياة وليست مجرد استراتيجية من استراتيجيات التنمية، كما أنه لا توجد حتى الآن استراتيجية سكانية واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ فى ظـل الظـروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة قادرة على تحقيق التوازن بين موارد المجتمـع وإمكانياته من جهة، وعدد سكانه حاليا ومستقبلا من جهة أخرى .

وتعد مشكلات المسكن والأحياء العشوائية من المشكلات التى تعانى منهـا

---

(٢٨) إبراهيم العيسوى ، الفقر والفقراء في مصر : الوقائع والتشخيص والعلاج ، بحوث اقتصادية عربيـة ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٨ ، ص ٢٠.

مصر. وقد بلغت نسبتها ٥% بالنسبة لعينة الدراسة حيث أشارت السيدات إلى أن مشكلة العثور على مسكن ليس بالأمر السهل حتى فى المناطق الصناعية الجديدة "العاشر من رمضان مثلا" . وذلك لأن أسعارها ليست فى متناول أيدي غالبية الشباب والعمال، فضلا عن ارتفاع الأسعار داخل القاهرة الكبرى التى يصعب على الشباب الإقامة بداخلها.

و فيما يتعلق بمشاكل البيئة والتلوث فقد بلغت نسبتها ٥ %، حيث تنعكس آثارها على مسار التنمية والنمو الاقتصادى وما تسفر عنه من مشكلات متعلقة بتدهور الصحة العامة وظهور عدد من الأمراض البيئية بسبب التلوث الغذائى والتلوث الهوائي والمياه غير النقية والإسكان غير الملائم والنقص الحاد فى الخدمات الحضرية، والنقص فى كمية ونوعية الغذاء، وغيرها من الأسباب التى أصبحت تسبب ضرراً مباشراً لصحة أفراد المجتمع . ومن شأن ذلك أن يسهم فى استنزاف موارد وإمكانيات البلاد المالية من خلال النفقات الدفاعية البيئية المكلفة .

أما فيما يتعلق بقياس آراء عينة البحث حول المسئول عن وجود أغلب تلك المشاكل أفادت عينة البحث بما توضحه بيانات الجدول التالى :

جدول رقم (٦)

المشكلات التى يعانى منها المجتمع المصرى

من وجهة نظر مفردات العينة

المشكلات	التكرار	النسبة المئوية%
الدولة	٨٥	٤٢,٥
الناس	٤٥	٢٢,٥
الفترة السابقة	٧٠	٣٥
أخرى	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

ويلاحظ من معطيات الجدول رقم (٦) أن الدولة - فى نظر المبحوثات- هى المسئول الأول عن أغلب المشكلات الموجودة فى المجتمع المصرى، فقد بلغت نسبة من قلن بذلك ٤٢,٥%. لأن الدولة هى المؤسسة

الأولى المسئولة عن التنمية الاقتصادية، وأن دورها هام وحاسم من أجل تحقيق الاستقرار وحل الصراعات والتحفيز على الإنتاج وتكوين رأس المال وتـوفير التعليم الأساسى والتدريب . ولأنه قد سيطرت اقتصاديات السوق، فمن شأنها أن تؤدى للتفاوت فى الموارد والملكية وازدياد الفجوة بين طبقـات الشـعب فـى الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لتـوفير العدالة وتحقيق الأمن القومى . وقد أشارت السـيدات مـن خـلال المقـابلات المتعمقة أنهن يفضلن وجود نظام سياسى اقتصادي خاضع لإدارة الدولة ، وهو ما ينسحب على الخدمات الصحية والتعليم.

أما فيما يتعلق بالبشر أو الأفراد المسئولين عن وجود أغلب المشكلات فقد أكدت على ذلك نسبة ٢٢,٥% حيث أن مصر تعتبر واحدة من الدول النامية أو جزءا من العالم الثالث. وتتطلب انطلاقة التطور تطوير القدرات لدى الإنسـان فى قيادة صناعة ذات تكنولوجيا عصرية. وكما أشارت نتائج الدراسة المتعمقـة أن تنشئة وبناء إنسان قادر على قيادة اقتصاد من هذا النوع المتطور تمثل أهمية ليست أقل من إقامة مجموعة كبيرة أو صغيرة من المشاريع الصـناعية التـى تدعم هذه الانطلاقة.

وقد أكدت نسبة ٣٥% من المبحوثات على أن الفترات السـابقة شـهدت ظهور كثير من المشكلات منها إقدام الدولة على إنشاء مشروعات عامـة فـى بعض الصناعات التى يحجم عنها القطاع الخاص المحلى. ومـن ثـم نجـد أن القطاع العام عانى من مشاكل عديدة، منها سوء اسـتخدام المـوارد، والعمالـة الزائدة، ونقص المهارات الإدارية، وشغل المناصب العليا بشخصيات محـدودة الكفاءة. إضافة إلى التغيرات المتنامية فى الإدارة العليا، ونقص التشغيل حيث لا تعمل المشروعات بكامل طاقتها، وانخفاض جودة المنتجات وعدم مراعاة أذواق ورغبات المستهلكين، والتدخل السياسي فى قـرارات المشـروعات وأعمالهـا اليومية، ثم الاستخدام السياسي للقطاع العام فى تأمين الولاء والمساندة السياسية.

كل هذه المشكلات أسفرت عن تدهور القطاع العـام، وتبديـد المـوارد، وتباطؤ النمو الاقتصادى، والعجز فـى الموازنـة العامـة، وتفـاقم المديونيـة الخارجية. ومن هنا بدأ التفكير والبحث عن سياسة جديدة تتمثـل فـى التحـول نحـو الخاص، وهو التحول الذى تلح عليه المؤسسات المالية الدولية بـدعوى

أنـه لا جدوى من الاستمرار فى الإقراض دون إحداث تغيرات هيكلية كبـرى فى الاقتصاد على المستوى الكلى. بحيث أصبح هذا التحول مبـدأ هامـاً علـى جدول الجهود الاقتصادية لعديد من الدول النامية، التى أصبحت تعيد النظر فـى وضع القطاع العام، وإطلاق العنان للنشاط الخاص والمبادرات الفردية وآليـات السوق بأمل أن يتحقق استخدام أفضل للموارد المتاحـة، وأن ينمـو الاقتصـاد القومى بطريقة أفضل[٢٩].

سابعاً: رأى المرأة حول دور الدولة فى مجالات الإنتاج والرعاية والخدمات

أصبح هناك نوع من التوافق فى الآراء بين النظريات المختلفـة حـول دور الدولة بصفة عامة - والدولة فى العالم الثالث بصفة خاصة - مـن حيـث مضمون شرعيتها فى النفاذ والتشكيلات الفاعلة فى هذه البنيـة الاجتماعيـة ٠ ولقـد كان للوضع الناتج عن عملية التحرر الاقتصادى أثر كبير علـى مجمـل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، مما أدى إلى ظهور قـوى تابعة وغير قادرة على تقديم الحلول الجذرية للمشكلات القائمة فى إطار سياسة وطنية واضحة معتمدة على موقفها الوسطى الذى يتيح للرأسمال الأجنبي إمكانية الإدارة والتحكم بالاقتصاد المحلى، وفى مواجهة موقفها المتردد والمتخوف من غضب الجماهير ٠ وفى محاولة التعرف على رأى المرأة حول دور الدولة فى المجتمع المصرى جاءت الإجابات على السؤال على النحـو الـذى يوضـحه الجدول رقم (٧) :

(٢٩)أحمد ثابت ، أزمة الدور الاجتماعي للدولة ، المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي ، تحريـر أحمد زايد ، أعمال الندوة السنوية الأولى ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، قسم الاجتماع ، مـايو ١٩٩٥ ، ص ٦٣٠

جدول رقم (٧)

رأى عينة البحث حول دور الدولة فى مجالات الإنتاج والرعاية والخدمات

المشكلات	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	٩٥	٤٧,٥
لا	١٠٥	٥٢,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

المتأمل لمعطيات الجدول رقم (٧) يلاحظ أن نسبة ٤٧,٥% من السيدات يؤيدن قيام الدولة بجميع وظائف الإنتاج والرعاية والخدمات · أما من أجبن بلا فبلغت نسبتهن ٥٢,٥% وهن لا يؤيدن قيام الدولة بجميع الوظائف · ألا أنه من خلال المقابلة مع المبحوثات تبين أن من أجبن بنعم أكدن على أن الدولة القويـة والمجتمعات القوية والمنصفة هى مفتاح القضاء على الفقـر وتـوفير الرعايـة والخدمات الأساسية، لأن ما تعيشه مصر الآن من مشكلات هو نتيجـة وجـود هيمنة على الصناعة والتجارة، بحيث أصبح الـنمط الأساسـى لجهـاز الإدارة مستعارا وليس أساسيا أو أصليا نابعاً من الاحتياجات الأساسية للمجتمع ·

أما من أجبن "بلا" فقد عبرن بصراحة عن تدعيمهن للنظـام الـدولي الجديد وتدعيمهن وتشجيعهن على وجود توسع اقتصادي ليبرالي متمحور حول اقتصاد السوق وقيمه وآلياته · وسبب ذلك أن القطاع العـام مثقـل بتضخـم إدارى وبطالة ومشاكل فنية لا حصر لها، إضـافة إلـى تـراكم إنتاجـه فـى مستودعاته بسبب فشل سياسة التسويق وتدنى المواصفات وعدم قدرتـه علـى منافسة القطاع الخاص · وفى محاولة للتعرف على رأى عينة البحث بالنسـبة للوظائف الأساسية التى يجب أن تقوم بها الدولة وجدنا الإجابات التالية:

جدول رقم (٨)

رأى عينة البحث بالنسبة للوظائف

الأساسية التى يجب أن تقوم بها الدولة

الرأي	هام		غ هام		هام إ حد ما		ا موع	
	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %
العلاقات ا ارجية	١٨	٩	٢	١	-	-	٢٠	١٠
الأمن الداخلي	٣٠	١٥	-	-	-	-	٣٠	١٥
ا دمات وا رافق	١٠	٥	٤	٢	٦	٣	٢٠	١٠
الإنتاج	٥	٢	١٠	٥	-	-	١٥	٧
توف فرص العمل	٢٥	١٣	٢	١	٨	٤	٣٥	١٨
التعليم وبناء ا دارس وا امعات	٢٩	١٥	٦	٣	٥	٣	٤٠	٢١
بناء ا ستشفيات	٣٣	١٥	٨	٤	٢	١	٤٣	٢٠
ا موع	١٤٧	٧٤	٣٢	١٦	٢١	١١	٢٠٠ تقريباً	١٠٠ تقريباً

نلاحظ من معطيات الجدول رقم (٨) أن الغالبية من السيدات ركزن على دور الدولة انطلاقا من الاستراتيجية التى تبنتها معظم الدول النامية فى الستينيات، والتى تمثلت فى الاعتماد بالدرجة الأولى على القطاع العام فى العملية التنموية ٠ فقد شهد عقد السبعينيات زيادة كبيرة فى عدد شركات هذا القطاع، بحيث أصبحت تنشط فى كل المجالات الاقتصادية بدون استثناء ٠ وفى ضوء الضغوط التى تعرضت لها اقتصاديات عدد من الدول النامية فى عقد الثمانينيات والناتجة عن أزمة الديون، والتى أعقبها انخفاض كبير فى التمويل الخارجي، ومن أجل تخفيض الاختلالات على المستوى الاقتصادى الكلى، اضطرت هذه الدول إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلى٠ وقد أدت هذه البرامج إلى تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة ٠

ومن هنا نجد تأكيد المرأة على أهمية قيام الدولة بالعلاقات الخارجية بنسبة ٩% واعتبارها غير هامة بنسبة ١%. وهذا يرجع إلى المشكلات العديدة التى تعانى منها مصر. كما أشارت إحدى السيدات إلى ضرورة وضع حلول جذرية خاصة بمشكلات البطالة والتعليم والمشاكل الصحية التى يعانى منها المواطنون.

وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية أشرن إلـى أن مـن مبـادئ القوميـة العربية، ضرورة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ٠ وأشارت بعض سيدات الأعمال إلى أنهن قمن بجمع التبرعات، كما قمن بحملة للتبرع بالدم لصالح "الانتفاضة". كما رأت عينة البحث ضرورة وجود حل سريع جداً لوقف نزيف الدم فى دولـة فلسطين.

أما فيما يتعلق بدور الدولة فى حماية الأمن الداخلي فقد قـررت نسـبة قوامها ١٥% من عينة البحث أن الأمن الداخلي واجب أساسـى مـن واجبـات الدولة، إضافة إلى ضرورة قيام الدولة بالخدمات والمرافـق بنسـبة ٥%، فـى مقابل نسبة ٢% رأت إنه غير هام أن تقـوم الدولـة بالخـدمات والمرافـق ٠ وأشارت إحدى السيدات صاحبة مشروع خاص إلى أن خصخصة هذه الخدمات والمرافق، سوف يعطى فرصة للمواطنين للتمتع بأداء تشغيل وكفاءة عاليـة، إلا أن هذا الرأى قد لاقى معارضة شديدة من قبل بعض السيدات العاملات بالقطاع الحكومى والتعليمي ٠ وقد أشرن إلى أن ملكية الخدمات والمرافق تعنى زيـادة نفقات المعيشة، وهذا ما يجب أن تتداركه الدولة خاصة مع ثبات الأجور ٠

أما فيما يتعلق بقيام الدولة بالدور الأساسى فى عمليات الإنتاج فقد أكـدت نسبة ٢% أنه هام، وأشارت نسبة ٥% بأنه غير هام. ومن هنا بـرز التخـوف الخاص من تركيز الثروة وملكية أدوات الإنتاج فى أيدي مجموعة صغيرة مـن الأفراد، مع ما يحمله ذلك من خطر تفاقم عدم العدالة الاجتماعية٠ ونظـرا لأن الربح يصبح بعد عملية التحول هو هدف المشروع ، فإن ذلك قد يـؤدى إلـى ازدياد البطالة، مع اقتناع المشاركات فـى الاسـتطلاع بضـعف أداء الجهـاز الإداري للقطاع العام ٠

وفى هذا الإطار اقترحت السيدات العاملات فى القطاع الحكـومى (*) أنـه يمكن ترتيب اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عمومية مع شـركة خاصـة لإدارة هذه المؤسسة ٠ وفى هذه الحالة تتحول فقط حقوق التشغيل إلى الشركة الخاصة - وليس حقوق الملكية - وتحصل الشركة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها٠ وبالإمكان ربط هذه الرسوم بأرباح الشركات أو بأدائها٠

(*) الإشارة هنا إلى السيدات العاملات بالبنوك ٠

أما فيما يتعلق بدور الدولة فى توفير فرص العمل فقد ذكرت نسبة ١٣% أنه هام، أما من اعتبرنه غير هام فقد كانت نسبتهن ١ %، بينما ذكرت نسبة ١ % بأنه هام إلى حد ما٠ وقد أوضحت المبحوثات خلال المقابلات المتعمقـة أن التصدي لهذه المشكلة يتطلب مجموعة من السياسات والإجراءات التـى مـن شأنها توفير المزيد من فرص العمل مع إعطاء الأولوية فى المزايا وفى التنفيذ للمشاريع ذات الحاجة الكبيرة إلى اليد العاملة، وإعطـاء التسـهيلات اللازمـة للشباب وخاصة من خريجي الجامعات والمعاهد وكذلك العمـال الـذين يمكـن الاستغناء عنهم لإقامة مشاريع خاصة بهم ٠

وفيما يتعلق بالتعليم وبناء المدارس والجامعات فقـد دل اسـتطلاع رأى المرأة حول دور الدولة فى القيام بالعملية التعليمية وبناء المدارس والجامعـات أن نسبة ١٥% منهن رأين أنه دور هام، ونسبة ٣% قررن أنه غير هام، ونسبة ٣% أجبن بأنه هام إلى حد ما. وهذا يرجع إلى أنه لوحظ أن الالتحاق بالتعليـم العالي قد زاد فى مصر إلى أكثر من الضعف فى أقل من عشر سنوات. وبرغم هذا الإنجاز الكمي إلا أن الأكاديميين على اتفاق عام بأن الزيـادة فى اسـتيعاب الطلاب فى المدارس والجامعات كان يصاحبها عادة ضعف فى مسـتوى الأداء التعليمي، وهو ما يتضح من انخفاض معدلات النجاح فى الاختبارات.

وفى هذا الإطار نجد أنه بالنسبة للإجراءات الإدارية أن السلطات التعليمية تفضل المداخل التنظيمية التى تركز بصورة أكبـر علـى بنـى ومؤسسـات ومصادر التعليم أكثر مما تركز على الأهداف، فنجد مثلا أن المعلمين مازالـوا يستخدمون الطرق التى تعتمد على الحفظ، لذلك أشارت إحـدى السـيدات مـن أصحاب المشاريع الخاصة إلى أهمية التعلـيم الخـاص الـذى يهـتم بالهـدف وبمستوى أداء متميز من قبل القائمين عليه إلا أن تكاليفه باهظة، فلو تعاونـت الدولة مع القطاع الخاص فى القيام بالعملية التعليمية لأمكن الوصول إلى وظائفه العلمية الاقتصادية ومواكبة التطور العلمى والتكنولوجي ٠

وفيما يتعلق بالعملية الصحية وبناء المستشفيات فقد تبين أن نسـبة ١٥% من المبحوثات ترى أن دور الدولة هام وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الخاصـة بمحدودي الدخل والفقراء، بينما ذكرت نسبة ٤ % منهن أن تدخل الدولة غيـر

هام. وقد أرجعت المبحوثات ذلك إلى أن التأمين الصحي يعتبر مـن المجـالات التى يشترك فيها القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تلـزم القـوانين واللـوائح الشركات بتوفير بعض الخدمات الصحية الخاصة بالعاملين بها، حيـث أكـدت على أهمية ذلك نسبة ١ % من المبحوثات، وذلك لأن النظام الصحي المصرى يشتمل على خدمات صحية مجانية، تتميز بعدم الكفاءة وتدهور مستوى الخدمة التى تقدم للأفراد٠

وحيث إن الوضع الحالي يشهد مجموعة مـن المتغيـرات فـى المجـال الاقتصادى والاجتماعي والسياسي، وما يرتبط بذلك من سياسات التحـول إلـى الاقتصاد الحر، فى هذا الإطار يتحدد الدور الاقتصادى للدولة من خلال تطبيق برامج الخصخصة والانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجي، بحيـث أصـبح الإنتاج من أجل التصدير عنصراً هاماً من عناصر الاقتصـاد العـالمي، وهـو الاقتصاد الذى تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسية التى بلغت أرصـدتها ٨,٤ تريلون دولار وما صاحب ذلك من تعزيز دور مجموعـة الـدول الصـناعية الكبرى وتوسيع دور المنظمات المالية الدولية وتأسيس منظمة التجارة العالمية ٠

وفى ضوء الضغوط التى تعرضت لها اقتصاديات عدد من الدول الناميـة فى عقد الثمانينات – والناتجة عن أزمة الديون – اضطرت هذه الدول إلى تطبيق برامج تصحيح هيكلي أدت إلى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة ٠ وفى هـذا الإطار برزت فكرة الخصخصة، والتى تعنى أساسا بتحويل الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ٠ إذن فالهدف الرئيسي للخصخصة هو تخفيف الأعباء المالية التى تسببها شركات القطاع العام الخاسرة، إضافة إلى تحسـين الكفـاءة الاقتصادية من خلال اعتماد أكبر على القطاع الخاص فى عملية التنمية[٣٠]. مما يعنى افتراض أن القطاع الخاص يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام٠

ومن خلال الدراسة الحالية حاولنا التعرف علـى رأى المـرأة حـول السرعة التى يتم بها تنفيذ سياسة الدولة فى عملية الإصلاح الاقتصادى ومـدى رضاها عن هذه السياسات. وهذا ما توضحه بيانات الجدول رقم (٩)

---

(٣٠) إيهاب الدسوقى ، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٠٧٦

جدول رقم (٩)

رأى عينة البحث حول درجة السرعة التى يتم بها

تنفيذ سياسة الدولة فى الإصلاح الاقتصادى

الرأى	التكرار	النسبة المئوية%
راضية	٤	٢
راضية إلى حد ما	٩٤	٤٧
غير راضية	١٠٢	٥١
أخرى تذكر	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتبين من معطيات الجدول رقم (٩) أن نسـبة الرضـا عـن سياسـة الإصلاح الاقتصادى بلغت ٢ %. ووفقا للمقابلات الشخصية المتعمقة أشـارت عينة البحث إلى إيمانهن بالقطاع الخاص، وأنه الأقدر على تحقيق التنمية داخـل مصر، خاصة لو أننا اعتمدنا على بيـوت الخبـرة فـى تقـديم الاستشـارات الصناعية٠ ومما لاشك فيه أن تطوير الإمكانيات الوطنية فى هذا المجـال مـن شأنه أن يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة نتيجة استخدام المـوارد والإمكانيـات الوطنية فى جميع مراحل المشروع.

أما فيما يتعلق باللاتي رضين إلى حد ما، والتى بلغت نسبتهن ٤٧ %، فقد أشرن إلى تخوفهن من العديد من التحديات التى تواجـه الاقتصـاد المصـرى بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، خاصة فيما يتعلـق بتزايـد النمـو السكاني والبطالة وانتشار الثقافة العالمية من خلال العديد من وسـائط الإعـلام والتأثير على القيم والعادات والتقاليد المصرية الأصيلة على حد تعبيرهن. أمـا فيما يتعلق بمن أبدين عدم رضائهن فقد أشرن أيضا إلى العديد من التحـديات التى تواجه مصر، ومن أبرزها الأمية التى تعد من أكبر المشاكل التى تواجـه التنمية، وكذلك مشكلة النمو السكاني، فضلا عن تحديات العلـوم والتكنولوجيـا خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن المجتمع المصرى يعتبر مسـتهلكا لمنجـزات الثورة العلمية والتكنولوجية، هذا فضلا عن تحديات الزراعة والغـذاء والبيئـة والمياه والطاقة ٠

وحول قدرة الدولة القومية على فرض مصالحها الخاصة فقد أشار خبراء

البنك الدولي (١٩٩٧) إلى إن العامل المحدد الحاسم للمستويات المختلفة للتنمية الاقتصادية هو فاعلية الدولة. فالدولة الكفء هى التى تعنى بتوفير السلع والخدمات للمواطنين. وبالنسبة لسن القوانين ووضع التنظيمات فيصور لنا هذا المنظور أن الدولة مركز الاقتصاد والتنمية الاجتماعية وهى شريك ومحفز وميسر.

وفيما يتعلق برأى المرأة ومدى اعتقادها فى أن المشكلات الاقتصادية الكبيرة هى التى دفعت مصر إلى طلب مساعدة البنك الدولي(٣١)، أجابت عينة البحث بما توضحه بيانات الجدول رقم (١٠) .

جدول رقم (١٠)

رأى عينة البحث حول المشكلات الاقتصادية الكبيرة التى دفعت مصر إلى طلب مساعدة البنك الدولي

الرأى	التكرار	النسبة المئوية%
نعم	١٢٥	٦٢,٥
لا أعتقد	٤٠	٢٠
لا	٣٠	١٥
لا أعرف	٥	٢,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من معطيات الجدول رقم (١٠) أن نسبة من أجبن بنعم قد بلغت ٦٢,٥%. وأرجعت المبحوثات ذلك إلى أن تدخل الدولة وعدم كفاءة التنظيم حالا دون التقدم، وأسهما فى خلق المشكلات الاقتصادية العديدة، بالإضافة إلى تراجع المعونات والدعم العربي وظهور عدد من النتائج السلبية للسياسة التنموية التى اتبعت. وقد عانى القطاع الصناعي من تدنى نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة وعدم وصول المشاريع الصناعية إلى طاقتها التعاقدية (الأسمنت - الحديد والصلب - الغزل والنسيج).

(31) World Bank, Social Development Indicators, Washington, D.C, Oxford University Press , 1997, p98.

أما فيما يتعلق بمن أجبن بلا أعتقد فقد بلغت نسبتهن ٢٠% وكان مبررهن أن وسائل الاتصال والتكنولوجيا والدخول لعصر المعلوماتية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة قد أسهمت فى زيادة التفاعلات ونقل الأفكار. وكان لزاما على الحكومات والدول أن تتطور وتساير التطور، وإذا كنا لا ننكر وجود مشكلات اقتصادية كبيرة داخل المجتمع فإن التطور العالمي الحادث يفرض على جميع الدول ومنها مصر مسايرة هذا الواقع.

وقد بلغت نسبة من أجبن بلا ١٥%، حيث أيدن القطاع العام لأن الشركات متعددة الجنسية – من وجهه نظرهن – تنظر إلى العالم وخاصة بلدان العالم الثالث ومنها مصر على اعتبارها سوقا لها، فضلا عن اهتمام هذه الشركات بإضعاف سلطة الدولة فى تنظيم الحياة الاقتصادية. وبلغت نسبة من أجبن لا أعرف ٢,٥%. وكان مبررهن فى ذلك أن هناك العديد من العوامل التى ساهمت فى هذا التحول. وفى ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة الحالية على أنه لا توجد دولة واحدة من دول العالم الثالث – مهما كانت ظروفها ملائمة – لديها القدرة فى الوقت الراهن على إقامة مجتمع رأسمالي متقدم على غرار المجتمعات الرأسمالية المعاصرة لأسباب تاريخية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

والسبب فى ذلك أن البيئة الاقتصادية العالمية التى تواجهها الدول العربية أصبحت تتطلب قدراً عاليا من الكفاءة الإنتاجية والتنافسية المعتمدة على تقدم تقني سريع. وفى مقابل ذلك مازالت مصر برغم ما حققته من إنجازات ملموسة وهامة على مختلف الأصعدة تعانى من خلل اقتصادي ملحوظ، حيث نجد الهياكل الإنتاجية الضعيفة والعجز الكبير فى الموازنات العامة وموازين المدفوعات والبطالة، وأعباء المديونية الخارجية والمغالاة فى قيمة العملة، مما يترتب عليه تدنى الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو.

وقد لجأت الحكومة إلى تبنى برامج الإصلاح الاقتصادى مستهدفة تحقيق الاستقرار والنمو المستدام وعلاج الخلل والتشوهات المالية والنقدية والتجارية القائمة والمتراكمة. فسياسة الاستقرار تشمل ضبط الإنفاق الحكومى وتخفيضه وكذلك خفض العجز فى الموازنة، وتشمل أيضاً تحقيق زيادة فى الإيرادات

العامة وتبنى سياسة سعر صرف تخضع للمراقبة وسياسة ائتمانيـة منضـبطة تسهم فى دعم الإنتاج وتحد من الإسراف والاسـتهلاك غيـر الرشـيد ٠ أمـا السياسات الهيكلية - وهى مكملة لسياسات الاستقرار - فتتضمن تحرير الأسعار وإصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لرفع كفاءتها الإنتاجية، إضافة إلـى إصلاح النظام المصرفي بما فى ذلك تحرير أسعار الفائدة وتعبئة المدخرات، بما يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد.

وفى هذا الصدد أشار سمير أمين إلى أنه فى بعض الدول العربية ومنهـا مصر أدت الضغوط على الموازنات العامة إلى قصور فى تلبيـة الاحتياجـات الأساسية الصحية والتعليمية ومياه الشرب المأمونة. كما أدت الآثـار الجانبيـة الضارة لبرامج وسياسات الإصلاح إلى ظهور الحاجـة إلـى أدوات معاونـة للمساهمة فى التنمية الاقتصادية بتوفير تلك الخدمات، وكذلك المساهمة فى إيجاد فرص جديدة للتخفيف من حدة حالات البطالة والفقر ٠

وهكذا يتضح أن مفهوم التكيف الهيكلي له رؤى مختلفة، ولكن نعنى به فى الدراسة الحالية تكييف البلاد النامية مع الأزمة الاقتصـادية العالميـة بمـا يتناسب والمتطلبات التى تفرضها دول المركز. وبرامج التكيف هى مجموعـة الإجراءات المستعملة من طرف الدولة بغيـة إنقـاص أو إلغـاء الاخـتلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية، وإنشاء العناصـر المشـكلة لاقتصـاد السوق[٣٢]. وفى محاولة للتعرف على رأى المرأة حول شـروط اسـتراتيجيات برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي توصلنا إلى الآراء تسجلها بيانات الجدول رقم (١١) ٠

جدول رقم (١١)
رأى عينة البحث حول شروط واستراتيجيات
برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلي

الرأي	هام	غير هام	هام إلى حد ما	المجموع

(٣٢)رمزي زكى ، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسـمالي الـدولي ، دار الرازى ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٠٥٧

	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %
بيع المؤسسات العامـة التـى تملكهـا الحكومة للقطاع الخاص	١٨	٩	١٧	٩	٢٠	١٠	٥٥	٢٨
تحرير الجارة الخارجية من كافة القيود	-	-	١٠	٥	٢٥	١٣	٣٥	١٨
تقليل المديونية القومية إلغـاء الـدعم الحكومى للسلع والخدمات	-	-	١٥	٨	-	-	١٥	٨
تقليـل الآثـار السـلبية للإصـلاح الاقتصادى على الفراء	٧٥	٣٨	-	-	٢٢	١١	١٧	٤٨
المجموع	٩٣	٤٧	٤٢	٢١	٦٧	٣٤	٢٠٠	١٠٠

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (١١) أن بيع المؤسسات العامة التـى تملكها الحكومة للقطاع الخاص لم يلق تأييداً من خلال اسـتطلاع رأى المـرأة، حيث رأت نسبة ٩% منهن أنه هام، بينما رأت نسـبة ٩ % مسـاوية للنسـبة السابقة بأنه غير هام. أما عن من اعتبرنه هاماً إلى حد مـا فكانـت نسـبتهن ١٠%. ويرجع ذلك إلى أن التحول للقطاع الخاص فى حد ذاته ليس حلا سحريا لمشكلة نقص الكفاءة – كما أشارت إحدى المبحوثات – إذ يظـل دور القطـاع الخاص يعانى من تدخل الدولـة المسـتمر فـى مسـائل التشـغيل والتسـعير والاستثمار، كذلك قصور القوانين ومشكلة العمالة وتـدهور البنيـة الأساسـية وضعف أسواق المال، حيث أن هذه المعوقات تتناقض فى معظمها مع التغيرات الهيكلية التى تلح عليها المؤسسات المالية للدولة كمدخل للإصلاح الاقتصادى.

ويمكن القول عموماً أن بيع المؤسسات العامة التى تملكهـا الدولـة أو الخصخصة يتطلب الشفافية لأنها من أهم عناصر نجاح عملية الخصخصة، فهى التى تعطيها مصداقية أكبر، وبالتالي تولد الثقة لدى كـل الأطـراف المعنيـة. وهناك خصخصة الإدارة وهو اتفاق تتعاقد من خلاله مؤسسة عامة مع شـركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة. كما أن هناك التأجير وهو عقد يمنح مـن خلالـه مالك الأصول (القطاع العام) لشركة خاصة حق اسـتخدام هـذه الأصـول والاحتفاظ بالأرباح لفترة متفق عليها مقابل دفع الإيجار. وعلـى العكـس مـن طريقة عقد الإدارة، تتحمل الشركة الخاصة المخاطر التجارية مما يحفزها على

تخفيض النفقات والحفاظ على قيمة الأصول، ولكن الدولة تبقى مسـئولة عـن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون. وعادة ما تتراوح فترة التأجير بـين ٦ إلـى ١٠ سنوات. وقد استخدمت هذه الطريقة كثيراً فى عدد مـن الـدول الأفريقيـة والآسيوية فى قطاعات مثل المياه والنقل البرى والمناجم[٣٣].

وعندما تمنح الدولة امتيازاً فأنها تحول حقوق التشغيل والتطوير إلى الجهة التى حصلت على الامتياز أي الشركة الخاصة ٠ وقد يتضمن عقد الامتياز كـل مواصفات التأجير بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية والاستثمارات التى تقع على عاتق صاحب الامتياز. وترجع الأصول إلى القطاع العـام عنـد نهايـة فتـرة الامتياز التى عادة ما تتراوح بين ١٥ إلى ٣٠ سنة، وذلك حسـب التقـديرات الافتراضية للاستثمارات ٠ وتتحدد إيرادات صاحب الامتياز بشكل يضمن لـه تغطية نفقات التشغيل وخدمة الديون واستهلاك استثماراته. وقـد طبقـت هـذه الطريقة بنجاح فى بعض الدول – مثلاً الأرجنتين – حيث طبقـت فـى مجـال السكك الحديدية[٣٤].

أما فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود، فقد أشار إبـراهيم العيسوى إلى أن ما يحكم التصرفات الفعلية للدول الصناعية هو المصالح. فهذه الدول تسعى إلى تحرير التجارة، وتضغط من أجل المزيد من التحرير بمقدار ما يتطابق مع مصالحها التجارية ٠ فاتفاقية الجات عـام ١٩٩٤ وإنشـاء منظمـة التجارة العالمية كان بدافع شعورها بتآكل نفوذها الاقتصادى على الـرغم مـن تعاظم دورها السياسي والعسكري، وشعور هذه الدول بما يمكن أن ينطوي عليه ازدياد درجة الفوضى فى النظام التجاري الدولي من عقبات تعتـرض تحقيـق رغبتها فى تحسين وضعها وهيمنتها الاقتصادية[٣٥]، وهى الهيمنة التـى تريـد الحفاظ عليه من خلال حماية مصالح الشركات متعددة الجنسية وتوسيع نشاطها فى شتى أرجاء العالم، وإزالة العراقيل التى تحول دون ذلـك، وسـعيها الـدائم

---

(٣٣) رياض دهال ، حول طرق الخصخصة ، تجارب بعض الدول النامية ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩٨ ، ص ١١٠ ، ص ١١١٠

(٣٤) رمزى زكى ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ٠

(٣٥) إبراهيم العيسوى ، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، بحوث اقتصادية ، الجمعيـة العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد الخامس ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٧٠

ومعها الدول الصناعية الأخرى إلى إعادة تشكيل هياكل الإنتاج على النطاق العالمي على نحو يعزز قدرة الأقوياء (الدول الصناعية) ويحد من قدرة الضعفاء (الدول النامية) على النمو، وتجديد فرص استغلالهم. وهم يرون أن ذلك الأمر يتحقق بمواصلة احتكار رأس المال فى البلدان الصناعية للمعرفة والثقافة، وبالتالى من خلال تمتعه بمزايا أكبر فى مجال الاستثمار والملكية الفكرية والخدمات.

وهنا يكمن الدافع الحقيقي وراء إدخال قضايا الاستثمار الأجنبي، وتجارة الخدمات، والملكية الفكرية فى مفاوضات جولة ارجواى، والتى أطلق عليها المؤلف أخوات الجات وهى:

- اتفاق التجارة فى المنتجات الزراعية.
- اتفاق تجارة المنسوجات والملابس، والسلع الصناعية.
- الاتفاق الخاص بمواجهة سياسة الإغراق.
- الاتفاق المتعلق بالدعم والإجراءات المضادة.
- اتفاقية العوائق الفنية للتجارة.
- اتفاقية التقييم الجمركي.
- اتفاقية تراخيص الاستيراد وحقوق الملكية الفكرية.
- اتفاقية فض المنازعات.
- وأخيراً الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية[٣٦].

من أهداف وسمات نظام التجارة العالمية الجديد أنه يبالغ فى توفير ضمانات تكفل بلوغ أقصى ما يمكن من الحرية لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والثقافة عبر الحدود الوطنية للدول. وتمتلك الدول الصناعية فوائض من الموارد والمنتجات، ومن ثم فهي تسعى إلى تأمين أسواق لتصريفها

---

(٣٦) إبراهيم العيسوى ، النظام الجدد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، بحوث اقتصادية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد الخامس ، ١٩٩٦ ، ص ١٩٧.

بينما تتجاهل تماما قضية انتقال عنصر العمل عبر الحدود الوطنية، وهو المورد الذى يتوفر لدى البلدان النامية فائض منه للتصدير. وهذه مفارقة لهـا بطبيعـة الحال، تداعيات وانعكاسات على التنمية فى البلدان النامية.

ومن ثم نجد فى محاولة التعرف على رأى المرأة حـول اتفاقيـة تحريـر التجارة الخارجية من كافة القيود نجد أن من اعتبرنها غير هام بلغت نسـبتهن ٥%. وقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة فى تفسير ذلك الرأى أن الصـناعة الوطنية لم تصل إلى درجة الجودة التى تمكنها من المنافسـة مـع الصـناعات الأجنبية. من ناحية أخرى أشارت نسبة ١٣% بأنها هامة إلى حد ما، ويرجـع ذلك إلى ضرورة تعاون الدولة مع الصناعات وتخفيض تكاليف استيراد المواد الأولية وإلغاء الجمارك، خاصة فيما يتعلق بـالواردات الصـناعية والزراعيـة والتركيز فى استيراد السلع الإنتاجية التى تساهم فى تنمية الصناعات الوطنيـة وتحديث الزراعة ·

أما فيما يتعلق بتقليل المديونية القومية وإلغـاء الـدعم الحكـومى للسـلع والخدمات فقد أشارت ٨ % من عينة البحث بأنها غير هامة لأن إلغاء الـدعم الحكومى يعنى تزايد نسبة الفقر، خاصة وأن توفير الطعام تعد اليوم مـن أهـم القضايا وذلك بسبب تزايد عدد السكان كل عام بمعدلات عالية ·

ومن المتوقع أن اتفاقية أوروجواي ستؤدى إلى إحداث تغيرات إذا ركـزت على المنتجات الزراعية وتخفيض الرسوم الجمركيـة وحجـم الـدعم المقـدم للصادرات وفتح الأسواق أمام الاستيراد وإزالة القيود الكمية والإداريـة. ومـن شأن هذا أن يحدث تغيراً فى القواعد التى تحكم التجارة فى المنتجات الزراعية، وهو تغير من شأنه أن يؤثر فى الإنتاج والاستهلاك العـالمي، وفـى التـدفقات التجارية والأسعار العالمية. وبالنسبة للدول العربية، ومن بينها مصر، فإنه مـن المتوقع أن تكون للاتفاقية آثار من حيث قدرتها على توفير الغذاء، خاصة وأنـه أشارت الدراسات إلى أن ٩١% من الفقراء يستعملون البطاقة التموينية للحصول على السلع المدعمة التى تقلصت قائمتها كثيراً فى إطار سياسة خفـض عجـز الموازنة ·

وفيما يتعلق بتخفيف الآثار السلبية على الفقراء، أشار قياس الـرأى إلـى

أهميته وذلك بنسبة ٣٨%، وإلى أهميته إلى حد ما بنسبة ١٠%. ويرجـع ذلـك إلى أن ظاهرة الفقر فى مصر ليست ظاهرة طارئة أو عارضة، بل إنها ظاهرة هيكلية بمعنى أن للفقر جذوراً تسكن فى قلب الهياكل الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية التى يتألف منها المجتمع المصرى. وقد أدى تفاعل هذه الهياكل مـع بعضها البعض على مدى زمني طويل إلى تشكيل آليات تعمل على إنتاج الفقـر وإعادة إنتاجه، كما أنها تعمل على توسيع نطاق الفقر، وذلك بالعمل على إفقار أفراد أو جماعات لم يكونوا أصلا فقراء. وأوضحت المقابلات مع المبحوثات أن الشباب ومشاكله (بطالة - وفقر) فى ازدياد، ولابد للدولـة أن تضـع الحلـول المناسبة لهذه المشكلات .

ومن خلال نتائج قياس الرأى حول دور الدولة واستراتيجياتها للإصلاح فإننا نجد أن الدولة تبقى فى نظر عينة البحث شيئا حيويا ومهما من أجل التنمية الاقتصادية، وكما يذكر Ferrari فإنه لا يزال لكل دولة قومية أدوارها الحاسمة، حيث تحقق – من بين ما تحقق – إنشاء المؤسسات التى ترسخ الاستقرار وتحل الصراعات الاجتماعية، وهى التى تعمل على التحفيز على الادخـار وتكـوين رأس المال، وتوفير التعليم الأساسى والتدريب. ولأن وسائل إنجاز هذه الغايات يختلف من دولة إلى دولة، فإن التنمية لا يمكن أن تستورد. فالدول التى تحقـق نجاحا هى فقط تلك الدول التى يمكن أن تمارس مفهومها الذى ينبع من داخلهـا للتنمية، وتضعه موضع التنفيذ: وعلى هذا الأساس تندمج فى النظام العالمي[٣٧].

وبهذا المعنى تظل التنمية عملية خاصة بأهل البلد نفسه. ويجـب علـى قادة كل بلد أن يفهموها فى مستوى واحد بمفاهيم المـوارد القوميـة بالإضـافة للقدرات والإمكانات. ونظراً لأن نوعية القيادة السياسية تختلف بشكل كبير فـى داخل الدول، أكثر من اختلافها فيما بين الدول، لذلك سيكون التجديـدات التـى سوف تعنى بها الدول فى السنوات القادمة، أن تضع استراتيجيات حتـى تـأتى بأفضل القيادات إلى مراكز السلطة كما ستحرص القيادات السياسية على اختيار استراتيجيات اقتصادية بديلة. وعلى أساس قوة أو ضعف هـذه الاسـتراتيجيات

(٣٧) هـ ج . كوتريه ، الدولة والتغير الاجتماعي في جنوب أفريقيا ، المجلة الدولة للعلوم الاجتماعية ، العدد ١٦٣ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٥.



يعتمد نجاح النظم وثروة الأمم.

وفى هذا الإطار، فإنه يمكن القول بأنه قد بدأ تقليص دور الدولة فى مصر عن طريق خصخصة المشروعات التى تمتلكها. والهدف هو الحد من تدخل الدولة ووجودها فى الأنشطة الإنتاجية والحصول على إيرادات لتحسين الموازنات العامة. ويمكن تفسير العلاقات المتبادلة بين تأثير تقليص دور الدولة والتفاؤل الاقتصادى من خلال رؤية المرأة ذات الملكية الخاصة للمشروعات والتى تبنى رؤيتها لنفسها ونشاطها على أساس المكاسب المادية.

ثامناً : رأى المرأة حول دور القطاع الخاص فى المجتمع المصرى

ساد فى فترة الخمسينيات والستينيات اعتقاد مفاده أن الدولة ينبغي أن تضطلع بدور مركزي فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من الثقة بقدرتها على حسن تعبئة وتوزيع الموارد، وبقدرة التخطيط والاستثمار العام الضخم على الإسراع بالنمو الاقتصادى[٣٨] ومن ثم فقد شهدت الدول الرأسمالية ودول العالم الثالث تنامي الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة بإنشاء مشروعات القطاع العام، وذلك من خلال منطق مفاده أن هذه المشروعات أقدر على تلبية الاحتياجات العامة بشكل أكثر فاعلية من أي بديل آخر. غير أن تلك الظروف التى فرضت هذا المنطق قد تغيرت، وبدأ التفكير والبحث عن سياسة جديدة يتحقق بها ومعها أداء اقتصادي أفضل لهذه السياسة تتمثل فى "التحول نحو القطاع الخاص، الذى تلح عليه المؤسسات المالية الدولية بدعوى أنه لا جدوى من الاستمرار فى الإقراض دون تغييرات هيكلية كبرى فى الاقتصاد على المستوى الكلى".

لقد أصبح هذا التحول مبدأ هاما على جدول الأعمال الاقتصادى لعديد من الدول النامية التى تعيد النظر فى وضع القطاع العام بتقليص حجمه وتحجيم دوره مع إطلاق العنان للنشاط الخاص والمبادرات الفردية وآليات السوق بأمل أن يتحقق استخدام أفضل للموارد المتاحة. فالقطاع الخاص كفيل – كما تردد

(٣٨) كمال المنوفى ، القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٠.

أدبياته – بإنعاش وتطوير اقتصاديات الدول النامية عبر تخفيض عجز الموازنة العامة، وجذب رأس المال المحلى والأجنبي، وتوسيع نطاق ملكية رأس المال وتحويل الأصول المجمدة إلى أموال سائلة يمكن استخدامها سواء فى خفض المديونية الخارجية أو تلبية احتياجات التنمية، وكذلك تخفيف الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق القيادات السياسية والتنفيذية وترشيد الإنفاق، وتعديل نظم الحوافز بما يرفع مستوى الإنتاجية، ثم حل مشكلة البطالة وانخفاض الأجور فى قطاع الدولة من خلال توفير فرص العمل وتحسين الأجور فى القطاع الخاص. يوضح جدول رقم (١٢) رأى المرأة حول عينة البحث فى مدى كفاءة القطاع الخاص.

جدول رقم (١٢)

رأى عينة البحث حول كفاءة القطاع الخاص

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
أكثر كفاءة	٦٥	٣٢,٥
أقل كفاءة	١٢٤	٦٢
مثل القطاع العام	١١	٥,٥
لا أعرف	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (١٢) أن نسبة ٣٢,٥% من العينة يؤيدن التحول نحو القطاع الخاص بما تتضمنه من عمليات بيع وشراء ونقل ملكية وإدارة، غير عابئات بما يخلفه ذلك على المجتمع من تأثيرات ومواجهة العديد من المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

من ناحية أخرى نجد نسبة ٦٢% من المبحوثات يعربن عن تخوفهن من أن يسفر التحول للقطاع الخاص عن تركيز الثروة وملكية أدوات الإنتاج فى أيدي مجموعة صغيرة من الأفراد، بما يحمله ذلك من خطر تفاقم الافتقار القائم فعلاً فى العدالة الاجتماعية. ذلك أن الربح سوف يصبح – بعد عملية التحول – هو هدف المشروع الرئيسى وتتوارى أهدافه الاجتماعية الأخرى. وقد يسهم ذلك بدوره فى تأسيس إجراءات سلبية عديدة تتعلق بتخفيض حاد فى القوى العاملة وخاصة النسائية (التحيز). كما قد يؤدى ذلك التحول إلى ارتفاع أسعار

السلع والخدمات الأساسية، مما يولد مزيدا من البطالة وبالتـالي اتسـاع رقعـة الفقراء والمعوزين.

وفيما يتعلق باستطلاع الرأى حول المقارنة بين كفاءة القطاع الخـاص مثل كفاءه القطاع العام فقد أشارت نسبة ٥,٥% إلى أهمية الكفاءة فى أي نظـام اقتصادي، فتدنى الكفاءة فى الإدارة وفى تخصـيص المـوارد علـى صـعيد المشروعات المملوكة للدولة يأتي فى مقدمة دوافع التحول. ولوحظ أن الكفـاءة تنعدم فى المشروع العام بينما تتحقق وترتفع فى المشروع الخاص.

وعموما فإن النجاح فى التغلب على المشاكل والعقبات يكمن فى وجـود منهج متماسك يحدد أسباب التحول نحو القطـاع الخـاص وأهدافـه ونتائجـه المتوقعة، إضافة إلى أن هناك مناخاً عاماً يرحب بانتقال الملكية وسلطة القـرار الاقتصادى من الدولة إلى الأفراد كقيادة ملتزمة بالقطاع الخاص وقـادرة علـى تنفيذ واحتواء ما قد تثيره من ردود أفعال سلبية، وذلك فى ظل نظـام قـانوني ملزم.

وفيما يتعلق بربحية القطاع الخاص وهل هو أكثر ربحا من القطاع العـام، أوضحت نتائج قياس رأى عينة البحث فى الجدول رقم(١٣) ما يلى:

جدول رقم (١٣)

رأى عينة البحث حول ربحية القطاع الخاص

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم (أكثر ربحاً)	١٤٠	٧٠
إلى حد ما	٥٠	٢٥
أقل ربحا	٥	٢,٥
لا أعرف	٥	٢,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (١٣) أن المنطلق الأساسى لمشاكل التحول نحو القطاع الخاص تمثل فى أن المستثمر لا يتقدم لشراء مشروع أو القيام بمشروع إلا إذا أدرك أنه يحقق مصلحته بالأساس. فالمصلحة الذاتية هى التى تحرك المستثمر، وبالتالي يصبح هدف القطاع الخاص هو الربحية، وهو ما أسفر عنه استطلاع الرأى بنسبة ٧٠%.

فى مقابل هذا أشارت نسبة ٢٥% إلى أن التحول يحفز الأفراد على بذل المزيد من الجهد ومراعاة الإتقان والجودة. ونجد نسبة قليلة ٢,٥% من المبحوثات أشرن إلى أن مبدأ الكفاءة لا ينعدم فى حالة المشروع العام، وإن كانت بمستوى أعلى فى المشروع الخاص، لأن الواقع المعاش فى مصر يزخر بأمثلة مشروعات عامة ناجحة وتحقق ربحية، كما أن هناك أخرى فاشلة. وقد أشارت إحدى السيدات - من خلال المقابلات - إلى أن تحرير الاقتصاد قد أدى فى الصين إلى هبوط إنتاجية المحاصيل قليلة الربحية وزيادة إنتاجية المحاصيل عالية الربحية، فضلاً عن التضخم وتسرب احتياط النقد الأجنبي.

وفيما يتعلق باستطلاع رأى المرأة حول مدى اهتمام جماعة رجال الأعمال المحليين بالمشكلات الاجتماعية فى المجتمع فسوف نوضحه فى بيانات الجدول رقم (١٤):

جدول رقم (١٤)

رأى عينة البحث حول مدى اهتمام رجال الأعمال بالمشكلات الاجتماعية

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	٥٠	٢٥
أوافق إلى حد ما	٨٥	٤٢,٥
أرفض	٦٥	٣٢,٥
لا أعرف	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

تفهم الدراسة الحالية أن المقصـود بمصـطلح رجـال الأعمـال هنـا الرأسماليون المنتجون الذين يتحلون بروح المغامرة والإقدام والتضحية ويقبلون على الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية. أى أنه لـيس المقصـود الرأسـمالية الطفيلية التى تهرب من ميدان الإنتاج إلى أنشطة تدر ربحـاً ضـخماً وسـريعاً كالاستيراد والتهريب والسمسرة والمضاربة والاتجار بالعملة.

وقد أفادت ٢٥% من عينة البحث بالموافق على أن التحول من العام إلى الخاص من شأنه أن يؤدى إلى تركيز الثروة وملكية أدوات الإنتاج فـى أيـدي مجموعة صغيرة من الأفراد، ويصبح الربح – بعد عملية التحول – هو الهـدف الرئيسى للمشروع وهو ما ينجم عنه انخفاض حاد فى القوى العاملة ويؤدى إلى ازدياد البطالة وازدياد عدد الفقراء والمعوزين ٠

أما الفريق الذى يوافق على الإسهام فى مواجهة المشكلات إلى حد مـا فقد بلغت نسبتهم ٤٢,٥%، حيث أشرن إلى أن التحول نحو القطاع الخاص دائماً ما يتم لحساب أطراف أجنبية والخضوع للسـيطرة الأجنبيـة عبـر الشـركات المتعددة الجنسية ورأس المال الأجنبي مما يحمل فى طياته خطر تفـاقم عـدم العدالة الاجتماعية.

وبلغت نسبة الرافضات ٣٢,٥%، حيث يعتقدن أن وجود قطاع عام قوى ومؤثر لا يتناقض بالضرورة مع السماح للقطاع الخاص المنتج بالمساهمة فـى التنمية، ويمكن أيضا للقطاع الخاص أن يساهم فى التنمية. وقد نجد أن جماعات رجال الأعمال قادرة على مواجهة المشكلات الخاصة فى المجتمع وأبلغ دليـل

على ذلك مساهمات رجال الأعمال فى مشاريع الشباب (إسكان الشباب) وغيرها من المشاريع والخدمات التى تقوم بها ٠

وتؤكد الدراسة الحالية على أن الحكومات لابد أن تواصل تأكيد مسئولياتها فى انتهاج سياسات تدعم الاستقرار الاقتصادى الشامل، وذلك فى ضوء إطـار تنظيمي لمراقبة عمليات المؤسسات المالية على كلا المستويين القومى والدولي. ويجب أن يتضمن هذا اتخاذ إجراءات للسيطرة على المضاربات المالية والدولية التى ثبت تأثيرها المدمر، وذلك لأن اقتصاديات السوق والمؤسسـات السياسـية الديموقراطية من المفترض أنها تقلل الحواجز القانونية أمام المساواة. من ناحية أخرى يتطلب التكافل الاجتماعي الاستثمار فى المؤسسات الاجتماعية وتعزيـز الشبكات والعلاقات الاجتماعية وتفجير القدرات الفردية والتنظيمية والمؤسساتية، وخصوصا بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون فى حالة فقر أو ممن يعيشـون علـى الهامش٠

وحول رؤية عينة البحث لمدى نجاح رجال الأعمال فى تأدية واجبـاتهم نحو المجتمع نعرض للبيانات الجدول التالى:

جدول رقم (١٥)

رأى عينة البحث حول أداء رجال الأعمال لواجباتهم نحو المجتمع

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	٩٠	٤٥
أوافق إلى حد ما	٦٠	٣٠
أرفض	٥٠	٢٥
لا أعرف	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضمن الجدول رقم (١٥) معطيات حول مدى اهتمام رجال الأعمـال بالقضايا والمشكلات المجتمعية وواجباتهم تجاه المجتمع، ونرى أن نسـبة ٤٥% قد أكدت على ضرورة اهتمام رجال الأعمال بقضايا المجتمع المصرى. إلا أنه من خلال المقابلات المتعمقة أوضحت المبحوثات أن هذا الاهتمام مـن جانـب رجال الأعمال مقترن عادة بالقضايا الاقتصادية فى المقام الأول.

وأشارت نسبة ٣٠% من العينة بضرورة اهتمامهن إلى حد ما، حيث أكدن على ضرورة إشعار المواطنين العاديين بالعدالة الاجتماعية فى توزيع عبء الإصلاح الاقتصادى، بحيث يساهم فيه القوى قبل الضعيف، والغنى قبل الفقير.

أما نسبة الرافضات من المبحوثات فقد بلغت ٢٥%. وكان تبريرهن أنه من الضرورى تحرير علاقات العمل وقوانينه والقوانين العمالية من هيمنة الدولة ضمانا للحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي الذى يحمى النظام السياسي والنظام العام من التصدع. كما أن ذلك سوف يتيح للرجال المشاركة فى تقديم المساعدات الخاصة بمشكلات المجتمع. إذ أن القوانين التى تعوق العمل ونظمه من شأنها أن تصرفهم عن أى مشاركة اجتماعية لأن جمعيات رجال الأعمال والجمعيات الأهلية تعد من أدوات التخفيف من الانعكاسات السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادى. والملاحظ هنا أن التصور الحكومى لدور الجمعيات هو تصور مقيد وموجه، فهو شديد التوجس من المبادرات الذاتية المستقلة للأفراد .

وحول رؤية العينة لأهمية دور رجال الأعمال فى اتخاذ القرارات الاقتصادية نعرض لبيانات جدول رقم (١٦):

جدول رقم (١٦)

رأى عينة البحث فى دور جمعيات

رجال الأعمال فى اتخاذ القرارات الاقتصادية

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	٥٥	٢٧,٥
أوافق إلى حد ما	٨٥	٤٢,٥
أفرض	٦٠	٣٠
لا أعرف	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن نسبة ٢٧,٥% وافقن على ضرورة قيام جمعيات رجال الأعمال بالمشاركة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما بلغت نسبة من وافقن إلى حد ما ٤٢,٥% أو رفضن نسبة ٣٠%. وهذا يرجع إلى أننا

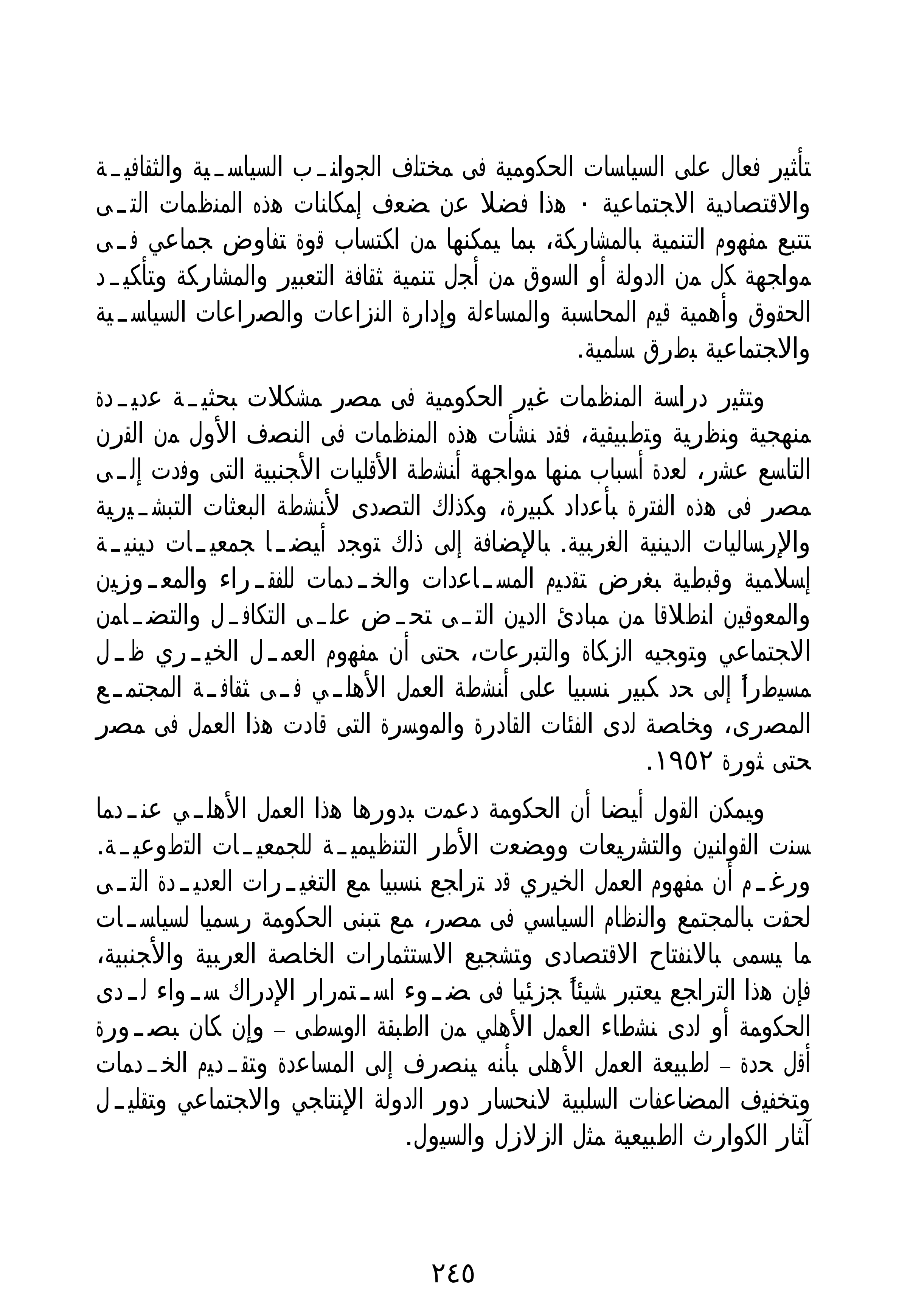
نجد أن دور جمعيات رجال الأعمال فى مصر ينحصر فى الجانب التنموي بالمعنى الوظيفي، وهو الدور الذى ينشط فى إطار السياسات العامة - الرسمية - التى تتميز بتخفيض النفقات الحكومية والاستثمارات العامة هذا بالإضافة لتشجيع الدور التغييرى للمنظمات الأهلية للثقافة السياسية السلبية تجاه المشاركة فى المجتمع، وهذا ما يجعل مهام المنظمات الأهلية تتجاوز الرؤية التى تحصر دورها فى محاولة سد الفراغ الناجم عن تراجع الدولة الاقتصادى والإنتاجي والاجتماعي، وتقديم خدمات وإعانات ومساعدات للفقراء والجماعات المهمشة والمتضررين من تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، وإطلاق قوى السوق والخصخصة.

وقد تبين من دراسة للمنظمات غير الحكومية فى مصر أن الاتجاه الرسمي للدولة يتجاوب مع التوجه العالمي نحو تقوية هذه المنظمات وتعظيم أدوارها فى عمليات التنمية ضمن آليات السوق. وتجلت مظاهر ذلك فى مناسبات عديدة منها مؤتمرات الأمم المتحدة الاجتماعية الخاصة بالسكان والمرأة. وينبع هذا التجاوب من رغبة الحكومة المصرية فى أن تساعدها المنظمات والجمعيات الأهلية فى توصيل الخدمات والمعونات وخبرات التدريب، إلي جانب فتح بعض مجالات التشغيل فى المناطق والتجمعات التى لا تتمكن أجهزة الدولة من الوصول إليها وخاصة المجتمعات العشوائية[٣٩]. بالإضافة إلى ذلك حددت الحكومة المصرية مجالات عمل أخرى للجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال تتماشى مع التوجهات الرسمية ولا تتعارض معها، وهو ما سوف تتعرض له الدراسة فى الفقرة التالية.

تاسعاً: رأى المرأة حول دور الجمعيات الأهلية التطوعية

لم تصل بعد المنظمات غير الحكومية و(الجمعيات الأهلية التطوعية) فى عديد من دول الجنوب ومنها مصر إلى مرحلة امتلاك القدرة على ممارسة

(٣٩) أحمد ثابت ، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي ، مركز السياسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٩٩، ص ١١٥.



تأثير فعال على السياسات الحكومية فى مختلف الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية الاجتماعية . هذا فضلا عن ضعف إمكانات هذه المنظمات التى تتبع مفهوم التنمية بالمشاركة، بما يمكنها من اكتساب قوة تفاوض جماعي فى مواجهة كل من الدولة أو السوق من أجل تنمية ثقافة التعبير والمشاركة وتأكيد الحقوق وأهمية قيم المحاسبة والمساءلة وإدارة النزاعات والصراعات السياسية والاجتماعية بطرق سلمية.

وتثير دراسة المنظمات غير الحكومية فى مصر مشكلات بحثية عديدة منهجية ونظرية وتطبيقية، فقد نشأت هذه المنظمات فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، لعدة أسباب منها مواجهة أنشطة الأقليات الأجنبية التى وفدت إلى مصر فى هذه الفترة بأعداد كبيرة، وكذلك التصدى لأنشطة البعثات التبشيرية والإرساليات الدينية الغربية. بالإضافة إلى ذلك توجد أيضا جمعيات دينية إسلامية وقبطية بغرض تقديم المساعدات والخدمات للفقراء والمعوزين والمعوقين انطلاقا من مبادئ الدين التى تحض على التكافل والتضامن الاجتماعي وتوجيه الزكاة والتبرعات، حتى أن مفهوم العمل الخيري ظل مسيطراً إلى حد كبير نسبيا على أنشطة العمل الأهلي فى ثقافة المجتمع المصرى، وخاصة لدى الفئات القادرة والموسرة التى قادت هذا العمل فى مصر حتى ثورة ١٩٥٢.

ويمكن القول أيضا أن الحكومة دعمت بدورها هذا العمل الأهلي عندما سنت القوانين والتشريعات ووضعت الأطر التنظيمية للجمعيات التطوعية. ورغم أن مفهوم العمل الخيري قد تراجع نسبيا مع التغيرات العديدة التى لحقت بالمجتمع والنظام السياسي فى مصر، مع تبنى الحكومة رسميا لسياسات ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى وتشجيع الاستثمارات الخاصة العربية والأجنبية، فإن هذا التراجع يعتبر شيئاً جزئيا فى ضوء استمرار الإدراك سواء لدى الحكومة أو لدى نشطاء العمل الأهلي من الطبقة الوسطى - وإن كان بصورة أقل حدة - لطبيعة العمل الأهلى بأنه ينصرف إلى المساعدة وتقديم الخدمات وتخفيف المضاعفات السلبية لانحسار دور الدولة الإنتاجي والاجتماعي وتقليل آثار الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والسيول.

ومن هنا تتولد مفارقات عديدة فى التصورات الشائعة عن العمل الأهلي فى مصر، فالحكومة تصر على حصر هذا العمل فى النطاق الخيرى والحيلولة دون أن يتطور النشاط الثقافي والأدبي إلى الاقتراب من مفاهيم ومقومات الممارسـة السياسية، حتى لو كان الاقتراب غير مباشر من السياسة والحكم وإدارة العمليـة السياسية[٤٠].

وقد ظهرت جمعيات فى مجال الأنشطة الدفاعية، مثل جمعيات حقـوق الإنسان، والدفاع عن المرأة، ودعم المجتمع المـدني، ونشـر ثقافـة التنـوير، والحفاظ على الوحدة الوطنية. وقد زادت أهمية هذا القطاع واسـتطاعت هـذه الجمعيات أن تثبت نفسها كأحد معالم الحياة الثقافية والسياسية العربية. غيـر أن هذا القطاع وهو يحارب من أجل معركة الميلاد والتأسيس، التى استمرت حتـى الآن، لم يشأ أن يتجه إلى التنسيق والتشـاور وإقامـة شـبكات لـدعم التنميـة والمشاركة مع الجزء الأكبر من الجمعيات الأهلية التى تنشـط فـى مجـالات الرعاية والمساعدة والخدمات.

وواقع الأمر أننا لا نستطيع أن نجزم بأن ثقافة المشاركة وحقوق الإنسان والحداثة هى ثقافة غير شعبية، أو أمور لا تجد استجابة لدى عموم النـاس فـى مصر. ولكن الظروف المعيشـية الصـعبة والأطـر السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والأمية الثقافية تضع هذا النوع مـن الثقافة فى مرتبة تالية من أجندة الأولويات بعد قضايا ومطالب التوظيف ولقمـة العيش وتحسين ظروف الحياة والتعليم والصحة والإسكان، على الأقل فيما يتعلق بنظرة المواطنين إلى الجمعيات الأهلية وطموحاتهم إزاءها ٠

وفى محاولة للتعرف على رأى المرأة فيما يتعلـق بـدور الجمعيـات التطوعية الأهلية فى تنمية المجتمع، حيث يوجـد الآن اتجـاه للاعتمـاد علـى المنظمات الأهلية فى تنمية المجتمع كبديل لجهود الدولـة أو اسـتكمال لجهـود الدولة والقطاع الخاص، نعرض لبيانات الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)

(٤٠) أمير سالم، دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات، دراسة نقدية لقانون الجمعيـات بعـدم دسـتوريته، مركـز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩١، ص٩٤.

رأى عينة البحث فى دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمع

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	٥٥	٢٧,٥
إلى حد ما	١٤٥	٧٢,٥
لا أعرف	-	-
المجموع	٢٠٠	١٠٠

توضح معطيات الجدول رقم (١٧) أن إدراك قيادات المنظمات الأهليـة فى غالبيتها ما يزال قاصراً إلى حد كبير عن إدراك الدور الخدمى على حساب الدور التنموي الثقافي. فلا يزال أغلب نشاط المنظمـات التطوعيـة الخاصـة ينصرف إلى جوانب الرعاية والمساعدات والتعليم والصحة.

أشارت إلى ذلك نسبة ٢٧,٥% من العينة، بينما أشارت نسـبة ٧٢,٥% أنهن يوافقن إلى حد ما، حيث أشارت بعض السيدات إلى أن معظم الجمعيـات التطوعية الخاصة هى جمعيات صغيرة نسبيا ومقياس كفاءة هذه المنظمات هـو قدرتها على التوجه إلى قطاع جماهيري كبير نسـبيا، وكمـا أشـارت إحـدى السيدات من خلال المقابلة فهى ترى أن المناخ الثقافي السائد يوجه الجمعيـات دائماً إلى مجال الرعاية، ومن ثم فهي لا تهتم كثيراً بقضـايا التنميـة الثقافيـة والتفكير العلمى، وما يزال معظمها متمركز فى القاهرة وتنشط فيه عناصر من الطبقة الوسطى. كما أشارت مجموعة أخرى إلى أن هذا العمل يقتضي تـوافر قدرات معرفية وإدارة تنظيمية عليا، ويستوجب توسيع قاعدة العمـل التطـوعي والبعد عن النخبوية وهيمنة قيادات معينة عليه.

وبصفة عامة يلاحظ على الثقافة المصرية الميل إلى اعتبار التنمية مـن مسئولية الدولة وحدها والنظر إلى العمل التطوعي بصـفته مرتبطـاً بالحاجـة الشخصية الآنية المباشرة، وكذلك اسـتمرار غلبـة أدوار الجمعيـات الأهليـة التطوعية المتعلقة بالبر والعمل الخيري وتقديم الإعانات للمحتـاجين، حيـث أن دورها المركزي والملموس يتمثل فى مجال الرعاية داخل المجتمع، وهـذا مـا ستوضحه بيانات الجدول التالى من خلال قياس رأى المرأة ٠

جدول رقم (١٨)

رأى عينة البحث حول دور الجمعيات الأهلية التطوعية

فى الرعاية داخل المجتمع

الرأي	هام		غير هام		هام إلى حد ما		المجموع	
	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية
دور الحضانة	١٨	٩	-	-	١٠	٥	٢٨	١٤
دور المسنين	١٧	٩	-	-	-	-	١٧	٩
المستوصفات	١٦		-	-	١٠	٥	٢٦	١٣
المستشفيات	١٥	٧	-	-	١٠	٥	٢٥	١٢
مراكز التأهيل	٢٩	١٥	-	-	٥	٢	٣٤	١٧
الطفولة والأمومة	٤	٢٠	-	-	-	-	٤٠	٢٠
رعاية المتسولين	-	-	١٠	٥	-	-	١٠	٥
رعاية المدمنين	-	-	١٠	٥	١٠	٥	٢٠	١٠
المجموع	١٣٥	٦٨	٢٠	١٠	٤٥	٢٢	٢٠٠	١٠٠

يلاحظ من معطيات هذا الجدول أن الأنشطة الأساسية لهذه الجمعيـات تتمثل فى مجال الرعاية فى المقام الأول. ويأتى على رأس تلك المجالات مجال رعاية الأسرة والطفولة حيث بلغت نسبته ٢٠%، تليها الخدمات الصحية للفقراء حيث بلغت نسبتها ٧%. أما عن مراكز التأهيل (مشروع الأسر المنتجـة) فقـد بلغت نسبة ١٥%، وذلك لأن هذه المشاريع تدعم هذه الجمعيات وتساعد علـى تنمية دخل مجموعات أو أفراد دون تمييز أو تفرقة، والأولويـة فيهـا للأكثـر احتياجا.

وفى هذا الإطار أنشأت بعض الجمعيـات مراكـز الخدمـة الجماعيـة للتدريب على النسيج اليدوي وتطريز رسومات من التراث القبطي والإسـلامي والفن التلقائي، بالإضافة إلى إقامة ورش التدريب على الأعمال الخشبية وأشغال النجارة والخراطة، فضلاً عن مكافحة الأمية بتنظيم بعض البرامج. أما بالنسبة لرعاية المتسولين والمدمنين فقد أشارت إحدى السيدات أن لهذه الفئات مراكـز متخصصة، كما توجد جمعيات تطوعية خاصة بالأيتام منتشرة داخل جمهوريـة مصر العربية .

أما فيما يتعلق بالدور القيادي للجمعيات الأهلية التطوعية فهي غالبا مـا تحاول الابتعاد عن القضايا ذات الاهتمام الوطني العام فكرية كانت أم ثقافيـة أم سياسية سواء على المستوى الوطني أو الصعيد الإقليمي العربي. ويمكن القـول أيضا أن الحكومة غذت بدورها هذا التصور عن العمل الأهلي – وهـو مفهـوم العمل الخيري – عندما سنت القوانين والتشريعات ووضعت الأطـر التنظيميـة للجمعيات التطوعية.

وفى مجال اتجاه الحكومة إلى تحديد أنشطة هذه الجمعيات، وحول قيـاس الرأى عن اقتصار دور قيادات الجمعيات الأهلية التطوعية على الجانب الخدمى على حساب الدور التنموي والثقافي نعرض لبيانات الجدول التالى.

جدول رقم (١٩)

رأى عينة البحث حول قصور الدور التنموي

قيادات الجمعيات الأهلية التطوعية

الرأى	التكرار	النسبة المئوية (%)
أوافق	٤٥	٢٢,٥
أوافق إلى حد ما	٥٥	٢٧,٥
لا أعرف	٥	٢,٥
أرفض	٩٥	٤٧,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

يلاحظ من معطيات الجدول رقم (١٩) أن اللائـى وافقـن علـى وجـود قصـور من جانب الجمعيات على الجانب الخدمى بلغـت نسـبتهن ٢٢,٥%، وبلغت نسبة الموافقة إلى حد ما ٢٧,٥%، أما الرافضات لهـذا الحكـم فكانـت نسبتهن ٤٧,٥%. وهذا يرجع لما أشرن إليه من خلال المقابلات إلى أنه رغـم التزايد المستمر فى عدد الجمعيـات التطوعيـة والانفراجـة التعدديـة شـبه الديموقراطية فى بعض سنوات السبعينيات وعقـد الثمانينيـات جعـل القطـاع الأهلي، خصوصا الناشط فى مجال القضايا العامة وحقوق الإنسـان، يحـارب معركة الدفاع عن الذات. لأننا الآن فى مصر لم نتعـود بعـد علـى الحـوار. فمظاهر الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يعانيها مجتمعنا ترجع إلى دور الدولة والمزاوجة فـى التطـور الـديموقراطي بـين التعبيـر

والانطلاق وسيطرة تحالفات اجتماعية وسياسية معينة تـدعم مـن التوجهـات السلفية الجامدة وحصار حريات الرأى والفكر والإبداع، مع مضاعفات ذلك على مزيد من تهميش قطاعات متزايدة من المواطنين. هذا بجانب التأثيرات السـلبية للنظام العالمي وتحولاته على المجتمعات العربية والإسلامية التى تؤدى عمليـا إلى ازدياد الحساسية تجاه قضايا وأفكار حقوق الإنسان والمشاركة والمحاسـبة وتدفع فى غالبية الأحيان إلى استمرار بعض المعتقدات الشعبية السـائدة مثـل النظر إلى التنمية على أنها من مسئولية الدولة وحدها.

وفيما يتعلق بمعوقات تفعيل دور الجمعيات داخل المجتمع المصرى توضح بيانات الجدول رقم (٢٠) أن المعوقات القانونية هى المعوق الأول فـى نظـر ١٧% يرون أنها هامة، و٥% يعتبرونها هامة إلى حد ما. وسبب ذلك أن القيود الخاصة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ نصت فى المادة الرابعة علـى ضـرورة أن ترسل مديريات الشئون الاجتماعية صورة من أوراق طلب إشهار الجمعيـة أو طلب تعديل نظامها إلى كل من مديرية الأمن والاتحاد والجهات الإدارية التابعة للوزارات المعنية بميدان الخدمة.

وقد حفل القانون بالعديد من العبارات المطاطية غير المحددة بدقة من جهة وترك سلطات تقديرية واسعة لوزارة الشئون الاجتماعية فى تحديد المقصـود من المواد وتفسيرها من جهة أخرى. وإذا كانت الرقابة مطلوبة علـى أعمـال الجمعيات وقراراتها، فإن تحديد المفاهيم والصـلاحيات يكـون مطلوبـا بدقـة ووضوح ليساير التطورات المجتمعية والسياسية.

جدول رقم (٢٠)

المعوقات التى تحد من تفعيل دور الجمعيات الأهلية

داخل المجتمع المصرى من وجهة نظر عينة البحث

الرأي	هام		غير هام		هام إلى حد ما		المجموع	
	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %	معدل تكراري	نسبة مئوية %
قانونية	٣٥	١٧	-	-	١٠	5	٤٥	٢٢
سياسية	٤٥	٢٣	-	-	٢٠	١٠	٦٥	٣٣
تمويلي	٢٠	١٠	٢٠	١٠	-	-	٤٠	٢٠
ثقافية	٢٥	١٢	-	-	٢٥	١٣	٥٠	٢٥
المجموع	١٢٥	٦٢	٢٠	١٠	55	٢٨	٢٠٠	١٠٠

أما فيما يتعلق بالمعوقات السياسية فقد اعتبرتها ٢٣% من البمحوثـات معوقات هامة، واعتبرتها ١٠% هامة إلى حد ما، وهى تتمثل فى الحذر الشديد من قبل الدولة من قيام الجمعيات بدور سياسى، فضلا عن ممارسة الرقابة على هذا القطاع من المنبع من خلال اشتراط إخطار السلطة الإدارية مسـبقا. وقـد أشارت إحدى المبحوثات إلى أن الدولة تتعامل مع الجمعيـات الأهليـة بآليـات متباينة تبعا للتغير فى التوجهات الأيديولوجية والسياسية للنخبة الحاكمة ٠

أما فيما يتعلق بالمعوقات التمويلية فقد اعتبرتها ١٠% من المبحوثـات هامة، ورأى ١٠% أنها غير هامة. ويرجع هذا إلى أن معظم القـائمين علـى إدارة هذه الجمعيات من المتطوعين فى الأساس، وتعتمد برامجهم علـى بنـاء المجتمع المدني من خلال زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين فى اتخـاذ القـرار وإشراكهم من خلال المعونات المالية التى يقدمونها.

أما المعوقات الثقافية فرآها ١٣% أنها هامة و١٢% إلى حد ما ١٣%. فلا تزال غالبية قيادات الجمعيات الأهلية تحاول الابتعـاد عـن القضـايا ذات الاهتمام الوطني فكرية كانت أم ثقافية أم سياسية سواء على المستوى الوطني أو الصعيد الإقليمي العربي، وتصر على وضع تصور لزيادة فاعليـة الجمعيـات

مـن خلال آليات محددة. وذهبت إحدى المبحوثات إلى أن الظروف المعيشـية الصعبة والأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة الأمية والأمية الثقافية، تضع الثقافة فى مرتبة تالية على أجنده الأولويات بعد قضايا التوظيـف ولقمة العيش وتحسين ظروف الحياة والتعليم والصحة والإسكان، وذلك من حيث نظرة المواطنين إلى الجمعيات الأهلية وطموحاتهم إزاءها . أما فيمـا يتعلـق بجوانب التمويل فيوجد ممثلون للجهاز المركزي للمحاسبات حتى تتـوفر أكبـر ضمانات ممكنة للحياد والموضوعية والاستقلالية.

ولكننا نجد أن ما جاء به القانون الجديد من اشتراط أن تحتكـر وزارة الشئون وحدها الترخيص للجمعية أو المؤسسة الأهلية بتلقي تمويـل أجنبـي أو إرسال أموال إلى جهة خارجية . وهذا يدل على استمرار النمط السلطوي فـى التعامل مع القطاع الأهلي[٤١]. وقد نجد أن من إشكاليات التوجه المؤسسي للدولة الحذر الشديد من قيام الجمعيات الأهلية بدور سياسى ومن ثم نجـد أن الدولـة كانت تتعامل مع الجمعيات الأهلية بسياسات وآليات متباينة فقد شـهدت فتـرة السبعينيات حركات الإسلام السياسي والمد الديني الإسلامي بتشجيع من الرئيس الراحل أنور السادات لتقليص نفوذ التيارات اليسارية والناصرية. وفيما يتعلـق بقياس رأى المرأة حول هذه الجمعيات الدينية فسوف نتبـين ذلـك مـن واقـع معطيات الجدول التالى.

جدول رقم (٢٢)

الرأى فى مبادرة الجمعيات الدينية (الإسلامية والمسيحية)

للعمل الخيري التطوعي فى المجتمع المصرى

الرأى	المعدل التكراري	النسبة المئوية
أوافق	٦٧	٣٣,٥
أوافق إلى حد ما	٦٨	٣٤
لا أوافق	٦٥	٣٢,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

(٤١) أحمد ثابت، الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي، مرجع سابق، ص ٩٨.

يلاحظ من الإجابة على السؤال السابق أن نسبة الموافقـة بلغـت ٣٣,٥% وأوافق إلى حد ما ٣٤%، لأنه من المؤكد أن الجمعيات الدينية تشـكل النسـبة الأعلى وتتصدر أنشطتها كافة القوى الفاعلة على الصعيد الخيـرى التطـوعى، وتتنوع بين العمل الخيري والنشاط الخدمى والثقافي والديني، وتشمل أنشـطتها تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعيـة والتـدريب المهنـي والنشـاط الحرفي، مثل ورش النسيج والنجارة والكهرباء... إلخ. وهذه الجمعيات استمرت أنشطتها منذ العهد الناصري فى إطار الخطط التنموية تجاه الريف. وقد أعطتها الحكومة اهتماما خاصا يتجلى فيما تصرفه لها وزارة الشئون الاجتماعيـة مـن إعانات أكثر مما تعطيه للجمعيات الأخرى ٠

وقد أشارت لذلك إحدى المبحوثات موضحة أن معظم هـذه الجمعيـات تستعين بموظفين حكوميين تنتدبهم وزارة الشئون الاجتماعية لإدارتها والعمـل بها وتدفع لهم رواتبهم وحوافزهم، بجانب أن غالبية أعضـاء مجـالس الإدارة مـن الموظفين العاملين أو المتقاعدين، مما جعلها أقرب إلى هيئات أو مصـالح حكومية، وليست ميدانا لنشاط أهلي كما أشارت المبحوثات التى وصلت نسبتهن ٣٢,٥% من العينة ذهبن إلى أن هذه الجمعيات لا تحتل مكـان الصـدارة فـى العمل الخيري.

وفيما يتعلق بدور الجمعيات الأهلية التطوعية نحو تنمية الخدمات التى يجب أن تقوم بها المرأة طبقا لاحتياجات المجتمـع المصـرى فقـد أوضـحت معطيات الجدول رقم (٢٣) أن الجانب الخدمى هو الغالب بالنسبة لقيـاس رأى المرأة حول الأهداف والخدمات التى يجب أن تقوم بهـا الجمعيـات التطوعيـة الأهلية أو منظمات المجتمع المدني، إذ لابد من تنميـة البنـي القاعديـة فـى المجتمعات المحلية من خلال استكشاف القدرات الخلاقة فى تفاعلهم مع معطيات البيئية والإمكانات التى يمكن إحياؤها وتفعيلها وصياغتها فى صورة برامج.

فالمتأمل لبيانات الجدول يجد أن الأهداف الخيرية بلغت نسـبة ٢,٥%، وتلبية احتياجات المجتمع ٢,٥%، ولكن الخـدمات الصـحية ١٢,٥%، حيـث أشارت المبحوثات إلى ضرورة وجود برامج توعية صحية وعـلاج وبـرامج لرعاية الأمومة والطفولة وتوعية بصحة الفرد والمجتمع. وأشارت إلى الخدمات

القانونية نسبة ١٠% ويرون أنها يدب أن تقدم من خلال زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين وحثهم على ممارسة حقوقهم السياسية والمشارة فـى العمـل العـام وتنظيم برامج نوعية للتعرف على حقوقهم القانونية وواجباتهم تجاه المجتمع.

جدول رقم (٢٣)

الرأى حول الخدمات التى يجب أن تقوم بها

الجمعيات الأهلية التطوعية فى دعم خدمة المجتمع

الرأى	المعدل التكراري	النسبة المئوية
هدف خيري	٥	٢,٥
تلبية احتياجات المجتمع	٥	٢,٥
خدمات صحية	٢٥	١٢,٥
خدمات قانونية	٢٠	١٠
خدمات قروض	٣٠	١٥
تعليم ومحو أمية	٢٥	١٢,٥
تدريب مهني	٢٥	١٢,٥
خدمات اقتصاد منزلي	٥	٢,٥
خدمات ترفيهية تثقيفية	٥	٢,٥
تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة	١٠	٥
مساعدة أطفال شوارع	٢٠	١٠
مساعدة المعاقين	٥	٢,٥
مساعدة المعاقين	٥	٢,٥
مساعدة المسنين	٥	٢,٥
مساعدة المرأة	٥	٢,٥
مساعدة الأطفال	٥	٢,٥
المجموع	٢٠٠	١٠٠

أما خدمات القروض فبلغت نسبتها ١٥% وذلك فى محاولـة لمواجهـة الظروف الاقتصادية الصعبة التى يعانى منها العديد من الأسـر والمتـرددين، وذلك فى صورة قروض صغيرة لمشروعات تجارية بسيطة (تربيـة أغنـام أو خياطـة أو نسيج). أما خدمات التعليم والأمية فبلغت نسبتها ١٢,٥% وذلك من خلال تنظيم برامج تدريب بعض الشباب حتى يكونوا مسئولين عن تقـديم هـذه الخدمات بأنفسهم.

وعن خدمات التدريب المهني فقد بلغت نسبتها ١٢,٥% وذلـك بهـدف تنمية دخل مجموعات أو أفراد دون تمييز أو تفرقة، على أن يكـون الأولويـة للأكثر احتياجاً. كذلك تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة وبلغت نسبتها ٥% وذلك من خلال برامج التوعية الصحية وتربية الأطفال. أما فيما يتعلق بالخدمات التى تقدم للفئات الخاصة وخاصة أطفال الشوارع فبلغت نسبتها ١٠%، وذلك من خـلال استقطابهم وتعليمهم وتنمية مهاراتهم ومراعاة الفئات الأخرى من خلال ترتيـب الأولويات والاحتياجات. ومما لاشك فيـه أن عمليـات التغيـر الـديموجرافى والاجتماعي والاقتصادي السريع قد أثرت على هذه الفئات كما أثرت على أنماط الأسر والحياة الأسرية فى المجتمع المصرى محدثة تغييراً كبيراً فى هيكلها وفى دورها. فنجدها مثلا ستتبع التحول المتسارع إلـى الحيـاة المدنيـة خضـوعا لمتطلبات الحداثة، وهذا ما يشكل ضغوطا كبيرة على الأسرة فضلا عن تراجـع خدمات ما يسمى بدولة الرعاية. وقد يدفعنا هذا الواقع الجديـد للتفكيـر فـى أوضاع المجتمع المصرى فى إطار القضايا والموضوعات النظرية التى طرحت من خلال الدراسة وقياس رأى المرأة حـول دور الدولـة والقطـاع الخـاص والجمعيات الأهلية التطوعية (المجتمع المدني).

عاشراً: استخلاصات الدراسة

فى نهاية هذه الدراسة نصل إلى مجموعة من الاستخلاصات التى قد تأخـذ شكل التوصيات نعرض لها فيما يلى:

١- توجد مجموعة من المعوقات أمام اندماج المرأة ومشاركتها ترتبط بالدولة، وهى تتمثل فى القيود التى تفرضها الدولة بسبب نزعتها الأبوية علـى المشاركة السياسية للمرأة، وتنصب بالأساس على عدم قيام الدولة بتوفير خدمات تمكن المرأة من المشاركة فى الحياة السياسية، وتـرتبط بقصـور التشـريعات الحالية فى مراعاة الظروف والتقاليد التى ترتبط بالعمل العـام للمـرأة، وعـدم تخصيص مقاعد للمرأة فى مجلس الشعب، وعدم تنفيذ القوانين الخاصـة بفـتح حضانات لأبناء العاملات فى المؤسسات العامة، والإخطار الصادرة عن الرجل، وكذلك الهوس الناجم عن الخوف من النجاح المتزايد للمرأة، الأمر الذى يجعلـه

يطالب بعودتها إلى المنزل.

٢- غياب المفاهيم الديموقراطية والشعور بعدم جدوى العمل السياسـي لدى المرأة، وعدم اهتمام الأحزاب بالتثقيف السياسى للمرأة، وعدم احترام حقوق الإنسان، وكذلك المفاهيم التقليدية حول تقسيم الأدوار لصالح الرجل فى الحيـاة العامة، وعدم الاهتمام بإبراز الدور النسائي فى المجال السياسى ومجال الحيـاة العامة ٠

٣- ضعف الحالة الاقتصادية للمرأة بسبب عدم رغبة الشـركات فـى توظيف المرأة فى العمل، وكذلك النظرة المتدنية للمرأة. كما أن المرأة أقل دخلا وأكثر بعداً عن جماعات الضغط والمصالح، إضافة إلى انسحاب المرأة جزئيـا من سوق العمل بشكل يجعلها أقل قدرة على العمل العام ٠

٤- ضرورة السعى إلى تنقية التشريعات فى مختلف مستوياتها من كـل ما يشير إلى التفرقة بين الرجل والمرأة أو يوحى بها، وذلك فـى إطـار قيمنـا الدينية والأخلاقية وتراثنا الثقافي وظروفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠

٥- الاتجاه إلى تعزيز مشاركة المرأة فى الوظائف بمختلف القطاعـات الاقتصادية، وخاصة فى أجهزة القضاء المصرى استكمالاً لحقها فى المساواة مع الرجل فى تولى الوظائف العامة ٠

٦- ضرورة مراعاة الحذر من التأثيرات السـلبية للعولمـة وقـوانين التجارة الخارجية واتفاقيات الجات على مشاركة المرأة فى سوق العمل الرسمي. لأن العولمة قد تخلق فرصا معينة من أجل نساء الصفوة، إلا أنها فى الوقت ذاته تدفع نساء أخريات إلى الفقر والعوز ٠

٧- الحاجة إلى زيادة الخدمات المتنوعة التى تقدمها الجهات الحكوميـة والصندوق الاجتماعي والهيئات الإقليمية والدولية والتى توجه إلـى الجمعيـات والقطاع الأهلي بما يسمح باستمرار وتحديث آليات التنمية، وبخاصة تنمية دور المرأة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا٠

٨- إعادة النظر فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والخـاص بالقطـاع الأهلي (المجتمع المدني) بهدف إزالة العقبات التى تعترض طريق العمـل فـى

ذلك القطاع التطوعى الذى يجب أن يتزايد دوره ومسـئولياته فـى السـنوات القادمة.

* * *

الفصل الرابع

المشاركة السياسية والحياة العامة(*)

الساحة السياسية ملك لكل مواطن، فالسياسة تشغل كل فرد وتؤثر علـى حياة كل منا. وكلما شاركت المرأة بأعداد تتناسب مع نسبتها من السـكان فـى عملية اتخاذ القرار السياسى، وفى الأحزاب، وفى المجالس الحكومية المنتخبـة وفى الهيئات الدولية، كلما زادت مشاركتها بهذه العلمية فى القيادة، وكلما أمكنها تغيير أشكال ومحصلات العمليـات السياسـة. وعندئـذ فقـط يكـون مفهـوم الديموقراطية قد عبر عن نفسه تعبيراً جاداً ملموساً، حيث أن الديموقراطية تسير جنباً إلى جنب مع مشاركة المرأة ويدعم كل منهما الآخر بشكل تبادلى[١].

وإذا كانت المشاركة السياسية للمرأة من حيث مشاركتها فى صنع القرار فى بلدها تعد مقياساً للديموقراطية، فمعنى ذلك أن الطريق مازال طويلاً أمام كل مجتمع لتحقيق الديموقراطية الحقيقية. ورغم أن المرأة تشترك بأعداد متزايدة فى الحياة السياسية والعامة فى كل أنحاء العالم، فإنها لازالت خارج نطـاق القـوة الفعلية ودوائر صنع القرار فى الحكومات. وحتـى وإن كانـت الفجـوة بـين المشاركة السياسية للمرأة وللرجل آخذه فى الضيق إلى حد ما، فهى لـم تـزل هائلة كما تعكسها أعداد النساء اللاتى تـرأس حكومـات أو تشـغل مناصـب وزاريـة أو برلمانية.

مائة عام من النضال من أجل الحصول على حق الانتخاب

بدءاً بنيوزيلندا عام ١٨٩٣ استطاعت المرأة أن تحصـل علـى حـق الانتخاب فى شتى أنحاء العالم تقريباً، رغم أن ذلك كان عادة نتيجـة نضـالات طويلة وصعبة. ففى المملكة المتحدة على سبيل المثال بدأ النضال الطويل للمرأة منذ منتصف القرن التاسع عشر، واسـتمر حتـى الربـع الأول مـن القـرن

(*) ترجمت الدكتورة هناء محمد الجوهرى هذا الفصل عن المصدر التالى:
Marilee, Karl, Women and Empowerment, Participation and Decision Making, United Nations Non-Governmental Liasion Service, London, Zed Books LTD. 1995 Chapter 4, Participation in Politics and Public Life, pp. 59 -93.

العشريـن. وفى الفلبين بدأت المرأة تنظم نفسها من أجل الحصول علـى حـق الانتخاب فى السنوات الأولى من القرن العشرين، ولكنها لم تحصل عليه فعـلاً إلا فى ١٩٣٧. أما فى الهند فقد طالبت الحركة النسائية السلطات الاسـتعمارية البريطانية بمنحها حق الانتخابات فى عشرينيات القرن العشرين، وقـد كسـبت الأحزاب السياسية بالفعل فى صفها، ولكنها لم تحصل على حق التصويت إلا فى عام ١٩٥٠.

وقد جمع الاتحاد البرلمانى الدولى بيانات فى هذا المجال عن ١٥٠ دولة (انظر جدول رقم١). وقد تبين أنه فى بعض البلاد قـد منحـت المـرأة حـق الانتخاب على مراحل أو بقيود، بداية بالمستوى المحلى ثم المستوى القومى، أو أنه منح فى البداية فقط لفئات معينة من السيدات كالمتعلمات أو من يحزن نصاباً معيناً من الثروة. وفى بعض البلاد الأخرى منح حق الانتخابـات للمـرأة مـن أصول أوروبية، وليس للمرأة من أهل البلاد الأصليين، كما فى استراليا وكينيـا وجنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوى الآن). واليوم لم تعد توجد مثـل هذه القيود فى هذه البلاد وفى بلاد العالم التى بها برلمان وانتخابات، فيما عـدا الكويت فقط، التى لا تزال تنكر على المرأة حقوقها الانتخابية.

وقبل الحرب العالمية الثانية كانت المرأة قـد حصـلت علـى حقوقهـا الانتخابية فى ٢١ دولة من دول أوروبا وأمريكا الشمالية، فى مقابل ١٤ دولـة أوروبية لم تمنح هذا الحق إلا بعد الحرب. وكان على المرأة فـى سويسـرا أن تنتظر حتى عام ١٩٧١ لتقترع على القرارات الفيدرالية. أما فى مناطق العـالم الأخرى فلم يكن هناك سوى إحدى عشرة دولة فقط كانت قد سـمحت للمـرأة بممارسة حق الانتخابات قبل الحرب العالمية الثانية وهى : بوليفيـا، والفلبـين، وسرى‌لانكا، وتايلاند، وأوروجواى، والبرازيل، وكوبا، والمالديف، ومنغوليـا. أما فى بعض البلاد التى كانت مستعمرة، فقد منحت المرأة حق الاقتـراع عنـد الاستقلال[٢]. (انظر جدول رقم١).

المرأة فى البرلمان:

لقد كان حصول المرأة على حق الاقتراع خطوة ضرورية ولاشـك، إلا أنه على خلاف التوقعات لم يكن يعنى ضماناً لمشاركة المرأة فى السياسة علـى قدم المساواة مع الرجل. ففى معظم البلاد منحت المرأة حق الترشيح للبرلمان فى نفس الوقت الذى منحت فيه حق الانتخاب. وقد حدث فى أماكن كثيـرة أن تـم

انتخاب المرأة لعضوية البرلمان فى أول انتخابات عامة أجريت عقب منحها حق الانتخاب (انظر جدول رقم ١).

ولكن فى بعض البلاد كانت هناك فجوات زمنية، بين حصـول المـرأة على حق الانتخاب وحق الترشيح تتراوح بين ثلاث سنوات (كما هو الحال فـى الدانمرك) إلى اثنين وأربعين سنة (مثل استراليا). وبحلول عـام ١٩٩٣ فـازت المرأة بعضوية البرلمان فى معظم دول العالم، فيما عـدا فـى جـزر القمـر، وجيبوتى، وكيرياتى، والكويت، وجزر سليمان، والإمارات العربية المتحدة، التى لم تنتخب ببرلماناتها عضوات من النساء أبداً[٣].

وقد ارتفعت معدلات مشاركة المرأة فى عضوية البرلمانات فـى كـل مناطق العالم فيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٧. وكانت أكبر زيادة فـى أعـداد البرلمانيات النساء فى الدول الأفريقية جنوب الصحراء وفى المناطق المتقدمـة من العالم. ورغم أن معدلات الزيادة كانت متفاوتة، إلا أن المرأة قد شغلت فى المتوسط ١٠% فقط من مقاعد برلمانات العالم بشكل عام.

وقد استمر هذا الاتجاه نحو الزيـادة خـلال التسـعينيات مـع بعـض الاستثناءات الملحوظة فى الدول الاشتراكية السابقة فى شرق ووسـط أوروبـا، حيث انخفض عدد البرلمانيات النساء انخفاضاً ملحوظاً، نتيجة للتغيرات السياسية والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى النظام متعدد الأحـزاب (انظـر جـدول رقم٢). فقد شغلت المرأة فى ظل الحكومات الاشتراكية ذات الحزب الواحد نسبة مرتفعة نسبياً من مقاعد البرلمان (تزيد على ٣٠%) فى دول كثيرة، بينما شغلت نسبة منخفضة من وظائف الهيئات الحكومية التى تصنع القرارات لم تكن تتعدى ٥%. وليس لهذا الوضع من تفسير سوى أن البرلمانيات فـى هـذه الأنظمـة السياسية كانت ضعيفة بالمقارنة بالحكومات التى كانت تتخذ القرارات الحقيقية[٤]

وفى نهاية عام ١٩٩٣ شغلت المرأة أكثر من ٢٠% من مقاعد البرلمان فى إحدى عشرة دولة من بين ١٧٠ دولة هى سيشيل (٤٥,٨%) وفنلندا (٣٩%) والنرويج (٣٥,٨%) والسويد (٣٣,٥%) والدانمرك (٣٣%) وهولندا (٢٩,٣%) وأيسلندا (٢٣,٨%) وكوبـا (٢٢,٨%) والنمسـا (٢١,٣%) والصـين (٢١%) وألمانيا (٢٠,٥). أما فى السويد فقد ارتفعت نسبة مقاعد المرأة فى البرلمان إلى ٤١% فى انتخابات سبتمبر ١٩٩٤. فى مقابل هذا كانت المرأة تشـغل بصـفة عامة أقل من ٤% من مقاعد البرلمان فى ٣٦ دولة فى عـام ١٩٩٣. (انظـر جدول رقم ٣).

المرأة فى المستوى الوزارى

شغلت المرأة على مستوى العالم ككل ٤% فقط من وظائف المستوى الوزارى فى عام ١٩٩٠. وشغلت أكثر من ٢٠% من هذه الوظائف فى بوتان وكولومبيا والنرويج والسويد فقط، وحوالى ١٠% أو أكثر من وظائف المستوى الوزارى فى سبع عشرة دولة. بينما لم تشغل أياً من هذه الوظائف على الإطلاق فى أكثر من ثمانين دولة.

وعادة ما تكون المرأة فى المناصب الوزارية مسئولة عن الصحة أو الرفاهية أو التعليم أو الثقافة أو شئون المرأة، باعتبارها المجالات التقليدية لاهتمام المرأة. وقد كانت هذه الوزارات مهمشة وذات قوة وموارد محدودة فى كثير من الدول.

أما المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية فقد ظلت حكراً على الرجل، فيما عدا استثناءات قليلة، حيث شغلت المرأة منصب وزير الخارجية فى بتسوانا وكندا وكولومبيا، ووزير الشئون السياسية فى جمهورية كوريا، ووزيرة الدفاع فى فنلندا ووزيرة المالية فى نيوزيلندا.

المرأة رئيسة للدولة أو الحكومة

ظهر فى القرن العشرين عدد قليل من السيدات اللاتى تبوأن رئاسة الدولة أو الحكومة، سواء بالانتخاب أو التعيين (انظر جدول رقم٤). وكثير من هؤلاء السيدات اللاتى وصلن إلى القمة جئن من أسر كانت تعمل فى السياسة، ومن بينهن كورازون أكينو، وسيرامافو بندرانيكه، وبنظير بوتو، وأنديرا غاندى، وايزا يليتا بيرون، وخالدة ضياء. وقد اكتسبت بعض هؤلاء السيدات القوة بعد موت الأب أو الزوج الذى كان يشغل منصبا سياسياً، مثل بنظيربوتو ابنة رئيس وزراء الباكستان السابق، وكورازون أكينو زوجة أحد زعماء المعارضة الذى اغتيل فى الفلبين، وخالدة ضياء أرملة الرئيس السابق لبنجلاديش. وبالرغم من ذلك فإن السيدات رئيسات الدول أو الحكومة قد اثبتن وجودهن بالفعل، وبذلك اعتبرن زعيمات قويات، وأصبحت أغلبهن "سيدات منفردات بالقمة". ولم تكن هؤلاء السيدات متصلات بشكل عام بالحركات النسائية، ولا بذلن مجهودات خاصة لدعم قضايا المرأة، ولا حتى ساهمن فى فتح الباب لمشاركة المرأة فى العمل السياسى فى بلادهن. يستثنى من ذلك

جروهارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج، التى كان مجلس الوزراء فى عهدها يتكون من عدد متساو من الرجال والسيدات، وكذلك رئيسة دولة أيرلندا مـارى روبنسون التى أبدت اهتماماً بالحركة النسائية فى أيرلندا.

هل هناك فرق حقـا؟

هل تختلف اهتمامات أو سلوكيات الشخصيات السياسية النسـائية عـن اهتمامات السياسيين الرجال؟ وهل تؤثر مشاركة المرأة على القضايا السياسـية وعلى اتخاذ القرار بشكل يختلف عن الساسة الرجـال؟ تقـول درود دالـروب Drude Dahlerup الأستاذة فى معهد العلوم السياسية بجامعة آروس Aarhus بالدانمرك، والتى قامت بأبحاث مستفيضة عن المرأة فى الحيـاة السياسـية: "لا تتوقعوا منا أن نؤثر تأثيراً بعيد المدى، طالما أن أعـدادنا قليلـة فـى المجـال السياسى، لأن إحداث تغيير أساسى فى عالم السياسة يستلزم مشاركة عدد كبيـر من السيدات"[٥].

وقد أظهرت الدراسات أنه عندما تتواجد المرأة بشكل حقيقى فى المجال السياسى كما هو الحال فى دول الشمال الأوروبى، حيث تشـغل المـرأة نسـباً مرتفعة نسبياً من المناصب الحكومية بالانتخاب، فإنها تستطيع فـى مثـل هـذه الظروف أن تحدث اختلافاً ملموساً. وعلى أية حال فإن السيدات مـثلهن مثـل الرجال يخضعن لظروف الممارسة السياسية ولنفس القوى الاقتصادية والسياسية السائدة التى تحدد قدراتهن على التأثير.

وتعبر دالروب عن ذلك بقولها: "... إن السيدات المشتغلات بالسياسـة مثلهن مثل الرجال تصبحن قليلات الحيلة فى مواجهة التغيـرات الاقتصاديـة ذات الطبيعة العامة. ولكن مما لاشك فيه أن كثرة عدد السيدات السياسيات فـى الدول الاسكندنافية قد ساهم إلى حد ما فى تغيير اتجاهات الناس نحـو زعامـة المرأة السياسية، وتغيير الخطاب السياسى، ووضع قضايا المرأة علـى جـدول أعمال المجتمع، وتغيير الثقافة السياسية إلى حد ما. وتعبيراً عـن هـذا التغيـر الثقافى دعونى أحكى لكم قصة طفل صغير يبلغ ثلاث سنوات من العمر ويعيش فى النرويج، حيث كان رئيس الوزراء وكثير من القيادات الحزبية من النسـاء. فسأل الطفل والدته: هل يستطيع الرجل أن يصبح رئيسا للوزراء يا أمى؟"[٦].

وقد أشارت دراسة عن المرأة فى الحياة العامة أجراهـا قسـم تحسـين أوضـاع المـرأة بـالأمم المتحـدة United Nations Division for the

Advancement of Women DAW أنه لتغيير القيم المختلفة للحياة العامـة يتعين مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بأعداد كبيرة محسوسة. فكلما قل عـدد السيدات فى الحياة العامة، كلما قلت قدرتهن على تأكيد القيم والأولويات الخاصة بالمرأة.

والنساء من الشخصيات العامة باعتبارهن أقلية تعمل فى مجتمع يسيطر عليه الرجال، ويتوقع منهن أن تعملن على أساس من المساواة مع الرجل، كـان عليهن أن يتبنين الأولويات السائدة الخاصـة بالرجـل فـى الحيـاة العامـة ويتواءمـن معها. وطبقاً للنظرية الكلاسيكية لسلوك الأقليـات تميـل السـيدات الناجحات فى عالم الرجال –باعتبارهن أقلية- إلى استيعاب الثقافة السائدة فـى المجتمع، وذلك إلى الحد الذى يجلعهن يملن إلى عزل أنفسـهن عـن السـيدات الأخريات، تجنباً لاستهانتهن بنجاحهن، وكذلك إدراك أى تمييز يواجهنه باعتباره نتيجة لقصورهن الشخصى. وتحتاج الأقلية إلى أن تبلغ حجماً يتراوح بين ٣٠ و ٣٥%على الأقل من إجمالى حجم المجتمع، لكى تكون قادرة على التأثير علـى ثقافة الجماعات الأخرى وعلى تسهيل التقارب بين أعضاء الجماعة. وتفسر هذه النظرية سلوك السيدات اللاتى يبلغن وظائف مرموقة ولا يجلبن القيم النسـائية المميزة إلى دائرة الضوء فى مجال عملهن"[٧]

ولكن ما هى القيم النسائية المميزة"؟ ومع التسليم بأن قضية وجود قـيم خاصة بالمرأة تتحدد بيولوجيا أو اجتماعياً هى قضية خلافية ومثيرة للجدل، ومع الوعى أيضاً بالأخطار الكامنة فى الأخذ بأنماط جامدة للفروق بين الجنسـين... مع الوعى بكل ذلك، فقد أظهرت دراسات عديدة عن نشاط المرأة فى السياسـة أن تجارب السيدات، خاصة الأمهات اللاتى تقمن بالأدوار الأسـرية والمنزليـة التقليدية، يصبحن أكثر وعياً من الرجال باحتياجات الناس الآخـرين. وبالتـالى يصبحن أكثر قدرة على الاهتمام فى عملهن بحاجات وحقوق المرأة والأطفـال والمسنين والمعوقين والأقليات وكافة الفئات المستضعفة فى المجتمع. والمـرأة عامة أكثر قدرة على التوعية فى مجالات الصحة والصحة الإنجابيـة ورعايـة الطفل والتعليم والبيئة ومواجهة العنف والدعوة للسلام. فالمرأة تميل لأن تكـون أكثر واقعية وعملية فى عملها، وأكثر قدرة على المبادرة وتقبل التغيـرات فـى الوسائل والأهداف، وأكثر رغبة فى العمل الجماعى. وعمومـاً فـالمرأة أكثـر حرصاً على مراعاة تأثير قراراتها على الآخرين. وتشكل كـل هـذه العوامـل اتجاهاً متميزاً داخل الثقافة السياسية لأى مجتمع[٨].

وأكدت دراسة أجراها قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة DAW على قضية هامة وهى: "حيثما تتواجد المرأة فى مواقع المسئولية بأعداد كافية فإنهـا تسلك بالتأكيد بشكل يختلف عن سلوك زملائها من الرجال. ولكسـب أصـوات الناخبين فى الحركة السياسية الجديدة حاول حزب الخضر، والذى لعبـت فيـه المرأة دوراً ريادياً منذ بدايته، تبنى صيغ جديدة للعلاقـات السياسـية وأنظمـة تعاونية غير متشددة فى التدرج الإدارى. وقد عكس ذلك أداء أفضل للمرأة فـى عملها. كما أظهر تقرير عن أداء المجالس المحلى فى أحد ضواحى السـويد أن زيادة تمثيل المرأة فى المجالس التى بلغت ما بين ٤٠% و ٤٨% قد أدت إلـى تغيرات فى المناخ السياسى. ومن هذه التغيرات إجراء المناقشات على أسـاس من الموضوعية والجدية والقبول، بحيث أصبح الرجال أنفسهم يقرون الالتزامات الأسرية ويولونها الأولوية عن الالتزامات السياسية. وكذلك اتسع مجال اتخـاذ القرار ليشمل منظور المرأة[٩].

المعوقات

أشار قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحد DAW إلى عدد من معوقـات مشاركة المرأة سياسياً، والتى تحول دون وصولها إلـى المناصـب البرلمانيـة والوزارية. ومن أهم هذه المعوقات:

١ - القصر النسبى للتقليد التاريخى لمشاركة المرأة سياسياً، ونقص الخبرة فـى الحملات الانتخابية والحوار العام والتعامل مع وسائل الإعلام.
٢ - سيادة الاتجاهات السلبية نحو مشاركة المرأة فى الحياة العامة ونقص الثقـة والمؤازرة للمرشحات والسياسيات من السيدات من جانب جمهور النـاخبين ومن بينهم السيدات فى المجتمع.
٣ - صعوبة تجربة المرأة فى الموازنة بين حياتها السياسية وبين أداء دورهـا التقليدى فى الأسرة والمجتمع.
٤ - الاعتماد الاقتصادى على الآخرين ونقص الموارد المالية للمرأة.
٥ - عدم كفاية التعليم بشكل عام والتعليم السياسى بشكل خاص.
٦ - إحجام المرأة وتهيبها من المشاركة فى الحيـاة السياسـية وخاصـة فـى المستويات العليا[١٠].

ولما كانت الأحزاب السياسية والبرلمانات والنقابات تعد أهـم محركـات العمل السياسى، فإن ضعف مشاركة المرأة فى هذه المنظمات، خاصـة علـى

المستوى الريادى، تسد أهم المنافذ للدخول إلى المناصب الخاصة باتخاذ القرار فى الحكومة[١١].

المرأة فى الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية من أهم قنوات المشاركة فى الهيئات السياسية سواء بالانتخاب أو التعيين. وعلى الرغم من أن المرأة تشكل جزءاً أساسياً من عضوية الأحزاب السياسية فى كثير من الدول، فقد ظلت على الدوام تستبعد من شغل المناصب القيادية. ومع أن عدداً محدوداً فقط من الدول، خاصة فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كانت قادرة على إعطاء إحصاءات عن عضوية الأحزاب رداً على استبيان الاتحاد البرلمانى الدولى فى ١٩٩١، فإن كثيراً من هذه الدول التى قامت بالرد، قدرت عضوية المرأة فى الأحزاب السياسية بما يتراوح بين ٣٠% و ٥٠%. ومن هذه الدول النمسا وبلجيكا وكندا وجمهورية الدومينيكان وفنلندا والجابون واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكينيا ولوكسمبورج وبنما وجمهورية كوريا (الجنوبية) والسويد والمملكة المتحدة[١٢].

وبشكل عام تقل عن هذا كثيراً نسبة شغل المرأة للوظائف القيادية فى تلك البلاد، فيما عدا بعض الاستثناءات فى بعض الدول. ففى السويد على سبيل المثال تتواجد المرأة على الأقل بنسبة ٤٠% فى الهيئات الحكومية. وكذلك فى استراليا وأيسلندا ونيوزيلندا التى سجلت المرأة فيها نسبة مهمة فى المناصب القيادية. وفى النرويج رأست المرأة ثلاثة أحزاب، كما شغلت المرأة وظائف قيادية عليا فى عديد من الأحزاب الأخرى بالدولة. وفى حزب الخضر بالمانيا ونيوزيلندا والسويد وسويسرا يوجد توازن بين المرأة والرجل فى المناصب القيادية بسبب النظم الحصصية. وقد حددت زيمبابوى أن المرأة تشكل ٣٠% من أعضاء اللجنة المركزية للزانو Zanu، كما قدرت نيكاراجوا أن ما بين ٢٠% و ٣٠% من قيادات الأحزاب بها من السيدات. وفى عدد قليل من الدول الأخرى شغلت المرأة مناصب قيادية فى الأحزاب بنسبة تزيد على ٢٠%، بينما سجلت دول كثيرة نسباً أقل من ذلك[١٣].

وقد حدد الاتحاد البرلمانى الدولى بعض المعوقات الرئيسية التى تؤثر على مشاركة المرأة فى الحياة السياسية نذكر منها: نقص رعاية الأطفال، ومشكلات تقسيم الوقت بين العمل الحزبى من ناحية، والمسئوليات الأسرية من

ناحية أخرى. وفى هذه النقطة يقرر الاتحاد: "إن تنظيم وقت العمل السياسى الذى أقره الرجل من أجل الرجل، يخلق صراعاً فى تقسيم وقت المرأة ما بين الأنشطة السياسية المحددة والوقت الذى تتمنى أو يجب أن تكرسه لأنشطتها الأسرية، بل وأحياناً أخرى مع أنشطتها المهنية أيضاً. وتنطبق هذه الحقيقة على المرأة فى أغلب الدول، وخاصة فى دول العالم الثالث، التى لا يزال التقسيم التقليدى للواجبات بين الرجل والمرأة فيها يأخذ شكلاً صارماً"(١٤)

وقد كشفت دراسة عن الإجراءات التى اتخذتها الأحزاب السياسية لمواجهة هذه الصعوبات، أن بعض هذه الأحزاب فى دول قليلة فقط، قد وفرت أحياناً بعض التسهيلات لرعاية الأطفال، أو حاولت إعادة تنسيق مواعيد الاجتماعات فى المواعيد التى تناسب المرأة. ومن بين هذه الدول على سبيل المثال استراليا وبلجيكا ومصر وإيطاليا واليابان والمغرب ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام(١٥).

抨العمل الحكومى (العام) على المستويين المحلى والدولى

تبين الإحصاءات المتوفرة عن معدلات عمالة المرأة فى القطاع العام أنها تشكل على الأقل ٥٠% من موظفى هذا القطاع فى الدانمرك وفنلندا والسويد والفلبين. أما فى الأرجنتين والمكسيك وأندونيسيا والعراق وتايلاند فتشغل المرأة نسبة كبيرة من الوظائف الإدارية العامة(١٦). ولعل أحد أسباب انتشار المرأة فى القطاع العام هو أن المرتبات فى هذا القطاع بصفة عامة أقل منها فى القطاع الخاص، وبالتالى يصبح هذا القطاع أقل جذباً للرجال. إضافة إلى ذلك، أشار تقرير المرأة فى العالم ١٩٧٠-١٩٩٠ إلى :

"أن المرأة المتعلمة تعمل فى القطاع العام لأنه يقدم لها ظروف ذوى الياقات البيضاء كالأمان الوظيفى وفرص الترقى وغيرها من المميزات"(١٧).

وعموماً فإن المرأة تميل إلى التركز فى المستويات الدنيا للتدرج الوظيفى وفى الوظائف ذات الأجور الأدنى فى العمل المدنى. وهو أمر ينبغى أن يكون مدعاة للاهتمام، ليس فقط لأنه يظهر عدم المساواة فى الفرص، ولكن أيضاً لأن السلطة السياسية تمارس بشكل متزايد بواسطة كبار الموظفين المتخصصين (التكنوقراط) من المستويات الوظيفية الأعلى فى العمل العام. وقد أكدت دراسة عن المرأة فى السياسة الأوروبية أنه: "فى المسرح السياسى الغربى ككل، يمثل العدد القليل جداً من السيدات فى المستويات الوظيفية الأعلى

فى العمل الحكومى أكبر مظاهر تهميش المرأة مدعاة للقلق. فإذا كانت السلطة البرلمانية تنحدر ويمكن استبدالها بسلطة المهنيين، فمن المزعج فى هذه الحالة أن تجد المرأة تحقق تقدماً داخل البرلمانات، على حين تعجز عن تحقيق نفس التقدم فى الوظائف المهنية العليا"[١٨].

وحيثما نجحت المرأة فى الوصول إلى المستويات العليا فى الوظائف المدنية للدولة، فإنه يفتح أمامها الأبواب لمزيد من السلطة السياسية من خلال التعيين فى المناصب الحكومية. ومثال ذلك الوضع فى فرنسا، فمعظم السيدات اللاتى شكلن حوالى ربع مناصب مجلس الوزراء، قد دخلن من خلال قنوات العمل العام[١٩].

وقد وجد قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحد DAW أن المعوقات التى اعتادت أن تواجهها المرأة فى أى عمل، مثل المواقف والتقاليد التمييزية وفرصها الأقل فى التعليم وصعوبة الموازنة بين عملها المأجور وبين مسئولياتها المنزلية والأسرية، تقيد قنوات الترقى الوظيفى للمرأة فى العمل العام. إضافة إلى نظم الاختيار وآليات الترقى والتقييم وفرص التدريب والتطوير الوظيفى وتصنيفات الوظائف، وكلها عوامل قد أدت إلى تحويل المرأة إلى فئات عمل "أنثوية" تتميز بمطامح أقل للترقى. وتواجه المرأة أنظمة التعيين، التى قد تكون معتمدة على المحسوبية، وتفتقر معاييرها إلى الشفافية وعلى نظم اختيار واختبارات ومؤهلات التعيين، والتى قد تتصف جميعها بالتحيز بشكل مباشر أو غير مباشر. وغالباً ما تعين المرأة التى لها مؤهلات تعادل الرجل أو تعلوه فى وظائف أدنى وبأجور أقل. ومن المثير للسخرية، أن أحد مجالات العمل العام، التى تهمش عادة المرأة وتحرمها من فرص التقدم، هى الأعمال المرتبطة بتنفيذ مهام تهدف إلى تحقيق تغير إيجابى مفيد، وهى الإجراءات التى تستهدف تحسين فرص الأفراد الذين واجهوا آثار التفرقة فى الماضى[٢٠].

ومثلما الحال على المستوى القومى، نجد المرأة فى العمل العام على المستوى العالمى تتركز فى أعمال السكرتارية والإدارة فى الأعمال المهنية من المستوى الأدنى مثل الأعمال الكتابية والمكتبية واللغوية التى تتميز بفرص محدودة للتقدم الوظيفى. وقد أثار ذلك الوضع سؤالاً طرحه الممثل الدائم الاسترالى على الأمم المتحدة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ وهو: "لماذا تنقاد منظمة متميزة المستوى كالأمم المتحد فى موضوع هام مثل

عدم المساواة بدلاً من أن تقود العالم؟"[٢١].

وبالرغم من تبنى الأمم المتحدة مبادرات كثيرة ونجاحها فى التوصل إلى العديد من الوثائق والتوصيات لتدعيم المساواة والنهوض بالمرأة فى كل أنحاء العالم، إلا أنها قد أهملت ترتيب شئونها الداخلية. إذ نجد المرأة ممثلة تمثيلاً ضعيفاً جداً فى الوظائف الإدارية العليا للأمم المتحدة، ونادراً ما تظهر فى المناصب التخصصية العليا.

وتكشف الإحصاءات المتعلقة بهيئة المهنيين العاملين بالأمم المتحدة، أنه رغم زيادة عدد السيدات فى كل المستويات الوظيفية فيما بين عامى ١٩٧٥ و١٩٨٨، إلا أن المرأة لا تزال تشكل أقل من ٥% من الإدارة العليا وأقل من ١٠% من مستوى كبار المتخصصين فى عام ١٩٨٨. وتمثل المرأة تمثيلاً أفضل فى المستويات الوظيفية الوسطى، حيث شكلت نسبة ما بين ٢٥% و٣٠% منها. وتشكل المرأة فقط نسبة واضحة تزيد على ٤٠% فى الوظائف الصغرى عند بداية التعيين.

وتؤثر الطرق المتبعة فى تعيين الموظفين الجدد على نسبة المرأة فى المستويات الوظيفية المختلفة. فعند بداية التعيين عندما يتم اختيار الموظفين على أساس من الاختبارات التنافسية، نجد أن المرأة تنجح فى الحصول على أكثر من ٤٠% من الوظائف. أما فى المستوى الوظيفى الأعلى، عندما يتم الاختيار من بين موظفى المستوى الأوسط أو من خارج المؤسسة، تصبح المرأة عمداً ضحية للاضطهاد والتحيز. وقلة قليلة من الحكومات هى التى ترشح المرأة لشغل وظائف المستوى الأعلى. وكذلك فى الأمم المتحدة تواجه المرأة نفس معوقات التقدم الوظيفى التى تواجهها فى العمل المدنى على المستوى القومى أو فى الوظائف الأخرى. فالمرأة بنفس مؤهلات الرجل تعين فى مستويات وظيفية أدنى وبمرتبات أقل، ويظل عليها أن تنتظر أكثر من الرجل لتترقى، ثم لا تتاح لها نفس الفرص لاكتساب الخبرة الضرورية للترقى للوظائف الإدارية. وتواجه المرأة المواقف السلبية من المشرفين والرؤساء، كما لا تحصل على القدر الكافى من برامج التدريب والمشاركة فى المؤتمرات والأسفار. ويبرر المسئولون هذا الموقف بالطبع بالمسئوليات المنزلية والأسرية للمرأة.

ولعلاج ذلك وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من الأهداف التى يجب تحقيقها ومن هذه الأهداف ضرورة أن تشغل المرأة نسبة ٣٠%

مـن كل الوظائف طبقاً للتوزيع الجغرافى عـام ١٩٩٠، و ٣٥% فـى عـام ١٩٩٥، من بينها ٢٥% فى المستويات الوظيفية العليا.

وقد وضح بطرس بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة فى كلمته فى يوم المرأة العالمى فى الثامن من مارس عام ١٩٩٣، أنه يتوقع بحلول العيد الخمسينى للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٥ أن يرى أعداداً من المرأة تعمـل فـى المناصب التخصصية العليا بالأمم المتحدة بحيث تعكس تركيبة سـكان العـالم ككل[٢٢].

وحرصاً على وضع هذا الرأى موضع التنفيذ اتخذت إجراءات محـددة للإسراع بخطى تحقيق التوازن بين الجنسين فى مستوى الوظائف المسئولة عن رسم السياسات فى سكرتارية الأمم المتحدة[٢٣].

抨 آليات زيادة مشاركة المرأة

قدمت مجموعة من الخبراء فى اجتماع عقده قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة DAW حول المساواة فى المشاركة السياسية واتخـاذ القـرار مـن التوصيات لتحسين وضع المرأة فى الأحـزاب السياسـية. ومـن أهـم هـذه التوصيات ما يلى:

١ - كإجراء انتقالى: يجب تحقيق الأهـداف السياسـية مثـل تطبيـق النظـام الحصصى أو الأشكال المشابهة لتأكيد ترشيح المرأة للعمل والمشـاركة فـى المناصب السياسية.

٢ - تطوير برامج التدريب لزيادة المهارات السياسية والإدارية للمرأة فى مجال الممارسة السياسية، سواء كمرشحة أو منتخبة أو معينة، وكذلك الإستفادة من خبرات السيدات الأخريات اللاتى نجحن فى شغل مناصب عامة.

٣ - تقييم وتقوية أقسام المرأة فى الأحزاب لتمكينها من التـأثير علـى سياسـة الحزب وتزكية ترشيح المرأة.

٤ - تجميع المعلومات الخاصة بالسيدات المرشحات والمحافظـة عليهـا علـى أساس منظم وإتاحتها عند النظر فى عمليات الترشيح أو القبول للتعيين.

٥ - تشجيع الأحزاب على مراجعة المعايير المستخدمة فـى اختيـار الأفـراد للوظائف السياسية للتأكد من مراعاة الخبرات المتنوعة للسيدات.

٦ - تطوير الأنشطة التدريبية لتعريف أعضاء الحـزب باحتياجـات وقـدرات العضوات السيدات.

٧ - كإجراء انتقالى يجب اتخاذ إجراءات خاصة من خلال الأحزاب السياسية لتوفير الدعم المالى للسيدات المرشحات للعمل السياسى[٢٤].

وتشمل الآليات الهامة الأخرى تكوين شبكات للاتصال والمشاركة فى الحملات الانتخابية للسياسيين الآخرين وإجراء الحوارات والاشتراك فى عضوية النوادى والجمعيات المهنية والأكاديمية المشتركة.

وتبلغ معدلات مشاركة المرأة فى السياسة فى مواقع اتخاذ القرار فى الحكومة، تبلغ تلك المعدلات ذروتها فى الدول التى طورت بها المرأة شبكات اتصال قوية، والتى تحصل فيها المرأة على مستوى تعليمى وتدريبى أعلى فى العلوم السياسية والقانون والإدارة وعلى قسط من الخدمات الاجتماعية المتطورة التى تدعمها[٢٥].

وقد حدد قسم النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة DAW مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين مشاركة المرأة فى الوظائف العامة على المستوى القومى والدولى. ومن أهم هذه الاستراتيجيات ما يلى:

١ - أن تكون لكل الوظائف العامة بيانات واضحة لكل شئون العاملين، من حيث نظم الاختيار والتعيين والترقى والتدريب والتطوير، وكذلك إجراءات الإجازات وظروف العمل الأخرى بما فيها آليات التظلم من القرارات الإدارية.
٢ - أن تشارك المرأة فى أعمال كل اللجان بقدر الإمكان، وخاصة لجان التعيين والترقيات.
٣ - أن تتفهم أجهزة الخدمة المدنية أن تحقيق فرص عمل متكافئة واستراتيجيات للعمل الهادف إلى تحقيق تغيير إيجابى هى جزء ضرورى من إدارة الموارد البشرية.
٤ - تخيف صور التحيز والتمييز التى تتعرض لها المرأة على امتداد مسارها الوظيفى مقارنة بالرجل.
٥ - دعم المساواة فى توزيع المرأة على كل مستويات التدرج الإدارى لتجنب تركزها فى المستويات الدنيا، وكذلك توزيعها فى كل المجالات الوظيفية وخاصة فى المجالات التى تعتبر غير تقليدية بالنسبة للمرأة.
٦ - زيادة أعداد المرأة فى مناصب اتخاذ القرار فى كل مجالات الخدمة المدنية والأجنبية بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية[٢٦].

扜 نظام الحصص النسبية

نجح نظام الحصص النسبية فى بعض الدول عندما استخدم لزيادة مشاركة المرأة فى قيادة الأحزاب السياسية وفى القوائم الحزبية للانتخابات العامة. مثال ذلك اشتراط حزب العمل النرويجى أن تشكل المرأة نسبة ٤٠% على الأقل من المرشحين للانتخابات. كما وضع الحزب الديموقراطى الاشتراكى الدانمركى شرطاً مشابهاً لانتخابات المحليات والبلديات[٢٧].

وقد صرحت سكرتارية حزب العمل النرويجى أن نظام الحصص النسبية يعتبر أكفأ استراتيجية لزيادة تمثيل المرأة السياسى[٢٨].

وقد كشفت دراسة عن فاعلية نظام الحصص النسبية فى الدول الاسكندنافية عن مجموعة من النتائج نذكر من أهمها: أن تطبيق نظام الحصص النسبية بشكل كامل يستلزم خوض حوالى ثلاث دورات انتخابية. حيث أنه من الصعب إخراج الرجل من أجل إدخال المرأة، وبذلك يصبح من الأسهل كثيراً انتظار خلو بعض الدوائر. واليوم تتكون هيئة حزب العمل بالبرلمان النرويجى من حوالى ٥٠% رجال و٥٠% نساء. وفى الحزب الديموقراطى الاشتراكى الدانمركى زاد نصيب السيدات المرشحات للانتخابات المحلية من ٢٨% فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٣% فى عام ١٩٨٩، وذلك بعد إدخال نظام الحصص النسبية، كما زادت النسبة المئوية للسيدات المنتخبات من ٢٥%. وتبين هذه الحالة أن قاعدة وجود ٤٠% من السيدات فى القوائم لا يضمن انتخاب ٤٠% من السيدات، حتى لو تم تطبيق تلك القاعدة بالفعل. وحسب طبيعة النظام الانتخابى المتبع واستخدام نظام القائمة من عدمه، يمكن أن تضم قوائم المرشحين نسبة ٤٠% من السيدات، ورغم ذلك لا يتم انتخاب سيدة واحدة!! وقد يحدث ذلك على سبيل المثال إذا وضعت كل النسبة المخصصة للمرأة (٤٠%) فى نهاية القائمة واحتلت أسماء الرجال رأس القائمة. لذلك يعد نظام الحصص النسبية للمرأة فى الانتخابات إجراء خلافيا إلى حد كبير، وسيظل يلقى مقاومة كبيرة. ويتطلب إدخال هذا النظام الكفؤ كإجراء لتمكين المرأة وتمتع المرأة سلفاً (أى قبل الانتخابات) بقدر من القوة، كما يتطلب تحالفاً مع الرجال[٢٩].

وقد تأسس نظام الحصص النسبية على يد الأحزاب السياسية أكثر بكثير من تأسيسه بواسطة الحكومات. فقد بين تقرير الاتحاد البرلمانى الدولى أنه فى عام ١٩٩١ كان ٥٦ حزباً سياسياً فى ٣٤ دولة تأخذ بنظام الحصص النسبية

بشكل أو بآخر، سواء فى الانتخابات التشريعية (وذلك فى ٢٢حزبـاً) أو فـى المناصب التنفيذية للحزب (وذلك فى ٥١ حزبا). ومن ناحية أخرى فإن دساتير وتشريعات عدد قليل فقط من الدول هى التى تأخذ بنظام الحصـص النسـبية للمرأة فى البرلمان. ومن بين هذه الدول أنجولا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابق، ونيبال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القـانون الانتخـابى فـى الأرجنتين الصادر عام ١٩٩١ يحدد حصة نسبية إجبارية للسيدات المرشـحات لكل المناصب الانتخابية قدرها ٣٠% من المقاعد. وقد تمت مناقشة فكرة الأخذ بنظام الحصص النسبية للمرأة فى البرلمان فى بعض الدول مثل بلجيكا وفرنسا وألمانيا وبيرو وسويسرا. ويرتبط أيضا بنظام الحصص النسبية نظام تخصيص نسبة من مقاعد البرلمان للمرأة. وتعتبر بنجلاديش ومصر ونيبـال وباكسـتان وجمهورية تنزانيا من الدول التى كانت تأخذ -أو مازالت- بنظـام تخصـيص عدد معين من المقاعد فى البرلمانات الوطنية للمرأة[٣٠].

ومن أوجه القصور المحتملة لنظام الحصص النسبية أن هذا النظام قـد يفسر كقيد يحدد عدد السيدات، أو قد يستخدم لتعيين سيدات تشتهرن بالضـعف أو قلة الحيلة، وخاصة فى الهيئات التى لا تملك سلطة حقيقية لاتخاذ القرار.

ومع ذلك فإن الحصص النسبية أو المقاعد المخصصة للمرأة تمثل إحدى الطرق التى تضمن حداً أدنى من تمثيل المرأة، حيث يكون تمثيلها غير قائـم أو ضعيف. كما يمكن أيضاً استخدامها بفعالية فى الأماكن التى تكون المرأة قد حققت فيها بالفعل قدراً من النفوذ السياسى، مثل الدول الاسكندنافية التى تشجع زيادة تمثيل المرأة.

وفى بعض الأحيان يؤخذ بنظام الحصص النسبية للتعيين فـى الهيئـات الحكومية، ففى هولندا على سبيل المثال كانت تعليمات مجلس الوزراء تهـدف إلى تحقيق توازن متساو بين الرجال والنساء فى الهيئات واللجان الاستشـارية. وفى النرويج يخصص القانون نسبة ٤٠% من الوظائف العامة فى المناصـب الحكومية للمرأة. وكذلك فى استراليا يستهدف البرنامج الوطنى للمرأة أن يصل تمثيل المرأة بحلول عام ٢٠٠٠ إلى نسبة مساوية لنسبة الرجال فى المجـالس والهيئات الحكومية.

العمل الذى يهدف إلى تحقيق تغير إيجابى

هو أسلوب مرتبط أوثق الارتباط بنظام الحصص النسبية، حيث يستخدم

فى إزالة آثار التحيز ضد المرأة فى الماضى، وفى إتاحة الفرص المتكافئة لها مع الرجل فى العمل والترقى. وفى الهند تم الأخذ بـبعض الإجـراءات التـى تهدف إلى تحقيق تغير إيجابى من أجل زيادة عدد السيدات فى الوظائف العامة. وتتضمن هذه الإجراءات القيام بالحملات الإعلاميـة فـى وسـائل الاتصـال الجماهيرى، وتحفيز المرأة للمشاركة فى البرامج التدريبية مـن أجـل زيـادة تعيينهن، وضم امرأة واحدة على الأقل فى كل لجنة حكومية من لجان تعيـين الموظفين الحكوميين، وتحديد سجلات منفصلة للمرأة فى كل حـالات التبـادل الوظيفى، وضمان وجود نسبة ٣٠% على الأقل من السيدات على قوائم التعيين كلما أمكن ذلك. وبالرغم من هذه الجهود، فإن النسبة المئوية لتواجد المرأة فى القطاع العام لازالت منخفضة فى الهند، حيث تشكل المرأة أقل من ١٠% فـى مجال الوظائف الإدارية والخارجية الهندية[٣١].

وتنفذ الحكومات فى بعض الدول برامج منظمة للعمل الذى يهدف إلـى تحقيق تغير إيجابى. وقد صدر عن منظمة العمل الدولية ILO التقرير التـالى حول زمبابوى:

"كان الهدف فى كل الـوزارات والهيئـات الحكوميـة الأخـرى فـى زمبابـوى هو ضمان أن تشغل المرأة ٣٠% من المناصب الإدارية الوسـطى والعليا، حيث أنها تشكل ٣٠% من هيئة الموظفين عند بداية التعيين فى القطاع العام. وبعد فترة من البحث والتخطيط، بدأ البرنامج فى الهيئات العامـة عـام ١٩٩١: بالتعرف على نسبة السيدات اللاتى يمكن ترقيتهن أو تمـت تـرقيتهن بعـد الحصول على التدريب فى المجال الإدارى، والباحثات من السيدات فـى المؤسسات التعليمية، وغيرها من الإجراءات المشابهة. ولكن يبدو أن تأثير هذه الإجراءات كان أبطأ من أن يظهر تأثيره للعيان. وفى العام الثانى للتنفيذ أخفق البرنامج فى تحقيق كل أهدافه. ومع ذلك فما يـزال البرنـامج يحقـق بعـض المكاسب. وفى خلال حوالى ثمانية عشر شهراً ارتفـع عـدد السـيدات فـى المناصب الأعلى من ١٩ إلى ٣٢، بالرغم من أن هذه النسبة تزيد قليلاً علـى ١٠% ولا تكاد تبلغ الـ ١٥%. أما على مستوى المناصب الإدارية الوسطى فلا يزال التغيير الذى تحقق ضئيلاً كل الضآلة[٣٢].

ومن بين العوامل التى تعوق نجاح برنامج العمل الذى يهدف إلى تحقيق تغير إيجابى فى زمبابوى: نقص المعلومات الواضحة والدقيقة حول سياسة دعم دور المرأة فى الأنشطة السياسية والعامة، وما يترتب على ذلك من المعارضة

والاستياء لدى بعض الرجال، وخوف السيدات وضعف ثقتهن فـى أنفسـهن، ومواقف الأسرة وتوقعاتها ومسئولياتها[٣٣]. وفى استراليا تضمن تقويم تطبيـق البرنامج الذى يهدف إلى تحقيق تغيـر إيجـابى، والـذى صـدر فـى عـام ١٩٩٢/١٩٩١ ما يلى: "لابد أن تتطور نوعية برامج العمل الذى يهـدف إلـى تحقيق تغير ايجابى، إذا أريد للمرأة أن تحقق المساواة حقيقة مع الرجـل فـى مجال العمل"[٣٤].

كما تستخدم برامج العمل الذى يهدف إلى تحقيق تغير إيجابى من أجـل معالجة نقص عدد السيدات العاملات فى الأمم المتحدة. وتنص إجراءات هـذا البرنامج على أنه طالما لم تتحقق أهداف عام ١٩٩٥ بأن تشغل السيدات ٣٥% من جميع المناصب، و ٢٥% من المناصب الإدارية العليا، فإنه يجب الالتـزام بتعيين السيدات فى كافة المناصب التى تخلو، إذا كان من بين المتقدمين واحدة أو أكثر مؤهلة تأهيلاً ملائماً للوظيفة تماماً[٣٥]. ولكن يظل السؤال مطروحـاً: من الذى يقرر ما إذا كانت هؤلاء السيدات مؤهلات تأهيلاً ملائماً بالفعل؟ فمن الضرورى أن تبرز المرأة عند إجراءات التعيين، من أجل أن تتغلب على كـل صور التحامل ومواقف التفرقة القديمة التى كانت تستبعد المرأة من التعيين.

ولن تصبح برامج العمل الذى يهدف إلى تحقيق تغيـر إيجـابى، مثـل تشريعات المساواة بين الرجل والمرأة لن تصبح فعالة، إلا إذا أصبحت المـرأة على دراية بهذه التشريعات، وحدوث ضغط قوى وتنظيم صارم لعملية التطبيق الملازم لهذه البرامج. وعلى الرغم من أن هذه البرامج أداة مفيدة لزيادة مشاركة المرأة، إلا أنها لا تزال مجرد جزء من استراتيجية أكبـر، والتـى أصـبحت ضرورية من أجل كسر الحواجز التى تفصل بين الرجل والمرأة.

التدريب

يعد التدريب أحد الآليات المفيدة فى تحسين ورفع مشاركة المـرأة فـى القطاع العام، وخاصة من أجل مستويات أعلى فى الوظائف العامـة الوطنيـة والدولية.

وعلى الرغم من أن التدريب يمكن أن يوجه لتحسين مهارات المرأة فى مجالات محددة، وخاصة الإدارة، إلا أن البرامج التدريبية التى تركـز علـى الحساسية بين الجنسين يمكن أن توجه إلى كل من الرجل والمرأة من أجل تنمية الوعى بالاتجاهات والعوائق التى تحد من مشاركة المرأة والنهوض بها.

وقد توصل المسح الذى أجرى فى إحدى ورش العمل بـالأمم المتحـدة حول "الرجل والمرأة فى الإدارة" إلى مجموعة النتائج التالية:

١ - بعد التزام القيادات العليا بسياسات واضحة ونظم محددة للمحاسـبة (عـن مسئوليات العمل) من أهم عوامل تحسين وضع المرأة داخل التنظيمـات. ولا يمكن أن يصبح التدريب بديلاً عن هذه العوامل.

٢ - يمكن أن يساعد التدريب فى تحسين بيئة العمل بالنسبة للمرأة مـن خـلال رفع الوعى بالسلوكيات غيـر الملائمـة، وتنميـة المهـارات الإشـرافية والإداريـة المطلوبة للتأكد من أن هيئة الموظفين تعامل وتقيم علـى قـدم المساواة دون أى تحيز.

٣ - يمكن أن تتم عمليات التوعية والتدريب المهارى إما من خلال ورش عمل مستقلة، أو أن تدمج فى إطار أنشطة التدريب الموجودة مثل برامج التدريب فى مجالات الإشراف والإدارة.

٤ - يتعين أن تؤدى برامج التدريب المستقلة على نطاق واسع، رغـم ارتفـاع تكلفة ذلك، إذا كان الهدف منها إحداث تأثير ملحوظ. وإن كنا ندرك أنه من الصعب فرض المشاركة فى مثل هذه البرامج.

٥ - إن تبنى برنامج خاص بوضع المرأة فـى التـدريب الإشـرافى والإدارى يتطلب معالجة القضية فى وقت أقصر وبالتركيز على أبعاد محددة، ولكـن على أن يتم هذا التناول فى إطار السياق التنظيمى الكلى[٣٦].

لجان المرأة داخل الأحزاب

برغم وجود لجان للمرأة فى كثير من الأحزاب السياسية حول العالم، إلا أن الجدل لا ينقطع حول فائدتها الحقيقية.

ويقرر بعض أعضاء البرلمان فى الجابون على سبيل المثال مـا يلـى: "لابد من الاعتراف بأن النساء لم يجمعن بعد علـى تأسـيس أقسـام خاصـة بالمـرأة داخل المنظمات والأحزاب السياسية. وتعتقد بعض السيدات أن مثـل هذا البناء مطلوب، ولابد من دعمه حتى يتحقق هدف المساواة، والـذى قـد لا يتحقق قبل عام ٢٠٠٠. وترى أخريات على العكس من ذلك، أن أقسام المـرأة تؤدى إلى المزيد من انغلاق المرأة وعزلتها""[٣٧].

ومن سوء الحظ فعلاً أن كثيراً من لجان المرأة لا تزيد كثيراً عن كونها أقساماً تقوم على رعاية الشئون الإدارية والخدمات داخل الحزب، أو أنها تكون

أضعف كثيرا من أن تقتحم القوة السياسية للرجال. وقد توصلت دراسة مسحية أجريت على لجان المرأة فى الأحزاب فى أقاليم مختلفة، إلى أنه بالرغم من أن نجاح المرأة فى أحد الأحزاب الماليزية -على سبيل المثال- قد تمكن من تعبئة الناخبات من السيدات وتوفير الأموال للحزب، إلا أن ذلك لم يفلح فى حصـول المرأة على أى قوة إضافية.

وفى أمريكا اللاتينية انحصرت لجان المرأة فى المكسيك وشيلى وبيـرو غالباً فى إدارة الخدمات والشئون الإدارية داخل الأحزاب، ولكن تأثيرها كـان ضعيفاً لأن نجاح المرأة كان وسيلة لمساعدة السيدات فى الدخول إلـى مجـال السياسة، ولكن عدداً قليلاً فقط منهن استطاع الحصول على مناصـب مميـزة، كما كانت حياتهن السياسية العملية قصيرة المدى. وذلـك لأن عـدد السـيدات ببساطة كان أقل من أن يطور تحالفات قادرة على النهوض بقضية إزالة هـذه الفروق بين الجنسين[٣٨].

وقد رسم نفس التقرير صورة سيئة مماثلة للجان المرأة فى أفريقيا. ففى زامبيا كان تدخل المرأة محدوداً فى التعامل مع القضايا الأدبيـة والأخلاقيـة. وبينما فى تنزانيا كانت لجان المرأة تتكفل بشئون الاقتصاد المنزلـى ورعايـة الأطفال والمشروعات المولدة للدخل، ولكنها نادراً ما كانت تتعامل مع قضـايا التفرقة بين الجنسين التى يثيرها أعضاء الحزب. وفى سيراليون استطاع أحـد أقسام المرأة تعبئة السيدات وجمع الأموال للحزب، ومع ذلـك كـان تـأثيرهن ضعيفاً على سياسة الحزب وعلى اختيار مرشحى الحـزب[٣٩]. وقـد توصـل تقرير آخر إلى أن اندماج أكبر وأقدم جمعية أهلية نسائية فـى كينيـا (وهـى: MYWO) فى الحزب الحاكم فى عام ١٩٨٧ قد أدى إلـى إضـعاف قوتـه بدرجـة كبيرة[٤٠].

ومع ذلك فإن لجان المرأة يمكن أن تتيح الوسائل المناسبة لتنظيم المـرأة ودعم قدرتها على النضال من أجل جدول أعمال سياسى مختلف أو من أجـل مزيد من مشاركة المرأة. وقد ساعد الوعى المتزايد بقضايا التفرقة بين الجنسين وعدم المساواة على إحداث قدر من التغيير فى بعض لجان المرأة، مثلما حدث فى كندا: "فقد تغيرت طبيعة وتنظيم أقسام المرأة أو لجان المرأة على المستوى القومى والمحلى فى الأحزاب السياسية فى كندا تغيراً جوهريـاً علـى مـدى السنين. فقديماً كانت هذه المنظمات تميل إلى فصل نفسها أو الاقتصـار علـى تقديم المساعدات الإضافية للأحزاب السياسية الرئيسية. وعادة ما كانت المهـام

التى تتولاها المرأة فى إطار هذه المنظمات تعكس الفروق بين الجنسين، وهى الفروق الموجودة على مستوى المجتمع ككل. كما كانت جماعات المرأة تعد فى داخل الأحزاب، كما كانت تعد فى الماضى مصدراً للعمالة الرخيصة. فكانت تختص عادة ببعض الأنشطة مثل كتابة العناوين على الرسائل ووضعها داخل الأظرف، وتقديم الشاى فى الاجتماعات الكبرى للحزب وتنظيم وترتيب اجتماعات الحزب وتنظيم الأعمال والمناسبات الخيرية لجمع الأموال للحزب، وغير ذلك من الأنشطة المشابهة.

إلا أنه قد حدثت بعض التغيرات المؤثرة خلال السنوات الأخيرة. فقد أصبحت جماعات المرأة إبان السبعينات تميل لأن تكون أكثر تكاملاً واندماجاً داخل الحزب الفيدرالى، الذى تنتمى إليه. وقد تبدلت بالفعل التكليفات الحزبية التى تستند إليها، كما تغيرت أبنية تلك الجماعات وأدوارها خلال هذه الفترة. وبدأت العديد من الجماعات فى تبنى خطط الأعمال التى تهدف إلى تحقيق تغير ايجابى، والتى تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة فى سياسات الحزب على المستوى القومى[٤١].

الأحزاب السياسية النسائية

دفعت صعوبات العمل فى إطار الأحزاب السياسية المرأة فى بعض الدول إلى تأسيس أحزاب سياسية، وذلك من أجل تعبئة النساء وإشراكهن فى السياسة. وقد قرر بيان صدر عن تأسيس حزب كايبا Kaiba النسائى السياسى (ومعناه: المرأة من أجل الوطن) فى الفلبين فى أكتوبر ١٩٨٦: "يؤكد المجتمعون على أهمية توفير منبر خاص للمرأة من أجل تطوير مهاراتها فى المشاركة السياسية. كما أنهم يشعرون أن وجود حزب سياسى نسائى سوف يصبح ساحة مميزة لها لتنظيم وتدريب نفسها لتنشط سياسياً"[٤٢].

كما تم تأسيس أحزاب سياسية نسائية فى كندا وألمانيا وأسبانيا ونيجيريا وأيسلندا. وبالرغم من أن أغلب هذه الأحزاب كانت قصيرة العمر وكان تأثيرها ضعيفاً على السياسات الانتخابية، إلا أن أهميتها تكمن عموماً فى أنها وفرت للمرأة مجالاً لمناقشة القضايا السياسية. وفى روسيا نجح حزب "سيدات روسيا" Women of Russia المنشأ حديثاً نجاحاً ملحوظاً فى الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر ١٩٩٣، حيث فاز بأكثر من ٨% من الأصوات. ولم تفز إلا ثلاثة أحزاب أخرى فقط بنسب مئوية أعلى من ذلك.

المنظمات السياسية النسائية

لقد كونت السيدات المنظمات السياسية الخاصة بهن بهدف تحقيق تمثيل أكبر للمرأة فى البرلمان وفى المناصب السياسية. وبعـض هـذه المنظمـات النسائية له الآن من الخبرة بضعة عقود من السنين، مثل رابطة الناخبات فـى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتجهت بعض المنظمات النسائية فى الولايات المتحدة مؤخراً (مثل المنظمة القوميـة للمـرأة، والاتحـاد القـومى النسـائى للانتخابات السياسية) إلى العمل من أجل إدراج قضايا المرأة علـى البـرامج السياسية على المستوى القومى، وتعبئة وتجميع الناخبات النساء، وإنجاح أعداد أكبر من النساء على كافة المستويات الانتخابية فى أمريكا. كما نجـح اتحـاد تشغيل النساء فى توفير قاعدة بيانات عن النساء المؤهلات، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد القومى النسائى للانتخابات السياسية. وأمكن هذا الاتحاد بالفعل أن يوفق فى نضاله من أجل وضع بعض النساء فى مناصب سياسية رفيعة[٤٣].

وعلى الرغم من كل هذه الجهود مازال عدد النسـاء فـى الكـونجرس الأمريكى (النواب والشيوخ) منخفضاً. وقـد اعتبـرت المنظمـات النسـائية الأمريكية أن عام ١٩٩٢ هو عام المرأة فى السياسة، وفى الانتخابـات التـى أجريت فى ذلك العام رشح عدد كبير من النساء أنفسهن، ولكن عدد النساء فى مجلس النواب لم يزد سوى زيادة طفيفة، حيث ارتفع مـن ٢٨ إلـى ٤٧، أى أصبحن يمثلن على وجه الدقة ١٠,٨% فقط من مجموع النواب البالغ عـددهم ٤٥٣. أما عن عضوات مجلس الشيوخ فقد ارتفع عددهن من اثنتين إلى سبعة، أى ما يعادل ٧% تماماً من مجموع أعضاء المجلس البالغ مائة عضو. وهـذه النسب (المتواضعة) هى ما تحقق بعد سبعين عاماً من حصول المرأة الأمريكية على حق الانتخاب.

كذلك ناضلت المنظمات النسائية الأوروبية من أجل زيادة عدد النسـاء فى المجالس المنتخبة. ومنذ عام ١٩٦٥ طالـب "المركـز النسـائى للبحـث والإعلام" فى فرنسا بأن تمثل المـرأة ثلـث إجمـالى المرشـحين للبرلمـان الأوروبى. وفى عام ١٩٧٧ بدأ المجلس القومى للمرأة الدانمركية بتحقيق نسب متساوية من الرجال والنساء فى عضوية هذا البرلمان الأوروبى. أما المجلـس القومى للمرأة فى بلجيكا فقد طالب بزيادة تمثيل المرأة فى الانتخابات المحلية. وفى عام ١٩٨٦ بدأت مجلـة "ديـالوج" Dialogue حملتهـا لزيـادة عـدد

المرشحات النساء اللاتى تتقدم بهن الأحزاب المحافظة، وذلك تحت شعار "قدم مقعداً للمرأة".

وفى المملكة المتحدة استهدفت "جماعة الثلاثمائة" تحقيق نسب متساوية للرجال والنساء داخل البرلمان البريطانى البالغ عدد أعضائه ٦٥٠ عضواً[٤٤]. وفى هولندا استهدفت مجموعة من التنظيمات السياسية القوية تساوى نسبة تمثيل الرجال والنساء فى المناصب السياسية بحلول عام ٢٠٠٠، مع تحديد هدف قريب هو أن تبلغ نسبة النساء فى تلك المناصب ٣٥% فى عام ١٩٩٤.

ويستهدف التثقيف السياسى وتنمية الوعى زيادة تمثيل النساء فى العملية الانتخابية، كما يهدف إلى وضع قائمة أوليات بقضايا المرأة والدعاية لها على المستوى القومى، وإلى زيادة إحساس كل من الرجال والنساء على السواء بقضايا وبدور المرأة فى السياسة.

وقد عملت المنظمات السياسية النسائية على تنفيذ تلك الأهداف الكبرى بطرق عدة. ففى اليونان على سبيل المثال نظم الاتحاد النسائى حلقات دراسية اقليمية تستغرق الواحدة منها عدة أيام بهدف تنمية الوعى السياسى للسيدات. كذلك نظم اتحاد نساء نيجيريا WIN سلسلة من الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات فى شتى أنحاء البلاد لإشراك المرأة فى الجدل السياسى الدائر وإبراز آرائهن فى القضايا السياسية المطروحة. وقد استطاعت تلك المؤتمرات بالفعل أن تحشد قطاعاً كبيراً ممثلاً للمرأة النيجيرية، حيث شاركت الفلاحات، والنساء المهنيات، وسيدات مسلمات. وقد طالبت المرأة فى تلك المؤتمرات بتمثيل المرأة بنسبة ٥٠% فى المناصب التشريعية والتنفيذية، وحددن الظروف التى يرونها لازمة وضرورية لكى تجئ مشاركة المرأة إيجابية فى العمل السياسى وفى عملية صنع القرار. وقد أكد اتحاد نساء نيجيريا على حاجة المرأة إلى بلوغ القوة السياسية من أجل تحقيق الديموقراطية وتنمية المجتمع تنمية شاملة، ويقول الاتحاد ما نصه:

"إن المجتمع الذى يحاول أن ينمو بدون المشاركة الكاملة للمرأة مثله مثل الطير الذى يحاول أن يطير بجناح واحد فقط. من المؤكد أنه سوف يخفق إخفاقاً عظيماً"[٤٥].

وعندما أجريت فى هونج كونج أول انتخابات للمجلس التشريعى فى عام ١٩٩١ قامت المنظمات النسائية بتوعية الناخبات، وتشجيعهن على المشاركة فى الانتخابات، وعلى بلورة قائمة بالقضايا التى تهم المرأة. ولبلوغ هذا الهدف

عملت خمس جماعات نسائية محلية على توحيد قواها، وهى : اتحاد النهـوض بالمرأة، اتحاد هونج كونج للنساء العاملات، المجلس المسيحى النسائى لهـونج كونج، واتحاد شاو كيوان النسائى، والمركز النسائى.

وقد بدأت تلك المنظمات الخمسة فى تنفيذ برنامج التوعيـة الانتخابيـة للنساء. وقد تضمن البرنامج عقد مؤتمر منبر المرأة، حيث عرضت ٢٢ مـن المرشحات (من إجمالى عدد ٥٤ مرشحة) آراءهن فى حقوق المرأة(٤٦).

وعلى الرغم من نجاح السيدة كورازون أكينو فى الفوز برئاسة الفلبـين فى عام ١٩٨٦، فإن ذلك النجاح لم يفتح للمرأة الباب على مصراعيه لـدخول عالم السياسة كما كان مأمولاً. ولكن المهم أن العودة إلـى الديموقراطيـة قـد أتاحت للمرأة الفرصة لكى تنظم نفسها سياسياً. ففى داخل الحكومـة الفلبينيـة نجحت اللجنة القومية للمرأة فى تنفيذ حملة نشطة ومتحمسـة لتنفيـذ برنـامج تدريبى لإثارة الحساسية بقضايا المرأة، وذلك داخل الهيئات الحكوميـة علـى المستويين القومى والمحلى. كذلك أصبحت المنظمات النسائية الأهليـة فائقـة النشاط فى توعية الهيئات الحكومية بالقضايا التى تهم المرأة.

كذلك حاولت بعض الحركات النسائية المستقلة أن تنشط داخـل نطـاق التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع فعلاً. من ذلك مـثلا مـا حـدث فـى جمهورية بيرو حيث حاولت بعض الجماعات النسائية ادراج بعض المرشحات على قوائم "جبهة اليسار الموحد" إبان انتخابات عام ١٩٨٥. وقد نفـذن تلـك الحملة تحت شعار "أيها النساء أعط أصواتكن للنساء". وكانت تلـك المحاولـة ثمرة جدال طويل بين صفوف الحركة النسائية المستقلة فى بيرو حول العمل أم عدم العمل داخل التنظيمات السياسية القائمة وحول التنسـيق مـع الأحـزاب السياسية.

وتعلق فيرجنيا فارجاس Vargas - وكانت من بين المرشحات فى تلك الانتخابات - على تلك المحاولة بأنها كانت بمثابة خبرة تعليمية للمرأة كشـفت لنا عن أوجه القصور وعن مشكلات العمل مع الأحزاب السياسية، وكذلك مدى قصور الحركة النسائية فى التأثير على الحياة السياسية وفى حشد الـدعم إلـى جانب المرأة. فمن ناحية تبينت السيدات مدى عجزها عـن الـزام الأحـزاب السياسية، التى يسيطر عليها الرجال، بتقديم دعم جاد لقضـايا المـرأة وتلبيـة احتياجاتها. كما تبين من ناحية أخرى أنه على حين نجح هذا المنبر النسائى فى توجيه اهتمام مطلوب إلى القضايا والمشكلات الخاصة بالمرأة، إلا أنه فشل فى

التركيز بشكل كاف على القضايا والمشكلات الاقتصادية والسياسـية الأوسـع نطاقا والأكثر عمومية. هذا فضلاً عن أن السيدات قـد اكتشـفن خـلال تلـك التجربة أنه كان من الصعب عليهن، بسبب ضيق الوقـت وضـغوط الحملـة الانتخابية، أن يقنعن جمهور الناخبين بقضيتهن. لقد نجحت تلك التجربة فعـلا فى بذر كثير من البذور الصالحة، ولكن الأمر كان يتطلب الكثير مـن العمـل الحقلى ومن متابعة تلك البذرة لكى يؤتى هذا الغرس أكله(٤٧).

وفى المكسيك تخوض الحركة النسائية حملة (تحـت شـعار: لنكسـب مقاعد) من أجل أن تضمن التنفيذ الفعلى لحق المرأة فى المساواة مع الرجل فى الحقوق السياسية والمنصوص عليه في الدستور المكسيكى، وذلك عن طريـق إصدار تشريعات تضمن حصول المرأة على ٥٠% من عضوية جميع المجالس واللجان المسئولة عن صنع القرار فى البلاد. وتستند تلك الحملة إلـى اتفاقيـة إلغاء كافة صور التحيز ضد المرأة التى صدقت عليها المكسيك.

أما فى باراجواى فإن الاتحاد العام للجمعيات النسائية يحـرص علـى تجميع السيدات فى مؤتمر سنوى كبير، من أجل دعم الوعى بالعلاقة المتكافئـة بين الجنسين فى عقول السيدات اللاتى يمارسن السياسة بالفعل، وكذلك من أجل تيسير دخول المزيد من النساء إلى حلبة الانتخابات السياسية.

وفى الأرجنتين تراقب المرأة تنفيذ تشريع صدر حديثاً ينص على إلـزام الأحزاب بتضمين قوائمها الانتخابية ٣٠% على الأقل من النساء. ويلاحظ أن الحاجة إلى تكثيف الخبرة بالعملية السياسية قد دعت المنظمات النسـائية مـن مختلف بلاد أمريكا اللاتينية إلى تنظيم حلقات وورش عمل لمناقشـة الحركـة النسوية، والقوة، والممارسة السياسية. وناقش مؤتمر آخـر: المـرأة وإضـفاء الطابع الديموقراطى على ممارسة القوة. وقد أثمر أحد هذه المؤتمرات تأسـيس شبكة اتصالات للنساء المشتغلات بالسياسـة فـى أقصـى جنـوب أمريكـا اللاتينية(٤٨).

وقد أوضحت تجارب حملات التوعية السياسية للمرأة أن تحقيـق آثـار دائمة وفعالة لتلك الجهود يتطلب استمرار البرامج ودعمها تنظيمياً ومالياً. كذلك اتضح أنه كما أن الحملات الساعية إلى دعم المرشحات النساء يمكنها أن تنجح فى لفت الانتباه إلى السيدات المرشحات خلال حملة انتخابيـة معينـة، إلا أن استمرار الجهود واتصالها عبر فترة زمنية طويلة وتوفر الامكانيـات الماليـة اللازمة كفيل بتحقيق أثر فعال وباق.

وبمجرد أن تنجح بعض السيدات فى بلوغ مناصب سياسية رفيعة، فغالباً ما يصبح بإمكانهن فتح الباب أمام مزيد من السيدات، خاصة إذا كن يتمتعن بصلة قوية ويحظين بدعم دوائر نسائية قوية داخل الحكومة أو بروابط قوية مع تنظيمات نسائية أو تنظيمات جماهيرية.

وعلى المستوى الدولى استطاعت عضوات الاتحاد البرلمانى الدولى تنظيم مؤتمر نصف سنوى يجمع -بشكل منتظم- عضوات البرلمانات المختلفة وذلك بهدف زيادة أعداد السيدات المشاركة فى حضور اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى ولجانه التنفيذية، والتأثير على تشكيل جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى، وإتاحة الفرصة أمام عضوات البرلمان المختلفة لتبادل الخبرات فى مجال دعم مشاركتهن فى الحياة السياسية داخل بلادهن. ومن الإنجازات التى استطعن تحقيقها فى هذا الصدد:

- إدخال تعديلات على ميثاق الاتحاد البرلمانى الدولى بالنص على أن يضم كل وفد برلمانى إلى اجتماعات الاتحاد عضوه واحدة على الأقل.
- انتخابات عدد من السيدات فى اللجان والمجالس التنفيذية للاتحاد البرلمانى الدولى، وتغيير قواعد العمل داخل تلك اللجان بحيث يأخذ تشكيل كل لجنة فى اعتباره التوازن العددى بين الأعضاء من الرجال والنساء.
- إدراج موضوعات معينة على جدول أعمال الاتحاد البرلمانى الدولى، مثل قضايا العنف ضد الأطفال وضد المرأة، والصحة، ورفاهية كبار السن.
- وضع برنامج خاص تابع للاتحاد البرلمانى الدولى عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية. ويتولى هذا البرنامج تنظيم دراسات مسحية دورية عن أعداد النساء فى مختلف برلمانات العالم، وعن العوامل التى تشجع أو تعوق مشاركتهن فى الحياة السياسية. ويعد هذا البرنامج الآن خطة عملية تستهدف تصحيح الاختلال الحالى وعدم التوازن بين أعداد الرجال والنساء المشاركات فى الحياة السياسية.

الحواشى والمراجع

1- Inter-Parliamentary Union (IPU), Women and Political Power: Survey Carried Out Among the 150 National Parliaments Existing as of 31 October 1991, Reports and Documents, No. 19, 1992, p. 1.

2- Ibid., pp. 5-19.

3- IPU, Distribution of Seats Between Men and Women in the 170 Parliaments Existing at 30 June 1993, IPU, Geneva, 1993.

4- United Nations Division for the Advancement of Women (DAW), Women in Government, statistical extracts from the DAW Data Base on Women in Decision-Making, DAW, Vienna, 1992, pp. 6-8.

5- Drude Dahlerup, "From a small to large majority: women in Scandinavian politics", quoted in Virginia Willis, "Public Life: Women make a difference", paper for the Expert Group Meeting on the Role of Women in Public Life, DAW, Vienna, 1991, p. 10.

6- Drude Dahlerup, "Women in political and public life", in CEDAW Conference on the United Nations Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, 25 - 31 October 1991, Aarhus, Denmark, International Alliance of Women and Danish Women's Society, Copenhagen, 1991, p. 46.

7- DAW, "Public life: women make a difference", Women 2000, No. 2, 1992, p. 5.

8- Willis, "Public life", pp. 8-18.

9- DAW, "Public life", p. 5.

10- DAW, "Women and decision-making", paper for Expert Group Meeting on Equality in Political Participation, DAW, Vienna, 1989, p. 11.

11- Ibid.

12- IPU, Women and Polictical Power, pp. 63-94.

13- Ibid..

14- Ibid., p. 80.

15- Ibid., pp. 80-83.

16- United Nations, The World's Women 1970 - 1990: Trends and Statistics, UN, New York, 1991, pp. 34-35.

17- Ibid., pp. 34.

18- Mira Janova and Mariette Sineau, "Women's participation in political power in Europe, an essay in East-West comparision", Women's Studies Internatin Forum, Vol. 15, No. 1, 1992, p. 119.

19- Ibid.

20- DAW, "Expert Group Meeting on Equality in Political Participation and Decision-Making Report", DAW, Vienna, 1989, pp. 6 -9.

21- INSTRAW, "Women at the United Nations: struggling to be decision maker", INSTRAW NEWS, No. 17, 1992, p. 23.

22- Quoted in United Nations Non-Governmental Liaison Service (NGLS), Go-Between, No. 40, 1993.

23- United Nations, Administrative Instruction ST/AI/ 38*/, 3 March 1993.

24- DAW, "Equality in Political Participation", p. 5.

25- Kathleen Statudt, "women in high-level political decison making", paper for the Expert Group Meeting on Equality in Political Participation and Decision-Making, DAW, Vienna, 1989.

26- DAW, "Equality in Political Participation", p. 8.

27- Dahlerup, "Women in Political and public life" , pp. 50-51.

28- Ibid., p.50.

29- Ibid., p. 51.

30- IPU, Women and Political Power, pp. 95-101.

31- Margaret Alva, "Women in public life ", paper for the Expert Group Meeting on Equality in Political Participation, DAW, Vienna, 1989, pp. 14-15.

32- International Labour Organization (ILO), "Affirmative action:a balance sheet", World of Work, No. 2, 1993, p. 11.

33- Ibid.

34- United Nations, Administrative Instruction ST/AI/38*/, 3 March 1993.

36- INSTRAW, p. 24.

37- IPU, Women and Political Power, p. 85.

38- Regina Rodriguez, "America Latina: una nueva manera de hacer politica", Myheres en Accion, No.2, 1993, pp. 28-30.
39- Staudt, p. 17.
40- Maria Nzomo "Women in politics and decision-making in Kenya", paper for the Expert Group Meeting on the Role of Women in Public Life, DAW, Vienna, 1991.
41- IPU, Women and Political Power, p. 84.
42- "Women's Political Party Formed in the Philippines", Women in Action, No. 6, 1986, p. 12.
43- See Bella Abzug with Mim Kelber, Gender Gap: Bella Abzug's Guide to Political Powerfor American Women, Houghton Mifflin Co., Boston, 1984.
44- Willis, "Public Life", p.21.
45- Women in Nigeria, "Women in Nigeria", Women Action No. 4, 1989, pp. 22-3.
46- Association for the Advancement of Feminism, Women's News Digest, September 1991.
47- Virginia Vargas, "Women, vote for yourselves! reflections on a feminist election campaign", in "The Latin American Women's Movement", Isis International women's Journal, No. 5. 1986.
48- Rodriguez, pp. 28-30.



ملحق الجداول

١ - جدول رقم (١) يوضح تواريخ حصول المرأة على حق الانتخاب، وحق الترشيح للبرلمان، ودخول أول امرأة المجلس النيابى (حتى تاريخ ٣١/١٠/١٩٩١).

٢ - جدول رقم (٢) يوضح تمثيل السيدات فى برلمانات شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى (سابقا) عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٠.

٣ - جدول رقم (٣) يوضح نسبة المقاعد التى تشغلها المرأة فى برلمانات العالم فى العام ١٩٩٣.

٤ - جدول رقم (٤) يوضح السيدات رئيسات الدولة أو الحكومة فى القرن



العشرين.

جدول رقم (١)
يوضح تاريخ حصول المرأة على حق الانتخاب، وحق الترشيح
للبرلمان ودخول أول امرأة المجالس النيابى
(حتى تاريخ ٩١/١٠/٣١)

الدولة	حصول المرأة على حق الانتخابات (السنة)	حصول المرأة على حق الترشيح (السنة)	دخول أول امرأة البرلمان (السنة)
أفغانستان	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٦٥
ألبانيا	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٥
الجزائر	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢
أنجولا	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٨٠
انتيجوا وباربودا	١٩٥١	١٩٥١	١٩٨٠
الأرجنتين	١٩٤٧	١٩٤٧	١٩٥٢
استراليا	١٩٠١-١٩٦٧	١٩٠١-١٩٦٧	١٩٤٣
النمسا	١٩١٨	١٩١٨	١٩١٩
جزر البهاما	١٩٦٢-١٩٦٤	١٩٦٢-١٩٦٤	١٩٧٧
بنجلاديش	١٩٤٧	١٩٤٧	١٩٧٥
باربادوس	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١
بلجيكا	١٩١٩-١٩٤٨	١٩١٩-١٩٤٨	١٩٢١
بيليز	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٨٤
بنين	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٧٩
بوتان	١٩٥٣	١٩٥٣	١٩٧٥
بوليفيا	١٩٣٨-١٩٥٢	١٩٣٨-١٩٥٢	١٩٦٦
بوتسوانا	١٩٦٥	١٩٦٥	١٩٧٩
البرازيل	١٩٣٤	١٩٣٤	١٩٣٤
بلغاريا	١٩٤٤	١٩٤٤	١٩٤٥
الكاميرون	١٩٤٦	١٩٤٦	١٩٦٢
كندا	١٧-١٨-١٩٥٠	٢٠-٦٠-١٩٦٩	١٩٢١
الرأس الأخضر	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٧٥
أفريقيا الوسطى	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٧
شيلى	١٩٣١-١٩٤٩	١٩٣١-١٩٤٩	١٩٥١

تابع جدول رقم (١)

الدولة	حصول المرأة على حق الانتخابات (السنة)	حصول المرأة على حق الترشيح (السنة)	دخول أول امرأة البرلمان (السنة)
الصين	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٥٤
كولومبيا	١٩٥٧	١٩٥٧	١٩٥٨
جزر القمر	١٩٥٦	١٩٥٦	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
الكونغو	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٧٠
كوستاريكا	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٥٣
كوت دى فوار	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٦٥
كوبا	١٩٣٤	١٩٣٤	١٩٤٠
قبرص	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٦٣
تشكيوسلوفاكيا	١٩٢٠	١٩٢٠	١٩٢٠
كوريا الديمقراطية	١٩٤٦	١٩٨٦	١٩٤٨
الدانمرك	١٩١٥	١٩١٥	١٩١٨
جيبوتى	١٩٤٦	١٩٤٦	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
الدومنيكان	١٩٥١	١٩٥١	١٩٤٠بالتعيين- ١٩٨٠ بالانتخاب
جمهورية الدومنيكان	١٩٤٢	١٩٤٢	١٩٤٦
الاكوادور	١٩٤٦	١٩٤٦	١٩٥٧
مصر	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٥٧
السلفادور	١٩٦١	١٩٦١	؟
غينيا الاستوائية	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٨
إيستونيا	-	-	-
أثيوبيا	-	-	-
فنلندا	١٩٠٦	١٩٠٦	١٩٠٦
فرنسا	١٩٤٤	١٩٤٤	١٩٤٥
الجابون	١٩٥٦	١٩٥٦	١٩٦١
جامبيا	١٩٦٠	١٩٦٠	؟
ألمانيا	١٩١٨	١٩١٨	١٩١٩
اليونان	١٩٥٢	١٩٥٢	١٩٥٢
جرينادا	١٩٥١	١٩٥١	١٩٧٦

تابع جدول رقم (١)

الدولة	حصول المرأة على حق الانتخابات (السنة)	حصول المرأة على حق الترشيح (السنة)	دخول أول امرأة البرلمان (السنة)
جواتيمالا	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٥٤
غينيا بساو	١٩٧٧	١٩٧٧	؟
جويانا	١٩٥٣	١٩٥٣-١٩٤٥	١٩٥٣
هايتى	١٩٥٠	١٩٥٠	؟
جزر الهندورس	١٩٥٧	١٩٥٧	١٩٦٧
المجر	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٥
أيسلندا	١٩١٥	١٩١٥	؟
الهند	١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٥٢
إندونيسيا	١٩٤٥	١٩٤٥	٤٩بالتقديم-٥٥ بالانتخاب
إيران	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٣
العراق	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠
أيرلندا	١٩١٨	١٩١٨	؟
إسرائيل	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٤٨
إيطاليا	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٤٦
جاميكا	١٩٤٤	١٩٤٤	؟
اليابان	١٩٤٧-١٩٤٥	١٩٤٧-١٩٤٥	١٩٤٧-١٩٤٦
الأردن	١٩٧٤	١٩٧٤	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
كينيا	١٩٦٣	١٩٦٣	١٩٦٩
كيريبانى	١٩٧١	١٩٧١	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
الكويت	غير موضح	١٩٥٥	١٩٥٨
جمهوريةكوريا الديمقراطية	١٩٥٨	١٩٤٨	١٩٨٩
لاتفيا	-	١٩١٣-١٩٠٧	١٩٢١-١٩١١
لبنان	١٩٢٦	١٩٣٧	١٩٤٧
ليبريا	١٩٤٦	١٩٤٦-١٩٤١	١٩٤٦

تابع جدول رقم (١)

الدولة	حصول المرأة على حق الانتخابات (السنة)	حصول المرأة على حق الترشيح (السنة)	دخول أول امرأة البرلمان (السنة)
الجماهيرية الليبية	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٧٧
ليشتينشتاين	١٩٨٤	١٩٦١	١٩٦٣
ليتوانيا	-	١٩٦٠	١٩٥٦
لوكسمبورج	١٩١٩	١٩٣٧	١٩٤١
مدغشقر	١٩٥٩	١٩١٨	١٩١٩
مالاوى	١٩٦٤	١٩٧٦-١٩٣١	١٩٣٤
ماليزيا	١٩٥٧	١٩٤٨	١٩٤٨
جزر المالاديف	١٩٣٢	١٩٤٦-١٩٢٩	١٩٤٦
مالطا	١٩٤٧	١٩٦١	١٩٦٥
موريشيوس	١٩٥٦	١٩٥١	١٩٨٤
المكسيك	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥١بالتقديم-١٩٧٩بالانتخاب
موناكو	١٩٦٢	١٩٥١	١٩٧٩
منغوليا	١٩٢٤-١٩٢٣	١٩٧٣	١٩٧٤
المغرب	١٩٦٣	١٩٧٥	١٩٧٥
موزمبيق	١٩٧٥	١٩٤٥	١٩٦٣
ناميبيا	١٩٨٩	١٩٤٨	١٩٧٦
نورو	١٩٦٨	١٩٥١	؟
نيبال	١٩٥١	١٩٤٨	١٩٨٤
هولندا	١٩١٩	١٩٤٥	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
نيوزيلاند	١٨٩٣	١٩٨٤-١٩٣٠	١٩٣٣
نيكاراجوا	١٩٥٥	١٩٥٥	١٩٥٨
النيجر	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٨٩
النرويج	١٩١٣-١٩٠٧	١٩١٣-١٩٠٧	١٩٢١-١٩١١
باكستان	١٩٣٧	١٩٣٧	١٩٤٧
بنما	١٩٤٦-١٩٤١	١٩٤٦-١٩٤١	١٩٤٦
غينيا بابوا الجديدة	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٧٧

تابع جدول رقم (١)

الدولة	حصول المرأة على حق الانتخابات (السنة)	حصول المرأة على حق الترشيح (السنة)	دخول أول امرأة البرلمان (السنة)
باراجاوى	١٩٦١	١٩٦١	١٩٦٣
بيرو	١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٥٦
الفلبين	١٩٣٧	١٩٣٧	١٩٤١
بولندا	١٩١٨	١٩١٨	١٩١٩
البرتغال	١٩٣١-١٩٧٦	١٩٣١-١٩٧٦	١٩٣٤
جمهورية كوريا	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٤٨
رومانيا	١٩٢٩-١٩٤٦	١٩٢٩-١٩٤٦	١٩٤٦
رواندا	١٩٦١	١٩٦١	١٩٦٥
سانت كيتى ونيفيس	١٩٥١	١٩٥١	١٩٨٤
سانتالوتشيا	١٩٥١	١٩٥١	١٩٥١بالتقديم-١٩٧٩بالانتخاب
سان فنسان والجرينادين	١٩٥١	١٩٥١	١٩٧٩
سان مارينو	١٩٦٠	١٩٦٠	١٩٧٤
ساوتوم وبرنسيب	١٩٧٥	١٩٧٥	١٩٧٥
السنغال	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٦٣
شيشيلز	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٧٦
سيراليون	١٩٥١	١٩٥١	؟
سنغافورة	١٩٤٨	١٩٤٨	١٩٨٤
جزرسولومون	١٩٤٥	١٩٤٥	لايوجد أى أمرأة حتى تاريخه
جنوب أفريقيا	١٩٣٠-١٩٨٤	١٩٣٠-١٩٨٤	١٩٣٣
أسبانيا	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١
سيرى لانكا	١٩٣١	١٩٣١	١٩٣١
سورينام	١٩٥٣	١٩٥٣	؟
سوازيلاند	١٩٦٨	١٩٦٨	؟
السويد	١٩١٨-١٩٢١	١٩١٨-١٩٢١	١٩٢١
سويسرا	١٩٧١	١٩٧١	١٩٧١
سوريا	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٥٨

تابع جدول رقم (١)

الدولة	حصول المرأة على حق الانتخابات (السنة)	حصول المرأة على حق الترشيح (السنة)	دخول أول امرأة البرلمان (السنة)
تايلاند	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٤٩
توجو	١٩٥٦	١٩٥٦	؟
تونجا	١٩٦٠	١٩٦٠	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
ترينيدا وتوباجو	١٩٤٥	١٩٤٥	١٩٧١
تونس	١٩٥٩	١٩٥٩	١٩٥٩
تركيا	١٩٣٠-١٩٣٤	١٩٣٠-١٩٣٤	١٩٣٥
توفالو	-	-	١٩٨٩
أوغندا	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٢بالتعيين
الاتحاد السوفيتى	١٩١٨	١٩١٨	١٩٢٢
الإمارات العربية	غير موضح	غير موضح	لايوجد أى امرأة حتى تاريخه
تنزانيا	١٩٥٩	١٩٥٩	؟
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢٠	١٧٨٨	١٩٢٤
أورجواى	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٤٢
فانواتا	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٧٧
فنزويلا	١٩٤٧	١٩٤٧	١٩٤٨
فيتنام	١٩٤٦	١٩٤٦	١٩٤٦
ساموا الغربية	١٩٩٠	١٩٩٠	؟
اليمن	١٩٦٧-١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٧٠
يوغسلافيا	١٩٤٩	١٩٤٩	١٩٤٣
زائير	١٩٦٧	١٩٧٠	١٩٧٠
زامبيا	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٤
زيمبابوى	١٩٥٧	١٩٧٨	١٩٢٤-١٩٨٠

ملحوظة: الترتيب الأبجدى للدول وفقاً للحروف الإنجليزية حسـبما ورد فـى المرجع الإنجليزى الأصلى.
المصدر: الاتحاد البرلمانى الدولى.

جدول رقم (٢)
يوضح تمثيل السيدات فى برلمانات شرق أوروبا
والاتحاد السوفيتى (سابقا)، عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٠

نسبة السيدات فى البرلمان	١٩٨٧	١٩٩٠
بلغاريا	٢١	٩
تشيكوسلوفاكيا	٣٠	٦
ألمانيا الشرقية (سابقا)	٣٢	٢١
المجر	٢١	٧
بولندا		
مجلس الشيوخ	غير مبين	٦
مجلس النواب	٢٠	٤
رومانيا	٣٤	٤
الاتحاد السوفيتى		
مؤتمر ممثلى الشعب Cngerss of Peopl's Deputies	غير مبين	١٦
السوفيتيات القومية Soviet of Nationalities	٣١	١٤
مجلس السوفييت الأعلى Supreme Soviet	٣٥	١٤

المصدر

United Nations, The World's Women 1970 - 1990, Trends and Statistics, UN, New York, 1991.

جدول رقم (٣)

الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد	الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد
الدول المتقدمة			
ألبانيا	٥,٧	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية	٤,٢
استراليا	٨,٢	مالطا	١,٥
النمسا	٢١,٣	موناكو	٥,٦
بلجيكا	٩,٤	هولندا	٢٩,٣
البوسنة والهرسك	؟	نيوزيلاندا	١٦,٥
بلغاريا	١٢,٩	النرويج	٣٥,٨
كندا	١٣,٢	بولندا	٩,٦
كرواتيا	٤,٣	البرتغال	٨,٧
جمهورية التشيك	١٠,٠	رومانيا	٣,٥
الدانمرك	٣٣,٣	سان مارينو	١,٧
فنلندا	٣٩,٠	جمهورية السلوفاك	١٨,١
فرنسا	٦,١	سلوفينيا	٢,٥
ألمانيا	٢٠,٥	أسبانيا	١٦,٠
اليونان	٥,٣	السويد	٣٣,٥
المجر	٧,٣	سويسرا	١٧,٥
أيسلندا	٢١,٨	المملكة المتحدة	٩,٢
أيرلندا	١٢,١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,٨
إيطاليا	٨,١	جمهورية يوغوسلافيا	٣,٠
ليشتينشتاين	٤,٠	* الاتحاد السوفيتى السابق	
لوكسمبرج	١٣,٣	أرمينيا	؟
أزريبجان	٢,٠	غينيا الاستوائية	؟
روسيا البيضاء	٣,٨	أثيوبيا	؟
إيستونيا	١٢,٧	الجابون	٥,٨
جورجيا	؟	جامبيا	٧,٨

تابع جدول رقم (٣)

الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد	الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد
كازاخستان	٦,٧	غانا	٧,٥
قرغيزيا	٦,٣	غينيا بيساو	١٢,٧
لاتفيا	١٤,٠	كينيا	٣,٠
ليتوانيا	٧,١	ليسوتو	١,٥
مولدوفا	٢,١	ليبريا	٦,١
الاتحاد الروسى	٧,٨	الجماهيرية الليبية	؟
جمهورية الطاجيك	٣,٠	مدغشقر	؟
تركمنستان	٤,٦	مالاوى	١١,٦
أوكرانيا	؟	مالى	٢,٣
أوزبكستان	٩,٦	موريتانيا	صفر
أفريقيا		موريشيوس	٣,٠
الجزائر	١٠,٠	المغرب	٠,٧
أنجولا	٩,٥	موزمبيق	١٥,٧
بنين	٦,٣	ناميبيا	٦,٩
بوتسوانا	٥,٠	النيجر	٦,٠
بوركينافاسو	٥,٦	نيجيريا	٢،٢
بوروندى	٩،٩	رواندا	١٧,١
الكاميرون	١٢,٢	ساوتوم وبرنسيب	١٠,٩
الرأس الأخضر	٧,٦	السنغال	١١,٧
كوت دى فوار	٤,٦	سيشيلز	٤٥,٨
جيبوتى	صفر	جنوب أفريقيا	٢,٨
مصر	٢،٢	السودان	٤,٦
توجو	٦,٣	هندوراس	١١,٧
تونس	٤,٣	جامايكا	١١,٧
أوغندا	١٢,٦	المكسيك	٧,٦

تابع جدول رقم (٣)

الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد	الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد
تنزانيا	١١,٢	باراجواى	٢,٥
زامبيا	٦,٧	بيرو	٦,٣
زيمبابوى	١٢,٠	سانت كيتس ونيفيس	٦,٧
أمريكا اللاتينية *		سانتالوتشيا	صفر
وجزر الكاريبى			
انتيجوا وباربودا	صفر	سان فنسان والجرينادين	٩,٥
الأرجنتين	٥,٠	سورينام	٥,٩
جزر البهاما	؟	ترينيداد وتوباجو	١٣,٥
باربادوس	٣,٦	أورجواى	٦,١
بيليز	صفر	فنزويلا	١٠,٠
بوليفيا	؟		
البرازيل	٦,٠	**آسيا ومنطقة الباسيفيك***	
شيلى	٥,٨		
كولومبيا	٤,٣	بنجلاديش	١٠,٣
كوستاريكا	١٢,٣	بوتان	صفر
كوبا	٢٢,٨	كامبوديا	٤,٢
الدومنيكيا	١٢,٩	الصين	٢١,٠
جمهورية الدومينكان	١١,٧	قبرص	٥,٤
الاكوادور	٥,٢	كوريا الديمقراطية	٢٠,١
السلفادور	٨,٣	فيجى	١,٤
جرينادا	؟	الهند	٧,٣
جواتيمالا	٥,٢	أندونيسيا	١٢,٢
جويانا	؟	إيران	٣,٤
هايتى	٣,٦	العراق	١٠,٨
إسرائيل	٢,٣	الفلبين	١٠,٦
اليابان	٢,٣	جمهورية كوريا	١,٠

تابع جدول رقم (٣)

الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد	الدولة أو المنطقة	نسبة المقاعد
الأردن	صفر	سنغافورة	٣,٧
كيرياتى	صفر	جزر سولومون	؟
الكويت	صفر	سيرى لانكا	٤,٩
جمهورية لاو الديمقراطية	٩,٤	سوريا	٨,٤
لبنان	٢,٣	تايلاند	٤,٢
ماليزيا	٥,٠	تونجا	٣,٣
جزر المالديف	٤,٢	تركيا	١,٨
جزر مارشال	٣,٠	توفالو	٧,٧
ميكرونيزيا	صفر	الإمارات العربية	صفر
مانغوليا	٣,٩	فانواتو	؟
نورو	٥,٦	فيتنام	١٨,٥
نيبال	٣,٤	ساموا الغربية	٤,٣
باكستان	٠,٩	اليمن	٠,٧
غينيا بابوا الجديدة	صفر		

ملحوظة: الترتيب الأبجدى للدول داخل كل مجموعة وفقاً للحروف الإنجليزيـة حسبما ورد فى المرجع الإنجليزى الأصلى.

المصدر:

The World’s Women 1970-1990, and Inter-Parliamentary Union.

جدول رقم (٤)
السيدات رئيسات الدولة أو الحكومة فى القرن العشرين

رئيسات الدول	الدولة
١ – كورازون أكينو	الفلبين
٢ - فيوليتا شامورو	نيكاراجوا
٣ - فيجديس فينبوجاوتير	ايسلندا
٤ - ليديا جايلر	بوليفيا
٥ - إيزشا باسكال ترويو	هايتى
٦ - ايزابيلا بيرون	الأرجنتين
٧ - مارى روبنسون	أيرلندا
رئيسات الوزراء	
١ - سرامافو باندرانيكه	سرى لانكا
٢ - بنظير بوتو	الباكستان
٣ - جرو هارلم برونتلاند	النرويج
٤ - كيم كامبل	كندا
٥ - أوجينيا تشارلز	الدومينيكان
٦ - تانسو شيلر	تركيا
٧ - إيديث كريسون	فرنسا
٨ - انديرا غاندى	الهند
٩ - شارندريكا كوماراتونجا	سرى لانكا
١٠-ماريا ليبيريا بيترز	جزر الانتيل الهولندية
١١-جولدا مائير	إسرائيل
١٢-ماريا دى لوردز بينتا سيلجو	البرتغال
١٣-هنا سوخوكا	بولندا
١٤- مارجريت تاتشر	المملكة المتحدة
١٥- خالدة ضياء	بنجلاديش

الفصل الخامس
دراسة تحليلية لشهادات المشاركات
فى الحياة العامة العربية(*)

أولاً : مقدمة

تعد قضية المرأة من أكثر القضايا الشائكة والخلافية، فالمرأة تعـد مـن جانب البعض رمزاً للهوية الوطنية وحاملة للتراث. وهو الأمر الـذى يطـرح تحديات عديدة على المرأة فى المجتمعات العربية خاصة، ويولد المقاومة أحياناً من جانب المجتمع إزاء إعادة تقييم وضع المرأة وتبديل القيم التى قـد تنطـوى على تمييز ضدها أو إجحاف لحقها. ولعل ما تكشف عنه هذه الدراسة فى بعض المواضع يعد دليلاً على ذلك، حيث كانت ردود الأفعال المجتمعيـة المعارضـة لتصريح المرأة بدخولها مجال العمل السياسى العام تستنكر أحيانـاً تصـريحها بذلك أو مجرد تفكيرها فيه.

ولذلك فإن المرأة تعانى من بعض المشـكلات النوعيـة الناتجـة عـن خصوصية وضعها فى المجتمعات العربية. وهى أحياناً تتعرض لضغوط تختلف بالطبع عن تلك الضغوط التى يتعرض لها الرجال فى نفس المجتمع. فرغم أنـه لا يوجد قيد قانونى على تولى المرأة الوظائف العامة -على سبيل المثال- فـإن موقف قطاعات الدولة تختلف فى ذلك حسب طبيعة كل قطاع وتكوينه الثقـافى، فلا نجد المرأة تتولى وظائف القضاء بينما تتولى أرفع المناصـب فـى وزارة الخارجية أو فى المجال التعليمى.

وقد بدأ نضال المرأة من أجل حق الانتخاب منذ سنة ١٨٩٣؛ أى منذ ما يزيد على مائة عام، وكان ذلك فى نيوزيلاندا. ومنذ ذلك الوقت حصلت المـرأة

(*) هناء الجوهرى، دراسة تحليلية لشهادات المشاركات فى الحياة العامة العربيـة، منشـور فى: أعمال ندوة المرأة العربية والحياة العامة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائيـة، دار الأمين للنشر والتوزيع، ص ص ٢٢٣- ٣١٤.

على حق الانتخاب فى أماكن كثيرة من العالم. ورغم النضال الطويل للمرأة فى هذا المجال فإن بعض الدول قد منحتها هذا الحق على مراحل أو بقيود[1]. ورغم ذلك فإن الكويت ودولة الإمارات العربية مازالت تنكر هذا الحق على المـرأة، حيث تعانى المرأة فى المنطقة العربية من مشكلات متنوعة مثل حرمانها مـن قيادة السيارة فى المملكة العربية السعودية، وإيران، ووضع القيود على حقها فى السفر والتنقل فى بعض البلدان، ومنح الرجال بمقتضى القانون (فى عام ١٩٨٩) حق التصويت فى الانتخابات نيابة عن أقربائهم من النساء[2].

وقد كان حق الاقتراع خطوة ضرورية ولكنها ليست شرطاً كافياً لـدعم المشاركة السياسية للمرأة على قدم المساواة مع الرجال. ففى حين حصلت المرأة على حق الانتخاب فى أغلب الدول العربية، نجد أن تواجدها داخل برلمانات هذه الدول لا يزال ضعيفاً. وتشير الإحصائيات الرسمية لاتحاد البرلمانيين الـدوليين إلى أن لبنان من أوائل الدول التى حصلت فيها المرأة على حق الانتخاب، وكان ذلك عام ١٩٢٦، بينما تشغل المرأة فيها نسبة ٢,٣% فقط من المقاعد البرلمانية طبقاً لإحصائيات عام ١٩٩٣، فى حين أنها فى العراق حصلت على هذا الحـق عام ١٩٨٠، ولكنها تشغل أعلى نسبة فى الدول العربية وهى ١٠,٨% من مقاعد البرلمان. ويوضح الجدول رقم (١) تاريخ حصول المرأة على حق الانتخاب فى كل دولة عربية، ونسبة المقاعد التى تشـغلها المـرأة فـى البرلمـان طبقـاً لإحصائيات اتحاد البرلمانيين الدوليين فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٣.

وعلى أية حال فإن انخفاض نسبة مقاعد المرأة فى البرلمانـات ليسـت ظاهرة عربية فقط، حيث تشير نفس الإحصائيات إلى أن المرأة تشغل حـوالى ٢٠% من مقاعد البرلمان فى إحدى عشرة دولة من بين ١٧٠ دولة فـى عـام ١٩٩٣، بينما تشغل أقل من ٤% من المقاعد فى ٣٦ دولة فى نفس العام[3].

جدول رقم (١)

يوضح تاريخ حصول المرأة على حق الانتخاب حتى ١٩٩١
وتاريخ دخول أول امرأة البرلمان حتى عام ١٩٩١
ونسبة مقاعد المرأة من مقاعد البرلمان حتى عام ١٩٩٣

م	الدولة	تاريخ الحصول على حق الانتخاب ١٩٩١	تاريخ دخول أول امرأة البرلمان ١٩٩١	نسبة مقاعد المرأة فى البرلمان ١٩٩٣
١	الجزائر	١٩٦٢	١٩٦٢	١٠,٠٠
٢	مصر	١٩٥٦	١٩٥٧	٢,٢
٣	العراق	١٩٨٠	١٩٨٠	١٠,٨
٤	الأردن	١٩٧٤	لا يوجد	صفر
٥	الكويت	غير مصرح للمرأة	غير مصرح للمرأة	صفر
٦	لبنان	١٩٢٦	لا يوجد	٢,٣
٧	ليبيا	١٩٦٩	غير مبين	غير مبين
٨	المغرب	١٩٦٣	لا يوجد	٠,٧
٩	السودان	غير مبين	غير مبين	٤,٦
١٠	سوريا	١٩٤٩	١٩٥٨	٨,٤
١١	تونس	١٩٥٩	١٩٥٩	٤,٣
١٢	الإمارات	غير مصرح للمرأة	غير مصرح للمرأة	صفر
١٣	اليمن	١٩٧٠	١٩٧٠	٠,٧

المصدر: اتحاد البرلمانيين الدوليين (جدول مركب)[٤].

ملحوظة الكاتبة: لم يرد بالجدول ذكر المملكة العربية السعودية فى المصدر. وكذلك بالنسبة للأردن ولبنان والمغرب فالواقع قد يختلف عن هذه الإحصائيات رغم حداثتها النسبية العربية، وهناك كثير من المعوقات التى تقف أمام المرأة بشكل عام على المستوى العالمى وبشكل خاص عل مستوى الدول العربية التى تقف كثير من المعوقات أمام المرأة فيها. لعل من أهمها ما يلى:

١- التقليد التاريخى القصير نسبياً لمشاركة المرأة السياسية، ونقص الخبرة فى الحوار العام المفروض على وسائل الإعلام وخاصة فى الحملات الانتخابية.

٢- المواقف السلبية السائدة تجاه مشاركة المرأة فى الحياة العامة، ونقص الثقة والمؤازرة للسياسيات والمرشدات من جمهور الناخبين ومن بينهم المرأة

نفسها.

٣- الصعوبة فى ربط دور المرأة السياسى بدورها التقليدى فى الأسرة والمجتمع.

٤- الاعتماد الاقتصادى على الغير ونقص الوسائل المالية بسبب عدم استقلالية المرأة الاقتصادية.

٥- ارتفاع أمية المرأة التعليمية عموماً والأمية القانونية والسياسية خصوصاً.

٦- عدم رغبة المرأة وعدم ثقتها إلى درجة الإحجام عن المشاركة السياسية[٥].

وقد أشارت كثير من الدراسات التى اهتمت بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أهمية وعى المرأة بحقوقها السياسية وأهمية مشاركتها فى صنع القرار واختيار ممثليها، بل وحقها فى الترشيح إذا وجدت في نفسها القدرة والكفاءة لذلك. كما أشارت الدراسات إلى ضرورة توعية المرأة بأهمية هذا الدور سواء كانت هذه الأهمية لها أثرها المباشر عليها أو على وطنها[٦].

ويشير المتخصصون فى هذا المجال إلى أن وسائل رفع وعى المرأة بحقوقها السياسية وأهمها دورها السياسى فى الحياة العامة لابد أن يتم من خلال تعليم وتدريب القائمين بالتعليم والتدريب! أمثال المدرسين والعاملين فى مجالات الصحة والتعليم بصفة عامة. وكذلك من خلال حملات التوعية الإعلامية التى تؤكد أهمية عمل المرأة وتعليمها بالنسبة لعملية التنمية، وأهمية ممارسة حقوقها السياسية كواجب وحق فى نفس الوقت. إضافة إلى دعم المشروعات التى تساعد ربة البيت على أن تصبح منتجة ومستقلة مادياً[٧].

وارتباطاً بهذه القضايا يجب التأكيد على أن الديموقراطية والمشاركة الشعبية والسياسية فى الإدارة المحلية والتنمية لا تتحقق إلا من خلال المساواة بين المرأة والرجل فى كل مجالات الحياة وعلى كل مستويات اتخاذ القرار.

والحق أن الكاتبة لا تقصد فى هذا المجال الديموقراطية بمعناها السياسى المحدود، ولكنها تقصد الديموقراطية كأسلوب حياة يحقق المشاركة الشعبية فى تحديد أولويات المجتمع واحتياجاته ليس فى العملية السياسية فحسب، بل وفى تنظيم المجتمع بشكل عام. ذلك لأن أهداف التنمية المتواصلة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المشاركة الكاملة للمرأة، وليس ذلك فقط فى عملية التنمية فى حد ذاتها ولكن أيضاً فى تشكيل وتحديد أهداف التنمية. وذلك لما للمرأة والفتاة من دور حيوى فى تحديد أولويات واحتياجات المجتمع، بل ودفع المجتمع للاستجابة لاحتياجات أفراده من خلال مساهمتها الفعالة والإيجابية فى الحياة اليومية. فما من شك أن المرأة هى قوة أساسية خلف مشاركة القاعدة الشعبية فى تسيير حياة

المجتمع، ليس لأنها تحقق التوازن فى المشاركة فقط، ولكن لأنهـا تلعـب دوراً قيادياً فى تنشيط وتحريك الجماعات والمنظمات والجمعيات الأهلية فى المجتمع المحلى. ولعل أبسط دليل على ذلك هو قوة مجموعات عمل المرأة المختلفة فـى المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، بما يؤثر تأثيراً كبيراً لـيس علـى الأنشـطة الأهلية أو المدنية فحسب ولكن أيضاً على قاعات الجلسات الرسمية التى تجمـع ممثلى الحكومات والدول من شتى بقاع الأرض. ولم يقتصر هذا الوضع علـى المؤتمر العالمى للمرأة فقط، وإنما امتد تأثير المرأة فى هذه المؤتمرات الدوليـة فى مجال السكان والتنمية والقمة الاجتماعية وقمة المدن.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن المشاركة السياسية للمرأة لا تتضمن فقط الانتخاب أو القيام بمنصب سياسى أو منصب عام، ولكنها تتضـمن أيضـاً الفعل الجمعى فى التنظيمات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنى.

وإذا كانت المرأة قد قامت بخطوات إيجابية كبيرة للحصول على حـق الانتخاب وحق الترشيح فى المناصب السياسية فى كل دول العالم تقريباً، حتـى أن مشاركتها بلغت على مستوى العالم ككل نسبة ١٠% من مقاعـد المجـالس البرلمانية، فإن مشاركتها السياسية فى مؤسسات المجتمع المدنى على المسـتوى المحلى لا تقل أهمية عن مشاركتها السياسية فى الانتخاب أو الترشيح.

ورغم أن المرأة قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً فى المشـاركة السياسـية بمعناها الواسع منذ بداية هذا القرن إلا أن تقارير التنمية البشرية فى كل عـ ـام لا تزال تشير إلى الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة فـى المشـاركة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالنسبة لقوتها وتأثيرها فى صـناعة القـرار على كافة المستويات. فرغم أن المرأة تشكل نصف السكان البالغين فى المجتمع، ورغم أنها تؤثر كثيراً داخل وخارج المنزل، إلا أنها لازالت مستبعدة فى أغلب الأحوال من أوضاع القوة، ولازالت فى حاجة كبيرة إلى التمكين.

"إن المجتمع الذى يحاول التنمية بدون المشاركة الكاملة للمرأة مثل طائر يحاول أن يطير بجناح واحد فقط، لابد أن ينحرف عن مساره". (منظمة المـرأة فى نيجيريا ١٩٨٩)

ثانياً: حول وضع المرأة فى التشريعات والقوانين العربية

سوف تلقى هذه الفقرة الضوء على وضـع المـرأة فـى التشـريعات والقوانين العربية، ونقصد بذلك الدستور الرسمى لبعض الدول العربيـة. وقـد

تمكن المركز فى هذا الصدد من الحصول على بعض دساتير الـدول العربيـة وهى دستور لبنان[8] والمغرب[9] وعمان[10] والأردن[11] ومصر[12]، أو بعـض الكتابات حول هذه الدساتير. وقد تم استبعاد قوانين الأحوال الشخصـية، حيـث رأت الكاتبة أن الدستور يتعرض لتنظيم حياة المرأة فى الحيـاة العامـة، بينمـا يقتصر قانون الأحوال الشخصية على تنظيم حياتها الخاصة. وحيث أن المجـال هنا هو مشاركة المرأة فى الحياة العامـة فـى المقـام الأول، ولـيس دراسـة لأوضاعها بشكل عام داخل القوانين -كدراسة قانونية- فقد آثرت الكاتبة إلقـاء الضوء على وضع المرأة العربية داخل دستور بلدها. وإذا كان هذا الأمر يكشف لنا عن وضعها بشكل مثالى، فإن دراسة الحالات التى أجريت على ٢٥ سيدة من خلال دليل تسجيل السيرة الذاتية لهن ضمن مشروع المرأة والحياة العامة الـذى يقوم به مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية سوف تكشف عن وضعها بشـكل واقعى. حيث لا يكفى حصول المرأة على حقوقها المضمونة فى الدستور، ولكن لابد أن تصل هذه الحقوق إلى القاعدة من خلال المنظمات الأهلية التى تصـون هذه الحقوق وتحرسها".

إن الملاحظة الأولى عند تصفح الدساتير العربية المتاحة لنا أنها جميعاً نصت على المساواة بين جميع المواطنين فى شمول أحكام القانون فى الحقـوق والواجبات.

وقد عممت بعض الدساتير هذه المساواة علـى وجـه الإطـلاق مثـل الدستور اللبنانى والدستور التونسى. بينما أضافت دساتير أخرى مثـل دسـتور الأردن (فى المادة٦-١) أن المساواة مكفولة لكل الأردنيـين وإن اختلفـوا فـى العرق أو اللغة أو الدين.

كما أضاف الدستور المغربى كذلك أن المرأة تتمتع بالحقوق السياسـية مثل الرجل، حيث أن لكل مواطن ذكراً أو أنثى الحق فى أن يكون ناضجاً بعـد بلوغ سن الرشد، كما قيد الدستور العمانى وضع أى حد لممارسة هذه الحريات إلا بمقتضى القانون (صفحة ٤١١، الفصل التاسع)[1]. أما الدستور المصرى فقد أقر المساواة أمام القانون فى الحقوق والواجبات بدون تفرقة على أساس النـوع أو العرق أو اللغة أو الدين (فقرة ٤٠ من دستور ١٩٧١). كما أقر حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والثقافية والعملية مثلها مثل الرجل، ولكـن فـى حـدود الشريعة الإسلامية (الفقرة ١١ من دستور ١٩٧١).

كما أشار أيضاً الدستور المصرى إلى مراعـاة أوضـاع المـرأة فـى

سياسات التعليم وسوق العمل والحقوق السياسية.

ولا يخفى على القارئ أن حصول المرأة على حق الانتخاب لأول مـرة فى مصر خلال دستور ١٩٥٦ قد جاء استجابة لدعوة رابطة النيل منـذ عـام ١٩٤٨، حيث نادت الرابطة بأن المشكلات الخاصة بأوضاع المرأة فى المجتمع لن تتحسن إلا بمشاركة المرأة مشاركة سياسية فعالة. وقد أدى ذلك إلى صـدور فتوى من الأزهر الشريف فى عام ١٩٥٢ تقضى بأن حق المرأة فى الانتخـاب ودخولها فى المجال السياسى يهدد سلامة المجتمع وقيمه الأخلاقية.

أما فيما يختص بتولى المرأة المناصب العامة، فلم يخصص لها الدستور اللبنانى أو التونسى أو اليمنى شروطاً محددة لتولى الوظائف العامة فهـى حـق لكل لبنانى حسب شروط القانون (ص٣٩ المادة ١٢). كما نص دستور المغرب أن الوظائف والمناصب العمومية متاحة لجميع المواطنين فى ضـوء الشـروط المطلوبة لنيلها (ص٤١١الفصل١٢). وكذلك بالنسبة للتربية والشـغل (ص٤١١ الفصل١٣)، أما الدستور العمانى فقد أولـى اهتمامـاً خاصـاً بتنظـيم العمـل والحصول على الإجازات بالنسبة للمرأة، مثل إجازات الوضع ورعاية المولـود وحصول المرأة على أجازه فى حالة وفاة الزوج طوال مدة العـدة الشـرعية، وحقها فى الإجازة لمرافقة الزوج للسـفر للخـارج للدراسـة أو العمـل (فـى المواد٦٣، ٦٤، ٦٥). كما كفل الدستور العمانى الكثير من الحريات للمرأة أثناء العمل مثل الخروج من العمل قبل ساعة من انتهاء فترة الدوام الرسمى لرعايـة طفلها، وذلك لمدة ستة أشهر بعد انقضاء أجازه الولادة (فى المادة ٦٣).

وإضافة لذلك نص الدستور العمانى على ضرورة مراعاة أوضاع المرأة فى اختصاصات وزارة الشئون الاجتماعيـة والعمـل (ص٧٦البنـد٥) وفـى اختصاصات وزارة الصحة (ص٨٠البند٥) تحت مسـمى الاهتمـام بالأمومـة والطفولة بشكل خاص.

أما دستور الأردن فقد أشار إشارة موجزة إلى تعيين الشروط الخاصـة بعمل النساء والأحداث (ص١١ المادة ٢٣-٢د). وقد نص دستور مصر أن على الدولة أن تضمن إمكانية التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية وبين عملها، حيث نصت المادة (٩) أن تحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصـيل للأسـرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع المصرى. كما نصت المادة (١٠) على أن تكفل الدولـة حمايـة الأمومة والطفولة(٢).

وإذا انتقلنا إلى مواد الدستور المتعلقة بتنظيم وتحديد العمل السياسى فى البلاد العربية فسوف نلاحظ أن الدستور العمانى كان أكثرها تقييداً للأنشطة السياسية بشكل عام وليس بالنسبة للمرأة فى حد ذاتها، حيث نص الدستور أنه يحظر على أى موظف أن يكون عضواً عاملاً فى أى حزب سياسى أو أى منظمة أخرى تشتغل بالسياسة أو أن تقوم بأى نشاط فى أى حزب سياسى أو أن يظهر على منصة الخطابة فى اجتماع سياسى (ص١٨٠ المادة٧٦).

كما نص هذا الدستور على أن يحظر على أى مواطن أن ينشر فى أى جريدة أو يدلى بتصريح بما يترتب عليه نقد أى خطة أو تصرف للحكومة (ص١٨٠ المادة ٧٧). بل إنه قد نص على ارتداء الموظفين الملابس الرسمية أثناء فترات العمل العمومى (ص١٨١ المادة٨٦). وفى مقابل ذلك نجد اختلافاً كبيراً فى هذا الشأن فى دستور الأردن حيث كفل الدستور حق الاجتماع ضمن صدور القانون، كما كفل حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية المشروعة التى لا تخالف أحكام الدستور (ص٩ المادة ١٦-١، ٢، ٣). كما نص دستور المغرب أيضاً على أن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية تساهم فى تنظيم المواطنين وتمثيلهم (ص٤١٠ الفصل٥)[٣].

وبالنسبة لتنظيم المجالس النيابية فى دساتير البلاد العربية يتبين لنا أن أهم موضوع فى تعديلات الدستور اللبنانى عام ١٩٤٣ كان إلغاء التعيين فى المجلس النيابى، والنص على أن ينتخب الشعب النواب جميعاً انتخاباً مباشراً (ص٢٣٠). وقد تم بالفعل انتخاب المجلس التالى لتعديل هذه الفقرة على هذا الأساس. أما تعديلات ١٩٩٠ فقد تناولت بعض الأمور الخاصة بالمجلس النيابى مثل التساوى فى المقاعد على أساس الدين والطائفة والمنطقة (ص٢٨ الفقرة رابعاً)، ولم يذكر النوع كأساس لتخصيص بعض المقاعد داخل المجلس. وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيم مجلس الشيوخ، حيث نصت تعديلات ١٩٩٠ على تمثيل جميع العائلات الروحية على أساس لا طائفى (ص٢٨). وبالنسبة للأحكام العامة للمجلس النيابى، فقد نص الدستور اللبنانى على أنه بعد سن ٢١ سنة يكون لأى مواطن لبنانى الحق فى أن يكون ناخباً (ص٤٣المادة٢١)، وأن تعيين النواب من قبل الدولة يكون فقط بهدف تحقيق التساوى فى المقاعد على أساس الدين والطائفة والمنطقة (ص٤٥، ٤٦ المادة٢٤). أما التنظيم الداخلى للمجلس قد ورد (ص٤٨-٦٠ فى المواد ٢٦-٤٨).

وبالنظر إلى دستور المغرب نجد أن المجالس النيابية لم تحدد شروطاً

خاصة أو تسهيلات محددة، كما لم تذكر المرأة فى نص المواد. فقد ترك حـق التصويت كحق شخصى لا يمكن تفويضه (ص٤١٥ الفصـل٣٦). كمـا كفـل الدستور الحصانة القانونية لعضو مجلس النواب إلا إذا جادل فى النظام الملكـى أو الدين الإسلامى (ص٤١٥ الفصل٣٧). وقد وردت ارتباطاً بذلك أحكام التنظيم الداخلى للمجلس فى الفصول (٤١، ٤٣، ٦٨، ٧٧)، ولم تذكر فـى نصوصـها المرأة.

وقد وضع الدستور العمانى شرط السن وهو ٣٠ سنة لعضو المجلـس، كما اشترط المكانة والسمعة الحسنة والخلو من أى أحكام جنائية سابقة، وتـوفر مستوى مقبول من الثقافة والخبرة العملية (ص٢٠٢المادة١). كما خص الدستور المجلس بصلاحية المشاركة فى ترسيخ وعى المواطنين بأهداف التنمية وكل ما يرتبط بها، وكـذلك بالنسـبة لتعميـق التـرابط بـين المـواطنين والحكومـة (ص٢٠٠المادة٩)، ولم يخص المرأة بأى ذكر فى هـذا الشـأن. وقـد وردت الأحكام العامة والتنظيم الداخلى فى مجلس الشورى (ص ص١٩٩ - ٢١٨ فـى المواد ١ - ٩٠)(٤).

وقد اهتم الدستور الأردنى بالتأكيد على عدم جواز الجمع بين عضـوية مجلس الأعيان أو بين الوظائف العامة، وكذلك بالنسبة للجمع بين مجلس الأعيان ومجلس النواب (ص٣٦ المادة٧٦). كما فصل الدستور الأردنى بـين شـروط عضوية مجلس الأعيان مثل السن (٤٠سنة)، والانتماء لفئات اجتماعيـة معينـة مثل الوزراء والسفراء والقضاة (ص٢٧ المادة٦٤)، وذلـك باعتبـار أن هـذا المجلس لا يمثل الشعب ولكن يمثل طبقة الأعيان. كم وردت الأحكـام العامـة والتنظيم الداخلى لهذا المجلس (ص ص ٢٨-٣٤ فى المـواد ٦٥ - ٧٤). أمـا مجلس النواب فهو يشترط لعضويته الجنسية الأردنية والخلو من أحكام الإفلاس أو الحجز على الممتلكات أو السجن، وعدم وجود أى منفعة مادية لـدى إحـدى دوائر الحكومة (ص٣٥ المادة٧٥-١). أما أحكام مجلس النواب العام وتنظيمـه الداخلى فقد ورد (ص ص٤٠-٤٩) فى المواد ٧٧-٩٦. ولم تذكر المرأة سواء فى شئون مجلس الأعيان أو مجلس النواب(٥).

وإذا انتقلنا إلى الدستور المصرى، فإن أول ما يلفـت النظـر أن هـذا الدستور وإن كان قد نص على المساواة بين الرجل والمرأة، فإن هذه المساواة لم تشمل عملها خارج المنزل من ناحية، كما تم ربط حصولها على حقوقها بالوفاء بواجباتها الأسرية التى تكفلها لها الدولة من ناحية ثانية، وفى حـدود الشـريعة

الإسلامية من ناحية ثالثة. وكذلك الدستور اليمنى الذى ينص على:

١ - أن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون (ص٤ المادة ٣١). ص١٠

٢ - وهو ما أكد عليه الدستور اليمنى أيضاً عندما نص على أن الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويحافظ القانون على كيانها ويقوى أواصرها (ص٣ المادة٢٦). وأن الدولة عليها أن تحمى الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب (ص٤ المادة٣٠). ص١٠.

٣ - ونفس الوضع النسبة لدستور تونس الذى أقر حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات، بحيث تمارس فى ضوء القانون. كما أقر الدستور التونسى الحق النقابى (ص٨ الفصل٨) ص١٢.

٤ - وفى هذا السياق أضاف الدستور اليمنى أن يكون المرشح لعضوية مجلس النواب مجيداً للقراءة والكتابة وأن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدياً للفرائض الدينية، وألا تكون قد صدرت ضده أحكام قضائية مخلة بالشرف والأمانة. كما حدد السن بخمسة وعشرين عاماً. (ص٨ المادة٦٣-٢). ص١٢.

٥ - وقد أكد الدستور اليمنى على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية المجلس المحلى أو أى وظيفة عامة. بينما أجاز الجمع بين عضوية مجلس النواب ومجلس الوزارة. (ص١٠ المادة ٧٩). بعد ص١٢.

وفى هذا المجال يمكن الإشارة إلى خصوصية وضع المرأة المصرية فى المجالس النيابية فى بلادها. فبرغم أنها حصلت على حق الانتخاب رسمياً فى دستور ١٩٥٦، ورغم أن دستور ١٩٧١ قد أقر مساواتها فى الحقوق السياسية مع الرجل، إلا أن قيد المرأة فى جداول الانتخابات كان اختيارياً. وبصدور القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ أصبح القيد فى جداول الانتخابات إجبارياً بالنسبة للرجل والمرأة على حد السواء. كما خصص هذا القانون ٣٠ مقعداً للمرأة لضمان تمثيلها فى مجلس الشعب أخذاً بروح المساواة ومراعاة لاعتبارات تاريخية واجتماعية حالت دون تأهيلها للمشاركة فى الحياة السياسية على أساس من العلم والخبرة والثقة بالنفس. وكان ذلك تطبيقاً للمادة (٤) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة التى وقعت عليها مصر عام ١٩٨١، والتى ألزمت الدول الأطراف باتخاذ إجراءات وتدابير مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة. وقد نصت هذه الاتفاقية على ضمان

الحقوق السياسية للمرأة المتمثلة فى التصويت فى جميع الانتخابات، والترشـيح للانتخاب، والمشاركة فى صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وتـولى الوظـائف العامة، والمشاركة فى جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية.

وقد ساهم هذا الوضع فى ارتفاع نسبة مقاعد المرأة فى مجلس الشعب، حيث بلغت عام ٣٧/١٩٨٦ مقعداً تمثل نسبة ٦,٧% من إجمالى مقاعد المجلس، وقد تضمن هذا العدد ٣٠ عضوة منتخبة لمقاعد المرأة، و٤ نائبات منتخبات و٣ نائبات معينات[١٥]. فى حين أنه حتى عام ١٩٧٨ لم تدخل مجلس الشعب سـوى ١٢ نائبة فقط. ورغم استمرار الوجود القوى للمرأة داخل مجلس الشعب حتـى عام ١٩٧٩، فقد شاركت فقط ١,٩ مليون امرأة فقط فى هذه الانتخابـات مـن إجمالى ١٠ مليون امرأة لها حق الانتخاب[١٦]. وتؤكد الدراسات المصـرية أن نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية يعد أدنى بكثير من نسبتها إلـى إجمـالى عدد السكان، برغم أن الدستور قد أمن حقوقها السياسية[١٧].

وفى عام ١٩٨٠ تشكل مجلس آخر هو مجلس الشورى، وتم فيه انتخاب سيدتين وتعيين خمس سيدات،وبذلك بلغت نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الشورى ٣,٣% من إجمالى مقاعد المجلس[١٨].

وانقضى العصر الذهبى لنشاط المرأة السياسى بصدور حكم المحكمـة الدستورية فى عام ١٩٨٧، والذي ينص على إلغاء مقاعد المـرأة باعتبـار أن تحديد عدد المقاعد يتنافى مع مبدأ المساواة.

وبذلك الحكم انخفض عدد النائبات عام ١٩٨٧ إلـى ١٨ عضـو (١٤ منتخبات و٤ معينات) تشكلن نسبة ٤% من إجمالى المقاعد. ثم انخفـض عـدد النائبات مرة أخرى عام ١٩٩٠ إلى عشرة عضوات (٧منتخبات و٣ معينـات) تشكلن نسبة ٢% من إجمالى المقاعد[١٩].

ويدعونى تأمل أوضاع المرأة العربية داخـل دسـاتير بلادهـا بشـكل خـاص وداخل القوانين والاتفاقات الدولية بشكل عام إلى الرغبة فى التأكيد على أن الديموقراطية بمفهومها الواسع هي ثقافة أكثر منها سياسة. وكـذلك التأكيـد على أن هذه الثقافة ليست ثقافة فرد أو جماعة بعينها ولكنها غالباً ما تكون ثقافة مجتمع بأكمله ترسخت قيمة الديموقراطية على مدى أجيال بعيدة وأزمنة سحيقة. وبذلك فإن الديموقراطية الحقيقية بمعناها الواسع لن تتحقق إلا إذا أصبحت ثقافة حياة يومية وليست مجرد قواعد أو تنظيمات اجتماعية أو سياسية.

فمن الملاحظ أن عدم تطبيق القوانين أو ممارسة الحقوق الـواردة فـى


الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة له أسباب اجتماعية تتمثل فى القيود والتقاليد الاجتماعية والقصور فى الوعى. وقد ترتب على ذلك وجود فجوة حقيقية بين القانون والواقع، فمهما نص القانون على حقوق خاصة بالمرأة نجدها مع ذلك لا تطبق فى الواقع بشكل عملى.

قضية المرأة فى واقع الأمر ليست مجرد حرية التعبير عن الرأى من خلال الصحافة أو المشاركة السياسية، ولكن الأهم من ذلك هو مشاركة المرأة فى رسم السياسات وصناعة القرار السياسى. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال زيادة الوعى الشعبى وتنقية القوانين والتشريعات من بعض القيود المفروضة على الممارسة الديموقراطية سواء بالنسبة للمرأة أو كذلك بالنسبة للرجل، لأنها فى نهاية الأمر ديمقراطية الإنسان كأسلوب للحوار اليومى.

إضافة إلى ذلك فقد أشارت كثير من الدراسات إلى أن المرأة بمجرد حصولها على مقعد داخل المجلس تهدر حقوق المرأة[٢٠]. وتفسر بعض الدراسات هذا الموقف بأن المرأة تحاول أن تثبت أنها جديرة بالحقوق التى حصلت عليها وحان الوقت أن تعطى بدلاً من أن تبحث عن مزيد من الحقوق. كما تحرص فى نفس الوقت على الاحتفاظ بمقعدها داخل المجلس عن طريق التزامها بتوجهات النظام حتى لا تخسر ما توصلت إليه من حقوق. وقد وصف موقف المرأة من قضايا المرأة بشكل خاص أنه موقف بلغ حد التحفظ[٢١].

ولما كانت قضية حقوق المرأة فى المشاركة فى الحياة العامة جزءاً من حركة التحول الديموقراطى فى المجتمع ككل، فإنه من الضرورة الإشارة لأهمية دور مؤسسات المجتمع المدنى فى تفعيل دور المرأة فى الحياة العامة. وإذا كان التواجد الكمى –النسبى- لم يعكس حركة نسائية عربية موحدة تستهدف تنظيم جهود المرأة العربية لمواجهة واقعها المجتمعى بتحدياته الراهنة، كما لم يعكس امتداداً عميقاً فى المجتمع يشمل القطاعات المهمشة مثل الريف أو الطبقات الفقيرة فى الريف والحضر، فإنه قد آن الأوان أن نولى اهتمامنا إلى الجانب الكيفى للمشاركة. وإذا كانت المشاركة فى جانبها الكمى من حيث قياس عدد النساء المشاركات هى فى حد ذاتها دلالة على وضع المرأة فى الحياة العامة، فإنه لابد من استكمال وصف هذا الوضع من خلال قياس نوعية هذه المشاركة من أجل تفعيلها وجنى ثمارها. ولعل أبسط مثال يؤكد ذلك هو أن أصوات المرأة فى الريف -وخاصة فى مصر- تستخدم لصالح مرشحى العائلات الكبرى من وجهاء الريف وأعيانه كتصويت جماعى بدلاً من أن تكون

دعماً لحركة سياسية نشيطة.

وفى هذا الإطار من الضرورى القيام بمبادرة تضع تصوراً جماعياً ينظم جهود المرأة العربية فى الريف والحضر والصحراء وفى كل الفئات الاجتماعية لوضع أسس للعمل المشترك الذى يحترم الحوار كأسلوب للحياة اليومية فى المجتمع.

ثالثاً: الدراسة التحليلية لواقع المرأة العربية فى الحياة العامة

إذا كانت الفقرات السابقة قد عرضت بشكل نظرى لوضع المرأة العربية فى الحياة العامة من حيث بعض المعوقات الاجتماعية أو الثقافية التى تحد من نشاطها فى العمل الاجتماعى العام، ومن حيث وضعها داخل التشريعات والقوانين العربية، فإنه لابد من استكمال الصورة بشكل واقعى من خلال الدراسة التحليلية لشهادات المشاركات العربيات فى الحياة العامة أو العمل السياسى العام

ويركز هذا الجزء على تحليل ظروف النشأة الأسرية والاجتماعية التى شكلت انخراط المرأة فى الحياة العامة، وكذلك ظروف خوض المجال العام بما يتضمنه من مشكلات وعقبات. وذلك أملاً فى تحديد الوسائل والأساليب التى تساعد فى تفعيل دور المرأة العربية فى الحياة العامة من خلال التجارب الواقعية لأفراد عينة الدراسة.

١- وصف عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من ٢٥ حالة من المشاركات فى العمل السياسى العام من سبع دول عربية. حيث كانت نسبة ٣٢% منهن من مصر و ٢٤% من تونس و ١٢% من لبنان، بالإضافة إلى نسبة ٨% من كل من عمان واليمن والأردن إلى جانب نسبة ٤% من المغرب. وقد تراوحت أعمار المبحوثات ما بين ٤٤ سنة و ٦٩ سنة، حيث كانت نسبة حوالى ٤٠% منهن فى سن الأربعينيات، و٢٤% فى الخمسينيات، إضافة إلى حوالى ٨% فى الستينيات، ولم تذكر نسبة ٢٨% من المبحوثات عمرها فى البيانات الخاصة بها. وقد قدر متوسط أعمار الحالات بحوالى ٤٨,٢ سنة. وتعتبر هذه المرحلة العمرية بالتأكيد من أكثر مراحل الحياة نضجاً وخاصة لدى المرأة، وهو ما يعنى أن دخولها فى مجالات مثل العمل السياسى أو الاجتماعى العام قد تحقق نتيجة وضوح الرؤية لتحقيق هدف واضح ومحدد، وليس اشتراكاً مؤقتاً فى أنشطة غير منتظمة أو

غير مستقرة.

ولعل ذلك كان بالفعل أحد أسباب نجاح هؤلاء السيدات فى مجال حياتهن الخاصة قبل العامة، وقدرتهن على تخطى الصعوبات والعوائق التى قد تنشأ عن الجمع بين دورها فى العمل العام وبين دورها التقليدى فى المجتمع كأم وزوجة وابنة وأخت. ويعتبر هذا التوازن من أهم الأسباب التى إذا تـوفرت زاد نجـاح المرأة ونشاطها، وإذا اختل فشلت فى إحدى مجالات حياتها. ويحتاج تحقيق هذا التوازن إلى مهارة ونضج ووضوح رؤية، وهذا ما سوف تساهم هذه الدراسـة فى الكشف عنه فى بقية الصفحات.

وبالنسبة للحالة الاجتماعية لأفراد العينة، فقد كانت الأغلبية منهن متزوجات بنسبة ٦٠%، وبنسبة ٢٠% أرامل، بينما بلغت نسبة من لم يسبق لهن الـزواج حوالى ١٢% والمطلقات ٨%. أما عدد الأبناء فقد تنوع كثيراً بين أفراد عينـة الدراسة حيث كان لحوالى ربع العينة ثلاثة أولاد (٢٤%)، إضافة إلى الخمـس لديه ابنان، وخمس أخر لديه أربعة أبناء. كما كان لحوالى ١٢% ابـن واحـد، وحوالى١٢% أيضاً بدون أطفال. ولم توجد سوى مبحوثة واحدة لـديها تسـعة أبناء. ومعنى ذلك أن ما يزيد قليلاً على نصف العينة لديهما بـين ابـن واحـد وثلاثة أبناء، بينما ربع العينة تقريباً لديهن أربعة أبناء فأكثر. ومما لاشك فيه أن وجود عدد كبير من الأبناء يمثل قيداً على نشاط الأسرة خارج المنـزل، وهـو الأمر الذى يحتاج منها مزيداً من تنظيم وقتها ما بين الأسرة والعمل العام.

وإذا انتقلنا إلى المستوى التعليمى لأفراد العينة، نجد أن كل الحالات قـد حصلن على قدر عال من التعليم، حيث كانت الأغلبية بنسبة ٦٠% حاصـلات على مؤهل جامعى و ٢٨% على مؤهلات فوق جامعية، يضاف إليهن حـوالى ١٢% حاصلات على دبلومات عليا بعد إنهاء المرحلة الثانوية العامة.

ويعتبر حصول المبحوثات على قدر عال من التعليم أمراً بديهياً وطبيعياً بالنسبة لفئة طليعية ومتميزة من أفراد المجتمع.

وارتباطاً بالمؤهل التعليمى نجد أن المهن التى تمتهنها هؤلاء السـيدات فى أغلبها مهن عليا. وتشير نتائج الدراسة أن ما يزيـد علـى نصـف العينـة (٥٦%) يشغلن أعمال مهنية عليا مثل الطب والهندسة والمحامـاة والصـحافة والتدريس المدرسى والجامعى والعمل فى إدارات الوزارات. ويوجد إلى جانـب ذلك حوالى ١٢% يشغلن مناصب أخرى داخل المجالس مع عضـويتهن بـه، و ٢٤% عضوات فقط داخل هذه المجالس. وإذا ما قارنـا مهـن السـيدات مـن

مفردات العينة مع مهن أمهاتهن فسوف نجد أن نسبة ٨٨% من الأمهـات مـن ربات البيوت.

ومما لا شك أن مفردات العينة قد خطون خطوات كبيرة فى مجال الحياة العامة والخروج للعمل خارج المنزل، وهو بالطبع قد مس المجتمع ككل حيـث نلمس فى الوقت الحالى ارتفاعاً فى معدلات اشتراك المرأة فى سوق العمل إلى إجمالى من هم داخل سوق العمل. ويجدر بالذكر فى هـذا المجـال أن حـوالى ٤٨% من مفردات العينة قد أكدن أن أمهاتهن كن يتميزن بذكاء شديد وقوة فـى الشخصية وحزم مشبع بالحنان رغم كونهن ربـات بيـوت لـم تسـمح لهـن الظـروف المجتمعية بالحصول على أى قدر من التعليم ولا بالتالى دخول سوق العمل خارج المنزل.

وقد تحقق أيضاً قدر من الحراك الاجتماعى يمكن الكشف عنه من خلال مقارنة مهن مفردات العينة بمهن آبائهن. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن حـوالى ٢٨% من الآباء كانوا عمالاً فى الزراعة أو الصيد أو البناء أو النقل، يلى ذلـك نسبة ١٦% كانوا يشتغلون بالتجارة، و٢٠% يشغلون وظائف عموميـة. كمـا كانت نسبة حوالى ٢٤% من أفراد العينة من كبار الموظفين أو رجال الأعمال. ومن اللافت للنظر عند تأمل دليل السيرة الذاتية لأفراد العينة أنهن قد أكدن فـى حالات كثيرة وفى مواضع متعددة أن الأب كان الدافع والمشجع للتعليم وتحصيل المعرفة. وذكرت إحدى الحالات أن الأسرة انتقلت إلى بلدة أخرى حتى تكمـل البنات تعليمها، حيث لم تكن فى بلدتها مدارس لتعليم البنات. وقد أكدت مبحوثات أخريات أن تعليم الأب المحدود لم يرتبط بدرجة وعيه أو ثقافته أو تشجيعه لبناته للحصول على قدر أكبر من التعليم والثقافة. فكثير من الآباء كانوا مثقفين مـن خلال الانتظام فى سماع نشرات الأخبار والبرامج الثقافية. كما كـانوا يحثـون بناتهم على ذلك من خلال شراء الكتب لهن وإشراكهن فى الاستماع للأحـداث العالمية فى المذياع واختبار معلوماتهن فى كافة المجالات. وكثيراً ما أشـارت المبحوثات إلى أن والدها كان يحثها أن تكون جريئة وتقول الحق وتسعى مـن أجل المعرفة والعلم. وقد أكدت المبحوثات ذلك فى الأسر التى كان الوالد فيها له نشاط وطنى أو سياسى أو نشاط عام، ولكن تأكد ذلك أيضاً فى الأسر التى كان الوالد فيها عاملاً بسيطاً حصل على قدر بسيط من التعليم.

وتنقلنا هذه الملاحظة إلى الكشف عن نوعية القراءات والموضـوعات التى كانت المبحوثات تميل إليها قبل الالتحاق بالعمل السياسى، والتى كان لهـا

تأثير عليهن فى رسم مسار حياتهن بعد ذلك.

وتشير النظرة الأولى للبيانات إلى أن أكثر المجـالات جـذباً لصـيغة الدراسة على التوالى هى القراءات الأدبية والفنية بنسبة ٨٨% وتتضمن أعمـال عمالقة الأدب والشعر والأعمال الأدبية الكلاسيكية الأصلية والمترجمة والقصص والروايات. وقد ذكرت الحالات مئات من أسماء المشاهير ومن الأدباء والشعراء اللاتى تقرأن أعمالهم. ثم القراءات التاريخيـة بنسـبة ٨٤% وخاصـة تـاريخ الشعوب والحضارات والأديان والفتوحات فى التاريخ القـديم، وكـذلك تـاريخ النساء الرائدات والحركات الوطنية. وقد ذكرت الحالات العديـد مـن أسـماء المؤرخين والكثير من الفترات التاريخية القديمة مثل الفراعنـة أو الرومـان أو الفتح الإسلامى. كما ذكرن اهتمامهن بالقراءات التاريخية التـى تتنـاول سـير الزعماء والطليعيين مثل غاندى وجميلة بوحريد وهدى شعراوى وغيرهم كثيـر من الزعماء فى مختلف الحقب التاريخية.

وقد جاءت القراءات السياسية بنسبة ٨٤%، حيث يفضلن قراءة كل مـا يتعلق بالمذاهب السياسية والأيديولوجيات المختلفة وقضـايا الشـرق الأوسـط والصراع العربى الإسرائيلى والتحليلات السياسية للحركات الثورية، وما يتعلق بالقوانين والتشريعات.

أما القراءات الدينية فقد كانت نسبتها ٦٤% وتركزت فى قراءة القـرآن الكريم والأحاديث النبوية والتفسير والفقه، كما اهتمت المبحوثات بقراءة السـيرة النبوية وسير الشخصيات الإسلامية وأمهات المؤمنين والصحابيات، وكذلك كـل ما يتعلق بوضع المرأة فى الإسلام. أما القراءات الاقتصادية فقد كانت نسـبتها ضئيلة نسبياً (٤٤%) وكانت الإجابات مصحوبة عادة بتعليق نادراً أو قليلاً.

وكان هناك أيضا مجال الاهتمام فى القراءات الاقتصادية حول سياسات واقتصاديات العالم الثالث والتقـارير الاقتصـادية والمقـالات فـى الصـحف والمجلات. كما أشارت بعض الحالات إلى تفضيلهن بعض القراءات الأخـرى مثل القانون أو علم النفس أو التربية أو الكتابات النسـائية عامـة والمجـلات الترفيهية. والمتأمل لنوعية القراءات التى تفضلها عينة الدراسة يكتشـف أنهـن يملن بشكل كبير إلى قراءة سير الزعماء وتاريخهم سواء كان ذلك مـن خـلال القراءات الدينية حيث التركيز على السـيرة النبويـة أو قصـص الأنبيـاء، أو القراءات السياسية حيث الاهتمام بدور هؤلاء الزعماء فى قيادة الشـعوب فـى حركات التحرير الوطنية، أو القراءات النسائية من خلال عرض أدوار بعـض

الشخصيات الطليعية فى حياة الشعوب وحقوق المرأة فى الأديان السـماوية، أو القراءات التى تتناول حياة الزعماء والقادة فى مختلف الأزمنة والمواقف.

ولعل ذلك يتفق كثيراً -كما سنرى فيما بعد- مـع تأكيـد الحـالات أن الشخصيات التاريخية والزعامات الشعبية كانت من أهم القوى المؤثرة عليهن فى حياتهن، وكانت بمثابة قدوة ومثل أعلـى مثلهـا مثـل الأب أو الأم أو الأخ أو الأستاذ.

٢ - ظروف النشأة والمحيط الاجتماعى: (الخلفية الاجتماعية)

تعتبر ظروف النشأة فى مجملها من أهم العوامل التى كان لها تأثير على تشجيع المرأة على الانخراط فى العمل العام. والمقصود بهـذه الظـروف هـو تشجيع الأب والعم أو بعض الأقارب داخل الأسرة. وأهم الأشخاص الذين أثروا بشكل مباشر أو غير مباشر على دخول المرأة فى الأنشطة العامة.

وقد ظهر من حالات الدراسة أن الوالد كان دافعاً كبيراً للمرأة فى حياتها العامة، سواء كان هو نفسه له تاريخ سياسى أو تمثل دوره فى التشـجيع علـى العمل السياسى. وكان الأب دافعاً إيجابياً لدى حوالى ٥٢% من عينة الدراسـة. فنجد أن حوالى ٢٤% من آباء أصحاب التجارب الانتخابية كـانوا منخـرطين بالفعل فى العمل السياسى، مما كان له أثر كبير عليهن فى فتح مداركهن نحـو العمل السياسى. كما أكدت حوالى ١٦% من العينة أن الأب كان مصدر التشجيع والتمكين بالنسبة لهن و١٢% كان الأب مثقفاً. وفى الحالتين كان الأب يمـدهن بالكتب والمعارف ويشجعهن على التثقف وإبداء الرأى فى الحياة العامة. فكثيراً ما ذكرت هؤلاء السيدات أن آبائهن كانوا يهدون لهن الكتب بدلاً مـن الألعـاب وأنهن كن يفرحن بها، حيث كانت هذه الكتب هى مصدر التنوير بالنسبة لهن.

وكذلك بالنسبة لدور الأم فى حياة هؤلاء السيدات. فعلى الرغم مـن أن دور الأم كان أقل من دور الأب، إلا أن نسبة من أكدن علـى فعاليـة دور الأم فـى حياتهن ٢٤%، ونجد أن فى ١٦% من الحـالات كانـت شخصـية الأم المستنيرة هى أهم الدوافع الإيجابية لدخول الحياة العامة أو الانخراط فى العمـل العام، حيث كانت الأم هى مصدر التمكين والتشجيع.

ويظهر من الدراسة تأثير بعض الأقارب الآخرين مثل الجد أو الجدة أو العم بنسبة ٤%. ولا يشترط فى هذه الأحـوال أن يكـون الأب والأم أو الجـد

والجدة على قدر عال من التعليم ولكن التشجيع والتمكين كان من خلال القـراءة والاستماع إلى الراديو ومتابعة الأحوال العامة فى المجتمع سـواء السياسـية أو غيرها.

وفى حالتين من حالات الدراسة كان التفاعل مـع الأحـداث السياسـية المجتمعية هو مصدر التشجيع لدخول العمل العام، حيث كان التشجيع ذاتياً.

ولكن فى حالات لبنان على وجه الخصوص كانت هناك ظروف خاصة هى التى شجعت الحالات على دخول العمل العام والانخراط فيه، ففـى إحـدى الحالات كان استشهاد زوج السيدة وهو رئيس الجمهورية الذى كـرس حياتـه للعمل العام واستشهد فى سبيل قيمه ومبادئه هو الحافز الأول فى حياتها للخوض فى العمل العام، إضافة إلى وجود كثيرين من أفراد الأسرة فى مناصب قياديـة داخل رئاسة الجمهورية.

وفى حالة أخرى كان استشهاد الأخ هو الدافع الأساسى لمتابعة العمـل الذى أسسه ومتابعة المسيرة لتحقيق طموحات وآمال الأخ فى هذا المجال، ذلـك برغم أن الحالة قد أكدت أنها لم تكن قبل ذلك تميل للعمل السياسى بشكل عـام. وفى حالة ثالثة كان الأخ أيضاً وبصفته رئيس الجمهورية الحـالى هـو الـدافع والمشجع لخوض التجربة الانتخابية، حيث أعجبت بشقيقها بحسه الديموقراطـى وإدارته الوطنية.

وبالنظر إلى الأفراد الذين أثروا فى حيـاة هـؤلاء السـيدات وكـانوا بالنسبـة لهن بمثابة المثل الأعلى نجد أن الأمثلة كثيرة ومتعددة، بعضـها مـن داخل الأسرة كالأب أو الأم أو الأخ أو من الأقارب المقـربين وبعضـهم مـن الشخصيات العامة سواء كزملاء أو أصدقاء أو فى مجال الحياة العامـة. وفـى أغلب حالات هذه الدراسة كان الأب هو مصدر التشجيع الأساسى بنسـبة ٤٤% من إجمالى الحالات، حيث كان القدوة والدافع للانطلاق. يلى ذلك الـزوج فـى ٣٦% من الحالات، حيث أكدن أن الزوج كان يشجعهن ويضحى معهن من أجل إكمال المسيرة خاصة وأن الزوجة تتغيب كثيراً، فعادة ما يتطلب ذلك تضـحية حقيقية من الزوج سواء بوقته أو جهده حتى لا يشعر الأبناء بغيابها وخصوصـاً إذا كانوا صغار السن.

وتأتى الأم فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٨% حيث كانت فى هذه الحـالات الصديقة الحقيقية والمحفز المخلص، كما كانت الشخصية الذكية والمستنيرة للأمم فى هذه الحالات من أهم مصادر التشجيع والتمكين.

وكان الأصدقاء مشجعاً ومحفزاً بنسبة ٢٤%. أما الشخصيات العامة فقد كان لها نسبة ٢٤%. وكانت هذه الشخصيات متفردة جداً مثل عمر بن الخطاب أو سعد زغلول أو جمال عبد الناصر أو غاندى أو محمد عبده أو مـن النسـاء مثلاً جميلة بوحريد وبناظير بوتو، ومارجريت تاتشر ونوال السعداوى وهـدى شعراوى...

كما كان المدرسون والأساتذة من مصادر التشجيع الخارجة عن الأسرة والأهل أو الأبناء أنفسهم. وكذلك الإخوة الذكور خاصة إذا كانوا مـن القيـادات السياسية أو الشخصيات العامة. كما ذكرت إحدى الحالات أن أهل الحى كـانوا أكبر حافز لها لخوض التجربة الانتخابية وأنهم ساعدوها كثيراً فى فترة الدعاية، وفى أثناء الانتخابات. وفى الأغلب الأعم مـن الحـالات تؤكـدن أن مصـادر التشجيع والدعم استمرت على حماسها. فبالنسبة للأحياء منهم ظل المشـجعون على تشجيعهم وخاصة فى الحث على المثابرة فى حالات الإحباط، وذلك لـدى حوالى ٧٦% من أفراد العينة. وفى حالتين أخـريين تحـول موقـف الأسـرة المعارض إلى موقف مؤيد بعد الفوز، حيث شعروا بالـدعم العـام الخـارجى لبناتهن وما يقمن به من عمل عام. وذكرت إحدى هاتين الحـالتين أن أسـرتها أصبحت تدعمها بشدة لدرجة مساعدتها فى عقد اجتماعاتها واستضـافتها فـى الإجازات حتى ترتاح من عناء جو العمل وتولى بعض شئون حياتها الاجتماعية التى صارت جزءاً من حياتها العملية، بل وصل حد المساعدة إلى مساعدتها فى بعض القطاعات الشعبية وخاصة النسائية منها.

أما بعض الشخصيات المؤيدة من داخل الأسرة أو من خارجهـا الـذين فارقوا الحياة، فإن تأثيرهم استمر دافعاً مشجعاً للحالات، حيث تذكر هذه الحالات أن هؤلاء الناس وإن كانوا قد ماتوا فإن مبادئهم وأفكارهم كمثل أعلـى ودافـع مشجع يظل ميراثا لهن وللأجيال من بعدهن. وهو الأمر الذى ينطبق أيضاً على الشخصيات العامة المؤثرة التى كانت مثلاً أعلى لهذه الحالات، وبمثابة الإلهـام والحافز للسير قدماً فى مسيرة العمل العام والمثابرة على الصعوبات.

وكان هناك دوافع كثيرة لبداية التفكير فى خوض تجربة العمـل العـام، لعل أهمها لدى أغلب حالات الدراسة هو الحس والوعى الوطنى، حيث شـعرن بحاجة المجتمع إلى جهودهن سواء فى المقاومة الشعبية أو فـى تحريـره مـن الاستعمار، أو بسبب الحروب الداخلية التى كانت كلها ظروفاً قد أعاقـت مـن نمـو المجتمع وتطوره. وقد كان هذا الحس الوطنى لدى ٦٠% من الحالات هو

الدافع لخوض التجربة إيماناً بضرورة الالتزام بهموم الناس وقضاياهم لتجـاوز ظروف المجتمع والسعى للارتقاء بالوطن من خلال العمل العام.

وكذلك كانت الرغبة فى التعبير عن قدرات المرأة التى تساوى قـدرات الرجل، والرغبة فى إثبات دورها فى النضال الوطنى ودفعهـا للمشـاركة فـى القرار السياسى لأنها نصف المجتمع دافعاً لدى ٢٤% من الحالات. فمنهن مـن كانت الرائدة الأولى فى دخول العمل العام فى بلدتها.

ورغم ذلك، فإن هناك بعض الحالات اللاتى قررن الدخول فى العمـل العام إيماناً بدورهن فى خدمة المجتمع بصرف النظر عن كونهن إناثاً، أى بعيداً عن إثبات دور المرأة فى تغيير المجتمع ولكن بدافع الحس الوطنى البحت.

كما كانت النشأة فى بيت سياسى والرغبة فى استكمال مسيرة الأسرة فى حالات أخرى هى الدافع القوى وراء دخول مجال العمل العام، وذلك لدى ١٢% من الحالات، واللاتى دخلن المجال لاستكمال دور الأسرة التاريخى فى خدمـة الوطن، حتى لو كن إناثاً.

وباستعراض الظروف العامة للنشأة والجو المحيط الذى دفـع بهـؤلاء السيدات لدخول العمل العام، نكتشف أن للظروف الأسـرية والمجتمعيـة دوراً كبيراً فى تشجيعهن ودفعهن لدخول هذه التجربة، وأن الرجل فى حيـاة هـؤلاء السيدات كان دافعاً هاماً لدى ٨٠% مـنهن، وهـو الأب فـى المقـام الأول أو الـزوج فى المقام الثانى. ونجد أن ذلك يتفق مع أدبيات العلم التى تشير إلى أن قوة المرأة فى المجتمع تستمد من قوتها داخل الأسرة، وأن تمكينها يتم من داخل الأسرة من خلال الأب أو الزوج[٢٢].

كما كانت الظروف السياسية العامة فى المجتمع دافعاً كبيـراً لخـوض تجربة العمل العام إيماناً ورغبة فى تحسين ظروف المجتمع ومساعدة النـاس، وخاصة فى حالات الأزمات كالاستعمار أو الحروب الداخلية أو الاضـطرابات المجتمعية العامة التى تستدعى -كحافز طبيعى- تكاتف الجهود وبذلها من أجل تخطى الأزمة.

٣ - البدايات الأولى:

بدأت أغلب حالات الدراسة دخول العمل العام مـن خـلال الأنشـطة النسائية والأنشطة الطلابية والعمل الاجتماعى العام. وقد سبق لحوالى ٨٨% من الحالات المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية العامة قبل الإقـدام علـى التجربـة الانتخابية الأولى، حيث كن يقمن بالمشاركة فى العديد من المؤتمرات والندوات

والمحاضرات بهدف تفعيل دور المرأة فى الشأن العام فى وقت كـان محرمـا عليها فيه مزاولة أى عمل أو مهنة خارج إطار المنزل.

وفى هذا الإطار أشارت حوالى ٥٢% من مفردات العينة أنهـن بـدأن العمل العام فى مجالات الأنشطة النسائية والمشاركة فـى الجمعيـات النسـائية بهدف محو أمية المرأة وتقويمها وتأهيلها لـبعض المهـن الحرفيـة كالحياكـة والأشغال اليدوية. كما شاركن بعضهن فى جهـود تعـديل قـوانين الأحـوال الشخصية. وبدأت حوالى ٤٨% نشاطها من خلال العمـل الاجتمـاعى العـام ورعاية الأمومة والطفولة والمعوقين، وذلك من خلال جمعيات رعاية الأسـرة وتقديم الخدمات التعليمية والتربوية للأطفال سواء فى مجال رياض الأطفـال أو فى مجال محاربة التسرب من التعليم أو فى مجال توفير الخـدمات للمعـوقين مـن خلال برامج خاصة، إضافة إلى محاولات تطوير الـنظم التربويـة فـى بلادهن.

وتوجد أيضاً نسبة حوالى ٢٨% من الحالات بدأن العمل الاجتماعى من خلال الأنشطة الطلابية فى المدارس والمعاهد والجامعات ومنظمات الكشـافة، حيث اشتركن فى عديد من الأنشطة الأدبية والفكرية والرياضية والثقافية علـى كافة المستويات. يضاف إليهن نسـبة ٨% بـدأت العمـل العـام مـن خـلال الصحافـة، حيث كن يقمن بإجراء التحقيقات الصحفية التـى تتنـاول القضـايا الاجتماعية الهامة وكتابة المقالات التثقيفيـة الأسـبوعية وإلقـاء المحاضـرات وتحضير المهرجانات الثقافية. كما أشارت حالة واحدة من العينـة أن بـدايتها كانت من خلال حركات المقاومة الوطنية فى بلادها ضد الاستعمار.

وإذا انتقلنا إلى التجربة الانتخابية نفسها فسوف نحاول خلال هذه الفقرة الكشف عن أهم الملامح والظروف المرتبطة بالتجربة الانتخابية الأولى، وذلـك من خلال المحاور التالية: البداية وتتضمن بداية التفكير فى خوض تجربة العمل العام وردود الأفعال الأولى على التصريح بها، وأولى الخطوات التى دخلت من خلالها التجربة.

أما المحور الثانى فيتضمن الصعوبات التى واجهت المرأة فـى بدايـة دخولها هذا المجال على كافة الأصعدة داخل وخارج الأسـرة، وكيفيـة تغلبهـا عليها، والقوى المساندة أو المحبطة لها.

أما المحور الثالث فيتطرق إلى التفاعل داخل تجربة العمل العـام مـن حيث موقف الأسرة وموقف الزملاء فى العمل العام ودرجـة تعـاونهم معهـا.

والقرارات واللجان التى كان للمرأة فيها دور إيجابى والدروس التى اسـتفادتها من هذه التجربة الأولى فى حياتها.

وعندما فكرت هؤلاء السيدات فى دخول الانتخابات نلاحـظ أن عـدد مرات دخولهن قد تتفاوت كثيراً ما بين مرة واحدة وأربع عشرة مرة. ولكن من الملاحظ إضافة إلى ذلك أن معدلات النجاح كانت أكبر كثيراً من معدلات الفشل، حيث تبين أن حوالى ٥٢% منهن قد نجحن فى جميع المرات التى دخلن فيهـا الانتخابات سواء كان ذلك مرة واحدة أو ثلاث أو سبع مرات. وحـوالى ١٦% منهن نجحن فى جميع المرات إلا مرة واحدة سواء كانت مرات الدخول سبع أو أربع عشرة مرة. ولا توجد فى جميع الحـالات سـوى حالـة واحـدة دخلـت الانتخابات مرتين ولم تنجح فيهما.

وتشير هذه الحقيقة إلى أمرين أولهما هو الشعبية والثقـة التـى منحهـا المجتمع لهذه الشخصيات فكن دائماً تحظين بتأييد الناخبين، والأمر الثانى أنهـن يتمتعن بقدر عال من المثابرة. فمنهن من دخلت الانتخابـات سـبع مـرات أو ثمانـى أو أربع عشرة مرة وكن ينجحن فى كل مرة إلا مرتين. وهـو الأمـر الذى يلقى ضوءاً على شخصية هؤلاء السيدات ومدى الجهد والمثابرة من أجـل استكمال مسيرة العمل العام وإثبات قدراتهن فى خدمة المجتمع وخدمـة أبنـاء الوطن.

وقد تولت هؤلاء السيدات العديد من المناصب الانتخابية الهامـة. فقـد شغلن حوالى نسبة ٤٤% منصب عضوة مجلس و ٢٠% منصب عضوة لجنـة مركزية، إضافة إلى ٢٤% شغلن منصب رئيسة لجنة أو فرقة أو اتحاد. يضاف إلى ذلك نسبة ٢٨% كن عضوات مجالس إدارة و ١٢% مستشـارات للبلديـة. وقد تولين هذه المناصب فى متوسط عمر ٤١,٨سنة، وهو الأمر الذى يشير إلى أنهن تولين هذه المناصب فى سن النضج والرشد ووضوح الرؤية. وربما يكون هذا هو أحد الأسباب فى نجاحهن وحصولهن على التأييد الشعبى الكبير. فنجد أن أصغر سيدة كان عمرها ٢٥ سنة عند توليها منصب عضوة مجلس شعب، أمـا أكبر سيدة فكان عمرها ٥٤ سنة عند تولى منصب عضوة مجلس نواب.

وفيما يخص بدايات التفكير فى العمل العام أو السياسى أو النقابى، فقـد تنوعت البدايات. وكانت البداية من خلال الأسرة لدى حوالى ٢٤% من حالات الدراسة. وذلك قدوة بالوالدين أو مشاركة لبعض الأقارب من الأهل كالخـال أو العم أو الأخ، أو محاولة لاستكمال مسيرة أحد أفراد الأسرة (وخاصة فى حالات

الاغتيال). وقد كانت الظروف السياسية العامة فى المجتمع وخاصة الاستعمار بداية قوية للتفكير فى العمل السياسى لدى ١٦% من الحالات، حيث بدأن خوض العمل السياسى من خلال أعمال المقاومة الشعبية والاشتراك فى المظاهرات والدخول فى الأعمال السرية للمقاومة الشعبية أحياناً وخاصة فى اليمن. أما النسبة الأكبر من السيدات فقد بدأن التفكير فى العمل السياسى العام بعد تحقيق نجاح ساحق فى الأنشطة الطلابية والخيرية العامة، وذلك بنسبة ٤٠% من الحالات. فقد كان حصولهن على مراكز متقدمة فى هذه الأنشطة هو نقطة البداية للتفكير فى العمل السياسى العام.

وبناء على ذلك فقد ارتبط الجهد والتصريح بفكرة الانخراط فى العمل العام عندما نجحن عملياً في الانتخابات فى اتحادات الطلاب والنقابات والجمعيات التى بدأن فيها أولى تجارب العمل العام. وهكذا كان الحال لدى٤٤% من الحالات، حيث كان نجاحهن على الأصعدة الخاصة هو بداية انطلاقهن بالانخراط فى الأصعدة العامة. ورغم ذلك فإن هؤلاء السيدات قد أكدن أن تصريحهن بالرغبة فى الانخراط فى العمل العام قد بدأ منذ سن الطفولة داخل الأسرة، أو فى سن الجامعة من خلال الاشتراك فى الأنشطة الطلابية وغيرها من مجالات العمل العام. كما أكدت بعض السيدات أن هناك مواقف حاسمة فى حياتهن أو فى حياة مجتمعاتهن كانت هى لحظة التصريح برغبتهن فى الانخراط فى العمل العام نذكر منها على سبيل المثال؛ اغتيال الأخ (رئيس الدولة) ورغبة أخته فى استكمال مسيرته السياسية، أو تأسيس مؤسسة كبرى تولت السيدة رئاستها كأول رئيسة من النساء أو كرائدة للعمل النسائى العام، أو عقب حصول الدولة على الاستقلال، أو بسبب فساد الانتخابات، أو بسبب إعلان التعددية الحزبية، أو السماح للمرأة بدخول الانتخابات.

ومن هنا نجد أن التصريح بالفكرة كان ينبع أساساً من النجاحات التى حققتها هؤلاء السيدات فى مجالات العمل العام مما جعلهن يفكرن فى الانخراط فى العمل السياسى. إضافة إلى ذلك فإن بعض المواقف الكبرى قد حركت لديهن النزعة الوطنية فى تحقيق ذاتهن وخوض المجال السياسى العام كرد فعل وطنى أمام أزمة أو موقف فى المجتمع كان هو المحرك أو الحافز للتصريح بالفكرة وأخذها مأخذ التنفيذ.

وارتباطاً بالنجاحات السابقة على دخول معركة الانتخابات نجد أن ردود الأفعال الأولى لفكرة دخول مجال العمل السياسى العام كان التشجيع والتأييد

والدعم لدى غالبية الحالات سواء من الأسرة (بنسبة ٦٨%) أو الزملاء (بنسـبة ٦٨%) أو الأصدقاء (بنسبة ٨٠%) أو النساء الأخريات (بـأعلى نسـبة وهـى ٨٨%). وهو الأمر الذى يوضح أن دخول هؤلاء النساء لهـذا الميـدان كـان دافعـه ومحفزه هو التأييد والتشجيع والدعم سواء علـى مسـتوى الأسـرة أو الأصدقاء والمعارف أو على مستوى التأييد الشعبى من الزملاء وأهل المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أنه فى مجال الأسرة أكـدت حـوالى ١٦% مـن الحالات على تدعيم وتشجيع الوالد بشكل خاص داخل الأسرة، فى حين لم يذكر الزوج كمعارض للفكرة سوى فى حالة واحدة. وهو الأمر الذى يجعلنـا نكـرر تأكيدنا على أن الرجل فى حياة المرأة فى صورة الأب أو الزوج يكون مصـدر تمكينها ومنحها القوة، وخاصة فى البلاد العربية التى لا تزال تصنف بوصـفها مجتمعات "رجالية". فمهما تبلغ قوة المرأة فيها ومهما يحدث لها من تمكين، فإن ذلك يكون بواسطة الأب أو الزوج. كما تجدر الإشارة أيضـاً إلـى أن بعـض الحالات (نسبة ٨%) قد ذكرن أن النساء الأخريات كن يبـدين غيـرتهن عنـد التصريح بفكرة خوض مجال العمل السياسى العام رغم أن النسـاء الأخريـات كـن مصدراً للتشجيع والحماس بأكبر نسبة وهى ٨٨%، أى أن أكبر مصـدر للدعم والتشجيع كان فى واقع النساء الأخريات فى حياة هؤلاء السيدات وخاصة المشاركات معهن فى مجال العمل العام أو العمل السياسى.

وقد تنوعت ردود الأفعال الأخرى ما بين السلبية أو التخوف من الأسرة بنسبة ٢٠%، والاستغراب من النساء الأخريات بنسبة ٢٤%. أما المعارضة فقد كانت أكبر نسبة لها (١٦%) من داخل الأسرة.

والمتأمل لهذه البيانات يجد أن الأسرة باعتبارها هى مصدر العواطـف للفرد كانت مصدراً للتخوف أو المعارضة من فرط العاطفة أو خوفاً على ابنتهم من خوض تجربة العمل العام. فى حين كانـت النسـاء الأخريـات مـا بـين المشجعات والمؤيدات لأن امرأة مثلهن سوف تثبت وجودها، وما بين المتخوفات المستغربات كانت المعارضات لأن امرأة تشجعت وخاضـت تجربـة العمـل السياسى العام رغم كونها امرأة. وقد ذكرت كثير من الحالات من عينة الدراسة أن التشجيع من الأسرة كان سببه أن العمل السياسى أمر طبيعى أو معتاد داخل الأسرة، وأن التشجيع من النساء الأخريات كان نوعاً من فخـر حـواء بنفسـها ودعمها لذاتها ودفعاً لقضيتها.

وقد كان من الطبيعى أن تكون الخطوة العملية الأولى نحـو الترشـيح

لأول موقع عام من خلال الانخراط السابق فى العمل العام وترشيح قيادات هـذا العمل لها، حيث كان هذا هو الحال لدى حوالى ٦٠% من حالات الدراسة. كما أكدت حوالى ٢٠% من الحالات أن تشجيع ودعم الأسرة والزملاء كـان أولـى الخطوات فى هذا المجال. هذا إلى جانب حوالى ١٢% دخلن هذا المجال بمجرد أن سنحت لهن الفرصة فى بلادهن لذلك، سواء من خلال تأسيس مجلس للشعب أو فتح باب الترشيح به أو من خلال سماح الدستور بانتخاب المرأة.

يضاف إلى ذلك بعض الحالات الفردية التى دخلت هـذا المجـال مـن خـلال عوامل شخصية مثل وفاة الزوج والرغبة فى استكمال مسيرته السياسية أو وفاة الابن والرغبة فى الانشغال فى العمل العام لتعويض هـذا الفقـد مـن خـلال العطاء الوطنى.

وبعد إلقاء الضوء على البدايات العامة لدخول الحياة العامـة والمجـال السياسى لحالات الدراسة، يمكن أن ننتقل لأهم الصعوبات التى واجهت هـؤلاء السيدات أثناء خوض تجربة العمل العام سواء من الناحية الاجتماعية أو القانونية أو السياسية وكيفية التغلب عليها.

لقد تنوعت المشكلات التى عانت منها حالات الدراسة من خلال خوض التجربة الأولى للعمل العام، سواء بسبب طبيعة العمل العام أو بسـبب كـونهن سيدات يخضن هذه التجربة فى مجتمعات تقليدية. وإذا كانت طبيعة العمل العـام تتطلب التغيب كثيراً خارج المنزل، فإنه من الطبيعى أن تعانى المرأة من بعض المشكلات الأسرية والاجتماعية بسبب ذلك، حيث أشارت بعـض الحـالات أن دائرة معارفها من الأهل والأصدقاء يستنكرون تغيبها كثيراً خارج المنزل وكثرة تعاملها مع الرجال. وهى مشكلة قد تواجه المرأة فى بعض المجتمعات الشرقية، وإن لم تكن المعارضة بالضرورة من زوجها فإنها قد تكون من والديها أو مـن معارفها.

وبرغم ذلك فقد أشارت نسبة حوالى ٥٦% من العينة أنهن ليس لـديهن صعوبات اجتماعية أو عائلية، بينما كانت نسبة اللاتى لديهن صـعوبات بسـبب معارضة الأهل تبلغ ١٢%. ولم تشر سوى حالة واحدة فقط من إجمالى الحالات أن لديها صعوبات بسبب معارضة الزوج.

وقد شكل التعارض بين العمل العام والواجبـات الأسـرية صـعوبة أو مشكلة لدى ١٦% من الحالات، وهو الأمر الذى يتطلب عادة مزيداً من المجهود الذى يجب أن تبذله المرأة حتى تستطيع أن توازن بـين واجباتهـا والتزاماتهـا

خارج وداخل المنزل، فى حين يعتبر الرجل فى أغلب الحـالات أن التزاماتـه خارج المنزل هى أولى بوقته وجهده منها داخل المنزل، على عكس المرأة.

وبالنسبة للصعوبات الاجتماعية فقد أشارت نسبة ٤٠% مـن الحـالات أنهن يعانين من معارضة المحيطين بهن وانتقاداتهم بسبب كثرة التأخر والتغيب خارج المنزل ومخالطة الرجال، كما يعترض بعض الناس على تمثيـل المـرأة للرجل فى المجال السياسى. وبرغم ذلك فقـد أشـارت إحـدى الحـالات أن المواطنين قد أحبطوا لعدم نجاح أى امرأة فى الانتخابات عـام ١٩٨٩، بـرغم وجود إثنتى عشرة مرشحة فى هذه الانتخابات.

وأما بالنسبة للعقبات القانونية والحكومية، فقد كانت نسـبة كبيـرة مـن الحالات وهى ٧٦% لا تعانى أى مشكلة فى هذا المجال. ولكن حـوالى ٢٠% منهن أشرن إلى أنهن قد واجهن بعض المشـكلات بسـبب تضـييق الحكومـة والجهات الإدارية عليهن لاعتبارات سياسية، كأن تكون المرشحة مـن حـزب معارض. وقد أشارت حالة واحدة فقط إلى أن قصر فتـرة الانتخابـات يسـبب مشكلة حقيقية تؤدى لقلة عدد المترددين من المواطنين على الانتخابات.

وبينما أشارت نسبة ٤٠% إلى وجود منافسة بينهـا وبـين المرشـحين الآخرين من النساء أو الرجال من التيارات السياسية المختلفة، أشارت نسبة ٨% إلى تعرضهن لمعارضة عنيفة ودعاية مضادة.

وقد كانت حالات الدعاية المضادة خاصة من "القوى السياسية المختلفـة التى تحاول الحفاظ على مصالحها السياسية وغير السياسـية" أو مـن "القـوى الاجتماعية المختلفة التى كانت توجه اتهامات باطلة للمرشحة أدت إلـى إلقـاء القبض عليها قبل الانتخابات بإثنتى عشرة ساعة، قبل انتخاب المرشـحة". كمـا أشارت حالة واحدة إلى أن "مقاطعة الانتخابات فى إحدى المرات كانت تعكـس حالة من الرفض الشعبى تمشياً مع بعض التيارات الفكرية فى المجتمع دون أن يقتنع بها المواطنون، لأن الرفض لم يكن مبنياً على أسباب حقيقية". وبرغم ذلك فإن الحالات فى هذه الدراسة قد أكدن على أن الصعوبات التى واجهتهن سـواء بسبب كونهن سيدات أو بسبب ممارستهن للعمل السياسى بشكل عام، كانت كلها عقبات متوقعة وخاصة فيما يخص وجود قدر من المنافسـة بـين المرشـحين وبعضهم البعض. وقد أثارت المبحوثات وجود بعـض المشـكلات والعقبـات الأخرى مثل عدم وجود جماعات ضغط تساعد المرأة وقصور الإعـلام عـن مساندة المرأة.

كما أشارت حالة واحدة إلى أن الصعوبات والمشكلات تكمن فى أنها التجربة الأولى أو الخبرة الأولى فى حياتها.

وخلافاً عما سبق، فقد أشارت بعض الحالات أن كثرة تغيبها عن عملها قد أدى إلى وجود بعض الصعوبات المالية، خاصة إذا كانت السيدة تعمل طبيبة فى عيادة خاصة أو مهندسة فى مكتب خاص، فإنها تضطر للتغيب كثيراً عن أعمالها الخاصة. كما أشارت حالة أخرى إلى أنها تعرضت وزوجها للحصار الاقتصادى من بعض القوى المعارضة فى المجتمع، وهو الأمر الذى أدى إلى وجود أزمة مالية كبرى، نتج عنها أن باع زوجها العيادة الخاصة التى يمتلكها حتى يحل المشكلة.

ومن الملاحظ برغم وجود بعض المشكلات أو العقبات فى حياة هؤلاء السيدات فى بعض الأحوال، أنهن لم يبالغن فى العقبات ولم يغالين فى عرض الصعوبات، حيث كانت الحالة تؤكد قبل ذكر مشكلتها أن ذلك أمر طبيعى ومتوقع فى مجال العمل العام.

وقد انعكس إصرار هؤلاء السيدات على تحقيق هدفهن على الوسائل والطرق التى لجأن إليها لحل هذه المشكلات. حيث عبرت حوالى ٤٠% من الحالات أن قناعتها بتحقيق الهدف وإصرارها على العمل من أجل القضايا العامة كان هو السبيل لحل المشكلات. كما استخدمت حوالى ٦٤% منهن أسلوب الحوار لحل المشكلات، وذلك من خلال تكوين فرق العمل فى أماكن مختلفة، ووضع برامج للعمل وعرضها على الناخبين، وكذلك من خلال عقد المؤتمرات وتبادل النقاش والحوار.

كما أشارت نسبة حوالى ٤٤% أن دعم الآخرين كان محفزاً أساسياً فى تخطى كافة العقبات التى واجهتها أثناء هذه التجربة. وقد تمثل دعم المؤيدين فى مستويات متعددة سواء من الأسرة والأهل والأقارب، أو من الأصدقاء والزملاء أو المعارف، أو حتى من القيادات السياسية والمواطنين. ومما لاشك فيه أن الإصرار إذا أضيف للعمل المخلص الجاد والدعم البناء لابد وأن يؤدى إلى النجاح والارتقاء.

ويضاف إلى ما سبق أن حوالى نسبة ٢٠% من الحالات لجأن إلى التوفيق بين حياتهن العامة والخاصة حتى يتغلبن على الصعوبات والمشكلات الاجتماعية. كما لجأت حوالى ٨% إلى استخدام وسائل الإعلام ونسخ الرسائل إلى أعضاء المجتمع المحلى من أجل طلب التشجيع والمساندة.

والمتأمل لكل هذه الوسائل سواء من حيث التمسك بالقضية والإصـرار عليها، أو من حيث محاولة التوفيق بين الحياة العامة والخاصة، أو مـن حيـث استخدام أسلوب الحوار ووسائل الإعلام، يدرك أن هؤلاء السيدات يعتمدن فـى حياتهن على أسلوب للعمل قوامه الحكمة والجهد المخاص والإيمـان بالهـدف، ولذلك فإنهن قد استخدمن كل الوسائل التى تضمن أو علـى الأقـل تحـاول أن تضمن تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات من أجل تحقيق الهـدف والمصـلحة العامة.

كما انعكس إصرار هؤلاء السيدات بنفس القدر فى أن نسبة ٨٠% منهن أكدن أنهن لم يفكرن أبداً فى عدم الاسـتمرار، وأن الإصـرار علـى خـوض المعركة رغم كل الظروف أو الصعوبات كان أمراً واضحاً بالنسبة لهن.

وإذا كانت المرأة المرشحة تعانى من بعض العقبات أو المشكلات العامة من خلال خوضها لتجربة العمل العام، فإنه من المتوقع أن تواجـه عقبـات أو مشكلات خاصة بسبب كونها امرأة تخوض معترك الحياة العامة فـى مجتمـع شرقى. وبسؤال المبحوثات عما إذا كان الخصوم أو المنافسون قـد اسـتخدموا أنوثة المرأة ضدها فى المعركة الانتخابية، أشارت حوالى ٤٨% من الحـالات إلى أن الأمر لم يخل من محاولات فى مقابل حوالى ٣٢% أكدن أن ذلـك لـم يحدث بالنسبة لهن. وبرغم ذلك فقد كشفت الدراسـة أن ١٦% مـن الحـالات تعرضن لمعارضة شديدة من التيارات التقليدية فى المجتمع، ومنها الجماعـات الدينية المختلفة التى كانت تثير كثيراً من الإشاعات حول المرأة المرشحة. وقـد أشارت إحدى الحالات أن الاشاعات حاولت تشويه صورتها الأسرية بزعم أنها تنادى بتعدد الأزواج استناداً إلى أنها تنادى بمساواة المرأة وإلغاء تعدد الزوجات وبتحريف السندين المذكورين. كما أشارت بعض الحالات أيضاً إلـى أن هـذه الجماعات كانت تستخدم عدم ارتداء المرأة للزى الإسلامى (الحجـاب) للتأكيـد على أنها امرأة متمردة وخارجة عن الدين. وبخلاف ذلك أظهرت الدراسـة أن المعارضة بشكل عام كانت تأتى من المنافسين بنسبة ٤٠% سواء مـن داخـل الحزب نفسه أو من خارجه.

وفى هذا السياق أشارت الدراسة إلى أن موقف النساء الأخريـات فـى الحياة العامة كان ما بين التأييد والمعارضة بنسبة ٤٤%. وكانت الحالات فـى بعض الأحيان تذكر أن السيدات المستنيرات كن يؤيدن دخول المرأة فى مجـال الحياة العامة، بينما كانت السيدات المحافظات ينكرن على المرأة هذا الحق، بـل


هذا الواجب الوطنى. ولم تشر سوى حالتين فقط أن النساء الأخريات كن يشكلن موقف المعارضة.

ونعود ونؤكد فى ختام هذه الفقرة أن الدعم الحقيقى للمرأة فـى بـدايات خوضها تجربة العمل العام ومواجهة الصعوبات والعقبات كان يكمن فـى دعـم الرأى العام لها وتشجيع أسرتها فى أغلب الأحوال، وذلك تعبيراً عن الثقة التـى اكتسبتها المرأة من خلال دخولها فى العمل العام السابق على التجربة السياسـية الأولى.

ويؤكد ذلك أهمية دور المجتمع وأهمية دور الإطار الثقافى فـى تغييـر صورة المرأة التقليدية وتمكينها من أجل المشاركة فى تنمية المجتمـع، وهـى قضية وإن كانت بديهية فقد أظهرتها هذه الدراسة بوضوح من خـلال السـيرة الذاتية للسيدات المشاركات فى الحياة العامة. ولعل من أهم الوسائل التى حاولت السيدات من خلالها الدفاع عن صورة المرأة هى الحجة القوية والثقة بالنفس من خلال الإلمام بالمبادئ الدينية الأساسية، وخاصة ما يتعلق بـدور المـرأة فـى الإسلام، والذى لا يتعارض أبداً مع دور المرأة فى الحياة العصرية مـن أجـل مجتمع متقدم وقوى.

٤ - الخبرة الأولى:

سوف تركز هذه الفقرة على ثلاثة محاور أساسية، المحـور الأول هـو مواقف المحيطين بالمرأة خلال التجربة الأولى من الأسـرة وخاصـة الـزوج والأبناء مروراً بالزملاء المنتخبين والإداريين والموظفين العـاملين فـى نفـس الجهة التى تعمل بها السيدة والسيدات من أعضاء المجالس. حيث تحاول الدراسة الكشف عن طبيعة هذه العلاقات من حيث مدى التعاون والدعم والتواصل مـع المرأة بعد انتخابها.

ويركز المحور الثانى على إنجازات المرأة داخل المجالس فى التجربـة الأولى وما استطاعت أن تحققه من طموحاتها التى تطلعـت إليهـا فـى هـذا المجـال. أما المحور الثالث فيركز على الدروس التى اسـتفادتها المـرأة مـن خلال التجربة الأولى.

وإذا بدأنا بالأسرة باعتبارها دائرة العلاقات الأولى فى حيـاة الإنسـان، فسوف نتبين أن النتائج التى تكشف عنها الدراسة فى هذا السياق تسير فى خـط متواصل بمنتهى الاتساق. فكما أكدت النتائج فى مواضع متفرقة سابقة أن دعـم الأسرة للمرأة هو أولى وأهم خطوات الانطلاق والنجاح. وتأكيـداً لـذلك فقـد

بينـت الدراسة أن موقف الأزواج عقب النجاح فى التجربة الأولى كان التأييـد لدى ٦٠% من مفردات العينة، ولم توجد سوى حالتين فقط كان الزوج معارضاً أو غير مهتم بالمرة.

ويجدر بالذكر أن نسبة ٢٠% كانت من الأرامل أو المطلقات أو غيـر المتزوجات و١٢% غير مبين حالتهن الزواجية، وهـو مـا يعنـى أن نسـبة المعارضة أو عدم الاكتراث لم تكن تمثل سوى نسبة ٨% فقـط مـن إجمـالى الحالات. وكذلك بلغت نسبة تأييد الأبناء ٤٨%. وتجدر الإشارة هنا أن نسبة مـن لا ينطبق عليهم السؤال أو غير مبين بلغت ٤٤%، كما لم يوجد داخل العينـة أى أبناء للنشاط السياسى أو العام للأم.

وقد أشارت الحالات فى مواضع متفرقة من حديثهن أن الأسرة كانـت دائماً تدعمها وتشجعها على خوض التجربة، وحتى فى المواقف الصعبة كانـت الأسرة مصدراً أساسياً للتشجيع والتحفيز.

وقد أشارت إحدى الحالات أن زوجها بصفة خاصة وأسـرتها بصـفة عامة كانوا يخفون عنها أى أخبار سيئة مرتبطة بالعملية الانتخابية، حتى لا يؤثر ذلك على معنوياتها وحالتها النفسية، كما أشارت حالة أخرى إلـى أن الدعايـة المضادة قد بلغت حد السب فى التليفون. وكان الزوج يتلقى هذه المكالمات حتى لا يثير أعصاب المبحوثة بما يحدث. وإذا كانت مساندة الأسرة ودعمها وتفهمها بالفعل هى الدعامة الأساسية لنجاح المرأة فى عملها، فإن للمرأة أيضاً دوراً هاماً فى هذا الصدد.

وقد أكدت نتائج هذه الدراسة فى مواضع متفرقة سابقة أن على المـرأة دوراً كبيراً جداً فى تحقيق التوازن بين حياتها العامة والخاصة، وبدون قيامهـا بهذا الدور لا يمكن أن تحقق النجاح فى أى من المجالين. فنجاح المـرأة علـى خلاف الرجل لا يتحقق إلا من خلال التوازن بين حياتها العامة وبـين حياتهـا الخاصة، ولا يكون هذا النجاح حقيقة إلا إذا تحقق فى المجالين. ولعـل الـدور الأساسى للمرأة فى ذلك هو التوفيق بين حياتها العامة والخاصة من خلال قدرتها على تقسيم وتنظيم وقتها بين عملها وبيتها، وإن كان ذلك فى أغلب الأحوال يتم على حسابها هى أولاً من الناحية البدنية والنفسية. وقد أكدت نسـبة ٥٢% مـن عينة الدراسة على ذلك، حيث كن يقمن بالأعمال المنزلية فى الصـباح المبكـر وفى المساء بعد الانتهاء من أعمالهن. وقد أكدت أغلب المبحوثات أن ذلك كـان يتم بالفعل على حساب راحتها. ومما لاشك فيه أن هذا الوضع ينطبق بشكل عام

على المرأة العاملة، حيث تضطرها ظروف عملها وتغيبها أو تأخرها عن المنزل أن تحقق التوازن فى أداء واجباتها المنزلية من خلال تنظيم وقتها بشكل يجعلها تبذل مجهوداً كبيراً يفوق دائماً طاقتها البدنية والنفسية. كما أشارت نسبة ٤٠% أنهن قد استطعن التوفيق بين العمل والواجبات الأسرية من خلال تعاون الأسرة معها سواء الزوج أو الأبناء أو الأهل مثل الأخوات وبنات الخالة. وقد أكدت حالات كثيرة "أن تفهم الزوج والأبناء كان يساعد المرأة كثيراً" فى التوفيق بين واجباتها داخل وخارج المنزل، وأنه لولا هذا التفهم داخل البيت ما كانت لتنجح أبداً خارج البيت".

وإذا انتقلنا من الدائرة الأولى وهى الأسرة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع، فسوف نحاول الكشف عن العلاقات مع الزملاء المنتخبين فى المجلس، وكيفية استقبالهم لفوز المرشحة بوصفها امرأة وخاصة فى الأسابيع الأولى بعد انتخابها، ومدى ثبات أو تغير معاملتهم لها فى الفترة التالية، وبالتالى مدى تعاونهم مع المرأة لأداء دورها السياسى أو النقابى. وقد أظهرت نتائج الدراسة فى هذا المجال أن موقف واستقبال الزملاء المنتخبين فى المجلس للمرأة كان التأييد والتشجيع لدى حوالى ٦٨% من الحالات، فى حين كان البعض يتظاهر بالتأييد، أو غير مكترث أو حذر فى التعامل أو يستغرب الوضع فى ٨% من الحالات لكل منهم.

وتعكس هذه النتيجة حقيقة هامة مؤداها أن المجتمع يرحب بالمرأة فى الحياة العامة ولا يستنكر ذلك الحق أو الواجب. ولكى نؤكد على هذه الحقيقة نذكر أن كثيراً من الحالات قد أكدن أن الترحيب والتأييد والتشجيع والدعم كان متوافراً منذ البداية، حتى أن بعض الحالات التى لم تنل نفس القدر من الترحيب والتأييد عدن وأكدن أن موقف هؤلاء قد تغير وتحول إلى الفخر والترحيب بعد وقت قصير أمام إخلاص وجدية المرأة فى أداء دورها. فقد أشارت حوالى ٤٠% من الحالات أن معاملة الزملاء قد تغيرت إلى الأفضل وأصبحت أكثر سلاسة وبساطة، وأن أولئك الذين قابلوا نجاحها بالحذر فى التعامل أو المستنكرين قد هدأوا ولانوا وعرفوا أن المرأة التى تخلص فى عملها أو تتفانى من أجل القضية التى تتبناها تصبح أكثر قوة من الرجال. وأشارت نسبة ٣٢% إلى جانب ذلك أن معاملة الزملاء لم تتغير مطلقاً، ولم تشر سوى حالتين فقط أن العلاقة قد تدهورت بسبب ازدياد المنافسة، ووجود المقارنة المستمرة التى تفرضها الثقافة وتتولد عنها الحساسيات والأحقاد التى تولد المشاعر العدائية فى

بعض الأحوال.

وإذا كانت هذه النتائج تكشف عن ترحيب وتدعيم الـزملاء المنتخبـين للمرأة فى الحياة العامة أو فى المجال السياسى، فقـد انعكـس هـذا الترحيـب والتشجيع فى تعاون الزملاء مع المرأة من أجل القيام بدورها السياسى المتوقـع منها. فقد أكدت نسبة ٥٦% من الحالات أن الزملاء كانوا يتعاونون وينسـقون معهن بشكل دائم، فى مقابل ٢٤% أشاروا إلى أن درجة التعاون كانت تختلـف إما باختلاف الأشخاص أو باختلاف المواقف، وذلك تبعاً للتوجهات الأيديولوجية المختلفة التى ينتج عنها اختلاف فى المصالح وبالتالى اختلاف فـى الآراء فـى بعض المواقف.

وجدير بالذكر فى هذا السياق أن السيدات اللاتى أكـدن علـى تعـاون الزملاء معهن قد وصفن التعاون بأنه تعاون شديد وإيجابى جداً، حتى أن الـذين أشاروا إلى وجود تعاون محدود، وكانت نسبتهن ٨% لم ينكرن وجود التعـاون ولكنه كان محدوداً، أو كما سبق الذكر كان تعاوناً يختلف باختلاف الأشخاص أو المواقف.

وإذا انتقلنا لدائرة العلاقات الأوسع وهى موقف المـوظفين والإداريـين بالمجالس المختلفة، ففى هذا السياق أشارت الحالات بنسـبة ٧٦% أن موقـف الموظفين والإداريين العاملين بالمجلس كان ينطوى على الاحترام والتأييد، بينما كانت نسبة ١٢% تتخوف من تقلد المرأة منصباً سياسياً، هذا إلى جانـب نسـبة ٨% لم تكن مكترثة بهذا الأمر.

وفى ضوء هذه النتيجة يمكن القول مرة أخرى أن قيام المرأة بـدورها الإيجابى الفعال فى المجال السياسى كان موضع ترحيب العاملين فى المجلـس من الموظفين والإداريين لدى ثلاثة أرباع الحالات، وهى نسبة مرتفعة نسـبياً. وتأكيداً لذلك أشارت الحالات بنسبة حوالى ٤٨% أن هذه المعاملـة لـم تتغيـر مطلقاً، بينما أشارت نسبة ٢٤% إلى أن المعاملة قد تغيرت تغيراً إيجابيـاً إلـى الأفضل نتيجة لاقتناعهم بدور المرأة الفعال فى الحياة العامة. ولم تشـر سـوى حالة واحدة فقط إلى أن المعاملة قد ساءت بعد فترة ما، حيث كان الإداريـون يحاولون تشويه صورة المرأة فى العمل العام بنقل الأحاديث وتداولها على غير أساس من الصحة بهدف تخريب العلاقات بين أعضاء المجلس. وإلـى جانـب هؤلاء أشارت حوالى ٨% من الحالات أن علاقتهن بالإداريين العاملين بالمجالس محدودة جداً، بحيث لا يشكلون أية أهمية حقيقية فى هذا الصدد.

أما عن علاقة المرأة بالمجتمع الأوسع وهم أبناء دائرتها الانتخابية الذين أعطوها أصواتهم وساندوها وأيدوها، فقد استمرت علاقة تعاون وتواصل مستمر لدى ٨٨% من الحالات، حيث أكدن أن خدمة المجتمع المحلى والتعبير عن مطالب المواطنين وتواصل الحوار معهم ظل فى أغلب الأحوال هو أساس العلاقة مع الناخبين. وجدير بالذكر أن النسبة الباقية وهى ١٢% لم تكن غير ذلك، ولكنها كانت غير مبينة فى دليل جمع البيانات.

ومع ذلك فإن نسبة الحالات التى استمرت فيها العلاقة على أساس من التعاون والتواصل تعتبر نسبة مرتفعة جداً، وتدلل على ترحيب وتأييد المجتمع للمرأة نتيجة لعطائها وإخلاصها فى خدمة المواطنين وكفاءتها فى أداء دورها السياسى.

وإذا ركزنا مرة أخرى على وضع المرأة كامرأة فى ضوء مساندة السيدات الأخريات فى المجلس لها ومدى التعاون فيما بينهن، ومدى تفرقة أعضاء المجلس بشكل عام فى المعاملة بين الأعضاء من النساء أو الرجال، فسوف نجد أن حوالى ٤٤% من الحالات قد أكدن على وجود علاقة تعاون بين السيدات داخل المجلس. وقد أشارت حوالى ٣٢% من الحالات إلى عدم وجود علاقة تعاون بين السيدات داخل المجلس، وقد بررن ذلك فى بعض الأحوال باختلاف الانتماءات الجغرافية والاجتماعية والسياسية لهؤلاء السيدات، مما ينتج عنه بالتالى اختلاف فى الأولويات والاحتياجات الجمعية. وفى حالات أخرى كان عدم التعاون مرجعه أن السيدات الأخريات معينات داخل المجلس مما يحسم ولاءاتهن إلى الحد الذى يصل إلى درجة مقاومة نشاط وأدوار الأخريات داخل المجلس.

ورغم ذلك فقد أشارت حالات كثيرة أنه حتى فى حالة عدم وجود تعاون فإن العلاقة تقوم على أساس من الود والاحترام المتبادل. ويضاف إلى ذلك حالتان كانتا السيدتين الوحيدتين فى المجالس التى كانتا عضوتين فيها.

ولم تشك السيدات فى هذه الدراسة من وجود تفرقة فى المعاملة بين أعضاء المجلس من النساء والرجال إلا بنسبة ٢٠% فقط، بينما نفت ٧٢% هذا الوضع بشكل قاطع، وأكدن أنهن لم يشعرن فقط بهذه التفرقة فى المعاملة، ولكنهن بالعكس كن يعاملن بموضوعية شديدة عند مناقشة الموضوعات المطروحة فى المجلس.

وإذا كنا فى الفقرة السابقة قد نقلنا صورة عامة عن طبيعة العلاقات

الخاصة والعامة التى مارستها المرأة خلال تجربة العمل العام الأولى، فإننا يمكن أن ننتقل فى الفقرة التالية لنكشف عن بعض الإنجازات التى حققتهـا المـرأة أو حاولت تحقيقها من خلال أدائها السياسى داخل المجلس الذى تنتمى إليه. وقـد أظهرت الدراسة أن أكثر المجالات التى دخلتها المرأة كانت اللجان الاجتماعيـة والخدمية والصحية بنسبة ٦٠% من حالات الدراسة، يليها لجان التربية والتعليم والإعلام والثقافة بنسبة ٤٨%، ثم لجان الإسكان والتخطيط بنسبة ٢٠%. وتأتى فى المركز الرابع بنسبة ١٦% كل من لجان حقوق الإنسان واللجان السياسـية الوطنية واللجان القانونية والتشريعية. أما اللجان الاقتصادية فقد كـان نصـيبها ١٢% فقط.

وقد كان دخول هذه اللجان فى الواقع من اختيار المرأة بنسبة ٨٠% من الحالات، حيث كن عادة يخترن أقرب المجالات اقترابـاً مـن تخصصـهن أو اهتمامهن. وبالتالى فقد كانت التشريعات أو القوانين التى تحمست لهـا هـؤلاء السيدات هى تلك التى تقع فى مجال تخصص اللجان التى ينتمين إليهـا. فقـد أشارت حوالى ٨٤% من إجمالى العينة أنهن قد تحمسن بشكل خـاص لـبعض التشريعات والقوانين التى تقع فى مجال اختصاصهن. فنجد مثلاً أن عضـوات لجان حقوق الإنسان قد اهتممن بتعديل قوانين حقوق الأطفال والمرأة وصـيانة الحريات العامة للمواطنين والمحافظة على تفعيل الديموقراطية فـى الأعمـال التشريعية، بينما نجد مثلاً أن عضوات لجان الإسكان والتخطيط قد ركزن علـى تطوير قوانين التخطيط العمرانى.

وإلى جانب هذه النسبة أشارت حوالى ٨% من الحالات أنهن لم يهتممن بقوانين محددة وكن يعملن بما يحقق المصلحة العامة للمواطنين فى أى مجـال، كما أن نسبة ٨% أيضاً لم تبين أى قرارات أو تشريعات محددة، وارتباطاً بذلك أظهرت النتائج أن حوالى ٨٠% من الحالات قد قمن بدور فعال فـى تطـوير وتعديل بعض القوانين والتشريعات موضع اهتمامهن، وأن نسـبة ٦٠% مـنهن أكدن على قيامها بدور فعلى فى التعديل، وأن نسبة ٢٠% كـان دورهـا فـى الصياغة أو التعجيل بصدور التعديلات. وتشير هذه النتيجة إلى أن المـرأة قـد كان لها دور إيجابى وفعال فى تحقيق الأهداف التى حددتها لنفسها فى المجـال السياسى. وهو الأمر الذى يؤكد على شراكة المرأة فى إحداث التطور والتنميـة فى المجتمع على كافة المستويات، فهى عندما تحمست لموضوع وحددت هدفها بوضوح استطاعت بالفعل أن تحقق غايتها لخدمة المواطن والمجتمع. وبـرغم

ذلك فإن هناك بعض المعوقات التى أعاقت أداء المرأة السياسى فى هذا المجال. ومن بين هذه المعوقات التوجهات الاجتماعية والثقافية فى المجتمعات بشكل عام، وخاصة فى مجال مناقشة قوانين الأحوال الشخصية وحقوق المرأة، حيث شكل ذلك عقبة بالنسبة لحوالى ٢٤% من مفردات العينة وهى أعلى نسبة من المعوقات عبرت عنها المرأة فى هذه الدراسة.

كما أشارت الحالات إلى بعض العقبات الإدارية والقانونية المرتبطة بتعقيد الإجراءات، وإلى النظم البيروقراطية التى تعطل أية خطوات عملية. كما أشارت السيدات أيضاً إلى العقبات المادية وعجز ميزانية الدولة، وقد مثلت هذه العقبة حوالى ١٢% بالنسبة للحالات.

وقد كانت هذه الشكوى بصفة أساسية فى مجال الإسكان والتخطيط والبنية الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية، حيث يتطلب تعديل القوانين والتشريعات وبالتالى يتطلب التنفيذ ميزانية ضخمة عجزت عن تلبيتها حكومات بعض الدول فى هذه الدراسة.

وتشير النظرة العامة إلى إنجازات المرأة فى محاولة تعديل بعض القوانين والتشريعات إلى أنها قادرة بنسبة تزيد عن ٨٠% أن تحقق هدفها فى المجال السياسى إذا كانت لها رؤية واضحة وهدف محدد، وأن العقبات التى تعتبر فى غالبها اجتماعية وثقافية ومادية، هى عقبات لا ترتبط بوجود المرأة داخل المجالس، وإنما ترتبط بطبيعة الموضوع المثار أو القانون موضع المناقشة مثل قوانين الأحوال الشخصية أو تشريعات التخطيط العمرانى ومد شبكات المرافق المختلفة. وهو الأمر الذى يؤكد أنها عقبات لا ترتبط بالمرأة فى حد ذاتها داخل الحياة السياسية، ولكنها ترتبط بطبيعة المشكلة المرتبطة بالسياقات الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية داخل كل مجتمع على اختلافه، وتنقلنا هذه الفقرة إلى محاولة تحديد أهم ملامح الخبرة الثانية للمرأة فى الحياة السياسية والعمل العام، بحيث يمكن الكشف عن مدى اختلاف التجربتين إن وجدت تجربة ثانية.

ومن خلال تحليل هذه التجارب يمكن فى النهاية أن نقدم مجموعة من الدروس المستفادة والنصائح الإرشادية والاستنتاجات العامة لاشتراك المرأة فى الحياة العامة استناداً إلى الواقع.

٥ - التجربة الثانية:

إذا كانت نتائج الدراسة قد أظهرت قدراً كبيـراً مـن النجـاح لهـؤلاء السيدات فى خوض تجربة العمل العام وهو نجاح أمكن تحقيقه من خلال وضوح الرؤية والمثابرة من أجل تحقيق الهدف، فإن ذلك قد انعكس فى الإصرار علـى استكمال المسيرة وخوض التجربة الثانية.

وتشير النتائج أن حوالى ٦٨% من العينة قد رشحن أنفسهن لأكثر مـن مرة لنفس الموقع السياسى أو النقابى. وتتفق هذه النتيجة مع النتائج السابقة مـن حيث التدليل على قدر المثابرة والإصرار لهؤلاء السيدات على تحقيق هـدفهن من دخول مجال العمل العام. فمهما كانت العقبات أو الصعوبات التى واجهتهـا سواء فى الوصول إلى هذا الموقع أو في النضال من أجل قضاياهن داخل هـذه المجالس، فإنهن لم يتخلين عن المهمة وأصررن على دخول هذه التجربة للمـرة الثانية لتحقيق مزيد من النجاح والإنجاز بعدما حققنه من إنجاز فى المرة الأولى.

وعن اختلاف التجربة الأولى عن التجـارب اللاحقـة، فقـد أشـارت المبحوثات بنسبة ٥٦% أن هناك اختلافاً بين كل منهما. ويرجع هذا الاخـتلاف أساساً إلى أن التجربة الأولى كانت جديدة ومفيدة، وبالتالى فإن المبحوثـات قـد تعلمن منها كثيراً من الخبرات التى أفادتهن فى المرات اللاحقـة. وفـى نفـس الوقت أكدت المبحوثات أن التجربة الثانية أو التجارب اللاحقة كانت أكثر حرارة وإثارة فى انتظار النتائج. ورغم أن التجربة الأولى قد أفادت فى تـذليل بعـض الصعوبات من خلال التعرف على خفايا العمل السياسى أو العمل العام والتمكن من التعامل بشكل أكفأ مع الجمهور والحكومة على حد سواء، فإن التجربة الثانية كانت تشكل تحدياً فى كثير من الأحوال.

ويرجع ذلك إلى أن الوصول لهذه المناصب يعنى مزيداً من المسـئولية لإثبات جدارة المرأة بها، وأن تحقيق بعض الإنجازات فى هذا المجال لابـد أن يستتبعه مزيد من الإنجاز والنجاح. يضاف إلى ذلك بعض المتغيرات الأخـرى مثل زيادة عدد المرشحين وزيادة المنافسة وانخفاض المشاركة السياسـية لـدى الجمهور ووجود بعض المعارضين أو المعوقين للوجود السياسى للمرأة، سـواء بشكل عام فى المجتمع أو بشكل خاص داخل المجلس المعنى.

ويقود هذا الحديث إلى محاولة الكشف عن مدى اختلاف مواقف بعـض المحيطين خلال التجربة الثانية، سواء كن من السيدات الأخريات أو من الزملاء بشكل عام أو من الإداريين.

وأظهرت الدراسة فى هـذا الصـدد أن حـوالى ٦٤% مـن النسـاء الأخريـات قد شاركن مشاركة إيجابية وفعالة فى التصـويت وفـى الدعايـة،

حيـث أرجعت المبحوثات هذه المشاركة المشجعة إلى أن التجربة الأولى فـى المشاركة كانت أفضل وسيلة للإقناع بكفاءة أداء المرأة فى المنصـب وحـافزاً لاختيارها مرة أخرى عن ثقة وإيمان.

وقد أخذت مشاركة النساء الأخريات أشكالاً متعـددة، بـدءاً بالتزكيـة والتصويت، مروراً بالمشاركة فى الحملة الانتخابية والزيارات واللقاءات الشعبية فى الأحياء والإشراف على صناديق الاقتراع وغيرها من أشكال تعبئة الـرأى العام. وقد أكدت المبحوثات أن السيدات المتعلمات كن يلعبن دوراً كبيـراً فـى التوعية وتعبئة الرأى العام من أجل المشاركة فى العمليات الانتخابيـة وأهميـة المشاركة السياسية وخاصة مشاركة المرأة. ولم تشر سوى حوالى ١٦% مـن المبحوثات أن النساء الأخريات بالدائرة أو النقابة لم تشاركن إيجابياً. وقد أشارت حوالى١٢% من المبحوثات إلى أن مواقف السيدات كانت مختلفة فمنهن من كن يشاركن بشكل إيجابى، ومنهن من كن سلبيات أو غيـر مشـاركات أو كـن مشاركات إلى حد ما، على حد قول المبحوثات. ولا تختلف هـذه النتـائج فـى مضمونها عن النتائج فى التجربة الأولى سوى أن السيدات الأخريـات اللاتـى شاركن وساهمن فى نجاح المبحوثات كن يعملـن مـن واقـع الثقـة فـى أداء المبحوثات، وإيماناً بما حققته من إنجازات سابقة فى المرة الأولى. وبالتالى فقـد كان تشجيعهن امتداداً لما تحقق فى المرة الأولى وتثبيتاً لأقدام المبحوثـات فـى مجال العمل العام. بينما كان التشجيع فى المرة الأولى من واقـع دفـع المـرأة للمرأة لدخول العمل العام وتحقيقاً لمشاركة المرأة فى المجال السياسى. وبمعنى آخر فإن الدعم فى المرة الأولى كان من أجل المبدأ والقضية، أما فـى المـرة الثانية فكان من واقع الإنجاز الفعلى والعمل الذى تحقق بالفعل ولو بشكل جزئى على يد شخصية معينة تستحق أن تمنح أصوات الجماهير عن جدارة.

أما بالنسبة لمعاملة الزملاء المنتخبين فى نفس المجال، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن معاملتهم للمبحوثات لم تتغير بنسبة ٣٦% أو تغيرت إلى الأفضـل بنسبة ٢٤%. ومعنى ذلك أنه بالنسبة لحوالى ٦٠% من مفردات العينـة كانـت حسن معاملة الزملاء هى أكبر دليل على نجاحهن.

ونفس الحال بالنسبة للإداريين العاملين بالمجالس، فقد ثبت أن المعاملـة لـم تتغير بنسبة ١٢% أو تغيرت إيجابياً بنسبة ٣٢%، أى أن نسبة ٤٤% كانوا على نفس العلاقة الطيبة بعينة الدراسة. يضاف إلى ذلك نسبة ٣٦% من العينـة لا ينطبق عليهن السؤال إما لأنهن لم يدخلن تجربة ثانية أو أنهن لا يتعاملن مـع

الإداريين بالمجلس. وإذا أخذنا هذه النسبة فى الاعتبار نجد أن حسـن معاملـة الإداريين للمبحوثات يعد دليلاً ثانياً على جدارتهن ونجاحهن، ليس فقـط علـى المستوى السياسى ولكن أيضاً على المستوى الإنسانى والاجتماعى.

وتتفق هذه النتائج مع الخطوط العريضة لنتائج هذه الدراسة، حيث يؤكد لنا الواقع بكل معطياته أن هؤلاء السيدات سـيدات ناضـجات واعيـات يـتحملن المسئولية العامة فى المجتمع إلى جانب المسئولية الخاصة فى الأسر.

وهؤلاء النساء إن كن قد حققن النجاح على المستوى السياسى، فقد حققنـه من خلال النجاح الشخصى فى حياتهن الخاصة وفى علاقاتهن الاجتماعية، فلولا دعم الأسرة والأصدقاء والزملاء والمعارف ما استطعن أن يحققن هذا النجـاح ويسرن قدما فى خدمة الوطن على كافة المستويات.

ولعل من أهم الإنجازات على المستوى العملى أو فى المجال السياسـى والاجتماعى هو بعض التشريعات والقرارات التى بادرت المبحوثات بتقـديمها للمجلس، وخاصة القوانين المختصة بحقهن وأوضاع المرأة العربيـة وقـوانين الأحوال الشخصية وبعض القوانين المدنية وقوانين الجنسية. يضاف إلـى ذلـك مجموعة من القوانين الخاصة بالأوضاع الاجتماعية مثـل قـوانين المعاشـات والرعاية الاجتماعية والعمل والتعليم والانتخاب. كما اهتمت المبحوثـات تبعـاً لمجال التخصص والاهتمام ببعض القوانين المرتبطة بالجوانب الاقتصادية مثـل البنية الأساسية فى الريف والحضر أو بعض القوانين السياسية مثل الموقف من التطبيع مع إسرائيل. وقد كان الدافع للاهتمام بهذه القوانين هو الاختصاص مثل قوانين الإسكان بالنسبة للعاملات فى مجال الإسكان أو القضايا المجتمعية العامة مثل الحال بالنسبة لقانون المعاشات وتعديل الدستور أو الاهتمام بقضايا المـرأة بشكل عام بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية وقوانين الجنسية.

وفيما يتعلق ببعض القوانين أو القرارات التى كانت المبحوثـات تـود التقدم بها فهى نفس التشريعات والقوانين الخاصة بالتنظيم الاجتماعى فى مجال الأسرة والتعليم والرعاية الاجتماعية وحقوق المرأة والطفل وتطوير النقابات.

٦- نظرة عامة لمشاركة المرأة فى الحياة العامة :

استعرضنا فى الفقرات السابقة أهم الظـروف والمعوقـات المرتبطـة بالمشاركة السياسية للمرأة العربية فى الوطن العربى، وأوضاعها فى التشريعات والقوانين العربية فى بعض البلاد العربية. وتبين لنا من خلال الدراسة التحليلية

لواقع المرأة العربية فى الحياة العامة أن الخلفية الاجتماعية وظـروف النشـأة الاجتماعية قد لعبت دوراً كبيراً فى دعم وتشجيع المرأة لخوض تجربة العمـل العام. كما انعكس ذلك أيضاً فى دفعها فى الخطوات الأولى لخـوض التجربـة وتثبيت قدميها خلال التجربة الأولى ثم الثانية. وقد أظهرت الدراسة أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دوراً كبيراً فى تشجيع المرأة ودفع مسـيرتها بدايـة مـن أسرتها الصغيرة وانتهاءاً بالمجتمع ككيان كلى لـه أنماطـه وهويتـه الثقافيـة الخاصة. وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن العوامل الشخصية المرتبطة بحياة المرأة تلعب دوراً كبيراً فى تحفيزها لخوض تجربة العمل العام، سـواء كانـت هـذه العوامل عوامل مرتبطة بنشأتها داخل الأسرة والمجتمع مثل الخبرات والأحداث التى مرت بها فى حياتها أو الاتجاهات والميول التى تكونت لديها مـن خـلال المعارف والخبرات المختلفة التى اكتسبتها أيضاً على مدى حياتها وشبابها.

وإذا كانت المرأة قد أظهرت نجاحاً كبيراً فى خوض هذه التجارب كمـا ظهر من خلال الدراسة التحليلية لواقع المرأة العربية فى الحياة العامـة، فإننـا يمكن أن نستخلص بعض القضايا والدروس العامة المستفادة. ولعل أحـد أهـم أهداف هذه الدراسة التحليلية هى فهم الواقع المحيط بالمشاركة السياسية للمـرأة العربية من أجل محاولة رفع المعوقات ودعم مشاركة المـرأة العربيـة ودفـع حركتها فى المجتمع.

فما هى إذن أهم القضايا العامة وأهم الدروس المستفادة من حيث جدوى مشاركة المرأة سياسياً وكفاءة أدائها ومدى ملاءمة أساليب الانتخاب لها وما هى الأخطار التى تؤثر على مشاركتها سياسياً؟ وما هـى أهـم الجوانـب الذاتيـة المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة من حيث مدى رضاها عن بعض الأوضاع القائمة ومدى مطابقة آمالها مع الواقع وأهم الدروس التى خرجت بها من هـذه التجارب؟ وما هى أهم النصائح والوصايا التى تؤكد عليها المرأة مـن خـلال خبرتها فى هذا المجال؟

لقد أكدت كل مفردات العينة فى هذه الدراسة أن وجود المرأة فى الحياة العامة هو أمر ضرورى عظيم الجدوى. وذلك لأن المرأة تشكل نصف المجتمع ولأنها قادرة على تحسس الشئون العامة للمرأة، وخاصة التشـريعات الخاصـة بالمرأة مثل قوانين الأحوال الشخصية أو بعض حقوق المـرأة القانونيـة مثـل قوانين الجنسية فى حالة زواجها من أجنبى.

كما أكدت حوالى ٢٢% من مفردات العينة أن مساهمة المرأة فى صنع

القرار يجعل دخولها فى العمل السياسى العام ذا أهمية كبيرة، وذلك لأن رؤيتها تكون صائبة من الناحية الاجتماعية والعملية.

ورغم ذلك فقد رأت حوالى نسبة ٤٤% أن هناك بعض الفروق بين أداء المرأة وبين أداء الرجل داخل المجالس النيابية. وقد أرجعن ذلك إلـى انشـغال المرأة بشئون أسرتها وبيتها إلى جانب حياتها المهنية والسياسية، مما يؤثر أحياناً على زيادة أعبائها والتزاماتها. كما يؤثر على تكافؤ حضور المرأة فى المجالس بمعنى عدم تكافؤ المقاعد المخصصة لها إلى عدم وصول صوتها إلـى صـناع القرار برغم أهمية ذلك فى المجتمعات العربية التى لا تزال تؤمن بـأن المـرأة مكانها البيت. إضافة إلى ذلك فإن فارق الخبرة والحنكة بين الرجـل والمـرأة برغم إخلاصها وصدقها قد يخفض من قوتها أو من وصـول صـوتها داخـل المجالس. وبرغم كل ذلك فإن البعض قد أكد على أن المرأة أكثر مواظبة علـى حضور المجالس من الرجل.

وقد رأت نسبة ٤٨% من العينة على خلاف ذلك أنـه لا يوجـد أيـة فـروق بين أداء المرأة وأداء الرجل داخل المجالس النيابية، إلا إذا كانت فروقاً فردية بين عضو كفء وآخر غير كفء سواء كان رجلاً أو امرأة. فالمرأة قـد برهنت على تفوقها فى الحقل السياسى بالقدر الذى يجعلنا نقول أنها ربما تكـون أكثر جدارة وكفاءة من الرجل.

وفى هذا الإطار فقد رأت حوالى ٣٢% مـن المبحوثـات أن أسـاليب الانتخاب المتبعة حالياً لابد أن تناقش وتراجع وتطـور لضـمان مزيـد مـن الديموقراطية والمواءمة. وبالنسبة للمرأة فإن هناك بعض العقبـات المرتبطـة بصعوبة اقتراع المرأة الأمية وضعف استقلاليتها، مما يؤدى أحيانـاً لاسـتغلال صوتها من قبل الزوج وصعوبة إجراءات ذهابها للتصويت. بالإضافة إلى بعض العقبات الإدارية والاجتماعية العامة التى تحول دون ترشيح المرأة فـى الـنظم الانتخابية، خاصة فى ظل غياب المساندة الديموقراطية من الهيئات وفـى ظـل ضعف الأحزاب وضعف مكانة المرأة فى بعض البلـدان العربيـة. وقـد رأت حوالى ربع العينة أن أساليب الانتخاب غير ملائمة للمرأة. وقد كان أغلب النقـد مرتبطا بنظام الانتخاب نفسه من حيث استخدام القوائم النسبية مثلاً بـدلاً مـن أسلوب الانتخاب الفردى، أو تخصيص مقاعد للمرأة، كما كان النقـد الموجـه لنظام الانتخاب فى أغلبه يعبر عن عدم ملاءمته للمرأة والرجل على حد سواء، وبالتالى فهو قصور هام فى النظام وأسلوب العمل. وبرغم ذلك فقد رأت حوالى

٢٠% أن أسلوب الانتخاب المتبع حالياً لا بأس منه فى ضوء الأوضاع السياسية والثقافية السائدة فى البلدان العربية وبما تتميز به من تقليدية. ولذلك فإن حوالى ١٦% رأت أن هذه الأساليب لا تلبى الطموحات لأنه لابد من إعطاء مزيد من الفرص للمرأة وجعلها تتبوأ مكانة لائقة فى المجتمعات العربية. وعلى ذلك فإن أيا من مفردات العينة قد اعتبرت أن أسلوب الانتخابات ملائم للمرأة.

بالإضافة إلى نظم الانتخابات التى قد تؤثر سلباً على مشاركة المرأة العربية سياسيةً، فقد أشارت مفردات العينة إلى بعض الأخطار الأخرى التى قد تعوق مسيرة المرأة. ولعل أهم الأخطار التى أشارت إليها مفردات العينة هى بعض الأفكار الرجعية المرتبطة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية فى بعض البلدان العربية والتى قد تصل فى بعض الأحوال إلى التطرف الدينى، وذلك بنسبة حوالى ٣٥%. يلى ذلك قلة الوعى والحماس وعدم الجدية فى العمل السياسى بنسبة ١٤,٧% والمعوقات الاقتصادية بنفس النسبة.

ويرتبط بهذه المخاطر بعض العوائق الاجتماعية الثقافية التى أشارت إليها المبحوثات وهى الأمية بنسبة ٨،٨% والنظام السياسى المتبع فى البلدان العربية بنفس النسبة وأخيراً عدم وجود خطة مجتمعية شاملة ونقص التنظيم بنسبة ٥,٩%.

والمتأمل لهذه المعوقات والأخطار يدرك أنها فى الواقع عوائق ترتبط ارتباطاً مباشر بالنظام الاجتماعى والسياسى السائد فى المجتمع، كما ترتبط بشكل وثيق بالإطار الثقافى لهذه النظم الاجتماعية السياسية السائدة، ولذلك فإنه يمكن القول أن معضلة أو إشكالية المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمعات العربية إنما هى معضلة نظام اجتماعى بمكوناته الثقافية والسياسية السائدة. بل إن هذا البناء برمته يؤثر على المشاركة السياسية للمواطن بغض النظر عن كونه امرأة أو رجلاً، وهذا هو الخطر الحقيقى. فضعف الممارسات الديموقراطية فى المجتمعات العربية خاصة والمجتمعات عامة هى مشكلة عامة لا تخص المرأة دون الرجل ولكنها مشكلة مواطن، أى مشكلة إنسان.

وارتباطا بذلك أشارت المبحوثات إلى أن مشاركة المرأة السياسية ترتبط بمجموعة من الظروف المجتمعية التى تؤثر بالزيادة أو النقصان على مشاركة المرأة فى الحياة العامة. ومن أهم تلك العوامل فى رأى المبحوثات هى العوامل والظروف الاجتماعية لدى حوالى ٦٨% منهن، حيث ترى المبحوثات أن بعض التقاليد تحرم على المرأة مناقشة الرجل وتضع ضوابط

قاسية على تفوق المرأة على الرجل بحجة أن دور المرأة يقتصر على ملازمـة المنزل والاهتمام بأسرتها. يضاف إلي ذلك أن وضع المرأة فى المجتمع يقيـدها فى الخروج كثيراً خارج المنزل والتأخر لساعات طويلة. وفـى هـذا الإطـار الاجتماعى تعتبر الأمية التعليمية والقانونية هى أحد أهم العوائق التـى تـؤخر مسيرة المرأة فى الحياة العامة فى المجتمع.

ويلى ذلك أهمية الظروف الاقتصادية لدى حوالى ٦٤% من الحـالات. حيث رأت المبحوثات أن الصعوبات الاقتصادية تجبر المرأة فـى كثيـر مـن الأحوال على السعى وراء العمل المأجور مما لا يتـرك لهـا الوقـت الكـافى للاهتمام بالشأن العام فى المجتمع، وخاصـة فـى ضـوء غيـاب الاسـتقلال الاقتصادى للمرأة. ويضاف إلى ذلك قلة الموارد التى تمكن المرأة من المشاركة السياسية فى ضوء ارتفاع تكلفة العمل السياسى والعمل الاجتماعى. وقد أشارت حوالى ٦٠% أن العوامل السياسية تؤثر على مشاركة المـرأة السياسـية فـى المجمتع. ويرجع ذلك بالنسبة لهن بسبب طبيعة الزعامـات التقليديـة وأنمـاط تحالفها وتوزيع الأدوار، حيث يؤدى اختلال الظروف والنظم السياسـية بشـكل عام إلى استبعاد المرأة من مجالات اتخاذ القرار، خاصة فى ضوء التشـريعات والقوانين التى قد تحول أو تعرقل ذلك فى بعض المجتمعات العربية.

ومن الملاحظ بشكل عام من خلال التحليل الكيفى للسـير الذاتيـة فـى هـذه الدراسة أن المبحوثات قد أكدن على أن الظروف السياسية تكـون عـادة على حساب المرأة وبالتالى على حساب مشاركتها السياسية، فيما عدا المبحوثات من تونس اللائى أكدن على أن التحولات السياسية منذ الاستقلال فى تونس كانت لفائدة المرأة. كما أكدن أن الإدارة السياسية فى البلاد تزكى وتدعم نضال المرأة ومشاركتها السياسية. وهى ملاحظة هامة جديرة بالاهتمام إذا ما ربطنـا بينهـا وبين السياق الاجتماعى والثقافى العام فى تونس من حيـث الليبراليـة النسـبية المتوفرة للشعب التونسى سواء من خلال التشريعات أو من خلال الممارسـات السياسية العامة. وربما يكون أحد انعكاسات ذلك حضور ست مشـاركات مـن تونس. وهى مشاركة قوية من حيث الكم فى أعمال هذه الورشة، إضـافة إلـى الإسهام الكيفى والنوعى والمشاركة الواعية الجادة التى تعـد نموذجـاً مثاليـاً للمشاركة الاجتماعية والسياسية المشرفة للمرأة العربية.

أما بالنسبة للظروف الأسرية فقد شكلت أهمية بالنسـبة لحـوالى ٦٠% حيث أشرن إلى أن المرأة تظل هى المسئولة الوحيدة عن شئون الأسرة طالمـا

يرى المجتمع -بل يفرض أحياناً- أن تكون مسئولية الأسرة مـن اختصاصـها وحدها. ويضاف إلى ذلك فى بعض الأحوال عدم تعاون الزوج وشـدة احتيـاج الأبناء إليها ونقص حجم الخدمات التى تقدم للأسرة سواء لمساعدة الزوجـة أو الأم. وتتضافر كل هذه العوامل لتجعل المرأة شاءت أم أبت، قصدت أو لم تقصد عاجزة عن التوفيق بين شئونها داخل وخارج المنزل.

أما بالنسبة للظروف التاريخية، فقد شكلت أهمية لدى حـوالى نصـف العينة (52%)، حيث تم ربط الظروف التاريخية بالإطار الاجتماعى الثقـافى، بمعنى أن العادات والتقاليد لم تسمح قديماً بمشاركة المرأة فـى الحيـاة العامـة والسياسية، حيث اقتصر دورها على الأسرة والمنزل. وأن نقل هذه الموروثات وتوارث هذه التقاليد يؤثر على واقع المرأة فى الحاضر. وقد ذكرت الحالات أن التاريخ قد أثر على الأفكار السياسية بهذا المفهوم.

وفى سياق هذه المعوقات سئلت المبحوثات عن المجالات الأخرى التـى قد تكون أكثر جدوى لمشاركة المرأة عن العمل السياسـى. وقـد رأت حـوالى ٤٤% من مفردات العينة أن العمل الاجتماعى والتربوى وخاصة فى ظل العمل الأهلى من أفضل المجالات التى تناسب المرأة. ويلى ذلك نسبة حـوالى ٢٤% رأت أن المرأة يمكن أن تشارك فى كل المجالات المقصورة على الرجال مثـل الصناعة والتجارة وكافة المشروعات الاقتصادية. ورأت نسبة ١٢% أن المرأة يكون اشتراكها ذا جدوى فى كل ما يختص بالمسائل التنمويـة سـواء التنميـة الاقتصادية أو العملية. وأما نسبة ١٢% فقد رأت أن كل ميـادين العمـل لهـا أهميتها ومشاركة المرأة فيها تكون ذات جدوى لأن المرأة نصف المجتمع.

وإذا كانت هناك بعض القيود الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة فى الحياة السياسية مثل العقليات الرافضة لعمل المرأة فى الحقـل السياسـى أو تبوأها مراكز صنع القرار، فقد أكدت فعلاً ٤٦,٩% من مفردات العينة أن هـذه القيود الاجتماعية والثقافية قد أدت إلى توقف بعض السيدات عن المشاركة فـى الحياة السياسية. ومن بين هذه القيود صعوبة التوفيق بين الالتزامـات العائليـة والحياة العامة مما يجعلها تبذل جهداً مضاعفاً للحفاظ على هذا التـوازن علـى حساب صحتها وعملها الخاص. كما أشارت حوالى ١٨,٤% من المبحوثات إلى أن القيود السياسية المختلفة قد ساهمت بشكل مباشر فى توقف السـيدات عـن المشاركة السياسية، سواء كانـت هـذه القيـود متعلقـة بقـوانين الانتخابـات والمجالـس النيابية أو كانت قيوداً بسبب الحروب فى بعض البلدان العربية مثل

لبنان. كما كانت الأسباب الصحية والسن عائقاً فى رأى حوالى ١٠,٢% بالنسبة للمشاركة السياسية للمرأة. ويمكن تفسير ذلك بالنظر إلى المرحلة العمرية التـى تقع فيها مفردات العينة وهى ما فوق سن الأربعين، ورغم أنه سن غير متقـدم نسبياً إلا أن كثرة أعباء السيدات للتوفيق بين حياتهن الخاصة والعامة ربما تؤثر بالفعل على نشاطهن وحيويتهن وبالتالى على إحساسهن بالحالة الصحية.

وإلى جانب ذلك رأت حوالى ٨,٢% أن غياب قضية تناضـل المـرأة مـن أجلها كان سبباً لتوقفها عن المشاركة السياسية، وأشارت حـوالى ٦,١% إلى أن ذلك بسبب قلة الوعى والخبرة. وربما يرجع هذين العاملين رغم اختلافها إلى الإحباط وقصر النفس فى مقابل زيادة الطموح والإفراط فى المثاليـة لـدى المرأة بشكل عام مما يجعلها تصطدم بالواقع عندما تخـوض تجـارب العمـل السياسى. وفى هذه الحالة إما أن تتحول إلى مناضلة عنيدة من أجل قضـيتها أو أنها تحبط وتستسلم.

وإذا سلمنا أن المرأة العربية تعانى من مجموعة من الأخطار والمعوقات المجتمعية المختلفة التى تؤثر على استمرارها فى المشاركة السياسية أو تـؤدى إلى توقفها عن المشاركة من حيث المبدأ، فإن ذلك لابد أن ينعكس علـى مـدى رضاها عن المستوى الحالى لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية. وبالفعـل قـد عبرت حوالى ٦٨% من المبحوثات أنهن غير راضيات عن المستوى الحـالى لمشاركة المرأة السياسية، وذلك لعدة أسباب منها عدم تناسب معدل المشـاركات سياسياً مع معدل النساء فى المجتمع ومسـاهمتهن فـى العمليـة الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، وعدم وجود خطة استراتيجية لهذه المشـاركة، وافتقـاد التنسيق بين الجهات المعنية بالنهوض بالمرأة وبالتالى يتسـم العمـل النسـائى بالفردية وغلبة المصالح الذاتية والتنافس السلبى. يضاف إلى ذلك غياب المـرأة من المجتمعات الريفية والفقيرة والعشوائية والمهمشة، وتميز المشاركة فيها -إن وجدت- بأنها قائمة على تعبئة غير واعية.

ولابد من التأكيد فى هذا السياق على أن المشاركة السياسية هى مشـكلة مجتمع لم يتعلم ثقافة الحوار والتعبير عن الرأى، وهى ليست مشكلة امـرأة أو رجل فقط، لأنها بالأساس مشكلة عامـة تـنعكس فـى ضـعف الممارسـات الديموقراطية بشكل عام، يضاف إلى ذلك أن المشاركة السياسية للمرأة أو الرجل ليست دخول المجالس النيابية فحسب، ولكن الأجدى من ذلك هو الاشتراك فـى الانتخابات والإدلاء بأصواتهم لاختيار القيادة الشعبية التى تمثل بالفعل المواطن

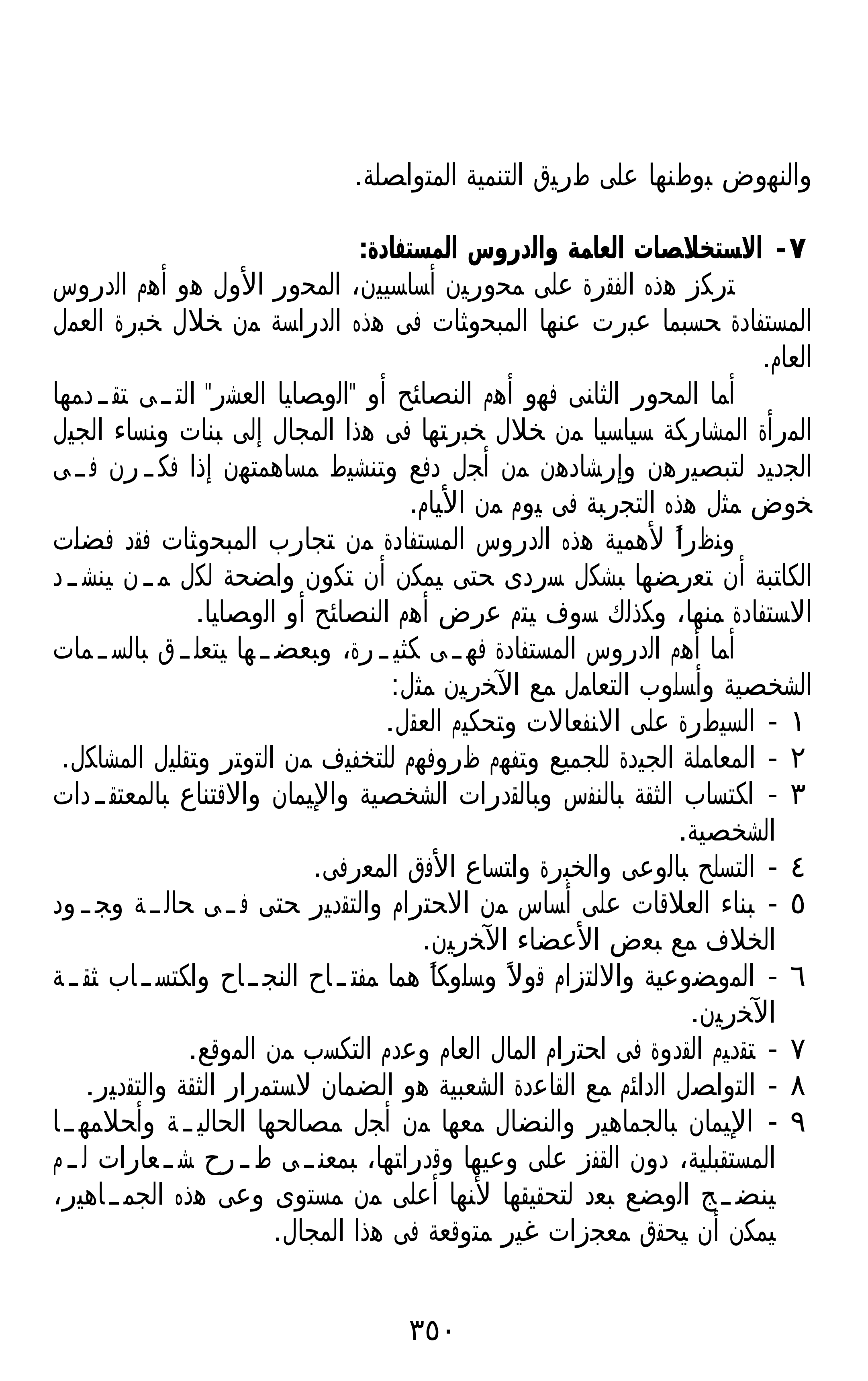
أو المجتمع المحلى، وبذلك تتحقق أدنى شروط اشتراك المجتمع المحلى فى صنع القرار من خلال توصيل أصوات القاعدة إلى القمة، التى تصنع القرار. فإذا لـم تصعد أصوات المجتمع المحلى إلى القمة فإن القرارات سوف تصبح بعيداً عـن مصالح هذا المجتمع المحلى لمجرد أن أفراده أحجموا عن المشاركة السياسـية الفعالة. ورغم ارتفاع نسبة غير الراضيات بسـبب ضـعف مشـاركة المـرأة ووجوب تدعيمها لرفع مساهمتها فى المجال السياسى حيث أن الطمـوح أكبـر بكثير مما تحقق حتى الآن، فقد عبرت حوالى ٢٠% أنهن راضيات لأن تواجـد المرأة فى الساحة السياسية يتطور باستمرار ويتحسـن. كمـا أشـارت بعـض الحالات إلا أن التعليم والتثقف سوف يساهم فى دخول المرأة الحياة العامة وفتح المجال أمامها للعطاء والمشاركة بصورة أكبر.

ولما كانت النسبة الأكبر من السيدات فى الدراسة راضيات عن المستوى الحالى لمشاركة المرأة السياسية، فإن ذلك يرتبط بأن حوالى ٤٤% مـنهن لـم تتطابق آمالهن وتطلعاتهن عند دخول المجلس مع الحقيقة والواقع. بينما أشارت نسبة ٣٢% إلى أن توقعاتهن قد تطابقت مع الواقع داخل المجلس، ولكنهن قـد أكدن أن هذا التطابق جاء مع توقعاتهن وليس مع آمالهن.

وقد أشارت بعض الحالات أن الآمال لا تقف عند حـد معـين مـادام للإنسان طموحات وإرادة متجددة. وإذا كان المجلس النيابى يجدد ذاتـه أيضـاً مـن خلال التجربة، فإن الجميع سوف يعمل لبلوغ الهدف والمصلحة العامـة. وبالتالى فإن مواكبة التجديد هى جزء من الحقيقة والواقع. ومع ذلك فقد أكـدت بعض المبحوثات أن الواقع أقوى وأصعب من التوقعات خصوصاً فى المجـال التطوعى لأن الصعوبات الواقعية تكون أحياناً غير متوقعة.

وتشير المبحوثات ارتباطاً بذلك إلى أن هناك بعض الأسباب التى تـؤثر على أداء المجالس النيابية وتعرقل مسيرتها مثل التعقيـدات الإداريـة وغلبـة المصالح الفردية وعدم الجدية، بالإضافة إلى نقص الوعى والخبـرة والتـدريب وضعف الإمكانيات المادية وخاصة إذا كان السياق المجتمعى العام يعانى مـن ضعف الممارسات الديموقراطية كثقافة حياة يومية.

وبعد فسوف تركز الفقرة التالية على أهـم الاستخلاصـات والـدروس المستفادة من تجارب هؤلاء السيدات فى خوض العمل العام والحياة السياسـية، وذلك بهدف استخلاص أهم النصائح التى يمكن أن تقدم للمرأة العربية فى هـذا الجيل والأجيال القادمة من أجل دفع مسيرة المرأة وتدعيمها فى خدمة المجتمـع


والنهوض بوطنها على طريق التنمية المتواصلة.

٧- الاستخلاصات العامة والدروس المستفادة:

تركز هذه الفقرة على محورين أساسيين، المحور الأول هو أهم الدروس المستفادة حسبما عبرت عنها المبحوثات فى هذه الدراسة من خلال خبرة العمل العام.

أما المحور الثانى فهو أهم النصائح أو "الوصايا العشر" التى تقدمها المرأة المشاركة سياسيا من خلال خبرتها فى هذا المجال إلى بنات ونساء الجيل الجديد لتبصيرهن وإرشادهن من أجل دفع وتنشيط مساهمتهن إذا فكرن فى خوض مثل هذه التجربة فى يوم من الأيام.

ونظراً لأهمية هذه الدروس المستفادة من تجارب المبحوثات فقد فضلت الكاتبة أن تعرضها بشكل سردى حتى يمكن أن تكون واضحة لكل من ينشد الاستفادة منها، وكذلك سوف يتم عرض أهم النصائح أو الوصايا.

أما أهم الدروس المستفادة فهى كثيرة، وبعضها يتعلق بالسمات الشخصية وأسلوب التعامل مع الآخرين مثل:

١ - السيطرة على الانفعالات وتحكيم العقل.
٢ - المعاملة الجيدة للجميع وتفهم ظروفهم للتخفيف من التوتر وتقليل المشاكل.
٣ - اكتساب الثقة بالنفس وبالقدرات الشخصية والإيمان والاقتناع بالمعتقدات الشخصية.
٤ - التسلح بالوعى والخبرة واتساع الأفق المعرفى.
٥ - بناء العلاقات على أساس من الاحترام والتقدير حتى فى حالة وجود الخلاف مع بعض الأعضاء الآخرين.
٦ - الموضوعية والالتزام قولاً وسلوكاً هما مفتاح النجاح واكتساب ثقة الآخرين.
٧ - تقديم القدوة فى احترام المال العام وعدم التكسب من الموقع.
٨ - التواصل الدائم مع القاعدة الشعبية هو الضمان لاستمرار الثقة والتقدير.
٩ - الإيمان بالجماهير والنضال معها من أجل مصالحها الحالية وأحلامها المستقبلية، دون القفز على وعيها وقدراتها، بمعنى طرح شعارات لم ينضج الوضع بعد لتحقيقها لأنها أعلى من مستوى وعى هذه الجماهير، يمكن أن يحقق معجزات غير متوقعة فى هذا المجال.

١٠- عدم الرضوخ أو الاستسلام للإحباط أو اليأس لأن الحماس يزيل العراقيل ويسهل المهمات.

١١- أن خدمة المواطن من أنبل الأعمال وأن الكد والاجتهاد والإرادة يحقـق الآمال، خاصة وأن العمل النيابى صعب وشاق ويحتاج إلـى سـعة البـال والصدر وقوة التحمل.

١٢- إن الواقع يختلف عما ندرسه فى حياتنا لأن تحقيق المطالب ليس سـهلاً. والممارسة تجعل الإنسان أكثر موضوعية وواقعية بحيـث لا يقسـو فـى حكمـه على أجهزة الدولة.

أما فيما يخص وضع المرأة داخل العمل العام أو السياسى فقد كانـت أهـم الدروس فى هذا المجال هى:

١٣- إن المرأة لا تقل بأى حال من الأحوال عن الرجل، فهى يمكن أن تقـوم بالعمل الشاق، حيث أن السياسة بالنسبة للمرأة قد تكون قاسية ولكـن جديـة المرأة تضمن استمراريتها فى العطاء والإنجاز.

١٤- للمرأة دور مضاعف داخل المجالس النيابية، فإذا كانت أقلية مـن حيـث العدد فلابد أن تدخل فى اللجان المقصورة عادة على الرجال مثـل اللجـان الاقتصادية والمالية والتشريعية.

١٥- حضور المرأة اللجان المختلفة هام جداً حتى تتمكن من التعـايش الحـر الخالى من القيود داخل هذه اللجان -بخلاف الوضع تحت القبـة-، وذلـك يساعدها على فهم ما يحدث فى المطبخ السياسى.

١٦- ضرورة اتصال المرأة بالهيئات والمنظمات الخاصـة بـالمرأة والطفـل لتساعدها فى تبنى هذه القضايا وتطلعاتها بأهم النتائج الحديثة التـى تسـهل تنظيم عمل المرأة داخل المجالس النيابية.

١٧- ضرورة تخصيص مقاعد للمرأة بالتعيين حتى تزيد نسبة تمثيل المرأة فى المجالس بما يسمح بمشاركة فعالة للمرأة ويعمل على تغييـر وجهـة نظـر الكثير تجاه المرأة.

وفيما يتصل بالتشريعات والقوانين الخاصة بنظام الانتخابات فقد كانت هناك أيضاً بعض الدروس المستفادة مثل:

١٨- إقرار قانون انتخاب جديد يتماشى بشكل رئيسى مع تحقيق رغبة الجماهير ويحد من حجم التلاعبات بالنتائج حسب الأهواء الفردية أو الحكومية.

١٩- تعميق البحث الدستورى لتحديد الأدوار والصلاحيات التى اختلطت مـع

طول تجاوز الأجهزة الحكومية على حقوق النواب.

٢٠- تفعيل المحاسبة الشعبية والمتابعة الشعبية وجلسات الاستماع للمجالس وأدائها لأن هناك جهلاً كبيراً بما يجرى داخل القبة، مما يستدعى ضرورة توعية وإعلام الجماهير بما يحدث داخل القاعات.

٢١- تقوية التنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات المهنية وكافة التنظيمات القاعدية بحيث لا تكون مجرد رافد من المجالس بل ضابطا ورقيبا عليه.

وتختص المجموعة الأخيرة من الدروس بأهم القواعد التى تنظم العمل وتضبط سيره داخل المجالس ومن أهم هذه الدروس العامة:

٢٢- عدم التفرد فى العمل ومحاولة التشارك مع الزملاء النواب وذوى الخبرة والاختصاص لأن العمل الفردى لا يجدى، فالأهم من ذلك هو العمل مع مجموعة وتقسيم العمل من أجل الإنجاز.

٢٣- وجوب تشكيل فرق عمل متخصصة فى كل مجال بهدف إعداد الدراسات ودراسة الملفات وتفويض الصلاحيات من أجل المشاركة الحقيقية فى اتخاذ القرار.

٢٤- قبول الرأى والرأى الآخر من أجل تعزيز وتطوير العمل وإرساء الأسس والقواعد، وإجراء الحوار الدائم مع مختلف الزملاء من أجل خلق اتفاق عام وقناعة حول الأمور المطروحة وخاصة الخلافية منها.

٢٥- العمل على القواسم المشتركة التى تجمع، ومحاولة التوفيق فى الأمور الخلافية دون حدوث انقسامات أو تحالفات تعرقل المصلحة العامة والأداء الإيجابى، لأنه من الصعب إرضاء كل الأطراف.

وإذا كان عدد هذه الدروس يتوافق على سبيل الصدفة مع عدد الحالات، فإن ذلك لا يعنى أن كل سيدة قد قدمت إحدى هذه الدروس. ولكن هذه الدروس الخمسة والعشرين هى تجميع لأهم الدروس المستفادة من واقع خبرة هؤلاء السيدات فى مجال العمل العام، حيث قامت الباحثة بتجميع الدروس ومحاولة تصنيفها فى مجموعات متصلة بالسلوك الشخصى مع الآخرين، أو بوضع المرأة، أو بالأطر التشريعية، أو بالتنظيم العام للعمل داخل المجالس. وقد عمدت الباحثة إلى هذا لمزيد من التجريد والتوضيح لتعظيم حجم الاستفادة الحقيقية من هذه الدروس.

ومن الملاحظ أن هذه الدروس فى الأغلب هى دروس عملية وموضوعية لم تتطرق فيها المرأة لتنظيم حياتها الخاصة بقدر ما ركزت على

ظروف وتنظيم العمل مع القوى المختلفة المرتبطة بالعمل داخل المجلس.

وإذا انتقلنا إلى النصائح التى تقدمها المرأة لبنات وسيدات الجيل القادم عند خوضهن لمثل هذه التجارب، فسوف نعرض هذه النصائح بنفس الطريقة حتى يمكن تجميعها وتصنيفها فى آن واحد بهدف توضيحها وتعظيم الاستفادة من فحواها.

抨ونستعرض أولاً أهم النصائح الخاصة بالتكوين النفسى والشخصى للمرأة المقبلة على تجربة العمل العام، ومن أهم هذه النصائح ما يلى :

١ - حب الوطن والعمل من أجله بتفان وإخلاص.
٢ - الاهتمام بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة.
٣ - المشاركة فى تنمية المجتمع والعمل المنتج داخل المنزل وخارجه.
٤ - الإيمان بالقضية التى تناضل من أجلها إيماناً حقيقياً وجاداً، والثقة بالنفس وبالقدرات الشخصية.
٥ - الاستعداد فكرياً ونفسياً للمساهمة فى العمل العام والإقتناع بجدوى المساهمة فى دفع التنمية والتأثير على صنع القرار.
٦ - التنظيم الذاتى بحيث يقسم الوقت ما بين العمل العام والسياسى وما بين النشاطات والواجبات الأخرى، وخلق التوازن بين العمل العام والأسرة.
٧ - عدم رفع شعارات فيها تحدى للمجتمع.
٨ - خوض هذه التجارب بعد أن يكبر الأبناء ويشتد عودهم، لأن لهم دائماً الأولوية فى الحياة.
٩ - الترويض الذاتى على اكتساب الشجاعة الكافية لإبداء الرأى مهما كان.
١٠- العمل على كسب احترام الآخرين ومحبتهم من خلال المحافظة على الأخلاق وحب العمل التطوعى والمصداقية فى القول والفعل.
١١- الجدية فى طرح القضايا والتسلح بالمعرفة والثقافة، وذلك من خلال الإعلام بالتاريخ السياسى والاجتماعى للبلاد والتعود على الخطابة ومواجهة الجماهير.
١٢- السعى إلى مزيد من العلم والمعرفة والثقافة وتحصين النفس من خلال مطالعة الصحف والمجلات وقراءة التحليلات السياسية.
١٣- التمسك بالثقافة الإسلامية والثقافة العربية والاستفادة من تجارب القدوة وأصحاب السمعة الطيبة وأصحاب الأعمال القيادية والنضالية.
١٤- متابعة شئون المرأة من خلال المطالعات والمؤتمرات والندوات

والانخراط فى العمل السياسى الحزبى والنقابى.

١٦- تدعيم تواجد المرأة فى الحياة العامة على كل الأصعدة.

١٧- الإيمان المطلق با   ومراعاته فى كل تصرف.

١٨- عدم التفكير فى الفوارق ما بين المرأة والرجل وإنكار الذات.

١٩- الصبر والتضحية والمثابرة والمواجهة والتسامح.

٢٠- التواضع والاقتراب من الناس والموضوعية.

٢١- الاعتماد على الحوار والمشاركة وتنظيم العمل.

لقد حاولت عرض هذه النصائح أو الوصايا بدءاً من العام إلى الخـاص حتى إذا ما تحصنت بها بنت بلادى وصلت أفضل سبل المشاركة فـى الحيـاة العامة وفى الحياة السياسية، من أجل تحقيق التنمية والمستقبل لأبناء جيلها وأبناء أجيال المستقبل فى كل البلاد العربية.

"فين المشاركة السياسية   فين بطـاقتك الانتخـابيـة
فين أدوارك الاجتماعية   وإنت شريكة فى التنميـ ـة
عايزين لوجودنا فاعلية   عمـ ـل وعطـاء وجـدية
عايزين أصواتنا قـوية   تأثر فى مجـالس نيابيـ ـة"

الفصل السادس

النجاح فى السياق المهنى ومكانة المرأة داخل الأسرة(*)

القسم الأول

الإطار النظرى والمنهجى

أولا: موضوع البحث

حظيت قضايا المرأة فى الآونة الأخيرة باهتمام عالمى ومحلى، وقد قامت فيه مصر بدور ريادى ملموس، فأظهرت نشاطاً ملحوظاً فيما عرف "بعصر المؤتمرات"، حيث كان لتواجدها دور إيجابى لا يمكن إغفاله فى عدة مؤتمرات عالمية ومحلية تنادى بحقوق المرأة عامة والمصرية خاصة. وتعكس كل تلك الجهود مدى الاهتمام بالمرأة وقضاياها فى الوقت الحالى. وقد كان لذلك أثر واضح فى مناقشة وتطوير قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل وغيرها كمحاولة للنهوض بالمرأة إيمانا بدورها فى التنمية.

ولعل ذلك يرجع إلى التراكم البحثى الذى أبرز دور المرأة فى القطاع الرسمى وغير الرسمى، وكذلك أدوارها فى الأعمال المأجورة وغير المأجورة ومدى المعاناة التى تتكبدها المرأة فى الطبقات الشعبية الكادحة.

أما المرأة التى وصلت إلى المناصب العليا فلم تحظ بحقها من الدراسة، وذلك لأنها فى نظر الكثير تعتبر "محظوظة". فقد ركزت معظم الدراسات على مشكلات المرأة العاملة دون التطرق للمشكلات النوعية للمرأة العاملة فى الأسرة ثنائية التوظيف (أى الأسرة التى يعمل الزوجان فيها فى المسار المهنى)، أو المرأة التى نجحت بالفعل فى تقلد المهن العليا. فهذه الفئة

(*) هذا الفصل عرض لرسالة دكتوراه قدمتها هناء المرصفى، بعنوان: النجاح فى السياق المهنى ومكانة المرأة داخل الأسرة: دراسة أنثروبولوجية لبعض الأنماط الناجحة فى العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، إشراف علياء شكرى، أجيزت من كلية البنات، جامعة عين شمس، فبراير ٢٠٠٢.

رغم أنها لا تمثل شريحة كبيرة إلا أنها آخذة فى الازدياد فى العـدد، وبالتـالى فـى التأثير خاصة أنها تقوم بدور فعال فى توجيـه مسـار المجتمـع عامـة والشريحة الاجتماعية لجيل الشباب المتمثلة فى أغلب المجتمع.

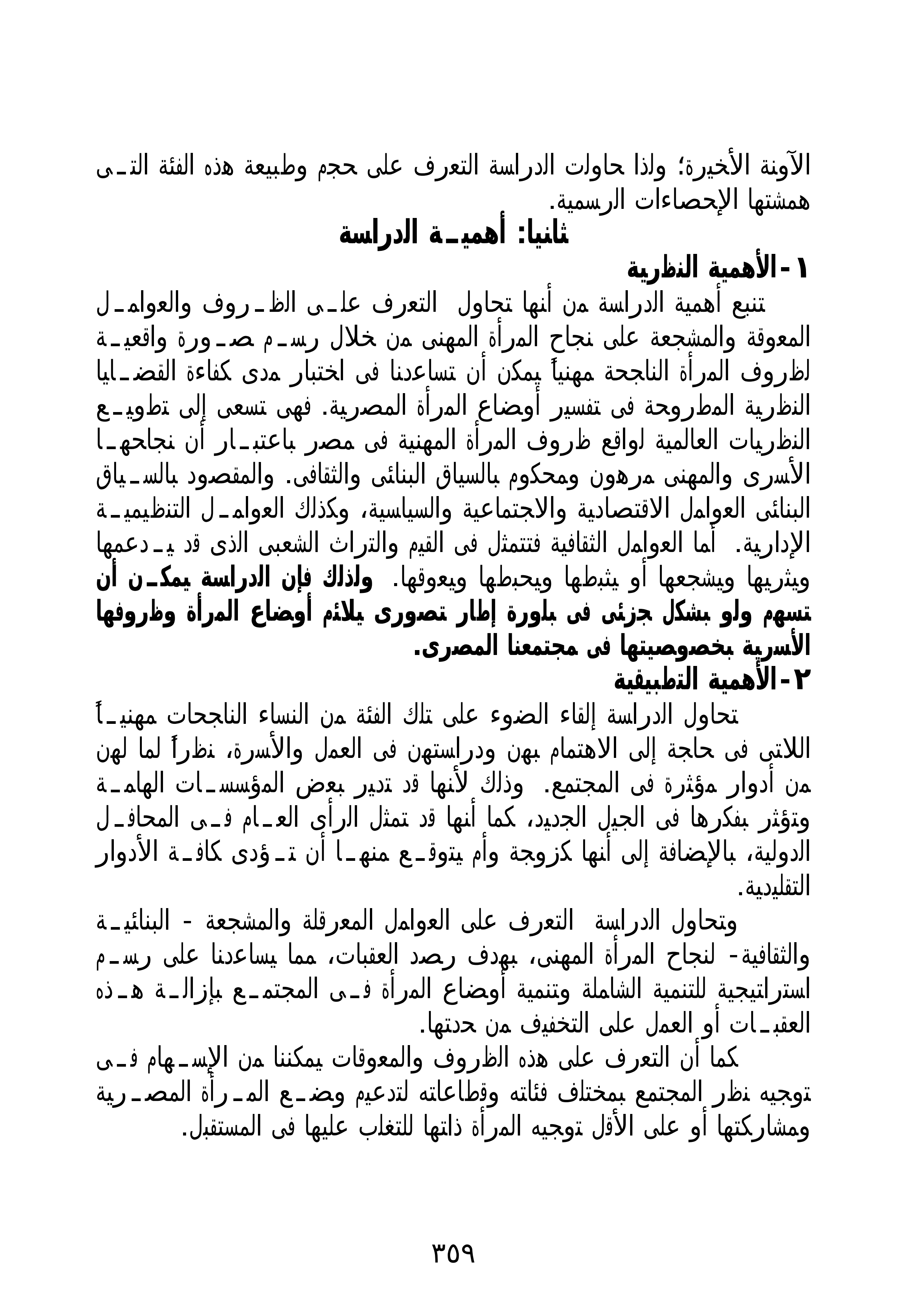
ومن هنا انطلقت الدراسة الراهنة حيث حاولت أن تلقى الضوء على هذه الفئة التى يرى البعض أنها ليست فى حاجة إلى الدراسة، فى حين ترى الباحثـة أهمية بحثها اجتماعيا؛ لكى تقدم صورة واقعية لحياتها فى الأسـرة والعمـل. وحيث أن النجاح المهنى يعد من الأمور الصعبة على الرجال فما بالنا بـالمرأة التى عليها أن توفق بين مسئوليات وقرارات العمل التى تتسم بالخطورة فى مثل هذه المناصب، وكذا مسئوليات الأسرة التى لها أيضا أهميتهـا؛ حيـث يحملهـا التراث تبعات نجاحها مهنيا الذى ينظر إليه البعض على أنه نجاح شخصى على حساب أسرتها.

ودراستنا الراهنة تحاول التعرف على التصور التقليـدى أو المـوروث الثقافى التقليدى لصورة المرأة وطبيعة أدوارها ومكانتها، هذا التصـور الـذى يشكل نمطاً ثابتاً للمرأة قد يعوق نجاحها ويعرقل تقدمها.

كما تحاول الدراسة التعرف على واقع المرأة الناجحـة مهنيـا وتـأثير الموروث العام على حياتها ونجاحها فى الأسرة والعمل والمجتمع، بالإضافة إلى محاولة التعرف على النمط الواقعى للمرأة الناجحة مهنيا فى الأسـرة والعمـل والحياة بشكل عام، ومقارنة هذا النمط الواقعى بـالنمط الثابـت Stereotype بهدف إعادة تركيب نمط واقعى Reconstruct يعبر عن خصوصـية المـرأة الناجحة مهنياً؛ ويتلاءم مع متغيرات العصر ويتلافى عيوب الأنماط المتعـارف عليها.

ومن ثم فقد سعت الدراسة لفهم الديناميات التى لعبت دوراً فـى نجـاح المرأة المهنى بدءا من المراحل الأولى لحياتها ووصولاً إلـى تبنيهـا لـبعض المفاهيم الفكرية أو القضايا الأيديولوجية التى قد تفرض عليها صـورة معينـة مـن السلوك؛ حتى وإن نجحت فى معظم الأحوال فى تبنيها فى لحظة التمنـى Wishfulfilment.

ولتحقيق ذلك فإن الدراسة تعمقت فـى بحـث شـريحة مـن النسـاء الناجحـات مهنيا، ممن مثلن مصر فى المحافل الدولية والمـؤتمرات العلميـة واللائى لهن تأثير واضح على القاعدة العريضة من الشعب المصرى، ومع ذلك لم تحظ هذه الفئة باهتمام يتناسب مع دورها، رغم زيادة أهمية هذا الـدور فـى



الآونة الأخيرة؛ ولذا حاولت الدراسة التعرف على حجم وطبيعة هذه الفئة التـى همشتها الإحصاءات الرسمية.

ثانيا: أهميـة الدراسة

١-الأهمية النظرية

تنبع أهمية الدراسة من أنها تحاول التعرف علـى الظـروف والعوامـل المعوقة والمشجعة على نجاح المرأة المهنى من خلال رسـم صـورة واقعيـة لظروف المرأة الناجحة مهنياً يمكن أن تساعدنا فى اختبار مدى كفاءة القضـايا النظرية المطروحة فى تفسير أوضاع المرأة المصرية. فهى تسعى إلى تطويـع النظريات العالمية لواقع ظروف المرأة المهنية فى مصر باعتبـار أن نجاحهـا الأسرى والمهنى مرهون ومحكوم بالسياق البنائى والثقافى. والمقصود بالسـياق البنائى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك العوامـل التنظيميـة الإدارية. أما العوامل الثقافية فتتمثل فى القيم والتراث الشعبى الذى قد يـدعمها ويثريها ويشجعها أو يثبطها ويحبطها ويعوقها. **ولذلك فإن الدراسة يمكـن أن تسهم ولو بشكل جزئى فى بلورة إطار تصورى يلائم أوضاع المرأة وظروفها الأسرية بخصوصيتها فى مجتمعنا المصرى.**

٢-الأهمية التطبيقية

تحاول الدراسة إلقاء الضوء على تلك الفئة من النساء الناجحات مهنيـاً اللاتى فى حاجة إلى الاهتمام بهن ودراستهن فى العمل والأسرة، نظراً لما لهن من أدوار مؤثرة فى المجتمع. وذلك لأنها قد تدير بعض المؤسسـات الهامـة وتؤثر بفكرها فى الجيل الجديد، كما أنها قد تمثل الرأى العـام فـى المحافـل الدولية، بالإضافة إلى أنها كزوجة وأم يتوقـع منهـا أن تـؤدى كافـة الأدوار التقليدية.

وتحاول الدراسة التعرف على العوامل المعرقلة والمشجعة - البنائيـة والثقافية- لنجاح المرأة المهنى، بهدف رصد العقبات، مما يساعدنا على رسـم استراتيجية للتنمية الشاملة وتنمية أوضاع المرأة فـى المجتمـع بإزالـة هـذه العقبـات أو العمل على التخفيف من حدتها.

كما أن التعرف على هذه الظروف والمعوقات يمكننا من الإسـهام فـى توجيه نظر المجتمع بمختلف فئاته وقطاعاته لتدعيم وضـع المـرأة المصـرية ومشاركتها أو على الأول توجيه المرأة ذاتها للتغلب عليها فى المستقبل.

ثالثاً: أهداف البحث

رغم تقلد المرأة المصرية لمناصب مهمة في الآونة الأخيـرة إلا أن ثمـة مجالات ما تزال مغلقة أمام المرأة. كما أن المرأة التى وصلت إلـى مناصـب قيادية عليا مازالت تواجه عقبات وصراعات ومشكلات داخل الأسرة وفى محيط العمل، لذلك فإن بحثنا الراهن يهدف إلى:

١- تحليل القوالب والأنماط الثابتـة Stereotypes المتعـارف عليهـا للمرأة ومقارنتها بواقع المرأة المصرية.

٢- تحديد النمط الواقعى مع مقارنته بالنمط المثالى للمرأة الناجحة مهنياً.

٣- توضيح المثل الأعلى الذى ترسمه المـرأة الناجحـة مهنيـاً لـذاتها ولعلاقتها بالرجل(الآخر).

٤- تحليل المعوقات الاجتماعية والسياسية التى تعـوق نجـاح المـرأة والعوامل التى تؤدى إلى نجاحها.

٥- قياس حجم عمالة النساء فى المهن العليا ومؤشرات هـذا النجـاح إحصائياً.

رابعاً: أهم المفاهيم والتعريفات الإجرائية للدراسة

١-المرأة الناجحة فى السياق المهنىSuccessful Career Women:

يرتبط مفهوم النجاح المهنى بمفهوم المهنة أو العمل المأجور. وبذلك فإننـا يمكن أن نعرف المرأة الناجحة فى السياق المهنى بأنها المـرأة التـى **حققـت نجاحات فى المجال المهنى، بمعنى أن تصـل إلـى درجـة علميـة متميـزة** كالحصول على الدكتوراه وما يعادلها، ويقاس **النجاح المهنى بالإنتاج العملى** بمعنى أن يكون لها إنتاج منشور أو مشاركة فى مؤتمرات علمية على المستوى المحلى والعالمى وحصلت على جوائز أو أوسمة أو شهادات تقديرية، **وتقلـدت الوظائف العليا فى مرحلة مبكرة نسبياً من العمر،** أى أن تكون قد وصلت إلـى أعلى درجة فى السلم الوظيفى كأستاذ أو درجة مدير عام فى الخمسينيات مـن العمر. كما يمكن أن يقاس النجاح بتقدير كل من الزملاء والمرءوسين للنجـاح المهنى. وبمقارنة نظرة الرؤساء بنظرة الزملاء والمرءوسين تستطيع الباحثة أن ترسم صورة صادقة لمدى نجاح المرأة فى عملها. من خـلال تتبـع خطـوات النجاح فى المراكز المتقدمة فى المراحل المختلفة.

٢- المكانة

تشير المكانة فى معناها الأقوى إلى شكل من أشـكال التـدرج الطبقـى الاجتماعى، حيث ترتب جماعات المكانة أو شرائح المكانة وتنظم وفقا لـبعض المعـايير القانونيـة، والسياسـية، والثقافيـة."(جـوردون مارشـال، ٢٠٠١، ص١٣٨٤).

وبذلك يمكن التمييز بين المكانة العليا والمكانة الدنيا فى المجتمع. ولمـا كانت مكانة الشخص تتعدل عندما تتفاعل مع مكانة الآخرين، فإن هذا يعنـى أن الفرد قد يشغل مكانة عالية فى المهنة ومكانة متدنية فى المنزل.(علياء شـكرى وآخرون، *الحياة اليومية لفقراء المدينة، ١٩٩٥،* ص ١٦). كما أن هذه المكانـة تتأثر بنظرة المجتمع التى تختلف تجاه المرأة من حقبة عمرية إلى أخـرى فـى دورة الحياة.

ومن أهم ما يمكن قياسه من خلال هذا التعريف الإجرائى الفـرق بـين نظرة المرأة لذاتها ونظرة الآخرين لها. فالمكانة العليا قـد لا تـأتى مصـاحبة للمركز ونظرة الشخص لذاته بقدر ما يكون مصدرها اختـراق الحـدود التـى وضعها المجتمع للمرأة وإجبارها للآخرين على احترامها. وتوضح الدراسـات الأجنبية أن مكانة المرأة لا تتـأتى إلا إذا اسـتطاعت أن تحقـق نوعـاً مـن الاستقلالية، وأن تتسم بالقوة كما لابد أن تكون لديها روح المنافسة والقدرة على الاندفاع الابتكارى.

٣- النجاح الأسرى:

تعارفت الدراسات الاجتماعية على أن نجاح المرأة الأسرى يعنى **قـدرة المرأة على الاحتفاظ بزوجها، وأن الطلاق يعنى النهاية الطبيعية لحياة زوجية غير ناجحة.(محمد الجوهرى، دراسة أنثروبولوجية فى المجتمـع المصـرى، ١٩٩٧، ص٢٠٦) ووفقاً لذلك يمكن أن نجزم بأن الطلاق من أوضح الـدلائل على عدم النجاح الأسرى، فى حين توصلت الدراسـات الاجتماعيـة إلـى أن انهيار دعائم الأسرة** التى تبنى على الانسجام والحنان والسعادة يؤدى إلى التفكك الذى يؤثر سلبياً على الأبناء حتى ولو لم يحدث طلاق.

وقد استندت الدراسة الراهنة لقياس مدى نجاح المرأة أسرياً إلى مقيـاس كمى، من خلال التعرف على نسب المتزوجات والمطلقات فى العقـود الثلاثـة السابقة فى فئة المهن العليا، بالإضافة إلى معيار كيفى يوضح تفاصـيل الحيـاة الخاصة للمرأة الناجحة أسريا من خلال التعرف على رؤيتهـا لـذاتها ورؤيـة

الآخرين لها وطبيعة حياتها الخاصة وعلاقتها بزوجها وأطفالها وتأثير ذلك على نجاحها الأسرى.

خامساً: تساؤلات البحث

يطرح البحث مجموعة تساؤلات يحاول الإجابة عليها أهمها:

١- ما أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التى تقـف عقبـة أمـام نجـاح المـرأة المهنى؟ وما العوامل التى تساعدها على النجاح المهنى؟

٢- ما النمط الذى يرسمه المجتمع للمرأة الناجحة مهنياً وإلـى أى درجـة يتفق هذا النمط مع الواقع؟

٣- إلى أى مدى تختلف الصورة المثالية التى تطمح المرأة الناجحة إليهـا عن الصورة الواقعية؟

٤- ما القوالب أو الأنماط Stereotypes التى يرسمها المجتمـع للمـرأة؟ وكيف تؤثر هذه القوالب فى حياتها الأسرية والعملية؟

٥- ما دور السلطة الأبوية فى أسرة التوجيه فى الحد من النجاح المهنـى للمرأة أو تدعيم نجاحها؟

٦- ما دور الزوج والمسئوليات الأسرية فى الحد من نجاح المرأة مهنياً أو إعاقة نجاحها؟

٧- ما دور السلطة الأبوية فى العمل على الحد من نجاح المرأة المهنية أو تدعيم نجاحها؟

٨- ما طبيعة العلاقة بين نجاح المرأة مهنياً وبين مكانتها وقوتها أسريا؟

٩- هل ثمة صراع تعانى منه المرأة فى الأسرة والمجتمع؟ وما طبيعة هذا الصراع الداخلى والخارجى؟ وما هى آليات مقاومتها له؟

سادسا: الإطار النظرى

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، فقد تبنت إطاراً نظريـاً متنوعاً أو تكاملياً اشتمل على أهم الاتجاهات المعاصرة التى تتناول قضايا المرأة فى المرحلة الراهنة فتبدأ بتفسير تنشئة المرأة وفق أحدث النظريـات النوعيـة والبينية التى تنبثق من علم النفس وعلم الاجتماع.

وقد تضمن الإطار النظرى أيضا قضايا لبعض الاتجاهـات **الكلاسـيكية** كالوظيفية التى حاولت الباحثة من خلال فرضيتها تفسير أهمية البناء الاجتماعى

فى رسم أدوار محددة أو متوقعة لكل عضو فى المجتمع. فالمجتمع يملى على المرأة **أدواراً عليها تبنيها لتخلق التوازن والثبات** فى حياتها.

وكذلك استعانت الدراسة ببعض قضايا **نظرية الصراع** التى لا تجد فى الثبات هدفا وإنما ترى الصراع أحد أساليب **التطور**. وتحاول تفسير أهمية الصراع، حيث يذهب المنظرون المعاصرون إلى أن الصراع ضرورة **للتغلب على الكبت** الذى يولد الانفجار مادام توزيع القوة غير منصف للمرأة. فهى **تفشل** فى التكيف مع بعض المواقف نتيجة لمواجهة الصراع بالانسحاب الدائم.

كما أن الدراسة تجسد التفاعل بين المرأة والرجل من وجهة نظر **التفاعلية الرمزية.** فنحن نجد أن المرأة تكتسب القوة من خلال **مظهرها وطباعها** والموقع الذى تتواجد فيه. والأدوار التى تقوم بها تختلف من موقف لآخر وكأنها تلعب **مسرحية** تتعدد فيها أدوارها فتختلف المرأة فى كل دور عن الآخر وفقاً للموقف **والدور** الذى تتقمصه.

وكذلك أفادت الدراسة من بعض قضايا الاتجاه النسوى خاصة فيما يتعلق **بمساواة المرأة** بالرجل ومنحها حق **التعليم والعمل واتخاذ القرار مثلها مثل الرجل**. ولذلك حاولت هذه الدراسة رسم صورة واقعية للعلاقة بين المرأة والرجل مع محاولة تفكيك النمط الثابت الذى يتعارض مع الصورة النوعية المعاصرة للمرأة الناجحة القوية فى المجتمع التى تجمع بين سمات الأنثى والرجل فى القيادة؛ وهو ما يعرف **بالأندروجنى Androgyny**.

كما تعرضت لقضية "**الحرمان النسبى للمرأة**" فى الأسرة، فالمرأة تعانى من عدم الاستقلال بل إن بعض النساء يعانين من المشكلات الأسرية الجسيمة كالعنف المادى والرمزى لكى تستمر الحياة الزوجية. وقد أرجع أصحاب الفكر النسوى ذلك إلى **التنشئة والتبعية للرجل** الذى منحه المجتمع حقوقا وميزات ومنح المرأة فقط ميكانيزمات دفاعية كتبرير لذلك العنف لاستمرار الحياة الزوجية.

ومن هنا يتضح أن المرأة فى العمل ترتدى قناع القوة، فتظهر بإمكانات القيادى الناجح والقيادية الذكية. وإن كانت تتعارض مع هذه الصورة التى قد تظهر بها فى المنزل عندما لا تستقل ماديا أو يكون دخلها أصغر من دخل الزوج. وبذلك فإن الصورة الواقعية للمرأة توضح أن كل موقف على مسرح الحياة يتطلب من المرأة أن ترتدى قناعا يختلف عن الموقف الآخر.



سابعا: الإطار المنهجى للدراسة

استعانت الباحثة فى هذه الدراسة بإطار منهجى انطوى على ثلاث مراحـل أساسية ضمت كل مرحلة عدة خطـوات منهجيـة لتحقيـق أهـداف الدراسـة والإجابـة على تساؤلاتها. **المرحلة الأولى وهى مرحلة تصميم الدراسـة،** وقد تضمنت إعداد طرق وأدوات جمع البيانات وتحديد إجراءات اختيـار مجتمـع البحث واختيار الحالات المدروسة وتحديد المحكات التى تبرز هـذا الاختيـار. **والمرحلة الثانية وهى مرحلة العمل الميدانى،** وهى مرحلـة جمـع البيانـات باستخدام أدوات جمع البيانات التى أعدتها الباحثة وضمت خطوات منهجية منها: تطويع الأدوات المنهجية وأساليب الجمع الميدانى لتتناسب مع طبيعة الدراسـة. **والمرحلة الثالثة، وهى مرحلة التحليل والتفسير** وهى المرحلة الأخيـرة التـى عمدت فيها الباحثة للتحليل والتفسير سواء كان ذلك بالأساليب الكمية أو الكيفية.

ومن الجدير بالذكر أن الباحثة لجأت لتقسيم الإطار المنهجى لمراحل ثلاث بغرض التوضيح إلا أن هذه المراحل إنما هى فى الواقع متداخلة ومتشـابكة ولا يمكن فصلها على المستوى الإجرائى. فمرحلة جمع البيانات ومرحلة التحليـل متداخلتان لأنه أثناء جمع البيانات يمكن عمل بعض التحليلات والتفسيرات. كما أن التحليلات والتفسيرات يمكن أن تفيد فى توجيه الباحثة إلى جمع المزيد مـن الوقائع والحقائق والمعلومات التى تفى بغرض الدراسة وتجيب على تساؤلاتها.

المرحلة الأولى: تصميـم الدارسـة

١-تحديد المنهج:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ونظراً لطبيعة البيانات والمعلومات التـى تريد الباحثة جمعها والتى تغطى جوانب البحث وتجيب عـن تسـاؤلاته، فقـد فرضت الدراسة إطاراً منهجيا يعتمد على عدة منـاهج بحثيـة وأدوات لجمـع البيانات تفى بأهداف البحث وتجيب على تساؤلاته يمكن إجمالها علـى النحـو التالى:

- المنهج الأنثروبولوجى:

اختارت الباحثة هذا المنهج لإيمانها بأن أدواته **تسـتطيع دراسـة الـنفس البشرية المركبة وسبر غورها بشكل أفضل من المناهج الأخرى** لما يتميز بـه هذا المنهج "من *إطالة الفترات الزمنية* للدراسة الميدانية، حتـى تتـاح للباحـث الأنثروبولوجى فرصة **الاندماج** فى الحياة اليومية لأبناء مجتمع البحث. وبـذلك

يقلل من تأثير وجوده وتدخله إلى أدنى حد ممكن. وبالتالى تسمح تلك الفترة الزمنية للباحث بالتوصل إلى **فهم كامل للمعانى** الثقافية، *والإحاطة بالبناء الاجتماعى* للجماعة وما يسوده من **علاقات وظيفية متداخلة ومتبادلة بين العادات والمعتقدات** التى قد تبدو للوهلة الأولى غير مترابطة ومستعصية على التفسير." (شارلوت سيمور-سميث، ١٩٩٨، ص٦٥٠)

وقد حاولت الباحثة استخدام أدوات هذا المنهج لبحث المراحل المتعاقبة فى حياة المرأة الناجحة للتوصل لكيفية تفاعل المرأة مع العالم الخارجى عند انتقالها من مرحلة عمرية لأخرى. وفى هذا الإطار استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة وذلك باختبار الأسئلة المطروحة على الحالات المدروسة، وكذلك الإخباريين فى المقابلات وفقا لدليل دراسة الحالة الذى تم تصميمه ليخدم موضوع البحث ويلقى الضوء على الصراعات الداخلية والخارجية التى تمر بها المرأة الناجحة لكى تحقق النجاح المهنى والأسرى فى الوقت ذاته. وقد انطوى دليل دراسة الحالة على عدد من البنود التى تغطى جوانب البحث المختلفة وتجيب عن تساؤلاته.

كما استخدمت الدراسة منهج تحليل الدور من خلال تتبع حياة المرأة فقسمت المراحل العمرية وما تعايشه المرأة المهنية من صراع فيها وفقاً للأدوار الاجتماعية التى تعيشها فى كل مرحلة.

وقد استخدمت الدراسة الأدوات التالية: المقابلة المتعمقة/ الملاحظة بالمعايشة/دليل دراسة الحالة/الاستخبارات التليفونية.

هذا بالإضافة إلى خلفية إحصائية كمية توضح ظاهرة خروج المرأة للعمل وشغلها أدوارا مهنية وأسرية. فهذه المزاوجة المنهجية تتفق مع تعقيد النفس البشرية ومع تبعات الحياة المهنية والمسئوليات الأسرية.

وبعد تحديد المناهج التى تم جمع البيانات والمادة العلمية وفقاً لها فى المرحلة الأولى لتصميم الدراسة، كانت هناك عدة خطوات منهجية تسبق العمل الميدانى.

٢- اختيار القاهرة الكبرى مجتمعاً للبحث، وذلك لتركز المؤسسات والهيئات الحكومية وأماكن إقامة النساء اللائى يعملن بها.

٣- وقد اختارت الباحثة ١٧ حالة تمثل الأجيال المختلفة التى تشغل مهنا عليا أكاديمية وإدارية منها ثلاث حالات تمثل الجيل الأول أى اللائى وصلن إلى سن المعاش (٦٠ فأكثر) وتقلدن مراكز إداريةعليا فى الخمسينيات وحتى الثمانينات

فى ظل التوجه الاشتراكى ثم الرأسمالى ولازلن يشغلن مهناً أكاديمية عليا ولهن حضور فى الحياة العامة. كما اختارت ١١ حالة من الجيل الثـانى (٥٠ - ٦٠ سنة) وهن يمثلن القاعدة العريضة للنساء فى المهـن العليـا الأكاديميـة والإداريـة، وقد شغلن مراكز إدارية عليا فى ظل التوجه الرأسمالى وإن كن قد نشأن فى ظل التوجه الاشتراكى. أما الجيـل الثالـث مـن (٤٠ - ٥٠سـنة) فتمثله ثلاث حالات يجمعن بين الإداريات والأكاديميات فى المهن العليا ، حيث لا تصل المرأة للمراكز الإدارية قبل هذا السن، ولقد تأثر هذا الجيـل بعصـر الانفتاح وتطلعاته أكثر من الجيلين السابقين.

وقد اختارت الباحثة حالات الدراسة بطريقة الكرة الثلجيـة Snow Ball، حيث قابلت الحالات الثلاث الأولى من الأجيال الثلاثة التى كانت بمثابة النـواة الأولى التى بدأت فى توجيه الباحثة إلى باقى أفراد الحالات المدروسـة. وقـد استطاعت الباحثة عن طريق تلك النواة التعرف علـى خصـائص الحـالات المدروسة والتعمق فى تحديدها. كما أن الموضوع يعتبر من الموضوعات التى يصعب تحديد جمهورها تحديدا دقيقا لندرة الدراسات التى أجريت حـول هـذه القضية بالذات.

وعندما اتضح للباحثة خصائص الحالات المختارة تبين أن الحالات متنوعة من حيث التخصص والحالة الاجتماعية والحالة المذهبية والأيديولوجية والمظهر والانطباع العام من حيث التحرر والمحافظة. وبناء على ذلك حاولت الباحثة أن تكون الحالات ممثلة لكافة التنويعات، وبذلك ضمت الحالات من تولـت أعلـى درجة فى السلم الوظيفى، سواء كان هذا السلم أكاديميا بدرجة أستاذ أو إداريـا بدرجة مدير عام. ثم قامت الباحثة بتحديد نسبة مـن وصـلن لأعلـى السـلم الأكاديمى وشغلن مركزاً إدارياً كرئيسة قسم أو وكيلة كليـة أو عميـدة. وقـد اختارت من بينهن من وصلن لأعلى درجة فى النجاح المهنى وتقلدت مركـزا متميزا كوزيرة... أو أكاديمية تقلدت أوسمة أو لها أبحاث متميزة أو مديرة تلقت دورات تدريبية دورية وحصلت على شهادات متميزة. وسـعت الباحثـة إلـى التنويع بين التخصصات الأدبيـة والعلميـة كالهندسـة والسـياحة والإعـلام والآداب... كما قام بعض الإخباريين بتعريف الباحثة بحالات ناجحـات مهنيـاً تتفق مع المحكات المختلفة التى أوضحتها لهم فى بداية الدراسة، كمـا عمـدت الباحثة إلى انتقاء حالات أخرى مقصودة تتصف بالتنوع ليصبح البحـث أكثـر مصداقية كما يأتى:

الجيل الأول: السن أكثر من ٦٠ سنة من الأكاديميات (أستاذة)

اسم الحالة	الحالة الاجتماعية	وظيفة الزوج	أقصى مركز إدارى شغلته	السن عند بداية الدراسة	سن الحصول على الأستاذية	الديانة
ع.ر	مطلقة توفى طليقها	أكاديمى	سفيرة ووزيرة	٦٨	٤٢	مسلمة
إ.ع	أرملة	مهندس زراعى	رئيسة قسم	٧٤	٤٨	مسلمة
م.م	منفصلة	أكاديمى	رئيسة قسم	٦٢	٤٦	مسيحية

الجيل الثانى: سن الحالات من ٥٠-٦٠ سنة (أكاديميات)

اسم الحالة	الحالة الاجتماعية	وظيفة الزوج	أقصى مركز إدارى شغلته	السن عند بداية الدراسة	سن الحصول على الأستاذية	الديانة
أ.ب	متزوجة	أكاديمى	عميدة	٥٨	الأستاذية (٤٥)	مسلمة
أ.ق	منفصلة	أكاديمى/طبيب	------	٥٢	الأستاذية (٤٨)	مسيحية
ف.ص	متزوجة	ضابط متقاعد	وكيلة كلية	٥٦	الأستاذية (٥٢)	مسلمة
د.أ	متزوجة	مستشار	عميدة	٥٧	الأستاذية (٤٩)	مسلمة
ر.ع	متزوجة	شاعر	رئيسة قسم	٥٠	الأستاذية (٤٠)	----
و.ص	متزوجة	أكاديمى	نائبة حزب وأكاديمية ورئيسة قسم	٥٤	الأستاذية (٤٨)	مسلمة

الجيل الثانى: سن الحالات من ٥٠-٦٠ سنة (إداريات)

اسم الحالة	الحالة الاجتماعية	وظيفة الزوج	أقصى مركز إدارى شغلته	السن عند بداية الدراسة	الديانة
م.خ	متزوجة كانت أرملة ثم مطلقة	抨 الأول رجل أعمال 抨 الثانى صاحب شركة سياحية وضابط 抨 الثالث رجل أعمال	مديرة فى شركة سياحية لأكثر من عشر سنوات فى شركة سياحة عالمية.	٥٦	مسلمة
ف.ب	متزوجة	أكاديمى/إدارى (رئيس قسم)	مستشار بدرجة وكيل وزارة (كانت أكاديمية)	٥٦	مسلمة
س.ب	متزوجة	مهندس ومستشار متقاعد	مديرة الإشراف والمتابعة فى الإذاعة لمدة أكثر من خمس سنوات	٥٧	مسلمة
ن.ش	متزوجة	أكاديمى يعمل بالخارج ويتولى مركزا إداريا	مديرة هندسية فى شركة مصر للطيران	٥٧	مسلمة
ن.ص	متزوجة	أكاديمى/ مهندس	مهندسة فى مركز يعادل وكيل وزارة	٥٢	مسلمة

الجيل الثالث: سن الحالات من ٤٠-٥٠ سنة (إداريات)

اسم الحالة	الحالة الاجتماعية	وظيفة الزوج	أقصى مركز إدارى شغلته	السن عند بداية الدراسة	الديانة
س.خ	غير متزوجة (عند بداية الدراسة)	رجل أعمال	مديرة فى شركة سياحية لمدة أقل من خمس سنوات	٤٢	مسلمة

الجيل الثالث: سن الحالات من ٤٠-٥٠ سنة (أكاديميات)

اسم الحالة	الحالة الاجتماعية	وظيفة الزوج	أقصى مركز شغلته	السن	الديانة
ن.أ	متزوجة	أكاديمى (أستاذ مساعد)	مدرس	٤٢	مسلمة
د.ع	متزوجة	طبيب بالتأمين الصحى	أستاذة	٤٣	مسلمة

وكما هو مبين فى الجداول اختارت الباحثة حالات الدراسة تبعاً للمحكات سالفة الذكر وبلغ عددهن سبع عشرة حالة؛ بينهن إحدى عشرة حالة أكاديمية؛ يمثلن أكبر جامعات مصر: جامعة القاهرة وعين شمس والأزهر، وثمانى حالات تشغل مراكز إدارية: ثلاث يجمعن بين المناصب الإدارية والأكاديمية، وست حالات منهن يتولين مراكز إدارية فقط.

وقد عمدت الباحثة إلى التنويع فى الحالات المدروسة، حيث اختارت حالات ذوات أزواج ذوى خصائص متنوعة من حيث الوظيفة والمركز، ولقد كان الهدف من ذلك دراسة تأثير مكانة الزوج على مكانة الحالة المكتسبة من مركزها العملى ومكانتها الموروثة من أسرة الميلاد. كما حاولت معرفة مكانة الحالة المكتسبة من مركز الزوج العملى أيضاً. ولكل تلك الأسباب جمعت الحالات المدروسة بين الأزواج الأكاديميين والأطباء ممن يعملون فى الحكومة ومن يمتلكون عيادات خاصة ومن يتقلدون وظائف عسكرية كالضباط ... إلى غير ذلك مما يوضحه الجدول، كما لاحظت الباحثة أهمية استمرار نجاح زوج الحالة مهنياً ومواكبة ذلك النجاح لنجاح الحالة المهنى، فاختارت من بين الحالات المدروسة حالة قد أحيل الزوج فيها إلى المعاش فى أوج نجاحها المهنى لتحليل مكانة الحالة فى ذلك الوضع وتأثير ذلك على علاقاتها الأسرية.

كما لم تقتصر المحكات على الحالة الاجتماعية للحالات بين المطلقات والمتزوجات بل حاولت أن تضم الحالات المدروسة أيضا من لم يسبق لهن الزواج، والمنفصلات خاصة ممن يدن بديانات مختلفة. كما اشتملت الحالات المدروسة على علمانيات ممن هن صاحبات أيديولوجيات سياسية. وأخيرا فقد اشتملت على حالات متنوعة فى المظهر والانطباع العام ممن يظهرن

كمتحررات أو محافظات.

٤- الإطلاع على الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية على المستوى العالمى والمحلى التى تدرس طبيعة حياة المرأة العاملة فى الأسرة ثنائية التوظيف عامة فى حياتها الأسرية والعملية خاصة.

٥- صاغت الباحثة التساؤلات التى ستبحثها الدراسة وخطة العمل موضحةً فيها مراحل التصميم.

المرحلة الثانية: مرحلة تنفيذ العمل الميدانى

وهى المرحلة التى قامت فيها الباحثة بالنزول إلى الميدان وجمع البيانات:

1. **بدأت بدراسة تمهيدية: من خلال الحوار مع المتخصصين وغير المتخصصين للتوصل لمتغيرات الدراسة. بعدها تم وضع الخطة وتصميم دليل مبدئى لجمع البيانات.**
2. إعادة صياغة الدليل وتطويره بصورة مستمرة ليتلاءم مع طبيعة الموضوع والحالات، وقد استمر ذلك طوال فترة العمل الميدانى.
3. وبذلك تم تطويع باقى الأدوات من المقابلة / الملاحظة / الاستخبارات التليفونية من خلال الخبرة المكتسبة من حياة المرأة الناجحة مهنياً وما يتوافق مع طبيعة المجتمع المصرى.
4. وقد تواكب مع ذلك استمرار اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة والسير الذاتية والمقالات وبرامج التليفزيون.

المرحلة الثالثة:مرحلة التحليل والتفسير

الأساليب الكمية:

تطرقت الأساليب الكمية التى استخدمتها الباحثة إلى مقياس حجم عمالة المرأة فى المهن العليا على عدة مستويات هى:

- **التقارير العالمية** حيث وضعت المصادر الرقمية الخطوط العريضة المعبرة عن الوضع على المستوى الأكبر Macro أى مستوى العالم من خلال **تقارير التنمية البشرية العالمية** لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١، ومقارنتها بالدول المتقدمة. كما دعمت الباحثة الدراسة بتقارير عالمية من شبكة الإنترنت.
- **التقارير المحلية** حيث ركزت الدراسة على تحديد حجم وأبعاد العمالة

النسائية فى المهن العليا على **المستوى القومى** من خلال التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٦،١٩٨٦،١٩٩٦على مدى العقود الثلاثة السابقة.

كما أعطت الدراسة صورة متعمقة لنسبة النساء فى المراكز العليا متخذة من الأكاديميات مثلاً لذلك فتوصلت لنسبة الأكاديميات فى مراحل المسار المهنى فى السنوات الأخيرة ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠. كما أبرزت مدى مشاركة النساء فى التخصصات المختلفة فى قمة المسار المهنى لبحث مدى اختراق المرأة المصرية للسقف الزجاجى.

الأساليب الكيفية:

لم تغفل الجانب الكيفى حتى لا تتحول الدراسة إلى مجرد علاقات كمية رياضية، ولذلك استعانت الباحثة بعدة أساليب منهجية تتمثل فى كيفية التعرف على التفاصيل الدقيقة للمرأة المصرية فى المراكز القيادية والتى لا يمكن الكشف عنها من خلال التحليلات الكمية وحدها؛ لأنها تعجز عن الوصول إلى فهم دقيق للاتجاهات والقيم الاجتماعية. كما استعانت الباحثة كذلك بالتحليل الكيفى عند وضع المقياس الطبقى الذى جمع بين البيانات الكمية والكيفية حيث اعتمدت على محكات كيفية، بالإضافة إلى محك الدخل مثل الشرف الاجتماعى وتصور الأفراد عن وضعهم الطبقى وغيرها من المؤشرات التى تعد أدق من القياس الذى يعتمد على الدخل والممتلكات فقط.

وقد أفادت الباحثة من الأساليب الكيفية فى تحليل الأسباب التى تمنح المرأة القوة والمكانة فى العمل والأسرة وارتباطها بأدوارها التى يمليها عليها المجتمع وما تقوم به فى الواقع. فقد رأت الباحثة أن تكون الدراسة شاملة لمستويات تحليلية أشمل وأدق من مجرد المرأة كفرد، حيث تم جمع البيانات وتحليلها عبر مستويات مختلفة مثل الوحدة المعيشية، وفى إطار العمل وغيرها، أى دراسة المرأة فى إطار الحياة الأسرية والعمل بكل ما فيها، وهو الأمر الذى تعجز الأساليب الكمية عن تقديم صورة دقيقة عنه.

كما **تم المزج بين عملية التنفيذ والتحليل حيث** قامت الباحثة بتعديل الدليل من خلال المادة التى تم جمعها وتحليلها فى بداية البحث مما أدى إلى عدم وجود خط فاصل بين هاتين المرحلتين.

وقد استمرت عملية جمع البيانات والتحليل طوال مرحلتى التنفيذ والتحليل للمادة الميدانية.

القسم الثانى

مؤشـرات تمكيـن المرأة المصـرية فى العمـل

"رؤيـة إحصائية مقارنـة"

لا تقتصر مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل جنبا إلى جنـب مـع الرجل على العصر الحديث، ولكنها تعود إلى أقدم العصور حيث ارتادت المرأة جميع المجالات وتفوقت فى العديد منها، ولكن تلك المشاركة لم تحـظ باهتمـام الدارسين إلا فى العصر الحديث، بعد أن تبين أن مكانة المـرأة العاملـة فـى مجتمعها تعد مقياسا لمـدى رفعـة ونهضـة الدولـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، فبقدر ما تحظى به المرأة من تمكين بقدر مـا يشـير ذلـك إلـى وجـود تقدم فى نواحى المجتمع المختلفة؛ ذلك أن اضطلاعها بدور حيـوى لا يرفع من مكانتها ووضعها الاقتصادى فحسب، بل يعد أيضا دليلا على تطـور الدولة وانفتاحها على العصر الذى تعيش فيه. فهذا التقدم الـذى تسـعى إليـه السياسات التنموية لا يظهر على ساحة الواقع إلا إذا شاركت المرأة فى سـوق العمل وتوفر لها الإسهام الإنسانى والعمل الخلاق.

أولا: أهم مؤشرات تمكين المرأة من منظور مقارن

١. وضع المرأة المصرية المهنية عالميا

لكى تتضح النظرة الشاملة بالنسبة للمرأة المهنية فى مصر، فإن علينـا أن نعرض لوضعها بالنسبة لمثيلاتها فى الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة. ولقد عادت الباحثة لدراسات قامت بها هيئة الأمم المتحدة بمنظماتهـا المختلفـة التى تدعمها بهدف عملية الإنماء الاجتماعى والاقتصادى. ومـن أمثلـة تلـك المنظمات والهيئات المختلفة ومنظمة الأمم المتحدة للإنماء التـى صـدر عنهـا مشروع الأمم المتحدة للإنماء وتقارير هذه المنظمة عـن وضـع معظـم دول العالـم بالنسبة لمعدلات التنمية عامة.

وقد تميزت المرأة المصرية بالمشاركة فى الحياة النيابية منذ فتـرة ليسـت بالقصيرة، فقد حصلت على حق الترشيح والانتخاب فى البرلمـان منـذ عـام ١٩٥٦، ونجحت فى الوصول إلى مقعد فى البرلمان عن طريق الانتخاب عـام

١٩٥٧. وعلى الرغم من أن مصر تحتل مركزا متوسطا فى معـدلات التنميـة Medium Human Development وفق تقـرير الأمم المتحـدة الأخير لعـام ٢٠٠٠ إلا أن المرأة المصرية سبقت العديد من نساء العالم اللائى يعشـن فـى دول لا تمثل سوى مركز الوسط فى معدلات التنميـة، مثـل الصـين وتركيـا وكولومبيا وتايلاند والفلبين وسريلانكا،... وبذلك لم يكن للمرأة المصرية السبق فى المشاركة فى الحياة النيابية على مستوى العالم.

ولقد صارعت المرأة المصرية فى أواخر الخمسينيات حتى وصلت إلى ما وصلت إليه فى الآونة الأخيرة، وقد نشأت المرأة المصرية الناجحـة التـى تتناولها هذه الرسالة فى مناخ يسمح لها بالمشاركة فى الحياة النيابية، وخـاض الجيل الأول من الحالات المدروسة الصراع الحقيقـى للمـرأة المصـرية فـى الوصول إلى مقعد فى مجلس الشعب بالانتخاب عام ١٩٥٧. فـى حـين نشـأ الجيلان التاليان فى وقت وجدا فيه أن الوصول إلى مقعد فى مجلس الشعب أيسر مما كان عليه الحال فى الجيل الأول.

أما عن وضع المرأة المصرية من دول العالم بالنسبة للمشاركة فى المراكز الوزارية أو المراكز التى تمثل إعداداً للمراكز الوزارية فمازالت نسبة النسـاء محدودة إلى حد كبير، فقد وصلت نسبة النساء إلى ٤,٩% فى المراكز الوزارية والمراكز التى تعد النساء لمثل تلك الوظائف، فى حين وصلت نسبة الـوزيرات إلى حوالى ٦,٣% من نسبة إجمالى الوزراء عام ١٩٩٨، كما بلغت نسبة مـن يشغلن المراكز الإدارية فى نفس العام فى الوزارة التى تعد للمركـز الـوزارى ٤,٢%. وتمثل هذه النسبة كما هو واضح مشاركة المرأة المحدودة خاصـة إذا ما قورنت بالإكوادور ٢٠%، وكولومبيا ١٧,٦%، وجنـوب أفريقيـا ١٤,٨%، على سبيل المثال، وذلك على الرغم من أن هذه الدول لا تمثل سـوى المرتبـة المتوسطة من معدلات التنمية على مستوى العالم.

وبذلك يتضح أن هناك طريقاً طويلاً علـى المـرأة المصـرية أن تسـلكه لتصـل إلى التواجد السياسى الذى يمثل مشاركة فعالـة فـى مصـير الـبلاد. فعلـى الرغم من أن المرأة قد اكتسبت حق التمثيل النيابى ووصـلت لمراكـز قيادية كوزيرة إلا أنها لا تشارك بالقدر الذى يتناسب مع نسبتها فـى مجمـوع السكان؛ ومن هنا وجب أن ندرس تواجدها وتمكينها على المستويين السياسـى والاجتماعى.

فإذا نظرنا لموقع مصر بالنسبة للعالم وخاصة الدول الكبرى وفق آخـر

تقرير للأمم المتحدة ١٩٩٨، وجدنا أن السويد تأتى فى المقدمة بالنسـبة للـدول الكبرى فى مقياس التمكين النوعى الذى يتمثل أساسا فى مكانة المـرأة، تليهـا النرويج ثم الدنمرك ثم نيوزلندة ثم أيسلندا ثم كندا ثم ألمانيا .. ثم أمريكـا (فـى المركز ١١) ثم تأتى مصر فى المركز (٨٨) وفقا لهذا المقياس، وبذلك يعتبـر مركز المرأة المصرية من المراكز المتدنية فى هذا الأمر بالنسبة لدول العـالم، خاصة إذا ما قيست مشاركتها بالمشاركة السياسية التى استند إليها تقرير الأمـم المتحدة[١].

فإذا استندنا لمقياس الأمم المتحدة للمشروع الإنمائى فى معـدل تمكـين المرأة بمدى شغلها لمقاعد فى البرلمان، وجدنا أن مقياس التنمية البشرية العليـا يتمثل فى نسبة النساء فى البرلمان، ١٤,١% فى حين لم تتجاوز المرأة المصرية نسبة ٢% من شغل المقاعد فى البرلمان بالنسبة لعام ١٩٩٨.

أما إذا قيس تمكين المرأة بنسبة وظائف المديرات، فقد وصلت مصـر لمعدل ١١,٥ %، وهـذا المعدل أعلى بكثير منه فى بعض الـدول المتقدمـة، فتبلـغ نسبة المديرات فى أمريكـا ٤٢,٧%، وكنـدا ٤٢,٢% ثـم إنجلتـرا ٣٢,٩%، ثم فرنسا ٩,٤% ،وهذا يدل على أن مصـر تأخـذ بمسـار الـدول المتقدمة، فلقد استطاعت أن تنافس (فرنسا)، وذلك يفسر وصـول مصـر فـى درجـة التنمية البشرية النوعية إلى المركز رقـم (٣١) تبعـا لمقيـاس الأمـم المتحـدة لمقياس التمكين النوعى الذى يميز بين الذكور والإناث فى الإدارة.

ويبين المقياس زيادة نسبة المهنيات (الأكاديميـات) عـن المـديرات؛ وربمـا يرجع ذلك إلى أن العمل الأكاديمى لا يعتمد فيه على جانب كبير مـن الذاتية والتمييز وعدم الموضوعية للوصول فيه إلى مراكز عليا مثل بلوغ درجة مديرة وخاصة فى الدولة النامية مثل مصر، ولكن ما زالت مصر تمثـل فـى المقياس النوعى لمشاركة النساء فى العمل المهنى ٢٩,٥%، أى أنها تأتى فـى المرتبة بعد عدد كبير من الدول، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصـر: كندا ٥٦,١%، وأمريكا ٥٢,٦%، وإنجلترا ٤٤,٢%، وفرنسا ٤١,٤%. ومـع ذلك تمثل نسبة من وصلن فى مصر إلى العمل المهنى والفنى نسـبة مرتفعـة نسبيا، وهى تتفق مع مقياس حصولها على درجة علمية عالية أكثر مـن أنهـا

---

(١) جميع الإحصاءات الواردة هنا مصدرها تقرير الأمم المتحدة للمشروع الإنمائى لعام ١٩٩٨.

يسيطر عليها التمييز بين الرجال والنساء لشغل هذه الوظائف.

٢- واقع المرأة المصرية بالنسبة للدول العربية

وإذا كانت النظرة قد بينت أن مكانة المرأة المصرية متدنية بالنسبة للعالم المتقدم إلا أن تلك النظرة توضح تميز وضع المرأة المصرية بالنسبة لمثيلاتهـا فى الدول العربية، فمصر لها الصدارة بين الـدول العربيـة فـى كثيـر مـن المجالات.

فإذا أردنا أن نحال موقع المرأة المصرية من المرأة العربية يمكـن أن نستند إلى تقرير الأمم المتحدة الذى أصدرته اللجنة الاقتصـادية والاجتماعيـة لغربى آسيا الإسكوا ESCWA، وهو دراسة عن المرأة فى سلسلتها العربية فى التنمية. وقد اعتمدت الباحثة على هذه الدراسة لأنها غطت نسـبة مـن النسـاء العربيات ومنهن المرأة المصرية المهنية، مما جعلهـا تتناسـب مـع دراسـة خصائص المرأة المهنية. ومن أهم ما تناولته هذه الدراسـة خصـائص المـرأة المهنية مستندة إلى المهنيات المشاركات فى دليل المرأة العربيـة للعمـل فـى المشروعات الإنمائية. وقد تم تحديد الفئات التى تغطيها الدراسة السابقة بعنايـة وصعوبة، ويرجع ذلك للقيود المفروضة على الحصول على المعلومات وجمعها حول الفئات الوطنية. وقد واجهت الباحثة كذلك مشقة فى الحصول على بيانات عن المرأة فى مركز مديرة بصفة خاصة؛ وذلك لأن تلـك المعلومـات لا يـتم تداولها فى مصر؛ ولذلك فإن البيانات الإحصائية المتعمقة فى خصائص المـرأة فى المهن العليا فى مصر مقارنة بالعالم العربى اعتمدت على دراسة (الإسكوا) فى دراسة *خصائص المرأة المهنية المشاركة فى دليل المرأة العربية* الصـادرة عن الأمم المتحدة. وذلك لأنها تقوم بدراسة ١٩٥٣ مبحوثة: فى مصر (١١٣٧) والعراق (٤٤٦)، والجمهورية العربية السورية (١٩٧)، ولبنان (٨٢)، والأردن (٣٩)، والبحريـن (٢٥)، والكويت (١٧)، والمملكة العربية السعوديـة (٨)، وفلسطين (٢).

ويمكن أن نعتبر هذه الدراسة بمثابة إلقاء ضوء وتعريف بالنسـاء فـى الدول العربية، لكنها لا تعد حصرا شاملا للمهنيات العربيات؛ وذلـك لأنهـا لا تمثل عينة عشوائية مهنية (*الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربـى آسيا*، ١٩٩٢، ص ٢)؛ ولذلك فإن دراستنا الحالية تستعين فى دراسـة وضـع المرأة بتلك الدراسة السابقـة مع مراعاة بعض نقاط القصور فى هذه الدراسـة. وقد اعتمدنا فى بحثنا هذا على الدراسة السابقة خاصـة لأنها تغطى نسبة كبيرة

لا يستهان بها فى مصر، حيث إن الاستبيان المستخدم قد قامت بالإجابة عليه (١١٣٧) مبحوثة بعمق تفتقده الدراسات والمسوح الوطنية فى تغطية ذلك الجانب من الدراسة لخصائص المرأة المهنية.

وقد تم تحديد ثلاث مواصفات رئيسية للفئات فى دراسة الإسكوا ESCWA، وهذا يتفق مع دراستنا الحالية. وهذه المواصفات الرئيسية تتمثل فى أن تكون البحوث متخصصة وموظفة فى التخصصات التطبيقية فى المجالات العلمية والاجتماعية والحصول على درجة علمية كالماجستير بالإضافة إلى خمس سنوات خبرة .(*الأمم المتحدة*، ١٩٩٢ ص.د). وهذه المواصفات من أهم الخصائص التى تمت دراستها فى المرأة الناجحة مهنيا، والتى تتقلد المراكز العليا فى مصر، كما تم تمثيلها فى هذه الرسالة.

فإذا بدأنا بدراسة موطن المهنيات ومدى اتفاقه أو اختلافه عن مكان الميلاد والإقامة اتضح أن مكان ميلاد المبحوثات فى مصر يتفق مع مكان الإقامة فى دراسة (الإسكوا) فى حين يختلف فى الأردن والمملكة العربية السعودية، فعلى سبيل المثال لا يتفق مكان الميلاد مع مكان الإقامة فى الأردن، أما فى السعودية فنجد ٢٥%من النساء المهنيات يقمن خارج السعودية، كما أن ٥٠ % من المبحوثات السعودية لم يحددن مكان الإقامة، وهذا يثبت أن نسبة عالية من المصريات المهنيات يقمن فى موطنهن الأصلى. وذلك على الرغم من عدم توفر ذلك كإحدى الخصائص فى كل سمات المهنيات العربيات فى أماكن أخرى (*الأمم المتحدة* ١٩٩٢،ص ٨١) – فإن فرص العمل للمرأة المهنية متوفرة فى مصر أكثر من بعض الدول العربية الأخرى.

وقد اتضح من دراسة (الإسكوا) أن توزيع المبحوثات طبقا للحالة الاجتماعية يتم طبقاً للآتى: تبلغ نسبة من لم يسبق لهن الزواج حوالى ٢٢%، والمتزوجات ٧٤% فى حين بلغت نسبة المطلقات ٤% فقط. ومن هذا يتضح أن نسبة المتزوجات فى مصر بين المهنيات مرتفعة، وذلك يدل على أن الزواج لم يقف عقبة فى طريق شغلهن لوظائف مهنية ومساهمتهن اقتصادية وإن صرحت بعض المهنيات فى الدراسة بأن الزواج يحول دون الاستفادة الكاملة من خبراتهن (*الأمم المتحدة*، ١٩٩٢، ص ٨١). ولم تتطرق هذه الدراسة لعدد الأبناء أو حجم الأسرة أو الانطباع عن الحجم الأمثل للأسرة فى نظر النساء العربيات المهنيات ومدى تأثير سلوكهن الإنجابى على وضعهن كمهنيات، وما يترتب عليه من مسئوليات قد يكون لها تأثير على تقدمهن فى المسار المهنى

وبلوغهن أعلى المراكز المهنية.

وقد دلت البيانات على أن التركيب العمرى للمبحوثات فى دراسة (الإسكوا) يوضح أن ٧٥% منهن فى الفئة العمرية ٣٠ – ٤٥، حيث بلغ الحـد الأقصـى للعمر أقل من ٤٥ عاما فى كل مـن البحـرين والكويـت والمملكـة العربيـة السعودية، فى حين زاد على ٦٠عاما فى كل من مصر والجمهوريـة العربيـة السورية ولبنان والعراق. (*الأمم المتحـدة،* ١٩٩٢، ص ٨١). ويرجـع ذلـك لخروج المرأة للتعليم والعمل فى مجموعة الدول العربية فـى منطقـة الهـلال الخصيب ومصر فى مرحلة تسبق مثيلاتها فى دول الخليج والدول النفطية.

كما أنه قد ثبت أن قمة نشاط المبحوثات العملى والعلمى تكون فى متوسـط عمرى يبلغ حوالى ٣٨,٥، أى ما يقرب من ٤٠ عاما. (*الأمم المتحدة،* ١٩٩٢، ص ٨١). وقد كان ذلك أحد الأسباب التى أدت إلى اختيار المحك العمرى فـى الرسالة من سن ٤٠ عاما؛ لأنه قد ثبت أن المرأة فى مصر تتراوح قمة عطائها المهنى ما بين ٤٠-٦٠ للأسباب السابقة، ومع ذلك فقـد ثبـت مـن الدراسـة السابقـة أن بعض المهنيات تستطعن العطاء حتى بعد سن الستين.

أما عن الحالة التعليمية، فقد ثبت عدم ارتفاع نسبة الحاصلات على شـهادة الماجستير أو الدكتوراه فى عينة دراسة الإسكوا ممن تقدم بهن العمر. وقد بينت الدراسة ارتفاع نسبة من حصلن على الماجستير والدكتوراه فى من هن أصـغر من ٥٠ عاما، فى حين انخفضت نسبة من حصلن على هاتين الشهادتين فـيمن كن أكثر من ٥٠ عاما، وذلك لقلة عدد من حصلن على شهادات جامعية وأكملن تعليمهن للحصول على هاتين الشهادتين من النساء فى النصـف الثـانى مـن القـرن العشرين (*الأمم المتحدة،* ١٩٩٢، ص ٨٢).

وقد أثبتت الدراسة كذلك ارتفاع نسبة الحاصلات على الـدكتوراه فـى مصر بصفة خاصة(*الأمم المتحدة،* ١٩٩٢، ص ٨٢)؛ ولذلك فإن معظم من وقع الاختيار عليهن فى هذه الرسالة من الحاصلات على الدكتوراه أو ما يعادلها من شهادات فى مجال التخصص، كما أن معظم النساء الأكاديميات فى الرسالة فوق الستين يعتبرن علامات بارزة فى المجتمع.

وإذا بحثنا فى أسباب نجاح المرأة المهنية وجدنا أن تعليم الأب قد شـكل دافعا لها للاستمرار فى المسار المهنى حتى تبلغ نفس الدرجة ونفـس النجـاح المهنى الذى أحرزه الأب. وقد أثبتـت الإسكوا (ESCWA) أن مهـن الآبـاء والأجداد تدل على مستـوى اقتصـادى واجتماعى مرتفع فى كـل الحـالات.

فأغلب الآباء من ذوى الياقات البيضاء، أى يعملون فى الأعمال الآتية:

١- المهن الفنية والعلمية
٢- المديرون والإداريون
٣- القائمون بالأعمال الكتابية
٤- القائمون بأعمال البيع (أعيان)

أى أن أغلبهم يتطلب عمله درجة علمية وثقافية فى أغلب الأحيان. فـى حـين كانت هناك نسبة من الآباء عملت بالزراعة، وذلك كأن يكونوا أصحاب مزارع. وهذا يتفق مع الحالات المدروسة فى هذه الرسالة، حيث نجد أن معظمهـن قـد وصل آباؤهن إلى مراكز مهنية ذات مكانة، فى حين ينتمى البعض إلـى طبقـة الأعيان.

وقد ظهرت خبرة المهنيات العلمية والعملية فـى عملهـن فـى البحـوث والندوات والمؤتمرات والإشراف على الرسائل العلميـة أو مناقشـتها وتقـديم الاستشارات العلمية. ولكن دراسة الإسكوا ESCWA لخصائص المهنيات لـم تتضمن أكثر من ٥٠% فقط يعملن فى هذا المجال(*الأمم المتحـدة*، ١٩٩٢، ص ٨٨). ومن الملاحظ أن النساء الناجحات مهنياً فى هذه الرسالة يقمـن بنشـاط ملحوظ فى هذا المجال مهما بلغ بهن العمر، وذلك لاهتمام هذه الدراسة بالصفوة من النساء صاحبات التميز فى العمل المهنى.

ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من درجـات المبحوثـات العلميـة والعملية فى الدراسة السابقة إلا أن ٧٥% منهن مسجلات فى نقابـات مهنيـة، و١٢% منهن عضوات فى جمعيات مهنية، و٧% من المبحوثات عضوات فـى الجمعيات الاجتماعية والخيرية، وهى نسبة منخفضة، وإن لم تكن ترجع لانشغال المبحوثات بأعمالهن، فهى تشير إلى عدم الاهتمام بالعمـل الاجتمـاعى. أمـا بالنسبة للعمل الحزبى فإن نسبة ضئيلة جدا تشارك فيه، ويرجع ذلك لعدم وجود الوعى الحزبى أو السياسى، وعدم قبول المجتمع الشرقى لمشاركة المـرأة فـى الحياة السياسية فى معظم البلاد التى قامت دراسة الإسـكوا بدراسـتها (*الأمـم المتحدة*، ١٩٩٢، ص ٨٨). كما أنه من الملاحظ أن الأكاديميات ليس لـديهن نقابة خاصة بهن، وأنهن قد يتبعن نقابة مرتبطة بعملهن كمهندسات أو طبيبات أو نقابة الاجتماعيين.... وبالإضافة إلى ذلك فإن المبحوثات ذوات مشاركة محدودة حزبيا، وقد تبين ذلك من دراسة أوضاع النقابيات من الحالات فى الرسالة. ومع ذلك فقد اتضح أن هناك نشاطا للنساء فى الأحـزاب الاجتماعيـة والجمعيـات

الأدبية، وأن بعضهن يتقلدن مراكز رئاسية فيها.

أما عن النشاط البحثي والاستشارات التى يمكن أن تكون المـرأة المهنيـة قادرة على المشاركة فيها أو تقديمها، فقد تبين أن ذلك يرتبط بالتخصص ونـوع المهنة التى تزاولها. فقد اتضح من دراسة الإسكوا أن العينـة مـن المهنيـات اللائى يشاركن فى عملية التنمية وفقا للدليل الذى وضعته اللجنة تمثل أكثر مـن ٦٠% من المبحوثات فى من يعملن فى مجال التدريس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المهن العلمية كالطب والصحة جاءت فى المرتبة الثانية من حيث الأهميـة، حيث بلغت نسبة العاملات بها ٢٠% من جملة المبحوثات. ولما كانت المهنـة تتطلب بحثا وإرشادا فإن نسبة من لهن مشاركـة واضحة فى هذا المجال تبلـغ حوالى ٨٠% من المبحوثات (*الأمم المتحدة*،١٩٩٢، ص ٩٠)، ولذلك فإنه ليس غريبا أن نجد أن أغلب النساء فى المراكز المهنية العليا فى دراسـتنا الحاليـة يغلب عليهن الاهتمام بالمجال البحثى أو الاستشارة كجزء أساسى من مهمتهن أو نشاطهن الإضافى المرتبط بتخصصهن أو ثقافتهن الخاصة.

٣- واقع المرأة المصرية

إذا تعمقنا فى الواقع الاجتماعى للمرأة المصرية وتأثيره علـى تمكـين المرأة المصرية وجب أن نتطرق إلى بعدين أساسيين، ألا وهما البعد السياسـى التشريعى والبعد الاجتماعى - الاقتصادى. ويتمثل البعد الأول فـى الوجـود الاجتماعى للمرأة والذى يحدده فرص الحياة المتاحة دستوريا وتشـريعيا، ومـا يمنحه المجتمع من خلاله من فرص للعمل والمشاركة الاجتماعية. أمـا البعـد الثانى فيتمثل فى الفرص الحقيقية للمشاركة الاقتصادية على الأصعدة المختلفـة للتنمية الاجتماعية. وتحاول الباحثة مـن خـلال عـرض الواقـع التشـريعى والاجتماعى-الاقتصادى معرفة الفرص المتاحة للمرأة المصرية للمشاركة فـى قوة العمل والتنمية، من حيث تواجد العمل المهنى والوظائف العليا.

أ- الواقع السياسى – التشريعى

تعد المشاركة السياسية مؤشرا هاما من مؤشرات النمو الاجتماعى مـن ناحية وفاعلية الفئات المختلفة فى المجتمع من ناحية أخـرى. فمـن محـددات المكانة مشاركة المرأة السياسية والتى هى فى نفس الوقت نتاج للفـرص التـى يمنحها لها الدستور والقوانين التشريعية.

وتقتضى دراسة المقومات التشريعية والاجتماعية للنهوض بالمرأة المصرية التعرض بإيجاز وتركيز شديد لجوهر ما يشكل الهوية المصرية الخاصة، تلك الهوية التى تحتوى ضمن العناصر المكونة لها وضع المرأة فيها، ذلك لأنها تفرض ذاتيتها على العناصر المكونة لوجودها، وعلى ما يتصل بهذه الهوية من احتكاك وتفاعل بطبيعة الوجود الاجتماعى المصرى. وبذلك نستطيع أن نتوصل إلى حدود وإمكانات تنمية وضع المرأة المصرية وتنظيم مستقبلها بما يفتح آفاقا جديدة أمامها للانطلاق نحو واقع أفضل. (*المركز القومى للأمومة والطفولة*، أبريل ١٩٩٦،ص ٦٩).

ومن هذا المنطلق نادت القوانين والتشريعات منذ دستور ١٩٥٦ بمساواة المرأة بالرجل وخاصة ما ورد بالمادة (١١) من الدستور، والتى نصت على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة فى الأسرة وعملها فى المجتمع، ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أن التشريعات الوظيفية تناولت تشغيل المرأة من خلال إقرار مبدأ المساواة بصفة عامة بين العاملين، تطبيقا للمادة رقم (١٤) من دستور عام ١٩٧١ التى قضت بأن الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب؛ وذلك لما تحمله كلمة المواطنين من معنى المواطنة للمرأة والرجل على حد سواء. وبذلك فإن المواطنة المصرية تساوت مع الرجل فى الحقوق الآتية :

- المساواة فى الاختيار لشغل الوظائف العامة.
- المساواة فى شروط التقييم فى الوظائف العامة.
- المساواة فى الرواتب والعلاوات والمكافآت والحوافز.
- المساواة فى الترقى للوظائف العليا (حسين كاظم، ١٩٩٤، ص٤٩).

واستنادا لهذه التشريعات، فقد كان وضع المرأة كموظفة فى القوة العاملة يوفر لها تلك الحقوق المساوية لحقوق الرجل، بل إنه كفل لها امتيازات عن الرجل وفقا لقانون العمل رقم ١٣٧ لعام ١٩٨١ وقانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لعام ١٩٨٧ .

وقد نادت أغلب القوانين بتحقيق المساواة بين العاملين من الرجال والنساء فى إطار حفاظ الحكومة على دور المرأة فى الأسرة ومراعاة متطلبات هذا الدور؛ ولذا فقد منحت المرأة وخاصة الأم الامتيازات التشريعية التى يمكن

تلخيصها فيما يلى:

- حظر تشغيل المرأة ليلا (مادة ١٥٢).
- حظر تشغيل المرأة فى الأعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا (مادة ١٥٣).
- تقرير إجازة وضع للعاملة (مادة ١٥٤).
- منح امتيازات للعاملة خلال فترة الرضاعة (مادة ١٥٥).
- إجازة بدون مرتب لرعاية الطفل (المادة ١٥٦).
- إنشاء دور حضانة لكل مؤسسة تعمل فيها أكثر من ١٠٠ عاملة (مـادة ١٨٥).
- الترخيص بالعمل نصف الوقت (حسين كاظم،١٩٩٤،ص ٥٠).

وهكذا فقد حافظ الواقع التشريعى على هوية المرأة المصـرية بمسـاواتها بالرجل فى العمل، مع محافظته على أدوارها داخـل الأسـرة فى ظل الشريعة الإسلامية، وبذلك فإنه قد فتح الباب أمام المرأة للخروج للعمل ومنحهـا فرصـاً متساوية مع الرجل ودعم نجاحها المهنى بتأييد دستورى على المستوى الأكبـر فى المجتمع، وعلى المستوى الأصغـر فى محيـط الأسـرة، بما كفـله لهـا الدستور من قوانين ترعى الأسرة، مما يفترض أن يساعد المرأة ذات الإمكانات للوصول للمراكز المهنية العليا.

ب- الواقع الاقتصادى والاجتماعى

عند تقييم تجربة المرأة فى المراكز المهنية العليا، فإن علينـا أن نحلـل واقع تجربتها فى سوق العمل، حيث إن النساء اللائى يصلن للمراكز العليا هـن صفوة العمالة النسائية. وترجع أهمية هذه الوظائف إلى خطورتها على المجتمع؛ إذ إن شاغلها يقوم باتخاذ القرارات التى تؤثر على مستقبل البلاد. وبالإضـافة إلى ذلك الدور، فإن الشخصيات التى تتولى المراكز العليا تصبح مـثلا أعلـى وقدوة، مما يزيد من أهمية دراستها؛ لأنها تقوم بتشكيل الأجيال المقبلة.

وليس هناك شك فى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة أصبحت مؤشرا هامـا للتقدم الاجتماعى بما تحققه من تمكين وإثبات للذات. ورغم استمرار المرأة فى القيام بأدوارها التقليدية، ورغم ما تواجهه المرأة من ظروف تقف حجر عثـرة فى طريق نجاحها المهنى، إلا أن مشاركتها فى الحياة الاقتصـادية فـى العـالم ومصر أصبحت ضرورة وواقعا معيشا.

وقد تأثر الوضع الاقتصادى فى سوق العمل فى مصر بـنفس المـؤثرات

العالمية، غير أن ثورة ١٩٥٢ قد وجهت مشاركة المرأة نحـو سـوق العمالـة النسائية اتجاها جديداً، فاستجابة لدعوة الاشتراكية وتبنياً لرسالتها التقدمية أكدت الثورة أهمية تنمية البلاد المستمدة من عمل الرجل والمرأة على حد سواء.

ولقد زادت مشاركة المرأة من الحاجة للمرأة فى سوق العمل، إذ إن النداء القومى صاحبه استجابة من المرأة، وخاصة أن المجتمع أصبح فى حاجة متزايدة إلى جهدها بعد نكسة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣ (مدحت راغب، ١٩٨٧،ص٤). فقد اتضح أن فترات الحروب تؤثر تأثيرا إيجابيا على خـروج المرأة لسوق العمل نتيجة لانخراط حديثى التخرج من الرجـال فـى الخدمـة العسكرية لمدة طويلة. ولقد فرض ما شهدته البلاد بعد الحروب من ارتفاع فى مستوى المعيشة على الزوجين المشاركة فى دخل الأسرة؛ مما دفـع بالزوجـة للعمل، وأدى إلى ظهور نمط جديد فى المجتمع المصرى يعمل الزوجان فيه فى مسار مهنى فى سوق العمل.

أما فى الثمانينيات والتسعينيات فقد شهد العالم ومصر خصخصة ونظامـا جديدا واكب النظام الاقتصادى الجديد الذى عرف "بالعولمة". وقد كان لها تأثير كبير على خروج النساء للعمل بأعداد كبيرة، ولكن تداعيات العولمة لـم تمـنح المرأة ظروفا أفضل من ذى قبل؛ فالمرأة فى العقدين السابقين كانت تمثل نسـبة يعتد بها فى القوة العاملة فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقـد زادت النسبة بصورة مطردة فى كل المناطق. وعلى الرغم من معدل الزيادة المطرد فى تعليم الفتيات ومشاركتهن فى ميدان العمل إلا أن معظم النساء يعـانين مـن عدم المساواة فى العمل، وقليلا ما تتجاوز النساء تلك العقبات التـى تـواجههن للوصول إلى المراكز المهنية العليا التى يهيمن عليها الرجال. وأخيـرا وفـى مارس ١٩٩٩ ناشدت الحكومة المصرية المرأة أن تشارك مشاركة فعالـة فـى تنمية المجتمع، فقد نوهت اللجنة القومية للمرأة ممثلة فى السيدة الدكتورة أمينـة الجندى وزيرة الشئون الاجتماعية إلى أهمية موضوع تلك اللجنة، موضحة " أن التبعية الاقتصادية من أخطر عوامل الضعف...وأن القدرة الاقتصادية تتحقق من خلال كم وكيف الإنتاج، فإن الأمر يعتمد على الاستفادة مـن جميـع الطاقـات المتاحة والكامنة في المجتمع، وعلى رفع مستوى كفاءتها ومهارتهـا." وهـذا يعنى مشاركة المرأة الإيجابية فى التنمية بكافة مسـتوياتها (*المجلـس القـومى للطفولة والأمومة فى التنمية للمرأة المصرية*، مارس ١٩٩٩، ص ٩).

ومع ذلك فإن الفجوة النوعية بين الموظفين والموظفات فى مصـــر قـد

بلغت حوالى ٢٥% فى الحضر، أى أن نسـبة الموظفـات كانـت ١٧% مـن إجمـالى عدد الموظفيـن فـى مصـر عـام ١٩٩٥. وترجـع بعـض الدراسـات العالمية أسبـاب الفجـوة النوعيـة بين الرجـال والنسـاء فـى المجـال الوظيفـى للبطالـة عامـة ولانتشـار الأميـة وخاصـة بيـن النسـاء(*United Nations*, 1995, P. 101).

وللالتحاق بالقاعدة العريضة من الموظفين يجب على المرأة الحصـول على درجة عليا أى أن تكون متعلمة تعليما جامعيا أو ما يعادله. أما المراكـز العليا فقد تتطلب دراسة وتدريبا ومؤهلات علمية كمطلب أساسى للارتقاء فـى المسار المهنى، ولذلك تقبل المرأة على التعلـيم العـالى الـذى يتطلـب هـذه الدرجـات العلمية.

ثانيا: تعريف العمل المهنى أو العمل فى المراكز القيادية

رغم تداول مفهوم "المهنة" فى تراث علم الاجتماع إلا أن تحديد مفهـوم شامل موحد ما زال يواجه بعض القصور، ويرجع ذلك إلى التطور التقنى الذى طرأ على الوضع فى العالم مع الثورة التقنية العالميـة فـى وقتنـا الحاضـر. فالتخصص فى العمل والحاجة إلى مهنة متخصصة تعتمد على أسـاس علمـى كالمهندسين وعلماء الجيولوجيا ..إلخ فرضا نفسيهما على الساحة ممـا أوجـد وظـائف ذات مكانـة عاليـة High Status Occupation، عرفـت بـ "المهن الفنية أو العلمية" Professions، وأخرى إدارية عليـا Management وأعمالاً أخرى اعتبرها المجتمع أقل أهمية؛ لأنها لا تؤثر على مستقبل الكثيـر، كتلك المهن سابقة الذكر (اعتماد علام وآخرون ١٩٩٤، ص ٣٦ - ٣٧). وقد ظهر التباين فى القيمة والأهمية بين مهنة وأخرى لما تتطلبه بعض الأعمال من مهارة رفيعة مثل المهن العلمية العليا والمهن الإدارية غيـر المتاحـة لمعظـم الأفراد مما رفع من مكانتها وجعل المجتمع العالمى يعدها مصـدرا للاحتـرام والمكانة (اعتماد علام وآخرون ١٩٩٤، ص٣٧). ومن ذلك يتضح أن المهـن العلمية التى ترتبط بمهارات نتجت عن دراسات علمية هى التى نصفها بـالمهن العليا.

ويمكن أن نجزم بأن من يعملون فى السلك الأكاديمى هم الصفوة الناتجة من هذه الشريحة من الإخصائيين أو أصحاب المهن العلمية الذين استمروا فـي سياق مهنى يرتبط بالحصول على درجات علمية عليا (ماجستير أو دكتـوراه)؛

ومن ثم ركزت الباحثة في تحليلها الإحصائى على فئة أعضاء هيئـة التـدريس بالجامعات كما وردت في تعـداد ١٩٩٦ ضـمن أصـحاب المهـن العلميـة (الأخصائى) فى حين لم تحدد إحصائيا في تعدادى ٧٦و٨٦؛ ولـذلك اعتمـدت على الإحصائيات لفئة أصحاب المهن العلمية والفنية لوضع تصـور إحصـائى لهذه الشريحة.

وبذلك يتضح أن فئة أصحاب المهن العليا لا تتفق مع فئة بعينهـا فـي تعدادات ٧٦، ٨٦، ٩٦ ؛ولذا حاولت الباحثة التوصل إلي أقرب تصـور لهـذه الفئة إحصائيا فقامت بقياس المؤشرات الإحصائية لفئة "أصحاب المهن العلميـة والفنية بصفة عامة فى تعدادى ٧٦و٨٦ وفئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعـات ضمن فئة أصحاب المهن العلمية (أخصائى) بصفة خاصة، بالإضافة إلـى فئـة "المديرين" فى تعدادى ٧٦و٨٦ وفئة "المشرعين وكبار المسئولين والمديرين" فى تعداد ٩٦، كمحاولة لوضع تصور مبدئى لواقع المرأة المصرية فى المهن العليا.

ثالثاً: مشاركة الإناث فى المهن العليا

وسنتطرق فى هذا العنصر إلى قياس نسبة من وصلن من النساء للمهن العليا وفق الإحصاءات الرسمية، ونبدأ ذلك بإلقاء الضوء على تعدادي ١٩٧٦،١٩٨٦(*) معا لاتفاقهما فى التصنيف المهنى، حيث تم تحديد المهن العليا فى الفئتين الأولى والثانية وهما:

(١) أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم.

(٢) المديرون والإداريون ومديرو أصحاب الأعمال.

وقد اختلف هذا التصنيف عنه فى تعداد ١٩٩٦(**) إذ انحصرت المهـن

(*) تصنيف المهن الرئيسية وفق تعدادى ٧٦، ١٩٨٦

١- أصحاب المهن الفنية والعلمية وما إليها.
٢- المديرون والإداريون ومديرو وأصحاب الأعمال.
٣- القائمون بالأعمال الكتابية.
٤- **-** القائمون بأعمال البيع.
٥- القائمون بأعمال الخدمات.
٦- العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان والصيد.
٧-٨-٩ عمال الإنتاج والنقل والفعالة والعتالة.

(**) تصنيف المهن الرئيسية وفق تعداد ١٩٩٦

١- المشرعون وكبار المسئولين والمديرون.
٢- الإخصائيون (أصحاب المهن العلمية). =

العليا فى فئة المشرعين وكبار المسئولين والمديرين. وفى الفقرات التالية نتطرق إلى نسبة الإناث فى تلك الفئات والأبعاد المختلفة وهـى العمريـة والتعليميـة والحالة الزواجية.

١- مشاركة الإناث فى المهن العليا فى حقبتى السبعينيات والثمانينيات

باستقراء الجـدول رقم (١) وبتحديد فئتى المهن العليا وفق تعدادى ٧٦، ٨٦ يتضح لنا أن نسبة الإناث فى المهن العليا من إجمالى العمالة النسائيـة على مستوى إجمالى الجمهورية فى السبعينـات (٢٧%)، فـى حـين زادت إلـى (٤١,٥%) فى الثمانينيـات. فإذا حللنا كل فئة على حـدة اتضح لنا ارتفـاع نسبة الإنـاث فى الفئـة الأولى؛ فئة أصحـاب المهن الفنيـة والعلمـية إلـى (٢٥,٨%)، (٤٠,٥%) فى السبعينيات والثمانينيات من إجمالى العمالة النسـائية على التوالى، فى حين لا تمثل الفئة الثانية فئة المديرين سوى نسبة ضئيلة حيث بلغت (١,٧%) (١%) مـن إجمـالى العمالـة النسائيـة فـى السـبعينيات والثمانينيـات على التوالى، وربما يرجع ارتفاع النسبة فى الفئة الأولـى عـن الثانية لاتساع شريحة الفئة الأولى.

وبتحليل تلك المؤشرات الإحصائية يتضح أن نسبة الإناث فى الفئة الأولى فئة "أصحاب المهن الفنية والعلمية" نسبة كبيرة نسبيا، ويرجع ذلك لاتساع هـذه الفئة لتضم شريحة الفنيين ومساعدى الإخصائيين والمتخصصين فى المجـالات المختلفة. وتمثل هذه الشريحة أصحاب الدرجات العلمية مما يوضح أنه فى فترة السبعينيات والثمانينيات بلغت نسبة الإنـاث المتعلمـات (١٥ سنة فأكثر) أكبـر نسبة فى العمالة النسائية وفقاً لهذه الإحصاءات، فى حين كانت أصغر نسبة فـى العمالة النسائية وفق تصنيف المهن الرئيسية فى مهـن "المـديرين والإداريـين ومديرى أصحاب الأعمال". وربما يرجع ذلك إلى أن الغالبيـة العظمـى ممـن وصلن لقمـة السلم الوظيفى ويتمتعن بالخبرة والمهـارة والإمكانـات العلميـة

= **٣-** الفنيون ومساعدو الإخصائيين.
٤- القائمون بأعمال الكتابة وما إليها.
٥- العاملون فى الخدمات ومحلات البيع.
٦- الزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد المتخصصون.
٧- الحرفيون ومن إليهم.
٨- عمال تشغيل المصانع ومشغلو الماكينات وعمال تجميع مكونات الإنتاج.
٩- عمال المهن العادية.

للوصـول إلى هذه الفئة (علياء شكرى وآخرون، علم اجتماع المـرأة، ٢٠٠١، ص ٤٤).

الجدول رقم (١)

توزيع المصريات حسب أقسام المهن العليا (١٥ سنة فاكثر)

على مستوى الجمهورية لعام ١٩٧٦-١٩٨٦

قسم	أكواد المهن	١٩٧٦		١٩٨٦	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
(١)	أصحاب المهـن الفنيـة والعلمية	١٨٠٤٠٦	%٢٥,٨	٤٢٢٠٩٢	%٤٠,٥
(٢)	المـ ـديرون ومـ ـديرو وأصحاب الأعمال	١١٩٧٨	%١,٧	١٠٥٢٣	%١,٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعـداد العـام ١٩٧٦ ص٣٢٩ - ص٣٣٣، التعداد العام ١٩٨٦،ص١٩٦.

وبتحليل المؤشرات الإحصائية للمستوى التعليمى للمرأة فى المهن العليا من هاتين الفئتين فئة "أصحاب المهن الفنية والعلمية"، وفئة "المـديرين والإداريـين ومديرى أصحاب الأعمال" فى تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦ على مستوى الجمهورية يتضح تركز حاملى المؤهلات العليا من الإناث فى هذه المهن، منها ٦٩% فـى الفئة الأولى و٣١% فى الفئة الثانية، **وربما يرجع ارتفاع نسبة حاملى الدرجات العليا فى الثمانينيات فى هذه المهن لتشجيع حاملى هذا المؤهل فى تلك الفترة على التعيين والترقى حتى يصلن للمراكز العليا.**

وربما يرجع ذلك الانخفاض فى نسبة الإناث من حاملات المؤهل المتوسط فى الثمانينيات والسبعينيات مقارنة بالذكور لقلة الحاصلات على درجة علميـة متوسطة فى المهن العليا فى تلك الحقبة التى لم تسمح بتولى هذه المهن إلا بنسبة صغيرة من حاملى المؤهل أقل من المتوسط. وإن كانت تلك الفترة قـد شـهدت تشجيع حاملى هذا المؤهل المتوسط وترقيتهم حتى وصلوا للمهن العليا، غير أن الإناث اللائى وصلن لمهنة "المديرة" غالبا ما يصلن إلى ذلك لإمكاناتهن العلمية والمهارية الأعلى من الرجال.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإناث فى المهن العليا من حاملات درجات علمية أعلى من الدرجة الجامعية الأولى نسبة صغيرة من الإناث فـى درجـة الدبلوم العالى الممتاز، الماجستير، الدكتوراه.. وإن كان يتضح الفرق الملحـوظ لانتشار التعليم والتدرج المهنى للإناث في الثمانينيات عن السـبعينيات. وبـذلك يتضح أن انتشار التعليم وعمالة المرأة قد زادت فى الثمانينيات عن السبعينيات، وإن كانت فترة السبعينيات تميزت بالبعثات والتوجه نحو تعلـيم الإنـاث حتـى يحصلن على درجات علمية عليا (*تعداد السـكان ١٩٨٦ ، ص ٢٢٩ – التعـداد العام، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٥*). كما يتضح من هذه المؤشرات الإحصائية أن النساء اللاتى يصلن للمهن الإدارية هن نسبة صغيرة لم تصل سوى بإمكانات علميـة ومهارية أعلى من الرجال.

أما إذا نظرنا إلى **الحالة الزواجية** للمرأة فى المهن العليـا فـى فتـرة السبعينيات والثمانينيات فيتضح أن ثلثى العمالة النسائية فى المهـن العليـا فـى الثمانينيات من المتزوجات فى حين انخفضت النسبة فى السبعينيات إلى (٦٤%) من إجمالى العمالة النسائية فى هذه المهن. (*الجهاز المركزى للتعبئـة العامـة والإحصاء،١٩٧٦ ، ص٤٧٠، ١٩٨٦ ، ص ٩٣*)، ومما هو جدير بالذكر أن هذه النسب تعبر عن عدم تعارض فكرة زواج المرأة مع متطلبات العمل فى المهـن العليا، وبالتالى لا يحد الزواج من وصول المرأة للمهن العليـا. كمـا توضـح المؤشرات الإحصائية انخفاض نسبة الإناث ممن لم يسبق لهن الزواج فى فتـرة الثمانينيات عنها فى السبعينيات حيث أصبحت حوالى (٢٢%) بعـد أن كانـت (٣٠%) مما يوضح تزايد نسب لمتزوجات فى المهن العليا.

وإذا نظرنا فى نسب الإناث فى المهن العليا من الفئة العليا من الفئة الأولى والثانية تبين ارتفاع نسبة المتزوجات فى الفئة الثانية "فئة المديرات" عـن فئـة "أصحاب المهن الفنية والعلمية". وتكاد تتقارب نسبة الإناث ممن لم يسبق لهـن الزواج فى فئتى المهن العليا فى السبعينيات والثمانينيات مع فارق صـغير فـى صالح المرأة فى الفئة الثانية – فئة المديريات وفى الثمانينيات حيث انخفضـت النسبة إلى (١٣%) فى الثمانينيات بعدأن كانت حوالى (١٤%) فى السبعينيات، مما بين تقبل المجتمع عامة والرجل خاصة لفكرة الزواج مـن "مـديرة" فـى الثمانينيات عنها فى السبعينيات (*الجهاز المركزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء ١٩٧٦ ، ص ٤٧٠، ١٩٨٦ ، ص ٩٣*)، وإن كانت الصورة كما تعرضها وسائل الأعلام للمرأة الناجحة مهنيا فى السبعينيات والثمانينيات تتنافى مع ذلـك. أمـا

بالنسبة للمطلقات والأرامل فهى نسبة محدودة للغاية إذا مـا قورنـت بالنسـب الأخرى للمتزوجات ومن لم يسبق لهن الزواج فى السـبعينيات والثمانينيـات. وربما يرجع ذلك لعدم تقبل المجتمع فى تلك الحقبة لطلاق المرأة.

٢- مشاركة الإناث فى المهن العليا فى حقبة التسعينيات

وإذا انتقلنا لدراسة مشاركة الإناث فى المهن العليا فى التسـعينيات والتـى تنحصر فى فئة المشرعين وكبار المسـئولين والمـديرين، وجـدنا أن نسـبة مشاركـة المرأة فى المهن العليا ضئيلة لا تتعدى (١%) من إجمـالى المهـن الرئيسية فى الجمهورية، لاشتمال هذه الفئة على مهن تتطلب قدرا مـن التعلـيم والمهارة فى العمل من أجـل الترقـى (*الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصاء،*١٩٩٦، ص ص ١٩٥ – ٢١١).

وإذا اعتبرنا مؤشرات النجاح المهنى هى الوصول إلى المهن العليا فـى سن مبكرة، فإننا سنقوم باستقراء مراحل السن المختلفة التى تصل فيها المـرأة للمهن العليا مهن "المشرعين وكبار المسئولين والمديرين" فى تعداد ١٩٩٦ على مستوى إجمالى الجمهورية. وقد اتضح لنا أن أكبر نسبة من الإناث تمثل تلـك المهن فى المرحلة العمرية (٤٠ –٥٠) حيث تبلـغ نسـبتهن (٦٤,٤%) مـن إجمالى العمالة النسائية فى المهن العليـا، يليها المرحلـ ـة العمريـ ـة (٢٥ – ٤٠) إذ بلغـت (١٩,١%) (*الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،١٩٩٦* ، ص ٩٥). ويعبر ذلك عن وضع أغلب النساء اللائـى يتـزوجن فـى مرحلـة العشرينيات من عمرهن وينجبن مما قد يعوق تفوقهن فى العمل ووصولهن لمهن عليا حتى يصلن إلى سن الأربعين عندما يكبر الأبناء فتقل أعباؤهن ويبدأن فـى الترقى والوصول لمراكز عليا. ولكن هذه النسبة لا تستمر فى الارتفـاع فـى المـراحل العمرية المتقدمة إذ تنخفض إلـى (١٠,٨%) فى المرحلة العمريـة (٥٥ – ٦٠)، بل تأخذ فى الانخفاض عند مرحلة التقاعد حيث تبلغ أصغر نسبة (٣,٤%) وتستمر بعـد سـن السـتين (*الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصاء،١٩٩٦* ، ص ٩٥).

ولما كان المؤشر الثانى للنجاح المهنى هو الوصول لأعلى الدرجات التعليمية، فإننا فى هذه الفقرة نحاول التعرض للحالة التعليمية للإناث فى المهن العليا وهى فئة المشرعين وكبار المسئولين والمديرين". فكما هو موضح فى الجدول رقم (٢) بلغت أعلى نسبة للحاصلات على الشهادة الجامعية الأولى

(٣٩,٤%) يلى ذلك المؤهل المتوسط (٣٠,٥%)، وتكاد تنعدم نسبة الحاصلات على مؤهل أعلى من الدرجة الجامعية الأولى. ويمكن أن نرجع انخفاض نسبة الإناث من حاملات المؤهلات الجامعية العليا إلى أن الإحصاء أدرج أغلب حاملى هذه المؤهلات فى فئة أصحاب المهن العليا (الإخصائيين)، وهى الفئة التى تلى المهن العليا"فئة المشرعين وكبار المسئولين والمديرين" فى التدرج المهنى .

ومن المثير للدهشة وجود نسبة صغيرة ومحدودة من حاملات الدرجات الجامعية العليا ، وهذا يدل على قصور البيانات الإحصائية وعدم الدقة فى جمع البيانات، وكذلك عدم التبحر فى قراءة البيانات ومراجعتها، خاصة أن تلك الفئة المهنية تمثل قمة السلم المهنى وتحتاج بلا شك لمستوى تعليمى عـال. (انظـر الجدول رقم ٢)

الجدول رقم (٢)
توزيع المصريات (١٥ سنة فأكثر)
حسب المهن العليا والحالة التعليمية لعام ١٩٩٦

مهنة المشرعين وكبار المسئولين والمديرين الدرجة العلمية	إجمالى الجمهورية	
	العدد	النسبة
أمى	١٢٧٩٩	%١٤,٥
يقرأ ويكتب	٣٧٧٥	%٤,٣
الشهادة الابتدائية	٦٢٩	%٠,٧
مؤهل أقل من المتوسط	٧٨٢	%٠,٩
المؤهل المتوسط	٢٦٩٥٩	%٣٠,٥
مؤهل فوق المتوسط	٧٦٦٧	%٨,٧
الدرجة الجامعية الأولى	٣٤٧٧٧	%٣٩,٤
دبلوم عال ممتاز	١٩٢	%٠,٢
ماجستير	٣٢٤	%٠,٤
دكتوراه	٤٦٦	%٠,٥
الجملة	**٨٨٣٦٨**	**%١٠٠**

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تعداد ١٩٩٦، ص ١٢٢

وبمقارنة النجاح المهنى بالحالة الزواجية للعمـالة النسائية فـى المهـن العليا "مهن المشرعين وكبار المسئولين والمديرين"، يتضح لنا مما هو موضـح بالجدول رقم (٣) أن عدد الإنـاث فى المهـن العليـا بلـغ ٧٢٤٣٠، وكانـت الأغلبية متزوجـات بنسبة (٧٧,٦%) من إجمـالى العمالة النسائية فـى هـذه المهن. ويؤكـد ذلك أن النجـاح المهنى لا يعـوق زواج المـرأة، وتنقسـم النسبة المتبقيـة إلى: (١٤,٦%) أرامل، ثم (٥,٢ %) لم يسبق لهن الزواج، ثم المطلقات (٢,٤%)، مما يوضح تقارب الوضع مع مثيله فى مرحلة السـبعينيات والثمانينيات.

وبمقارنة نسبة الذكور بالإناث فى إجمالى فئة أصحـاب المهن العليا يتضح أن أغلـب من لم يتزوجوا فى هذه الفئة من الذكور، حيث تبلـغ النسـبة (٩١,٩%) من الذكور، فى حين تبلـغ (٨,١%) فى الإناث ، وربما يرجع ذلك لتأخر سن الزواج بالنسبة للذكور لحين الاستقرار مهنيا، فى حين تكاد تتقـارب النسب بين المطلقين والمطلقات من هذه الفئة مع وجود فارق صـغير، حيـث تزيـد نسبة الذكور لتبلغ (٥٨,٦%) فـى حـين لا تتعـدى نسـبة المطلقـات (٤١,٤%) مقارنة بالذكور، (*الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،١٩٩٦*، ص ٢٢٥). وربما يرجع ذلك إلى أن قرار الطلاق فى يد الرجل لا المرأة، كما أن المجتمع المصرى أكثر تقبلا لطلاق الرجل من المرأة.

ثالثا: نسبة الأكاديميات: أعضاء هيئة التدريس

وانطلاقا من اهتمام البحث بدراسة المديرات والأكاديميات، فإننـا نجـد أن التعدادات غطت هاتين الفئتين، فى حين أن هناك تعتيما إحصـائيا علـى فئـة الأكاديميين خاصة فى تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦ إذ أدرجت فى فئة المهن الفنيـة والعلمية دون توضيح للنسب، فى حين أدرجت فى تعـداد ١٩٩٦ ضـمن فئـة أصحاب المهن العلمية والإخصائيين والتى اتسعت لتشمل العديد من المهن مـن الإخصائيين فى العلوم إلى مدرسة الحضانة. لذا سنحاول فى الفقـرات التاليـة استخراج نسبة الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس من فئة الإخصـائيين مـن تعداد ١٩٩٦ على مستوى الجمهورية، وكذلك الرجوع إلى البيانـات للمجلـس الأعلى للخدمات لاستكمال الصورة عن الأكاديميات، من حيث المراحل العمرية والتدرج الوظيفى.

نسبة الأكاديميات من واقع تعداد ١٩٩٦

بلغ عدد الأكاديميين ٤٤٤٣٢ وقد مثل هذا العدد نسبة ٣% من جملة فئة الإخصائيين. وهى نسبة ضئيلة نظرا لاتساع الشرائح التى تندرج تحت هذه الفئة كما سبقت الإشارة(*) إلى ذلك، وإذا قارنا نسبة الإناث بالذكور فى فئة الأكاديميين اتضح أن نسبة الإناث تبلغ ثلث إجمالى الأكاديميين تقريبا.

بيانات المجلس الأعلى للجامعات

وبالرجوع إلى بيانات المجلس الأعلى للجامعات عن الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩ نجد فيما هو موضح فى جدول رقم ٢ والشكل رقم (١) أن هناك استقرارا (تقارب) نسبيا فى نسبة الإناث فى مهن السلك الأكاديمى من أعضاء هيئة التدريس من إجمالى أعوام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. وإذا قارنا بين الإناث والذكور والتدرج فى السلك الأكاديمى سنجد أن نسبة الإناث مقارنة بالذكور تكاد تقترب فى درجة "معيد" فى حين تأخذ نسبة الإناث فى الانخفاض مقارنة بالذكور كلما تدرجنا فى السلم الوظيفى من درجة مدرس مساعد إلى درجة أستاذ حيث مثلت الثلث تقريبا؛ وربما يرجع ذلك لزيادة تبعات المرأة فى الأسرة كلما تقدم بها السن، خاصة أن الترقى فى المجال الأكاديمى يتطلب جهدا ومثابرة من أجل الوصول إلى أعلى درجة علمية، مما يجعل الذكور يتفرغون لإنهاء دراستهم الأكاديمية

(*) اشتملت فئة الأخصائيين على الشرائح الآتية :

- الإخصائيون فى العلوم الطبيعية.
- الإخصائيون فى الرياضيات والإحصاء والحاسبات
- الإخصائيون فى الهندسة.
- الإخصائيون فى علوم الحياة.
- الإخصائيون فى علوم الصحة.
- أعضاء هيئة التدريس بالجامعات.
- مدرسو المرحلة الثانوية.
- مدرسو مرحلة التعليم الأساسي وما قبله.
- إخصائيو أنواع خاصة من التعليم.
- الإخصائيون فى خدمات الأعمال.
- الإخصائيون فى القانون.
- الإخصائيون فى الحفظ والمكتبات ومن إليهم.
- الكتاب والمبتكرون والفنانون التشكيليون.
- الإخصائيون فى الدين.
- الإخصائيون الذين لم ترد مهنهم فيما سبق.
- مدرسو مراكز التأهيل المهنى.
- إخصائيو التعليم الآخرون.

وبالتالى الترقى بصورة أسرع من الإناث، ومن ثم زيادة الفرص فى الحصـول على أوضاع وظيفية أفضل.

وإذا قارنا هذه النسبة من الأكاديميين من الذكور والإناث فى مهنة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى المراحل العمرية المختلفة وفقا لما ورد فى التعداد العـام للجمهورية لعام ١٩٩٦وصلنا إلى تحليل وتفسير لاختلاف نسبة الإنـاث بين المراحل العمرية المختلفة للأكاديميات فى عقد التسعينيات. وقد نجد تفسيرا لذلك فى اختلاف أدوار المرأة فى المراحل العمرية المختلفة كالآتى:

ترتفع نسبة الذكـور عن الإناث فى جميع المراحل العمرية ما عدا مـن (٢٠–٢٥) مما يبين زيادة إقبال الإنـاث على هذا المسار فى بدايته، فبينما نجد أنه على الرغم من أن عدد الإناث بعد أن كان حـوالى ١٥٣٢ فى بداية المسار المهنى وزاد عن الذكـور ١٢١١، أخـذ عدد ونسبـة الإناث فى الانخفـاض مقـارنة بالذكـور حتى فى أعلى نسبـة للإنـاث فى هذه الفئـة (٤٠ - ٥٠) حيث تبلغ نسبة الإناث (٣١,٨%)، وللذكور (٦٨,٢%). وتستمر نسبة الإنـاث فى الانخفاض حتى تصل لأدناها مقارنة بالذكور فى هـذه الفئـــة (٤٥ - ٦٠ فأكثر)، حيث بلغت نسبة الإناث (٢٠,١%) مقارنة بالذكور قمة المسار المهنى، مما يوضح أن نسبة الإناث اللائى يصلن لقمة المسار المهنى، والمهـن العليـا الأكاديمية نسبة ضئيلة مقارنة بالذكور فـى العقـد الأخيـر عقـد التسـعينيات (*الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،*١٩٩٦، ص ١٩٧).

وربما يمكننا تحليل ارتفاع نسبة الإناث فى المراحل العمرية الأولى فـى المجال الأكاديمى مع مسئوليات المرأة فى هذه المرحلة العمرية بتزايد مسئوليات المرأة وأعبائها تبعا لتطور أدوارها، كزوجة وأم لأبنـاء فى مراحـل مختلفـة، مما قد يعوق تقدمها الوظيـفى الذى يتطلـب التفرغ لساعات طوال للدراسـة، بالإضافة لأدوار المـرأة الأخرى داخل وخارج المنـزل.

وبما أن قمة النجاح فى السلك الأكاديمي تتمثل فى الوصول إلى درجة "أستاذ"، لذا سنحاول من خلال الفقرات التالية أن نتعرض لوصول الإناث إلى هذه الدرجة وفقا للكليات المختلفة ، وكما هو موضح فى الشكل رقم (٢) فإن المرأة المصرية قد اخترقت السقف الزجاجى فى بعض التخصصات العلمية والأدبية، وذلك يوضح الوعى بعدم التمييز بين الذكور والإناث، ومما يؤكد ذلك نسبة الإناث فى درجة أستاذ، وبحساب النسبة من إجمالى العاملين فى كل كلية على حدة نجد ما يلى:

١- استقطبت كلية التمريض الأكاديميات من الإناث بنسبة ١٠٠%، وذلك لأن هذه الكلية لم تسمح بتعيين الذكور من أعضاء هيئة التدريس إلا فى السنوات الأخيرة.

٢- مثلت نسبة ٥٩% من الأساتذة فى كلية الاقتصاد والصيدلة فى السنوات الأخيرة، وذلك لدخول الإناث للكليات العلمية وإثبات تفوقهن على الذكور، على غير ما كان عليه الوضع فى العقود السابقة.

٣- اجتذبت الكليات الجديدة وكلية العلاج الطبيعى ٤٥% من الإناث، ولأنها تمثل مطلبا أساسيا للعناصر الجديدة، كما لا يتميز الذكور عن الإناث فى توفر فرص العمل الأكاديمى، خاصة أن نظرة المجتمع اعتبرت أن من يصل فيها لمركز علمي ذو مكانة فى المجتمع.

٤- استقطبت كلية الآداب ورياض الأطفال (٤٠%)، وتلك النسبة تعبر عن إقبال الإناث على تلك الكليات لما تعارف عليه المجتمع من نظرة تتسم بالنمطية، ترى أن تلك الكليات تتفوق فيها الإناث على الذكور.

٥- أما فى كليات الطب فترتفع نسبة الإناث إلى (٦٦%) فى المجال الأكاديمى؛ لأنها تعد كلية القمة وحلم الإناث المتفوقات، كما أن المجتمع أصبح أكثر تقبلا للمرأة الطبيبة عما سبق.

٦- ما زال هناك احتكار لبعض التخصصات كالتجارة والهندسة والحاسبات والحقوق، فبلغت نسبة الإناث (١١%)، (١٠%)، (٣%) على التوالى؛ لأن تلك الكليات ارتبطت بمفهوم تقليدى بأنها كليات الرجال؛ ولذلك ما زالت نسبة الإناث اللاتى وصلن لمراكز عليا فى المجال الأكاديمى فيها محدودة.

فيه خاصة فى السنوات الأخيرة، وربما يرجع ذلك للأسباب الآتية:

١- مجانية التعليم التى أتاحت لكل من الذكور والإناث الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، مما دفع بعض الآباء إلى تعليم البنات، وساعد على ذلك انتشار المدارس (بنين – بنات) الحكومية والخاصة والجامعات فى الريف والحضر.

٢- النظرة الاقتصادية التى تنظر للتعليم بالنسبة للفتاة عل أنه وسيلة لكسب العيش وسلاح فى يدها وتأمين لها فى المستقبل.

٣- يتيح التعليم وبالتالى العمل حصول الفتاة على زوج أفضل مهنيا واقتصاديا، مما يدعم مكانتها فى الأسرة والمجتمع.

٤- تغير نظرة المجتمع إلى المهن العلمية التى تشغلها المرأة، وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الإناث فى الكليات النظرية، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات العلمية الحديثة من انخفاض نسبة الخريجات فى الكليات النظرية (١٩٩٨ / ١٩٩٩) (٧٠,٣٥%) عن عام (١٩٩٥ / ١٩٩٦) الذى بلغت فيه نسبتها (٧٥,٧%) وقد زادت نسبة الخريجات فى الكليات العملية إلى (٢٩,٧%) بعد أن كانت (٢٤,٣%) فى نفس السنوات الأكاديمية (عبد الباسط عبد المعطى، ٢٠٠١، ص ١٦).

وفى النهاية يبقى أن نشير إلى أنه بالرغم من أن الهيكل الوظيفى فى مصر مازال يهيمن عليه الرجال؛ إذ يحتكرون المراكز المهنية العليا وخاصة فى المجالات التى تتيح فرص العمل للنساء والرجال على حد سواء إلا أن هناك وعيا متزايدا من جانب الإناث المشاركات فى سوق العمل وفى المهن العليا، سواء على المستوى الرسمى أو غير الرسمى، وهو ما تشير إليه نتائج الإحصاءات الرسمية. وسوف يتضح لنا فى الفقرات التالية سنوضح أسباب دوافع وصولهن لتلك المراكز ونجاحهن المهنى ومحدداته.

القسم الثالث

أسباب النجاح المهنى: دوافعه ومحدداته

نبدأ بعرض تحليلى لدوافع ومحددات النجاح المهنى للمرأة المصرية التى تتقلد المراكز القيادية، فنبدأ بعرض تلك الدوافع والأسباب الاجتماعيـة النفسـية التى تؤدى إلى النجاح المهنى عامة، أى للمرأة والرجل بصفة عامة، ثم نوضح التحديات التى تقف فى طريق المرأة للوصول للمراكز العليا، وكيفيـة التغلـب عليها، ونعرض لكيفية تحدى المرأة المصرية للصورة النمطية التـى يرسـمها المجتمع للمرأة كأنثى، ثم نستطرد فى تحديد مقومات القيادة الناجحـة، ونبحـث مدى مصداقيتها بالنسبة المرأة فى المهن العليا.

وإذا تعمقنا فى البحث وراء أسباب ودوافع النسـاء القياديـات للنجـاح المهنى، يتضح لنا أن الدافع الأساسى للنجاح المهنى ليس للحصول على الـربح المادى فقط، فمع تفاوت درجات الاحتياج إلى المادة ظلت هناك أسباب أخـرى تدفع المـرأة إلى النجاح فى العمل. ولقد أكـدت الحـالات المدروسـة نفـس المعنى، فمع تفاوت الاحـتياج إلى المـادة ظهرت هنـاك أسبـاب أخـرى اجتماعية - نفسية تدفع المرأة للعمل، وهذا يتفق مـع مـا أكدتـه دراسـة أركسـون وفالـس (Erikson and Vallas, 1990, p.154).

فإذا نظرنا إلى مصر فى فترة الخمسينيات والستينيات نجـد أن النظـام السياسى والتوجه الأيديولوجى للاشتراكية كان يؤكد فكرة المساواة بين الرجـل والمرأة، كما كان يعلى من شأن قيم التعليم والعمل بالنسبة للمرأة. ولقد أرجعت الغالبية العظمى من الحالات المدروسة التى عاصرت هذه الفترة دوافع العمـل إلى التطور الطبيعى الذى طرأ على المجتمع ما أسهم فى تغيير مفاهيم العـرف وقيمه. **فلقد كان للفكر الاشتراكى الذى تعرض له الجيل الأول والثـانى أكبـر الأثر فى إقبال النساء الناجحات على التعليم العالى**؛ وذلك لأنه سيؤهلهن للعمل فى مهن ذات **مكانة**. ومن هذا يتضح أن الأيديولوجية السياسية كان لها تـأثير واضح على النجاح المهنى للمرأة، فأصبح النجاح المهنى يعد فى الطبقة العليـا والوسطى خاصة قيمة فى حد ذاته، إذ كان **العرف مازال يحمل الرجل مسئولية كسب العيش. وتفخر معظم الحالات المدروسة فى الجيل الأول والثانى والتى**

كانت من الطبقة العليا والمتوسطة العليا - بأن دخلها فى تلك الفترة كان يعـد عاملاً إضافياً؛ لأن دخل الرجل أكبر أو على الأقـل يعد العامـل الأساسـى فى الإنفـاق؛ ولذلك يمكن القـول بأن خروج المرأة للعمل والتميز فيه فـى تلـك المرحلة كان الدافع وراءه اجتماعى أكثر منه مـادى، فقد كان استجابة لضرورة اجتماعية تمثلت فى تعليم المرأة وشغلها للمناصب التى تؤهلها للقيادة باعتبارهـا نصف المجتمع. وقد أكدت ذلك كل حالات الجيل الأول فيما ذهبن إليه من أنهن خرجن للعمل لأسباب غير مادية، وأن تميزهن فى العمل جاء كنتيجة لأسـباب اجتماعية وحاجات نفسية.

ومع بداية الثمانينيات شهدت مصر – الأجيال الثلاثـة عامـة والجيـل الثالث خاصة – سياسة الانفتاح بثقافتها الاستهلاكية، مما جعل المجتمـع يقـيم العمل وفق قيم تلك الثقافة المادية، فأصبحت الأجيال الثلاثة تنظر للعمـل تلـك النظرة العامة المسيطرة. وبدأت تلك الأجيال تعبر عن عـدم قناعتهـا بـدخل القيادى فى الحكومة عامة والأكاديمى فى الجامعة خاصة، وتقارن ذلك بالتقـدير المادى للقيادات فى القطاع الأجنبى. ومن أمثلة ذلك ما ورد عـن (ع.ر) مـن الجيل الأول بأن "دخل الأكاديمى يكسف خاصة أنه عليـه واجبـات ومظـاهر وصورة لازم يظهر بيها خاصة إن كان له مكانة ومركز." ومع ذلك اسـتمرت تلك الحالة تتمسك بمكانتها الأكاديمية. كما أن الجيلين الثانى والثالث قد أوضحا أن أبناءهما ينفقون ببذخ شديد؛ لأنهم يمثلون جيل الاستهلاك الذى يتوقع السيارة والمحمول والهدايا الباهظة، هذا بالإضافة للمظاهر والمجـاملات والكماليـات. وقد ظهرت الحاجة المادية لدخل الزوجة، خاصة أن المرأة القيادية فـى هـذه الطبقة المتوسطة العليا لها تطلعات وتحاول الظهور بمظهر الطبقة العليا. وعلى الرغم من ذلك فإن حالة واحدة فقط هى التى أحجمت عـن العمـل كأكاديميـة وفضلت أن تعمل كمستشارة؛ وذلك لأنها تستمد المكانة من دخلها، وتسـتعيض بمكانة زوجها الأكاديمية عن فقدها لذلك الامتياز.

ومن هذا يتضح أنه على الرغم من متطلبات هذا العصر، فـإن هنـاك دوافع وأسباب ليست مادية وراء عمل المرأة المصـرية فـى المراكـز العليـا ونجاحها فيها. الفصل يعمد إلى تحليل الدوافع وراء عمل النساء الناجحات مثلها مثل الرجل، ثم يستطرد بعد ذلك موضحا قـدرتها علـى مواجهـة التحـديات والمعوقات التى تواجهها لتصل للنجاح المهنى.

أولا: أسباب نجاح المرأة المهنى ودوافعه

اهتم علم الإدارة بالأسباب والدوافع التى تحث الفرد على النجاح المهنى، فحاول دوبرين Andrew J.DuBrin (١٩٩٠) أن يفسر دوافع النجاح المهنـى عند الفرد مستنداً إلى نظرية ماسلو Maslow Abraham الهرمية التى تبنـى على حقيقة علمية، هى أن حاجة الفرد تولد الدافع والدافع يعمل علـى إشـباعه الفعل. ولكن ما أن يشبع هذا الدافع حتى تتولد الحاجة إلى هدف آخر يولد بدوره دافعاً آخر، وهكذا تستمر الدورة وتتكرر، فإشباع حاجة ما يؤدى إلـى حاجـة أرقى وأعلـى (DuBrin, 1990, p. 27). وهكـذا فإن العمل يشبـع عـدة حاجات ورغبات ما أن يتم إشباعها حتى تبدو أخرى فى حاجة للإشباع. وقـد قام دوبرين بتطبيق هذه النظرية على العلاقات الاجتماعية فى العمل وارتباطهـا بالنجاح، ورتب دوبرين الحاجات بناء على نظرية ماسلو Maslow التـى رأت فى الحاجات تسلسلا يبدأ بالحاجات الأولية الفسيولوجية من مأكل ومشرب وملجأ ونوم، وتنتهى بالحاجة للمكانة ثم تحقيق الذات، وهى أعلى درجة من درجـات الرغبة أو الحاجة. **ومن مقارنة نتائج هذه النظرية بواقع دراسة الحالات مـن النساء الناجحات، اتضح أن النساء الناجحات لم تهدف إلى إشـباع رغباتهـا الأولية؛ وذلك لأنها تنتمى للطبقة المتوسطة والعليا، ولذلك فإن الإشباع المادى لدخلها من التميز فى العمل ليس الهدف الأساسى منه إشباع الحاجات الأوليـة بالدرجة الأولى؛ ولذلك نجد أن هناك أسبابا أخرى تستحق الدراسة تدفع هـذه الشريحة إلى النجاح المهنى.**

وسوف تعرض الدراسة الراهنة لأهم أسباب النجاح المهنى التى تخلـق القيادى، ومن بينها طبيعة النظام القائم وتأثيره على النساء الناجحات فى الأجيال الثلاثة من تشجيعه للمتفوقات والتميز فى رأى الآخرين، ثم علاقات القوة التـى تدعم بإقناع القيادية للرؤساء بأنها أداة لتحقيق هدف النظام العام .

١ - النظام القائم كمشجع للمتفوقات:

أوضحت الدراسة أن التوجه الاجتماعى فى الخمسينيات والسـتينيات قـد شجع المرأة المصرية على التعليم العالى والعمل، وذلك نظراً للتوجه الاشتراكى للمجتمع، وإن كانت النساء المتفوقات قد قمن بدور ريادى لبنات جيلهن كله، كما تمثل فى حالات فردية كحالات **الجيل الأول** التى ناضلت من أجل الاعتراف بها فى مجالاتها، كحالة (ع.ر) التى كانت أول معيدة فى كلية الحقوق وأول وزيـرة تجمع بين وزارتين، بعد أن رفض تعيينها كمندوب مساعد فى مجلس الدولـة؛

لأنه كان مخالفاً لقانون الدولة. وحالة (إ.ع) التى كانت أول رئيسة قسـم فـى الفرع الإنجليزى لكلية التجارة بعد أن رفض تعيينها كأكاديمية فى قسـم اللغـة الإنجليزية لأنها مصرية رغم حصولها على درجة الدكتوراه من إنجلتـرا؛ لأن ذلك كان ضد سياسة الجامعة، ثم نجاحها بعد ذلك فى الوصول إلى رئاسة قسـم اللغة الإنجليزية. أما الحالة (م.م) التى تمثل أصغر حالة فى الجيل الأول فتذهب إلى أنها كانت من أول من عينهن رئيس القسم لتأسيس قسم جديـد بالجامعـة، وواصلت تفوقها حتى وصلت إلى منصب رئيس قسم فى فترة لاحقة.

ولم يقتصر دور الجيل الأول الريادى على البنـات اللاتـى كـن فـى المرحلة الثانوية، بل إنهن أيضا قد أثرن فى السيدات المتزوجات مـن **الجيـل الثانى** اللاتى كن قد اكتفين برعاية أسر الزواج، فظهرت موجة مـن السـيدات المتزوجات اللاتى أقبلن على التعليم والعمل بعد أن انقطعن لسنوات، وبزغـت من بينهن بعض النساء الناجحات اللاتى وصلن إلى مراكز أكاديميـة وإداريـة هامة، مثال ذلك الحالة (ف.ص) التى وصلت لدرجة أسـتاذ وتبـوأت مراكـز إدارية أهمها وكيل كلية ثم عميدة لمعهد خاص، وحالة (م.خ) التى عملـت فـى المجال السياحى حتى وصلت لدرجة مديرة فى شركة سياحية عالمية.

ولم تكن خطوة العودة للدراسة بعد سنوات بالأمر الهين؛ فقد كان علـى هذه الشريحة التى خرجت للعمل بعد أن كانت ربات بيوت لسـنوات أن يثبـتن جدارتهن وإلا تعرضن لموقف محرج فى أسرهن. فالنجاح فى تحقيق الهدف قد أشبع حاجة نفسية هامة وأكسبهن مكانة فى أسرهن. أما باقى نساء الجيل الثانى فيمثلن أوائل من أنهين دراستهن الجامعية، ومن الملاحظ أن عددهن قد بدأ يزيد على الجيل الأول وخاصة فى المجالات العلمية، ومما يوضح هذا مـا ذكرتـه الحالة(و.ص):

> *"لما اتعينا فى الوزارة كمهندسات زراعيات جـم المهندسـين يتفرجوا على التلاتة المهندسات دول اللى جـم يشـتغلوا مـع الرجالة واللى حصل إننا كلنـا إحنـا التلاتـة إتجوزنـا مـن المهندسين دول."*

وظهور المرأة العاملة كان جديداً علـى الجيـل الثـانى فـى بعـض التخصصات، وربما يرجع ذلك إلى أن التحاق المرأة ببعض المهن كـان ضـد رغبة بعض الأسر التقليدية، والعرف السائد. فقد اعترفت حالـة (س.ب) بـأن الظروف الاجتماعية رسمت طريق حياتها، حيث تقول إنهـا شـعرت بـروح

التحدى لأن تكمل طريقها الذى بدأته بالتعليم فى معهد الخدمة الاجتماعية، حيث بعثت فيها الدراسة حب الاحتكاك بالمؤسسات المختلفة فى المجتمـع ودراسـتها عن طريق المقابلات الحرة والمقننة، ولكنها تعرضت لتحد من قبل أخيها وزوج أختها خاصة؛ لأنها كانت ترغب فى العمل كمذيعة بـالتلفزيون. و قـد قبلـت التحدى وتوصلت إلى حل وسط: هو أن تعمل فى الأعمال الإدارية فى الإذاعـة إرضاء لرغبة أمها وأخيها وزوج أختها بدلا من حلم حياتها، إلا أنها ما كـادت تسمع عن اختبار للمذيعات الجدد حتى ذهبت وتقدمت والتحقت كمذيعة بالإذاعة. وهكذا فقد اتضح أن الظروف الاجتماعية لتلك المرحلة التاريخية كانت السـبب الأساسى لانبثاق هدف جديد هو التعلم، وأن العمل بدا فى تلك المرحلة النهايـة الطبيعية للتعليم.

وفى السبعينيات شهدت مصر ظاهرة البعثات العلمية للدول الأجنبية، فسافر عدد من النساء طلبا للدرجات العلمية العليا تاركين الزوج والأبناء، ومن أمثلـة ذلك الحالة (أ.ق)، (و.ص). كما أن بعض الرجال قد سافروا فى بعثات علمية واصطحبوا معهم زوجاتهم، ومن أمثلة ذلـك الحالـة (أ.ب)، و(ن.ص) اللتـان انتهزتا الفرصة ودرستا وحصلتا على درجة الدكتوراه، على الرغم مـن أنهمـا جمعتا بين أدوارهما كأمهات وزوجات وطالبات علم.

كما أن سياسة الدولة فى فترة السـبعينيات والثمانينيـات قـد شـجعت الكفاءات من النساء على الإعارات إلى الدول النفطية للعمل، حيث قمن بـدور ملحوظ فى هذه الدول العربية، وأثبتن كفاءتهن وخبرتهن هناك، ومن أمثلة ذلك الحالة (د.أ) التى اصطحبت الأبناء، واضطرت إلى ترك الـزوج فـى بعـض الفترات بسبب طبيعة عمله فى مصر، ولكن تلك الأسفار قد أكسـبت الحـالات المدروسة خبرة ونجاحا وشهرة.

أما **الجيل الثالث من النساء الناجحات** فقد واكب عصر العولمة الـذى تميز بالأسفار الكثيرة للمشاركة فى المؤتمرات العلمية والعمل فى دول عربيـة وأجنبية طلبا للعلم والعمل والخبرة. وقد أصبحت تلـك الأسـفار مثـار فخـر للمـرأة المصرية التى وصلت إلى أن أصبحت مديرة أو أكاديمية مثل (س.خ)، (د.ع).

ومن هذا يتضح أن النظام القائم، وإن كان يدعم خروج المرأة للعمـل، إلا إن النساء اللاتى يصلن للنجـاح المهنـى والمراكـز القياديـة هـن فقـط المتفوقـات. فالتفوق يعد الدافع الرئيسى لنجاح المرأة المهنى وتقلدها للمراكـز

القيادية؛ فكل الأكاديميات اللاتى وصلن لدرجة أستاذ فى الخمسينيات يتميزن بحبهن للتفوق والتميز العلمى والمهنى المنقطع النظير وتضحيتهن براحتهن الشخصية للوصول لأهدافهن. فى حين يتطلب الوصول من المديرات والأكاديميات الإداريات لهذه الدرجة المهنية الحصول على شهادات عليا أو حضور دورات تخصصية على مستوى العمل تؤهلهن للترقى، وهذا يتطلب ضرورة القيام بتضحيات مماثلة حتى ينجحن فى الوصول إلى ما يطمحن إليه.

إن إشباع رغبة التفوق يضفى سعادة تولد رغبة جديدة فى مزيد من التفوق؛ ولذلك فإنه يعد من أهم الدوافع لأعلى الدرجات المهنية. ويظهر هذا التفوق فى صورة إنجازات تتطلب ابتكارا، وتتدرج فى أهميتها من إنجازات وزارة (ع.ر) التى كان لها دوى فى عصر السادات، إلى الإنجازات الهامة التى قامت بها (أ.ب)، (د.أ) فى نظام الإدارة والبناء أثناء تقلدهما للعمادة، إلى إنجازات(د.ع) فى مجال الطب والجراحة التى شهدت لها بها مصر والدول الأجنبية، وإنجازات (ن.ص) المعمارية التى ظهرت فيها بصمتها المتميزة.

٢- التميز فى رأى الآخرين :Recognition

إن الهدف من التفوق غالبا ما يرجع للرغبة فى التميز. ومن يسعى لتحقيق هذه الرغبة يسعى للقيام بأدوار متميزة فى مجال العمل، سواء كانت فى الشركات أو المؤسسات التى تنتمى إليها المرأة أو الرجل (DuBrin, 1990, P. 28). فالمرأة الناجحة مهنياً تشعر بالسعادة عند الحصول على جوائز أو أوسمة تعبر عن تقدير الهيئات لإنجازاتها وتسعد بالإعلان عن ذلك، فهذه التقديرات دون شك تتحدث عن صاحبها. فالحالة (م.م) قد سجلت درجاتها العلمية وعدد الأوسمة والدرجات الفخرية التى حصلت عليها فى صفحتين كاملتين، فى حين تعتبر الحالة (ع.ر) أن اختيارها لمنصب وزيرة دليل على الاعتراف بتميزها، كما أن (ف.ب) تنظر إلى المراكز التى تقلدتها أو رشحت لها حتى الآن على أنها تمثل دليلا على تقدير الآخرين لإمكاناتها.

وقد أوضحت المديرات والأكاديميات الإداريات أن الرغبة فى التميز ليست فقط لكسب ثقة الرؤساء والمرءوسين، بل أيضاً لكسب تقدير الرأى العام، ممثلاً فى أكثر من جيل. فمن الملاحظ أن جميع الحالات المدروسة تجد سعادة فى اعتراف الآخرين بمجهوداتها، وهذا يتنافى مع ما يظنه البعض من أن تلك الحالات تسعى للمناصب لمجرد الرغبة فى تقلد المراكز الإدارية والتمتع

بالسلطة. فقد رأت الحالة (ف.ب) **كمديرة** أن نجاحها يعنى حب الجميع لها، وهو ما مكنها من تقلد أكثر من مركز قيادى فى وقت واحد يخدم عددا كبيـرا مـن الأفراد. وهى مع كل تلك المراكز التى تتقلدها تقول بفخر :"الجميع يحبنى ويثق فى قدراتى حتى إن حد رشحنى للعمل فى مشروع تطوير التعليم مع إنـى مـا أعرفوش." أما الحالة (م.خ) والحالة (ن.ش) فقد اتفقتا على أن توليهما للمراكـز الإدارية يعد خطوة طبيعية فى السلم الوظيفى. وبذلك فإن جميـع الحـالات لـم يتقلدن مراكزهن الإدارية لدور قمن به، ولكن لأن ذلك هو التطـور الطبيعـى للتراكم فى الخبرات والعلاقات الشخصية من خلال السلم الوظيفى، وهذا لا ينفى أن وصولهن إلى هذه المناصب إنما يعنى إدراك الرؤساء لكفاءتهن.

أما الأكاديميات فإنهن يرين أنهن يحملن رسالة لجيل قادم مـدين لهـن بالقدوة والولاء، فالحالة (أ.ب) **الأكاديمية** ترى أن النجاح يتمثل فى حب النـاس الذى يؤدى إلى تقلد المناصب الإدارية العليا، وأنها قـدوة للجيـل القـادم مـن الإداريات والأكاديميات. أما الحالة (د.أ) **الأكاديمية** فتفخر بتميزها فى العمـل، فلقد صرحت بأن تقلدها لمركز قيادى يعود إلى تقدير الجميـع لـدورها الـذى تخطى حدود مصر. فلقد عملت فى مجال الفلسفة الإسلامية فى المملكة العربية السعودية، واستطاعت أن تنال تقدير الرجال لعلمها وخبرتها، وأن يكتب عنهـا فى رسائل الجيل الجديد فى التخصصات المختلفة كمثال للقدوة والتميز.

وترى الأكاديميات أن المركز العلمى والمهنى كأستاذ بالجامعـة يمـنح المرأة شعورا بالتميز. فالنجاح الأكاديمى هو وسيلة لتغيير مصير أمـة، وذلـك بمنحها جيل جديد فى صورة أفضل من الأجيال لسابقة، ومثال ذلك رأى الحالـة (ع.ر) من الجيل الأول، التى تذهب إلى أن دورها كأستاذة متفرغـة رسـالة لا تقل أهمية عن دورها كوزيرة، ولذلك طلبت من الرئيس السـادات أن تحـتفظ بمنصبها الأكاديمى وهى وزيرة ووافق على ذلك. والحالة(ر.ع) مـن الجيـل الثانى التى تشارك فى مظاهرة سلمية لتأييد الانتفاضـة مـع أنهـا تجـاوزت الخمسين، وبالرغم من أن بعض الـزميلات الفلسـطينيات قـد أحجمـن عـن الذهـاب. وتقول زميلاتها فى العمل: "ما تكنش (ر.ع) لو مرحتش"؛ اعترافـا بتميزها عن غيرها بروح القيادة والتوجيه للجيل الجديد.

٣- علاقات القـوة (Power Relation):

يعد تميـز المرأة فى رأى الآخريـن مـن ذوى المراكز العليا مصـدرا

لعلاقات القوة، وقد يتطلب وصول المرأة للعمـل الإدارى فـى بعـض المهـن علاقات قوة ونعنى بذلك أن يكون لديها علاقات قوية برؤسائها أو من هم فـى مركز رئاسى كوزير أو رئيس الجمهورية، فتشعرهم بأهميتهم وبجدارتها، حتى لو لم تصرح برغبتها فى الوصول إلى المراكز العليا. فعلى سبيل المثال نجـد أن الحالة (إ.ع) تشعر رؤساءها بأهميتهم كموجهين لأسرة عمل متآلفـة، فهـى تجامل زملاءها ورؤساءها وأبناءهم من الطلبة لتؤكد ذلك الشعور الأسرى. أما (م.م) فإنها تحسن الإصغاء لنصائح من سبقوها فى المراكـز الإداريـة العليـا وتستفيد من خبراتهم فى القيام بدور إيجابى، فهى تتميـز بعلاقـة قويـة مـع رؤساءها ومن سبقوها فى مركزها الرئاسى. كما أن العلاقات القوية بين (ع.ر) والوزراء ورئيس الجمهورية فى وقت شغلها لمنصب وزيرة ودبلوماسية لعبـت دوراً أساسياً فى تدعيم مركزهـا وسلطتها، فهى تـرى أن التوافق بينها وبينهم أمر ضرورى للنجـاح. أما القيادة فهى نوع من علاقات القـوة حيث تتضـح فى أقصى صورها فى نجاح القائد فى إدارة أعمـاله والتعامل مـع مرءوسـيه ورؤسائـه. وهذا يتفـق مع أقوال علماء الإدارة، فهم يرون أن العلاقة تتمثـل فى قوة الرئيس الذى يفرض رأيه على المرءوسـين، علـى الرغـم مـن محاولاتهم الاستقلال عنه. ويتم ذلك فى كثير من الأحيـان دون وعـى مـن الطرفيـن (Bass, 1990, P. 15).

وقد اتضح من الدراسة الميدانية أن من تصل للمراكز العليا غالبـا مـا تظهر ولاءها للنظام العام، سواء النظام الحاكم أو النظام الإدارى للمؤسسة. فقد اتضح أن الحالات فى الجيل الأول كانت تفخر بانتمائها للحزب الاشتراكى، فى حين يظهر فى الجيل الثانى ولاء معظم الحالات لحزب الأغلبيـة، أى الحـزب الحاكم أو على الأقل السياسة العامة. أما الجيل الثالـث فقـد أبـدت الحـالات المدروسة انتماءها لرأى الأغلبية، وأعلنت عدم تحيزها لحزب أو فكر سياسـى واضح. ومع ذلك يوجد حالة واحدة فى الجيل الثـانى (ر.ع) وصـلت لمركـز رئيسة قسم بالأقدمية، ولكن لأنها كانت تتبع فكرا سياسيا معارضا، وتتسم برأيها المستقل، حتى وإن بدا ذلك مقاوما لفكر الرؤساء فإنها، لم تسـتطع الاسـتمرار كرئيسة قسم لمدة طويلة. فعندما انتهت فترة رئاستها لم تجدد لها فترة أخـرى، على غير ما جرى عليه العرف فى سياسة الجامعة.

٤- أداة لتحقيق هدف:

اتضح مما سبق أن القيادى قد يصل لمركز إدارى متميز، ولكن لكى يحافظ على هذا المركز فإن عليه أن يقنع الرؤساء بأنه "أداة لتحقيق هدف النظام العـام أو المؤسسة". فيجب أن يؤمن القيادى بأهمية دوره وأهمية الهدف، الذى يسـعى لتحقيقه حتى ينجح فى إقناع مرءوسيه بأهمية هذا الهـدف. فالنجـاح المهنـى للقيادى يتمثل فى إعطاء **الأمـل** للرؤساء باتباع النظام القائم، فى حـين يعطـى الأمل للمرءوسين فى تحقيق أحلامهم. وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن القياديـة الناجحة هى من تجعل أمل الرؤساء هو أمل المرءوسين، وقد اتضح ذلـك فـى معظم الحالات التى جعلت المرءوسين يحلمون بنجاحهم المهنى من أجل الشعور بالتميز. فيدين المرءوسون للنظام فى المؤسسة ويسعون لنجاحها، ولكن الأمـر يختلف فى حالة ما إذا شعر الرئيس بأن القيادى قد وصل لدرجة من الاستقلالية تجعله يخرج عن النظام القائم كالحالة (ر.ع) فى رئاستها للقسم، والحالة (ع.ر) فى معارضتها لرأى الرئيس فإن رد فعل السلطة يصبح واحدا، وهو الاسـتبعاد من القيادة فى المؤسسة أو الدولة. كما حدث فى الحالة الوزيرة (ع.ر) التى قبل الرئيس استقالتها لاختلاف وجهات النظر، إلا أنه بعث بها كسفيرة لألمانيا، حيث كان يدرس ابنها ليكسب ودها، وكما قال العامة فى مصـر فـى تلـك الفتـرة: "بيركنها عشان متافلوش."

ثانياً: أساليب المرأة الناجحة فى الإدارة

أثبتت الدراسة الميدانية أن هناك طرقا وأساليب للقيادة عديدة، وسنوضح فى الفقرات التالية أهم خصائصها:

١- السيطرة (Dominance):

بعد مرحلة التميز كإدارية تظهر رغبة المـرأة الناجحـة فـى السـيطرة. والسيطرة تعنى إجبار الآخرين على الانتماء الفكرى للشخصية القياديـة، ويـتم إشباع تلك الحاجة بالسيطرة علـى أى موقـف تواجــهه تلـك الشخصيـة (DuBrin, 1990, p.28)، فقد أوضحت **معظـم الحالات فى الجيـل الثـانى من الأكاديميات والمديرات** أنهن يملكن القدرة علـى السـيطرة، فالحالـة (د.أ) **العميدة** قالت: "أنا دائما بسيطر على الموقف لأن من يتولى مركزاً إدارياً يأخـذ على عاتقه مسئولية اتخاذ القرار."، فحالة (د.أ) أعلنت أنها تنفرد بقراراتها لأنها مسئوليتها، وأن على الآخرين بعد ذلك أن ينحازوا لما تراه صواباً، فى حين أن

الحالة (أ.ب) **العميدة** لا تتردد فى سؤال مرءوسيها قبل اتخاذ أى قرار، إلا أنها صرحت بأنها تأخذ برأيهم عندما يصادف رأيهم توافقاً مع ما تـراه. والمـرأة الناجحة عامة تسيطر على مرءوسيها، وإن كانت تعطيهم حـق إبـداء الـرأى واتخاذ بعض القرارات فى الأمور التى ترى أنها فى تخصصهم البحـت، مـع احتفاظها بحق الهيمنة الكاملة.

أما المديرات فتتراوح نسبة سيطرتهن وإن كن جميعا يتميزن بسياسـة السيطرة على مرءوسيهن، كالحالة (ن.ش) التي تحد من نفوذ سيطرتها، معترفة بأنها تنفرد باتخاذ القرارات الإدارية، ولكنها تأخذ برأى الفنى المتخصص فـى القرارات الفنية؛ لأنه أكثر إدراكاً للوضع الهندسى وحاجته. لكنها عنـدما تتخـذ القرار فلا رجعة فيه. فى حين ترى الحالة(و.ص) رئيسة قسم ونائبة حـزب أن إدارتها هى خير وسيلة للإدارة لأنها متمثلة فى الحكمة القائلـة: "لا تكـن ليّنـا فتعصر ولا صلبا فتكسر" فهى تمثل القدوة، وتتبع سياسـة الثـواب والعقـاب، وتحرص على العلاقات الاجتماعية من وقت لآخـر، وتصـدق الوعـد حتـى تطـاع، وتتسامح وقت الحاجة، وسر النجاح فى الإدارة فى رأيها هـو تبنّـى سياسة الحب مع العمل. **وبعض المديرات فى الجيل الثانى** يعترفن بأهمية أخـذ رأى المرءوسين ومشورتهم، وأن ذلك لا يقلل من سيطرتهن على الموقف عامة، فالحالة (ف.ب) تقول إن "المشورة مطلوبة كما ظهرت فـى الإسـلام، ولكـن الشورى تكون فقط لمن لهم شخصية محترمة فى أمور العمـل." أمـا الحالـة (س.ب) فتسيطر على المرءوسين "باكتساب احترام الزملاء بإعطـاء القـدوة الحسنة والتعلم من الصغير قبل الكبير".

أما من تعمل فى محيط من الأجانب من الرؤساء والزملاء من الجيـل الثانى كالحالة (م.خ) التى تعمل فى مجال السياحة، فإنهـا لا تظهـر بصـورة الرئيس Boss وتقول إن علاقتها بمرءوسيها فى إدارتها تقوم على مبدأ أساسى هو "نشيل بعض"، وهو ما يساعد على كسب ود مرءوسيها، ويمكنها من الهيمنة على الجميع.

أما (س.خ) **من الجيل الثالث** فعلى الرغم من أنها تعمل فى مناخ قريب من المناخ الذى تعمل فيه (م.خ) إلا أنها أكثر سيطرة وانفرادا فى الرأى، وربما يرجع ذلك لصغر سنها على تحمل هذا المركز الحساس وشعورها بالمسـئولية، فتقول:" أنا اللى باخد كل القرارات لأنها مسئولية وأرجع بالمشورة لمن هم تحت أيدى لكن مابثقش غير فى بابا فى الرأى الأخير."

ومن ذلك يتضح أنه كلما تقدم السن والمركز بالحالة وجدت أن السيطرة فى أغلب الأحوال تنبع من اتخاذ القرار فى ضوء من المشورة. وقد لا تصـل الحالة لأعلى المراكز الإدارية والعلمية، ولكنها تتميز بالروح القياديـة، فتـرى (ن.أ) أن نشاطها الإضافى مع طلابها قد خلق جواً من الاحترام والود المتبـادل بينها وبينهم. وكل تلك الحالات تمثل مهارات وأساليب قد تتعدد فى أشكالها، إلا أنها جميعاً تساعد المرأة الناجحة على السيطرة الظاهرة أو الهيمنة الخفية.

٢- القوة (Power):

تهفو من تتقلد المناصب العليا إلى سلطة المركز التى يمنحها قوة فى تنفيـذ منجزات مهمة فى وقت قياسى، وترى شاروت سيمور - سميث أن المجتمعات المعقدة الحديثة لا تنبع فيها القوة من ذات الفرد، بل من المركز الذى يتقلده الفرد (شارلوت سيمور - سميث، ١٩٩٨، ص٥٦٧-٥٧٠). وقد واجهـت الباحثـة أثناء مقابلاتها الشخصية لذوات المناصب العليا رغبة منهن فى فـرض قـوتهن للقيادة والإدارة خاصة من حالات **الجيل الثانى** التى تعد ذاتها فى موقع يتطلـب منها القوة فى العمل فى مركزها الذى تشغله. فقد أظهرت الحالة (د.أ) الفضول لمعرفة معلومات عن الحالات التى تتقلد المناصب القيادية، وأرادت أن تعـرف رأى الباحثة فى صورة الإدارية الناجحة لتطابقها مع صورتها كأستاذة، وفنـدت أى صورة تتنافى مع صورتها للإدارة. وبينما ادعت أغلب الحالات أن الإدارة فن، وأن الإدارة ليس لها طرق عديدة للنجاح فيها. وتفاوتت أشكال السلطة التى تمارسها النساء الناجحات، ولعل كلاً من الحالة (د.أ) والحالـة (أ.ب) يمـثلان نموذجين يتباينان فى تفهمهما لكيفية ممارسة السلطة، وتتراوح باقى الحالات فى التدرج بينهما. فالحالة (د.أ) تراها فى القدرة على اتخاذ القرارات المهمة، فـلا تسمح بدخول مكتبها إلا لمن يعجز الآخرون عن اتخاذ قـرار بصـدده، حتـى تستطيع أن تواظب على دخول محاضرتها كأستاذة جامعية. أما الحالـة (أ.ب) فتهتم بمعرفة طرق الإدارة التى تتبناها الحالات الأخـرى، وقـد عللـت ذلـك برغبتها فى أن تصل لأفضل الطرق الناجحة للإدارة، حتى لو كانت تتنافى مـع طريقتها المتمثلة فى أن مكتبها مفتوح لأى شخص مهما كان، وبقيامها بإدارة كل صغيرة وكبيرة بنفسها. وينطبق ذلك أيضاً على الحالة (و.ص) التى تفخر بـأن مكتبها لا يخلو من الزملاء والمرءوسين وأن تليفونها الخاص لخدمـة الجميـع. أما معظم الحالات الأخرى فقد أظهرن أن الإدارة الصحيحة لها وجـه واحد هو

العمل الجماعى الذى يتميز بروح الجماعة، وإن كانـت تختلـف فـى طريقـة ممارسة سلطتها على الجماعة. ويبدو ذلك مـن أقـوال الحالـة (د.أ) والحالـة (ن.ش) والحالة (م.خ)، فهن ينفردن باتخاذ القرارات الإداريـة فقـط، ويـولين المرءوسين جزءاً من المسئولية على أن يكون لهن الإشراف فقط.

وقد اتسمت حالات الجيل **الأول وبعض حالات الجيـل الثالـث** بالثقـة بالنفس والقوة وعدم الرغبة فى السؤال عن نماذج أخرى؛ وربما يرجع ذلك إلى أن حالات **الجيل الأول** تحولت من المركز الإدارى إلـى الأكـاديمى القيـادى كرياديات وصلن للقمة التى لا تدفع لمزيد من المعرفة، بل يعتبرن ذاتهن مصدر للمعرفة. أما حالات **الجيل الثالث** التى جمعت بين القوة والثقة بالنفس، فقد رأت إحداها وهى الحالة (س.خ) أن تمركز القوة فى يد القيادة أمر ضرورى للوصول إلى النجاح، "لو المدير راجل أو ست مش قوى ضاعت الدنيا"، أما الحالة (ن.أ) فقد سخرت من الإداريات والأكاديميات اللاتى لا يتسمن بالقوة "أظن الأكـاديمى لازم يكون متمكن علشان يسيطر على المحاضرة. إمال قالولك غير كده". أما الحالة(د.ع) فرأت أن: "النجاح فى العمل هو اللى بيكسب الشخص قوة فى وسط الرجالة".

ويتضح من دراسة الحالات السابقة أن الوصول إلـى العمـل كهـدف بالنسبة للنساء الناجحات كان بمنزلة خطوة تقود إلى دافع آخر هو إثبات الـذات والقوة والسلطة، أما بقية الحالات فتكتسب السلطة من خضوع الآخرين. وهـذا الخضوع هو الذى يعطى الرئيسة الإحساس بالقوة كنـوع مـن إشـباع تلـك الرغبـة. ويمكن أن نوضح طبيعة العلاقة بين القياديـة ومرؤوسـيها الرجـال والنساء فى هذه الكلمات:

> *"سيطرتى على اللى تحت إيدى من عمال ومهندسين فـى موقـع العمل سر نجاحى، وده غالبـا بيتحقـق بـالخبرة والإمكانيـات العلميـة والنفسية؛ اللى بتخلى كل عامل ومهندس فـى مكانـه المناسب وتقودهم زى المايسترو فى عزف مقطوعة موسيقية."*

٣- نظام فريق العمل:

مع أن معظم الحالات التى تولت مراكز إدارية ترى أن فنون الإدارة تعتمد على القوة والسيطرة، إلا أنها تفخر أيضا بقدرتها على الموازنـة بـين الليونـة والصرامة والإيمان بفن الإدارة الذى يبنى على أساس روح الجماعـة Team Work، ومثال ذلك الحالة (ع.ر)، و(و.ص)، و(م.خ)، و(س.خ). وتفخر جميع

الإداريات بأن خيوط التحكم فى مرءوسيها يجب دائماً أن تتمركز فى يدها لكـى تنظم العمل، حتى إن لزم الأمر وضع قوانين صـارمة. ولا تقتصـر الأوامـر التنظيمية على المرءوسين فقط، بل قد تتعدى ذلك إلى كل من يتعامل معها مـن خلال موقعها فى العمل. فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت الحالة (أ.ب) تضع قوانين لتنظم تعاملاتها – كعميدة - مع أولياء أمور الطالبات الذين يرغبون فى تحويل بناتهم إلى كليتها، فلقد لاحظت تزاحم أولياء أمور الطالبـات دون نظـام بالكلية، فوجدت أن عليها أن تنظم مقابلة أولياء الأمور، كسائر تنظيمهـا لكافـة الأمور الإدارية لكليتها، رغم أن أولياء أمور الطالبات ليسوا مـن مرءوسـيها؛ حيث إنها وجدت أن تركها العنان لهم سوف يفسد النظام العام لكليتهـا؛ ولـذلك اضطرت للتدخل وتنظيم أمور قد يراها البعض ليست من مهامها. فقد دفعت كل من يعمل بمكتبها إلى أن يقوم بدور واضح فى التنظيم واتخاذ القـرارات التـى تشرف هى بنفسها على بحثها قبل التنفيذ، وكأنها تدربهم على عملية اتخاذ القرار بعد تولى المراكز العليا.

أما **الجيل الثالث من المديرات** فتمثله (س.خ) التى ترى أن وجودهـا فـى الشركة هو أساس نجاحها فتقول "لولا النظام اللى أنا حطاه كانت الدولة مش بس الشركة ضاعت." أما **(ن.أ) و(د.ع) فتمثلان الأكاديميات مـن الجيـل الثالـث** اللاتى كن أقل تواضعا، وقد رأينا أن النظام والتفويض جـزء لا يتجـزأ مـن حياتهما العملية فى تقسيم الوقت بين البيت ومسئولياتهما والعمل الرسمى والعمل الإضافى كالنشاط الطلابى أو العيادة والمستشفى، وأنهما تستطيعان القيام بهـذه المهام بجدارة.

٤- سياسة التفويض

تظهر الدراسة أن المراكز القيادية تنقسم أساساً إلى مراكز أكاديميـة أو إدارية أو مزيـج من الاثنين. وتختلف سياسة المـرأة فى تلك المراكز من حالة إلى أخـرى. فأولاً: هنـاك سياسة الأستاذة الجامعية التى تفتـح بابها للطلبـة وأولياء الأمـور، كما تفتحـه المديـرة أو الأكاديميـة الإداريـة للعـاملين والمرءوسين، وتعـرف هذه السياسة بسياسة "الباب المفتـوح" Open Door Policy وتتميـز بمركزية الإدارة Autocratic Leadership، وهى تتميـز بالتمركـز فى اتخـاذ القـرارات فى الإدارة. وثانيـاً: سياسـة التفويـض وتوزيع المهـام "Delegation of Responsibility"، وهى تعتمـد علـى

احتفـاظ الإدارى بحق الإشـراف الكامل على الأعمال الإدارية، ولكن ذلك يتم فى بعض الأحيان بتوزيع المهام فى أضيق نطاق كما يتضح من الحالـة (أ.ب) التى ترى أن سبب نجاحها يرجع إلى أن توزيعها للمهام لا يقلل من دورها فـى إدارة كل صغيرة وكبيرة بنفسها، فهو يبدأ بـالأمور المهمـة كوضـع اللـوائح الجامعية وينتهى بالأمور البسيطة مثل اختيار ألوان الحوائط. بينما توجد بعـض الحالات التى تسمح للمرءوسين بإدارة الأعمال كل حسب مسئولية موقعـه دون تدخل. وترى أغلب المديرات أن لكل مرءوس تخصصه، ويجب على كل فرد أن يتولى مهامه، وتعتبر أن التدخل فى كل صغيرة وكبيرة أو توزيع السـلطات ليس من مهامها، فكل شخص يعرف مهام عمله جيدا، ومثال ذلك الحالة (س.خ) والحالة (ف.ب). فى حين أن الحالة (س.خ) أوضحت أن من مسئوليات وظيفتها أن تسحب الثقة من مرءوسيها إذا لم ينجحوا فى أداء مهامهم كما تتوقع منهم.

أما الأكاديميات فعلى الرغم من أنهن يشعرن برغبة فى التميز يشـبعنها بالظهور فى المؤتمرات أو إلقاء الكلمات فى المحافل أو فـى كتابـة الأبحـاث العلمية، إلا أنهن يطمحن لإظهار تميزهن فى المراكز الإدارية والقياديـة التـى تؤكد شعورهن بالتميز النابع من القوة والسيطرة وسياسات الإدارة التى تعتمـد على فريق العمل ونظام التفويض أو على المركزية فى الإدارة. وتعد القـوانين التنظيمية هى الوسيلة للحفاظ على الهيمنة والقوة والسلطة التى تؤدى إلى خلـق النظام. فتبدو فى صورة المرأة "المديرة" أو "الأستاذة" مع رؤسـائها وطلابهـا. وبإشباع تلك الحاجات تظهر حاجة المرأة الناجحة مهنياً إلى الاستمتاع بطـرق القيادة بصورة تبدو قريبة من طرق قيادة الرجل، إلا أن محددات النجاح المهنى تبدو مختلفة عن الرجل، حيث تتولد من مواجهة التحديات الخاصة بها كأنثى.

ثالثا: محددات نجاح المرأة المهنى

تواجه المرأة صعاباً عديدة حتى تستطيع أن تصل إلى اعتراف المجتمع بها كامرأة ناجحة مهنياً، فعليها أن تتميز عمن سواها من الرجال والنساء بمحددات النجاح. وتشمل محددات النجاح أولاً: القدرة على مواجهة تحـديات العصـر بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، كما أن عليها ثانياً: أن تتحدى المعوقـات التى تختص "بنوعها" كامرأة. وتتمثل المعوقات الخاصـة بنـوع المـرأة فـى معوقات خارجية وأخرى داخلية. فتبدو **المعوقات الخارجية** فى وضع قوالـب تشكل نمطاً لا يتفق مع طموحات المرأة الناجحة مهنياً، مما يخلق ذلـك لـديها

صراعاً بين النمط الذى يرسمه لها المجتمع والسمات التى تطمح إلى اكتسابها لتصل للصورة التى تؤهلها للنجاح المهنى. أما **التحديات الداخلية** فتتمثل فى الصراع الداخلى بين ما تشعر به فى داخلها من قدرات وبين خوفها من الفشل نتيجة انعكاس الصورة الخارجية بسلبيتها على ذاتها كأنثى. فإذا استطاعت المرأة أن تتغلب على تلك التحديات، فإنها تنجح فى إبراز طاقاتها الكامنة مما يمكنها من تقلد المراكز القيادية.

١- مواجهة تحديات النجاح الخاصة بالمرأة والرجل

لا شك فى أن النجاح فى السنوات الأخيرة تكتنفه الكثير من الصعوبات التى لم تكن تواجه الأجيال السابقة، سواء كان ذلك بالنسبة للرجل أو المرأة؛ ولذلك فإن الدراسة قد أخذت فى الاعتبار عامل الزمن الذى يشكل نوعاً من التحدى وخاصة فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الجديد. فهناك عاملان أساسيان يشكلان التحديات التى تواجهها المرأة الناجحة مهنياً فى التسعينيات هما:

١- أنها مطالبة بالابتكار فى عالم يسمى الآن بالقرية الكونية Global Village، وتلعب فيه التكنولوجيا جانباً هاما، ومثال ذلك الدور الذى تقوم به الأقمار الصناعية (الإنترنت، والمحمول) فى الربط بين أجزاء العالم.

٢- وهى مطالبة بالدراسة العلمية المتخصصة فى فنون الإدارة؛ فلم تعد تنافس فئة محدودة فى وطنها، بل إن عليها أن تلم بأساليب الإدارة المتطورة والنظريات العلمية العصرية على مستوى العالم كله (Carr-Ruffino,1993,p.14).

٢- مواجهة المعوقات الخاصة بالمرأة كنوع

٢-أ- المعوقات الخارجية واختراق السقف الزجاجى Cracking the Glass Ceiling:

مازالت المرأة فى المهن العليا لا تغطى سوى مساحة محدودة، كما اتضح من المؤشرات الإحصائية فيما سبق، بل إن النماذج التى وصلت إلى هذه المناصب مازالت متهمة بالقصور فى أداء دورها، وترى كاررفينو Carr-Ruffino أن صورة المرأة تتسم بالآتى:

أولاً: تخلف النساء عن الرجال فى المراكز الإدارية.

ثانياً: موافقة المرأة على الاتجاه القائم وعدم سعيها للقيام بالتغيير فى السياسات العليا.

وهى ترى أن على المرأة أن تخترق السقف الزجاجى لتحقق النجـاح فـى المراكز القيادية. وتعرف السقف الزجاجى بأنه "ذلـك الحـاجز الـذى يضـعه المجتمع فى طريق المرأة ليمنعها من صعود السلم الوظيفى لتصل لمركز إدارى أو قيادى فعال. إن هذا الحاجز مثل الزجاج يكاد لا يظهر وإن كـان مصـمتاً. لذلك فهو خطر لأنه لا يرى، وإن كان يمنع المرأة من أن تتـنفس ويحجز عنها هواء الحرية. فعلى المرأة كسر ذلك الحاجز وتخطيـه، وخاصـة أن رؤسـاء المؤسسات من الرجال لا يعترفون به. كما أن العـدد الذى يصل للقمـة مـن النساء لا يستطيع ذلك إلا عن طريـق التصدى لذلك السقف الزجاجى واختراقه" (Carr-Ruffino,1993, P.12-3).

ويبدو أن السقف الزجاجى يمكن اختراقـه، وأن دور المـرأة القياديـة يتطلب منها أن تتصرف بطريقة تمكنها من القضاء على ذلك النمط المفـروض عليها والمطالبة بحقوقها، خاصة وأن هذا النمط يتناقض مع قدرتها، وذلك لـن يتم إلا بالتغلب على العقبات التى توضع فى طريقها (Carr-Ruffino, 1993, PP.12-3)، وأهم هذه العقبات هى أن المجتمع يفرض علـى المـرأة أعمـالاً يشترط فيها خصائص معينة يرى أنها تتفق مع طبيعتها كأنثى. فالمجتمع يرسم للمرأة نمطاً ثابتاً قد يخالف الواقع، وبناءاً عليه يفترض أنها ستتصرف بطريقـة تتفق مع الصورة التى رسمها لها كأنثى. وقد عرض إركسون وفالس أهم تلـك الخصائص التى حصرتها أرتنـر S.B Ortner (١٩٧٤) للصـورة النوعيـة النمطية التى تعوق وصول المرأة للمهن العليا فى النقاط التالية:

- **يجب أن تعمل المرأة فى الوظائف التى تتطلب الكياسة، فى حين يعمل الرجل فى الأعمال التى تحتاج إلى العنف.**
- **تبحث المرأة عن الأمن، فى حين يتولى الرجال الأعمال الخطرة**
- **يتقبل المجتمع من المرأة الأعمال التى تتطلب ساعات وأماكن محددة.**
- **يجب أن يكون عمل المرأة محترما، فى حين يتطلب عمل الرجل منه إقبـالا على الملاطفة.**
- **تجيد المرأة المهن المتصلة بالعلاقات الاجتماعية، فى حـين يجيـد الرجـل الأمور المتصلة بالناحية المالية (Erikson and Vallas,1990,P.107).**

وسوف يتناول البحث هذه النقاط بالتحليل لمعرفة مدى توافقها مـع الـنمط الواقعى كما اتضح من الدراسة الميدانية:

- **يجب أن تعمل المرأة فى الوظائف التى تتطلب الكياسة فى حين يعمل الرجل**

فى الأعمال التى تحتاج إلى العنف.

إن الكياسة مطلوبة فى كل المجالات وبخاصة العمل القيادى الذى يتطلب العلاقات الاجتماعية سواء كان القيادى رجلاً أو امرأة، وكياسة القيادة تبدو واضحة فى كيفية تعامل كل الحالات المدروسة مع مرءوسيها، حيث تحاول القيادية الناجحة عقد علاقات صداقة بينها وبين مرءوسيها. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن معظم الحالات تمتاز بكياستها وقدرتها على إرضاء الزميلات والطالبات دون أن تتنازل عن آرائها أو قراراتها، فهى تتحدث مع الجميع سواء كانوا من الرجال أو النساء بكياسة. ولا يستطيع أحد أن يستفزها لأنها تستطيع دائماً أن تحافظ على هدوئها وترد بكياسة، ومثال ذلك الحالة (ع.ر)، و(إ.ع)، و(م.م)، من **الجيل الأول** ،و(أ.ب)، و(د.أ)، (ر.ع)، (أ.ق)، (ف.ص) من **الجيل الثانى**، والحالة (ن.أ) (د.ع) من **الجيل الثالث**. ونذكر من ذلك أن (ع.ر) تميزت بالكياسة مع الجميع، حتى إنها عندما تقدمت باستقالتها للرئيس السادات احتجاجا على سياسته لم يغضب بل كافأها على مجهوداتها بتعيينها سفيرة فى ألمانيا الاتحادية التى كان يدرس فيها ابنها. أما الجيل الثانى فقد عرفت الحالات فيه بالكياسة خاصة فى الجمع بين الرؤساء والمرءوسين، فعلى سبيل المثال ردت (أ.ب) من **الجيل الثانى** على أستاذ كان يتندر على التفاف المعيدات والدكاترة من طالباتها حولها أثناء انعقاد أحد المؤتمرات قائلة باعتزاز وفخر بمكانتها بينهن "بناتى بل زميلاتى." وهذا يفسر إقبال زميلاتها ومرءوسيها عليها بحب. وهى تظهر كياستها فى اختيارها لمن ترافقها وتوديعها للزملاء مبدية رغبتها فى رؤيتهم فى فرصة قريبة بابتسامتها الهادئة. وفى مكالمة مع (ف.ص) وهى وكيلة كلية من **الجيل الثانى** مع عميد الكلية فى التليفون كانت تقول "حالا ح يتم كل اللى طلبته، معاش غلطت السكرتيرة مفيش خوف الموضوع فى بالى وأنا أعتذر لها بنفسى دى زى بنتى." وتقول الحالة إنها تمضى وقتاً طويلا فى تحسين العلاقات بين مكتب العميد ومكتبها نتيجة أخطاء السكرتارية. ومما ورد من الإخباريات أن من أكثر علاقات الحالة (ن.أ) قوة، علاقتها بزميلاتها مع إن صديقتها تحملها مسئوليات عملها، وتظهر دائما أنها متعبة من كثرة العمل. ولكن من الملاحظ أن (ن أ) تستفيد من خبرات زميلتها فى بعض الأمور التى تجيدها، وربما يفسر ذلك احتفاظها بصداقتها لها وحديثها معها بكياسة وتسمى إحدى الإخباريات هذه العلاقة بعلاقة "الأعدقاء".

ويعتبر العمل فى المراكز العليا عملاً راقياً فى مفهوم المجتمع العالمى؛

سواء كان العمل أكاديمياً أو إدارياً. وبما أن العمل الراقى كما تفترض أرتنـر Ortner يخلو من العنف فهو يتفق مع المرأة (,Erikson and Vallas, 1990 P.107). ولكن هذا القول ليس دقيقاً، فشغل المرأة والرجل للمراكـز القياديـة يفرض عليهما مقداراً من الحزم والعنف أحياناً. وإذا كانت المرأة تتميز بالعلاقة الاجتماعية التى تبنى على الكياسة، فإن ذلك لا ينفى أن المرأة **القياديـة تلجـأ للعنف فى بعض الأحيان.** فالمرأة القيادية قد تتسم بالعنف مع من هو أدنى منهـا فى المرتبة، فعلى سبيل المثال تذكر الحالة (ن.ص) **من الجيل الثانى** أنها تعمل مع العمال؛ ولذلك يفرض عليها عملها بعض العنف فى التعامل مع مرءوسيها، وهذا لا ينفى أنها تحترمهم؛ لأن استخدام العنف يجب أن يكون فـى موضـعه. أما الحالة (أ.ب) العميدة التى تشتهر بأن باب حجرتها مفتوح للجميع، فإنها تبدو عنيفة أحياناً عندما يقتضى الأمر ذلك للحظات قصيرة، ومثـال ذلـك عنـدما أظهرت غضبها من سلوك بعض مرءوسيها لعرضهم بعض السلع كالملابس فى مكتب السكرتارية للبيع، إذ رأت أن مكتب العميدة يجب ألا يحـدث بـه هـذا السلوك فى وقت العمل. ومثال ذلك ما حدث من الحالة (ع.ر) من **الجيـل الأول** التى تحدثت بعنف مع العامل عندما لم يخبر أحد الأساتذة برغبتها فى التحـدث إليه عندما يفرغ من اجتماعه، ولكن العامل أخبرها أنه انصرف قبل إخباره لأنه كان على عجل، والحالة(د.أ) من **الجيل الثانى** التى تعتز بأنها لا تتنـازل عـن تنفيذ قوانين العمل مهما تكن الأسباب، حتى إنها عندما رأت إحـدى العـاملات تبكى وتحكى مشكلاتها أمرتها أن تأخذ ذلك اليوم إجازة، وألا تعود حتى تنتهـى مشكلتها، فالعمل للعمل وليس لتبادل الأحاديث والحكايات. كما أن الحالة (س.خ) من **الجيل الثالث** تعلن أنها حازمة لأنها مضطرة لذلك لتستطيع التحكم فى عـدد كبير من الرجال. وترجع ذلك إلى صغر سـنها؛ فهـى لا تـزال فـى أوائـل الأربعينيات، بل إنها ترى أن المديرة يجب أن تكون عنيفة حتـى تسـتطيع أن تتحكم فى الجميع.

لذا فإن المرأة قد تبدو رقيقة وحنونا إلا أن ضرورة العمل هـى التـى تشكل طبيعتها، ويجب ألا تبالغ المرأة الناجحة فى إظهار العنف، وكذلك يجـب ألا تبدو كما لو كانت لا تعرف العنف، فالعنف يكون فى الوقت المناسب. ولذلك يمكن القول بأن المرأة الناجحة تتسم بالكياسة عامة، وإن كان ذلك لا يمنعها من إظهار بعض العنف إذا وجدت أن أسلوب اللين قد يؤثر فى سير العمل.

*** تبحث المرأة عن الأمن فى حين يتولى الرجال الأعمال الخطرة**

رغم أن المجتمع ينظر إلى المرأة على أنها مصدر الأمان فـى مملكتهـا الأسرية، إلا أنه ينظر إليها على أنها دخيلة على العمل خارج المنزل؛ ومن ثـم فهى فى حاجة إلى الأمان. ولذلك فلقد شجع المجتمع العالمى المرأة على العمـل الذى يتسم بالأمان وأبعدها عن الأعمال الخطيرة مثل الأعمال المتصلة بالأعمال الحربية التى تتعرض فيها لأخطار جسدية. ولكن الأعمال القيادية تتصف بـأن بها نوعاً من الخطورة يختلف عن المفهوم المتعارف عليه؛ إذ إن أى خطأ تقوم به المرأة فى المراكز القيادية يعرض مرءوسيها بصفة خاصة والمجتمع بصـفة عامة للخطر. فتؤكد الحالة (س.خ) من **الجيل الثالث** أن عملها يتميز بـالخطورة الشديدة؛ لأن أى قرار تتخذه يمس صميم ميزانية الشـركة السـياحية العالميـة ومستقبلها، بل إن تأثير قرارها من الممكن أن تصل عواقبـه للسـياحة ككـل بمصر. وهكذا فإن المرأة مثل الرجل تتقبل الخطورة فى العمل، بل قد تسـعى لذلك النوع من العمل لتتمتع بالقدرة على المواجهة، كجزء لا يتجزأ من صـميم عملها، بل إنها قد تسعى كذلك لتحقيقه كجزء من الإثارة الممتعة.

وبذلك نرى أن المفاهيم المسبقة التى كانت تبعد المرأة عن المخاطرة لم تعد تنطبق عليها الآن، فالعمل فى المراكز المهنية العليـا يتطلـب نوعـاً مـن المخاطرة وإن لم تكن جسدية إلا أن أثرها يعود على المجتمع ككل. ولذا يتطلب ذلك من المرأة قوة وقدرة لمواجهة خطورة قراراتها وتأثيرها علـى المجتمـع وعليها هى كذلك. ومن الجدير بالذكر أن (د.ع) من **الجيل الثانى** تعرضت وهى فى البعثة لسرقة نتائج أبحاثها لدرجة الدكتوراه لخطورة النتائج التـى توصـلت لها. وقد طالبها زوجها بالعودة لمصر خوفاً عليها خاصـة أن نتـائج أبحاثهـا سرقت ليلاً من مكتبها فى المستشفى الذى يعج بالحراسة، ولكنها أصرت علـى بقائها وإعادة تجاربها على عينة أخرى. وقد كان لإصرارها صـداه وخاصـة بعـد أن أبلغت الشرطة والسلطات في وزارة الخارجية والسـفارة؛ إذ وجـدت أسطوانة الكمبيوتر التى تحمل نتائج أبحاثها ملقاة بجوار المصعد، فعمدت إلـى إنهاء الدراسات التى بدأتها بعد منحها ستة أشهر كفرصة لإعادة تجاربها التـى تمت سرقتها. ومما لا شك فيه أن كل من يتقلد المهن العليا يفرض عليه اتخـاذ قرارات هامة، وقد تتحمل معظم الحالات مسئولية اتخاذ القـرار دون الرجـوع للرؤساء، مما يضاعف من خطورة هذه القرارات ويحملها مسئوليتها وحـدها. ومن أمثلة ذلك قرار تعيين المرءوسين فى مراكز حيويـة، أو الاعتمـاد علـى

بعض المرءوسين فى النصح والإرشاد، أو على الأقل العودة فى ساعة متـأخرة من الليل بعد يوم عمل مجهد، أو السفر خارج الـبلاد فـى بعثـات علميـة أو بعثـات أو محافل دولية.

يتقبل المجتمع من المرأة الأعمال التى تتطلب ساعات وأماكن محددة

تتقبل النظرة العامة للمجتمع تعيين وعمل المرأة فى السـاعات الصـباحية فقط، فى حين أنها لا تجد غضاضة فى أن يعمل الرجل فى ساعات الليل. كذلك فهى تعد مكان العمل القريب من المنزل مناسباً للمرأة فى حين تسـمح للرجـل بالعمل الذى يتطلب سفـراً إلى أماكـن بعيـ ـدة (Erikson and Vallas, 1990, P. 107)؛ إلا أن هذه النظرة لا يمكن تطبيقها على المرأة فى المراكز العليا؛ ذلك لأن عملها لا يقتصر على ساعات محدودة فحسب، فلا تسـتطيع المـرأة فـى المراكز العليا أن تفصل حياتها اليومية عن دورها العملى. فالأجيال الثلاثة فـى فترة تقلدهن لمراكز إدارية كان ذلك يتطلب منهن التخلى عن حقوقهن فى العمل لساعات محددة ولو لبعض الوقت، كالحالة (ن.ش) التى تـذكر أن لهـا عمـلاً بمواعيد محددة، وبما أنها تحتل مركزاً إدارياً فى شركة طيران لها وزنها فـإن العمل يتطلب منها فى بعض الأحيان أن تعمل وقتاً إضافياً. وعندما اضـطرتها ظروفها الأسرية للبقاء فى المنزل للإعداد لزواج ابنتها كانت تدير عملهـا مـن المنزل بالتليفون فى الصباح والمساء على حد سواء، فـى حـين قالـت (م.خ) و(س.خ) اللتان تعملان فى شركة سياحية عالمية لها وزنها إن عملهما يتطلـب من العاملين والموظفين والمديرين عدم التقيد بمواعيد العمل الرسمية، كمـا أن عملهما مرتبط بحضور الحفلات والمجالس، وقد تضطر فـى بعـض الأحيـان للسفر للخارج. فعلى سبيل المثال سافرت (م.خ) لمدة ثلاثة أشهر وتركت زوجها وهو يعانى آلام كسر فى يده وكان ولدها يقيم مع جدته فى الإسـكندرية، أى أن زوجها كان عليه أن يقيم وحده وأن يخدم نفسه حتى تعود زوجته. أما من يعملن فى المجال الأكاديمى فإن ظروفهن تكون أفضل؛ إذ إن ساعات العمل محـدودة، وقابلة للتغيير، الأمر الذى يعطى القيادية فرصة حصر العمل فـى مواعيـد لا تتعارض مع حياتها اليومية. بل إن المرأة الأكاديمية تقوم ببعض أعمالهـا فـى منزلها كالإشراف على الرسائل وتحضير المحاضرات. كما أن جـدول عمـل الإداريات مرن إلى حد كبير؛ فهى التى تحدد موعد وساعات العمل التـى وإن كانت مرهقة، إلا أن شعورها هى وزوجها بأنه فى حالة الضرورة من الممكـن أن تغير مواعيد العمل يمثل مصدر راحة للجميع. كما أن الإدارية تتمتع ببعض

الامتيازات كسيارة للتنقل تساعدها على كسب بعض الوقت التى كانت ستقضـيه لو لم تكن تتمتع بتوفير سيارة لها فى العمل، وبذلك يتضح أن العمل فى المراكز العليا يفرض على المرأة شأنها شأن الرجل ساعات عمل طبقاً لطبيعته.

*** يجب أن يكون عمل المرأة محترما، فى حين يتطلب عمل الرجل منه إقبـالا على الملاطفة**

ويرى إيركسون وفالس أن النظرة العامة للمجتمع تسمح للرجل أن يلاطف الجنس الآخر أثناء العمل فى حين نجد أن ذلك لا يصح أن تقـوم بـه المـرأة العاملة. إن عمل المرأة يجب أن يتسم بالاحترام، وإن كان ذلك مناقض لما هـو مفترض فى عمل الرجل، وذلك أن عمله يتسم بملاطفة الآخرين، الأمر الذى قد يبدو مناقضاً لما تراه المرأة باعثاً على الاحترام. ولكن هذا القول يبعث علـى التساؤل: أليس الرجل هو الذى يلجأ إلى الملاطفة فهو يلاطف امرأة (قد تكـون مرءوسة أو رئيسة) تشجعه على ذلك؟ فكيف يمكن الفصل بين ما يقوم به الرجل وما تقوم به المرأة. وفى الحقيقة فإن بعض المهن تتطلب مـن الجنسـين روح المداعبة التى قد تصل إلى الملاطفة، وقد اعترفت بعض الحالات بـأن مجـال السياحة من أكثر المجالات التى تنتشر فيها الملاطفة بين الجنسين. ولكـن هـذا الاعتراف من بعض الحالات مثل الحالة (م.خ) والحالة (س.خ) قد يبدو متنافيـاً مع الصورة التى تحاول أن تظهر عليها الحالتان. فالحالة (م.خ) أوضحت أنهـا فى عملها يكن لها الجميع كل الاحترام وأن من يتقبلن الملاطفة معروفات، فـى حين قالت مرءوساتهن إن هاتين الحالتين تلجأن للملاطفة مع الرؤسـاء، ولكـن ملاطفة (م.خ) مع الرؤساء فى حدود أى "مجرد إنها تهـزر بـالكلام" بخـلاف الحالة (س.خ). كما ترى بعض الحالات، مثل (ف.ص) أن الملاطفـة أنـواع ودرجات، وأن الإدارية تستند إلى مركزها لتجعل ملاطفتها وسيلة لكسب الـود دون التدنى إلى ما هو خارج على العرف. إذا فالمداعبة قد تبدو للعامـة فـى صورة سلبيـة، يطلـق عليها Sexual Harassment وهذا ما يرفضـه كـل من الرجل والمـرأة، ولا يعتبر جزءاً من صميم العمل؛ لأنه يتنافى مـع قـيم المجتمع المصرى. وقد تظهر الملاطفة التى قد تصل إلى درجة مرفوضة فـى بعض المهن غير التقليدية، وبخاصة عندما تمتزج الثقافـات فتتغير الصـورة التقليديـة للمرأة سواء من ناحية المظهـر أو السلوك، فى محاولـة منهـا لأن تجـارى ما تسميه بالحرية أو التحرر من القيـود الثقافيـة وسياسـة الحريـة المطلقة. ومن الخطـأ الاعتقاد بأن الملاطفـة الزائدة مقبولـة فـى مجـال

العمـل حتى فى المجتمع الغربى، فكـل من سيكـاران وليونـج Sekaran and Leong يريـان أن سلـوك الملاطفـة قد يعرقل نجـاح المرأة ويقلل من شأنها فى المراكز الإدارية العليـا (Sekaran and Leong, 1992, P. 20)؛ وقد استندت الباحثة إلى أقوال (ف.ص)، و(م.خ)، و(س.خ) فقط؛ لأنهن أكثـر من عرفن بالتحرر والتبسط مع الرؤساء والمرءوسين من الرجال. غيـر أنهـن يذهبن إلى أن ذلك التبسط لا يعنى العلاقات التى يعرفها الغرب بـين الـرئيس والمرءوس، والتى تؤدى إلى تسلق السلم الوظيفى على حساب الغير.

- **تجيد المرأة المهن المتصلة بالعلاقات الاجتماعية، فى حـين يجيـد الرجـل الأمور المتصلة بالناحية المالية**

من الصعب تطبيق هذا التعميم على الواقع؛ إذ إن عمل المرأة فى المجـال الإدارى لا يكاد يفصل قرارات العمل الاجتماعية عن المالية. فعلى سبيل المثال تبدو نفقات الكلية من صميم اهتمام الحالة (أ.ب)، فهى العميدة وهى التى تحـدد مجالات الإنفاق، وقد يؤثر ذلك فى علاقتها بمرءوسيها الـذين يختلفـون عنهـا ويرون أن هناك مصادر أخرى للإنفاق أكثر أولوية. وقد تستطيع رئيسة للعمـل إقناعهم برأيها فى بعض الأحيان، ولكنها قد تضطر فى أوقات أخـرى إلـى أن تتحمل تبعات المسئولية وحدها بما يتفق مع قراراتها. ورغم أن العميدة قد تبدو فى بعض المواقف الإدارية منفردة فى الرأى إلا أن رأيها فى أغلـب الأحيـان يكون حصيلة رؤية متكاملة كونتها من علاقاتها الاجتماعية وخبرتهـا السـابقة؛ ولذلك فإنه فى النهاية يحقق أفضل الأهداف. أما الحالة (س.خ) فتعتـرف بـأن مرءوسيها من الرجال والنساء على حد سواء يعتقدون أنها:

> *"قوية ودكتاتورة. ده ضرورى علشان أقدر أدير رجالة وأكـون رئيسة ناجحة على اللى هم أكبر منى فى السن، أنا لسه فى أوائل الأربعينات. أصل فى خطورة أنى أمشى ورا رأى أو كـلام أى شخص بزات فى القرارات المالية، لأن دى قرارات مسـئوليتها فى وشى، لأن أى قرار ممكن يأثر فى ميزانية الشركة، ويمكـن الدولة كلها."*

ومن هذا يتضح أن فصل عمل المرأة عن الأمور المالية أمر ينافى الواقـع تماماً. وحتى نكون منصفين للمرأة يجب الاعتراف بتميز المـرأة فـى وضـع الميزانيات وإدارة الشئون المالية، حتى إن إخباريا مهندسا وزميلا للحالة (ن.ش) يقول "مش غريب إن الستات تجيد الأمور المالية ده حتى إللى بيديروا الجمعيات

عندنا فى الشغل وبتهيألى دايما بيكونوا ستات."

وبذلك تواجه المرأة **معوقات خارجية خاصة بها كأنثى عليها أن تواجهها لكى تصل للنجاح فى المهن العليا، بل إن المرأة فى المراكز العليا تواجه النمط الثابت من السمات الذى يحدده لها المجتمع كأنثى، والذى يحكم عليه المجتمع بأنه لا يتناسب مع سمات من يتولى القيادة الناجحة.**

فالمجتمع يرسم للمرأة أنماطاً وقوالب يصدر على أساسها حكمه عليها بأنها لا تصلح للقيادة. فالنظرة العامة إلى المرأة ترتبط بنمط المرأة الذى يرسمه لها المجتمع ويتنافى مع سمات الشخص القيادى. ولقد حددت دراسة ريزو وميندين Ann-Marie Rizzo and Carmen Mendez السمات التى يرسمها المجتمع للرجل القيادى بأنه:

١- المغامر ٢- الواثق من نفسه ٣- الخشن
٤- المعتمد على النفس ٥- المقنع ٦- المستقل العنيد
٧- الجاد ٨- القوى ٩- العقلانى

فى حين يرسم المجتمع للمرأة فى المراكز العليا نمطاً تتسم فيه بالآتى:

١- العطوف ٢- الحنون ٣- العاطفية ٤- المتقلبة
٥- رقيقة المشاعر ٦- المغامرة ٧- المشاغبة
٨- المعتمدة على الجماعة ٩- المثيرة للقلق
١٠- المنضبطة ١١- المستسلمة والسلبية ١٢-المتواضعة

فما مدى صدق فكرة ذلك النمط الذى رسمه المجتمع للمرأة؟ لكى نرسم صورة صادقة للمرأة فى المراكز العليا (الإدارية / أكاديمية) بعيداً عن النمط الثابت **Stereotype** الذى يرسمه المجتمع للمرأة والذى لا يتناسب مع نجاحها فى المراكز العليا، لابد أن ندرك أن هذا النمط ليس إلا نتيجة لنظرة المجتمعات الأبوية التى تمنح الرجل القوة والسلطة، وترى أن المرأة نشأت واعتادت على الحماية المفرطة؛ ولذلك فهى تيأس أمام أول عقبة تواجهها، الأمر الذى يعرقل تقدمها العلمى والعملى.

ومن ذلك يتضح أن من أهم العوامل التى تساعد المرأة على النجاح قدرتها على التغلب على النمط الثابتStereotype الذى رسمه لها المجتمع حتى تظهر طاقاتها الحقيقية وتخترق السقف الزجاجى الذى يعوق تقدمها.
ولن يتم ذلك إلا إذا قضت أو تغلبت على النظرة النمطية المألوفة التى تحدد

الاختلافات بين المرأة والرجل. ولا يستطيع أحد أن ينكر اختلاف المـرأة عـن الرجل من الناحية الفسيولوجية، لكن "النظرة النوعيـة" "Gender Thinking" تسمح لنا بأن نعيد تقييم الفرق بين المرأة والرجـل. فالمرأة إذا حظيت بالتعليـم والتدريب والمرونة تستطيـع أن تحطم النمـط التقليدى، والنظرة الموضوعيـة للمرأة فى السياق المهنى تفند الاتهامات المتحيزة ضدهـا. ويمكن تأكيـد ذلـك بالنظر إلى التفـوق الذى تبديه المرأة فى الامتحانات واختبـارات التعيـين أو الترقى أو النقل من مهنـة إلى أخرى، وذلك يتنافـى مع النظرة السلبية التـى تهمش المرأة (Sekaran and Leong, 1992, P. 39)

وترى سيكاران وليونج Sekaran and Leong أن المجتمـع وضـع المرأة فى المهن العليا فى موقف لا تحسد عليه؛ إذ إن عليهـا أن تتبنـى أحـد نمطين كليهما خاسر: فهى إما أن تتبنى نمط القيادية أو الرئيسة التى تتصـرف كأنها أنثى فتحافظ على صورتها كامرأة (حساسة وعاطفيـة وتهتم بأسرتها أكثر من عملها) أو نمط المرأة التـى تظهر فى صـورة الرجـل (منافسة ومخادعة وعنيفة). وترى أن المرأة عندما تتـبنى الصورة الأولـى تبـدو "رقيـقة وعاطفيـة" "soft" أكثر مما يجب فتفتقد عنصراً مهمـاً من فنون الإدارة، أما المـرأة التى تتبـنى النمـط الثانى فإن المجتمع يتهمها بأنها لا تتصرف كامرأة (كما عرفها المجتمع) (Sekaran and Leong, 1992, P.16).

ولذلك نجد أن الحالات لا تلتزم بالنمط الثابت الذى يصـوره المجتمـع دائما، لأنها كما يقول جوفمان ترتدى أكثر من قناع يتفق مـع الموقـف الـذى تعايشه (كما أوضحنا فى الإطار النظرى). فالحياة فى مجالاتها المتباينة ما هـى إلا خشبة مسـرح تقوم فيه المرأة بأدوار متباينة. ولاشك أن أغلـب الحـالات ترتدى قناع المـرأة القويـة الصارمة فى عملها، فيبـدو عليها الحزم عندمـا تكون فى مواقف تتطلب ذلك، كأن تبدو فى البرامج التليفزيونية الثقافيـة التـى تشارك فيها مع بعض الرجال مرتدية قناع الصرامـة؛ كالحالـة (ع.ر)، (د.أ) على سبيـل المثال. وكذلك فإن النسـاء الناجحـات مهنيـا فـى الحـالات المدروسـة أجمعن على أنهن يضعن قناع الصرامـة عندما يواجهـن تقصيرا من المرءوسين، ولكنهن ينزعن هذا القناع فى المنزل فتـبدو أغلـبهن كـأنثى تتسـم بالرقة والعطف والحنان.

وبذلك يتضح أن المرأة وإن كانت لها شخصية منفردة إلا أنها ترتـدى أقنعة متعارف عليها فى بعض الأوقات نابعة من شخصيتها المركبـة متعـددة

الجوانب، فهى تملك القدرة على ارتداء الأقنعة من آن لآخر حسب الموقف، بل إنها قد تتعمد ألا تظهر بسماتها كأنثى أحياناً، فى حين تبدو وهى ترتدى قناعـا من السمات الخاصة بالنمط الثابت للرجل أحيانا أخرى.

ومما سبق نستطيع أن نتصور الإطار العام لصورة المـرأة Profile التى تعمـل هى على تبنيها. وهنا يتبادر سؤال إلى الذهن وهو: هـل تختلـف بذلك صورة المرأة عن النمط الثابت Stereotype الذى يرسمه لها المجتمع بما يتضمنه ذلك النمط من تحديد لتفاصيل صورة المرأة؟ وهل يرجع ذلك إلـى أن النمط الذى يرسمه المجتمع للمرأة لا يتوافق مع مقتضيات الشخص القيادى؟ من الجدير بالذكر أن النمط الذى يرسمه المجتمع للمرأة فى الدول النامية لا يختلف كثيراً عن ذلك النمط الذى يرسمه لها المجتمع العالمـى. فترى كاررفيـنو – Carr-Ruffino أن النمـط ما هو إلا "اعتقاد مرتبـط بمجموعة مـن البشـر تجمعهم توقعـات مرتبطة بهـم" (Carr-Ruffino, 1993, p. 19). وتـذهب إلى أن النمط يمنـع تلك المجموعـة من التفـرد والاسـتقلال إحـداهما عـن الآخر، وذلك لأن كلا من المرأة والرجل يسعيان للانتمـاء لتلـك الأنمـاط أو القوالب حتى يقبلها المجتمع، سواء تم ذلك بكامل إرادتهما Conform أو عـن طريق الإجبار Comply. ويبدو تقبل المرأة لدورها فى المجتمع نتيجة هـذين العاملين، فإما أن تكون مجبرة على ذلك كنتيجة للتنشئة أو أن تنبع تصرفاتها من إرادتها لتضمن رضاء المجتمع. ويرسم المجتمع العالمى للمرأة نمطاً متمثلاً فى صفات أهمها: "أن تكون متحدثة جيدة، تراعى مشاكل الآخـرين، ولا تسـتخدم اللغة العنيفة، وأن تكون فى حاجة للاستقرار ورقيقة وتهتم بمظهرهـا وتتمتـع بطبع هادئ، وتقدر الفن والأدب، وتظهر مشاعر للآخرين". لكن الـنمط الـذى يتطلبه المجتمع من الشخص القيادى يتعارض مع نمط المرأة، فالقيادى يرسم له المجتمع صفات أهمها "العنف والقوة والثقـة بالنفس والاسـتقلال والشجاعـة والطموح والبعد عن العاطفية، "وذلك النمط يتناسب - فى نظر المجتمع - مـع الرجل أكثر من المرأة. ولما كانت المرأة تبدو وفقاً للنمط الذى يرسمه المجتمـع لها أكثر "رقة وعاطفية واهتماماً بأسرتها عن عملها، "فى حين تبـدو صـورة الرجل أكثر"منافسة وحنكة وعنفاً"، فإنها فى رأى المجتمع أكثر رقـة وعذوبـة "Soft" من أن تكون قيادية؛ وذلك لأن صفاتها تفقدها القدرة على تبنـى فنـون الإدارة (Sekaran and Leong, 1992,PP.10-11).

فإذا رفضت المرأة النمط الذى رسمه لها المجتمع كامرأة "رقيقة" وتبنـت

نمط الرجل فإن المجتمع يتهمها بأنها غير مكتملة الأنوثة. أما النمط الذى يرسمه المجتمع للمرأة التى تنجح فى تولى المراكز القيادية فيتسم بصـفات بعضـها يبدو متناقضـاً مثل كونـها "عاطفـية وعصبية وصبورا وحذرة واقتصـادية." وتجزم دراسـة هوفمـن وهيرسـت Hoffman and Hurst (1990) بـأن طبيعة المرأة تتفق مع النمط الـذى يرسـمه لهـا المجتمـع، ولكـن كاهـن وكروسـبى Kahn and Crossby (1985) أوضـحا أن الصـورة التـى يرسمهـا المجتمع للمـرأة ولدورهـا فى المجتمـع ليست صحيحـة ومبنيـة على الخطأ الأساسى المبنى علـى السمـات Fundamental Attribution Error وأن هذه السمـات تتأثر بنشأتها، فتجعلها سلبية تميل إلى أعمال معينـة تكون خاضعة لسلطة الرجل، مثل عملها كسكرتيرة، ويأخذ رئيسها عليهـا ذلك كجـزء من نشأتهـا، وليس كجـزء من شخصيتهـا فرضتـه عليها طبيعـة العمـل(Sekaran and Leong, 1992, p. 11).

ومن الجدير بالذكر أن المرأة الناجحة فى المراكز العليا تتحدى هذا النمط الثابت الذى يرسمه لها المجتمع؛ ولذلك تحاول هذه الدراسة أن تختبر صـحة هيمنة ذلك النمط الثابت للمرأة، وتحاول كذلك إعادة تركيب نمط أكثـر صـدقاً وواقعية. فالمرأة لكى تنجح فى تقلد هذه المراكز القيادية، فإن عليهـا تحـدى هذا النمط الثابت الذى يرسمه لها المجتمع، فلا تأخذ به كجزء من الواقع الذى يكون عليها أن تخضع له. ويعتمد ذلك أساساً على مراجعة Revision المرأة لذلك النمط بدلا من الاعتقاد بأنه جزء من شخصيتها، فتتغلب على المعوقـات الداخلية التى تجعلها تتبنى نمطاً ثابتاً يقلل من نظرتها لذاتها، ويعوق وصولها للنجاح المهنى.

٢-ب- مواجهة المعوقات الداخلية لنجاح المرأة فى المراكز العليا

ليست نظرة المجتمع فقط هى التي تقف عقبة أمام تقدم المرأة، بـل إن العقبة الحقيقية تنشأ من أن المرأة نفسها تأخذ النمط الذى رسمه لهـا المجتمـع مأخذ الحقيقة العلمية وتعمل على تأكيدها. ويظل النمط الذى رسمه لها المجتمع مهدداً لطاقاتها الطبيعية فتخاف من الفشل فى إثبات ذاتها والعجز عن السـيطرة على مجموعة متنوعة ومتعددة، ويتحول ذلك إلى خوف من الظهـور؛ إذ إنهـا تشعر بأنها تختلف عن النمط الذى رسمه لها المجتمع، وفى الوقت نفسه تعجـز عن رسم صورة صادقة للذات كما هى فى حقيقة الأمـر، وينبـع ذلـك مـن المعتقدات التى تحد من طمـوح وقـدرات المـرأة **Self-limiting Beliefs**

.(Rizzo, 1990, P.16-17)

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك اختلافا بين المرأة والرجل فى الجنس والنوع، إلا أن ذلك الاختلاف لا يستتبعه بالضرورة التقليل من دورها، الذى يمكن استغلال إمكانات المرأة فيه. ولكن المعتقدات التى توارثتها المرأة أو اكتسبتها من المجتمع غالبا ما تعبر عن السيادة الأبوية، وقد تجعلها تردد محتواها فى بعض الوقت كجزء منها، حتى لو كانت تحد من قدراتها على النجاح فى المهن العليا. وتوضح دراسة كارريفينو Carr-Ruffino أن أهم تلك المفاهيم التى تأخذ صورة المعوقات الداخلية:

١- انتظار القرارات العليا.

٢- العمل على إرضاء الآخرين.

٣- عدم الإعلان عن إنجازاتها حتى فى محيط من يهمهم الأمر.

٤- فقدان الثقة فى القدرة على القيام بقيادة الشئون المالية أو اتخاذ القرارات أو حل المشاكل المالية.

٥- إحجامها عن إظهار قوتها أو استغلال هذه الطاقة.

٦- الخضوع للسلطة القائمة وبخاصة تلك التى يعلنها الرجل.

٧- التعاطف مع الشخص وليس مع الموقف الذى يأخذه البعض، وبذلك فهى تغلب الجانب العاطفى على المنطقى.

٨- التركيز على نقاط الضعف فى المواقف التى تتطلب المخاطرة، الأمر الذى يجعلها تحجم عن العمل.

٩- تفضيل إظهار الذات بدلا من روح الجماعة(Carr- 1993, P. 20 .(Ruffino,

إن النظرة المتعمقة للمرأة توضح كيف أن هذه المفاهيم، وإن كانت تمثل معوقات داخلية وقيودا ذاتية للمرأة للوصول للمهن العليا ثم النجاح فيها، إلا أن بعض هذه المفاهيم لم يثبت صدقها فى حياة المرأة المهنية، فبعض هذه المفاهيم يشكل معوقات قد تغلبت عليها واكتسبت صفات تساعدها على النجاح، بينما نجد أن البعض الآخر قد تعايشت معه الحالات ووصلت إلى المهن العليا؛ وذلك لأنها أمور يتعرض لها الرجال والنساء على حد سواء. ويعد التخلص منها تحدياً لقيم العمل فى هذه الفترة؛ ومن أهمها:

١- الابتكار دون انتظار للقرارات العليا

إن العمل على تخطى روتين الوظيفة وعدم التقيد بالحدود المرسومة لها أو

انتظار قرارات عليا تبدو واضحة فى كثير من الحالات المدروسـة، وإن كـان أغلب الحالات فى المراكز الإدارية تواجه عقبات كثيرة كلما حاولـت أن تقـوم ببعض التجديدات التى تتعارض مع الشكل التقليدى. ومن الملاحظ أن فرصـة الابتكار والتجديد بين الأكاديميين أكبر منها عند الإداريين وهذا ما علقت عليـة الحالة (و.ص) فى كلمات وجيزة:

"إللى بيقولك إنه ما بيخضعش للقرارات العليا فى المراكز الإدارية بيقى بيضحك عليك لكن الحرية فى الرأى مكفولة للأكاديميين. فأنا مثلا كتبت لسوزان مبارك أكتر من مرة وقلت لها رأى فى حاجات كتيرة واقترحت عليها مشاريع جديدة"

ومع ذلك فإن الكثير من الإداريات استطعن تخطى تلك العقبات وابتكـرن مشاريع جديدة كمشاريع مكتب وزارة (ع.ر) التى قدمتها لـرئيس الجمهوريـة مباشرة دون العودة لمكتب رئاسة الوزراء. وكذلك قـرارات معظـم الحـالات الابتكاريه التى لا تنتظر الأوامر من جهات عليا. فقد قامت (أ.ب) بنهضة كاملة تتمثل فى بناء وإصلاح المبانى فى مؤسساتها ووضع لـوائح جديـدة للكليـة. وكذلك الحالة(س.ب) التى يتمثل رفضها للروتين فى ابتكارها لعدة برامج جديدة فى الإذاعة دون الرجوع إلى الرؤساء، الأمر الذى أهلها لمركز قيادى. وتظهر أيضاً فى الروح الاستقلالية لحالة (ص.ف)، حيث قامت بمجهـود كبيـر فـى الإعداد لمؤتمر شارك فيه علماء من أمريكا دون انتظار مسـاندة مـن جهـات رسمية عليا. غير أن الاندفاع الابتكارى يجب أن يصادفه تخطيط مسـبق قبـل الاندفاع نحو تحدى المفهوم الوظيفى بضرورة بقاء الأمر على ما هـو عليـه، ولكن بعض التغير فى القطاع الحكومى قد لا يؤدى إلى التوازن، وإنما يـؤدى إلى الصراع من أجل التغيير، مما لا يصادف قبول معظم الرؤساء فـى الـدول النامية. ومع ذلك يتضح خضوع الحالات مثل الرجال لسلطة الرؤساء من أجـل الإبقاء على مراكزهن وبخاصة الإداريات.

٢- العمل على إرضاء الآخرين

رغم أن دراسة كاررفينو Carr-Ruffino تدعى أن العمل على إرضـاء الآخرين يقف عقبة أمام نجاح المرأة، إلا أن الدراسة أثبتت أن إرضاء الآخرين سيف ذو حدين، وأن المرأة الناجحة غالبا ما تصل إلى كل ما تصبو إليـه دون تحد للرؤساء والمرءوسين. فلم تذكر أي من الإداريات أنها اتخذت موقف تحد فى عملها إلا الحالة (ن.ص) التى رأت أن رئيسها يغبن حقها فى الظهور، بـأن

ينسب مجهودها لنفسه شخصيا؛ لذلك فلقد اضطرت أن تتخطاه وتتقدم بشـكوى لرئيسه، كما أنه كان يرى فى احترام العمال الذين تعمل معهم لها تحدياً له، فى حين أظهرت سائر الحالات عدم وجود أى تحد بينهن وبين رؤسـائها. بـل إن حالة (ف.ص) أعلنت أنها تقضى معظم وقتها فى محاولـة تحسـين علاقاتهـا برؤسائها، ووصلت العلاقة بين حالة واحدة وهى حالة (س.ب) ورؤسائها إلـى درجة الإعجاب بهم، سواء كانوا من الرجال أو النساء واتخاذهم قدوة لها فى فن الإدارة. ومن ذلك يتضح أنه من الصعب الخروج بتعميم فى هذه النقطة بالذات؛ إذ إن ذلك يرجع إلى طبيعة الرؤساء الذين تتعامل معهم الحالة المدروسة. كمـا أن إرضاء الرؤساء مرتبط بالخضوع للقرارات العليا أى قراراتهم. والواقع من الملاحظة بالمعايشة أن خضوع الحالات المدروسة للقرارات العليـا وللرؤسـاء سبب من أسباب رضاء الجهات العليا عنهن ولذلك يتم اختيارهن للمناصب التى يتولينها. ومن الملاحظ أن رضاء الرؤساء يرتبط بتحقيق الأهداف المؤسسـية، فعلى سبيل المثال نجد أن بعض الأكاديميات قد نجحن فـى إرضـاء رؤسـاء الأقسام وعمداء المعاهد الخاصة فى أن يحافظوا على نتيجة المعهـد الخـاص مرتفعة من أجل اجتذاب الطلبة. كما نجد أن الحالة (ف.ص) قد وصلت لمركز عميدة فى معهد خاص لاحترامها لسياسة المؤسسة وإكسابها عائداً مادياً، حتـى وإن كان الأكاديميون الذين يعملون فى المؤسسة لا يحترمون هذه المؤسسة التى تغبن حقهم فى حساب ساعات عملهم. ومن خلال المعايشة لاحظت الباحثة أن رضاء الرؤساء عن المرأة ضرورة للوصول للمراكز الإدارية العليـا. فكمـا أوضحت سابقاً فإن رضا الرؤساء وإظهار المرأة أو الرجـل علـى أنهمـا أداة لتحقيق أهداف المؤسسة يدفع بهما إلى المراكز العليا، حتى وإن كانا لا يحملان رسالة أو قضية يدافعان عنها، أو كانا لا يحظيان بقبول المرءوسين.

٣- الإعلان عن إنجازاتها فى محيط من يهمهم الأمر

لقد أثبتت الباحثة صدق الدراسة السابقة؛ إذ إن الإعلان عـن المنجـزات ومحاولة إظهارها أمر مهم، ولكن من الملاحظ أن الإعلان قد لا يؤتى ثماره إذا كانت الرئيسة تهتم فقط بالمظاهر، ولا تؤدى عملا إيجابيـاً. فـرغم أن الحالـة (ف.ص) قد قامت منذ توليها الوكالة بدعاية واسعة النطاق لأعمالهـا، إلا أنهـا اعترفت بأن ما قامت به هو فعلاً مؤتمر ناجح غطته الصحف وحضره لفيـف من الشخصيات المهمة المصرية والأجنبية. ونظـراً لأن إنجازاتهـا الحقيقيـة كانـت محدودة فإن المحيطين بها والرؤساء لم تقنعهم دعاياتها ولم تمكنها مـن

الاستمرار فى مركزها الإدارى إلا لفترة وجيزة، ولكنها بعد ذلك تم تعيينها فـى عمادة جامعة خاصة، ربما لأن اهتمامها بتعيين من يهتم بالدعاية لهـا بصـورة مبالغ فيها كان أحد أسباب تعيينها، ولأنها سترضخ للقرارات العليا لمن يهمهـم الأمر. أما الحالة (س.ب) فقد أعلنت عن إعدادها لعدة برامج لها إبهار ونجـاح معاً مازالت آثارهما باقية حتى الآن؛ ولذلك فقد وصلت لمركز إدارى مهـم لأن الإعلان صاحبه إنجاز حقيقى. ولقد قالت حالة (ن.ص) إنها تعمل فى صـمت وإن كل مشروع تشرف عليه لابد أن تترك فيه بصماتها الفنية. فكل إنجاز يعد قطعة فنية، ولذلك فهو ليس فى حاجة إلى إعلان. وكذلك الحالة (و.ص) التـى تقول إنها تقوم بدور مهم فى حزب اجتماعى، بالإضافة لمركزهـا الأكـاديمى، الأمر الذى جعل لها مكانة تغنيها عن أية دعاية Propaganda. والإعلان عن الإنجاز لا يأخذ فقط صورة مؤتمرات تعقد أو إعلام يغطيها، بل قد يبـدو فـى المعايشة الكاملة كما هى الحال مع الحالة (أ.ب) التـى لا تتحـدث فقـط عـن إنجازاتها، بل يعترف بها الجميع لأن آثارها مازالت واضحة المعالم كـاللوائح والمبانى والإصلاحات الجديدة التى ظلت حتى بعد إحالتها إلـى المعـاش. ولا تنفصل إنجازاتها فى العمل عن حياتها الأسـرية، فكـل حـديث تصـرح بـه للصحفيين أو لأفراد أسرتها تنطق بمعايشتها لتلك الإنجـازات، وتختلـف هـذه المعايشة عن مجرد التباهى أو التظاهر بقيمة المركـز؛ إذ إنهـا تعتبـر تلـك الإنجازات قطعة من ذاتها، لا يمكن أن تخضع لفترة زمنيـة قصـيرة تـرتبط بساعات عمل محددة. ولكن هذه القاعدة ليست ثابتـة فالحالـة (ن.أ) مازالـت تعتبـر أن عملها ودورها الأساسى هو المنزل، رغم إنجازاتها فى العمل الـذى يشهد لها الجميع بدورها الاجتماعى فيه وفى التنسيق للحفلات والرحلات لطلاب الجامعة، بالإضافة إلى دورها الأكاديمى، ومع ذلك فإنها تعتبر تلك الإنجـازات أدواراً ثانوية تحقق لها سعادة شخصية. ومن هذا يتضح مدى الاخـتلاف بـين الحالات فى تفاعلها مع دورها كقيادية، وإن كانت المرأة الناجحة غالباً ما تتحدى هذه العقبة؛ إذ إنها تعتز بإنجازاتها مثلما تعتز بتفوق أبنائها، حتى وإن كانـت لا تعلن عن إنجازاتها طول الوقت. فالمرأة الناجحة غالبا ما تعلن عن جهدها فـى وسط من يهمهم الأمر على الأخص.

٤- الثقة فى القدرة على القيام بقيادة الشئون المالية أو اتخاذ القرارات أو حل المشاكل المالية

أعلنت معظم الدراسات أن الشخصيات القيادية لديها ثقة فى قـدراتها فـى

التحكم فى الأمور المالية، فالسلوك المعبر عن الثقة بالنفس تصاحبه رغبة فـى التعبير عن الإنجازات التى قامت بها تلك القيادات. وعلى عكس ما يقال من أن المرأة تعلن عن عجزها عن الإشراف على النواحى المالية، فإن الحالة (ن.ش) والحالة (ف.ب) تعلنان قدرتهما على التحكم في الشئون المالية واتخاذ القرارات بتفوق فى العمل والبيت، بل إنهما يريان أنهما أفضل من زوجيهمـا فـى تلـك النواحى.

ومن الواضح أن معظم الحالات تجيد التنسـيق بـين نـواحى الإنفـاق والقدرة على إيجاد دخل لها. ويتضح ذلك فى جرأة وحسن تدبير المرأة الناجحة مهنيا، فعلى سبيل المثال نجد مشروع قانون الأحوال الشخصـية الـذى قدمتـه الحالة (ع.ر) الوزيرة السابقة للرئيس السادات - لمـنح بنـك ناصـر النفقـة للمطلقات، وبذلك جمعت بين حل مشكلة اجتماعية وإيجاد مصدر لـدخل لهـذا البند من النفقة. وهذا المشروع يعبر عن وضع امرأة استشعرت حاجـة امـرأة مثلها فقدت عائلها فبحثت لها عن مصدراً للإنفاق وأوجدت الربح للدولة أيضـا من المشروع، ولكن هذا المشروع لم يتم تنفيذه لمعارضة الرجال، وإن كان يعبر عن تخطيط وزارة ترأسها امرأة تجيد التنسيق. أما أغلب الحالات اللاتى تقلـدن مركزاً إدارياً أو أكاديميا كحالـة (ف.ب)، (أ.ب)، و(ن.ش)، و(ن.أ)، و(س.خ) ... فإن عملهن يفرض عليهن تولى بعض الأمور المالية التى أجدن التصـرف فيها بحنكة وذكاء.

٥- إظهار قوتها وتأثيرها فى الآخرين

إن الوصول لمركز إدارى يفترض فيمن يصل إليه سواء كـان امـرأة أو رجلاً أن يكون له قوة وسلطة. فمن الملاحظ أن المرأة بعلاقاتهـا الاجتماعيـة الناجحة كما بدت مع جميع الحالات سواء مـع الرؤسـاء والـزملاء أو مـع المرءوسين حاولت خلق جو صحى حتى يتسنى لها أن تسيطر وتستغل قوتهـا ونفوذها. إن معظم الحالات الأكاديميات تتسم بالقوة والسيطرة والقـدرة علـى اتخاذ القرارات وتشتهر بتوزيع المهام على طلابها الذين ينصاعون لهـا حتـى وإن لم تكن تتولى مركزاً إدارياً كالحالة (ن.أ)، (أ.ق)علـى سـبيل المثـال لا الحصر، وكذلك الحال إن هى تركت مركزها الإدارى كالحالات (ع.ر)، (د.أ)، (أ.ب) على سبيل المثال، فهذه الحالات لها من القوة والنفوذ ما يجعـل طلابهـا يسارعون بمساعدتها فى أى عمل تقوم به، طالبين منها أن تستريح وأن يقوموا هم بما تريد، على الرغم من أنها قد أحيلت إلى المعاش، ولم يعد لهـا المركـز

الإدارى، إلا أن القيادات الحالية تلجأ لها لخبرتها الإدارية والعلمية. ومن خلال تلاميذها ومدرستها وكلماتها فى الصحف أو التليفزيون أو المذياع ظهر تأثيرها كقيادية وأكاديمية لها رسالة ووجهة نظر لا يمكن إغفالها.

كما أن طبيعـة عمل وشخصيـة بعـض الحـالات تبعـث علـى التأثـير فى الآخريـن، وذلـك مثـل الحالـة (د.أ) التى يمثـل وجودهـا سلطة تتعـدى العمـل إلى الأخـذ برأيهـا فى أمـور الديـن. أما الحالتان (ن.ص) و(ن.ش) المديـرتـان فتـظهـر قوتهمـا مـن خـلال احتـرام مرءوسيـهمـا من الرجـال وتلقيبـهمـا بألقـاب احتـرام ارتبطـت بالرجـال "كبيـه" أو بالعلـم والخبـرة "كبـاشمهندسـة". وكذلـك الحالـة (س.ب) التـى تديـر عملهـا الإدارى المرتـبط بالإذاعة فى بعض الأحيـان عن طريـق الاستمـاع للمذياع فى منزلها كنوع من الإشراف عن بعـد، ثـم تتصل بالتليفون لتنفيذ ما ترغب فى تحقيقه دون تواجد فعلى فى مكان العمـل. وهى ترى أن إشرافها وسيطرتها على العمل يمكن أن يتم حتى فى حالة عـدم تواجدها. أما نفوذ الحالة (م.خ) والحالة (و.ص) فيظهر فـى كسـبهما لـولاء زملائهما ورؤسائهما ومرءوسيهما بالمودة، حتى إن الآخرين يسـعون لكسـب ثقتهما وإرضائهما، وهذا يمثل نوعا من القوة والنفوذ. وأخيراً فإن مجـرد تقلـد مركز قيادى يساعد القيادى / القيادية على اكتساب مكانة أعلى من مرءوسـيه، وعليه هو بعد ذلك أن يسعى للحفاظ على احترام وثقة الرؤساء، الأمر الذى يزيد من القوة الكاريزمية، وهذا فى حد ذاته قوة ونفوذ.

٦- الخضوع للسلطة القائمة وبخاصة تلك التى يعلنها الرجل

إن أغلب الإداريات والأكاديميات اللاتى يتقلدن مراكز رئيسية يعملن علـى توثيق صلاتهن برؤسائهن كما اتضح سابقاً. ولما كانت العلاقـات الاجتماعيـة أكثر أهمية للمرأة من الرجل، فقد اتصفت المرأة التى تصل إلى مراكز قياديـة بقدرتها على إقامة علاقات ناجحة برؤسائها من الرجال والعمل على توطيد هذه العلاقة، حتى أن بعض الحالات اللاتى واجهن تحدياً فى العمـل مـن السـلطة الممثلة فى رئيسها المباشر لم تعد ذلك سوى سوء تصرف فردى، ولم تجد فـى ذلك الصراع علاقة كلية يمكن تعميمها بين الرئيس ومرءوسيه، بل إن (ن.ص) لجأت إلى سلطة أعلى لتحصل على حقها من رئيسها المباشر، عندما حـاول أن ينسب إنجازاتها لنفسه، ولم تر فى السلطة العليا وخضوع الجميع لها نوعاً مـن الاضطهاد لأنها امرأة، بل إنها لجأت للرئيس الأعلى لرئيسها المباشر، أى مـن

هو أكبر منه سلطة لتحصل على حقوقها، لأنها ترى أنه "فى النهاية لا يصح إلا الصحيح." وبذلك فإنها لم ترفض سلطة الرجل، ولكنها رفضت أن تصمت عـن حقها، ولذلك فقد استمرت فى مركزها الإدارى. أما الحالة (ر.ع) فلقد واجهـت تحديات كثيرة من أجل اتخاذ قرار حاسم فى أحد المواقف حينما اضطرت إلـى البت فى أمر عدد كبير من الطلبة لاحظت تشابه إجابـاتهم، حتـى إن رئيسـها المباشر قد رد على طلبها الرسمى بإعادة الامتحان والتحقيق مع المراقبين الذين أخبرته بأنهم قد تحولوا إلى "نضورجيه"، فاتهمها بأن صغر حجم المقرر الـذى تدرسه وما توحيه للطلبة هو السبب الرئيسى فى ذلـك، ولكنهـا رأت أن هـذا الوضع يعد تصرفاً فردياً ممن يخاف من إثارة الرأى العام فهددته بنشـر هـذا الحدث فى الصحف، فاعتذر لها على ما بدر منه ووعد بتشديد الرقابـة علـى لجان الامتحانات. وهى ترى أن رفضها الخضوع للسلطة هو السبب الرئيسـى فى إنهاء رئاستها للقسم بعد ثلاث سنوات فقط. ومن هـذا يتضـح أن العمـل الإدارى يتطلب من المرأة الخضوع للسلطة القائمة للرجل لأن ذلك الوضع يعـد العرف فى المراكز الإدارية، بل إن تحديه يعد خروجاً على العرف. وكما سبق أن أوضحنا فإن الإدارى لابد أن يكون "أداة لتحقيق هدف المؤسسة".

٧- التعاطف مع الشخص وفقا للموقف، وبذلك فهى تغلب الجانـب المنطقـى على العاطفى

من الصعب التعميم فى استنتاج أثر تعاطف الرئيسة مع مرءوسيها، فلقد أظهرت الدراسة أن تقدير القياديات للأشخاص قـد يتـأثر بعاطفـة الحـب أو التعاطف عند تقييمها للمواقف الإدارية فى التعامل مع مرءوسيها، ولكـن هـذا الأمر لا يمنع أن نجد بعض الحالات التى لا تتعاطف مع مرءوسيها فى المواقف التى يحاول أن يستدر المرءوسون فيها العطف. فعلى سبيل المثال نجد أن الحالة (أ.ب) على الرغم من تعاطفها مع إحدى مرءوساتها لمشاكلها الأسرية، إلا أنها لم تتعاطف معها عندما بدأت تنقل لها كلام الآخـرين عنهـا فصـدتها بشـدة. والحالة (د.أ) أعلنت أنها لا تقبل الكلام عن الحياة الخاصة فى العمل. فلما رأت إحدى مرءوساتها تبكى ولا تعمل أخبرتها أن مكان العمل للعمل وعليها أن تأخذ إجازة حتى تنتهى من مشكلاتها. ولقد أظهرت الدراسة أن معظم الأكاديميـات اللاتى تحدد أعمالهن بساعات عمل محدودة لا يتداولن ولا يتقبلن الحـديث فـى الحياة العاطفية والزوجية أثناء العمل، كما فى حالة الحالة (د.أ)، فى حين بينـت الدراسة أن الإداريات ممن يعملن ساعات عمل ثابتة وطويلة غالبا ما يظهـرن

أكثر تعاطفاً مع المرءوسين، وإن أظهرن الجدية والصرامة عند عـدم تقـبلهن لنواحى الضعف فى الحياة الشخصية لمرءوسيهن خوفاً من فقدان السلطة وهيبة المركز الذى يتولينه؛ ولذلك فإن الحالة (أ.ب) نظراً لأنهـا تعمـل يوميـاً مـن الصباح الباكر حتى الساعة الرابعة على الأقل تتعاطف مع ظروف مرءوسـيها الأسرية، ولكن هذا التعاطف يعتبر صحياً إذ إنها تظهر لمرءوساتها عدم رضاها عن التصرفات الخاطئة. فى حين أن الحالة (د.أ) التى تعمل إداريـة لسـاعات محدودة تفصل بين عواطفها وبين العمل تماما، وترى أن منح مرءوساتها إجازة لحل مشكلاتهن الأسرية هو أقصى نوع من التعاطف تستطيع أن تمنحه لهن.

٨- دراسة نقاط الضعف والقوة فى المواقف التى تتطلب المخاطرة وتقييمهـا تقييماً متوازناً

يتطلب الوصول إلى النجاح فى المراكز القيادية دراسة نقاط الضعف ونقاط القوة فى كل مشروع قابل للتنفيذ، ولكن ذلك يجب أن تواكبه قدرة على مواجهة المخاطر وعدم الرهبة عند التنفيذ. فالحالة(س.خ) تذكر أنها لا تتهيب المخاطرة، وأن النظر إلى نقاط الضعف لا يمنعها من المخاطرة ومحاولة تنفيذ المشروعات الجديدة. كما أن الحالة(أ.ب) أخذت عدة قرارات فيها تحد للـروتين ووضـعت بعض اللوائح الجديدة التى تتناسب مع تطور المجتمع دون تردد فى تغييـر مـا وجدته قائماً. فمن أقوالها "إن الروتين وضع للتنظيم وليس لإعاقة المسار"، كمـا صرحت الحالة (ف.ب) والحالة (س.خ) أن عملهما يعتمد على المخاطرة؛ لأنـه فى أمور شراء وبيع أسهم فى بعض الشركات مما قد يؤثر على مصير الحكومة والوطن بأكمله، ولكن أى مخاطرة فى العمل موزونة وإن لم تبد كذلك. وتأكيـداً على هذا القول صرحت معظم الحالات أن كل قراراتها تكون مدروسة، ولـذلك يقل فيها جانب المخاطرة. ومن ذلك يتضح أن التغيير فى أى دور مـن أدوار المرأة القيادية فى نطاق العمل يجب أن يكون موزونا ومدروسا حتى لا يتحـول ذلك الدور الجديد إلى معوق وظيفى لا يؤدى إلى التغيير مما يفرض على المرأة أن تتكيف مع الوضع القائم بدلا من التغيير فى العمل.

٩- تفضيل إظهار الذات على روح الجماعة

تظهر الفروق الفردية بين الحالات المدروسة، فمنها من تعتز بالدور الـذى تقوم به وترى تميزها بمنجزات منفصلة عن روح الجماعة، فمعظـم الحـالات كالحالة (م.م)، والحالة (د.أ) والحالـة (س.خ)، والحالـة (ف.ب) تعتـز بـأن القرارات التى تتخذها هى مسئولية تقع على عاتقها، وتأتى بعد جهد جهيد مـن

العمل، فى حين تبدو أعمال الحالة (أ.ب) واضحة جلية تفـرض نفسـها علـى حديثها: وظل نفوذها النابع من ثقتها بنفسها ملحوظاً حتى بعد تركها لمركزهـا الإدارى. وأغلب النساء فى المراكز القيادية يتميزن بالثقـة بـالنفس والفخـر بإنجازاتهن، فالحالة (ف.ب) تقول:

"أنا أحتل عدة مراكز واللى اختارنى للمراكز دى يعـرف إنـى أستحقها. وكمان ممكن أتعين مستشار بعد الخروج من الخدمة ده أنا حتى ما أعرفش مين حتى إللى رشحنى للعمـل فـى البنـك الدولى فى مشروع تطوير التعليم."

ويبدو أن المراكز القيادية تخلق الثقة داخل المرأة فتبدو متميزة فى نظرتها لذاتها، وهى ترى أن دورها فى تحقيق إنجازاتها دور متميز وظاهر ومنفصـل عن روح الجماعة. ومن ذلك يتضح أن الحالات تبرز دورها الفـردى عنـدما يدور الحوار فى المقابلات الجامعية أو الشخصية ومن ثم تتحدث عـن دورهـا المتميز. غير أن الحالة (ر.ع) ذهبت إلى أنها لا تشعر بـأى نجـاح أو إنجـاز شخصى فى مقابل فشل الحلم العربى والنكسة التى ما زلنا نعـيش تـداعياتها. ولكن هذه الأقوال لا تنفى دورها المتميز فى عملهـا كأكاديميـة وقياديـة لهـا رسالـة مثالية ولها مدرسة من طلابها المتميزين.

ومع ذلك فإن بعض الحالات تعترف أنها تجيد الاعتماد علـى مرءوسـيها والاستفادة من خبراتهم، فعلى سبيل المثل تفخر الـوزيرة السـابقة (ع.ر) بـأن المشروعات التى تقدمها للرئيس هى نتاج دراسـة رجـال الـدين والاقتصـاد والاجتماع، فهى لا تأتى من مجرد خاطر مر بها، ولكنها هـى التـى تتحمـل المسئولية أمام الرئيس بصورة مباشرة. ورغم أنها تعظم من روح الجماعـة، فإنها تؤكد أهمية الذاتية كصاحبة الرأى الأخير فيها، والمسؤول الرئيسـى فـى إقناع الرئيس ومواجهته مباشرة دون الرجوع لمكتب رئاسة الوزارة.

٣- مقومات القيادة الناجحة وقدرة المرأة على تبنيها

يوضح دوبرن DuBrin أن المجتمع يتطلب فـيمن يتخـذ القـرار أو القيادى سمات خاصة، وإن كان لم يخص بها المرأة أو الرجل، ولذلك ستـحاول الفقرات الآتية أن تبحث مدى توفر هذه السمات فى المرأة ومدى صـدقها فـى مساعدة المرأة على النجاح فى المراكز العليا. وتتمثل هذه السمات فيما يلـى: المرونة، والذكاء وحسن التصرف، والقدرة على اتخاذ القرار، والمخاطرة لتحقيق النجاح، والتركيز فى العمل (DuBrin, 1990, P. 56).

- **المرونة:** وهذا اللفظ مصدره العلوم الطبيعية، ويمكن أن يفسر على أنه قدرة المادة على التغير والتأقلم مع الظروف، دون أن تكسر كالمادة الصلبة. ويعرفها دوبرن بأنها القدرة على الابتكار وإيجاد حلول تتسم بالكياسة والذكاء فى مواجهة مشاكل العمل (DuBrin, 1990, P. 56). وقد اتضح من دراسة الحالات الناجحة أن المرأة تجيد كسب الجولات بسياسة تتراوح بين الشدة واللين مع من تتعامل معهم. وقد أظهرت معظم الحالات فى **الجيل الثانى والثالث** مرونة مع الرؤساء خاصة والمرءوسين عامة فى أغلب الأحيان. ومن أمثلة ذلك الحالات (م.خ)، و(س.ب)، و(ف.ص)، (أ.ن)، فالحالة الأولى مثلا تتسم بالمرونة وتحررها وعدم تزمتها مع ذكائها وحكمتها فى تعاملاتها اليومية، كما كانت تتميز بالقوة التى تسمح لها بالتأثير على رؤسائها ومرءوساتها. فالحالة (م.خ) تسمح لمرءوساتها بالصلاة بالتناوب فى حجرة ملحقة بمكتبها ومكتب رئيسها. ولم تكن تسمح لرئيسها الأجنبى بدخول هذه الحجرة أثناء صلاة إحدى مرءوساتها، وتقوم بإحضار متطلبات الرئيس بنفسها. وقد يبدو هذا الأمر غريبا فى مجال السياحة وخاصة فى شركتها السياحية ذات الإدارة الأجنبية والمعروفة بالفكر الأوروبى العلمانى الذى يرفض إقحام الدين فى العمل، ولكنها نجحت فى توضيح المفاهيم الشرقية للرئيس الأجنبى دون أن تفقد احترامه وفى أن ترضى مرءوساتها فى نفس الوقت لتفهمها للثقافة المصرية. أما الحالة (س.خ) فهى ترى أن المرونة تتمثل فى أن تستشير زملاءها ووالدها، فهى تقول إنها لا ترى غضاضة فى تغيير رأيها وسماع آراء الآخرين، ولكنها ما أن تصل إلى قرار حتى تعلنه بقوة وثقة ولا تغيره مادام قد ثبتت صلاحيته. وتحكى إحدى الإخباريات أن (ف.ص) تتميز بالمرونة التى تكسبها مكانة خاصة عند الرؤساء، فهى عندما تقلدت مركزاً إدارياً فى معهد خاص كانت تعمل على إرضاء رؤسائها حتى على حساب مرءوسيها، مع محاولة إقناع المرءوسين بأن هذا فى صالح العمل، ويتمثل ذلك فيما حدث عندما طلبت منهم تغيير نسبة النجاح؛ لأنها ترى أن ذلك يتفق مع السياسة العامة للمعهد.

ولكن نسبة صغيرة من النساء الناجحات تتسم بعدم قدرتها على التعامل مع الرؤساء **بمرونة،** كالحالة (ع.ر) التى قدمت استقالتها من الوزارة كاعتراض على سياسة رئيس الجمهورية، والحالة(ن.ص) التى لا ترى أن علاقتها يمكن أن تتسم بالمرونة فى ظل هضم حقوقها، وترى أن "الساكت عن

الحق شيطان أخرس." وكذلك الحالة(ر.ع) التى تتحدى الرؤساء ولا تـرى فـى ذلك غضاضة إذا كان لتحقيق الصالح العام وفى حدود القيم المجردة عن الأهواء الشخصية. وقد ثبت من خلال الدراسة أن الحالة الأولى لم تغضب الرئيس بـل عينها كسفيرة إرضاء لها، وربما يعبر ذلك عن قيم العمل فى تلك الفترة، فتـرة السبعينيات والتى اختلفت فى التسعينيات. فالحالتان الأخيرتـان (ر.ع)، (ن.ص) اللتان تحدتا الرؤساء لم تستمرا فى المراكز الإدارية ولم تترقيا فـى المناصـب الرئاسية فى الأوقات المتوقعة كما كانت تبشر قدراتهما. ولكن ذلك لم يحل دون إعجاب واحترام الآخرين لهما، وذلك لصراحتهما ورفضهما الانصياع للرؤساء بحزم واضح، بل إنهما اكتسبتا قدرة كاريزمية على اجتذاب الطلبة والمرءوسين.

كما أن الحالات فى **الجيل الأول** على عكس الجيلين اللاحقين كن يجدن أن تغيير مواقفهن من الأمور العادية التى تكسب عملهن مرونة، ومثـال ذلـك الحالة (إ.ع)، و(م.م) التى تحكى إحدى تلميذات الحالة الأولى (إ.ع) أنهـا فـى فترة رئاستها للقسم، طلبت من إحدى تلميذاتها عملا إضافيا ووعدتها بمنحها سنة تفرغ من أجل إنهاء أطروحة الدكتوراه غير أنها لم تف بوعدها بـل وطالبتهـا بالعمل فى الكنترول، وقالت لها القسم فى حاجة و"أنا م كتبتلكيش ورقة"،فكـان لهذا التصرف تأثير سلبى على المرءوسين عامة وعلى تلميذتها بصفة خاصـة. فقد فقدت الحالة بعض مكانتها بعدم الوفاء بالوعد، خاصة أن هذه التلميذة التـى كانت تشرف عليها قد فقدت أعصابها وقالت لها: "بعد كده كل ما تطلبـى منـى حاجة ح أكتبك ورقة." وتروى الإخباريات أنها كانت مشكلة كبيرة وقـد أقنـع تلاميذ الحالة تلك التلميذة بالاعتذار للحالة، وإن كانت التلميذة مازالت تذكر لهـا هذا الموقف بعد مرور أكثر من عشر سنوات. **فالمرونة من سماتها الأساسية تغيير القرارات لصالح العمل والنفع العام مع اكتساب ود وكرامة مـن تعـود عليه تلك القرارات.**

- **الذكاء وحسن التصرف:** يعتبر كل من الـذكاء والخبـرة دعـامتين أساسيتين لاتخاذ القرار فى حل المشكلات (DuBrin, 1990, P.56). ونسـوق مثالاً معبراً عن ذلك فيما حدث مع الحالة (أ.ب) ومرءوسيها عندما كان الجميع يقومون بفرز العطاءات مع العاملين والعاملات القائمين باختيار أفضل عطـاء لمشروع ما لصالح الكلية وقالت: "على فكرة مش ح أقبل أى عطاء إلا أحسـن واحد ولو نزل ربنا من السماء." وكان رد الفعل قوياً حيث علق رجل قائلا: "إن ربنا لا ينزل لأحد.." فردت عليه العميدة بذكاء قائلـة "لقـد قلـت حتـى **لـو**"

واستطاعت أن تحتوى الموقف وانتهى الأمر بسرعة. وبالإضافة إلـى الـذكاء وحسن التصرف قد يحتاج الأمر إلى الحزم. والمثال الثانى على ذلك هـو مـع حدث مع الحالة(د.أ) التى تفخر بأن الرجال والنساء يحترمونها لعلمهـا. ولقـد روت أنها أثناء إعارتها للعمل بالمملكة العربية السعودية سئلت يوماً فى شأن من شئون الدين لأن ذلك تخصصها؛ وكان تساؤلا عن أحقية أن يرى الخطيب شعر خطيبته قبل الزواج، فكان ردها قاطعاً بأحقيته فى ذلـك، وروت حـديثاً عـن الرسول صلى ا عليه وسلم مؤكدة كلامها بالسيرة النبوية، فثارت ثائرة الشيوخ فكان ردها "إننا يجب ألا نمزج العرف بالدين فأنا من قرية صعيدية متشددة أكثر من تشددكم هنا، ولكن العرف ليس الدين وأنا سئلت عن رأى الـدين وعنـدى الدليل على ذلك." فبهت الشيوخ واحترموا رأيها وتمسكوا بها وعندما انتهـت مدة إعارتها حاولوا إبقاءها، ثم حاولوا أن تعود مرة أخرى إلى التـدريس فـى السعودية، ولكنها رفضت فى الحالتين.

- **القدرة على اتخاذ القرار والمخاطرة لتحقيق النجاح:** للوصول إلـى النجاح فى العمل يجب أن يخاطر الشخص فى اتخاذ بعض القرارات (DuBrin, 1990, P.57). وكما اتضح مما سـبق فقـد أوضـحت الدراسـة أن عامـل المخاطرة يظهر واضح فى تولى المرأة للعمل القيادى، وإن لم تشـعر المـرأة بـأن فى المخاطرة نوعا من المتعة. ويبدو ذلك واضحاً مـن كلمـات العميـدة الحالة(أ.ب) فى مكتبها وهى تقول "المال مسئوليتى أنا .. قوموا بدوركم كـاملاً بس والفلوس عليا..". وهكذا فإن العميدة عليها اتخاذ القرارات المهمة الخاصـة بميزانية الكلية.

وتذكر الحالة (ع.ر) أنها عندما كانت فى الوزارة كان لها قرارات ثورية، وأن الرئيس السادات كان يسمع لها ويضع جميع قراراتها موضع تنفيذ. تقـول الحالة:

> *"كان بيحترم طريقة تفكيرى وينفذ كل المشاريع اللى بقـدمها مـن غير الرجوع لمكتب رئاسة الوزارة، لكن كانت نتاج مكتب الوزارة ورجال الدين ورجال القانون فكل المشاريع كانـت بتـدرس. ... ورغم التدخل فى سياسة الدولة إلا ... أننى أوجدت لـه المصـدر المالى من غير ميحتار. وقال نون النسوة غلبت الرجالة"*

وفى بعض الأحيان نجد أن المخاطرة ليست دائما مصدرا مـن مصـادر النجاح المهنى، وتعبر عن ذلك الحالة (و.ص) التى تقول:

"فى أول حياتى المهنية فى مركز رئيسة قسم أخذت قرار متساهل علشان أمشى الأمور ومضيت علـى أوراق رسـمية وكنـت ح أروح فى داهية وأفقد مركزى. أصل الروتين والجمود الإدارى بيكبل حرية المركز الإدارى."

وبذلك فإن المخاطرة يجب أن تكون مدروسة لكى تصل بالمرأة إلى النجاح فى المراكز العليا، وأن تكون قيادية ناجحة.

لقد كانت القرارات الإدارية لمعظم حالات الجيل الثانى والثالث تتطلـب منهن المخاطرة كقرار شراء أسهم ومستندات للمؤسسات من سوق المال وبيـع سندات أو التحكم فى ميزانية المؤسسة أو الكلية التى تعد إحـدى مهـام عمـل الحالات، كالمديرات أو الإداريات الأكاديميات. ولكن هذه المخاطرة مدروسـة ومحمودة العواقب. أما المخاطرة غير المدروسة فقد تخلق الـزعيم والقيـادى بالجامعة كما حدث بالنسبة للحالتين(ر.ع)، (و.ص) ولكنها لا تساعد على البقاء فى المهن العليا، كما اتضح سابقاً. وربما يرجع ذلك إلى أن المغامر فى العمل الإدارى سواء كان المغامر رجلاً أو امرأة قد يتصدى للبيروقراطية فى الـدول النامية فى حين أن من يصل لأعلى المراكز الإدارية ويواجه الوزير أو رئـيس الجمهورية مباشرة دون وسيط تكون فرص تحقق مشاريعه الثورية دون أن يفقد مركزه أكبر.

– **التركيز فى العمـل:** يساعـد التركيـز فى العمـل علـى اتخـاذ القرارات السليمـة (Carr-Ruffino, 1993, P. 18-9)، وإن كان هذا العامل من الصعب تحققه. فالمرأة دائماً مشغولة بكل من مشاكل العمل ومشـاكل الأسـرة. ولكن معظم الحالات حين يستغرقها العمل الإدارى أو إلقاء محاضرة لا تتـذكر مشاكل المنزل، بل إنهن قد تعد عملهن مصدراً من مصادر الراحة لهن ينسـيها مشاكلهن الأسرية. فبعض الحالات تزعم أنها تستطيع أن تفصل تماماً بين حياتها فى المنزل وعملها خارج المنزل، حتى لقد أكدت إحداهن أنها تركت بيتها يوماً وابنها مريض وذهبت للعمل ولم تتذكر حالته الصحية إلا وهـى علـى أبـواب منزلها عند عودتها آخر اليوم، كما تفخر الحالة (د.ع) بكثرة أسـفارها وعـدد المؤتمرات التى تشارك فيها فى كل ربوع العالم. وتشير الحالة (د.ع) إلـى أن أهم ما يشغلها هو عملها وطموحاتها، وتعتز بأن أبناءها لا يستطيعون أن يـروا انشغال الأم الزائد بهم وأنها لا تمكث فى البيت إلا يوماً واحداً فى الأسـبوع إلا أمراً عجيبا. بل إن الأمر قد يصل فى بعض الحالات إلى أن يرى الأبنـاء أن

وجود الأم ليوم كامل فى الأسبوع أمر يضيق عليهم الخناق ويقيدهم، فيـدفعونها للذهاب للعمل.

وبتحليل دراسة الحالات المختلفة أجمعت معظمها على أن وصول المـرأة للمراكز الإدارية أسهل من نجاحها فى المهن الأكاديمية القياديـة، وذلـك لأن المهن الأكاديمية تتم وفقاً لتقديم دراسات وتحتاج للظهور فى الندوات والمحافـل العلمية والأدبية، فى حين تقلد المراكز الإدارية لا يتم وفق إنجازات أو دراسات علمية، أى أنها تعتمد على العلاقات الاجتماعية والخبرة فى المعاملات

ولكن تولى المراكز القيادية والاسـتمرار فيهـا يعتمـد علـى تحلـى الشخصية بصفات كثيرة تجعلها لا تخلق المشكلات بـل تمتصـها. وتتطلـب منافسة المرأة للرجل صفات منها حسن التعامل مع الرجال والنساء علـى حـد سواء، فهى تخضـع لمجتمـع تـتحكم فيـه السـلطة الأبويـة Patriarchal Authority، ويعطى الرجل الحق فى التفرد بالسلطة. وسعى المرأة للتغيير قد يصاحبه مواجهة عنيفة من الرؤساء الرجال الذين يعدون تقدم النساء عليهم بآراء جديدة مبتكرة أمراً مهدداً لسلطتهم كرجال ورؤساء للمرأة، الأمر الذى يؤدى إلى خنق تقدم المرأة فى المهد.

ونحن نجد أن **تحدى** حالات **الجيل الأول** من الأكاديميات لمساواة المرأة بالرجل فى المراكز الإدارية، كان أكثر وضوحا عن مثيلاتهن فى الجيلين الثانى والثالث، فعلى سبيل المثال تذهب الحالة (إ.ع) إلى أن:

"وصول أى ست لمركز عميدة بالانتخاب فى الجامعات الحكومية اللى فيها رجالة فيها تحدى للرجالة ومستحيل يتحقق مـش بـس وقت ما كنت رئيسة قسم لكن لحد دلـوقتى. ده حتـى الوكالـة وصول الستات ليها حاجة جديدة وحلـم اتحقـق فـى تلميـذاتنا وبناتنا."

ولقد صرحت بعض الحالات المتميزة من **الجيل الثانى** بأن تميز المرأة على الرجل ما زال أمراً غير مرغوب فيه اجتماعيا، فعلى سبيل المثال نسـوق رأى الحالة (ن.ص) المديرة التى تحدت ظروفها حتى وصلت إلى مركزها الذى تخاطر به من أجل أخذ حقها أمام الرؤساء، فتقول: "أنـا رئيسـى فـى العمـل شايـف أن الست اللى ليها أفكار مبتكرة بتتحداه مرتين مرة لأنها بتغطى عليـه ومرة تانية لأنها ست."

أما الحالة (ف.ص) العميدة فترى أن وصولها لمركزها يرجـع لعلاقاتهـا

الاجتماعية الناجحة مع رؤسائها، ولا تشعر بهذا النوع من التحدى بين الرجـال والنساء، ربما لأن الهدف بالنسبة للحالة (ف.ص) هو إرضاء رغبات الرؤسـاء والزملاء والطلبة فى الجامعة الخاصة التى أعيرت لها لتعمل كعميدة بالتعيين.

أما فى مجال الإعلام فهناك بعض اللائى ينجحن دون سواهن؛ لأن:

"هناك عقبات مرتبطة بظروف اجتماعية فأنا مثلاً محجبة وصـعب التفوق عن كده أو الانتشار فى العمل بعد الحجاب وذلك لصـعوبة التغلب على العقبات التى تقف فى طريق نجـاحى؛ ففـى مجـال الإعلام بيفضلوا الستات اللى شكلهم ومظهرهم زى الأوروبيـات. ولكن باعترف بأنى مدينة بنجاحى للقدوة الحسنة والنصح الصـادق لرؤسائى من الستات والرجالة اللى يمثلـوا الـرواد فـى مجـال الإعلام".

أما **الجيل الثالث** فيرى أن العلاقات العامة من أهم أسباب النجـاح فـى المراكز الإدارية. وقد لاحظت الباحثة أن النجاح المهنى وتولى مراكز إدارية أو قيادية يدعم العلاقات الاجتماعية، بل إنه يخلق علاقات اجتماعية جديدة. فعلـى سبيل المثال تذهب الحالة (س.خ) إلى أن:

"علاقاتى وعلاقات بابا الاجتماعية هى اللى وصلتنى للعمـل فـى المكان ده" وبعدين علشان ليه علاقات ناجحة مع الرجالـة يمكـن أكثر من الستات اللى ممكن يغيروا منى. كل الأخبار بتوصـلنى ودش الستات ونمهم ما بيهمنيش."

أما الأكاديميات فبعضهن قد استفدن من مساعدة أساتذتهن لتميزهن العلمى كالحالة (د.ع)، أو لتميزهن العلمى بالإضافة إلى علاقـات القرابـة والصـداقة كالحالة (ن.أ) التى اعتمدت على علاقتها بزملاء أبيها فى النصـح والإرشـاد، وبعد أن أصبحت أكاديمية استطاعت أن تصبح قيادية فى تنظيم الحفلات والأسر بفضل علاقاتها الاجتماعية ومعارف زوجها.

ولقد كشفت دراستنا الراهنة عن أن هنـاك **أسـبابا ودوافـع عديـدة ومتباينـة للنجاح المهنى،** إلا أن هذا النجاح المهنى للمرأة فى مجـال العمـل يحده ويعوقه بعض التحديات العالمية للرجل والمرأة على حد سـواء، وبعـض المعوقات خاصة بالمرأة منها **معوقات داخلية ومعوقات خارجية، إلا أن بعـض النماذج المتميزة استطعن بقدرتهن ومساعدة النظـام القـائم الوصـول إلـى أهدافهن.** وأعنى **بالمعوقات الداخلية** المعتقدات التى غرسها المجتمع فى المرأة

عن عجزها عن الوصول للنجاح المهنى لأنها بطبيعتها لها سمات لا تتفق مع النجاح المهنى. ومن أهمها انتظار القرارات العليا، والعمل على إرضاء الآخرين، وعدم الإعلان عن إنجازاتها، وفقدان القدرة على اتخاذ القرارات المالية، وإحجامها عن إظهار قوتها، والخضوع للسلطة القائمة، وتغلب الجانب العاطفى على المنطقى، والبعد عن المخاطرة، وتفضيل إظهار الذات بدلا من روح الجماعة. أما **المعوقات الخارجية** فتتمثل فى النمط الثابت والصورة النمطية التى يرسمها المجتمع للمرأة والتى تصورها بأنها رقيقة وعطوف...، كما أنها لا تستطيع ممارسة الأعمال الخطرة أو التى تتطلب العنف، أو أن تقوم ببعض الملاطفات مع الجنس الآخر ولا تجيد القرارات التى تختص بالمال.

وترى الباحثة أن هذه الأنماط الجامدة والواقعية إنما ترتبط بظروف المجتمع ودرجة تطوره الاقتصادى والاجتماعى وبطبيعة نظامه السياسى وتوجهه الأيديولوجى. وقد كشفت الدراسة عن أن الجيل الأول والثانى اللذين ربيا على الفكر الاشتراكى كانا أكثر تحديا فى المشاركة وأكثر فاعلية، نظرا لطبيعة النظام السياسى التى حاولت خلق وتشجيع روح التحدى والمشاركة بالنسبة للمرأة، ومن ثم ظهرت أنماط وسمات خاصة بالمرأة الناجحة مهنيا. إلا أن التحولات التى شهدها المجتمع بعد ذلك أظهرت سمات جديدة ارتبطت بهذا الواقع الاقتصادى السياسى وتوجهه الجديد؛ ومن ثم ظهر الجيل الثالث وله سمات هذه المرحلة. فإذا كان الجيل الأول قد أكد روح التحدى، فإن الجيل الثالث ركز على عدم الخروج على النظام بل مسايرته؛ ومن ثم فإن سمات القيادى الناجح من وجهة نظر الحالات هى فى قدرته على إقامة العلاقات العامة ونجاحه، فى مسايرة القيادات العليا، وإظهار الإنجازات على أنها أعمال فردية... فى حين جمع الجيل الثانى بين سمات الجيلين الأول والثالث وتراوحت سمات أفراده نتيجة لاختلاف تجاربهم وخبراتهم العملية والسياسية. وبذلك فقد حاولت الباحثة تفكيك النمط الثابت ومراجعة سماته المتعارف عليها وتركيب نمط واقعى كمراجعة لحقيقة واقع المرأة فى مجال العمل.

وبعد أن تطرقنا للنمط الواقعى للمرأة الناجحة مهنيا فى العمل سنحاول أن نتناول بالبحث الصراع الذى تجابهه المرأة بين ذلك النمط الواقعى فى العمل ومكانتها فى الأسرة. فهى تركز على تغير المفاهيم والمعايير الاجتماعية لقدرتها على تحقيق النجاح وسط خضم من القيم المتضاربة. كما تحاول أن توضح تأثيرها تلك القيم على طموحاتها المهنية.

القسم الرابع

تغير القيم المعيارية وطموحات المرأة المهنية

تعانى المرأة الناجحة من صراع بين التيارات المعاصرة التـى تشـجع دورها الإيجابى فى الحياة العملية وبين معايير المجتمع التى تؤكد دورها كزوجة وأم. فقد ألقى المجتمع العالمى بتياراته المعاصرة على المـرأة أعبـاء جديـدة فرضها التطور الاجتماعى والارتفاع المطرد فى مستوى المعيشة، وهو ما دفع بها للعمل خارج المنزل أولا لإثبات ذاتها وثانيا للمشاركة فى ميزانية الأسـرة. ومع ذلك فإن المجتمع بمعاييره لم يكف عن مطالبتها بالقيام بـدورها التقليـدى والمحافظة على صحتها وحيويتها لتكون مصدرا لسعادة أسرتها.

ولقد أوضحت دارسة الحالات أن نجاح الزوجين فى العمل ليس بالضرورة المقياس الأساسى لنجاح الحياة الزوجية، ولكن شعور الزوج بتفوقه على المرأة- حتى إن لم يكن له سند من الحقيقة- هو السبب الحقيقى وراء شـعور الـزوج بالقناعة، وهو ما يجعله يبث ذلك الشعور بالنجاح فى أسرته كلها. فالمنافسة التى تظهر بين الزوجين غالباً ما يكون مصدرها الرجل وليس المرأة. أمـا المـرأة الناجحة التى تعتد بشخصيتها فهى تحاول إشعار زوجها بذلك النجاح فيبدو ذلـك مهدداً لمكانته داخل الأسرة، أو تحاول أن تشعره بتفوقه عليها وتجد فى تفوقهـا إنجازاً حققاه سوياً. وقد تشعر الحالة بتفوقها على زوجها، وقـد يسـيطر هـذا الشعور عليها، فيشعر الزوج بذلك، فيحاول أن يقلل من نظرتها لتفوقها، الأمـر الذى يؤثر عليها ويشعرها بأنها تفقد عنصراً مهماً من عناصر تفوقها، وقد يؤدى ذلك لخلق نوع من التوتر، ويظهر فى محاولة تقليل الزوج من قيمة إنتاج المرأة ومحاولة إظهاره لإنجازاته وبخاصة فيما يتعلق بدوره فى مساعدة الزوجة على تحقيق إنجازاتها التى تتعلق بالعمل. ولكن الأمر الذى يبدو غريباً هو أن بعـض الحالات قد يشعر معها الزوج الناجح فى العمل بتهديد لمكانته إذا مـا صـاحب نجاحه نجاحًاً للزوجة فى العمل، وهو ما يقلل من سعادة وقناعة الزوجة بحياتها الزوجية. ومثال ذلك الحالات (ع.ر)، و(أ.ق)، و(س.ب).

ولكن إنجاب الأبناء يكسب هذه النماذج مكانة مضاعفة داخل المجتمـع؛ لأن أصدقاء العمل أكثر ميلاً للأم وأكثر تفهماً لصعوبة دورها فى المواءمة بين

مجالى الأسرة والعمل، وإن كان الرؤساء لا يتوقعون إخفاقاً من المرأة فـى أى من أدوارها العملية بعذر التبعات أو المشاكل الزوجية. ولما كانت المرأة فـى العمل ترتدى قناع الرجل، فإن النساء الناجحات –ممن يشغلن مراكز رئاسـية- لا يجدن عذراً لأى من المرءوسات اللاتى يبررن عدم قيامهن بالمهام الموكلـة إليهن بظروف أسرية خاصة بعد الإنجاب، كالحالة (د.أ) والحالـة (أ.ب). وقـد ظهر ذلك واضحاً مع التفاوت بين حالتين من العميدات لكليات جامعيـة أعلنتـا احتجاجهما لأن إحدى مرءوساتهما ذرفت الدموع وعبرت عـن الشـكوى مـن المشكلات الأسرية.

١ - توفيق المرأة بين أدوارها فى العمل والأسرة

معظم النساء يدعين أنهن يجدن الموازنة بين الأدوار، إلا أن قلة مـنهن اعترفن بأن الأدوار تتضارب. وقد رأى بعضهن أن الفصل بـين الأدوار فـى أسرة الزواج والعمل هو الحل، فالحالتان(ف.ب)، و(د.ع) اللتان ادعتـا أنهمـا تنسيان كل ما يرتبط بالأسرة أثناء العمل، أظهرت الدراسة صعوبة هذا الأمـر، وإن كانت النساء الناجحات قد يحجمن عن ذكر مشـاكلهن للمرءوسـات حتـى يحتفظن بصورة الرئيسة القوية. ومع ذلـك فهـن يتخيـرن بعـض الـزملاء والزميلات فيفضين إليهن بمشاكلهن الأسرية. كما أنه مـن الملاحـظ أن مـن يحجمن عن ذكر مشاكلهن للمرءوسات والمرءوسين يمثلن قلة وبخاصـة فـى الحقل الأكاديمى، حيث تكون العلاقة بين المرءوسين والمرءوسات مبنية علـى الصداقة الوطيدة التى ربما ترجع لعوامل عديدة مثل السن والظروف الأسـرية وغيرها من الأسباب التى قد تجمع الأصدقاء. وعندما تقوى الصلات بين زملاء وأصدقاء العمل فإن الإدارية الأكاديمية تسرد بعض مواقف عن حياتها الزوجية وتتحدث عن وجهة نظرها فى زوجها.

وقد انعكست نظرة الرجل الشرقى الأبوية على رأى المجتمع فى أن المرأة لا تصلح للقيادة لانشغالها بحياتها الأسرية ومسئولياتها، بل إن إحدى دراسـات المرأة فى المراكز القيادية قد قيمت قيادتها بأنها سلبية، بمعنى أن معظم النسـاء القياديات يحاولن التنصل من جنسهن، وذلك باضطهاد النساء الأخريات؛ حتـى يتسنى لهن قيادة جموع الرجال داخل العمل. بل إنهن يعتبرن أنفسهن ظـواهر فردية لا ترتقى إليها المرأة عامة، فهن – كما يقال عنها فى التعبيـر الشـعبى- "امرأة رجل" (إنعام محمد على، ١٩٩٢، ص٢١). وهذا مـا يعـرف بظـاهرة

Androgyny أو الجمع بين نمطى الرجولة والأنوثة، أى عندما يظهر صـوت الرجل مع صوت المرأة فيضفى عليها قوة وسلطة الرجل الأبوية.

وتواجه المرأة العاملة تبعات دورها الوظيفى بالإضـافة إلـى دورهـا كزوجة وأم، وهو ما يتطلب منها مواجهة الصراع بين الدورين. فعلى عكس ما ظهر فى الغرب، لم تبد الصفوة المثقفة من النساء العـاملات مؤيـدة للحركـة المعاصرة من الموجة الغربية النسوية التى تؤيد مساواة المـرأة بالرجـل ومـا واكبها من رغبة فى تصفية الرجل. وقد عرض باقر سـلمان النجـار نموذجـا للمرأة المصرية التى حصلت على الكثير من حقوقها الإنسانية المتمثلة فى حقها فى العمل واختيار الزوج والطلاق بالإضافة لحقوقها السياسـية المتمثلـة فـى التصويت والترشيح، ولكن المساواة فى المجتمـع المصـرى لا تعنـى سـوى المرونة الاجتماعية المتأثرة بقوة النسق الدينى السائد. ومن الملاحظ أن منـاداة المرأة المصرية بالمساواة فى التعليم والعمل والمشاركة السياسية وفـى بعـض التشريعات الأسرية قد خفت حدتها فى الفترة الأخيرة، بل إنها بدأت تتخلى عـن بعض حقوقها بنفسها. وقد ظهر أن الغالبية العظمى تنتمى للفكر الوسطى فيمـا يتعلق بموقفها من المرأة، ومع ذلك ظل الموقف العام مسانداً لعمل المرأة علـى ألا يتعارض ذلك مع الشروط التى يحددها المجتمع (باقر سلمان النجار، ١٩٨٧، ص ص ٨٧ - ٨٨)، أو بمعنى آخر: أنه يجب ألا تتعارض مع الشروط التـى وضعتها أسرة التوجيه ومن بعدها أسرة الزواج، التى تمثلها السلطة الأبوية.

ولا شك فى أن تنازل المرأة عن بعض حقوقها يرجع لأسـباب عامـة وخاصة. وأهم الأسباب العامة خوفها من الانزلاق إلى تيارات غربية متطرفـة لا تتفق مع العرف والدين، حتى إن كلمة امرأة متحررة[١] أصبحت تحمل بـين طياتها معنى سلبياً- كإهمال أسرة الزواج - ترفضه الأسرة والمرأة المصـرية. أما أهم الأسباب الخاصة فيرجع لشعورها بالعجز عن التوفيق بين مسئولياتها فى العمل والمنزل، ومن هنا يتضح كيف أن النمط المثالى للمرأة المصرية هو الذى يراها كأم وزوجة أولا وقبل أى شىء.

---

(١) قد استبعدت معظم الحالات فكرة أن يكن من المتحررات تنصلاً من الربط بينهن وبـين الفكر الغربى المتطرف، ما عدا حالة واحدة هى (أ.ق) التى لم تر شيئاً يسىء إليهـا فـى ارتباطها بالتحرر أو الفكر الغربى، وإن كانت ترفض الفكر النسوى المتطرف.

٢- الفصل بين المشكلات الأسرية والعمل

تواجه المرأة الناجحة العقبات السابقة بذكائها الذى يمكنها من التوفيـق بين دورها كزوجة وبين عملها. وقدرة المرأة على التكيف والتوفيق بين دورها كزوجة وأم ودورها كأكاديمية أو مديرة تتطلب منها ميكانيزمات خاصة تأخـذ صوراً متعددة، وهو ما قد يجعلها تبدو مختلفة، وإن كانت تأخذ أساسـاً شـكلين فقط؛ إما محاولة إدماج الحياة الأسرية فى الحياة العملية أو محاولة الفصل بـين العمل والأسرة.

ولقد أثبتت الدراسات السابقة أن التفاعل بين العمل والأسرة له تأثير بـالغ الأهمية سواء كـان ذلـك بالإيجـاب أو بالسـلب. وتـرى دراسـة سـيرز وجالامبوس Sears and Galambos أن تـداخل الحيـاة الأسـرية والعمليـة وشكوى المرأة لأقرانها من زملاء العمل من طبيعة حياتها الأسرية ومشـاكلها إنما هى أمور تخفف من وطأة تبعاتها وتساعدها على التكيف. فظروف العمـل السلبية وطبيعة العمل التى لا تتميز بالإشباع النفسى تضاعف شـعور المـرأة برغبتها فى الإفضاء بالمشاكل الأسرية، ولكن يمكن النظر إلى التفاعـل بـين الأسرة والعمـل بصـورة أخرى، فتضـاعف الضغـط النفسى بسبب الحيـاة الأسريـة قد يؤثـر فى قدرتها على التكيـف، وهذا قـد يـؤدى إلى تداخـل وطغيان الحيـاة الأسرية وتأثيـرها السلبى على الحيـاة العمليـة Sears and Galambos, 1992, P. 789).

وقد ثبت للباحثة أن معظم الحالات المدروسة تحترم من النساء من تفصـل بين الحياة العملية والأسرية. فقد أوضحت كل الحـالات أن الحيـاة الأسـرية ومشاكلها يجب أن تطرح جانباً فلا تشكو المرأة من تبعـات حياتهـا الأسـرية لزملاء العمل، ولكن الإخباريات أثبتن عكس تلك الحقيقة، فقد ثبت أن تعـرض المرأة الأكاديمية لمشكلة أسرية، سواء كان ذلك خاصاً بالزوج أو بالأولاد، يؤثر بصورة أو بأخرى فى حياتها العملية، وأن ذلك يصاحبه حـوار بينهـا وبـين الزميلات عن حياتها الأسرية. ولكن الحالات التى تشغل مركزا إداريا لا تجـد الوقت والصحبة التى تمكنها من تداول الأحاديث التى تخص حياتها الأسـرية. ومن الملاحظ أنه كلما زادت التبعات الوظيفية وانفردت الحالة بمكتب منفصـل قلت الحوارات الجانبية الخاصة بالمشاكل الأسرية، وربما يرجع ذلـك لتـأثير المكان Space وهو ما يجعل من الصعب عليها كمديرة أن تفضـى بمشـاكلها الأسرية لمن يعتبرون مرءوسين لها. أما الرؤساء والزملاء من الرجـال فـإن

المديرة تحاول أن تظهر فى حواراتها معهم فى صورة مثالية. ومن الملاحظ أن الأكاديميات أكثر تداولاً لمشاكلهن الأسرية مع الزميلات ممن لا يعتبرن من المرءوسات أو الرئيسات. فإذا لم تتوفر الزميلة الصدوق فقد تبوح الحالة لزميلها، وبخاصة إذا كان فى سردها لتلك المشاكل تخفيفاً عنها واعتقاداً منها بأن من تشكو إليه يعاونها على التكيف مع مشاكلها.

وتفرض ظروف العمل على المرأة الناجحة التنسيق بين دورها فى المنزل ودورها فى العمل. وتفخر النساء الناجحات بأنهن يعطين الأولوية لحياتهن الأسرية، ومن الملاحظ أن الحالات المدروسة تقبل على العمل بحماس يجعلهن لا تتهاون عن دورهن فى العمل من أجل الأسرة. ولكن من الملاحظ – كذلك – أن جدول عمل الإداريات والأكاديميات يتميز بالمرونة مما يسمح بالجمع بين أدوار المرأة الناجحة. وقد ثبت أن توزيع الأعمال كل يوم يكون دائماً لمصلحة العمل على حساب المنزل، حتى وإن أظهرت الحالات عكس ذلك. غير أن ظروف العمل غالباً ما توفر للإدارية على سبيل المثال سيارة للتنقلات، مما يوفر عليها بعض الوقت ويسمح لها بكسب وقتً توفره للزوج والأولاد.

وتخلق الخبرات الذاتية فى العمل والمنزل مجموعة من المشاعر التى تتفاعل معاً بشكل يؤثر فى ديناميكيات الحياة فى المجالين، فقد تؤثر الخبرات فى مجال بذاته على المجال الآخر. ولقد أثبتت دراسة برنت Barnett أن عدم التوفيق فى أحد المجالين الأسرى أو العملى تظهر آثاره فى المجال الآخر، فقد يسبب فشل المرأة فى أحد المجالين رد فعل سلبياً على حياة المرأة فى المجال الآخر، وقد يؤدى عمل المرأة طوال ساعات اليوم إلى شعورها بضيق الوقت وصعوبة توزيع الأدوار بين الأسرة والعمل، وهو ما يؤثر فى دور المرأة فى العمل، ويعرف بظاهرة طغيان الحياة الأسرية على العمل أو تسرب Spill over عدوى Contagion الفشل فى الحياة الأسرية إلى العمل (Barnett, 1994, P. 647)

وعلى الرغم من أن النساء الناجحات لم يصرحن بأن الصراع المحتدم فى الأسرة يرجع فى معظمه لانشغال المرأة بمسئوليات العمل، إلا أن الدراسة المتعمقة أوضحت أن أكثر الأزواج تحرراً ومرونة فى تقبل مسئوليات عمل المرأة يفقدون رباطة الجأش عندما تعود الزوجة فى ساعة متأخرة من العمل كما حدث مع الحالتين (أ.ب)، و(ف.ب). فقد قال زوج الحالة (أ.ب) عندما عادت

الساعة السابعة ليلا من العمل "مينفعش إحنا الاتنين نرجع متأخر والولاد نسبهم كده"، وذلك على الرغم من أن أبناءهما فى المرحلة الجامعيـة ومصـدر ثقـة والديهما. أما زوج الحالة (ف.ب) فكان رده عندما وصلت الحالة الساعة الثانية ليلاً "طبعا أنا باثق فيك علشان كده أنا مش ح أقلك حاجة".

وكما أن مسئوليات العمل تحتم العودة فى ساعة متأخرة من الليـل فـى بعض الأحيان، فإنها تشغل المرأة عن القيام ببعض متطلبات الزوج والمجتمـع المحيط به كتوفير وقت للاهتمام بالزوج والقيام بما يطلبه منها مـن مجـاملات خاصة بأصدقاء عمله. فعلى سبيل المثال نجـد أن الحالـة (ف.ص)، و(س.ب) تمارسان جزءاً من عملهما بالتليفون لساعات طوال فى المنـزل ممـا يغضـب الزوج ويشعره بعدم اهتمام الزوجة به. أما عن المجـاملات فتشـكو معظـم الحالات من أنهن يقصرن فى مسئوليتهن فى القيام بها على أكمل وجه، وإن كن يعطين اهتماما خاصا بأصدقاء عمل الزوج. فعلى سبيل المثال نجد أن تقـارب مجالات عمل الحالة (أ.ب)، والحالة (ف.ب) مع زوجيهمـا يسـاعدهما علـى مراعاة هذه المجالات لأهميتها، وإن كان زوجاهما يطلبان المزيد.

وفى أغلب الأحيان تضحى الحالة بساعات راحتها من أجل الجمـع بـين أدوارها المتعددة، فلا تنام سوى أربع أو خمس ساعات، ومع ذلك نجد أن بعض الأزواج يطالبون الزوجة بالنوم ساعات أقل منهم، وألا تنام الزوجة فـى وقـت استيقاظ زوجها، كما حدث مع الحالة (ن.أ)، والحالة (س.ب) اللتين تقومان بعدة أدوار داخل وخارج المنزل، وتشعران بضرورة النوم قبل الـزوج مـن أجـل الاستيقاظ فى ساعة مبكرة للذهاب للعمل، ولكن الزوج يطالبهن بألا يناما قبله.

كما أن الزوج قد يرى أن قيام المرأة بأعمال إضافية تكسبها المكانة يمكـن الاستغناء عنه من أجل الاهتمام بالأبناء. فعلى سبيل المثال يـرى الـزوج أن اهتمام زوجته الأكاديمية (ن.أ) بالنشاط الجامعى أو اهتمـام الطبيبـة بعيادتهـا كالحالة(د.ع) أقل أهمية من رعاية الابن الذى يهمل دراسته فى مرحلة الثانويـة العامة.

وقد تتفاقم المشاكل الأسرية بين الزوجين فتدفع الـزوج لإهمـال زوجتـه ويكون فريسة سهلة للتفكير فى غيرها التى قد تحاول الوقيعة بينهمـا وإشـعاره بأنها تقصر فى حقه، مثلما هو الحال فـى حـالات (ف.ص)، و(د.أ)، و(م.خ)، ويصبح على المرأة وقتها مواجهة أحد احتمالين، إما أن تطلب الطـلاق، أو أن تتجاهل الموقف وتهتم بزوجها أكثر فى تلك الفترة. وقد تتكرر هذه التجربة فى

حياة المرأة الناجحة مهنيا لأنها غالبا ما تتجاهل الموقف من أجل الحفاظ علـى شكل الأسرة فى المجتمع وخاصة فى محيط العمل.

وفى أغلب الأحيان عندما تتفاقم المشكلات يحدث نزاع بـين الـزوجين لا يتعدى الألفاظ النابية، ولكن من خلال المعايشة اتضح أن الزوج قد يصل غضبه إلى حد الضرب كالحالة (س.ب). وقد أرجعت الحالة ذلك لشـدة غضـبه مـن مسئوليات عملها مما يدفعها إلى الاعتماد على الأم، وأنها تضطر لإخفاء مساعدة الأم أو الجيران فى أن يمكثوا مع الأبناء بعد ساعات المدرسة حتـى عودتهـا. ولقد زاد حنق الزوج بعد أن علم أن ابنه الصغير الذى لم يتعد المرحلة الابتدائية يحمل مفتاحاً للشقة ويمكث فى الشقة وحيداً حتى عـودة أختـه الكبـرى مـن المدرسة. وقد أدى غضب الزوج الشديد - لعدم تفهمه لطبيعة عمـل زوجتـه كمذيعة ومعدة برامج فى أول حياتها العملية - إلى فقدان مشاعره سب الزوجـة والقيام بضربها. وما كان منها إلا أن واجهت صراعا بين الجمع بين متطلبـات عملها وأسرتها، وخاصة أن أسرة التوجيه لم تساندها وأعلنت الأم أن عائلتها لا تعرف الطلاق. فقالت لها:"البنت اللى بتتجوز بنحل سريرهـا" حتى ولـو كـان زوجها يتعـدى عليها بالضرب. فكانت الحالة تأخذ إجازة وترعى الأسرة حتى تهدأ النفوس، ولكنها تهجر فراشها وتخاصم الزوج، ومع ذلك تظهـر الأبناء فى أفضل صـورة حتى تكسب صـداقتهم ودعمهم لها.

٣- تغير المعايير القيمية ونظرة الأبناء لمكانة الأم

تلعب الجماعة التى تنتمى إليها المرأة دوراً هاما فى تشكيل قيمها، وتواجه المرأة أكثر من جماعة مرجعية؛ ولذلك فإنها أحيانا ما تمر بصراع نظـراً لأن قيم تلك الجماعات المرجعية قد تتعارض. فالفرد يكتسب نسق القيم من الجماعة التى ينتمى لها، وذلك بفعل الخبرة المباشرة أو الاحتكاك الدائم. فالقيم تختلف من جماعة مرجعية لجماعة مرجعية أخرى داخل إطار الثقافة الواحـدة، والمـرأة الناجحة مهنياً تنتمى لعدة جماعات مرجعية؛ فهى عضو فى جماعـات الأسـرة والعمل... وتتصارع رغبات تلك الجماعات المرجعية فى داخل المرأة الناجحـة مهنياً بدرجات متفاوتة، وهى تميل بتكوينها العاطفى والنفسى لإشبـاع رغبـات أفراد أسرتها كجماعة مرجعية مما يدفعها إلى تبنى أهداف مرتبطة بمكانتها فى الأسرة.

والمرأة تواجه مع تطور ظروف الحيـاة تطورا فى نسق الحياة العـام،

فقد تنشأ المـرأة على قيم ولكنها تواجـه فى مرحلة أخـرى من عمرها قيمـا مختلفة، نظراً للتغير الذى قد يصيب الحياة العامة فى المجتمع كالانتقال السريع بين نظام اجتماعى كالاشتراكية إلى نظام مختلف كنظام الانفتاح الاقتصادى، وما يعقب ذلك من تغيير فى مفاهيم الأجيال المتلاحقـة، مما يجعلها تواجه جيلاً من الأبناء يعتنقـون فكراً مخالفـاً لما نشأت عليه، وهذا يقتضى منها أن تتفاعل مع الأوضاع الجديدة وتسعى للتكيف مع ظروف المجتمع الجديدة.

وقد اتضـح من خـلال الدراسة الميدانية أن الأجيال الثلاثة تأثرت بمفاهيم المجتمع العامة منذ عهد الرئيس السادات وعصر الانفتاح إلى التفكير المادى فى قيمة العمل، ولكـن ذلك الفكر تعارض مع المفاهيم التى نشـأن عليهـا والتـى دفعت النساء الناجحات مهنياً إلى طلب العمل الذى يمنحهن المكانة المعنوية قبل المادية. وهذا الصراع قد احتدم داخل النساء الناجحات بنسب مختلفـة وبتكيـف يختلف مداه من جيل لآخر.

فنساء الجيل الأول تتمتعن غالبا بإمكانات مادية مرتفعة عن طريق الميراث عن والدها أو زوجها، وليس عن طريق الدخل الذى عاد عليها كأكاديمية. أمـا الحالات اللاتى لم يترك لهن الوالد ميراثاً يمكن الاعتماد عليه ماديا، فإنها فـى حالة انفصالها عن الزوج أو طلاقها منه تعانى من قلة دخلها خاصة بعد قـانون الجامعات الجديد الذى قلل من دخل الأكاديمى فوق الستين عامة، وفوق السبعين خاصة. ولكن الجماعة المرجعية التى استقت منها حالات الجيـل الأول قيمهـا تقدس العمل حتى ولو لم يكن مصدراً للدخل؛ ولذلك نجد أن نسق القـيم الـذى تتبناه الأكاديميات من الجيل الأول قد يجعلهن يعشن صراعا لا يحل إلا بالبقـاء فى العمل حتى وإن كان الدخل من العمل رمزياً ولا يتناسـب مـع إمكاناتهـا العلمية، مما ولد نوعاً من الضيق والحرج فى الوسط الأكـاديمى مـن قـانون الجامعات الجديد.

أما حالات الجيل الثانى فنجد أن وضعهن المادى مرتفع نسبياً لدخلهن عـن طريق العمل الإدارى أو العمل الأكاديمى فى أكثر من جامعة ومعهد فى نفـس الوقت، أو العمل كأستاذ زائر فى بعض الدول العربية لفترات متقطعة. ولكـن حاجات الأبناء المادية ورغباتهم قد خلقت من الأسرة جماعة مرجعية تقيم العمل بالعائد المادى الذى يعود على الحالة أكثر من العائد المعنوى، خاصة إن كانـت الحالة تشارك فى الإنفاق على بيت الابن والابنـة بعـد الـزواج، بالإضـافة لمشاركتها فى نفقات بيتها الخاص ونفقات باقى الأبناء الذين لم يتزوجوا، كالحالة

(ف.ص)، و(أ.ب)، و(ن.ش) على سبيل المثال؛ حيث إن الحالة (ف.ص) تنفق من دخلها على الابن وزوجته وحفيدها، بالإضافة للمشاركة فى الإنفـاق علـى أسرتها هى وزوجها وابنتها المطلقة. كما أن الحالة (أ.ب) تنفق جزءاً من دخلها هى وزوجها على بيت ابنتها وزوجها وحفيدتها، كما تساعد الابنـة الصـغرى مادياً لأنها فى بداية حياتها العملية. أما الحالة (ن.ش) وزوجها فقد كانا يمنحان ابنتهما مساعدة مادية بعد الزواج، خاصة أنهما كانا يعتبران ذلك واجباً عليهمـا لأن الابنة لا تعمل. وبلا شك فإن مساعدة الحالات لأسر الأبناء تتطلـب دخـلاً مرتفعاً لكل من الحالة وزوجها لكى يستطيعا أن يوفرا الإمكانات الماديـة التـى تسمح بذلك، مما يخلق فى المرأة الناجحة مهنياً صراعاً بين رغبتها فى تحقيـق دخل مادى يوفر لأسرتها متطلباتها وبين رغبتها فى التفرغ لأبحاثهـا وتحقيـق طموحاتها العلمية.

أما الجيل الثالث من النساء الناجحات فيواجه صراعا أشد وطأة بين النظرة العامة فى المجتمع التى صارت تقيم المكانة بالدخل المادى العائد مـن العمـل، وبين طموحاته الشخصية فى تحقيق مكانة أدبية قد لا يتوفر فيها الدخل الكبيـر الذى يقيم به المجتمع مكانة المرأة. فنظرة المجتمع قد انعكست على أبناء هـذه الحالة الذين أصبحوا أيضا ينظرون إلى عمل الأم كمصدر للدخل يوفر لهم حياة اقتصادية مرتفعة، حيث نجد أن الحالة (د.ع) يطلب منها أبناؤها أن تذهب للعمل فتحكى الحالة "مش بيضايقهم شغلى الصبح فى المستشفى وبعد الظهر فى العيادة همه عرفين اللى عوزينه بيجى منين حتى أن واحدة من البنات فى يوم أقعـدت فى البيت قالت لى ح نقول لأصحابنا إيه ماما قعده فى البيت ليه."

كما أن معظم أمهات الجيل الثالث قد ابتلين بأن أبنائهن يحتاجون دروسا خصوصية فى جميع المواد الدراسية، فى الثانوية العامة، لذا فإن تقييم أولويـات الحياة وقيمها التى تشكل أهداف هؤلاء قد دفعت بهن للعمل طلبا للرزق، وهـى وإن كانت تقدر مكانة العمل الأكاديمى المعنوية إلا أنها تضع نصب عينيهـا أن العمل هو مصدرٌ للدخل، حتى وإن لم يكن المصـدر الرئيسـى. والأبنـاء قـد يتمتعون بنفوذ الأم الذى يحقق لهم الكثير من رغباتهم مما يجعل الحالة تشـعر بالقناعة لأن عملها يضفى عليها مكانة حتى وإن لم يحقق لها دخلاً مادياً. وقـد ذهبت الحالة (ن.أ) إلى أنها على الرغم من أن دخلها الأكاديمى محدود نسبياً إلا أنها تستطيع عن طريق معارفها الكثيرة أن تنظم رحلات مخفضة لأسرتها فـى أوقات الإجازات حيث يكون الإقبال على الفنادق كبيراً،كما أنها يمكنها أن تلجـأ

إلى الأصدقاء للحصول على امتيازات مثل شراء محمول بسعر مخفض، إلـى غير ذلك من المزايا التى تتمتع بها أسر الحالات والتى قد تقدر بقيمة نقدية فـى نظر الأبناء، مما يشجع الحالة على العمل كوسيلة لتحقيق مطالب الأسـرة ممـا جعل من الأسرة جماعة مرجعية هدفها العمل كمصدر للدخل.

ومن الجدير بالذكر أن نجاح الأبناء فى نظر الحالة تركز علـى نجـاحهم العلمى والعملى، وذلك لما لجماعة العمل وجماعة الأسرة من دور فـى تحديـد أهداف الحالة ونظرتها لمكانتها. وربما يرجع ذلك إلى أن قيم المـرأة الناجحـة مهنياً تجعلها تنظر إلى أن النجاح المهنى هو النجاح الحقيقى، وبذلك فإنها يتولد لديها صراع فى حالة عدم نجاح إحدى بناتها فى حياتها الزوجية ونجاحها مهنياً فتقول: "على الأقل ناجحة مهنياً". فى حين تعبر الحالة (ف.ص) عـن وضـع ابنتها التى طلقت من زوجها بقولها: "مش بس حظها وحش ولكن غلطت إنهـا مشتغلتش علشان ابنها الرضيع".

وبذلك فإن المرأة الناجحة مهنياً تتأثر قيمها بمنظور الأسرة المادى الـذى تشبع بفكر عصر الانفتاح. ولما كانت أسرة التوجيه قبل الـزواج فـى الجيـل الأول والثانى قد هيأت المرأة لتبنى قيم العمل من أجل المكانة الأدبية، كما دعم تلك القيم الدعوة المثالية للفكر الاشتراكى، فقد واجهـت المـرأة صـراعا مـع الانفتاح ومفاهيمه المادية. ونحن نجد أن المرأة فى الجيل الثالث أكثـر تشـبعاً بمفاهيم الانفتاح ومفاهيمه المادية، ومع ذلك فإن قيم العمل الأكـاديمى المثاليـة التى أثرت فى المرأة الأكاديمية أكثر من الإدارية كانت من أهم أسباب الصراع لدى الأكاديميات مع تزايد متطلبات الحياة اليومية، خاصة فى حالة وجود أبنـاء تساعدهم الأمهات مادياً. وأخيراً فإن طبيعة العصر ومتطلباته تؤثر فى طبيعـة قيم العمل، كما أن طبيعة قيم العمل تشكل منظور المـرأة وتقييمهـا لأسـرتها وبخاصة أبناؤها.

يضاف إلى ما سبق أن نظرة الأبناء للأم تتشكل بمنظور قيم المجتمع فى المرحلة الأخيرة. فنجاح الأم المهنى يدفع الابنة إلى احترامها واتخاذهـا مـثلا أعلى، خاصة إذا كان دخلها أو مكانتها أكبر من دخل أو مكانة الزوج. فالبنـات يتخذن الأم مثلا أعلى خاصة بعد الزواج، حيث يتبنين مبادئها ويلجأن إليها عند وقوعهن فى مشاكل زوجية، ومثال ذلك بنات الحالة (ف.ص)، والحالة (ن.ش). أما من لديها أبناء من الذكور فإنهم يستقلون عن الأم فى مرحلة مبكرة نسـبيا، مما يخلق نوعا من الصراع الداخلى بين الاستقلالية التى عمدت إلى غرسها فى



الأبناء منذ طفولتهم لطبيعة انشغالها بعملها وبـين رغبتهـا كـأم فـى فـرض شخصيتها على الأبناء فى اختيار الأصدقاء وزوجة المستقبل.

يتضح من تحليل المعايير القيمية للحالات السابقة أن العلاقة بين المرأة الناجحة وزوجها قد اتخذت مواقف متعددة، وذلك لاختلاف رد فعل الزوج عندما يواجه بزوجة ذات طموح علمى ومهنى واضح. فـبعض الأزواج والزوجـات استطاعوا أن يتأقلموا مع الوضع الجديد، مع احتفاظهم بصورة للعلاقة الزوجية، التى تمليها عليهم المعايير الاجتماعية، مع بعض التعديل الذى يتفق مع التغيـر الاجتماعى الذى طرأ على المرأة المصرية. وما زالت العلاقة الزوجية الناجحة - فى معظم الأحوال - هى التى يساهم فيها الزوج بالإنفاق بقدر يفوق الزوجة، والتى ينظر فيها الزوج إلى الزوجة على أنها المرأة الجذابة الضعيفة التى تحتاج لرعايته. وهذا لا ينفى أن بعض الزوجات يساهمن بقدر أكبر من الـزوج فـى نفقات الأسرة، ولكن ذلك يحتاج منهن إلى كياسة وسعة أفـق، حتـى لا تفشـل الحياة الزوجية.

فالزوج الذى يساهم بالقدر الأكبر فى دخل الأسرة والذى يتبـوأ مكانـة تفوق مكانة الزوجة يتقبل نجاح زوجته بطريقة أفضل، ولذلك تأخـذ المنافسـة بينهما دوراً إيجابياً. أما الأزواج الذين يقلون فى الدخل والمكانة عن الزوجات، فإنهم غالباً ما يشعرون بأن منافسة الزوجة لهم هى نوع من التحدى لرجـولتهم. كما أن المحيط الذى نشأ فيه الزوج يظل مؤثراً فيه مهمـا ارتقـى فـى العلـم والمكانة. فالزوج الذى نشأ فى بيئة صعيدية مثلاً قد يعجب بزوجتـه الناجحـة، ولكنه يظل يحلم بالزوجة الضعيفة التى تعتمد عليه اعتماداً كلياً.

وقد أظهرت الدراسة أن المرأة الناجحة غالباً ما تواجه صراعاً داخـل الأسرة، وصراعاً مع نفسها أمام تعدد أدوارها أو ازدواجيـة نظرتهـا لأهميـة أدوارها وقناعتها بها، خاصة أن المرأة الناجحة تبرز بشـدة قناعتهـا بنفسـها وبالنظرة التقليدية لأدوارها التى يمليها عليها المجتمع. فهى تهتم بنجاحها المهنى وتكيف ظروف أسرتها بما يتناسب مع طموحاتها، واضـعة فـى الاعتبـار أن المعايير الاجتماعية تحملها وحدها مسئولية رعاية الأبناء؛ ولذلك فهـى تؤكـد دورها كأم وزوجة لأنها تخشى أن يقف نجاحها المهنى عقبة فى طريق نجاحها الأسرى، وإن كان هذا يخالف الواقع، إذ إن قله قليلة هى التى تحاول فعلاً الحد من طموحاتها فى سبيل نجاح واستمرارية الأسرة.

القسم الخامس

صراع المرأة الناجحة عملياً لإبقاء النجاح الأسرى

إن المفهوم التقليدى أن الصراع سبب من أسباب فشل الحياة الأسـرية. وقد حاولت بعد الدراسات الأجنبية تفكيكه. فقد أثبتت دراسة ماركمان وآخرين أن العلاقة الزوجية مهما تكن سعيدة فلابد من فترات نزاع وغضب، وتختلـف ميكانيزمات النجاح فى التعامل مع لحظات الغضب فى المرأة عنها فى الرجـل. وترى الدراسة الأمريكية أن المرأة أسرع استثارة وأعنف غضبا؛ لأن ذلك يتفق مع فطرتها فى التعبير عن الذات (Markman et. al, 1993, P. 107-125) expressive. ولكن يبدو أن المجتمع الشرقى يختلف عن المجتمـع الغربـى، فالمرأة المصرية - كما فى الحالات المدروسة - لا تعبر فى معظم الحالات عن غضبها بالثورة والهياج على خلاف المرأة الأمريكية التى قد يبلغ غضبها حـد العنف والإيذاء الجسدى. وربما يرجع ذلك للمفهوم الشرقى الذى يؤكد ضرورة احترام الرجل وإعطائه وحده حق إظهار غضبه، وتبرير ذلك بأن هناك أسـبابا خاصة تدفعه لذلك، وتحتم على المرأة احترامه، حتى وإن لم تـدرك الأسـباب الخفية وراء ثورته.

ويتمثل العنف العائلى فى أسر الحالات المدروسة فى سلوك الرجل الذى لا يكبح جماح غضبه. وتظهر الحالات تعاطفاً مع لحظات غضب الزوج الذى قـد يصل للسب فى بعض الأحيان كأن يتهمها بأنها كاذبة، كما أنها قد تصـل إلـى درجة الضرب كما فى الحالة (س.ب)، التى تتحمل ذلك لظروف تربيته ولكثرة مسئولياته، كما أنها ترى أنه الرجل وأنه تربى على النظرة التقليدية، كمـا أنـه المصدر الأول والأساسى للإنفاق على الأسرة. ولكن الإخباريات أجمعن علـى أن المرأة تكبح جماح غضبها لأنها تحب زوجها وتريد الحفاظ على الأسرة من التفكك. ومع خروج المرأة للعمل واجه المجتمع ازدواجية بين الحفـاظ علـى مكانة الرجل واحترام غضبه واحترام وضع المرأة الجديد مع تعدد مسـئولياتها داخل المنزل وخارجه. ولقد أظهرت الدراسة أن الإخباريات يمـنحن المـرأة العذر إذا فقدت هدوءها فى حالات النقاش الحـاد. وكلمـا زادت المسـئوليات وتضحيات المرأة من أجل أن يصل الرجل إلى النجاح العملى ويصـل الأبنـاء

للنجاح فى الدراسة كان المجتمع أكثر تفهماً لغضـبها. فالحالـة (ن.ش) التـى ضحت وما زالت تُضحى من أجل نجاح أسرتها وبخاصـة زوجهـا، جعلـت المجتمع يتسامح معها إذا تفوهت ببعض الألفاظ الجارحة فى حـالات غضـبها لكثرة مسئولياتها وطبيعة حياتها المليئة بالتضحيات. وتعترف الحالة نفسها بأن غضبها أحيانا ما يتجاوز حد اللياقة، إلا أنها تضيف أنها بعد ذلك تعتذر للـزوج عما بدر منها، ولا تشعر بالحرج من أن تبدأ هى بالاعتذار؛ ولـذلك لا تسـتمر مرحلة الغضب بينهما لفترة طويلة. ومن هذا يتضح أن تراكم مسئوليات المرأة قد منحها حق إظهار الغضب وأن ذلك لم يعد مقصوراً على الزوج، وأن المرأة من جانبها لا تحاول استغلال هذا الحق المكتسب بدرجة تهدر كيان أسرتها.

١- محافظة المرأة على مكانتها وفقدانها سعادتها الزوجية

توصلت دراسة ماركمان وآخرين إلى أن أحد أسباب الفشـل فـى الحيـاة الزوجية ينبع من انسحاب الزوج من المشاركة الزوجية تجنباً للشجـار. وقـد أرجعت الدراسـة الانسحـاب إلى أن الرجل يكون أكثر تعقلاً عند الغضـب. ولكن الدراسـة تؤكـد أن هذا الانسحـاب من النزاع يخلق تراكمـات. وقـد تعارف علماء الاجتماع علـى إطـلاق مسمـى ثنائيـة الاسـتمرارية / الانسحـاب Withdrawal/Pursuit، أى استمرار النزاع من جانـب المـرأة والانسحاب من جانب الزوج. وتنبع هذه الثنائية كما رسمتها دراسة ماركمـان وأتباعه من توتر العلاقة الزوجية وتقسيم الأدوار وفقاً للنوع (Markman et. al, 1993, P. 107-125). ويذهب كوزر Coser إلى أن النزاع والغضب من وقت لآخر يعد ظاهرة صحية. وقد وصف العلاقة الزوجيـة التـى ينسـحب الطرفان فيها من العراك بالزجاجة المغلقة التى تموج بزوبعـة، ولـذلك فمـن الطبيعى أن يتنبأ لها الجميع بالانفجار (Blau, 1964, P. 304).

ومن الملاحظ أن الأسر التى لم تنجح فى إنشاء حياة زوجيـة ناجحـة لـم تجمع طرفيها لحظات نزاع حول موضوعات تهم الأسرة من آن لآخر. فـرغم احترام الزوجين لبعضهما البعض فى الأسر التى فشلت فى الحياة الزواجية، إلا أن ذلك الاحترام لم يحافظ على العلاقة الزوجية. فقد أوضحت الحالـة (د.أ) أن لحظات الغضب كانت تعنى أن يأخذ كلا الطرفين فى الانـزواء جانبـاً دون أن يحتكا ببعضهما البعض. كما أن الحالة (ع.ر) التى أسفرت علاقتهـا الزوجيـة عن الطلاق تكلمت بهدوء واحترام عن زوجها السابق، ولجأت إلى الانسـحاب، وامتنعت عن سرد تفاصيل حياتها الزوجية، ووصفتها بعبارة مقتضبة بأنها كان

يغلب عليها الاحترام المتبادل، فلم تصف الحالة زوجهـا السـابق سـوى بأنـه "رجـل محترم". فهى وإن لم تصرح بأن أسلوبها مـع زوجهـا كـان يعنـى الانسحاب من معالجة المشاكل، قد أثبتت بطريقة حديثها أن هذا هـو أسـلوبها عامة فى التعامل مع الأمور غير المرغوب فيها. أما الحالة (ع.ر) فقـد روى إخبارى قريب منها أنها لم تقدم على الطلاق إلا بعد صـراع نفسـى مصـدره المشاكل الناجمة من شعور الزوج بنجاح الحالة ووصولها لدرجة وزيرة، فـى حين كان هو أقل نجاحاً منها على الرغم من نجاحه، ولكنها تجنبت الحديث عن أسباب طلاقها مكتفية بأنه "توفى من شهرين واذكروا محاسن موتاكم". وبـذلك فلقد أصبح الحديث عن الشخص بعد وفاته لا يجب إلا فيما هو خير فقط، ومـن الملاحظ أن تلك الحالة لم تذكر عن زوجها السابق أية معلومات سوى أنـه قـد تزوج من أخرى، وأنه قد وافته المنية، وكأن هذين الحـدثين متسـاويان فـى تأثيرهما فى الحالة، فعلى الأول بالنسبة لمكانتها كوزيرة يعتبر زواجه من أخرى وموته لا يختلفان بالنسبة لها. فهو بزواجه من أخرى انتهى كـزوج وبموتـه انتهى كأب لواديها. وهذا لا يمنع من أن حالة مثل (م.خ) أظهرت غضباً جارفاً من تصرفات زوجها عندما تحدثت عن خلافاتهما الزوجية. ومن المثير للدهشة أن الباحثة حين تساءلت عن كيفية إظهار الزوج لثورته عنـد الغضـب أثنـاء العراك قالت الحالة بلهجة استنكار: "هـو يسـتجرى". ومـن المعـروف مـن الإخباريات أن زوج الحالة السابق كان يتسم بدماثة الخلق وهدوء الطبع وكلماته العذبة للجميع وبخاصة زوجته. ولقد كان أسلوب هذا الزوج هو الانسحاب التام من مشكلات حياته الزوجية وتجنب مناقشتها. ورغم أن الهروب مـن العـراك يحافظ على احترام الزوجة ومكانتها داخل أسرتها وفى المجتمع، إلا أنه لا يحقق نجاحاً أسرياً على المدى الطويل.

٢- محافظة المرأة على مكانتها وسعادتها الزوجية

معظم الحالات اللاتى نجحن فى الاحتفاظ بالحياة الزوجية يظهـرن أنهـن يعشن حياة زوجية سعيدة وأن ما يبدو أمام الإخباريات فى لحظـات الغضـب يمكن التجاوز عنه. وفى معظم الأوقات كانت المرأة هى التـى تغفـر للرجـل مبررة ذلك بمسئولياته أو بوجهة نظره المغايرة للمرأة، إلا أن حالة واحدة فقـط هى التى اعترفت بأنها تتفوه بما تندم عليه، وتسرع بعد ذلك بالاعتذار عما بدر منها. وقد أوضحت الحالة (أ.ب) أن الرجل المصرى ينشأ بطريقة تختلف عن المرأة، و يسمح له المجتمع بالغضب المصحوب بالعنف، وإن كان مفهوم هـذا

العنف يختلف من رجل لآخر. وتنشأ الابنة على أن عليها أن تقابـل غضـب الزوج بحنكة ودهاء. وقد أجمعت الحالات على أن المرأة عندما لا تتفوه بألفاظ نابية يضطر الرجل إلى ضبط جماح غضبه حتى وهو على يقين من أن زوجته لن تخضع لرغبته التى ثار من أجل تحقيقها. ولكن هنـاك حـالات اسـتثنائية كالحالة (س.ب) التى روت أن لحظات غضب زوجها قد تصل به إلى الضرب أحياناً، ولكنها تكبح جماح غضبها وتنسحب للنوم فى غرفة أخرى، ولكنها تظل تهتم بالمنزل وبمتطلبات والديها بأفضل صورة ممكـنة، ولذلك فإن والديها يقفان إلى جوارها، فى حين يفقد الزوج الغاضـب الثائر احترام والديـه لـه. ومـن الملاحظ أن الوالدين ابتعـدا نفسياً عن الأب وأخفيـا مطالبهمـا عنـه واكتفيـا بأخذ موافقة الأم. ومن الجدير بالذكر أن الزوجة الناجحة قد تجد فى تصرفات الأبناء السالفة تعويضاً عن فقدانها صورة الزوج الذى تسكن إليـه. فالوالـدان يعوضان الأم عن تصرفات الأب ويكسبانها مكانة نابعة من حبهمـا الصـادق، وهو ما يجعلها تشعر بالسعادة فى محيط أسرتها رغم تصرفات الزوج. وتتحول الأسرة فى هذا الوضع إلى أم ترعى الأسرة وأب يتخيل أنه مصدر السلطة، فى حين تهمشه الأسرة وتعتبره مجرد مصدر للدخل.

ولقد اتضح من الدراسة أن معظم الحالات تتغاضى عن أغلب هفـوات الزوج ونزواته التى تستطيع أن تبتلعها وتمتصها وتتعايش معها، وهـى بـذلك تتماشى مع نظرية الحرمان النسبى "Relative Deprivation"، التى تذهب إلى أن المرأة لا تشعر بالحرمان من حقوقها إذا:

١- لم تر نفسها أسوأ حالاً بالمقارنة بسائر النسـاء اللائـى يسـاوينها فـى وضعها.

٢- رأت أنها فى موضع تقدير يتناسب مع المكانة التى تسعى إليها.

٣- وجـدت أن نتائـج التخلـص من ذلك الوضع المجحـف ليسـت فـى صالحهـا (Sigel, 1996, P. 19)**.**

أما النساء اللائى يقدمن على الطلاق فإنهن يجدن أن الإقدام على الطـلاق ينهى وضعاً مجحفاً لا يمكن إصلاحه، كما أنهن يجدن من يدعم سـلوكهن مـن أفراد الأسرة، ويرجع ذلك إلى أنهن باتخاذهن قرار الطلاق يقفن موقف التحدى للمجتمع الذى لا يحبذ تلك الخطوة؛ ولذلك فهن فى حاجة إلى سند مـن أفـراد أسرة التوجيه وأسرة الزواج.

ومن الملاحظ أن النموذج الوحيد الذى أساء فيه الزوج إلى الزوجة حتى

وصل ذلك إلى ضربها لم تطالب فيه المرأة بحقها فى الطـلاق، ويرجـع ذلـك للأسباب السالفة الذكر. فالحالة (س.ب) لم تستطع أن تحصل على تأييـد مـن أفراد أسرة التوجيه أو أسرة الزواج على الإقدام على مثل تلك الخطـوة. كمـا أنها كانت دائما تردد تبريراً لبقاء حياتها الزوجية بأنها تعتبر ناجحـة بالنسـبة لأسر زملائها، وكأنها بمقارنتها وضعها الأسرى بوضع الأسر الأخرى وجـدت أنها أحسن وضعاً. وهذا التبرير يعد أحد ميكانيزمات الدفاع عند علمـاء علـم النفس حيث تقتنع المرأة بتلك المبررات، بل إن ذلك يمنحها ثقة بنفسها تنتقل إلى الأبناء فيمنحون الأم دعما للحفاظ على الحياة الزوجية التى تعد من أهم عناصر مكانة المرأة في أسرتها، ولذلك فإنها تجد من عدم تأييد أسرة التوجيـه لفكـرة طلاقها وإكبار أبنائها لتضحيتها ما يجعلها تتقبل ذلك الوضع المجحف.

٣- استقلالية المرأة الناجحة مهنياً

يكسب العمل المرأة مكانة مصدرها ثقتها بنفسها ونظـرة المجتمـع لهـا بوصفها الشخص المسئول ذا الخبرة الذى يمكن الاعتماد عليه. ورغم أن معظم الدراسات الاجتماعية تذهب إلى أن دخل المرأة هو الذى يمنحها استقلالية إلا أنه ثبت من هذه الدراسة أن مكانة المرأة الناجحة ومركزها العملى يمنحانهـا ثقـة برأيها وخبرتها مهما كان دخلها محدوداً. ومن هذا يتضح أن استقلالية المـرأة مصدرها الثقة النابعة من حصول المرأة على حق اتخاذ القـرار الـذى يمكـن الاعتماد عليه فيما يخص الزوج أو الأبناء، كما أن ثقة أسرتها بها ومنحها تلـك المكانة يمكن إرجاعها لنجاح الحالة كمسئولة فى العمل توجـه رجـالاً ونسـاء وتتحكم فى إدارة مؤسسة تعد أكبر من مؤسسة الأسرة، وتتخذ قرارات تعد فـى خطورتها على المجتمع أهم بكثير من قراراتها فى الأسرة.

ولكن مفهوم استقلالية المرأة الناجحة فى مفهـوم الحـالات المدروسـة يختلف عنه فى تيارات الفكر النسوى الراديكالى، فالفكر النسوى بنى على أساس من الفردية التى تختلف عن الشعور الجمعى الذى يغلب على المجتمع الشرقى. ولقد ذهبت كل الحالات إلى أن الأسرة والتبعية للمجتمع أهـم مـن المصـلحة الفردية. وحتى عندما تشعر المرأة بأنها مغبونـة الحقـوق، فإنهـا لا تطالـب بالاستقلالية الفردية، بل تظل مؤمنة بأن وحدة المجتمع هى الأسرة. وينبع مـن هذا المفهوم تبعية المرأة وعدم شعورها بأهمية أحلامها الفردية. بل إن الحالات تفسر نجاحها العملى ورغبتها فى مكانة متميزة دائماً برغبتها فى رفع مسـتوى أسرتها، سواء كان ذلك من الناحية المعنوية أو المادية. ومما هو جدير بالـذكر

أن المرأة قد تصل بها الرغبة فى تجاهل أحلامها الفردية إلى حد أن بعض الحالات رفضت الاعتراف باستقلاليتها فى عملها وهمشت دورها فى العمل؛ حتى تظل صورتها تتناسب مع مفاهيم المجتمع الذى تربت فيه.

ولكن المرأة التى تعيش فى أسرة تقوم فيها بالدور الأول والأخير بسبب وفاة زوجها أو بسبب طلاقها تشعر باستقلاليتها بصورة أوضح، كما أنها تجد أن ذاتها تستحق منها الاهتمام. فالحالة (د.أ) تصرح بأن استقلالية المرأة المصرية مفقودة ولكنها مهمة وتستحق من المرأة السعى وراء تحقيقها، كما أنها تنادى بضرورة اعتناء المرأة بمظهرها. فهى ترى أن المرأة عندما يتقدم بها العمر عليها أن تحافظ على رونقها بأن تضع بعض المساحيق على وجهها لتكسبها الثقة بنفسها أولاً حتى تستطيع بعد ذلك إقناع الآخرين باحترامها. ومن الملاحظ أن مظهر معظم الحالات وخاصة (ع.ر) و(م.خ) و(د.أ) وهن من المطلقات يتسمن بالأناقة التى تبعث على الاحترام، ولا تتسم بالمبالغة التى قد تواجه بالنقد من الآخرين. كما أن هذه الحالات بصفة خاصة تتميز بالاهتمام بالصحة. فالحالة (م.خ) على سبيل المثال لا الحصر تتناول بعض العقاقير المرتبطة بعمل توازن فى الهرمونات للحفاظ على صحتها، وتدعو صديقاتها وقريبتها إلى ذلك دون إخفاء لذلك. ومن هنا يتضح أن المرأة المرتبطة بالزوج تكون أكثر شعوراً بالتبعية وأقل شعوراً بالاستقلال، وإن كانت مكانتها كأم وزوجة تعوضها عن شعورها بالاستقلالية من المنظور الفردى. أما المطلقات فهن يكتسبن استقلالية فردية لا تتمتع بها معظم النساء المتزوجات الناجحات أسرياً، أو لا يسعين للاستقلال على حد اعترافاتهن، وإنما يجدن تعويضاً عن التمتع بالاستقلالية فى سعادة أسرهن ونجاحها.

فرغم قدرة المرأة الناجحة على الاستقلال المادى، فإنها تسعى دائماً إلى أن تظل صورتها هى صورة الزوجة الناجحة وتتردد كثيراً فى طلب الطلاق لأنها تخشى من هذه الخطوة، وتحاول الحالة إخفاء أى أمور قد تقلل مكانتها فى أسرتها لتبدو دائماً فى صورة مشرفة كامرأة "تحت الأضواء". بمعنى أن وضعها فى المجتمع ومكانتها يمليان عليها الحفاظ على صورة أستاذة الجامعة أو المديرة المتزوجة التى لها أبناء سعداء، وتفضل ألا تبدو فى صورة المرأة المستقلة عن زوجها لأنه لم يسعدها أو لأنها فشلت فى إسعاده.

القسم الختامى

أولاً: أهم النتائج

١- اتضح من الدراسة أن النظام السياسى والتوجه الأيديولوجى للدولة قد يساعد على نجاح المرأة المهنى، وقد يقف كمعوق أمامها. فهذا النظام يلعب دوراً أساسيا فى تشكيل شخصية المرأة وتوجيه طموحاتها، وعلى سبيل المثال كان للتوجه الأيديولوجى الاشتراكى فى الخمسينيات والستينيات بما طرحه من شعارات تنادى بمشاركة المرأة ومساواتها بالرجل تأثير كبير فى منح فرص لكثير من النساء للتعليم أولاً ثم العمل، أى أن تعليم المرأة ثم خروجها للعمل كان بفعل ضرورات وعوامل اجتماعية لم تكن موجودة من قبل.

وبعد تغير النظام السياسى إلى الليبرالية وتشجيعه للانفتاح الاقتصادى، وما تبع ذلك من الثقافة الاستهلاكية بما تشتمل عليه من قيم فردية وإعلاء لقيم المال والمصلحة الفردية على المصلحة الجماعية، أصبح تعليم المرأة وخروجها للعمل يغلب عليه الدوافع المادية التى تتسق مع طبيعة النظام السياسى فى حقبة الانفتاح. ولقد أثر هذا فى بعض النساء الناجحات التى يتطلب نجاحها تسخير فترة طويلة من وقتهن للدراسة الأكاديمية، وعانت بعضهن من الجيل الثالث من صراع بين الرغبة فى التفوق الأكاديمى ومحاولة مجاراة النظام السياسى والاقتصادى الجديد، وهذا لا يمنع من أن بعض نساء الجيل الثالث استطعن أن يوفقن بين طموحهن المادى والعلمى، وذلك لأن ظروفهن الاجتماعية والأسرية قد ساعدتهن على ذلك.

٢- أكدت النتائج على أن هناك أسباباً ودوافع نفسية واجتماعية للنجاح المهنى وأهمها: تشجيع النظام القائم للمتفوقات والمتميزات فى العمل، ثم علاقات القوة، ثم قدرة المرأة على أن تحقق هدف النظام العام أو المؤسسة التى تعمل بها. وأوضحت الدراسة أن الدافع المادى تتغير أهميته النسبية بتغيير التوجه الأيديولوجى للدولة، وتغيير ظروف الواقع الاجتماعى. فعلى سبيل المثال أشارت أغلب الحالات من الجيل الأول والثانى إلى أن الدافع المادى لم يكن هو الدافع الوحيد والرئيسى للعمل والنجاح المهنى، بل كانت هناك دوافع أخرى مثل تحقيق الذات والوصول إلى مركز مرموق ومكانة اجتماعية عليا، وكان ذلك مرتبطاً بطبيعة التوجه الأيديولوجى الاشتراكى للدولة والنظام السياسى، الذى حاول تجسيد فكرة المساواة بين الجنسين، وإعطاء فرصة للمرأة

كى تشارك فى عملية التنمية. إلا أن تغير التوجه إلـى الرأسـمالية والانفتـاح الاقتصادى فى الثمانينيات والتسعينيات وشيوع قيم الاستهلاك - وإعـلاء قـيم المال قد أدى إلى جعل الدافع المادى للعمل والنجاح من الدوافع الأساسية لكافـة الأجيال، وذلك طبيعيا فى ضوء ثقافة الاستهلاك والتوجه الرأسمالى للمجتمع.

٣- كشفت دراستنا الميدانية عن أن النجاح المهنى للمرأة فى مجال العمـل يحده ويعوقه بعض التحديات الداخلية والخارجية، وأعنى بالتحديات الداخلية تلك المعتقدات التى غرسها المجتمع فى وجدان المرأة حتى أقنعها أنها مـن سـمات الأنثى، وأنها تتعارض مع سمات القيادى الناجح مثل ضرورة انتظار القرارات العليا، وعجزها عن الاستقلال بالرأى لإرضاء الآخرين، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، وإحجامها عن إظهار تفوقها، والخضوع للسـلطة القائمـة، وغلبة الجانب العاطفى على الجانب المنطقى، والبعد عن المخاطرة، والميل إلى الفردية بدلاً من الجماعية. وقد أثبتت الدراسة أن النساء الناجحات قد اسـتطعن التغلب على تلك التحديات بصور متفاوتة، إذ أن ترسيخ هذه المفاهيم يحتاج الى وقت طويل، كما أن النظام الاجتماعى والسياسى للمجتمع قد يقف عقبـة أمـام تخلصها من تبعيتها، ولا يختلف هذا كثيراً فى حالة المرأة عن الرجل.

أما التحديات الخارجية فتتمثل فى الصورة النمطية التى يرسمها المجتمـع للمرأة، والتى تصورها على أنها رقيقة وعطوف، ولا تستطيع ممارسة الأعمال الخطرة أو التى تتطلب عنفاً وحزماً. ولقد أثبتت الدراسة أن المرأة اسـتطاعت التغلب على تلك التحديات بصورة واضحة وأنها تلبس القناع الذى يتناسب مـع كل موقف كما أوضحت نظرية التفاعلية الرمزية لجوفمان فى توجهها المسرحى **Dramaturgical Approach**.

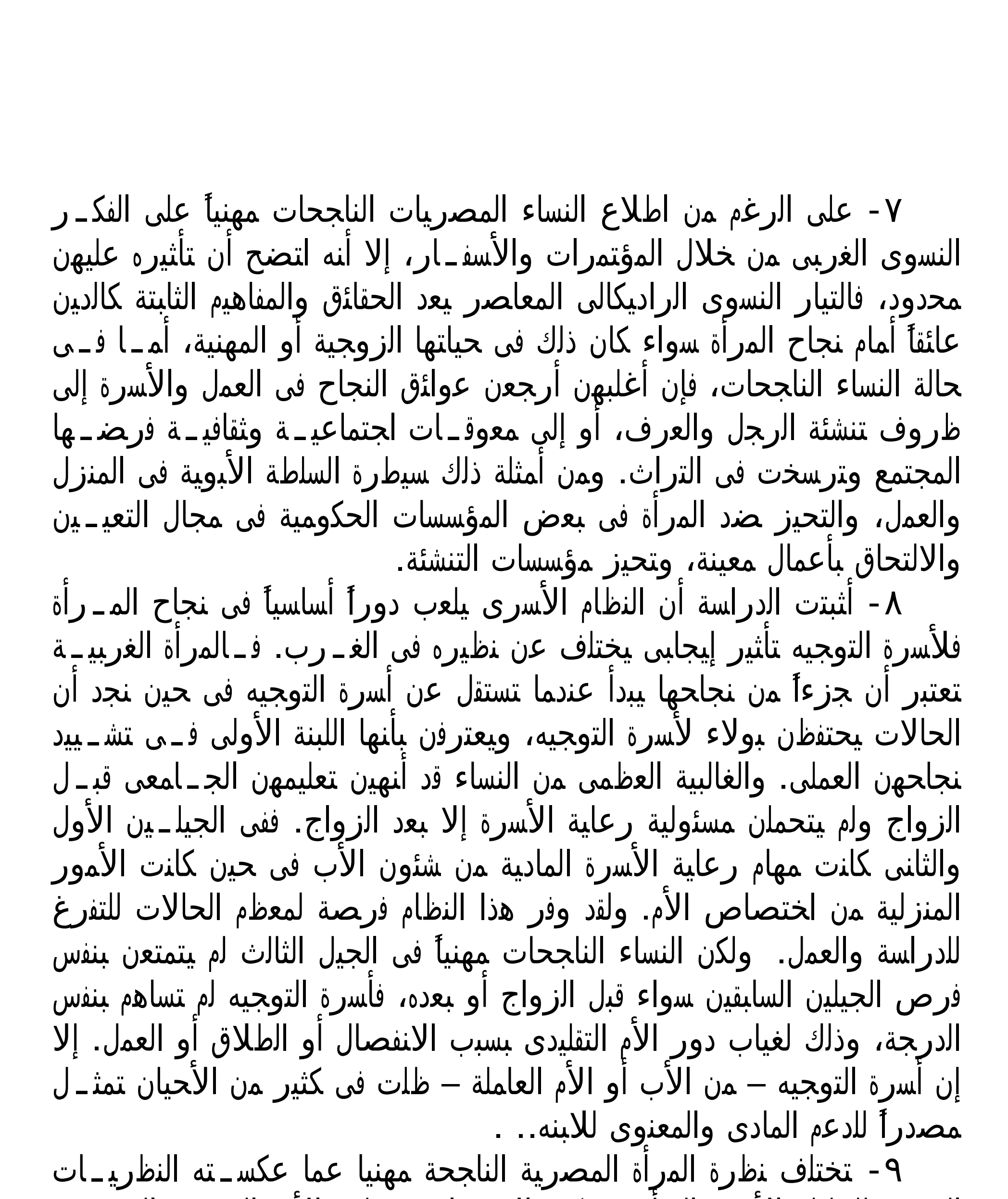
٤- اتفقت الدراسة الميدانية مع ما توصـل إليـه دوبـرين **DuBrin** أن مقومات القيادى الناجح تتمثل فى المرونة، والذكاء وحسن التصـرف، والقـدرة على اتخاذ القرار، والمخاطرة لتحقيق النجاح، والتركيز فى العمل. وإن كـان **DuBrin** يرى أن المرونة من أهم أسباب النجـاح المهنـى للقيـادى، إلا أن دراستنا أثبتت أن القيادية فى العمل الإدارى فى الجيل الثالث أى التى لـم تبلـغ الخمسينيات من العمر غالباً ما تكون أقل مرونـة وأكثـر إظهـارا لأعمالهـا وإنجازاتها على أنها إنجاز فردى. وأثبتت الدراسة أن النساء الناجحات مهنيـا يتفقن مع دوبرين فى أن عنصر المغامرة مطلوب إلا أنهن لا يقدمن عليه إلا بعد دراسة متأنية مما يجعل من المغامرة مصدر للمتعة والسعادة ويقلل من جانـب

المخاطرة.

٥- أما عن المرأة الناجحة مهنيا فإن نجاحها يتمثل فى قوتها فى العمـل. وقوة المرأة كما أوضحتها النظرية النوعية تتمثل فى قدرتها على إظهار سمات الرجل الكامنة فيها أحيانا، وسمات الأنثى أحياناً أخـرى **(Androgyny)** فقـد استطاعت المرأة المصرية أن تبلور إمكاناتها كامرأة لتخدم عملها القيادى. ومن أهم تلك الإمكانات تعبيرها عن مشاعرها بعفوية وصدق. فهى لا تعتبـر تلـك المشاعر عائقاً يقف أمام تحقيق أهدافها، كما أنها تتحمس للقيام بـأدوار مسـتقلة عن دورها القيادى إلا أنها توطد هذا الدور بطريقة غير مباشرة، وذلك لا يتنافى مع اعترافها بنقاط ضعفها والإصغاء لمشاكل الآخرين ومشـاركتهم وجـدانياً. وهى تمتاز بحكمها على الأشياء بصورة فردية مجردة.

وكذلك فقد تمكنت المرأة المصرية الناجحة من أن تنمى إمكانـات كامنـة فيها، يربط المجتمع بينها وبين الرجل القيادى، فأصبحت جزءاً من شخصـيتها كامرأة ناجحة. فإذا كان المجتمع يصف الرجل بأنه يحسـن اسـتغلال الزمـان والمكان وإدارة الأعمال، والتأثير المباشر على الآخرين، ودعـم المرءوسـين، والإيمان بروح الجماعة، واستنتاج تعميمات مفيدة من الخبرات السابقة، وعـدم التصرف بصورة فردية، وتجنب العصبية فى حالة الغضب، واستخدام الأسلوب اللبق فى مواجهة المواقف الحرجة، والخبرة فى حل المشكلات، والبعـد عـن السلوك المثبط للهمم والمغامرة التى تقود لأفضل الحدود، والقدرة الكاريزميـة. فقد أثبتت الدراسة أن المرأة تستطيع استغلال كل تلك الإمكانـات فـى معظـم الأوقات لتكسب قوة مزدوجة إذ أنها استطاعت أن تخلق شخصية تتمتع بسـمات المرأة والرجل وأن تشكل منهما صورة فريدة للتفوق والنجاح.

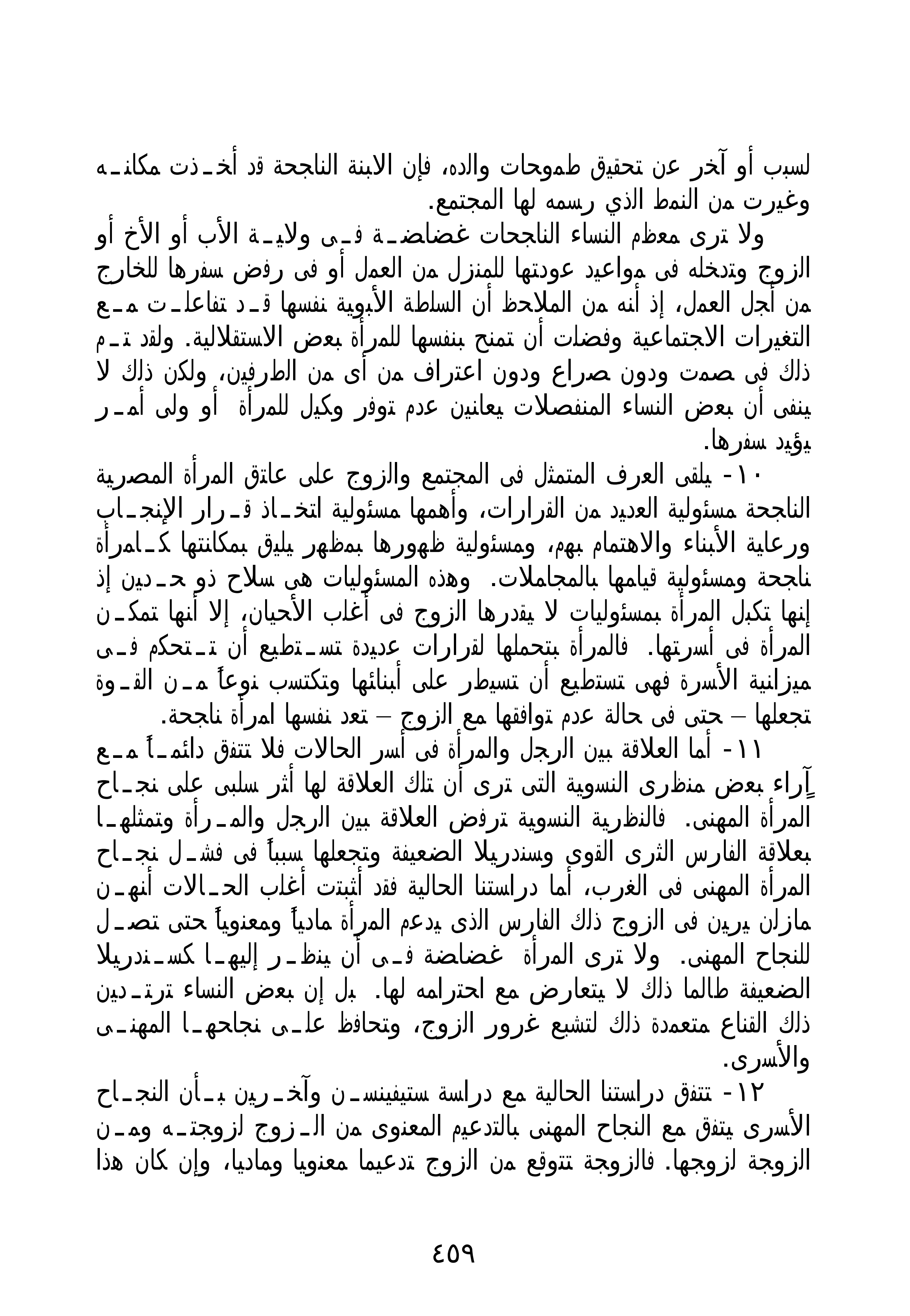
٦- كما أرجعت معظم النساء الناجحات نجاحهن المهنى والأسـرى إلـى الاستفادة من الثقافات الغربية، التى تعرضن لها فى مدارسهن أو أثناء حصولهن على درجات علمية قبل وبعد الزواج. وأكدن أنهن استطعن أن يجمعن بين تلك الثقافات وبين أعراف المجتمع المصرى. وأن سـبب نجـاحهن يرجـع إلـى الموازنة بينهما. فأغلب النساء الناجحات يرفضن الانسياق لمفـاهيم المجتمـع الغربى خاصة فكرة الاستقلال فيه، ويفضلن ابتكار نموذج جديد للمرأة المصرية يأخذ بالنواحى الإيجابية للفكر الغربى مثل تحدى الأنماط الثابتة **stereotypes** ويستند فى نفس الوقت على القيم المتوارثة التى يجدن فيها نوعاً من الخصوصية التى تتميز بها الأسرة المصرية.



٧- على الرغم من اطلاع النساء المصريات الناجحات مهنياً على الفكـر النسوى الغربى من خلال المؤتمرات والأسفـار، إلا أنه اتضح أن تأثيره عليهن محدود، فالتيار النسوى الراديكالى المعاصر يعد الحقائق والمفاهيم الثابتة كالدين عائقاً أمام نجاح المرأة سواء كان ذلك فى حياتها الزوجية أو المهنية، أمـا فـى حالة النساء الناجحات، فإن أغلبهن أرجعن عوائق النجاح فى العمل والأسرة إلى ظروف تنشئة الرجل والعرف، أو إلى معوقـات اجتماعيـة وثقافيـة فرضـها المجتمع وترسخت فى التراث. ومن أمثلة ذلك سيطرة السلطة الأبوية فى المنزل والعمل، والتحيز ضد المرأة فى بعض المؤسسات الحكومية فى مجال التعيـين والالتحاق بأعمال معينة، وتحيز مؤسسات التنشئة.

٨- أثبتت الدراسة أن النظام الأسرى يلعب دوراً أساسياً فى نجاح المـرأة فلأسرة التوجيه تأثير إيجابى يختلف عن نظيره فى الغـرب. فـالمرأة الغربيـة تعتبر أن جزءاً من نجاحها يبدأ عندما تستقل عن أسرة التوجيه فى حين نجد أن الحالات يحتفظن بولاء لأسرة التوجيه، ويعترفن بأنها اللبنة الأولى فـى تشـييد نجاحهن العملى. والغالبية العظمى من النساء قد أنهين تعليمهن الجـامعى قبـل الزواج ولم يتحملن مسئولية رعاية الأسرة إلا بعد الزواج. ففى الجيلـين الأول والثانى كانت مهام رعاية الأسرة المادية من شئون الأب فى حين كانت الأمور المنزلية من اختصاص الأم. ولقد وفر هذا النظام فرصة لمعظم الحالات للتفرغ للدراسة والعمل. ولكن النساء الناجحات مهنياً فى الجيل الثالث لم يتمتعن بنفس فرص الجيلين السابقين سواء قبل الزواج أو بعده، فأسرة التوجيه لم تساهم بنفس الدرجة، وذلك لغياب دور الأم التقليدى بسبب الانفصال أو الطلاق أو العمل. إلا إن أسرة التوجيه – من الأب أو الأم العاملة – ظلت فى كثير من الأحيان تمثـل مصدراً للدعم المادى والمعنوى للابنه.. .

٩- تختلف نظرة المرأة المصرية الناجحة مهنيا عما عكسـته النظريـات النسوية للسلطة الأبوية المتأثرة بفكرة الاستبداد وسيطرة الأب المجحفة المعوقـة لنجاحها المهنى. فالمرأة الناجحة مهنياً تحتفظ للوالد بصورة ذهنية تعظـم مـن دوره. وتتراوح نوعية العلاقة بينها وبين أبيها من نظرة إعجاب تشوبها الرهبة إلى نظرة حب ممزوجة بالتقدير. وهى دائما فى جميع الأحوال نظرة إلى القدوة والمثل الأعلى الذى تطمح المرأة الناجحة للوصول إليه أو إلى إشـعاره بأنهـا تستطيع أن تكمل مسار نجاحه العملى رغم أن أنماط المجتمع الجامدة قد تعارفت على أن ذلك هو دور الابن. فسواء أكان الابن غير موجود إطلاقاً أو أنه عجز



لسبب أو آخر عن تحقيق طموحات والده، فإن الابنة الناجحة قد أخذت مكانه وغيرت من النمط الذي رسمه لها المجتمع.

ولا ترى معظم النساء الناجحات غضاضة فى ولاية الأب أو الأخ أو الزوج وتدخله فى مواعيد عودتها للمنزل من العمل أو فى رفض سفرها للخارج من أجل العمل، إذ أنه من الملاحظ أن السلطة الأبوية نفسها قد تفاعلت مع التغيرات الاجتماعية وفضلت أن تمنح بنفسها للمرأة بعض الاستقلالية. ولقد تم ذلك فى صمت ودون صراع ودون اعتراف من أى من الطرفين، ولكن ذلك لا ينفى أن بعض النساء المنفصلات يعانين عدم توفر وكيل للمرأة أو ولى أمر يؤيد سفرها.

١٠- يلقى العرف المتمثل فى المجتمع والزوج على عاتق المرأة المصرية الناجحة مسئولية العديد من القرارات، وأهمها مسئولية اتخاذ قرار الإنجاب ورعاية الأبناء والاهتمام بهم، ومسئولية ظهورها بمظهر يليق بمكانتها كامرأة ناجحة ومسئولية قيامها بالمجاملات. وهذه المسئوليات هى سلاح ذو حدين إذ إنها تكبل المرأة بمسئوليات لا يقدرها الزوج فى أغلب الأحيان، إلا أنها تمكن المرأة فى أسرتها. فالمرأة بتحملها لقرارات عديدة تستطيع أن تتحكم فى ميزانية الأسرة فهى تستطيع أن تسيطر على أبنائها وتكتسب نوعاً من القوة تجعلها – حتى فى حالة عدم توافقها مع الزوج – تعد نفسها امرأة ناجحة.

١١- أما العلاقة بين الرجل والمرأة فى أسر الحالات فلا تتفق دائماً مع آراء بعض منظرى النسوية التى ترى أن تلك العلاقة لها أثر سلبى على نجاح المرأة المهنى. فالنظرية النسوية ترفض العلاقة بين الرجل والمرأة وتمثلها بعلاقة الفارس الثرى القوى وسندريلا الضعيفة وتجعلها سبباً فى فشل نجاح المرأة المهنى فى الغرب، أما دراستنا الحالية فقد أثبتت أغلب الحالات أنهن مازلن يرين فى الزوج ذلك الفارس الذى يدعم المرأة مادياً ومعنوياً حتى تصل للنجاح المهنى. ولا ترى المرأة غضاضة فى أن ينظر إليها كسندريلا الضعيفة طالما ذلك لا يتعارض مع احترامه لها. بل إن بعض النساء ترتدين ذلك القناع متعمدة ذلك لتشبع غرور الزوج، وتحافظ على نجاحها المهنى والأسرى.

١٢- تتفق دراستنا الحالية مع دراسة ستيفينسن وآخرين بأن النجاح الأسرى يتفق مع النجاح المهنى بالتدعيم المعنوى من الزوج لزوجته ومن الزوجة لزوجها. فالزوجة تتوقع من الزوج تدعيما معنويا وماديا، وإن كان هذا

التدعيم لا يعنى المشاركة فى الأعمال المنزلية اليومية. ويفخر الزوج بأنه يدير المنزل فى أوقات غيابها فى حالة شعوره بالقوة فـى الأسـرة والمكانـة فـى المجتمع، أما فى حالة تفوق الزوجة على الزوج مهنيا، فإنه يخفى قيامـه بـأى أعمال منزلية، ويقوم بها على مضض.

١٣- رغم أن المرأة المصرية تشارك فى الكثير من القـرارات فمازالـت تشعر بأنها لا تملك القرار، وذلك لأن قرارى الزواج والطلاق مازالا فـى يـد الرجل. وترى بعض النساء الناجحات أن المرأة تعانى عـدم المسـاواة بينهـا وبيـن الرجل فى الميراث مع أن كلا منهما له ذمة مالية مستقلة. كمـا أن الأخ لا يساند أخته مادياً فى حالة وفاة أبيها أو وليها. بينما ترى معظم الحـالات أن الأمور الدينية يجب ألا تكون موضع مناقشة، وأن ما يشرعه الدين هو أفضـل من أى تأويل.

١٤- رغم اكتساب المرأة الناجحة مهنياً لأدوار جديدة إلا أنها مازالت تهتم بدورها التقليدى كربة أسرة . ولا تواجه المرأة الأكاديمية الناجحـة صـراعاً عنيفاً بين الأمومة والنجاح المهنى، لأنها تعتقد أن عملها لا يتنافى مع واجبهـا كأم، وذلك لأنها معظم الوقت فى المنزل ولا تتغيب خارج المنـزل إلا لفتـرات قصيرة. أما إذا اضطرت الحالات المدروسة السفر لبعثة خارج الـبلاد وتـرك طفل رضيع، فإنها تعاني صراعا بين نجاحها وأمومتها.

أما المديرة فترى أنها كانت فى بداية عملها المهنى تبذل جهـدا محـدودا ينتهى بانتهاء ساعات العمل مما سمح لها أن تقسم وقتها بين العمـل والأسـرة. وأما من درسن للحصول على درجات علمية فقد استوعبت الدراسة كل وقـتهن وشغلتهن عن الأسرة إلى ما بعد ساعات العمل الرسمى. كما أن سفرهن لمهام خاصة بالعمل وترك الزوج والابن فى حاجة لرعايتهن بجعلهن يعانين صـراعا بين طموحهن وواجباتهن الأسرية.

وقد سافرت نسبة كبيرة من النساء الناجحات لبعثات خارج البلاد، وقامـت أثناءها بجميع الأعمال المنزلية، واضطرت معظم النساء إلى ترك الأبنـاء فـى رعاية الجدة أو المربية فى بداية حياتهن الزوجية والمهنية، ولـم تتـركهم فـى رعاية الزوج، وكأن لسان حالها يقول أن الأب لا يجيد رعايتهم وإدارة شئونهم، مما يؤكد على أن دور الأم فى الأسرة يعتبر دوراً أساسيا ومحوريا عكـس دور الأب الذى يقتصر على التوجيه أو الإشراف.

١٥- قد تواجه المرأة الناجحة صراعا إذا شعرت بأنها أكثر نجاحـاً مـن

الزوج. وقد ترجع ذلك لفشلها فى دفعه على الدراسة وذلك لطبيعـة شخصـيته، كما أنها تعانى عندما يتغير وضع الزوج فى العمل خاصة عند خروجه للمعاش. أما المنفصلات فيرين أن نجاحهن المهنى وعدم اكتراثهن برغبات الزوج هـى أساس قدرتهن على الاستقلالية التى تدعم مكانتهن فى المجتمع.

وقد أثبتت دراستنا الحالية ما يؤيد ما تذهب إليه نظرية الصراع بأن هنـاك أنواعاً من الصراع تؤدى إلى تغيير الوضع إلى الأفضل، ومـن أمثلـة ذلـك التنافس بين الزوجين فى العمل والأسرة مما يـؤدى إلـى نجاحهمـا المهنـى والأسرى. وإن كان معظم النساء الناجحات يذهبن إلى أن الصـراع والنـزاع يعتبـر عاملاً سلبياً إذ إنه يقلل هيبة ومكانة الزوجين، بما يتنافى مع ما ذهبـت إليه النظريات النسوية التى ترى أن الانسحاب الدائم من الصراع يـؤدى إلـى فشـل الحياة الزوجية.

١٦- تشكل المرأة الناجحة مهنياً مـثلا أعلـى للأبنـاء فـى الاسـتقلالية وخاصـة بالنسبة للبنات، غير أن قوة المرأة فى الأسرة ومكانتها فى المجتمـع قـد تؤدى إلى انسحاب الزوج من مسرح الحياة اليومية مما قد يخلق نوعا مـن الاضطراب النفسى للأبناء الذكور خاصة بعد فترة المراهقة.

١٧- تعتقد الباحثة أن انخفاض نسبة الطلاق فى الأسرة الثنائية التوظيـف التى تنجح فيها المرأة مهنيا لا يعد دليلا على النجاح الأسرى. فكثير من هـذه الأسر تعانى من مشاكل أسرية كبيرة، ولكنها لا تلجأ الى الطلاق كحـل لهـذه المشكلات، وذلك للحفاظ على الشكل الاجتماعى للأسرة فـى نظـر المجتمـع وخاصة فى دائرة العمل. هذا بالإضافة الى أن الفشل الأسرى لا يجب قياسـه بعدد حالات الطلاق فقط، بل إن عدم النجاح الأسرى يبدأ بلامبالاة أحد الطرفين والانسحاب من الصراع ويتدرج إلى العنف الأسرى أو الطلاق.

١٨- ينظر المجتمع للمرأة المطلقة والأرملة نظرة متدنية، ولكنه يتعـاطف مع المرأة الناجحة مهنيا التى ينجح أبناؤها وتحافظ على كيان أسرتها. ففى حالة المطلقة تخف حدة لوم المجتمع لها إذا أثبتت أن زوجها السابق قد خان الأمانـة الزوجية بصورة تخل بكبريائها. أما فى حالة الأرملة فإن نظرة المجتمع قد تتفهم ظروفها كامرأة ناجحة إذا أحجمت عن الزواج وذكرت زوجها المتوفى بـالخير واهتمت بأسرتها، ولكنها لا تتعاطف معها فى حالة زواجها للمـرة الثانيـة، ولا تقدر احتياجها النفسى، ولا تتغير نظرة المجتمع لها كثيراً عن غيرها من النساء اللاتى ليس لهن دور ملحوظ في المجتمع.

ثانياً: رؤية مستقبلية

تعيش المرأة المصرية فى هذه الآونة الأخيرة عصرها الذهبى، فلقد اهتم الكثير من المؤتمرات بمشاكلها وجعلتها بؤرة اهتمامها، وسميت الألفية الجديدة ألفية المرأة. وقد توج هذا الاهتمام بقرار الرئيس حسنى مبارك إنشاء المجلس القومى للمرأة والذى أفتتح أول مؤتمراته مع السيدة قرينته فى ١٢ مارس عام ٢٠٠٠. وترجع أهمية هذا المؤتمر إلى الصبغة الرسمية التى أضفاها عليه حضور السيدة قرينة الرئيس حسنى مبارك كرئيسة للمجلس، حيث وضعت الخطوط العريضة لسياسة المجلس القومى للمرأة المصرية، واعتبارها أن كل امرأة مصرية هى عضو فى الجمعية العمومية للمجلس.

ومما زاد من أهمية ذلك المؤتمر حضور الرئيس حسنى مبارك وافتتاحه المؤتمر بكلمة رسم فيها رؤيته المستقبلية للمرأة المصرية. ويعتبر هذا الخطاب هو الأول من نوعه فى تاريخ المرأة المصرية. فلأول مرة يوجه الحاكم الذى يعتبره الفكر النسوى ممثلاً للسلطة الأبوية التى تقف أمام طموحات المرأة حديثه إلى المرأة مباشرة، ولأول مرة يؤكد كذلك أن قيمنا تساوى بين الرجال والنساء، ويدعو المرأة إلى أن تنزل إلى معترك الحياة العامة والسياسية، وأن تتحمل مسئولياتها فى العمل على رفعة الوطن، ولذلك فلقد كان أهم توصية صدرت عن المجلس فى ختام جلساته اعتبار خطاب الرئيس وقرينته وثيقتى عمل للمرأة.

ولاشك أن تلك الخطوة قد سبقتها مواقف مستنيرة قام بها كل من الزعيمين الراحلين الرئيس جمال عبدالناصر والرئيس أنور السادات، ولقد بينت الدراسة أن إقبال المرأة على التعليم أولاً ثم العمل ثانياً قد ازدهر فى عهد الثورة، ولكن أهمية هذا المؤتمر ترجع إلى أن الخطاب فى الماضى كان يوجه للرجل، وكان الاهتمام بالمرأة هو مجرد قضية ضمن قضايا عديدة، وذلك على العكس مما حدث في المؤتمر الذى يوجه فيه الرئيس حديثه للمرأة وقضاياها وحدها، وهذا يؤكد أن الحاكم الذى يمثل السلطة الأبوية لا يقف عائقاً أمام نجاح المرأة كما تدعى بعض النظريات العالمية، وأنه على العكس من ذلك يشجعها على أن تؤدى دورها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهضة الثقافية والمشاركة فى الحياة العامة والسياسية. فمن الملاحظ أن النظام الأبوى فى مصر، ممثلاً فى الحاكم، قد تبنى نوعا من الأيديولوجية تشجع المرأة على المشاركة فى الحياة العملية وتنفرها من التيارات التى تفصل بين اهتمامات

الرجل والمرأة. ومن ذلك نستطيع أن نقول أن المجتمع المصـرى قـد شـكل أيديولوجيته التى تتناسب مع طموحاته، والتى تأخذ من الأيديولوجيات الغربية ما يتناسب معها وتنبذ ما تشعر بأنه سيهدم قيمها.

ولا يعنى ذلك أن السلطة الحاكمة قد حققت كل ما تتمناه المرأة الناجحة، فمن الملاحظ أن هناك اهتمامات تراها السلطة الحاكمة ضرورية لتقدم المـرأة، فى حين أن هناك أمورا أخرى مازالت تشغل المرأة الناجحة، وترى أن تحقيقها ضرورى لكى تشعر بنجاحها. فالسلطة الحاكمة تعيب على المرأة إحجامها عن الدخول فى معترك الحياة العامة والسياسية، وترى أن ذلك يقلل فرص حصولها على حقوقها، فى حين أن معظم النساء الناجحات ينشغلن بقضية فردية مـؤثرة عليهن بصفة خاصة، ويحاولن إضفاء نوع من التعميم عليها كمشكلة تؤثر فـى حياة المرأة عامة. ومثال ذلك: رفض الدولة إعطاء جنسية الأم للأبناء، وتصميم الجهات الرسمية على وجود موافقة ولى الأمر لاستخراج جواز السفر، مهما بلغ عمر المرأة ومكانتها الأدبية، والقيود الكثيرة التى توضع أمام المرأة إذا رغبـت فى الطلاق.

ولكن النظرة المستقبلية تنبئ بأن المرأة سـتقبل علـى العمـل العـام والسياسى بصورة أفضل، فهى تشعر الآن بأنها محور اهتمام السلطة الحاكمـة، وأنها إذا وصلت إلى مركز هام فى المجال السياسى فإنها ستقوم بدور إيجـابى وتصحح ما تراه لا يتناسب مع المرأة.

وتتنبأ الدراسة بأن الجيل المقبل سينظر إلى المجال العـام والسياسـى نظرة أكثر جدية، وأن الفكرة الراسخة أن السياسة مجرد بولوتيكـا أو مضـيعة للوقت ستخف حدتها عندما تلاحظ المرأة أن السلطة الحاكمة تحاول بالفعـل أن تضفى على مفهومها احتراماً فى الفكر وجدية فى العمل.

وانطلاقاً من المفهوم السائد بأن المجتمع المصرى يمثل أسرة واحدة رئيسها هو الأب الروحى الذى تتمركز السلطة الأبوية فى يديه، فإن خطاب الرئيس الموجه لكل امرأة مصرية يمثل الأيديولوجية التى تدعوها للمشاركة الجادة فـى العمـل العام والسياسى للقيام بمسئوليتها ورعاية حقها فـى المواطنـة لتحقيـق الأمـل المنشود فى التنمية تحت قيادة الصفوة من النساء الناجحات مهنياً. ولاشـك أن تلك الدعوة سوف تجد صدى بين الصفوة من النساء اللاتى يصبحن مثلاً أعلـى للجيل القادم، ودعامة تسعى لتوسيع الشريحة التى تلعب الـدور الرئيسـى فـى القيادة النسائية، كما أنها ستهيئ الفرصة لخلق نواة من النساء الواعدة ببناء طبقة

مؤهلة من قيادات المستقبل.

ولا تبشر الآونة الأخيرة بمستقبل مستنير للمرأة المصرية فقط، ولكنهـا تساهم أيضا فى تصحيح النظرة السائدة للعلاقة بين الرجل والمرأة التى تتمثـل فى أن الرجل هو مصدر تأخرها، وأنه هو الذى يعوق وصولها للمراكز العليـا. كما أن الأحوال الجارية فى مصر تنبئ بزيادة وعى الزوج والأولاد بضـرورة مشاركة المرأة الناجحة فى تحمل تبعات المستقبل ومساعدتها على الوصول إلى مكانة مرموقة تعود ثمارها بالخير على المجتمع عامة والأسرة خاصة.

ثالثا: أهم التوصيات

نتيجة للتخطيط النوعى على مستوى العالم عامة ومصر خاصة، فإننا يمكن أن نستفيد من ذلك فيما يتعلق بالتنشئة والمجال التربوى:

١- توجيه الذكور منذ نعومة أظافرهم على المشاركة فى الأعمال المنزلية، وأن المشاركة فيها لا تقلل من مكانة الرجل.

٢- إعداد المقررات التى تدرب البنات والذكور علـى تحـدى المعوقـات المهنية والنمط الثابت للمرأة.

ونتيجة لتطور التكنولوجيا فى العمل عامة والإدارى خاصة، فإنه يمكن أن نستفيد من ذلك فى البرامج التنظيمية للمرأة كالآتى:

١- تنظيم توظيف المرأة لبعض المهام فى المنزل وتحديـد وقـت خـلال الأسبـوع فى موقع العمـل للإشراف المهنى لكى يجمع العمل فى المنـزل بين أدوارها الأسريـة والمهنيـة Computerized jobs.

٢- العمل على تحديد عدد ساعات العمل، مع عدم تحديد ساعات بعينهـا للقيام به لكى تستطيع المرأة أن تقدم أفضـل مـا عنـدها فـى الوقـت الـذى يناسبها Flexi Time Schedule.

كما تتمنى الدراسة أن توجه الناحية التشـريعية وقـوانين العمـل والأحـوال الشخصية لمساندة المرأة الناجحة مهنيا، وهى التى أعطت الكثير للمجتمع، فيجب أن توفر الدولة لها:

١- إعطاء تصريح السفر للمرأة دون موافقة ولى الأمر أو الزوج بعد سن الرشد.

٢- منح الجنسية لابن أو ابنة المصرية المتزوجة من أجنبى.

كما تقدم دراستنا الحالية نموذجاً لدراسات مقترحة ومنها:

١- دراسة مستقبلية تركز على ظاهرة غياب الأب، إما بسبب السفر أو الطلاق أو الانسحاب من دوره فى الأسرة، وبحث دوافع تلك الظاهرة، سواء كانت ترجع إلى مفاهيم نوعية أو طموح وأحلام شخصية.

٢- دراسة مستقبلية متعمقة لأسباب انسحاب كل من المرأة والرجل من النزاع الأسرى والتأثير السلبى والإيجابى على الأسرة عامة والأبناء خاصة.

المراجع العربية

١- إعتماد محمد علام وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى، الدوحة: مركز الوثائق للدراسات النسائية، ١٩٩٤.

٢- باقر سلمان النجار، ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، اليونسكو المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، بغداد، القاهرة : الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، ١٣ - ١٥ كانون الثانى / يناير ١٩٨٧.

٣- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع،(الأجزاء الثلاثة) ترجمة محمد محمود الجوهرى وآخرين، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠١/٢٠٠٠.

٤- حسين رمزى كاظم، "المرأة المصرية فى الوظائف الإدارية"، مؤتمر المرأة المصرية وتحديات القرن الواحد والعشرين ٦ – ٨ يونيو ١٩٩٤، التقرير الختامى الجزء الثانى، ص ٧٤ – ٦٧.

٥- شارلوت سيمور - سميث، موسوعة علم الإنسان ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهرى، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٨.

٦- عبدالباسط عبدالمعطى، المرأة فى مصر، القاهرة: المجلس القومى للمرأة، التقرير الأول، ٢٠٠١.

٧- علياء شكرى وآخرون، الحياة اليومية لفقراء المدينة: دراسة اجتماعية واقعية،الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

٨- علياء شكرى وآخرون، علم اجتماع المرأة، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ٢٠٠١.

٩- محمد الجوهرى ، دراسة أنثروبولوجية فى المجتمع المصرى، القاهرة: دار الثقافة والنشر،١٩٩٧.

١٠- مدحت مصطفى فايق راغب، مشكلات توظيف الزوج والزوجة وانعكاس ذلـك علـى الإنتاجية وتخطيط القوى العاملة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

المصادر الإحصائية الرئيسية

١١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشـئات، نتائج التفصيلية لإجمالى الجمهورية ١٩٩٦.
١٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام الإحصـاء الشـامل للسـكان، النتائج النهائية ١٩٨٦.
١٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام، نتـائج التفصـيلية لإجمـالى الجمهورية ١٩٧٦.
١٤- المجلس الأعلى للجامعات، مكتب الإحصاء.

المراجع الأجنبية

1-Bass, Bernard M., Theory*, Research and Managerial Applications, London:* The Free Press, 1990.

2-Blau, Peter, *Exchange and Power in Social Life,* New York: Wiley, 1964.

3-Carr-Ruffino, Norma, *The Promotable Woman*, California: Wadsworth Publishing Company, 1993.

4-**DuBrin, Andrew J.**, *Human Relations for Career and Personal Success*, New Jersey: Prentice, 1990.

Egypt Human Development Report 1997/98, Cairo; Institute of National planning, 1998.

5-Erikson, Kai, and Steven Peter Vallas, *The Nature of Work*, New Haven and London: Yale University Press, 1990..

6-Markman, Howard J., "Men and Women Dealing with Conflict in Heterosexual Relationships," *Journal of Social Issues,* Vol.49, No.3, 1993, 107 - 125

7-Sekaran, Uma and Frederick T.L Leong, *Woman Power Managing*

in Times of Demographic Turbulence, London: Sage Publication, 1992

8-Sigel, Roberta S., Ambition and Accommodation: How Women View Gender Relations, Chicago and London: The University of Chicago Press, 1996.

9-Sullivan, Earl L., *Woman in Egyptian public Life*, New York: Syracus University Press, 1986.

10-World Development Report 2000/2001*: Attacking Poverty,* Washington: the International Bank for Reconstruction and Development, the World Bank, 2001.

مراجــع مصدرهـــا الإنترنـــت

U.S. Government Reports Glass Ceiling: Background Papers Catherwood Library E-Archives: The Impact of the Glass Ceiling and Structural Change on Minorities anchttp://www.ilr.cornell.edu/library/e_archeiling/default html, 15 December, 1993.

Tables:

Women's Participation in Economic and Political life
http://www undp. Org/hydro/wompar. htm, 20/11/2000
Gender Empowerment Measure-
http://www undp. Org/hydro/98 gem. htm, 20/11/2000
Women's Political Participation and achieving Equality for All Women and Men, 31/3/2000.

الملحـــق

استمارة قياس رأى القيادات النسائية المصرية والموقف من بعض قضايا ومشكلات المجتمع

بيانات أساسية

الاسم: إذا رغبتم ( )

١- جهة العمل ( )

٢- التخصص العلمى ( )

٣- الدرجة الوظيفية ( )

٤- عدد الأبناء: لا يوجد ( ) ١ ( ) ٢ ( ) ٣ ( ) ٤

٥- ما هى أهم خمس مشكلات ترى أن مصر تعانى منها

المشكلة الأولى:..

المشكلة الثانية:..

المشكلة الثالثة:..

المشكلة الرابعة:..

المشكلة الخامسة:..

٦- ما رأيك من المسئول عن وجود أغلب هذه المشكلات

- الدولة ( )
- الناس ( )
- الفترة السابقة ( )

أخرى تذكر

-..

-..

-..

دور الدولة

٧- ما رأيك هل من واجب الدولة أن تقوم بالوظائف الإنتاجية والرعاية والخدمات

نعم ( ) لا ( )

٨- ما هو رأيك فى الوظائف الأساسية التى يجب أن تقوم بها الدولة

	هام	غير هام	هام إلى حد ما
- العلاقات الخارجية	( )	( )	( )
- الأمن الداخلى	( )	( )	( )
- الخدمات والمرافق	( )	( )	( )
- الإنتاج	( )	( )	( )
- توفير فرص العمل	( )	( )	( )
- التعليم وبناء المدارس والجامعات	( )	( )	( )
- بناء المستشفيات	( )	( )	( )

٩- هل أنتى راضية عن السرعة التى تتم بها سياسة الدولة فى الإصلاح الاقتصادى

راضية ( ) راضية إلى حد ما ( ) غير راضية ( ) أخرى تذكر( )

- ....
- ....
- ....

١٠- هل تعتقدين أن المشكلات الاقتصادية الكبيرة هى التى دفعت مصر إلى طلب مساعدة البنك الدولى

نعم ( ) لست متأكدة ( )

لا ( ) لا أعرف ( )

١١- اشترط برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عدة استراتيجيات أيهما أكثر أهمية من وجهة نظرك

	هام	غير هام	هام إلى حد ما
- بيع المؤسسات العامة التى تملكها الحكومة للقطاع الخاص	( )	( )	( )
- تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود	( )	( )	( )
- تقليل المديونية القومية	( )	( )	( )
- إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات	( )	( )	( )

- تقليل الآثار السلبية للإصلاح الاقتصـادى علـى ( ) ( ) ( )
الفقراء

دور القطاع الخاص

١٢- هل تعتقدين أن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى الإنتاج من القطاع العام
أكثر كفاءة ( ) أقل كفاءة ( )
مثل القطاع العام ( ) لا أعرف ( )

١٣- هل تعتقدين أن إدارة القطاع الخاص أكثر كفاءة من الإدارة الحكومية للمشروعات
أكثر كفاءة ( ) أقل كفاءة ( )
مثل الإدارة الحكومية ( ) لا أعرف ( )

١٤- هل القطاع الخاص أكثر ربحاً من القطاع العام
نعم ( ) لا ( ) لا أعرف ( )

١٥- يقال أن أصحاب الأعمال لا يهتمون إلا بمصالحهم ولا يهتمون بالمشكلات الاجتماعية
أوافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

١٦- يقال أن نجاح أصحاب الأعمال فى أنشطتهم الاقتصادية يفرض عليهم واجبات نحو المجتمع مثل الرعاية الاجتماعية ودعم الأنشطة
أوافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

١٧- جمعيات رجال الأعمال أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادى وتكون موطناً لاتخاذ القرارات الاقتصادية
وافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

دور الجمعيات التطوعية الأهلية

١٨- يقال أن الجمعيات التطوعية الأهلية تقوم بدور أساسى فى تنمية المجتمع
نعم ( ) لا ( ) لا أعرف ( )

١٩- الجمعيات الأهلية لها دور هام فى مجال الرعاية داخل المجتمع أيهما أكثر أهمية من وجهة نظرك
هام غير هام هام إلى حد ما
- دور الحضانة ( ) ( ) ( )

- دور المسنين ( ) ( ) ( )
- المستوصفات ( ) ( ) ( )
- المستشفيات ( ) ( ) ( )
- مراكز التأهيل ( ) ( ) ( )
- الطفولة والأمومة ( ) ( ) ( )
- رعاية المتسولين ( ) ( ) ( )
- رعاية المدمنين ( ) ( ) ( )

٢٠- دور قيادات الجمعيات الأهلية التطوعية فى غالبيتها لا يزال قاصراً إلى حد كبير على الجانـب الخـدمى على حساب الدور التنموى والثقافى

أوافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

٢١- هناك معوقات لتفعيل دور قطاع الجمعيات الأهلية داخل المجتمع المصرى ما هى أهم المعوقات من وجهة نظرك

	هام	غير هام	هام إلى حد ما
- قانونية	( )	( )	( )
- سياسية	( )	( )	( )
- تمويلية	( )	( )	( )
- فنية	( )	( )	( )

٢٢- هناك العديد من منظمات التمويل الغربية تدعم منظمات المجتمع المدنى مالياً وفنياً

أوافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

٢٣- بعض منظمات التمويل الغربية تنشئ لنفسها منظمات محلية موالية

أوافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

٢٤- المنظمات الدينية الإسلامية والمسيحية تحتل مكان الصدارة فى العمل الخيرى التطوعى فى مصر

أوافق ( ) أوافق إلى حد ما ( )
أرفض ( ) لا أعرف ( )

٢٥- ما هى الخدمات التى تعتقدين أن تقوم بها الجمعيات الأهلية التطوعية فى دعم خدمة المجتمع

	هام	غير هام	هام إلى حد ما	
- صحية	( )	( )	( )	
- بيئية	( )	( )	( )	
- ثقافية	( )	( )	( )	
- محو أمية	( )	( )	( )	
- تنظيم الأسرة	( )	( )	( )	
- تدعيم الفقراء	( )	( )	( )	

شكراً على حسن تعاونكم.

هل تودين إضافة أية ملحوظات

فصل ختامى (ملحق)

توصيات الجمعيات الأهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية مستقبلا (*)

ناقشت الجمعيات الأهلية المصرية المشتركة فى التحضير للمؤتمر الرابع للمرأة فى بكين أثناء العديد من الاجتماعات القضايا المختلفة للمرأة المصرية على ضوء الأوراق التى أعدها الخبراء والخبيرات أعضاء وعضوات الجمعيات والمنشورة فى ملحق هذا التقرير وخلصت هذه الاجتماعات الى عديد من التوجيهات الهادفة إلى تطوير المرأة المصرية وإلى تحقيق مساواتها بالرجل ومشاركتها مشاركة فعالة مع الذكور فى تنمية الحياة فى مصر لكل من الذكور والإناث فى إطار من الديموقراطية التى يمتنع فيها أى تمييز بسبب الجنس وتتسع فيها باستمرار فرص الاختيار وفرص التقدم لكل أفراد المجتمع.

وتنطلق هذه التوصيات من الوعى بضرورة التعاون بين الدولة وبين الجمعيات الأهلية لتحقيق التقدم المطلوب، ومن إدراك لاهمية التزام الجمعيات الأهلية بأداء دور فعال سواء على مستوى مناقش السياسات أو اقتراحها أو على مستوى العمل بين القاعدة ومعها لتحريك المواطنين للمشاركة مع الدولة فى جهود التنمية عن طريق توسيع إمكانياتهم للاستفادة مما هو متاح من فص.

وتنطلق هذه التوصيات أيضا من إدراك أن تطوير أوضاع المرأة لا ينفصل عن تطوير أوضاع المجتمع فى مجموعة فيما تستند إليه، إلى إحداث نقلة فى القيم لدى كل من الذكور والإناث فى اتجاه القبول بالمساواه وبالعمل جنبا إلى جنب لتحقيق صالح الأسرة وصالح المجتمع، كما يستند أيضا إلى إحداث تغيرات هامة فى أساليب التنشئة. وكذا من إدراك أن ذلك لن يتم فجأة أو بمجرد تدخل المشرع أو عن طريق قرار علوى يصدر من سلطة مختصة.

(*) نقلا عن: تقرير مقدم من الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمى للمرأة، بكين ١٩٩٥، تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى إلى بكين، القاهرة،١٩٩٥، ص ص ٥٩-٧٤.

أن حدوث مثل هذا التطور يتطلب صبرا وأناه ونضالا طويلا ومستمرا على العديد من المستويات الثقافية والاجتماعية والسياسـية والاقتصـادية لقـد انبعثت توصيات الجميات الأهلية المصرية فى لقاءات موسعة عقدتها فى سيناء والوادى الجديد وفى محافظات بكل مـن الصـعيد والوجـه البحـرى، وفـى الاسكندرية والقاهرة الكبرى. وفى عملية ديمقراطية كاملة ناقشت مجموعة عمل مصغرة، متفرعة عن كل من هذه اللقاءات، القضايا التى يتناولها مؤتمر المـرأة الدولى الرابع ببكين واقترحت بشأنها توصيات نوقشت فى اللقاءات الموسعة.

استنادا إلى مقترحات التوصيات، المشار إليها، أعد مشروع للتوصـيات طرح للمناقشة فى دورة أخرى من اللقاءات الموسعة فى ذات المحافظات التـى عقدت بها لقاءات الدورة الاولى. وأثمرت هذه المناقشة التوصيات التالية:

أولا: للمساعدة على تخفيف حدة الفقر فى مصر، وزيادة قدرة الأسر الفقيرة على إيجاد مصادر جديدة لدخولها، ولزيادة دخولها

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة التزام الحكومة بتبنى سياسـات اقتصادية تؤدى إلى إنهاء الركود الاقتصادى وتحقيق تنميـة مطـردة وتسـريع معدل النمو الاقتصادى ليصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة إلى ما لا يقل عن ٥-٦% سنويا.

وتؤكد الجمعيات الأهلية على ضرورة تبنى الحكومة لسياسـة محـددة وتنفيذ برنامج موجه بصفة خاصة إلى التخفيف من الفقر فى مصر وإلى الحـد من الفروق الداخلية، وإلى القضاء على ظاهرة الفقر المدقع، وبصفة خاصة بين الأسر التى تعولها نساء والمتعطلين عن العمل أو المسنين.

وتؤكد الجمعيات الأهلية أيضا على أن برنامجا من هذا النوع لابـد وأن يتجه إلى توفير المزيد من فرص العمل والتشغيل بين الشباب إناثـا وذكـورا، وبصفة خاصة لمن يدخلون سوق العمل لأول مرة. وذلك عـن طريـق إتاحـة فرص التدريب وإعادة التدريب للشباب من الجنسين لإكسابهم مهـارات جديـدة يتزايد أو يتوفر طلب عليها. أو للارتقاء بمستوى مهاراتهم بما يؤدى إلى زيـادة إنتاجياتهم ودخولهم.

وتساعد الجمعيات الأهلية فى الجهود الموجهة إلى التخفيف من حدة الفقر عن طريق ممارستها للأنشطة التالية فى المناطق التى تعمل فيها:-

١ - إجراء مسح للأسر التى تحتاج إلى تدريب وإلى عمل وذلك فى نطاق المجتمع الذى تخدمه الجمعية، والتعرف على مراكز التدريب المتوفرة وإمكانياتها وشروط الالتحاق بها، والسعى مع هذه المراكز إلى وضع برامج خاصة لتدريب من هم فى حاجة إلى تدريب فى المنطقة التى تخدمها الجمعية والسعى إلى تشجيع وتحفيز المتدربين على الالتحاق بهذه البرامج والإفادة منها.

٢- إجراء حصر لاحتياجات سوق العمل فى المنطقة التى تخدمها الجمعية.

٣- المساعدة فى إنشاء صناعات ترتبط بصناعات أكبر وتغذيها لضمان تسويق منتجاتها.

٤- تقوم الجمعيات بدور الوساطة لاتاحة قروض ميسرة للأسر الفقيرة وللعاطلين عن العمل لبدء مشروعات جديدة، وتهتم بمتابعة سداد القروض التى تحصل عليها الأسر بواسطتها لاتاحة استمرار دوران الأموال وتمكين أخرين من الحصول على تمويل ميسر.

٥- تساعد الجمعيات الأهلية على التغلب على مشكلة التمويل بالتوجه إلى صندوق التنمية الاجتماعية والتوجه إلى المنظمات الدولية، عبر وزارة الشئون الاجتماعية، وبالمساعدة فى تقديم طالبى التمويل بدراسة جدوى اقتصادية لمشروعاتهم بطريقة عملية سليمة. وذلك بعد تدريب العاملين فيها على كيفية تقديم مثل هذه الدراسات بشكل علمى سليم.

٦- تقدم الجمعيات الأهلية التى يكون ضمن أغراضها تقديم معونات للأسر الفقيرة، فى حدود إمكانياتها، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، ومع دور العبادة فى مناطق عملها معونات للأسر الفقيرة، التى لا يمكنها الاعتماد على نفسها من توفير دخل يسد احتياجاتها وبصفة خاصة التى تعولها نساء، لتوفير الحد الأدنى المطلوب لحياة الأسرة وحياة أطفالها.

وتسعى الجمعيات إلى التعرف على الأسر التى تستحق المعونة عن طريق مسوح اجتماعية تجريها فى المناطق التى تخدمها، وتعمل، كلما كان ذلك ممكنا، على أن تكون المعونة نواة لمشروعات مدة للدخل تكفل الاستقلال

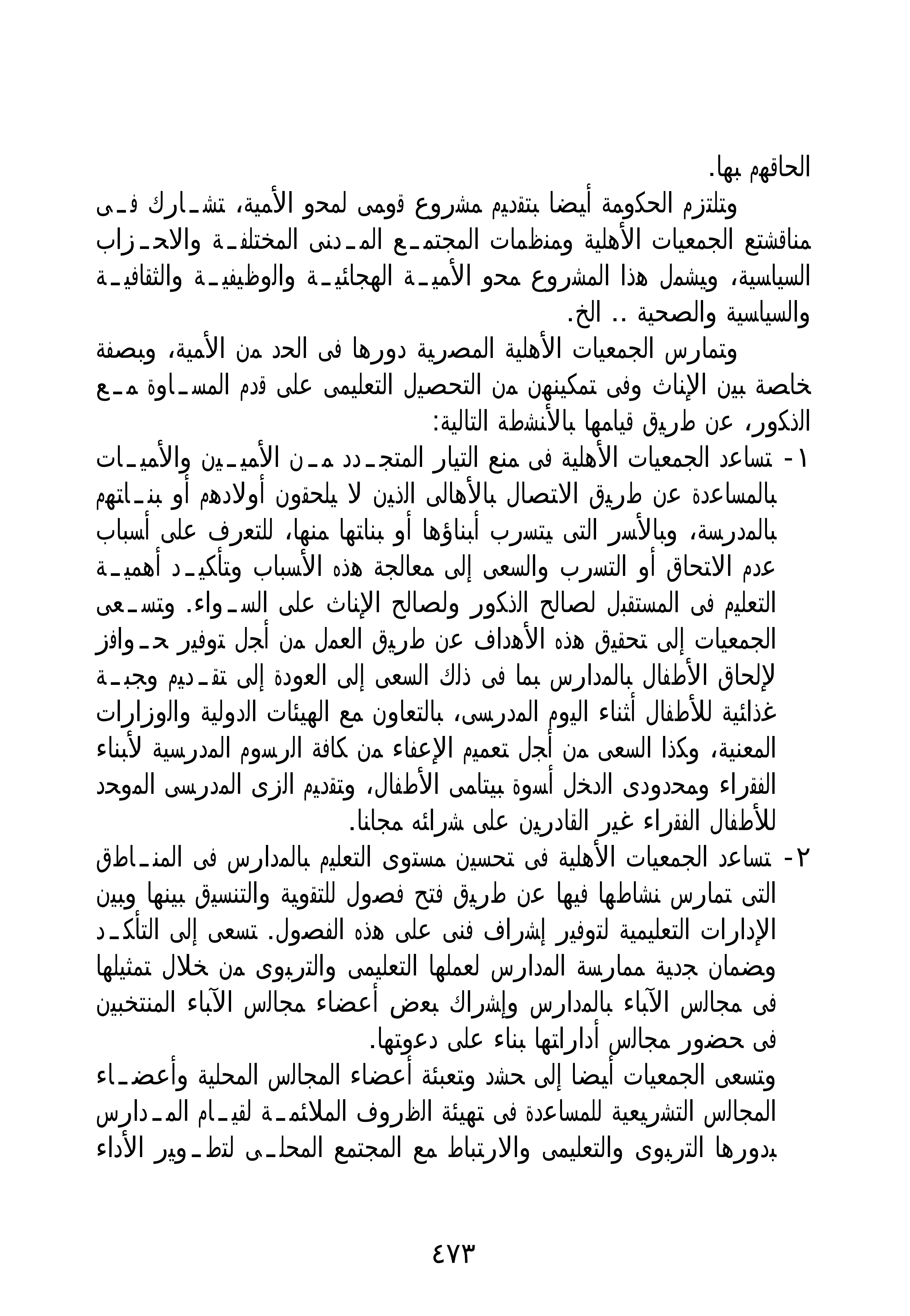
الاقتصادى للأسر الفقيرة فى الأجل الطويل.

٧- تسعى الجمعيات الأهلية إلى توفير آلية لتبادل الخبرات فيما بينها، وممارسة أنشطة تكاملية، عن طريق عقد ورش عمل للجمعيات متشابهة النشاط فـى المناطق المختلفة أو للجمعيات ذات الأنشطة المختلفة فـى نفـس المنطقـة الجغرافية، ويستعان بالتليفزيون وبكافة وسـائل الإعـلام لنشـر المعرفـة والمعلومات عن الخبرات المتقدمة والأعمال الناجحة التى تقوم بها الجمعيات الأهلية.

٨- تسعى اتحادات الجمعيات الأهلية إلى مد النشاط الأهلى إلى القرى والمناطق النائية والمناطق العشوائية التى لم تزل محرومة من الخدمات ومن مثل هذا النشاط.

ثانيا: لتمكين الإناث من التحصيل التعليمى على قدم المساواة مع الذكور، وللحد من الأمية على نطاق المجتمع وخاصة أمية النساء

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة أن تتبنى الحكومة وتنفذ خطة تتضمن آليات للمتابعة تضمن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال، وبصـفة خاصة للإناث، فى المدينة والريف على حد سواء فى التعليم الأساسـى خـلال السنوات العشر القادمة. وتساعد على مقاومة ظـاهرة التسـرب مـن التعلـيم الأساسى ومن بقية مراحل التعليم، وعلى تنفيذ حملة قومية لتوعية أرباب الأسر وربابتها، والإناث من أعضائها بصفة خاصة، بأهمية التعليم بالنسبة للمرأة فـى الريف وفى المدينة وبالعائد الاقتصادى والاجتماعى للتعلـيم. وتتـيح الفرصـة للالتحاق بالتعليم الأساسى فى كل مناطق مصر بما فيها المناطق الريفية البعيدة. وتوفير مدارس الفصل الواحد للإناث لاستيعاب من لم يلـتحقن بـالتعليم فـى المناطق التى تستدعى ظروفها ذلك. وتوفير الحوافز للالتحاق بالمدرسة ولعـدم التسرب منها بما فى ذلك العودة إلى توفير وتقديم وجبة غذائية للأطفال فى أثناء الدراسة، وإعفاء أطفال الأسر الفقيرة من أى رسوم مدرسـية، وتقـديم الـزى المدرسى مجانا للفقراء من الأطفال إناثا وذكورا، مع تشديد العقوبة على أوليـاء الامور الذين يمنعون أطفالهم من الالتحاق بالمدارس طالما توفرت لهم إمكانيـة



الحاقهم بها.

وتلتزم الحكومة أيضا بتقديم مشروع قومى لمحو الأمية، تشـارك فـى مناقشتع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمـع المـدنى المختلفـة والاحـزاب السياسية، ويشمل هذا المشروع محو الأميـة الهجائيـة والوظيفيـة والثقافيـة والسياسية والصحية .. الخ.

وتمارس الجمعيات الأهلية المصرية دورها فى الحد من الأمية، وبصفة خاصة بين الإناث وفى تمكينهن من التحصيل التعليمى على قدم المسـاوة مـع الذكور، عن طريق قيامها بالأنشطة التالية:

١- تساعد الجمعيات الأهلية فى منع التيار المتجـدد مـن الأميـين والأميـات بالمساعدة عن طريق الاتصال بالأهالى الذين لا يلحقون أولادهم أو بنـاتهم بالمدرسة، وبالأسر التى يتسرب أبناؤها أو بناتها منها، للتعرف على أسباب عدم الاتحاق أو التسرب والسعى إلى معالجة هذه الأسباب وتأكيـد أهميـة التعليم فى المستقبل لصالح الذكور ولصالح الإناث على السـواء. وتسـعى الجمعيات إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق العمل من أجل توفير حـوافز لإلحاق الأطفال بالمدارس بما فى ذلك السعى إلى العودة إلى تقـديم وجبـة غذائية للأطفال أثناء اليوم المدرسى، بالتعاون مع الهيئات الدولية والوزارات المعنية، وكذا السعى من أجل تعميم الإعفاء من كافة الرسوم المدرسية لأبناء الفقراء ومحدودى الدخل أسوة بيتامى الأطفال، وتقديم الزى المدرسى الموحد للأطفال الفقراء غير القادرين على شرائه مجانا.

٢- تساعد الجمعيات الأهلية فى تحسين مستوى التعليم بالمدارس فى المنـاطق التى تمارس نشاطها فيها عن طريق فتح فصول للتقوية والتنسيق بينها وبين الإدارات التعليمية لتوفير إشراف فنى على هذه الفصول. تسعى إلى التأكـد وضمان جدية ممارسة المدارس لعملها التعليمى والتربوى من خلال تمثيلها فى مجالس الآباء بالمدارس وإشراك بعض أعضاء مجالس الآباء المنتخبين فى حضور مجالس أداراتها بناء على دعوتها.

وتسعى الجمعيات أيضا إلى حشد وتعبئة أعضاء المجالس المحلية وأعضـاء المجالس التشريعية للمساعدة فى تهيئة الظروف الملائمـة لقيـام المـدارس بدورها التربوى والتعليمى والارتباط مع المجتمع المحلـى لتطـوير الأداء

التعليمى.

٣- تبذل الجمعيات الأهلية جهودا لفتح فصل لمحو الأمية لكل جمعيـة وبكـل مدرسة وتهيئة هذه الفصول لأداء مهمتها بتوفير الأدوات التعليمية اللازمـة وتوفير المعلمين ذوى الكفاءة وتحفيزهم. وتربط بين جهود الأمية الهجائيـة وجهود اكساب المتعلمين مهارات جديدة تساعدهم فى إيجاد مصادر جديـدة للدخل، وإكسابهم وعيا بحقوق الإنسان رجالا ونساء فى كافة المجالات.

وتربط الجمعيات الأهلية جهودها لمحو الأمية بجهودها فى ميادين تحسـين الصحة والدفاع عن البيئة وتقديم الخدمات الضرورية للسكان فى المنـاطق التى تخدمها.

٤- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل على تطوير برامج الهيئة القومية لمحـو الأمية لتضمن استمرار تعليم لكبار إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسى بما يفتح لهم المجال لتطوير قدراتهم مستقبلا ويؤهلهم للانخراط فى برامج التـدريب المختلفة ويضمن عدم ارتدادهم إلى الأمية.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل من أجـل تطـوير المنـاهج التعليميـة وتضمينها مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسـان ومعلومـات عـن عمـل المنظمات الدولية.

٦- تسعى الجمعيات الأهلية بالتعاون مع دور العبادة فى المنطقة ومع المنظمات النقابية والجمعيات التعاونية ونوادى الشباب وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى فتح فصول للتقوية بمصروفات رمزية للتلاميذ الفقـراء لدعم جهود التعليم بالمدارس مع تخفيف الأعباء عن الأسر، وبصفة خاصـة الفقير منها.

٧- تسعى الجمعيات الأهلية فى المناطق المختلفة إلى العمـل علـى أن تقـدم الهيئات العامة فى ميدان محو الأمية برامج خاصة لمحو الأميـة مصـممة للوفاء بالاحتياجات الخاصة بالمنطقة على أن تتناسب المناهج المقدمـة مـع الأعمار المختلفة للمجموعات التى تتكون من صغار السن وكبـارهم، مـن المتزوجين وغير المتزوجين، وممن لا يعملون أو لا يعملون من الملتحقـين بالبرامج.

٨- تدعم الجمعيات الأهلية إنشاء مدارس الفصل الواحد طبقـا لتجربـة وزارة

التربية والتعليم وبصفة خاصة فى المناطق البعيدة والنائية وفـى المنـاطق العشوائية لمعالجة ظاهرة عدم الالتحاق وظاهرة التسرب من التعليم.

ثالثا: لتوفير خدمة صحية شاملة للإناث والمحافظة على مستوى صحى لائق للنساء فى مختلف سنوات العمر وخلال دورة حياتهن

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على أهمية التزام الدولة بسياسة تنموية تركز على الإنسان وعلى التنمية البشرية باعتبار ذلك حجر الزاوية فى التنميـة الشاملة للمجتمع.

وتتضمن مثل هذه السياسة بالضرورة توفير الخدمات الصحية الأوليـة والخدمات العلاجية وخدمات الصحة الأسرية لكافة السكان والأسر فى كل أنحاء مصر ريفا وحضرا ومناطق صحراوية، وضمان وصول هذه الخدمات مجانـا إلى الأسر الفقيرة والمعدمة. وتؤكد الجمعيات الأهلية المصرية علـى ضـرورة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ، بما يـؤدى إلى القضاء على الأمراض المتوطنة وتخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنحو الثلث فى خلال العقد القادم، ورعاية الأمومة وتوفير خدمات طبيـة لكـل الأمهات فى الحمل وعند الولادة، وتوفير الوسائل المناسـبة لتنظـيم الأسـرة، ولوقاية المرأة من الامراض الجنسية وبخاصة الإيـدز، فضـلا عـن تـوفير المساعدات الطبية للمسنين والمسنات.

وتسعى الجمعيات الأهلية إلى المساهمة فى تقـديم الخـدمات الصـحية اللازمة عن طريق جهودها المنفردة أو بالتعاون مع الهيئات الطبية والمنظمـات الشعبية الأخرى فى المناطق التى تخدمها هذه الجمعيات وبصفة خاصـة عـن طريق:

١- توسيع شبكة التأمين الصحى ليشمل السيدات غير العاملات وربات البيوت
٢- تخصص الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى نسبة معينة من إنفاقها العلاجى لتقديم العلاج المجانى إلى الفقراء والمحتاجين.
٣- تنسق الجمعيات الأهلية مع مراكز الخدمات الصحية المتاحة على مسـتوى المنطقة للتأكد من أن الخدمات الصحية تصل إلى كافة الأفراد من الـذكور

والإناث بشكل متكافئ، وللتوعية بأهمية الرعاية الصحية للطفـل والمـرأة والإفادة من جهود الصحة الوقائية المتاحة.

٤- الاتصال بأجهزة الإعلام والثقافة الجماهيرية للعمل معها والاسـتفادة مـن قدراتها وإمكانياتها فى نشر الوعى الصحى، وتوفير أفـلام تسـاعد علـى التوعية الصحية لجماهير الشعب، بما فى ذلك الأميين منهم، وتهيئة أمـاكن لعرض هذه الأفلام فى الجمعيات والميـادين والحـدائق العامـة وأمـاكن التجمعات الجماهيرية الأخرى.

٥- تمكين أعضاء الجمعيات الأهلية المختصة بالمجال الصحى، والعاملين، من أداء دورهم فى التوعية الصحية عن طريق إقامة دورات تدريبية لهم لزيادة قدراتهم على نشر الوعى الصحى، على أن يتم ذلـك بالاسـتعانة بمراكـز ومكاتب الصحة بالمنطقة.

٦- تسعى الجمعيات الأهلية إلى توعية الأسر فى المنطقة التى تعمل بها وحثها على الاستفادة بخدمات مراكز تنظيم الأسرة إلى أقصى حد ممكن والاستفادة من هذه المراكز لإجراء الفحوص الطبية للمرأة عموما وفحص المقبلين على الزواج قبل عقد الزواج بصفة خاصة.

٧- تقوم الجمعيات الأهلية بتنشيط دورها فى مكافحة الزواج المبكر للإناث عن طريق التوعية بأضرار مثل هذا الزواج وإثاره الصحية والنفسية والتعليميـة والاقتصادية والاجتماعية.

٨- تسعى الجمعيات الأهلية إلى ضمان إجراء فحص دورى للأطفال العـاملين بالورش والمصانع والمحلات التجارية وغيرها للتأكد من سـلامة حـالتهم الصحية وللمساعدة فى كشف الأضرار التى تحيق بالصغار فى وقت مبكر. والعمل على شمولهم بمظلة التأمينات الاجتماعية الكاملة ابتـداء مـن سـن الخامسة عشر.

٩- تبذل الجمعيات الأهلية جهودا خاصة لنشر التوعية الصحية للذكور والإناث على حد سواء مع الاهتمام بصفة خاصة بالزوجات والأمهات بالنظر إلـى الدور الخاص للمرأة فى المحافظة على صحة كل أفراد الأسرة، وإلى أهمية التضامن بين الرجال والنساء لتحقيق مستوى صحى لائق للجميع.

١٠- تبذل الجمعيات الأهلية العاملة فى المجال الصحى جهودا للتوعية بأضرار

ختان الإناث من الناحية الصحية والنفسية.

رابعا: للحد من معدلات البطالة بين الإناث خاصة بين المتعلمات ممن يدخلن سوق العمل لأول مرة، ولاتاحة فرص جديدة لتشغيل النساء، ولتمكينهن من الحصول على فرص متكافئة مع الرجل فى العمل

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة أن تكون لقضية التشغيل المنتج للشباب من الجنسين والحد من معدلات البطالة أولويـة متميـزة ضـمن برامج الدولة وخططها. وتؤكد على ضرورة أن تستهدف خطط التنمية المتتالية زيادة معدلات استيعاب القوى العاملة بحيث تتجاوز معـدلات زيـادة التشـغيل معدلات نمو القوى العاملة من الجنسين بما يؤدى إلى الحد من أعداد العـاطلين الكلية.

وتؤكد الجمعيات الأهلية على ضرورة التوسع فـى مراكـز التـدريب وإتاحة الفرص للشباب العاطل من الجنسين لاكتساب مهارات جديدة يتوفر طلب فعال عليها، وتتزايد الحاجة إليها مع تقدم المجتمع وتطوره، كمـا تؤكـد علـى ضرورة التزام الدولة بالتطبيق الكامل لكل ما ورد فى الدستور خاصا بالمساواه الكاملة بين الجنسين. وأن تفتح المجال أمام المرأة للمشاركة فى الأعمال التـى تمنع منها حتى الآن بما فى ذلك الشرطة والقضاء.

وتنشط الجمعيات الأهلية فى العمل من أجل الحد من معدلات البطالـة بين الإناث وتمكينهن من الحصول على فرص عمل متكافئة مع الـذكور مـن خلال:

١- التصدى لكل المحاولات، المخالفة للدستور، التى تميز بين المرأة والرجـل فى التوظيف (إعلانات عن وظائف للذكور فقط، أو بالنص علـى تفضـيل الذكور)، أولا بكشف هذه المحاولات، وثانيا بالتصدى القضائى لها بما فـى ذلك السعى إلى إحالة مثل هذه القضايا للنظر أمام المحكمة الدستورية العليا.
٢- التصدى لكل العقبات أو المحاولات التى تقف دون وصـول المـرأة إلـى المراكز القيادية فى العمل.

٣- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل من أجل إحداث تغيرات فى بيئة العمـل حتى لا تكون محابية لتشغيل الرجال دون النساء. ويتضمن ذلك السعى إلى تحقيق مرونة فى ساعات العمل تسمح للمرأة فى القطاع الخاص، أسوة بمـا هو متبع فى القطاع الحكومى والعام، بالعمل بعـض الوقـت، إذا رغبـت، والعودة بعد ذلك عندما تشاء إلى العمل ساعات عمل كاملة، ويتضمن أيضا توفير الخدمات المساعدة للأزمة لتيسير قيام النساء بأعمالهن إلـى جانـب رعاية الأسرة، ويشمل ذلك توفير دور لحضانة الأطفال والعناية بهم قبل سن الدراسة ونشر هذا الدور فى الأحياء الشعبية وبجوار أماكن العمـل أو فـى مكان العمل ذاته مهما كان عدد العاملات ذوات الدخل المحدود من الحصول عليها،كما يشمل توفير وجبات جاهزة أو نصف مصنعة بأسعار مناسبة.

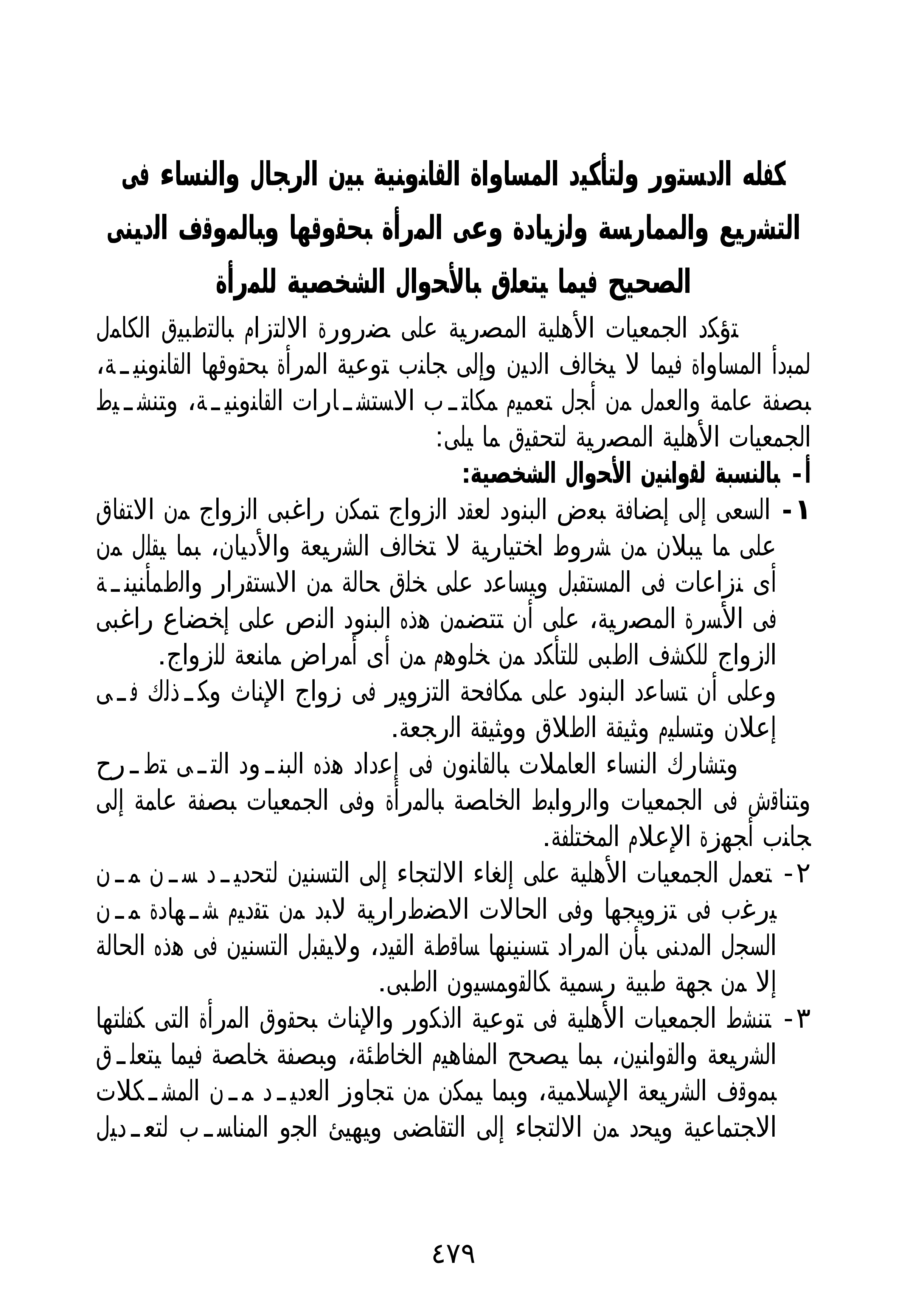
٤- تسعى الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى إلى تطوير أداء المرأة وإكسابها مهارات جديدة ورفع إنتاجها بهدف الحد من تـأثير عمليـة الخصخصة واتساع نشاط القطاع الخاص على الطلب على عمـل المـرأة. وتسعى أيضا إلى العمل على اجتذاب رجال الأعمال وقطاع الأعمال العـام إلى المساهمة فى تمويل أنشطة الجمعيات بما يحقق نفعا عاما إلـى جانـب تحقيق نفع خاص لرجال الأعمال بخصم هذه المسـاهمات مـن أوعيـتهم الضريبية.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية إلى مـد مظلـة الحمايـة القانونيـة والضـمانات الاجتماعية لتشمل النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى.

٦- تسعى الجمعيات الأهلية، وبصفة خاصة جمعيات المرأة، إلى إزالة التمييـز الاحصائى ضد عمل المرأة الذى لا يقيم العمل الإنتاجى الذى تقوم به المرأة فى القطاع غير الرسمى ضمن حسابات الناتج الإجمالى.

وتعمل الجمعيات الأهلية على تغطية النساء العاملات لدى أسـرهن أو اللائى يقمن بعمل منتج أو مدر للدخل فى إطـار أسـرهن بمظلـة التأمينـات الاجتماعية على نحو مناسب.

خامسا: لتأكيد التطبيق الصحيح لمبدأ المساوة بين الجنسين الذى



كفله الدستور ولتأكيد المساواة القانونية بين الرجال والنساء فى التشريع والممارسة ولزيادة وعى المرأة بحقوقها وبالموقف الدينى الصحيح فيما يتعلق بالأحوال الشخصية للمرأة

تؤكد الجمعيات الأهلية المصرية على ضرورة الالتزام بالتطبيق الكامل لمبدأ المساواة فيما لا يخالف الدين وإلى جانب توعية المرأة بحقوقها القانونيـة، بصفة عامة والعمل من أجل تعميم مكاتـب الاستشـارات القانونيـة، وتنشـيط الجمعيات الأهلية المصرية لتحقيق ما يلى:

أ- بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية:

١- السعى إلى إضافة بعض البنود لعقد الزواج تمكن راغبى الزواج من الاتفاق على ما يبلان من شروط اختيارية لا تخالف الشريعة والأديان، بما يقلل من أى نزاعات فى المستقبل ويساعد على خلق حالة من الاستقرار والطمأنينـة فى الأسرة المصرية، على أن تتضمن هذه البنود النص على إخضاع راغبى الزواج للكشف الطبى للتأكد من خلوهم من أى أمراض مانعة للزواج.
وعلى أن تساعد البنود على مكافحة التزوير فى زواج الإناث وكـذلك فـى إعلان وتسليم وثيقة الطلاق ووثيقة الرجعة.

وتشارك النساء العاملات بالقانون فى إعداد هذه البنـود التـى تطـرح وتناقش فى الجمعيات والروابط الخاصة بالمرأة وفى الجمعيات بصفة عامة إلى جانب أجهزة الإعلام المختلفة.

٢- تعمل الجمعيات الأهلية على إلغاء الالتجاء إلى التسنين لتحديـد سـن مـن يرغب فى تزويجها وفى الحالات الاضطرارية لابد من تقديم شـهادة مـن السجل المدنى بأن المراد تسنينها ساقطة القيد، ولايقبل التسنين فى هذه الحالة إلا من جهة طبية رسمية كالقومسيون الطبى.

٣- تنشط الجمعيات الأهلية فى توعية الذكور والإناث بحقوق المرأة التى كفلتها الشريعة والقوانين، بما يصحح المفاهيم الخاطئة، وبصفة خاصة فيما يتعلـق بموقف الشريعة الإسلامية، وبما يمكن من تجاوز العديـد مـن المشـكلات الاجتماعية ويحد من الالتجاء إلى التقاضى ويهيئ الجو المناسـب لتعـديل

قانون الأحوال الشخصية وقوانين الإجراءات الخاصة بها.

٤- تقوم الجمعيات الأهلية بالتوعية بأخطار الزواج العرفى وبيان مـا يترتـب على هذا الزواج من ضياع لحقوق الزوجات والابناء من اخطـار الأسـرة والمجتمع.

٥- تسعى الجمعيات الأهلية المصرية إلى استصدار قانون جديـد لإجـراءات التقاضى أمام محاكم الأحوال الشخصية لتحقيق مايلى:

أ- تقصير أمد التقاضى أمام المحاكم.

ب- توحيد جهة التقاضى المختصة بنظر جميع المنازعات التى تقوم بـين الزوجين (خلاف/ طاعة/ ضم/ رؤية..... وما إلى ذلك) أسوة بالنظـام المتبع فى قضايا الأحوال الشخصية للأجانب، أى أن يكون هناك دوائر لقضايا الأسرة.

جـ - إعفاء قضايا الأحوال الشخصية من الرسوم وبصفة خاصة قضـايا النفقات.

د- التنفيذ بدين مؤخر الصداق ودين المتعة المحكوم بهما بـنفس طـرق التنفيذ المعمول بها فى قضايا النفقات.

هـ- أن يكون الطلاق بوثيقة وأن تكون الرجعة أيضا بوثيقة مع أخطـار الزوجة بهذه الرجعة.

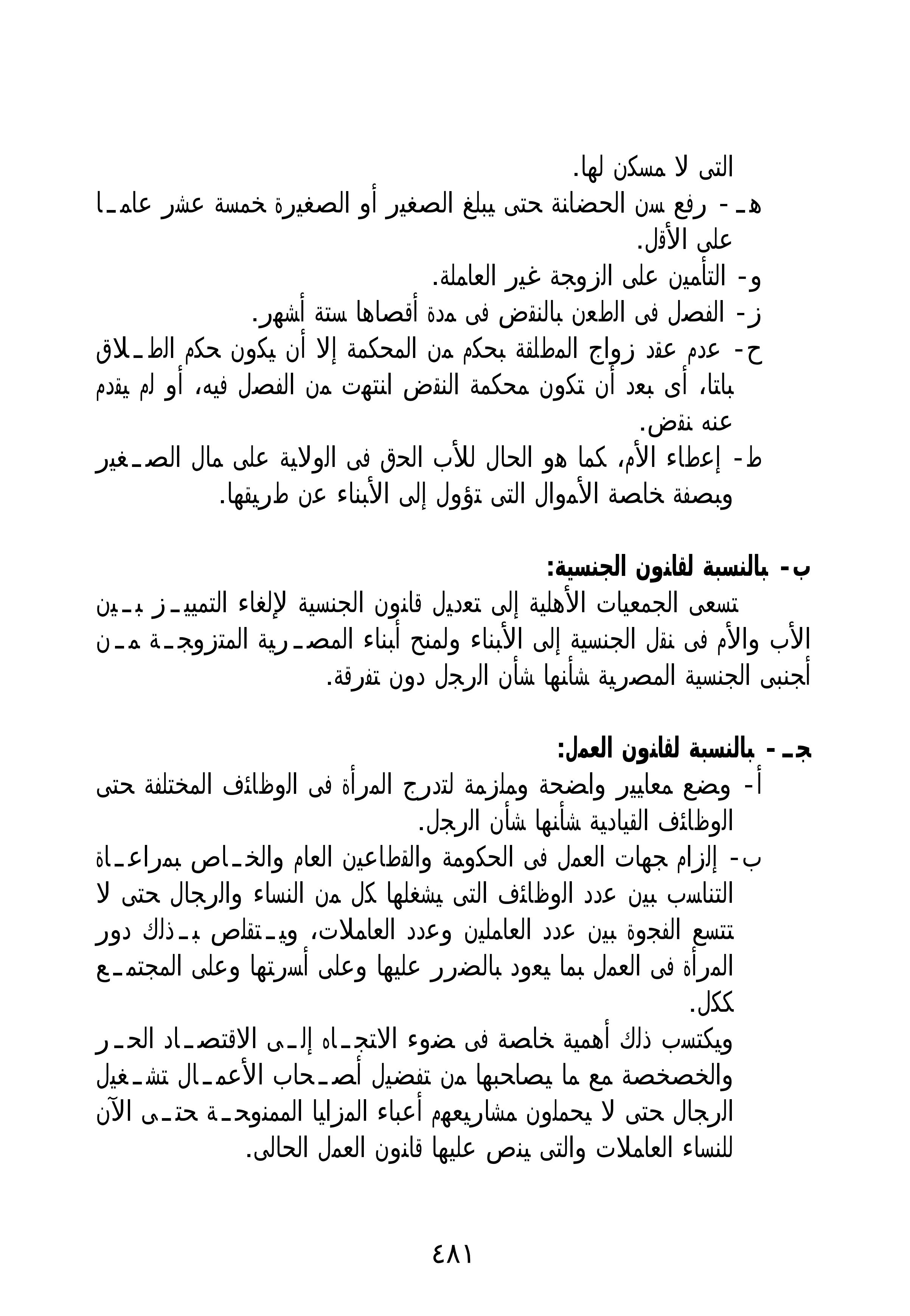
٦- تسعى الجمعيات الأهلية المصرية إلى استصدار قـانون جديـد للأحـوال الشخصية يحقق ما يلى:

أ- حق الزوجة التى يطلقها زوجها بدون سبب منها وبدون رضـاها فـى الحصول على مستحقاتها من مؤخر صداق- ونفقة عدة- ونفقة متعة- بأحكام مستعجلة وقابلة للتنفيذ حتى قبل صدور الحكم نهائيا شأنها فـى ذلك شأن النفقات.

ب- حق الزوجة التى يتزوج عليها زوجها فى الحصول على الطلاق بدون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراءات إثبات الضرر.

جـ- احتفاظ الحاضنة بمسكن الزوجية طالما كان الأولاد فـى حضـانتها حتى بعد بلوغهم سن الحضانة.

د- توفير مسكن للمطلقة غير الحاضنة التى لم يكن الطلاق بسبب منها أو



التى لا مسكن لها.

هـ- رفع سن الحضانة حتى يبلغ الصغير أو الصغيرة خمسة عشر عاما على الأقل.

و- التأمين على الزوجة غير العاملة.

ز- الفصل فى الطعن بالنقض فى مدة أقصاها ستة أشهر.

ح- عدم عقد زواج المطلقة بحكم من المحكمة إلا أن يكون حكم الطلاق باتا، أى بعد أن تكون محكمة النقض انتهت من الفصل فيه، أو لم يقدم عنه نقض.

ط- إعطاء الأم، كما هو الحال للأب الحق فى الولاية على مال الصغير وبصفة خاصة الأموال التى تؤول إلى الأبناء عن طريقها.

ب- بالنسبة لقانون الجنسية:

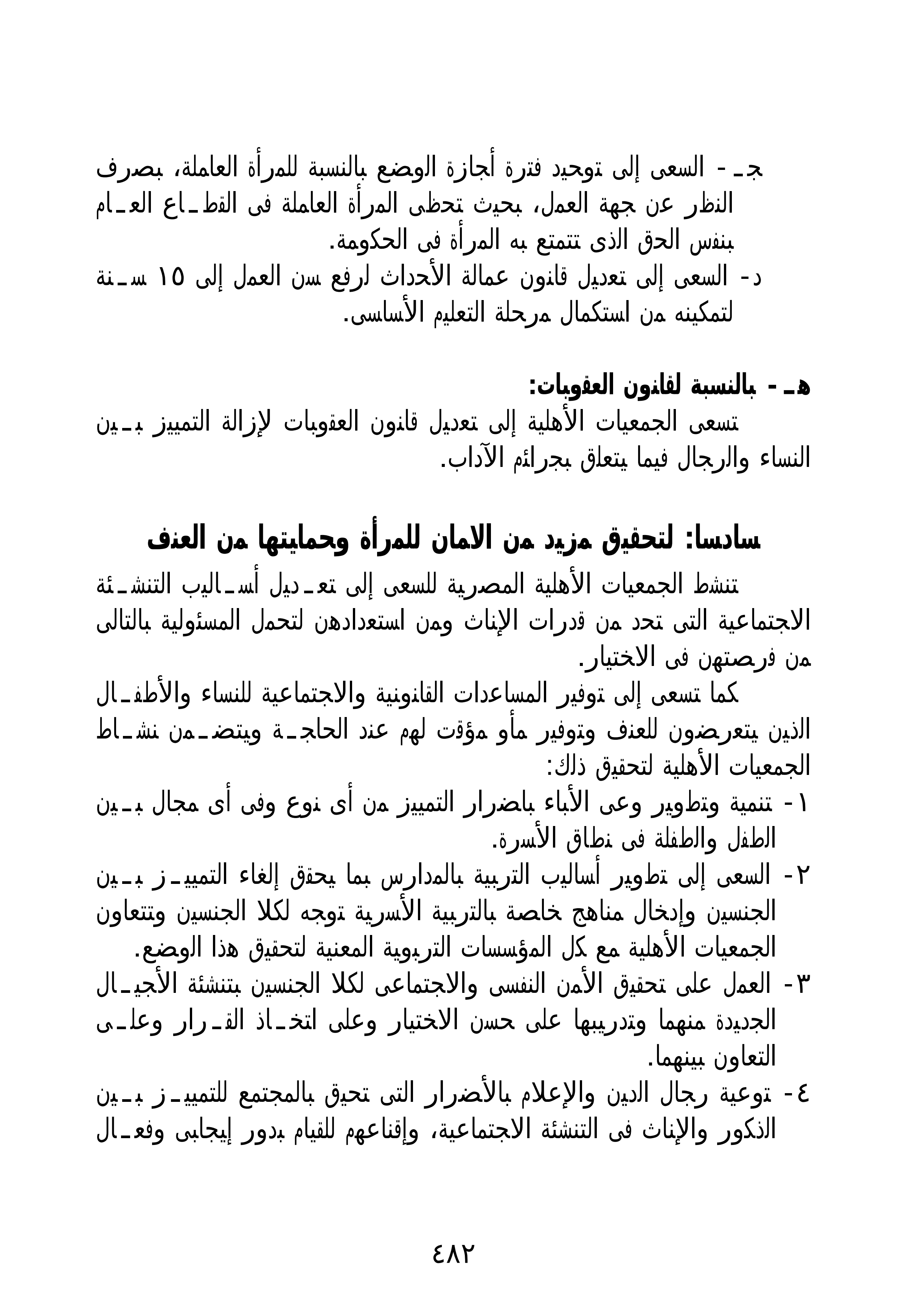
تسعى الجمعيات الأهلية إلى تعديل قانون الجنسية لإلغاء التمييز بين الأب والأم فى نقل الجنسية إلى الأبناء ولمنح أبناء المصرية المتزوجة من أجنبى الجنسية المصرية شأنها شأن الرجل دون تفرقة.

جـ- بالنسبة لقانون العمل:

أ- وضع معايير واضحة وملزمة لتدرج المرأة فى الوظائف المختلفة حتى الوظائف القيادية شأنها شأن الرجل.

ب- إلزام جهات العمل فى الحكومة والقطاعين العام والخاص بمراعاة التناسب بين عدد الوظائف التى يشغلها كل من النساء والرجال حتى لا تتسع الفجوة بين عدد العاملين وعدد العاملات، ويتقلص بذلك دور المرأة فى العمل بما يعود بالضرر عليها وعلى أسرتها وعلى المجتمع ككل.

ويكتسب ذلك أهمية خاصة فى ضوء الاتجاه إلى الاقتصاد الحر والخصخصة مع ما يصاحبها من تفضيل أصحاب الأعمال تشغيل الرجال حتى لا يحملون مشاريعهم أعباء المزايا الممنوحة حتى الآن للنساء العاملات والتى ينص عليها قانون العمل الحالى.



جـ - السعى إلى توحيد فترة أجازة الوضع بالنسبة للمرأة العاملة، بصرف النظر عن جهة العمل، بحيث تحظى المرأة العاملة فى القطـاع العـام بنفس الحق الذى تتمتع به المرأة فى الحكومة.

د- السعى إلى تعديل قانون عمالة الأحداث لرفع سن العمل إلى ١٥ سـنة لتمكينه من استكمال مرحلة التعليم الأساسى.

هـ - بالنسبة لقانون العقوبات:

تسعى الجمعيات الأهلية إلى تعديل قانون العقوبات لإزالة التمييز بـين النساء والرجال فيما يتعلق بجرائم الآداب.

سادسا: لتحقيق مزيد من الامان للمرأة وحمايتها من العنف

تنشط الجمعيات الأهلية المصرية للسعى إلى تعـديل أسـاليب التنشـئة الاجتماعية التى تحد من قدرات الإناث ومن استعدادهن لتحمل المسئولية بالتالى من فرصتهن فى الاختيار.

كما تسعى إلى توفير المساعدات القانونية والاجتماعية للنساء والأطفـال الذين يتعرضون للعنف وتوفير مأو مؤقت لهم عند الحاجـة ويتضـمن نشـاط الجمعيات الأهلية لتحقيق ذلك:

١- تنمية وتطوير وعى الأباء باضرار التمييز من أى نوع وفى أى مجال بـين الطفل والطفلة فى نطاق الأسرة.

٢- السعى إلى تطوير أساليب التربية بالمدارس بما يحقق إلغاء التمييـز بـين الجنسين وإدخال مناهج خاصة بالتربية الأسرية توجه لكلا الجنسين وتتعاون الجمعيات الأهلية مع كل المؤسسات التربوية المعنية لتحقيق هذا الوضع.

٣- العمل على تحقيق الأمن النفسى والاجتماعى لكلا الجنسين بتنشئة الأجيـال الجديدة منهما وتدريبها على حسن الاختيار وعلى اتخـاذ القـرار وعلـى التعاون بينهما.

٤- توعية رجال الدين والإعلام بالأضرار التى تحيق بالمجتمع للتمييـز بـين الذكور والإناث فى التنشئة الاجتماعية، وإقناعهم للقيام بدور إيجابى وفعـال

لتعميق فكرة المساواه بين الجنسين وبيان أضرار التميز من أى نـوع فـى نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل فى المجتمع بصفة عامة.

٥- التوعية بأهمية القضاء على ظاهرة ختان الإناث لما يترتـب عليهـا مـن أضرار صحية ونفسية وإبراز حقيقة عدم الصلة بين هذه العادة وبين الدين، وتهيئة المجتمع عامة ومجتمع الأمهات والجدات بصفة خاصة لتقبل تجـريم هذه العملية توطئة لإصدار التشريعات اللازمة لذلك.

٦- العمل على القضاء على ظاهرة الزواج المبكر وبيان مدى خطـورة هـذه الظاهرة على صحة الأمهات وعلى قدرتهن فى المستقبل على المساهمة فى التنشئة السليمة للأسرة، وفى العمل المنتج فى إطار الأسـرة أو خارجهـا، فضلا عن ضياع فرصة المرأة فى التعليم بما يؤثر سلبيا عليها وعلى الأسرة والمجتمع.

٧- وقف انتهاك حقوق الإناث واستغلالهن عن طريق تزويج الفتيات القاصرات أو الصغيرات من كهول وأثرياء العرب والأجانـب وتجـريم مثـل هـذا التصرف وتشديد العقوبة عليه.

٨- دفع المنظمات غير الحكومية بصفة عامة ومنظمات المرأة ومنظمات حقوق الإنسان بصفة خاصة إلى إعطاء أولوية فى نشاطها لمقاومة العنـف الـذى تتعرض له المرأة ولإجراء الأبحاث التى تعرف بحجم وأشكال هذه الظاهرة وسبل مواجهتها.

٩- توفير الجمعيات الأهلية، بالتعاون فيما بينها وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، منابر لتلقى شكاوى النساء اللاتى يتعرضن لاى شكل مـن أشكال العنف وتعمل على توفير المساعدة القانونية لضحايا العنف من النساء وتوفير إمكانيات التأهيل النفسى والجسدى والاجتماعى لمعالجة آثار العنـف الذى يقع عليهن.

١٠- توفر الجمعيات الأهلية، بالتعاون فيما بينها ومع مؤسسات المجتمع المدنى الاخرى، أماكن آمنه يمكن للنساء الواقع عليهن العنف التوجه إليهـا طلبـا للحماية. على أن تتوفر فى هذه الأماكن إمكانيات الإقامة المؤقتـه للنسـاء وأطفالهن فى سن الحضانة.

١١- تنظم الجمعيات الأهلية، بالتعاون فيما بينها وبالتعاون مع منظمات المجتمع

المدنى الاخرى وبصفة خاصة المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسـان وحقوق المرأة، دورات تدريبية للمحامين والأطباء والعاملين مع النساء فـى أى مجالات أخرى لتعريفهم بأشكال العنـف التـى يتعـرض لهـا النسـاء وبالمنظمات أو الهيئات التى تقدم مختلف أشكال المساعدة والمعاونة فى هذا المجال وللتشاور معهم حول واجباتهم بالنسبة لهذه الحالات.

١٢- توثيق التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكوميـة فـى تعزيز تسيير قوافل ثقافية وصحية ودينية متواصلة إلى التجمعات السـكانية البعيدة عن العمران لتوعية سكانها بأهمية التنشئة الاجتماعية السليمة التـى يتعدم فيها التمييز بين الإناث والذكور، والتى تنمى قدرات الأطفـال علـى المشاركة فى اتخاذ القرار، وتنشر بينهم الوعى بأهمية استبعاد ونبذ العنـف فى التعامل وخاصة مع الإناث وتعرف بأشكال العنف المختلفة التـى يلـزم مقاومتها.

سابعا: لتعديل صورة المرأة فى وسائل الإعلام والسعى إلى تقديم صورة اكثر توازنا تبين الدور الهام للنساء فى المجتمع وتبرز مساهمتهن الإيجابية فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ولتأكيد المساواة بينهن وبين الرجال تسعى الجمعيات الأهلية المصرية إلى

١- إجراء تعديلات فى المناهج والكتب المدرسية والقراءات فى مختلف مراحل التعليم فى اتجاه إبراز حقيقة الدور الإيجابى للمرأة وتقديم صور عن النساء المجاهدات، اللائى يتصفن بالحكمة واللائى يشاركن مع الرجال فى تحمـل المسئوليات، وذلك بالاستناد إلى التاريخ المصرى القديم، والتاريخ العربـى والإسلامى والتاريخ المعاصر، بما يؤكد أن البطولات والحكمة والمعرفة لم تكن قاصرة على الرجال دون النساء.

٢- تشجيع الإعلاميات والأديبات المتنورات على المساهمة فى إبراز صـورة

المرأة الحقيقية فى مصر، ودور النساء فى المحافظة على الأسرة وحمايتها، ودورهن فى الدفاع عن القيمة السليمة، ودورهن فى تعليم الأبناء، وما يقـع عليه من أعباء نتيجة لفقد رب الأسرة أو غيابه وجهادهن المتصل فى سبيل تحقيق حراك اجتماعى لأسرهن واخراج أبنائهن وبناتهن من دائـرة الفقـر والتخلف.

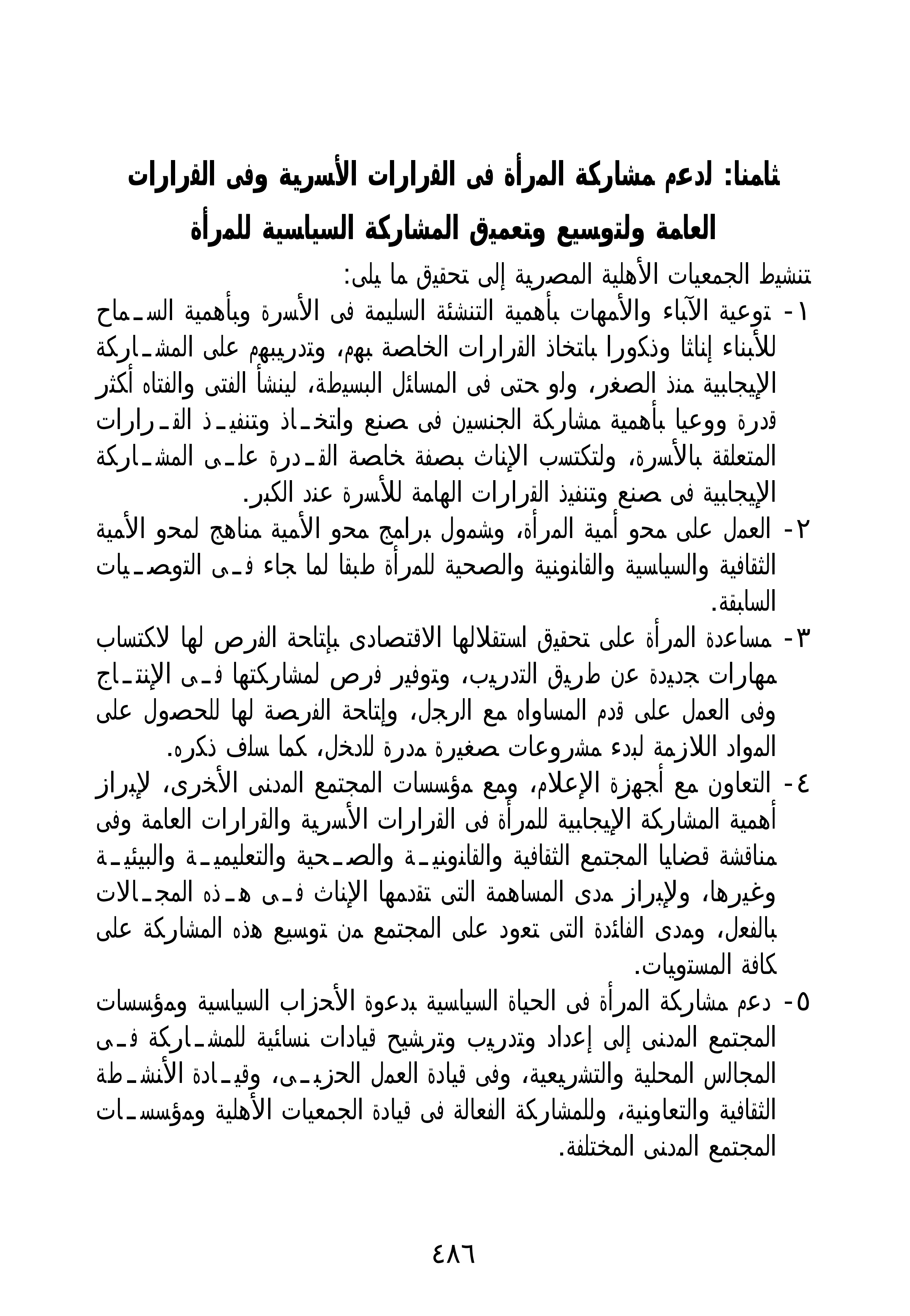
٣- السعى إلى اعادة النظر فى التوجيهات الإعلامية لأجهزة الإعلام، وبصـفة خاصة التابعة للدولة لتطوير رسالاتها الإعلأمية عـن المـرأة لتتفـق مـع الأهداف المعلنة للدولة بخصوص النهوض بالمرأة لتصبح شريكا كاملا فـى عملية تنمية مصر.

وفى سبيل ذلك تتعاون الجمعيات الأهلية، وخاصة النسائية منها مع أجهـزة الإعلام لصياغة رسالة إعلامية صحيحة تبـرز صـورة المـرأة الحقيقيـة وأدوارها المتعددة والمتكاملة فى مختلف مراحل عمرها، وتبـرز حقيقتهـا كإنسان ومواطنة ومنتجة، وأماً وزوجة وعمادا لأسـرتها، لهـا إمكانياتهـا وعطاؤها ونجاحاتها ولها أيضا احتياجاتها المتعددة، بما فيها الحاجـة إلـى التعليم والتدريب والعمل والمشاركة فى مختلف ميادين النشـاط بمـا فيهـا الأنشطة الثقافية والرياضية والرفيهية وغيرها.

٤- تسعى الجمعيات الأهلية إلى العمل من أجل أن تؤكد الرسالات الإعلأميـة على قيم المساواة بين الجنسين وأن تبتعد عن تقديم وتعزيز وتزيين قيم سلبية من شأنها أن تعمق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث ومن أجل أن تتصدى هذه الرسالات لكافة أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

٥- تمد الجمعيات الأهلية، وخاصة النسائية منها، الإعلاميين والإعلاميات بمواد متخصصة عن المرأة كما تتعاون فى تنظيم دورات تدريبية لهم بشأن قضايا المرأة.

٦- تتعاون الجمعيات الأهلية لتشكيل هيئة مستقلة لمتابعة ورصـد مـا تقدمـه وسائل الإعلام من مواد وأفكار عن المرأة مـن أجـل التصـدى لجميـع الرسالات والأفكار التى من شأنها تشويه صورتها.



ثامنا: لدعم مشاركة المرأة فى القرارات الأسرية وفى القرارات العامة ولتوسيع وتعميق المشاركة السياسية للمرأة

تنشيط الجمعيات الأهلية المصرية إلى تحقيق ما يلى:

١- توعية الآباء والأمهات بأهمية التنشئة السليمة فى الأسرة وبأهمية السماح للأبناء إناثا وذكورا باتخاذ القرارات الخاصة بهم، وتدريبهم على المشاركة الإيجابية منذ الصغر، ولو حتى فى المسائل البسيطة، لينشأ الفتى والفتاه أكثر قدرة ووعيا بأهمية مشاركة الجنسين فى صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بالأسرة، ولتكتسب الإناث بصفة خاصة القدرة على المشاركة الإيجابية فى صنع وتنفيذ القرارات الهامة للأسرة عند الكبر.

٢- العمل على محو أمية المرأة، وشمول برامج محو الأمية مناهج لمحو الأمية الثقافية والسياسية والقانونية والصحية للمرأة طبقا لما جاء فى التوصيات السابقة.

٣- مساعدة المرأة على تحقيق استقلالها الاقتصادى بإتاحة الفرص لها لاكتساب مهارات جديدة عن طريق التدريب، وتوفير فرص لمشاركتها فى الإنتاج وفى العمل على قدم المساواه مع الرجل، وإتاحة الفرصة لها للحصول على المواد اللازمة لبدء مشروعات صغيرة مدرة للدخل، كما سلف ذكره.

٤- التعاون مع أجهزة الإعلام، ومع مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى، لإبراز أهمية المشاركة الإيجابية للمرأة فى القرارات الأسرية والقرارات العامة وفى مناقشة قضايا المجتمع الثقافية والقانونية والصحية والتعليمية والبيئية وغيرها، ولإبراز مدى المساهمة التى تقدمها الإناث فى هذه المجالات بالفعل، ومدى الفائدة التى تعود على المجتمع من توسيع هذه المشاركة على كافة المستويات.

٥- دعم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بدعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى إلى إعداد وتدريب وترشيح قيادات نسائية للمشاركة فى المجالس المحلية والتشريعية، وفى قيادة العمل الحزبى، وقيادة الأنشطة الثقافية والتعاونية، وللمشاركة الفعالة فى قيادة الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى المختلفة.

٦- إشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة فى صياغة القوانين واللوائح بصفة عامة، والمتعلقة منها بالمرأة بصفة خاصة، بما فى ذلك قانون الجنسية وفى قانون العقوبات وفى غيرها من التشريعات، والاستعانة فى ذلك بالمتخصصات من القانونيات والمتخصصات فى علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وفى التربية والعلوم الاجتماعية الأخرى للإفادة من وجهات نظرهن ومن كفاءاتهن المهنية لصياغة تشريعات تعبر عن مصالح المجتمع فى مجموعة بما فيه النساء.

٧- مشاركة الجمعيات الأهلية، والمجتمعات النسائية بصفة خاصة، فى مناقشة أى تشريعات جديدة تؤثر على أوضاع الفئات المختلفة فى المجتمع وبخاصة تلك التى تؤثر على أوضاع المرأة.

٨- تتعاون الجمعيات الأهلية، وخاصة الجمعيات الأهلية النسائية، لإنشاء مركز مستقل لتقديم الدعم الفنى والمعلومات إلى عضوات المجالس التشريعية فى مناقشة ما يطرح من قضايا، وفى اقتراح أى قوانين أو لوائح، أو غير ذلك، ومساعدة عضوات المجالس التشريعية بصفة عامة على أداء واجباتهم كأعضاء بهذه المجالس.

تاسعا: للمساعدة فى الاحتفاظ ببيئة نظيفة وصحية ولتوعية النساء بيئيا والاستفادة من جهودهن فى هذا المجال

تنشط الجمعيات الأهلية المصرية من أجل:

١- إنشاء جمعية للحفاظ على البيئة من التلوث فى كل حى من الأحياء وخاصة الشعبية منها.

٢- إنشاء اتحاد للجمعيات المختصة بالبيئة.

٣- الاستعانة بالرائدات الحضريات والريفيات ومكلفات الخدمة العامة للتوعية بشئون البيئة.

٤- توزيع أكياس القمامة بسعر رمزى أو مجانا عن طريق الجمعيات البيئية.

٥- تصميم وتنفيذ برامج توعية للمحافظة على البيئة فى أماكن تجمع الفتيات على سبيل المثال، وفى المدينة الجامعية وبيوت المغتربات.

٦- زيادة الحملات الإعلامية الخاصة بالبيئة والحفاظ عليها.
٧- إقامة شبكة اتصال بين الجمعيات البيئة وجهاز شئون البيئة لمساعدتها ودعمها والمشاركة فى خططها، واصدار نشرة للنشاط البيئى توزع على الجمعيات.
٨- توفير بعض الأنشطة لحماية البيئة فى الأراضى الصحراوية المستصلحة حديثا والمتاخمة للقرى والتوعية بأهمية التخاص من المخلفات الحيوانية والزراعية بطريقة صحية.
٩- الاهتمام بإزالة تلوث مياه النيل وإزالة مصادر التلوث المتجددة له سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية أو نتيجة للصرف الصحى فيه وفى فروعه، وتوفير آليات الرقابة الفعالة لضمان ذلك ودعوة الحكومة إلى أن تضرب المثل وتقدم القدوة بشأن احترامه، والامتناع عن تلويثه، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بامتناع المؤسسات الحكومية والعامة عن تصريف مخلفاتها فيها، وتوفير وسائل بديلة للتخاص من هذه المخلفات.
١٠- الدعوة إلى ترشيد استهلاك المياه فى الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية وغيرها، وذلك عن طريق تطوير وتطهير الترع والمصارف، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى، ومعالجة مياه الصرف الصحى وإعادة استخدامها، وترشيد الاستخدامات المنزلية بإصلاح المرافق وتركيب عدادات خاصة بكل أسرة، وتوصيل المياه النقية إلى المناطق العشوائية والبعيدة، وتنشيط دور الجمعيات الأهلية فى التوعية بالأهمية القصوى لترشيد استخدام المياه فى حالة مصر.
١١- الدعوة إلى تبنى خطة بيئية مصرية تحافظ على السكان من التلوث الهوائى، والمائى والغذائى والسمعى ... الخ، وتحمى الأرض الزراعية من الزحف العمرانى ومن الإسراف فى استخدام الكيماويات والمبيدات، وتحافظ على التراث الحضارى والطبيعى والدعوة أيضا إلى القياس المتصل لدرجات التلوث فى أنحاء القطر المختلفة وإعلام السكان بها وبكيفية التخاص أو الإقلال منها.

عاشرا: لدعم عمل الجمعيات الأهلية، ولتحقيق مشاركة فعالة للنساء في هذه الجمعيات، ولدعم الحركة النسائية فى مصر

تنشط الجمعيات الأهلية المصرية إلى تحقيق ما يلى:

١- العمل على رفع نسبة تمثيل النساء فى مجالس إدارات الجمعيـات الأهليـة وجمعيات تنمية المجتمع لتصل إلى ٥٠% على الأقل فى الجمعيات التى تقدم خدمات المرأة.

٢- العمل على تأكيد الديموقراطية فى انتخـاب مجـالس إدارات الجمعيـات، والعمل على توسيع قاعدة العضوية بهذه الجمعيـات، وخاصـة العضـوية النسائية.

٣- ابتداع أشكال جديدة للتعاون والعمل المشترك للجمعيات الأهليـة المصـرية وتوسيع شبكة التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمـع المدنى المرتبطة بقضايا المرأة.

٤ العمل المشترك مع المؤسسات المجتمع المـدنى الأخـرى لتحريرهـا مـن المعيقات التى تقيد العمل بها، وتعديل أو الغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لإتاحة تنظيم الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى الاخـرى وفقـا لأحكام القانون المدنى التى عطلها القانون ٣٢.

٥- توجيه عناية مصممى البرامج فى المنظمات الحكومية والمنظمـات غيـر الحكومية إلى أن احتياجات المرأة متغيرة، وإلـى ضـرورة أن تصـمم أى برامج للنهوض بالمرأة بشكل يتفق مع الظروف البيئية والثقافية والاجتماعية فى كافة المناطق المختلفة التى تخدمها الجمعيات.

٦- حث أجهزة الإعلام على نشر ثقافة العمل الأهلى التطوعى، وإبراز مساهمة المرأة فى هذا العمل، وإلقاء الضوء على أنشطة الجمعيات الأهلية النسـائية الناجحة وعلى مساهمتها ودورها فى خدمة المجتمع.